

# الرأسمالية الأجنبية في مصر

(١٩٣٧-١٩٥٧م)

الجزء الثاني

د. فرغلي على تسن هريدي



الهيئة المصرية  
العامة للكتاب

إهداء ٢٠٠٦  
الهيئة المصرية العامة للكتاب  
القاهرة



رئيس مجلس الإدارة :

**د. سمير سرحان**

رئيس التحرير :

**د. عبد العظيم رمضان**

مدير التحرير :

**محمود الجزار**

تصدر عن

الهيئة المصرية العامة للكتاب





# الرأسمالية الأجنبية في مصر

( ١٩٣٧ - ١٩٥٧ م )

## الجزء الثاني

د . فرغلي على تيسن هريدي



المدينة المصرية العامة للكتاب

٢٠٠٣

الاخراج الفنى :

---

محمود الجزار

## **المجلد الثالث**

# **الاستثمار الأجنبي في مصر .**

**١٩٤٧ - ١٩٥٢**

**( تنظيم وجود الشركات )**

**الفصل الأول : تنظيم الاستثمار الأجنبي إداريا وضريبيا**

**الفصل الثاني : الاستثمارات الأجنبية في مجال الإنتاج**

**الفصل الثالث : الاستثمارات الأجنبية في مجال التجارة والمصارف والتأمين**

**الفصل الرابع : الاستثمارات الأجنبية في مجال الخدمات والمرافق العامة**



## الفصل الأول

### تنظيم الرأسمالية الأجنبية اداريا وضرائبيا

بدأت هذه الفترة بأبرز وأهم القوانين التي صدرت في شأن محاولات تنظيم ( تمصير ) الرأسمالية الأجنبية في مصر ، وهو القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الصادر في ٢٩ يولية (١) بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة ، وقد حدد هذا القانون من نشاط الاجانب ورعوس اموالهم الى حد ما ، كما كان اكثر دقة وانضباطا من القوانين التي سبقته بشأن التنظيم ، حيث زادت بمقتضاه نسبة المصريين في عضوية مجلس الادارة وفي عدد الموظفين والعمال وكذا في قيمة رعوس اموالهم بالشركات .

نقد نص القانون على وجوب الا يرخص بإنشاء شركة مساهمة يقل عدد المساهمين فيها عن سبعة أشخاص وان يكون التأسيس رسميا او على الأقل ان يكون مصدقا فيه على الامضاءات .

وفيما يتعلق بالاشتراك في رأس المال والدفعة الاولى ، فقد اوجب القانون انه لا يتم تكوين شركات مساهمة بصفة

نهائية الا بعد الاكتتاب فى بيع أسهم رأس المال وتسديد ٢٥٪  
من القيمة الاسمية المكتتب فيها بشرط الا يقل أول مبلغ  
مدفوع عن جنيه مصرى واحد بأى حال عن كل سهم ، كما  
لا يجوز اصدار الاسهم المنشأة لزيادة رأس المال بأقل من  
قيمتها الاسمية وفى حالة اصدارها بأكثر من ذلك تضاف  
علاوة الاصدار الى الاحتياطى ، أيضا لا يجوز لشركات  
المساهمة أن تصدر سندات اسمية أو لحايلها تتجاوز قيمتها  
مقدار رأس المال المدفوع والموجود طبقا لآخر ميزانية مصدق  
عليها ، الا بعد قرار من الجمعية العمومية .

أما عن رأس المال فيجب تخصيص ٥١٪ على الأقل من أسهم  
الشركة المساهمة للمصريين سواء عند تأسيس الشركة  
أو عند زيادة رأس المال ، ولا يدخل فى حساب هذه النسبة  
الاسهم التى تكتتب بها الأشخاص المعنوية ، كما لا تسرى  
على الشركات التى تأسست قبل صدور هذا القانون الى أن  
تنتهى مدتها على أن تراعى فى حالة تجديدها ( مادة ٦ ) ( ٢ ) وبذلك  
أصبح هناك نوعان من الشركات ، الأول طبق عليه القانون وهو  
الشركات الجديدة ، والثانى غير مطبق عليه القانون وهو  
الشركات القديمة ، ويمر بفترة انتقالية ، ومعنى هذا أن هناك  
العديد من الشركات لا نصيب للمصريين فيها حتى بعد صدور  
القانون .

ولكن المشكلة أن أغلب الشركات الأجنبية لم تلتزم بهذه  
النسبة والبعض قد التزم بها ، فمن الشركات التى لم تلتزم  
على سبيل المثال شركة أراضى البحيرة التى لجأت الى  
الحصول على الجنسية المصرية لمساهمتها الأجانب حتى  
تزيد من نسبة رأس المال المصرى ( اسميا ) ( ٣ ) ، أما الشركة

الاهلية للمنسوجات « ممفيس » فقد بلغت نسبة رأسمال المصريين فيها حقا وليس جنسية سنة ١٩٥٠ - ٥٠٪ فقط (٤) .

ونفيها يتعلق بمجلس الإدارة فقد اشترط القانون على عضو مجلس إدارة أية شركة مساهمة أن يكون مالكا لعدد من أسهم الشركة يوازي جزءا من خمسين من رأسمال الشركة ضمانا لإدارته ، مع جواز أن ينص نظام الشركة على عدم زيادة القيمة الاسمية للسهم التى يودعها كل عضو على ألف جنيه مصرى على أن تودع أحد المصارف المعتمدة بوزارة المالية ، وإذا لم يقدم الضمان بطلت عضويته (٥) وذلك لضمان جدية عضو مجلس الإدارة ، ومن الملاحظ أن شروط العضوية فى هذا القانون لم تختلف عن الفترة السابقة .

كما نص القانون على وجوب أن يكون ٤٠٪ على الأقل من أعضاء مجلس إدارة أية شركة مساهمة من المصريين ، والا بطلت جميع قراراته ، فضلا عن جواز الحكم على الشركة بغرامة لا تزيد على ألفى جنيه ، ومع ذلك ترك لمجلس الوزراء صلاحية تجاوز هذا الشرط فيما يتعلق بالشركات التى يكون نشاطها موجها بصفة خاصة الى الاشتغال المالى فى مؤسسات أغلبها فى الخارج ( مادة ٤ ) (٦) .

وفى هذه المسألة نتناول بعض الشركات كنماذج لمجلس الإدارة فى هذه الفترة ومنها الشركة المساهمة المصرية لإنشاء الطرق حيث تخطت نسبة المصريين فى مجلس إدارتها النسبة المقررة فى القانون إذ بلغت ٨٣ و ٣٪ (٧) بسبب حصول الأجانب على الجنسية المصرية وكذلك البنك البلجيكي والدولى بمصر إذ بلغت نسبة أعضاء مجلس الإدارة المصريين ٤٢ و ٩٪ (٨) .

وهناك العديد من الشركات التي لم تلتزم بالنسبة القانونية لأعضاء مجلس الإدارة مثل شركة جياسات البلاح إذ بلغ عدد المصريين في المجلس واحداً فقط من خمسة وهم جملة الأعضاء ، أى بنسبة ٢٠٪ (٩) ، وكذلك شركة الأزيكية البلجيكية المصرية كان عددهم ستة وجميعهم أجانب (١٠) وشركة بهرند للتجارة كان عدد الأعضاء ٨ منهم ثلاثة مصريين بنسبة ٣٧٫٥ ٪ .

وليس هذا فقط بل نجد أن أغلب أعضاء مجلس الإدارة الأجانب كانوا أعضاء في العديد من الشركات ، فعلى سبيل المثال « سلغاتور سلامة » رئيس مجلس إدارة شركة بهرند للتجارة وكان عضواً في أكثر من ثمانى شركات (١١) .

كما أوجب القانون عدم جواز الجمع بين وظيفة من الوظائف التي يتناول صاحبها مرتباً عضوية مجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها (١٢) ، ومع هذا فهناك شركات لم تلتزم بذلك مثل شركة الطوب الأبيض الرملى حيث وجد بها عام ١٩٥٢/٥١ « الدكتور فانوس » الذى جمع بين الوظيفتين السابقتين وهذا مخالف لنص القانون (١٣) .

كما نص القانون على وجوب ألا يقل عدد المصريين المستخدمين في الشركات المساهمة عن ٧٥٪ من مجموع المستخدمين ، ولا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥٪ من مجموع الأجور والمرتبات التي تدفعها الشركة ، وكذلك لا يجوز أن يقل عدد العمال المصريين عن ٩٠٪ من مجموع العمال ولا أن يقل مجموع ما يتقاضونه من أجر عن ٨٠٪ من مجموع أجور العمال التي تدفعها الشركة على أن يتم استيفاء هذه النسب المقررة على مدى ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون بحيث ينفذ منها الثلث على الأقل كل عام الى أن تكتمل النسبة ،



وتسرى هذه الاحكام على ما يوجد فى مصر من فروع او وكالات او مكاتب لشركات مساهمة منشأة فى الخارج ( مادة رقم ٥ ) ( ١٤ ) ويلاحظ أن القانون ميز الأجانب على المصريين فى الأجر ، فجعل نسبة الأجر أقل من العدد بالنسبة للمصريين ، وأكثر بالنسبة للأجانب ، مع أنه كان يجب أن يسوى بين الأجانب والمصريين من حيث تساوى نسبة الأجر مع العدد .

وقد التزم كثير من الشركات بتنفيذ هذه المادة مثل شركة كوم امبو ( ١٥ ) وكذلك الشركة المساهمة المصرية لإنشاء الطرق حيث بلغت نسبة الموظفين المصريين بها ٨٧٪ ( ١٦ ) والشركة الأمريكية الشرقية للتجارة والملاحة حيث بلغت نسبة الموظفين فيها فى ٤ نوفمبر ١٩٤٧ نحو ٥٢٪ ومرتباتهم بنسبة ٤٨٪ زادت هذه النسب واكملت سنة ١٩٥٠ الى ٧٦٪ للعدد و ٦٤٪ للمرتبات ( ١٧ ) ، وان كانت نسبة المرتبات سنة ١٩٥٠ لم تصل الى النسبة المقررة ، الا ان النقص كان يعتبر ضئيلا ويمكن التجاوز عنه .

وهناك العديد من الشركات التى لم تهتم بذلك مثل شركة جياسات البلاح ( ١٨ ) ومحلات شيكوريل ( ١٩ ) ، اما محلات سليم وسمعان صيدناوى وشركاهما ليمتد فقد لجأت الى حصول موظفيها الأجانب على الجنسية المصرية حيث بلغ عدد الأجانب الذين حصلوا على الجنسية المصرية فى الشركة سنة ١٩٤٨ نحو ١٢٣ موظفا أجنيا اعتبروا مصريين ( ٢٠ ) سواء فى مجالس الإدارة او الوظائف الادارية او الفنية او العمالية ، وكذلك بالنسبة لراس المال ، الا أن الأجانب بذلوا قصارى جهدهم لالتهرب من هذا القانون والتجاول عليه ، خاصة فى الحصول على الجنسية المصرية فيبدو الأمر وكان نسبة المصريين قد زادت فى الشركات ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر عملوا على التهرب

من أحكام القانون عن طريق اعداد سجلات واحصاءات خطأ خاصة ان هذا القانون لم ينص على عقوبات رادعة فى حالة المخالفة ، اللهم الا فى المادة الخامسة ( فقرة سابعة ) والنص على ان « يعاقب بغرامة لا تزيد على مائة جنيه عضو مجلس الادارة المسئول عن ادارة الشركة ، وكذلك المسئول عن ادارة الفرع او التوكيل او المكتب للشركة المنشأة فى الخارج فى كل حال تثبت فيها مخالفته أحكام هذه المادة » هذا بالنسبة للقانون عامة ، وغرامة ألفى جنيه بالنسبة للمادة الرابعة (٢١) .

ويلاحظ ان هذه العقوبة لم تكن مؤكدة حيث نص على كلمة ( لا تزيد على ) بمعنى انه يمكن أن تقل أو تصبح لا شىء خاصة ان المرحلة الانتقالية للقضاء المخطط تنتهى فى عام ١٩٤٩ اى انه لم يكن بدرجة كافية من النزاهة لحماية حقوق المصريين ، أضف الى ذلك انه لم يكن من الصعب على الأجانب دفع هذه الغرامة البسيطة لتحقيق أغراضهم الخلة بالقوانين المصرية خاصة انهم يحققون أرباحا طائلة لا تؤثر فيها مثل هذه الغرامة ، بالاضافة الى أن مثل هذه المخالفات يمكن أن تحقق لهم ما يسهل دفع مثل تلك الغرامة .

والخلاصة ان هذا القانون اقتصر همه على قدر ضئيل من التنظيم يتصل بوجه خاص بعضوية مجالس ادارة تلك الشركات والقيود الخاصة بموظفى الدولة ، وقد ظهر فيه طابع التحفظ خاصة ان تطبيقه عاصر ذكريات مريرة رسمت فى النفوس من جراء طول العهد بنظام الامتيازات الأجنبية مما ترتب عليه فتور ظاهري فى اقبال المدخرين على استثمار أموالهم فى الشركات واسراف جائر من بعض القائمين على ادارتها (٢٢) ومع هذا فقد وجه « كرييس Cripps » وزير الشؤون

الاقتصادية البريطانية نقدا لهذا القانون موضحا أن تنفيذ قانون الشركات الجديد في مصر من شأنه اعاقه رواج كثير من المنتجات البريطانية الرئيسية في مصر ، لأن قيود الحكومة المصرية على استثمار الأموال الأجنبية تعترض جهود الشركات البريطانية في ترويج سلعها ، ثم بين ضرورة الحرص على حسن العلاقات التجارية وجعلها بمنأى عن شئون السياسة (٢٣) وذلك من وجهة نظر بريطاني يعمل على مصلحة بريطانيا ، ولا تهمه مصلحة مصر بطبيعة الحال .

وفى سنة ١٩٤٩ عرض على مجلس الوزراء مشروع قانون بشأن النقل العام للركاب بالسيارات يقضى بالألا يقل نصيب المصريين في رأسمال أية شركة تؤسس في هذا الشأن عن ٧٥٪ طوال مدة الالتزام التي يجب ألا تزيد على عشر سنوات .

وقد أوضحت المذكرة الإيضاحية للمشروع أن الملتزم لابد أن يكون شخصا أو اشخاصا طبيعيين من المصريين أو أن يكون شركة مصرية لا يقل نصيب المصريين في رأسمالها عن ٧٥٪ طوال مدة الالتزام ، ومفهوم هذا الشرط أنه إذا تعلق الأمر بشركة مساهمة مصرية وجب أن يكون ٧٥٪ من أسهمها أسمية لا يجوز تداولها إلا بين المصريين طوال مدة الالتزام (٢٤) .

على أن أهم فارق بين هذا المشروع وقانون ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ هو زيادة نصيب المصريين بالنسبة لرأس المال حيث إن قانون ١٩٤٧ نص على ألا يقل نصيب المصريين من رأس المال عن ٥١٪ أما مشروع ١٩٤٩ فقد نص على ألا يقل عن ٧٥٪ من مجموع رأسمال الشركة ، غير أن هذا المشروع لم يخرج إلى حيز التنفيذ .

وبالإضافة إلى عمليات التخصير السابقة أصبحت اللغة العربية هي اللغة الرسمية التي تمسك بها الدفاتر وجميع الوثائق المصرية (٢٤م) .

وبخصوص المناجم والمحاجر فقد صدر القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٨ بشأن حظر استغلال البترول من جانب الشركات التي لا تتمتع بالجنسية المصرية (٢٥) ، ويلاحظ أن القانون أكد فقط على تمتع الشركات المستغلة للبترول بالجنسية المصرية التي كان يحصل عليها الأجانب هرباً من عمليات التنظيم ( التخصير ) ، ومن ناحية أخرى لم يكن الأمر يحتاج أكثر من إضافة لفظة ( شركة مساهمة مصرية ) مع استمرار الشركة براسمائها كما هو لا تغيير فيه مع تطبيق قانون التنظيم ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ ، والدليل على ذلك هو استمرار شركات البترول الأجنبية كما هي مثل شركة آبار لازيوت المصرية الانجليزية وكاليفورنية وغيرها .

وفيما يتعلق بالتشريعات التي صدرت بشأن البنك الأعلى المصري ، فإنه لما كان على البنك المذكور ضرورة وجود مقابل للأوراق المتداولة لحاملها أو التي تدفع عند تقديمها النصف على الأقل ذهباً والنصف الآخر سندات حسب نص الدكرتو الخاص بإنشاء البنك في ١٨٩٨ ، إلا أن نسبة السندات المصرية في الغطاء كانت بسيطة ولم يتوسع البنك في استخدامها زعماً منه بأن قيمتها عرضة لتقلبات عنيفة إذ تتصف القوى المالية بضيقها ، لهذا عندما خرجت مصر من كتلة الاسترليني في يوليو ١٩٤٧ كان عايتها أن تعيد النظر في نظام الاصدار ، نصنر القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ الذي بمقتضاه تغطي أية زيادة جديدة في الاصدار باذونات على

الخزانة المصرية بدلا من أن يشتري البنك الأهلي سندات الخزانة البريطانية ، وتيسر الحكومة للبنك الحصول على اذونات الخزانة المصرية في حدود ٥٠ مليون جنيه (٢٦) .

وكان خروج مصر من منطقة الاسترليني في يوليو ١٩٤٧ وصدر قانون ١١٩ لسنة ١٩٤٨ بدءا لاستقلال النقد المصري عن الاسترليني ، فبينما كان البنك الأهلي في ظل نظام الاسترايني يشتري اذونات الخزانة البريطانية ويستخدمها في الغطاء أوقف هذا الاجراء طبقا للقانون المذكور .

ولكن للظروف التالية لاصدار قانون ١١٩ لسنة ١٩٤٨ اثبتت جمود شروطه فيما يختص بتحديد الحد الأقصى لاصدار الأذون التي تستخدم في غطاء بتكوين جديد ، ففي ١٩٥٠ زادت الحاجة الى النقد لتمويل محصول القطن الذي ارتفعت أسعاره واستنفذ الحد الأقصى للأذون ، وكان أن اضطرت الحكومة الى اللجوء الى البرلمان للحصول على موافقة في زيادة الحد الأقصى لاصدار اذون الخزانة الى ١٠٠ مليون جنيه . وقد أحدث التأخير في زيادة الأذون الحكومية وبالتالي التأخير في توفير النقد انلازم ضغطا نزوليا في أسعار القطن (٢٧) .

وأما بالنسبة لفكرة تحويل البنك الأهلي الى بنك مركزي التي بدأت منذ بداية الحرب العالمية الثانية على نحو ما سبقت الإشارة اليه فقد استمرت أيضا خلال تلك الفترة .

ففي فبراير ١٩٥٠ م تقدمت الحكومة بمذكرة تستبعد فكرة انشاء بنك جديد يكون حكوميا بحتا أو يكون مأكا خاصا للمساهمين تحت اشراف الحكومة ، وذلك لأن انشاء بنك مركزي جديد يلزمه وقت طويل حتى يقوم بالأعمال التجارية على نطاق واسع

حتى تمكنه مسابقة البنوك الأخرى ، وبذلك لا يستطيع توجيه النظام المصرفي ، وهذا بخلاف البنك الأهلي القائم فعلا .

وأما عن فكرة تأميم البنك الأهلي فقد كان « زكريا مهران » يرى أن الحكومة لا تستطيع تنفيذ ذلك خاصة بعد أن عمل البنك الأهلي على امتلاك معظم الأرصدة ليضع أمامها عقبة لا تستطيع أن تتخطاها إلا إذا أرادت أن تعرض نفسها لخطر نسوية الأرصدة التي تصبح دينا للحكومة المصرية على الحكومة البريطانية (٢٨) .

وفي مارس ١٩٥١ تقدم فؤاد سراج الدين وزير المالية لمجلس النواب بمشروع قانون بتمويل البنك الأهلي إلى بنك مركزي للدولة ، وقد قوبل المشروع بهجوم كبير من عدد من أعضاء المجلس الذي رفض ذلك التحويل مستندا في ذلك إلى مبادئه المالية السيئة في تاريخ مصر ، ولأنه يمثل السلطة الانجليزية والاحتلال الإنجليزي للبلاد وأنه بنك أجنبي خاضع لتوجيه وسياسة انجليزية ، وأنه لم يتم بتنفيذ اتفاقية ١٩٤٠ المعقودة بينه وبين الحكومة الخاصة بتحقيق قدر من التمصيل قبل تحويله إلى بنك مركزي فضلا عن أنه لم يحقق منها شيئا وظل أجنبيا في رأسه وإدارته (٢٩) .

وانتهى الأمر بإصدار القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بتحويل البنك الأهلي المصري إلى بنك مركزي للدولة يعمل على ثبات قيمة النقد المصري وتنظيم الائتمان بما يكفل المصلحة وتحقيق استقرار النقد وخاصة عند وقوع اضطراب اقتصادي أو مالي محلي أو عام ، والتعاون مع السلطات العامة في المسائل الخاصة بالسياسة النقدية والمصرفية ، والإشراف على نشاط البنوك الأخرى التي تعمل في مصر ، وتقديم ملاحظات

للزراع برهن أو بدونه ، وخصم أذونات الخزانة التى تصدرها الحكومة وخصم الكيانات والسندات الاذنية التى تدفع فى مصر ، وقبول الودائع والسندات والاسهم والتعهدات والنقود والمعادن والاشياء الثمينة(٣٠) ، واجيز للبنك أن يقدم قروضاً للحكومة لتنظيم ما قد يكون فى الميزانية العامة من عجز موسمى بشرط ألا تزيد قيمة هذه القروض على ١٠ ٪ من متوسط إيرادات الميزانية العامة وتكون هذه القروض لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد لثلاثة أشهر أخرى(٣١) .

ويقوم البنك بوضع قواعد خاصة للرقابة على البنوك غير التجارية ، مثل شروط قبول الودائع وتحديد النسب الواجب مراعاتها بين قيمة السلف والقيمة التسليفية للضمان وتحديد نـوع الضمان وآجال الاستحقاق ، وتحديد سعر الفائدة الدائنة والمدينة ، والقواعد الخاصة بالاشتراك فى تأسيس منشآت أخرى أو شراء أسهما(٣٢) ، وبذلك يكون على البنك المركزى مراقبة البنوك المتخصصة ومزاولة الأعمال العقارية وهى أمور لم تكن موجودة قبل تحويله الى بنك مركزى .

واللافت للنظر أن تعدل الحكومة عن تأميم البنك الأهلى وقد سنايرها نى ذلك البرلمان : وفى الوقت نفسه استبعدت فكرة انشاء بنك مركزى جديد مملوك للدولة لأسباب متصلة بالأرصدة الأسترلينية والاستقلال عن المؤثرات السياسية . حيث أن هذا لم يكن منافياً لاتجاه التشريع المصرفى الحديث وكان من شأنه أيضاً تقليل الأهل فى نجاح البنك فى أداء مهمته .

ومن الملاحظ أيضاً أن غالبية مساهمى البنك عند صدور لقانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ كانوا من الأجانب دون أن يتجاوز نصيب المصريين من أسهم البنك ٣٤ ٪(٣٣) .

ودن قصور هذا القانون انه استثنى البنك من بعض مواد القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالشركات المساهمة لم تكن تسرى بعض أحكام القانون المذكور على محافظ البنك ( كالمادة السادسة منه ) حيث قرر القانون الجديد استمرار المحافظ الحالي للبنك الأهلى محافظا للبنك المركزى الفترة الباقية من مدة خدمته التى تنتهى فى ١١ مايو ١٩٥١ ( المادة ٢٥ ) .

كما احتفظ القانون الجديد للمقيمين فى مصر اعضاء مجلس الادارة الحاليين فى البنك الأهلى المصرى والذين لا تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى المادة ( ٤ ) بعضويتهم الى تاريخ انتهاء العضوية الحالية (٣٤) .

واهم ما يوجه الى القانون الجديد من نقد انه أغفل ذكر الأوراق التجارية كضمان فى الغطاء مع- أن حركة خصم الأوراق التجارية فى مصر فى نمو ظاهر نتيجة نشاط التجارة الداخلية وازدياد حجمها . كما أن القانون لم ينجح فى علاج مشكلة تراكم الأرصدة أو الفصل بين الجنبه المصرى والاسترلينى . هذا فضلا عن جموده وتعقيداته وقصر استخدامه على تمويل القطن (٣٥) .

أما عن البنكنوت فقد قضى القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ بأن يظل للبنك امتياز إصدار أوراق النقد المنسوح للبنك الأهلى المصرى بموجب الأمر العالى ١٨٩٨ الخاص باعتماد نظام البنك ، والمعدل بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٤٠ م وتكون عمليات الإصدار قائمة بذاتها ومستقلة تماما عن العمليات الأخرى التى يزاولها البنك ويمسك حسابا خاصا لتلك العمليات (٣٦) .

ولذلك فان القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ م ( بالنسبة لنظام الإصدار ) نص على أن يقابل الأوراق الموجودة فى التداول



وبقدر قيمتها تماما بصيد مكون من ذهب وأنونات الحكومة المصرية وصكوك اجنبية ونقد اجنبى . ويعين وزير المالية مقدار نسبة الذهب فى الفطاء وكذلك الصكوك الاجنبية والعملات الاجنبية وذلك بالاتفاق مع البنك وبعد موافقة مجلس الوزراء (٣٧) .

وعن الأرباح قضى القانون المذكور بأن يوزع صائغى الأرباح كريح اضافى للمساهمين فاذا ما جاوز ما يوزع من الربح على المساهمين ٢٠٪ من قيمة رأسمال البنك المدفوع ، يدفع للحكومة مبلغا مساويا لكل علاوة فى الربح تدفع للمساهمين أكثر من ٢٠٪ (٣٨) ، ونتيجة لكثرة إصدار البنوك وعمليات أخرى كثيرة حقق البنك أرباحا طائلة بلغت سنة ١٩٥١ حوالى ٢٠٢١٤١٣٩ ج.م (٣٩) ، وهى أرباح عالية اقتربت من رأسمال البنك الذى ارتفع من مليون ج . ك عند التأسيس الى ثلاثة ملايين من الجنيهات المصرية ١٩٥١ (٤٠) ، وقد عاد جزء كبير من هذه الأرباح على الأجانب المساهمين والعاملين فى البنك .

أما مجلس إدارة البنك فقد أصبح من خمسة عشر عضوا بموجب ( المادة الثالثة ) من القانون المذكور لم يوجد بينهم أعضاء أجانب سوى عضوين بالاضافة الى وكيل المحافظ « ا . بريس » (٤١) ، بعد أن كان مكونا من ثلاثة عشر عضوا قبل تحويله الى بنك مركزى — مباشرة منهم ستة أجانب (٤٢) . وهى نسبة تتمشى وقانون تنظيم الشركات المساهمة ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ سواء قبل تحويله الى بنك مركزى أو بعد تحويله . بل أصبحت الغالبية العظمى من المصريين بعد تحويله .

وأصبح المركز الرئيسى للبنك المركزى فى القاهرة ، وله فرع فى الاسكندرية ، كما كان الحال بالنسبة للبنك الأهلى المصرى سابقا (٤٣) ، هذا بالاضافة الى فروعه الأخرى

فى محافظات الوجه البحرى والوجه القبلى(٤٤) ، وللمجلس الإدارة أن ينشئ فروعاً أو وكالات إذا رأى موافقتها للمصلحة فى أية جهة أخرى فى مصر أو فى الخارج(٤٥) .

ولتأمين سيطرة الحكومة على البنك وتوجيهها لسياسته الوجيهة التى تحقق المصالح العام ، نص القانون على أن يكون تعيين المحافظ ونائبه بقرار من مجلس الوزراء ، ويرمى المشروع من وراء اشراك الحكومة فى اختيار المحافظ ونقله الى التأكيد من سلامة الاختيار ، نظراً لخطورة المسئولية التى توجه سياسة النقد والائتمان والصرف(٤٦) .

ويحدد مجلس إدارة البنك المركزى نسبة الاحتياطى ونسبة السيولة ، وعادة يسمح بتخفيض نسبة الاحتياطى فى موسم تمويل القطن ، ويقرض البنوك الأخرى بضمان الأوراق المالية عندما تقترب حركة تمويل القطن من ذروتها(٤٧) ، كما باشتر سلطة تحديد الاحتياطى القانونى الذى يتراوح ما بين ١٠٪ و ١٢٥٪ من ودائع البنوك التجارية(٤٨) ، وبذلك أصبح تدخل الحكومة أكثر من ذى قبل ، حيث الاغلبية المصرية فى مجلس الإدارة وبالتالى الجهيبة العمومية ، بالإضافة الى بفض مساهمين مصريين ، وقد قلل هذا من الآثار السيئة التى طبقت على خبير البنك الاهلى المصرى والتى كان يقوم بها الأجانب .

كما أوجب القانون أن يحتفظ فى البنك وبدون فوائد برصيد دائن بنسبة معينة ما لديه من الودائع وتحدد هذه النسبة بقرار تصدره اللجنة العليا بالبنك المركزى ، كما أبطل القانون العمل بأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ ، حيث نصت المادة (١٨) من القانون الجديد أنه « فى حالة تصفية البنك يؤول للحكومة نصف ائح مبلغ يزيد فى أموال البنك الاحتياطية(٤٩) » .

وبالنسبة لشركات التأمين لم يكن فى مصر حتى هذه الفترة قوانين منظمة لها سوى القانون رقم ٩٢ الذى صدر فى عام ١٩٣٩ وكان ساريا طوال الفترة السابقة ، وخلال هذه الفترة اتضح امام الحكومة كثير من الامور جعلتها تنظر الى ان القانون به الكثير من القصور ، لذا اصدرت الحكومة قانونا عام ١٩٥٠ معالجا لبعض القصور فى القانون السابق ، وهو بشأن الاشراف وفرض الرقابة على جميع هيئات التأمين فى مصر بلا استثناء ، وهذا يعنى انه لم يستثن هيئات التأمين البحرى والتأمين على التأمين ( اعادة التأمين ) كما كان فى القانون السابق .

هذا فضلا عن ان القانون الجديد اشترط على هيئات التأمين العاملة فى مصر ان تزيد احوالها فى مصر الى ١٠٠٪ بدلا من ٦٠٪ المنصوص عليها فى القانون السابق (٥٠) .

اما فيما يتعلق بملكية الاراضى الزراعية فى مصر فقد صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ الذى يمنع تملك الاجانب للاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى القابلة للزراعة والاراضى الصحراوية ، مع عدم سريان احكام هذا القانون باثر رجعى بالنسبة للاراضى التى سبق ان تملكها الاجانب قبل العمل به ، ومن ناحية اخرى فقد استثنى هذا القانون عدة حالات ايجز فيها للاجانب تملك الاراضى الزراعية حتى بعد العمل بأحكامه ، حيث اجاز للاجنبى ملكية الاراضى الزراعية اذا آلت اليه بطريق الارث او الوصية من اجنبى آخر ، او اذا كان الاجنبى عبارة عن شركة مساهمة تقوم بالاعمال المصرفية وكانت دائنة بحق الرهن ورسا عليها مزاد الارض المرهونة ، وما كان ينطبق على الشركات فى هذا الخصوص ينطبق ايضا على الافراد (٥١) . كما اباح القانون للاجانب تملك العقارات المبنية المخصصة للسكن

لاقامة المصانع أو المتاجر (٥٢) ، ومع أن هذا القانون كان خطوة على طريق التحرر الاقتصادي الوطنى فانه أباح للأجانب استمرار ملكياتهم القائمة . مما أضعف فى أثره عدم تحقيق الفرض منه كاملا .

والحقيقة أن محاولات التنظيم السابقة لم يكن معناها نجاح الحكومة فى الحد من الرأسمال الأجنبى ، بقدر ما كان عاملا ساعدا على الاضرار بالاقتصاد القومى للدولة وعدم الاضرار بالأيدي العاملة المصرية أو الاقلال من شأنها ، ومحاولة الحد من النفوذ الأجنبى من نواحى الحياة العامة المختلفة ، وفى هذا دفاع عن قانون التنظيم ( التصير ) الجزئى للشركات الجديدة (٥٣) .

كان من الطبيعى أن يعمل الأجانب على عدم تطبيق قوانين التنظيم لأنهم رأوا فى ذلك اضرارا بزموس أموالهم وبوظائفهم خاصة فى شركات المساهمة ، إذ لجأوا الى كثير من الحيل للتهرب من عملية التصير .

وأهم هذه الحيل كانت الحصول على الجنسية المصرية كما سبقت الإشارة ، فعلى سبيل المثال وافقت إدارة الجوازات والجنسية على اعطاء « رينيه جان نورى » شهادة الجنسية المصرية حيث قدم مستندات تفيد أنه يعتبر داخلا فى الجنسية المصرية بحكم قانون الجنسية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ (٥٤) . وبالإضافة الى حصول الأجانب على الجنسية المصرية هناك أفراد حصلوا عليها وهناك جماعات ، وفى ١٩٥١ صدر مرسوم بمنح الجنسية المصرية لأكثر من ٤١ أجنبيا (٥٥) وليس هذا فقط ، فهناك الكثير من وثائق مصلحة الشركات ومجلس الوزراء وعابدين تشير الى حصول الأجانب على الجنسية المصرية وبكل سهولة ويسر حتى أن لم ينطبق عليهم قانون التجنس

بالجنسية المصرية ، وذلك لاستخدامهم للمصريين أصحاب المناصب فى الحكومة عن طريق اشراكهم فى مجالس ادارة الشركات المساهمة المصرية واعطائهم عضوية وأسهما من رأسمال هذه الشركات ، لهذا عمل المصريون الاحتكاريون الذين أصبحوا تابعين للرأسمالية الأجنبية على تثبيت أقدام الأجانب والحد من تعيين المصريين الاكفاء والتوسط لحصول الأجانب على الجنسية المصرية .

كما لجأ الأجانب الى أكثر من وسيلة لانهرب من عملية التنظيم ، وهناك الكثير من الأمثلة التى تشير الى ذلك داخل شركة البيرة المساهمة بومنتى والاهرام مثلا ، خلال تلك الفترة ( أواخر ١٩٥١ ) ، أولها أن « اسكار بتروفان هوجلان » وهو مدير الشركة الفعلى وعضو مجلس الادارة المنتدب ، ولكنه انكر تلك الوظائف أمام مراقبة الشركات ، وذلك كى يقال من نسبة الأجانب ، مما يؤدى الى زيادة نسبة المصريين وكذلك بالنسبة للمرتبات ، وثانيها وجد بالشركة المذكورة اجنبى يدعى « أميل نانى » — مرتبه ١٢٠ جنيها ( كان ١٩٤٠ لا يزيد على ١٠ جنيهات ) أخرجته الشركة من نسبة الأجانب مدعية أنه خبير خاص بالصناعة تم استدعاؤه من الخارج للاستعانة به لمدة قصيرة ، ومع هذا لا يوجد معه مساعد مصرى ليحل محله ، فى حين أنه يعمل بالشركة منذ فترة طويلة تصل الى أكثر من ١٢ عاما ، وثالثها كى تزيد الشركة من نسبة المصريين بها اسميا قيدت بعض العمال بكشوف الموظفين ( لان فى معظم الشركات نسبة العمال كبيرة فمهما حذفت فلا يؤثر على نسبة المصريين ) ، ورابعها هناك اتفاق بين الشركة ومكتب العمل وقسم مراقبة الاجتنب على أن يحل أحد الموظفين المصريين الجاثمين فى خدمة الشركة محل الأجنبى « هانز بيجر » الخبير

فى الصناعة ، الا أن الشركة استطاعت الحصول على  
إذن بدخول الأجنبى « أولمبرج » بدلا من « هانز بيجر » مع العلم  
بأن هذا الأجنبى « أولمبرج » لم تكن لديه أية مؤهلات علمية أو  
شهادات تثبت تخصصه أو خبرته فى هذه الصناعة(٥٦) .

أيضا من أنواع التحايل والتهرب من هذه القوانين عدم إخراج  
الأجانب فى الكشوف التى تعرض على مصلحة الشركات ،  
فى البنك الايطالى المصرى مثلا لم يدرج اسم المدير وهو  
أجنبى ، كما وجد سبعة موظفون مصريون مشكوك فى جنسيتهم  
ولم تتم الموائقة على أنهم مصريون ، كما لوحظ أن عاملين أجنبيين  
لم يسجلوا فى النسب بحجة انها سيغادران البلاد المصرية ،  
فى حين أنه كان يجب إخراجها حيث كانا لا يزالان فى خدمة  
الشركة(٥٧) .

أما عن دور مصلحة الشركات فى هذا الشأن فانها كانت  
تطلب من جميع الشركات المساهمة فى مصر أن تقدم كشوفات  
بأسماء موظفيها من الأجانب والمصريين على السواء وكذلك  
عمالها ومرتباتهم جميعا ورأسمال الشركة ، وكانت تركز على  
تأكيد الجنسية على أن يقدم المتمصرون جنسيتهم المصرية  
التي حصلوا عليها ، فاذا ما لوحظ عدم انضباط الشركة  
والتزامها بالقانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ كانت تعيد الكشوف  
للشركة مرة أخرى ثم تقوم بالتفتيش عليها لضبط مخالفتها ، وفى  
بنك سوارس تمت إعادة أحد الموظفين من كشف المصريين  
الى كشف الأجانب لعدم ثبوت جنسيته(٥٨) ، وفى بنك الاراضى  
المصرية ظهر لمصلحة الشركات أن عدد موظفى البنك الأجانب  
كانوا فى ١٩٤٨ نحو ٥٠ موظفا ، أصبحوا فى ١٩٤٩ نحو ٣٢١  
فقط ولم يقابل هنا النقص أية زيادة فى عدد الموظفين المصريين

الا ثلاثة كانوا فى ١٩٤٨ نحو ٦٠ موظفا أصبحوا فى ١٩٤٩ نحو ٦٣ موظفا ، لذا تم اقتراح الأمر بالتفتيش على هذه الشركة للتأكد من أنها قد استغنت عن الموظفين الأجانب فعلا (٥٩) ، وفى هذا النوع من التحايل يبدو الأمر وكأن نسبة المصريين قد زادت فى الشركة .

ومن الطرق الملتوية التى لجأ إليها الأجانب للتحايل على القانون ، أن محلات شعلا الكبرى لم تف بالنسبة المقررة من الموظفين المصريين بها مدعية أن النار اشتعلت بالمحل مما عاق الشركة عن الوصول الى النسبة القانونية بسبب انصراف العاملين بالشركة الى حصر قيمة الخسائر التى منيت بها الشركة من جراء هذا الحريق لمطالبة شركات التأمين بها ، وأن الشركة طلبت مهلة من مراقبة الشركات لاستكمال النسبة المطلوبة (٦٠) .

والواقع لم توجد شركة مساهمة الا وبها العديد من المخالفات والأجواء الى التحايل على القوانين المصرية ، والتهرب من عمليات التصير ، ومحاولة الحصول على الجنسية المصرية أو غير ذلك على نحو ما سبق ، ولهذا ظل أغلب موظفى الشركات أجانب كما كان أغلب المؤسسين أيضا أجانب ، فمجلس إدارة الشركة الشرقية « ايسترن كومبانى Eastern Company » مكون من سبعة أعضاء ، أربعة أجانب ، ويشك فى جنسية اثنين آخرين ، ويشك فى مصرية عدد كبير من الموظفين المصريين بالشركة البالغ عددهم ٢١٩ موظفا (٦١) وفى عقد انشاء شركة الملح والتعدين الأهلية وجدت أسماء ليست مصرية ولكنها مصرية بحكم التجنس (٦٢) وفى شركة بهرند للتجارة لعبت الشركة دورها فى التحايل على القانون ،

ففى ١٩٥١/٥٠ وجد أن نسبة المصريين قد زادت بسبب حصول الأجانب على الجنسية المصرية (٦٣) .

وبقدر الانصاف الذى قدمه القانون ١٢٨ لسنة ١٩٣٧ للمصريين بقصد التنظيم فى جميع الحالات السابق توضيحها عن المحاولات التى سبقته ، فان ما يؤخذ عليه عدم الجدية التامة فى تطبيقه حيث استطاع الأجانب الإفلات منه بعدد من الطرق ، كما أن عدم مساواة المصريين بالأجانب فى المرتبات على نحو ما سبق قلل من شأن المصريين .

### \* \* \*

لقد قصد بهذه التشريعات تنظيم الوجود الأجنبى بما لا يجعله متفوقا على الرأسمال المصرى الحلى ، ولم يكن يقصد بها الرأسمالية الأجنبية بالرة ، بدليل أنه يلاحظ مع صدور قوانين التنظيم صدرت قوانين أخرى تتعلق بتشجيع الرأسمال الأجنبى ، فمثلا صدر القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن تنظيم الرقابة على عمليات النقد وفيه اعفاء العمليات المقررة للاستثمارات التى تتم فى المنطقة الحرة (٦٤) ، كما ساهمت الدولة فى انشاء البنك الصناعى المصرى كشركة مساهمة مختاطة ١٩٤٧ تخصصت فى عمليات منح الائتمان الصناعى ومساعدة المشروعات الصناعية (٦٥) .

وفى سنتى ١٩٥٠ و ١٥٩١ طالب أعضاء مجلس النواب بضرورة تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة فى المشروعات الحيوية المصرية دون خوف من أن توظف هذه الأموال فى مصر مادامت البلاد قد استكملت سيادتها المالية والاقتصادية وسنت التشريعات اللازمة لحماية هذه السيادة (٦٦) .



ومن الملاحظ أن قانون التنظيم الصادر ١٩٤٧ كان أثره كبيرا في تراجع رؤوس الأموال الأجنبية عن الاستثمار في مصر ومن جانب آخر فإن مساهمة رؤوس الأموال المصرية كانت محدودة لا يمكنها التوازن أو التعادل مع خطط التنمية ، فكان على الحكومة أن تشجع رؤوس الأموال الأجنبية ، لذا لجأت الى الإعفاءات الضريبية تشجيعا لرأس المال الأجنبي ، ويتضح ذلك من قوانين الإعفاءات الضريبية التي صدرت خلال تلك الفترة .

وقد بدأت هذه القوانين تصدر تباعا من ١٩٤٩ حيث أعفى من الضريبة خلال هذا العام الأشخاص الذين لم يتجاوز مجموع إيراداتهم ١٠٠٠ ج . م سنويا بمقتضى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤٩ ( مادة ٤ ) (٦٧) .

ولكى تجذب الحكومة رؤوس الأموال الأجنبية في المجال الزراعي أصدرت القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل للمادة رقم ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن ضريبة الأطنان الزراعية حيث تم إعفاء المنشآت الزراعية من الضريبة اذا لم تكن متخذة شكل الشركات المساهمة (٦٨) .

كما أعفى من الضريبة أيضا الأفراد والشركات في شركات التضامن والشركاء المتضامنون في شركة التوصية الذين لا يتجاوز ربحهم السنوى ١٠٠ ج . م مهما يكن نوع التجارة أو الصناعة التي يباشرونها اذا كانوا غير متزوجين وتزيد قيمة الأرباح التي تسرى عليها الضريبة بالنسبة للامالة (٦٩) .

أما بالنسبة للشركات المساهمة المصرية التي تمارس نشاطها التأميني في بلاد أجنبية لا تحتم ايداع قيم منقولة كضمان،

فقد صدر القانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الذى قرر اعفاء مبلغ  
عشرة آلاف جنيه لكل نوع من أنواع التأمين بشرط الا يزيد  
مجموع الاعفاء على ثلاثين ألف جنيه اذا زادت أنواع التأمين على  
ثلاثة (٧٠) .

وتشجيعا لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر  
ادخلت تعديلات سننى ١٩٥٠ و ١٩٥١ كان من شأنها اعفاء معظم  
الآلات والمعدات الصناعية من الرسوم الجمركية ، وكان الهدف  
الواضح هو تشجيع الاستثمار (٧١) .

ونى ١٥ أكتوبر ١٩٥١ صدر القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١  
ينص على عدم سريان الاعفاء على فوائد السلفيات التى تعقدها  
دور التسليف العقارى للشركات والمنشآت اذا كانت قيمة  
السلفة تجاوز مائة ألف جنيه مصرى ( مادة ١٥ (٧٢) وكان هذا  
تعنى اعفاء مبالغ كبيرة ( ١٠٠.٠٠٠ ج . م ) تسمح باغراء وجذب  
رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى مصر .

### \* \* \*

أما عن نظام الضرائب بالنمى لرؤوس الأموال الأجنبية  
فى مصر ، فقد بدأت تلك الفترة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧  
المعدل للمادة ٩٧ من القانون لسنة ١٩٣٩ — الخاص بفرض ضريبة  
على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والمعدلة بالقانون ٦٢ لسنة  
١٩٤٤ تعتبر المبالغ التى استحققت فى المدة من أول سبتمبر  
١٩٣٨ الى ٣١ ديسمبر ١٩٤٤ بصفة ضريبة على إيرادات  
رؤوس الأموال المنقولة واجبة الأداء ، ولا يسقط حق الحكومة  
فى المطالبة بها الا بضى عشر سنوات بالنسبة لسنوات  
٢٨ و ٢٩ و ١٩٤٠ وتسع سنوات لسنة ١٩٤١ وثمان لسنة  
١٩٤٢ وسبع لسنة ١٩٤٣ وست لسنة ١٩٤٤ (٧٣) .

وقد حدد القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٩ شروط خضوع المنشأة الأجنبية في مصر للضريبة حيث يتعين قيامها في مصر ومزاولتها أعمالا تجارية أو صناعية بها ، أما إذا كانت المنشأة في الخارج فيجب أن يكون بها ممثلون في مصر خاضعون لأوامرها ، فإذا لم يكن لها ممثلون تقوم في مصر بنشاط تجارى أى عمليات تجارية تقسم بسمة الاعتياد ( المادة ٢٣ ) ( ٧٤ ) .

كما صدر القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ في ٢٥ يولية ١٩٤٩ الذى عامل الاجانب بنفس مقابلة المصريين بالنسبة لفرض الضريبة على صافى ايراداتهم الكلية حتى لو كانت هذه نتجت جزئيا أو كليا خارج مصر — وأساس سريان هذه الضريبة على هؤلاء الأجانب هو توطنهم في مصر ، على أن تكون أغلب مصالح الممول الأجنبى فيها ( ٧٥ ) .

ومنذ صدور القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وحتى بداية تلك الفترة نجد أنه ظهرت عدة ثغرات تتعلق بدفاتر الممولين الضريبة والتي يرجع اليها مأمور مصلحة الضرائب وهي عيوب كبيرة تضلل الأرباح والحسابات الحقيقية وتظهرها بأنها أرباح أقل من الواقع مما أثر على الخزانة العامة للدولة وبالتالي على الاقتصاد المصرى ، وفى هذا الشأن كان القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ قاضيا باخضاع الممولين بامسك الدفاتر وحسابات تقيد بها ايراداتهم ومصرفاتهم بطريقة يسهل تتبعها ، ولما كان القانون قد نص على أن تسرى الضريبة على صافى الايراد الكلى للأجانب المتوطنين في مصر حتى لو كانت ايراداتهم ناتجة من مصادر خارج مصر ( المادة الأولى ) ، فقد جعل ذلك صعبا على مصلحة الضرائب للتأكد من صحة الايرادات التى يجب أن تخضع للضريبة في البلاد الأجنبية ، ولهذا رأى البعض انه كان من

الأفضل أن يقتصر المشرع على إخضاع الإيرادات الناتجة  
في مصر وعلى ما يستورد إلى مصر من إيرادات منتجة في  
الخارج (٧٦) .

أما عن الإيراد السنوي الصافي الذي يحصل عليه  
المول في مصر فيتحدد من واقع ما للممول من عقارات ورؤوس  
أموال منقولة وفقا لنص ( المادة السادسة ) من القانون ٩٩ لسنة  
١٩٤٩ المعدل بلقانون ٢١٨ لسنة ١٩٥١ .

وقد عهد المشرع إلى تحديد طرق تقدير الإيرادات ففرق  
بين الإيرادات العقارية وبقيّة الإيرادات ، فبينما نص على أن  
تحدد الأخيرة طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب  
النوعية الخاصة بها نجده يقرر أن يكون تحديد إيراد العقارات  
مبينة كانت أم زراعية على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساسا  
لربط عوائد المبانى أو ضريبة الأطنان بعد خصم ٢٠٪ مقابل  
جميع التكاليف ، غير أنه عاد وقرر إمكانية تحديد هذه الإيرادات  
على أساس الإيراد الفعلى شريطة أن يطلب المول ذلك وأن  
يتمك دفعات منتظمة يبين فيها إيراداته وتكاليفه (٧٧) ، أما باقى  
الإيرادات فتحدد طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب  
النوعية الخاصة بها (٧٨) .

كما حرص المشرع على تحديد طرق تقدير هذه الإيرادات ،  
غير أن الرأي الغالب يذهب إلى تحديد وعاء هذه الضريبة بأنه  
مجموع أوعية الضرائب النوعية المقررة ، وقد تميز هذا الرأي  
بأنه جعل الضريبة العامة على الإيراد ضريبة تكميلية تتوج  
حقيقة نظام الضرائب النوعية بما يحقق الهدف الأصلي من  
فرضها ، إلا أن البعض يرى ذلك معيبا وبعيدا عن نص المادة  
السادسة حيث حدد المشرع المصادر التى تخضع إيراداتها

لهذه الضريبة (٧٩) والواقع ان هذه الضرائب كان من شأنها ان تعول على تراجع رؤوس الأموال الأجنبية عن الاستثمار . لذا كانت بعض الاعفاءات على نحو ما سبق ، وكان من السهل على الأجانب والمصريين على حد سواء التهرب من دفع هذه الضرائب .

وبسبب ما ظهر في القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ والقوانين السابقة له من عيوب ظهرت بعض الآراء المعارضة تطالب بزيادة مساهمة أصحاب رؤوس الأموال المنقولة والثابتة من ذوي الأرباح التجارية والصناعية والذين يكسبون أموالا كبيرة للنهوض بالبلاد وزرع مستواها ، والعمل على تقديم دفاتر منتظمة وحقيقية ، حيث ان كل هذه الثغرات التي ظهرت في قوانين الضرائب حتى ذلك الوقت عيوب سبغت على الأجانب على التفضيل في دفاترهم .

لهذا كان يطلب من البنوك المودع لديها ضمان العضوية ان تقوم بتوريد تلك الأسهم لاداعها حافظة الأوراق المالية لمصلحة الضرائب بالبنك الأهلى المصرى ، حيث ان هذه الاسهم . من ذمة المدينين يصح التنفيذ عليها قهرا وناء لمطلوبات الضرائب (٨٠) .

كما صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ في ٢٨ أغسطس ١٩٥٠ الذى أوجب على أصحاب المصارف والتجار الذين من مهنتهم دفع إيرادات القيم المنقولة ، وكذلك كل الشركات والهيئات والمنشآت وأصحاب المهن التجارية وغيرهم ان يقدموا الى موظفى مصلحة الضرائب عند كل طلب للدفاتر التى يقضى عليهم القانون بإسلاكها لكى يتمكن موظفو مصلحة الضرائب من تنفيذ جميع الأحكام التى يقررها القانون ( المادة ٨١ ) .

كما نص القانون على أن الممول الذي يمتنع عن تقديم الغفائر والأوراق والمستندات المنصوص عليها في المادة السابقة أو اتلافها قبل اقتضاء مدة التقادم التي يسقط بعدها حق الحكومة في المطالبة بالضرائب التي يقررها هذا القانون ، يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها ( المادة ٨٣ ) ( ٨١ ) ويلاحظ أن هذه الغرامة كانت بسيطة خاصة بالنسبة للأجانب أصحاب الأموال ذات الأرباح العالية ، فالغرامة لا تشكل نسبة كبيرة من الأرباح أو من الأموال التي يقوم الأجانب بالتنزيل بها من السهل دفعها ، كما أن التقادم المسقط لحق الحكومة في المطالبة بالمبالغ المستحقة لها كان يغطي الممولين أجانب ومصريين فرصة التهرب من دفع الضرائب ، ولهذا صدر القانون ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ في ٢٥ ديسمبر ١٩٥٠ ينص على وقف التقادم المسقط لحق الحكومة في المطالبة بالضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأرباح الاستثنائية ( ٨٢ ) .

وفي ١٥ أكتوبر ١٩٥١ تم تعديل بعض أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، وقد نص القانون على زيادة سعر الضريبة المقررة بالمواد ٧ و ١٥ و ٣٧ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ إلى ١٦٪ على أن يعمل بهذا التعديل ابتداء من أول يناير ١٩٥١ ( المادة الأولى ) ، كما قضى القانون بالإطلاع على بيانات المنشآت حيث توجد هذه البيانات أثناء ساعات العمل العادي وبغير حاجة إلى إعلان سابق ( المادة ٨١ ) ومعاقبة من استعمل طرقا احتيالية للتحلل من أداء الضرائب أو إخفاء مبالغ تسري عليها الضريبة ( المادة ٨٥ ) ( ٨٣ ) ويلاحظ أن هذا القانون كان أتق من القوانين السابقة له حيث أعطى مصلحة

الضرائب حق المفاجأة فى الاطلاع على بيانات الشركات حتى لا تلجأ الى وسائل التهرب من اداء الضريبة .

وتعد من الشركات التى تعمل فى مصر وحدها كل شركة اجنبية غرضها استثمار منشأة فى مصر ولو كان مقرها الرئيسى فى الخارج وهى خاضعة لضريبة القيم الاجنبية بمقتضى القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ( المادة ٤ ) ( ٨٤ ) .

كما صدر القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ بشأن تعديل بعض احكام القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الايراد ، وكان اهم تعديل لوحظ فى هذا الشأن هو اضافة اربع مواد برقم ٢٤ مكرر ١/١ و ٢٤ مكرر ٢/١ و ٢٤ مكرر ٣/١ و ٢٤ مكرر ٤/١ على القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، وقد نصت المادة ٢٤ مكرر ١/١ انه على الشركات والمصارف والهيئات والاشخاص الذين مهنتهم بصفة أصلية او تبعية اداء ما تنتجه القيم المنقولة من ايرادات وارباح وغيرها ان يقدموا الى مصلحة الضرائب قبل اول مارس من كل سنة اقرارا مبينا به اسماء والقب ووظائف او مهن وعنوان محل اقامة الاشخاص الذين اعطيت اليهم اية مبالغ مما تنتجه القيم المنقولة ، وكذلك قيمة المبالغ المؤداة لهم خلال السنة السابقة .

ونصت المادة ٢٤ مكرر ٢/١ انه على اصحاب ومديرى المنشآت الذين يؤدون بنسبة قيامهم بأعمال مهنتهم عمولة او سمسة او رد تجارى لاي شخص آخر ملزمون بأن يقدموا لمصلحة الضرائب قبل اول مارس من كل سنة اقرارا مبينا به البيانات التى وردت بالمادة ٢٤ مكرر ١/١ ، والمادة ٢٤ مكرر ٣/١ ويعاقب من لم يقدم الاقرار المنصوص عليه فى المادتين السابقتين فى الميعاد او قبله متضمنا بياناً غير صحيحة مع

علمه بذلك بالغرامة المقررة فى القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ والتي تعاقب بغرامة ألفى قرش للمتأخر أو مثلها لمن يقدم بيانات غير صحيحة ( المادة ٢١)(٨٥) .

هذا عن الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، أما بالنسبة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فالقانون ٢٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل للمادة ٦٧ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المعدلة بالقانون ٦٢ لسنة ١٩٤٤ اعتبر المبالغ التى استحققت فى المدة من أول سبتمبر ١٩٣٨ الى آخر ديسمبر ١٩٤٤ بصفة ضريبة على الأرباح التجارية والصناعية واجبة الأداء ، ولا يسقط حق الحكومة فى المطالبة بها الا بمضى ١٠ سنوات بالنسبة لسنوات ٣٨ و ٣٩ و ١٩٤٠ وتسع لسنة ١٩٤١ وثمان لسنة ١٩٤٢ وسبع لسنة ١٩٤٣ وست لسنة ١٩٤٤ (٨٦) .

كما صدر القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بتعديل بعض أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وفيه تسرى الضريبة على الأرباح والفوائد وغيرها مما تنتجه الأسهم على اختلاف أنواعها وحصص التأسيس والشركات والمنشآت عامة سواء كانت مالية أم صناعية أم تجارية ، كما نص القانون على سريان الضريبة على كل ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الإدارة أو لمصلحة أى صاحب نصيب آخر ، وكذلك على كل ما يمنح بأية صفة كانت الى أعضاء مجالس الإدارة مقابل حضورهم الجلسات أو من المكافآت والانتعاب الأخرى على اختلافها ( المادة الأولى ) وذلك ابتداء من أول يناير ١٩٥٠ على أن يزيد سعر الضريبة المقررة بالمواد ٧ و ١٥ و ٣٧ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ الى ١٤٪ ( المادة الرابعة ) .



أيضا تسرى الضريبة على الأفراد والشركات الذين يقومون بأعمال الوساطة لشراء العقارات أو المحال التجارية ، وعلى السماسرة وسماسرة الأوراق المالية والوكلاء بالعمولة وعلى الأشخاص والشركات الذين يجرون تقسيم أراضي البناء المملوكة لهم ويبيعونها بعد ذلك .

كما نص القانون ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ بوقف التقدم المسقط لحق الحكومة في المطالبة بالمبالغ المستحقة لها بالنسبة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية (٨٧) .

وقد فرضت الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على أساس مكانية القانون أو اقليميته ؛ أي تفرض الضريبة حيث ينشأ الدخل ، وكانت مصلحة الضرائب ترى أن عدم وجود توكيل أو فرع لشركة أجنبية في مصر لا يمنع من خضوع الأرباح التي تحققها هذه الشركة المحلية ، وقد أخذ القضاء المصري بهذا في كثير من الأحكام ، ففي دعوى من « شركة كوتو نفشيويويوستنديه » الإيطالية والتي ليس لها فرع أو توكيل في مصر بأنها تعاقبت مع محل « رود وكانكي وشركاه » في ١٩٤٧ على شراء ٣٦٠٠ بالة من الفطن المصري صدر منها ٦٠٠ ولم يتم تصدير الباقي الذي بيع في مصر بربح مرتفع ، رأت محكمة الاستئناف أن الشركة لم تباشر في مصر نشاطا تجاريا بصفة مستمرة وأنه تحقيقا لمبدأ اقليمية الضريبة فإن أرباح هذه العملية التجارية لا تخضع للضريبة (٨٨) وفي هذا الشأن سبقت الإشارة إلى أن الجزء المباع في مصر كان يجب خضوعه للضريبة . غير أن القضاء رفض تطبيق ذلك لأن مثل هذه العمليات فردية غير متكررة فالعملية الفردية لا تكفي لوجود منشأة .

أما عن الضريبة على الأطنان فقد نص القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ( الصادر بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد ) على تحديد إيراد الأراضي الزراعية على أساس القيمة الإيجارية التي اتخذت أساسا لضريبة الأطنان بعد خصم ٣٠٪ نظير الإدارة والصيانة واستهلاك المباني والآلات ، مع جواز تحديد إيراد الأراضي الزراعية على أساس الإيراد الفعلى إذا طلب الممول ذلك ، كما اشترط القانون أن يمسك الممول دفاتر منتظمة لعملياته ( المادة ٦ ) ( ٨٩ ) .

ونص القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أن الضريبة تسرى على أرباح « من يستأجر أرضا زراعية ويؤجرها للغير مجزا أو صفقة واحدة ( المادة ٣٢ ) ( ٩٠ ) .

وهناك ضرائب أخرى تمثلت خلال تلك الفترة فى الرسوم الجمركية خاصة رسوم الدخان ، وقد اهتمت الحكومة بهذه السلعة حيث كانت تحقق منها موقدا كبيرا ( ٩١ ) كما فرضت رسوم الترخيص على السيارات الخاصة بالأجانب والمصريين ( ٩٢ ) . كما أخضع القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٩ نوفمبر ١٩٥١ جميع الشركات الأجنبية العاملة فى مصر وكذلك الأوراق المالية الأجنبية فى مصر لرسم الدمغة ( ٩٣ ) .



أما عن تنظيم القضاء فى خلال تلك الفترة انتهت فترة الانتقال المقررة للمحاكم المختلطة ، وقبل انتهائها بعام وبالتحديد فى ١٩٤٨ أرسلت السفارة البريطانية فى القاهرة الى الدول الموقعة على اتفاق مونترو تنبئها الى قرب انتهاء فترة الانتقال وتدعوها الى عقد مؤتمر فى القاهرة لبحث بعض الشئون المتعلقة بالأجانب فى مصر ، وقد أعربت الحكومة المصرية عن استعدادها

لمعقد معاهدات اقلية وصداقة مع الدول المختلفة ، ويلاحظ على كتاب السفرة المذكورة أن بريطانيا انتحلت لنفسها صفة ليس لها سند من القانون أو الواقع ، الا اذا كانت لاتزال مقيمة على دعواها القديمة ، الا وهى حماية الأجانب والأقليات فى مصر ، وان بريطانيا اقتصرت على التوجه الى مصر طالبة اليها عقد معاهدة اقامة وصداقة معها بالتطبيق لتصريحيها الملحق باتفاق مونترو ، كما اقدمت بريطانيا نفسها فى البحث عن مسائل أخرى مثل قانون الشركات الجديد ومعاملة المسجونين الأجانب ومركز الأجانب المقيمين فى مصر (٩٤) ، وهى مسائل فى صميم السلطات المقررة لكل دولة ، وكان هذا يعنى أن بريطانيا كانت لاتزال حتى هذا التاريخ تفكر بأسلوب القوة المحتلة ، بل كانت دائما تعلق آمليها على أنها مسئولة عن الوضع الخاص بالأجانب فى مصر ، وان مصر مازالت تحت سيطرتها .

ولذلك عملت مصر على توحيد النظام القضائى المصرى ، فصدر القانون المدنى الجديد فى ١٦ يوليه ١٩٤٨ وهو القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ، وهذا القانون لم يكن كالقوانين السابقة المتبنية من القانون الفرنسى ، بل انه كان يساير احداث الاتجاهات التشريعية فى الأمم المتحضرة ، كما صدر ايضا قانون جديد آخر للمرافعات المدنية والتجارية وهو القانون ٧٧ الصادر فى ٢٩ يوليه ١٩٤٨ ، وغير ذلك من القوانين التى صدرت بمناسبة الغاء المحاكم المختلطة ، وقد أصبحت هذه القوانين نافذة منذ ١٥ اكتوبر ١٩٤٩ تاريخ انتهاء الفترة الانتقالية للمحاكم المختلطة (٩٥) .

وهكذا وفى ١٩٤٩ احتلت مصر بتصير المحاكم المختلطة فى كل من القاهرة والاسكندرية (٩٦) ، وتم انتقال اختصاصاتها

الى المحاكم الاهلية التى أصبح اسمها عندئذ بالمحاكم الوطنية ، ولها حق النظر فى مسائل الاحوال الشخصية وان كان مقصورا على الاجانب (٩٧) ومنذ ذلك التاريخ آلت ولاية القضاء العامة الى المحاكم المصرية بلا قيد ولا شرط أى أن كل المقيمين فى مصر أصبحوا يخضعون لقضاء هذه المحاكم ، وكذا الى الشرائع التى تسنها البلاد سواء كانوا أجانب أم مصريين بلا أى تمييز أو استثناء ، وبذلك تكون مصر قد استردت سيادتها الكاملة فى القضاء والتشريع (٩٨) .

ورغم مساوئ النظام القضائى المختلط فقد كان له اثره المحمود فى تاريخ القانون المصرى ، فقد انتقلت الى البلاد عن طريقه لأول مرة التشريعات الحديثة ، وقد صدرت عن قضائه احكام ذات مبادئ ساعدت على ارساء اصول هذه القوانين المستحدثة فى البلاد وهى لاتزال مرجعا للباحثين فى القوانين المصرية ، مع عدم انكار تمييز الأجنبى عن المصرى حتى فى المحاكم .

وقد كان من مآثر هذا القضاء كذلك استقرار الملكية العقارية والائتمان العقارى على أسس ثابتة بعد أن نظمت مكاتب التسجيل وخضع الاجانب جميعهم فى المسائل العقارية للقانون المصرى (٩٩) .

## هوامش الفصل الأول

- (١) الوثائق المصرية ، عدد ٧٢ فى ١٩٤٧/٨/٤ .
- (٢) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٠/٣ ج ١ وثيقة ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المصرية . صدر بقصر القبة فى ١٩٤١/٧/٢٩ ، وانظر : احصاء شركات المساهمة . يونيو ١٩٥٠/٤٩ ص ١٠٤ .
- (٣) محفظة ٩٩ مصلحة الشركات ، ملف ٨٢ — ١٨٢/٣ ج ١ ، وثيقة ٣٦ ، ٣٧ : ١١٥ شركة اراضى البحيرة .
- (٤) ملحق الوثائق المصرية عدد ١٠١ فى ١٩٥٠/١٠/٢٦ م .
- (٥) محفظة ١١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٥٢/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٨ فى ١٩٤٩/٤/١٨ ، وانظر : احصاء شركات المساهمة يونيو ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٢ .
- (٦) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٠/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ .
- (٧) محفظة ١١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٥٢/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٧ بيانات سنة ١٩٤٧ .
- (٨) احصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٦١ .
- (٩) نفسه ، ص ٣٩٠ .
- (١٠) نفسه . ص ١٥١ .
- (١١) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٧٩/٢ ج ١ عقود الشركات وامتيازات الاجانب ص ٤١ ، ٤٢ ، ٥٥ فى ١٩٥١/٢/٨ .
- (١٢) محفظة ١٣٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٢/٢ ج ٢ ، وثيقة ٢٤ فى ١٩٥٢/٤/١٦ ، وثيقة ٣٥ .

- (١٣) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٢٠ فى ١٩/١/١٩٥٢ .
- (١٤) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٠/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ قانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ .
- (١٥) محفظة ١١٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨١ — ٢١/٣ ج ١ : وثيقة ١٥٨
- (١٦) محفظة ١١٥ مصلحة انشركت ، ملف ١٨٢ — ١٥٣/٣ ج ١ ، وثيقة ٣ فى ٢٢/١/١٩٤٨ .
- (١٧) محفظة ٩٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٥٣/٣ ج ١ وثيقة ٩٣ احصاءات الشركة الامريكية الشرقية للتجارة والملاحة .
- (١٨) محفظة ٢١ مصلحة الشركات ، ملف بدون رقم ، وثيقة ١٤١ فى ٢٧/٥/١٩٥٢ ، وثيقة ١٥٤ فى ٩/١٠/١٩٥٢ .
- (١٩) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢/٢٣٧ ج ١ ، وثيقة ١٠١ ، ١٠٢ .
- (٢٠) محفظة ٧٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٠٢/٣ ج ١ ، وثيقة ٤٧ ، ٤٨ .
- (٢١) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٠/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ قانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الصادر فى ٢٩/٧/١٩٤٧ .
- (٢٢) د . على حسن يونس : القانون التجارى — شركات الاموال وانقطاع العلم ، دار الحامى للطباعة . القاهرة ص ٩ .
- (٢٣) د . لطيفة محمد سالم : الصحافة والحركة الوطنية ٤٥ — ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ . ص ٦٤ .
- (٢٤) محفظة ٦ عابدين . مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ١ مشروع قانون بشأن النقل العلم للركاب بالسيارات ، والمذكرة الايضاحية للمشروع فى ٢٠/١٢/١٩٤٩ .
- المادة الثالثة : يشترط فى الملتزم أن يكون مصرياً او شركة مصرية مشترطاً فى تأسيسها الا يقل نصيب المصريين فى رأسمالها عن ٧٥٪ طوال مدة الالتزام لو أن تقتضى وثيقة الالتزام الشروط الآتية :
- اولاً : يؤدى الملتزم ائافوة سنوية للحكومة لا تقل عن ٤٪ من اجمالى الإيرادات ملاوة على رسوم الترخيص .
- ثانياً : الا تزيد مدة الالتزام على عشر سنوات .

- نظنا : أن يكون للحكومة الحق في استرداد المرفق في أي وقت خلال مدة الالتزام وتبين وثيقة الالتزام شروط وأوضاع هذا الاسترداد .
- (٢٤م) فؤاد كرم : المرجع السابق ، ص ١٩ ، انظر أيضا : روبرت مابرو ، ترجمة ، د صليب بطرس : المرجع السابق ، ص ١٧٢ .
- (٢٥) ابراهيم شحاتة : المرجع السابق ، ص ١٦ .
- (٢٦) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ ج ٢ غرمي ، وثيقة ١ ، وانظر أيضا : د . جمال الدين محمد سعيد : البنك المركزي والرقابة على البنوك والائتمان في مصر ، طبعة أولى ، مطبعة لجنة البيان العربي ، ١٩٥٧ ، ص ٢١ — ٢٣ ، القانون ١١٩ لسنة ١٩٤٨ ينص على « الآن لوزير المالية في إصدار آفون على الخزانة في حدود مبلغ خمسين مليوناً من الجنيهات لئغطية ورق النقد الذي يصدره البنك الأهلي المصري وتحويل محصول القطن انظر محفظة ٦ مصلحة الشركات . ملف ١٨٢ — ١٣/٣ ج ٢ غرمي ، وثيقة ١ ، كذلك البنك الأهلي المصري ١٨٩٨ — ١٩٤٨ . ص ١٠٩ .
- (٢٧) د . صبحي تادرس قريصة : النقود والبنوك ، ص ١٨٤ ، ١٨٥ .
- (٢٨) زكريا مهران : البنك المركزي في العمور المختلفة ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ ، ٣٩ ، ٤٢ .
- (٢٩) د . نبيل عبد الحميد ، ص ٣٢٩ .
- (٣٠) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ ج ٢ غرمي وثيقة ١ البنك الأهلي المصري ، الوقائع المصرية ، عدد ٣٠ في ١٩٥١/٤/٥ ، انظر أيضا : د . صبحي تادرس قريصة : المرجع السابق ، ص ١٨٥ — ١٨٩ .
- (٣١) محفظة ١٢ عابدين . مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٥ في ١٩٥٢/٨/١١ .
- (٣٢) د . جمال الدين محمد سعيد : المرجع السابق ، ص ٤١ .
- (٣٣) د . محمد زكي شافعي : المرجع السابق . ص ٢٢٥ .
- (٣٤) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ ج ٢ غرمي ، وثيقة ١ ، القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ انظر أيضا : د عبد العزيز مرمي : المرجع السابق ، ص ٢٨١ ، ٢٨٢ .
- (٣٥) د . جمال الدين محمد سعيد : المرجع السابق ، ص ٢٦ ، ٢٣ .

- (٣٦) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٣/٢ ج ٢ فرعى ، وثيقة  
القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ .
- (٣٧) د . جمال الدين محمد سعيد : المرجع السابق ، ص ٢٣ ، ٢٤ .
- (٣٨) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٣/٢ ج ٢ فرعى ، وثيقة  
القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ .
- (٣٩) د . نبيل عبد الحيد ، ص ٢٢٧ .
- (٤٠) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٣/٢ ج ٢ فرعى ، وثيقة  
١٣٩ .
- (٤١) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٣ .
- (٤٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٥٢ .
- (٤٣) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٣/٢ ج ١ ، وثيقة ١٩  
البنك الأهلي ، وكذلك :
- Jurna ldu Commerc eet de la Marine, Année 47 e. No. 19032, 4,  
Avril 1956..*
- (٤٤) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٥٨ .
- (٤٥) د . عبد العزيز مرعى : المرجع السابق ، ص ٢٤٢ .
- (٤٦) د . حسين نهى ، د . على الجريلى : المرجع السابق ، ص ٥٦ ، ٥٧ .
- (٤٧) د . صبحى تادرس قزينة : دراسة مقارنة للنظام المصرفى فى  
اقليمى الجمهورية العربية المتحدة ، مرجع سابق ، ص ٢٩٢ .
- (٤٨) د . عبد الرازق عبد المجيد : دور القطاع المصفى فى الخطة  
القومية ، المطبعة العالمية ١٩٦١ ص ١٤ ، ١٥ .
- (٤٩) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ٨٢ - ١٣/٢ ج ٢ فرعى ، وثيقة  
١ - القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ .
- (٥٠) مجلس النواب ، جلسة ٢ فى ١٢/٦/١٩٥٠ ص ١١١ .
- (٥١) مجلس النواب جلسة ١٢/٦/١٩٥١ . ص ٢٥ .
- (٥٢) نفسه ، ملحق ١٢ فى ١٩٥١/٢/٥ ، ص ٩٩ .
- (٥٣) كمال محمد كابل بيوى : المرجع السابق . ص ٢٩٧ .



- (٥٤) مخزنة ٥٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٨٤/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٠  
فى ١٧/١٠/١٩٤٩ المدة الخامسة من الرسوم يقتنون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ .
- (٥٥) الوقائع المصرية ، عدد ٨٥ فى ١٠/١/١٩٥١ .
- (٥٦) مخزنة ١٣٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨٩/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ فى ١٣/١/١٩٥٢ .
- (٥٧) مخزنة ١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٦٥/٣ ج ٢ ، وثيقة ١١٨  
فى ٧/٣/١٩٥١ .
- (٥٨) مخزنة ٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢١٢/٣ ج ١ ، وثيقة ٩٤ ،  
٩٥ فى ١١/٣/١٩٥٢ .
- (٥٩) مخزنة ٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٦/٣ ج ١ ، وثيقة ١١٥  
فى ٢٢/٤/١٩٥٠ .
- (٦٠) مخزنة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٥١/٣ ج ١ ، وثيقة ١٠٥  
فى ٨/٣/١٩٤٩ .
- (٦١) مخزنة ١٤٢ مصلحة الشركات ١ ( ١ ) ، ملف ١٨٢ — ٨١/٣ ج ١ ،  
وثيقة ٤٤ فى ١٢/٤/١٩٤٨ .
- (٦٢) مخزنة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، وثيقة بدون رقم فى أبريل ١٩٤٨ .
- (٦٣) مخزنة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٧٦/٣ ج ١ عقود الشركات  
وامتيازات الأجانب ، ملف شركة بهرد للتجارة ، وثيقة ٥٨ ، ٥٩ .
- (٦٤) د . ابراهيم شحاتة : المرجع السابق ، ص ٨١ .
- (٦٥) مخزنة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٥٠ ج ١ وثيقة ٩٢  
بشأن إنشاء البنك الصناعى ، انظر أيضا : د جليل أحمد توفيق ، د . صبحى  
نادرى قريصة : اقتصاديات الأعمال ، دار الجامعات المصرية الاسكندرية ، ١٩٦٩ ،  
ص ٢١٩ .
- (٦٦) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١٠٢ — ١٠٤ .
- (٦٧) مصطفى كليل منيب : المرجع السابق ، ص ٢٧١ ، ٢٧٢ .
- (٦٨) حسن الفكهنى : قوانين الضريبة على رؤوس الأموال ، مرجع سابق ،  
ص ٢٢ ، ٢٣ ، وانظر أيضا : قطب ابراهيم محمد : المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .
- (٦٩) مصطفى الصياد : المرجع السابق ، المجموعة الثالثة عن ١٩٥٠ ،  
ص ٦١٧ .

(٧٠) د حسن محمد كمال ، د صلاح الدين ابراهيم صالح : المرجع السابق ، ص ٤١ .

(٧١) روبر ملبرو ، سمير رضوان ، ترجمة ، صليب بطرس : التصنيع في مصر ١٩٣٩ - ١٩٧٣ - السياسة والاداء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ ، ص ٨٥ .

(٧٢) الوثائق المصرية ، عدد ٩٦ في ٢٠/١٠/١٩٥١ .

(٧٣) نفسه ، عدد ٣٠ في ٧/٤/١٩٤٧ .

(٧٤) حسن الفكاهي ، عبد المنعم حسن : الموسوعة الذهبية ، مرجع سابق ، ص ٢٥٤ .

(٧٥) د . شريف رمسيس ت كلا : المرجع السابق ، ص ٣٥٦ .

ويعتبر الأجنبي متوطنا في مصر اذا اتخذ المملكة المصرية محلا لاقاعته الرئيسية أو اذا كانت مصالحه الرئيسية في المملكة المصرية .

(٧٦) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١١٧ ، ١١٨ .

(٧٧) د . شريف رمسيس ت كلا : المرجع السابق ، ص ٣٥٧ ، ٣٥٨ .

(٧٨) مصطفى كامل منيب : المرجع السابق ، ص ٢٧٣ .

(٧٩) د . شريف رمسيس ت كلا : المرجع السابق ٣٥٨ ، ٣٥٩ .

(٨٠) وقد حدث ذلك كثيرا للجانب مثل « يوسف واتوري وجوستاف ريكس » المولين بشركة النيل للمنسوجات وأعضاء مجلس إدارتها ، وكذلك الشركة التجارية الاقتصادية .

محظلة ٢٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٧١/٣ - ٢ ، وثيقة ٢٠ ، ٢١ شركة النيل للمنسوجات .

(٨١) مصطفى الصياد : المرجع السابق ، المجموعة الثالثة من ١٩٥٠ ، ص ٧٠٥ .

(٨٢) نفسه ، ص ٢١١ .

(٨٣) الوثائق المصرية عدد ٩٦ في ٢٠/١٠/١٩٥١ ، وانظر :

محظلة ٢٢٦ عابدين ، مالية ، منشورات ، قانون ١٧٤ لسنة ١٩٥١ وثيقة بنون رقم .

- (٨٤) على مجاهد شامين : المرجع السابق ، ص ٩ .  
وتؤدى القيمة الضريبية لمصلحة الضرائب ذى خلال ١٥ يوما من تاريخ  
الاستحقاق أو على الأكثر فى بحر ٦٠ يوما .
- (٨٥) الوقائع المصرية . عدد ١٠٢ فى ١١/٥/ ١٩٥١ .
- (٨٦) نفسه ، عدد ٣٠ فى ١٩٤٧/٤/٧ .
- (٨٧) مصطفى الصياد : المرجع السابق ، ص ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٧١١ .
- (٨٨) د . عبد القادر حلمى : المرجع السابق ، ص ٢٠ .
- (٨٩) مصطفى كامل منيب : المرجع السابق ، ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ .
- (٩٠) مصطفى الصياد : المرجع السابق ، ص ٦٦٦ .
- (٩١) محفظة ٢٠ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ؛  
ميزانية ١٩٤٧/٤٦ ص ٢٨ ، انظر أيضا : د . حسين خلاف : صفحات من تاريخ  
مصر المالى المعاصر ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ .
- (٩٢) محفظة ٩ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، جلسة  
١٩٤٦/١٢/٢٨ وثيقة ١ .
- (٩٣) مصطفى الصياد : المرجع السابق ، المجموعة الرابعة عن ١٩٥١  
ص ٨٠٤ ، ٨١٦ ، ٨١٧ .
- (٩٤) الاخبار ، عدد ٥٠١٦ فى ١٩٤٨/٤/٢٤ .
- (٩٥) د . شفيق شحاتة : المرجع السابق ، ص ٦٧ .
- (٩٦) محفظة ٢١ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية وثيقة ٢  
فى ١٩٤٩/١٢/١٩ .
- (٩٧) د . شفيق شحاتة : المرجع السابق ، ص ٦٤ .
- (٩٨) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٤ .
- (٩٩) د . شفيق شحاتة ، المرجع السابق ، ص ٦٤ .



## الفصل الثلثى

# الاستثمارات الأجنبية فى مجال الانتاج

### أولا - فى مجال الزراعة :

كان لصدور قانون الشركات ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ أثر كبير فى تناقص حجم الملكية الزراعية للأجانب فى مصر ، حيث حد من نشاط الأجانب فى امتلاك الأراضى الزراعية (١) ، كما أن مطالبة أعضاء مجلس النواب بالحد من ملكية الأجانب للأراضى الزراعية فى مصر كان من شأنها بلا شك أن تؤثر فى نشاط الأجانب الزراعى ، وفى نفس السنة طالب أعضاء مجلس النواب الحكومة بشراء الأراضى التى يمتلكها الأجانب وتوزيعها على صغار الفلاحين بأسعار تقمط على آجال طويلة وبفائدة بحفظة (٢) .

وفى مارس ١٩٤٨ أثر نفس الموضوع فى مجلس النواب، حيث كانت المطالبة باستيلاء الحكومة على الأراضى التى يمتلكها الأجانب مقابل تعويضهم ، كما كانت المطالبة بتحريم تملك الأجانب للأراضى الزراعية فى مصر ، ومن اللافت للنظر أن الحكومة ترفض هذا المطلب ، حيث طلب وزير العدل من رئيس

المجلس عدم الموافقة على ذلك وعدم اثباته فى مضبطة المجلس مما يثير كثيرا من علامات الاستفهام حول تشابك المصالح (٣) .

يضاف الى ذلك مشروع القانون الذى تقدم به عضو مجلس الشيوخ « عبد الرحمن الرافعى » فى شهر ديسمبر ١٩٤٨ وطالب فيه بجعل ملكية الاراضى للمصريين دون الاجانب وذلك حفاظا على كيان الوطن وثروته .

كان لهذه التطورات التى حدثت منذ بداية الفترة اثرها فى انخفاض نسبة ملكية الاجانب فى مصر الى حوالى ١٠.٠٠٠ فدان فى عامى ١٩٤٩/٤٨ (٤) كما تقلص عدد الملاك الاجانب ١٩٤٩ الى نحو ٣٨٠٠ ملك اجنبى ، وتناقصت ملكياتهم الى نحو ٢٣٣.٠١٣ فدان ، وبينما نجد أن متوسط ما يملكه الاجنبى فى نفس العام بلغ ٦١٣٢ فدان ، كان متوسط ما يملكه المصرى ٨٩ فدان (٥) .

وفى ١٩٥١ صدر القانون رقم ٣٧ الذى يقضى كما سبقت للاشارة بحظر تملك الاجانب للاراضى الزراعية والاراضى القابلة للزراعة والاراضى الصحراوية كقاعدة عامة (٦) وقد ادى ذلك الى تراجع الملكية الاجنبية للاراضى الزراعية فى مصر ، وذلك عن طريق بيع الاجانب ملكياتهم من الاراضى الزراعية للمصريين (٧) .

ومما لاشك فيه أن جميع القوانين والمحاولات السابقة ساعدت على انخفاض نسبة تلك الاجانب للاراضى الزراعية ، وهى خطوة لها اهميتها على طريق التحرر الاقتصادى فى مصر حتى وان اُبقت على ما بيد الاجانب من اراض ، ويصفى عامة نلاحظ أن هذه الفترة قد اختلفت عن سابقتها من حيث الاتجاه العام نحو التخلص من سيطرة رؤوس الاموال الاجنبية على

الأراضي الزراعية والحد من نشاط الأجانب في هذا المجال ،  
والعمل على رفع المستوى الاقتصادي والتصدى لسوء الأحوال  
الاجتماعية للفلاحين .

أما عن ملكية الشركات الزراعية الأجنبية في مصر ،  
فلم تنشأ خلال تلك الفترة الا شركة واحدة هي شركة  
البساتين والكروم المصرية تأسست سنة ١٩٤٧ ومع زيادة  
عدد الشركات بشركة واحدة على الفترة السابقة فان ملكية  
الشركات قد انخفضت عما كانت عليه قبل تلك الفترة ( فمن  
١٨٨٧٧٩ فدان ١٩٤٠ ) الى ١٨٠٦٥٩ فدان ١٩٤٩/٤٨ ينقص  
قدره ٨١٢٠ فدان (٨) .

وقد كان لقانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ أثر في انخفاض هذه  
الملكية عن طريق اسراع بعض الشركات في التخلص من  
بعض أراضيها بالتأجير أو الحصول على الجنسية المصرية  
أو الاندماج في شركات أخرى أو التصفية مثل شركة أراضي  
الوردان التي كانت تحت التصفية حتى عام ١٩٥١/٥٠ (٩)  
ورغم هذا استطاعت الأراضي الرئيسية الضخمة حتى نهاية  
الفترة أن تحقق الاستثمار والصمود والبقاء حتى سنوات  
الازمات مثل شركة أراضي البحيرة (١٠) .

والجدير بالذكر أن حجم ملكية الشركات الزراعية الأجنبية  
في مصر كان يختلف من شركة الى أخرى ومن فترة الى  
أخرى ، وفيما يلي بعض نماذج للملكية بعض الشركات خلال تلك  
الفترة ، تقدر مساحة الأراضي التي تمتلكها شركة بساتين  
مصر وكرومها منذ تأسيسها ١٩٤٧ بنحو ٥٢٦٣ فداناً ، كما بلغت  
مساحة املاك شركة سيدى سالم في نهاية السنة نفسها  
نحو ١٦٥٩ فداناً منها ٤٩٥ فداناً مبانى وعزبة وجنبنة (١١) وفي

١٩٤٩/٤٨ بلغت جملة أراضى شركة وادى كوم امبو نحو ٦٨٥ ألف فدان ، وبلغت ملكية شركة أراضى البحيرة نحو ٥٠ ألف فدان ، كما بلغت ملكية الشركة الانجليزية المصرية أكثر من ٢٠٠٠ فدان (١٢) ، أما الشركة المساهمة العقارية لتفتيش السيوف فقد قدرت ملكيتها من الأراضى الزراعية فى نهاية ١٩٤٩ بنحو ٤٢٠ فداناً بخلاف أراض أخرى للبناء ، أما شركة أبو قير ليمتد فكانت حتى نهاية مارس ١٩٥٠ نحو ٣٥١٨ فداناً منها ١٧٠٧ أفدنة فى أبى قير و ١٨١١ فداناً بالبرلس (١٣) .

وفى خلال تلك الفترة كان التناقض الذى يحدث فى ملكيات بعض الشركات لا يعنى أفلاسها فما كان يحدث هو انتقال ملكيتها من شركة الى أخرى بسبب اختلاف نوع الاستغلال بين هذه الشركات ، فمثلاً شركات كان ينحصر نشاطها الرئيسى فى اصلاح الأراضى وبيعها لتحقيق الربح مثل شركة سيدى سالم والشركة المساهمة الزراعية والصناعية وشركات مهمتها زراعة الأراضى المستصلحة واستغلالها مثل شركة كوم امبو وشركة الكروم والكحول المصرية ، ليس هذا فحسب فقد حدث أن غيرت شركة الكروم المذكورة نشاطها من اصلاح الأراضى وبيعها الى المزارعين الى الزراعة (١٤) .

وهناك شركات عملت على الاستغلال بهدف التوسع فى الأراضى الزراعية مثل شركة الشيخ نضيل التى أخذت فى تصفية أنصبة شركائها فى الأراضى بغية الاستقلال بها . وقد تم لها ذلك بصفة نهائية فى اثناء ١٩٤٩ (١٥) . كما أن جزءاً مهماً من أراضى الشركة المساهمة الزراعية والصناعية التى اشترتها خلال الأربعينات انتقلت الى شركات أخرى ( حوالى ٢٠٠٠ فدان لشركة أراضى الغربية ، وأكثر من هذا لشركة تأجير الأراضى الزراعية ) (١٦) .



وتناقضت ملكيات الشركات الزراعية الأجنبية بسبب  
التشريعات الأجنبية ، فعلى سبيل المثال كانت مبيعات شركة  
أراضى أبو قير ١٩٤٨ نحو ٣٦٧٣ فدان (١٧) ، وبلغت مبيعات  
شركة أراضى الغربية ١٩٤٩ نحو ٣٧٨ فداناً ، وفى ١٩٥١ بلغت  
مبيعاتها ٢٩٦ فداناً (١٨) أما شركة سيدى سالم فقد بلغت  
مبيعاتها ١٩٥٠ نحو ٢٧٤ فداناً (١٩) ، وبهذا فالتشريعات خاصة  
قانون ١٩٤٧ أدت الى الحد من نشاط الشركات الزراعية  
الأجنبية فى مصر وانخفاض ملكيتها ، وفى الوقت نفسه زادت  
ملكية المصريين زيادة محدودة الى حد ما .

وهناك شركات حاولت الصمود أمام هذه القوانين  
فكانت مبيعاتها محدودة للغاية . فعلى سبيل المثال بلغت مبيعات  
شركة المباحث والأعمال المصرية فى ١٩٤٩ نحو ١٩ فداناً (٢٠) ،  
ليس هذا فقط فهناك شركات عملت على التوسع عن طريق  
اصلاح الأراضى البور مثل شركة الشيخ فضل التى عملت  
على تجديد آلتها فى مشروع كلفها حوالى ٥٠ ألف ج . م فضلاً  
عن التوسع فى الأراضى المزروعة قطناً وقصباً خلال سنتي  
١٩٤٩ ، ١٩٥٠ (٢١) . وكذلك شركة سيدى سالم التى قامت  
باستصلاح نحو ١٥٠٠ فدان ١٩٥٠ (٢٢) .

وهناك شركات ارتفع رأسمالها بسبب نشاطها  
الضخم وتحقيق أرباح كبيرة ، فعلى سبيل المثال شركة وادى كوم  
أصبحت رأسمالها الى نحو ١٢ مليون ج . م ١٩٥١ علماً بأن  
رأسمالها عند التأسيس كان ٣٠٠.٠٠٠ ج . م فقط (٢٣) والجدير  
بالذكر أن الشركة تعرضت لعوامل جوية سيئة على نحو  
ما سبق مما أدى الى انخفاض أرباحها ولكن يبدو أن ضخامة  
الشركة لم يؤثر فيها ما قد أصابها من خسائر .

وفى نهاية تلك الفترة وضعت شركة اراضى الاردان تحت التصفية ، والجدير بالذكر ان جميع اطيائها كانت مؤجرة من الباطن الى شركة أخرى هى شركة المرافق العقارية المساهمة منذ ١٩٢٨ نظير ايجار سنوى قدره مائة جنيه فقط ومع ضالة الايجار فان الشركة الثانية لحقتها الخسائر لقيامها باستصلاح الاراضى الصحراوية المؤجرة لها ، وبقي هذا الايجار دينا ثابتا فى دفاترها لشركة وردان الموضوعه تحت التصفية ، وقد تبين ان حسابها حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ بلغ ١٣٧٦٤٩١ر١٣٧٦٤٩١ ج . م (٢٤) ومن الملاحظ ان جميع اراضى شركة وردان كانت صحراوية ولهذا لم تحقق ارباحا مع شركة المرافق ، كما يلاحظ ان الحكومة لم تعاقب على الايجار من الباطن .

والجدير بالذكر ان شركة المرافق العقارية كانت فائمة نعلا والعضو المنتدب لادارتها هو « قسطنطين ديموبولو » وهو فى نفس الوقت مصفى شركة وردان وهذا لا يعنى اندماج الشركتين . اذ ان لكل شركة منهما كيائها الخاص (٢٥) .

وهناك شركات لم يتغير رأسمالها خلال تلك الفترة عن الفترة السابقة مثل شركة المباحث والاعمال المصرية التى بلغ رأسمالها خلال الفترتين السابقة والحالية حوالى ١٢٧ر٥٢٠ ج . م واستمر كذلك حتى ١٩٥١ (٢٦) .

وهناك شركات تغير رأسمالها مثل الشركة المساهمة العقارية ندفيتش السيوف التى زاد رأسمالها زيادة ضخمة حتى بلغ أضعافه عند التأسيس حيث بلغ ١٩٤٩ حوالى ٢٧٩ر٦٨٨ ج . م ولذلك نشطت الشركة فى أعمالها (٢٧) ، كما بلغ رأسمال شركة نستور جاتكليس الزراعية والتجارية ١٩٤٧ حوالى ١٧٢ر١٤٠ ج . م (٢٨) ، أما شركة بسلاتين مصر وكرومها

فقد قامت باصلاح اراضيها خلال تلك الفترة وتحسين وسائل ربيها وذلك للتوسع فى زراعة الكروم ، لهذا عقدت قرضا عقاريا قيمته ٦٠.٠٠٠ ج . م - يسدد على أقساط سنوية (٢٩) وكان مدير الشركة أجنبيا وهو نفسه مدير شركة الكروم والكحول المصرية (٣٠) .

أما عن ايجارات الاراضى الزراعية ، فقد استمرت فى الارتفاع التدريجى منذ الحرب العالمية الثانية وحتى ١٩٤٩ (٣١) ، وقد وضعت القيمة الاجارية على أساس ضريبة الاطيان فى ١٩٤٩ ( القانون ٩٩ ) وكان من المفروض أن تتساوى الحدود القصوى للايجارات التى وضعت على أساس هذا القانون مع الاجارات التى حددتها عوالم السوق فى تلك السنة ، ونظرا لهبوط الاسعار الذى كان قد صاحب انتهاء فترة الرخاء التى سببتها الحرب الكورية حدث انخفاض نسبى فى هذه الاجارات (٣٢) ، ولكن القيمة الاجارية عادت وارتفعت مرة أخرى واصبحت تعادل نصف المحصول فى العادة مع نهاية تلك الفترة ، بل وصلت الى ما يعادل ٨٠٪ من قيمته فى بعض الاحيان ، واستمرت فى ذلك الى أن صدرت قوانين اصلاح الزراعى ١٩٥٢ (٣٣) مع ملاحظة أن أغلب الشركات الزراعية الاجنبية فى مصر كانت تقوم بتقسيم أجزاء كبيرة من ملكيتها لتأجيرها للفلاحين .



أما عن نشاط الاجانب فى تكوين الشركات الزراعية فى مصر خلال تلك الفترة فلم يكن كبيرا اذ لم يؤسس الاجانب الا شركة واحدة وهى « شركة البستين والكروم المصرية » ١٩٤٧ لاقتناء واستثمار المزارع والمصانع والاراضى المخصصة

للمنتجات الزراعية وخاصة الكروم والنخيل (٣٤) ويبدو أن هذه الشركة كانت تابعة « لشركة الكروم والكحول المصرية » حيث أن مدير الشركة الأولى هو نفسه مدير الشركة الثانية (٣٥) ، على أن أسهم الشركة كانت لدى البنك التجارى المصرى . كما بلغت أرض الشركة درجة كبيرة من التقدم خاصة فى نهلية تلك الفترة (٣٦) .

أما عن الشركات الأخرى القديمة التى ظلت قائمة خلال تلك الفترة فمنها التى أضيفت أعمالاً أخرى بجانب أعمالها الرئيسية التى تخصصت فيها بسبب التوسع فى نشاطها مثل شركة أراضى أبو قير الانجليزية التى توسعت فى زراعة اشجار الفاكهة . ١٩٥٠ ، كما عملت على انشاء مشروع جديد لانتاج الالبان (٣٧) .

وبسبب نشاط الشركات المستمر أضيفت الى عملها الزراعى أعمال البناء مثل شركة أراضى الغربية المتخصصة فى شراء وبيع واستغلال الأراضى الزراعية عمدت ١٩٥٠/٤٩ الى اعادة بناء بعض القرى القديمة ، كما شيدت منازل جديدة ، وقامت باشاء سكة ترام تخترق مزارعها (٣٨) ، وهناك شركات كانت تقوم بتنفيذ برامج وانشاء معاصر جديدة لتمكينها من تنفيذ البرنامج الخاص بتوسعها (٣٩) .

ومن الملاحظ انه لم يكن هناك تغيير جوهري فى أعمال الشركات الزراعية الأجنبية فى مصر خلال تلك الفترة عن الفترة السابقة ، كما أن هذه الشركات استطاعت الاستثمار فى أعمالها ولم يكن للقانون ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ تأثيراً بالدرجة التى تؤدى الى تصفية بعض هذه الشركات حيث وجدت أغلبها لواخر فترة البحث .

أما عن الشبكات التي تمت تصفيتها خلال هذه الفترة فهي شركة أراضى الوردان التي وضعت تحت التصفية فى ١٢ فبراير ١٩٥١ ، ولهذا لم توضع لها ميزانية (٤٠) .

أما بالنسبة لنشاط الأجانب فى زراعة القطن باعتباره من أهم المحاصيل النقدية المريحة لهم فقد كان مربحا ، ومن أهم الشركات الأجنبية التى كانت تقوم بزراعة مساحات كبيرة منه مثل شركة أراضى الغربية التى اهتمت بزراعته والعناية به عن طريق تطوير مشاريع الري وشراء ماكينات ري جديدة فى تفتيش رأس الخليج وتفتيش الصبية بالبحيرة ١٩٥٠ بسبب ارتفاع أسعار القطن خلال الحرب الكورية (٤١) وكذلك شركة أراضى أبو قير الانجليزية والتى كانت تزرع مساحات كبيرة من القطن (٤٢) .

أما عن نشاط الأجانب فى ثاى محصول نقدى وهو محصول قصب السكر فى مصر فقد سبقت الإشارة الى أن شركة السكر هى الشركة الوحيدة فى مصر التى تسيطر على انتاج السكر فى مصر ، وأن شركة كوم أمبو تعتبر من أهم الشركات التى تمد الشركة الأولى بقصب السكر .

ورغم أن صناعة السكر فى مصر خضعت لرقابة الحكومة المباشرة (٤٣) . فإن رؤوس الأموال الأجنبية هى التى كانت تقوم بالسيطرة على زراعة القصب مثل شركة وادى كوم أمبو التى عملت على شراء أراض جديدة وضمها الى أملاكها وتم عقد اتفاق بينها وبين شركة السكر العمومية على تزويد قصب السكر من مزارعها لمصانع الشركة وبدأت بتوريد نحو ٥٣ ألف طن من القصب ، ولكى تستمر الشركة فى ذلك الاتفاق عملت على زيادة المساحة المنزرعة قصباً حتى

بلغت خلال ١٩٥٠/٤٩ نحو ٥٤٠٠ فدان لزيادة كمية القصب المصدرة من الشركة الى شركة السكر (٤٤) وهذا يعنى أن مراقبة الحكومة كانت تتمثل فى الاهتمام بالتوسع فى زراعة القصب وضبط أسعاره وإنتاج السكر فى المصانع وضبط أسعاره فى السوق أكثر من دخولها فى رأس المال والإدارة .

وكان للأجانب نشاط كبير فى الأسمدة خلال تلك الفترة حيث برز ذلك من خلال مصنع للسوبر فوسفات فى أبى زعبل ١٩٤٨ بطاقة تبلغ ٣٥ ألف طن ، وفى أوائل الخمسينات أصبحت السوبر فوسفات المصرية تقوم بدور البديل القوي للواردات .

وفى ١٩٥١ بدأ إنتاج المخصبات الأزوتية وكانت ملائمة للتربة المصرية ذات الحموضة العالية غير أن نسبة الأزوت فيه كانت منخفضة .

هذا بالإضافة الى ما كان ينتج من مشروع خزان أسوان، ومع هذا فإن هذه المنشآت لم تكن كافية لتخصيب التربة فى مصر ، خاصة مع ازدياد الطلب على السماد فى مصر العليا نتيجة للتحويل الى نظام الري الدائم ، كما أن استخدام الطريقة الكهربائية فى إنتاج السماد كان خطوة ناجحة ، وقد بدأ مصنع كيما الذى عاصرت انشاءه كهربية خزان أسوان فى الإنتاج ، وقد سيطر الأجانب على تجارة وإنتاج الأسمدة الكيماوية سواء المحلى بالنسبة للمنتج بالطريقة الكهربائية أم بالنسبة للمستورد من الخارج ، وقد بلغ سعر السماد من أزوتات الكالسيوم ١٩٥١ نحو ٣١ ج. م للطن مقابل ٢١ ج. م للطن المستورد من نفس النوع ، وكان الفرق بين السعرين حماية اسمية بنسبة ٤٨٪ (٤٥) .

\* \* \*

كان للشركات الزراعية الأجنبية في مصر كثير من المساويء خلال تلك الفترة امتدادا للفترات السابقة من حيث عدم الالتزام بقانون الشركات رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ ، مثل تجاهل الوفاء بالنسب المنصوص عليها في هذا القانون سواء بالنسبة لرأس المال أو أعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين والعمال أو مرتباتهم ، فعلى سبيل المثال نجد أن معظم رؤوس الأموال كانت أجنبية ، وقد خص القانون ٥١٪ من رأس المال للمصريين إلا أن الشركات باعتبارها أجنبية تهريت من ذلك عن طريق حصول المساهمين الأجانب على الجنسية المصرية كما سبقت الإشارة مما يؤدي الى زيادة رأس مال المصريين اسميا ، وقد حدث ذلك في شركة أراضي البحيرة وغيرها من الشركات الأخرى (٤٦) ، التي تحولت الى شركات مساهمة مصرية في حين أن رأس المال في الغالب كان أجنبيا ، وخير دليل على ذلك أن شركة كوم أمبو أعادت تسجيل نفسها كشركة مصرية وليست أجنبية (٤٧) .

ليس هذا فحسب بل استفل الأجانب حصولهم على الجنسية المصرية في عمليات شائعة بالاقتصاد المصري واستغلوها أسوأ استغلال ، وقد كان خير مثال على ذلك شركة الكروم والكدرل المصرية بأبي المطامير وخاصة منيرها (فرانجيلوس) (٤٨) .

وبالإضافة الى عدم التزام الشركات بالقانون ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ هناك الكثير من المساويء التي أساءت الى مصر واقتصادها ، والدليل على ذلك أن شركة أراضي الدلتا المصرية والانفستمنت ليمتد ( شركة انجليزية ) لم يكن يوجد بها مصري واحد سوى الخدم وكان المسئولون بها أجانب يقومون بجمع

الأموال في مصر ويرسلونها الى قتل أبيب ( بفلسطين . وكذا الشبان الأجانب خاصة اليهود منهم الذين في سجن العسكرية كانوا يرسلونهم الى ايطاليا ومنها الى قتل أبيب على حساب الشركة بالتآمر مع اليهود الموجودين بكثرة في « المعادي » لاشتراكهم في حرب فلسطين ومساندة يهود اسرائيل (٤٩) . وفي الحقيقة أن ارسال الشركة للشبان الى الخارج لم يكن في تقديري يشكل خطورة اقتصادية على مصر فمن الصالح مغادرة هؤلاء الشبان الأجانب للشركة حتى يحل محالهم مصريون ، وان كان ذلك يشكل خطورة على مروية فلسطين لأن في ذلك زيادة في أعداد اليهود فيها ، ومن ثم على العرب جميعا ، ولكن الخطر الحقيقي لهؤلاء اليهود كان يكمن في ارسال الأموال المصرية ( أموال الشركة ) الى يهود فلسطين الامر الذي ادى الى الاضرار بالاقتصاد المصري .

ومن الأمثلة التي توضح مساوئ هذه الشركات اراضي البحيرة التي استولت على أموال الفلاحين بطرق فيها من النصب والتزوير ما يكشف عن مساوئ الشركة واغتصابها لأموال المصريين . حيث استولت ١٩٥٠ على أموال الفلاحين بحجة بيع أراض زراعية لهم ، الا أن الفلاحين حينما ذهبوا لاستلام الأرض وجدوها أراضى بور وهضاب عالية لا تصلح للزراعة (٥٠) . أيضا كانت معاملة الشركة لموظفيها وعمالها المصريين سيئة (٥١) وكانت الشركة تقوم باغتصاب حقوق عمالها المصريين وتجعلهم يعملون ساعات زائدة بدون أجر ، ليس هذا فحسب بل قامت الشركة بتخفيض أجورهم رغم عملهم الشاق (٥٢) ، ويلاحظ أن هؤلاء الأجانب كانوا يعيشون على أرض الوطن ويتمتعون بخبراته ولكهم يتآمرون ضد ابنائه ويغتصبون حقوقهم كأنهم ليسوا أصحاب هذا الوطن .



وهناك العديد من الوثائق الخاصة بمصلحة الشركات التي تشير الى مساوئ الأجانب أصحاب الشركات الزراعية ومخالفاتهم للقوانين المصرية وقيامهم بأعمال سيئة في حق مصر والمصريين كالاستيلاء على أراضى الفلاحين ومحاصيلهم وتهريب الأموال الى الخارج وعدم الالتزام بنصوص القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ونصّل الموظفين والعمال دون وجه حق وخلاف ذلك كثير (٥٣) .

وقد روعى ابراز ما قدمته الشركات الزراعية الأجنبية من خدمات بالرغم مما سبق من سلبيات مع العلم بأن كل ما قدمته هذه الشركات من خدمات ليس للصالح العام المصرى والاجنبى على حد سواء ، بل كان لنصالح الاجنبى فى المقام الاول ، انما ما عاد من هذه الخدمات على الصالح المصرى فقد كان من قبيل الدعاية لنفس هذه الشركات ، بمعنى أن الخدمة التى قامت بها اية شركة انما هى فى الاصل لصالح الشركة للتوسع فى اعمالها أو تسهيل هذه الأعمال أو خلاف ذلك ، وفى نفس الوقت من الممكن أن يستفيد منها المصريون القريبون منها بطريق غير مباشر ، فعلى سبيل المثال انشأت شركة أراضى الدلتا المصرية والانتستمنت ليمتد سنة ١٩٤٧ مستعمرة لسكن العمال والخدم تشمل ٤٠ مسكنا وقد استمرت حركة الانشاء والتعمير ، ففى غضون سنتى ١٩٤٩/٤٨ قامت ببناء جزء كبير من مستشفى مبرة محمد على بضاحية المعادى التى تمتلك فيها حدائقها ، كما قامت بتوصيل التيار الكهربائى ومياه الشرب النقية الى جزء كبير من حدائق المعادى (٥٤) .

أيضا قامت شركة سيدى سالم بتزويد المستشفى الأميرى  
بسيدي سالم بمياه الشرب وساهمت مع ميرة محمد على  
فى انشاء مركز صحى معد لعيادة مرضى الناحية (٥٥) .

كما قامت شركة كوم ابو بعدة خدمات ، ففى ١٩٤٨  
أقامت عددا كبيرا من الطرق وخطوط السكك الحديدية والترغ  
وبعض المباني كالمباني والمحلات ، كما أقامت مسجدا ومستشفى  
بكوم ابو (٥٦) وبذلك تكون الشركة قد ساهمت فى تفريج  
أزمة المساكن بمركز كوم ابو بطريقة غير مباشرة القصد منها  
مصلحة الشركة .

وهناك شركات زراعية أخرى ساهمت فى تطور  
الصناعة القائمة على المحصولات الزراعية فى مصر مثل  
شركة « نستورجناكليس الزراعية والتجارية ليمتد » التى ادخلت  
ضمن نشاطها صناعة المربات وحفظ الفاكهة ، وشركة  
الكروم والكحول المصرية التى أقامت معاصر الزيوت وتوليد  
الطاقة الكهربائية اللازمة لإدارة الآلات الصناعية والورش  
والمعاصر ، مما مهد الطريق أمام الشركة للتوسع فى أعمالها  
الزراعية والصناعية (٥٧) .

وكان لهذا النشاط اثر كبير فى تحقيق أرباح طائلة عانت  
على الأجانب ، والدليل على ذلك أن الشركة المساهمة  
العقارية لتفتيش السيوف بلغت أرباحها ١٩٤٩ نحو ٢٤٧٧٤  
ج . م (٥٨) ، كما بلغت أرباح شركة المباحث والأعمال المصرية  
١٩٥١ نحو ٨١٢٩ ج . م (٥٩) .

وهناك شركات أصابتها الخسائر ، فعلى سبيل المثال ،  
واجهت شركة كوم ابو ١٩٤٨ صعبا كثيرة بسبب الظروف

الجوية غير المناسبة ، وبسبب انتشار وباء الملاريا فضلا عن ارتفاع أسعار الوقود والمخصبات مع ثبات سعر القصب مما أدى الى انخفاض أرباحها (٦٠) ، التى بلغت حوالى ٧٧٢.٨٥ م فى نفس السنة (٦١) .

ومما لا شك فيه أن القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ كان له أثره فى نشاط الأجانب الزراعى فى مصر حيث حد من نشاطهم ، مع محاولاتهم المتكررة فى التهرب من نصوص هذا القانون بشتى الحيل والطرق ، الا أن القانون أفاد المصيرين بعض الشيء عن طريق تشفيهم فى المزارع الخاصة بالأجانب أو شركاتهم مع محاولة تخفيض عدد الأجانب فى هذه الشركات كما كان للقانون أثره فى تخفيض ملكية الأجانب للأراضى الزراعية، لهذا لم نجد شركات كثيرة تأسست خلال تلك الفترة الا شركة واحدة على نحو ما سبق .

### ثانيا - فى مجال الصناعة :

واجهت الصناعة المصرية بعد الحرب الثانية بعض المشاكل ، كان أولها خروج المعدات الصناعية من الحرب منهوكة القوى وحاولت تجديد معداتها بالكامل الى جانب تمويل استثمارات جديدة أخرى ، ولذلك نعتبر أن بداية تلك الفترة هى نقطة البدء فى حياة المعدات الرأسمالية ، لهذا ارتفعت الواردات من آلات النسيج على سبيل المثال من ١٠٠٠ طن فى بداية الحرب الى ١١٥٠٠ طن خلال الفترة حتى ١٩٥٠ (٦٢) ، وثانيها مشكلة تضخم التكاليف والإرباح الناتجة عن ظروف الحرب واستمرت حتى ١٩٤٩ عندما أحدثت المنافسة الأجنبية المتزايدة ضغطا شديدا على الصناعة المصرية (٦٣) .

أما عن الاستثمارات الأجنبية فى الصناعة فى مصر  
خلال تلك الفترة فقد بلغ عدد أصحاب المصانع الأجانب ١٩٤٧  
نحو ١٠.٤٢ أجنبى مقابل ٣.٥٥٧ مصرى ، ويشمل الرقم  
الآخر المتصرين باعتبارهم مصريون بالجنسية (٦٤) .

وبلغت جملة عدد المصانع ١٩٤٧ نحو ١١٧٩١١ مصنع  
منها ١١٥٧٠٤ مصنع مصرى و ٢٢٨٧ أجنبى ، ثم ارتفع  
ذلك العدد الى ١٢٣٦١٩ مصنع فى ١٩٤٨ كان منها ٤٥٧٩٧  
مصنع لا تستخدم عمالا — ورش صغيرة يقوم بالعمل فيها  
أصحابها — ٨٧٨٢٢ مصنع تستخدم عمالا (٦٥) ، منها  
٢٦٧٤٣ مصنع منتج .

وبلغ عدد العاملين بالمصانع ( موظفين وعمال ) حوالى  
٣٦٧٣٣٦ منهم ٩٤٤٧ أجنبى مقابل ٣٥٧٨٨٩ مصرى (٦٦) .

وقد تركزت الصناعة بشدة فى المدن الصناعية الكبرى  
والتي أهمها مدينة القاهرة وكذلك الاسكندرية وبورسعيد ، وفى  
القاهرة باعتبارها المدينة الصناعية الأولى فى مصر كان بها  
١٩٤٧ نحو ٤٦٥٤ مصنع بها ٢٨٠.٦ عمال وموظفين وأصحاب  
مصانع أجانب من ٢٦٧٤٣ مصنع فى كل أنحاء مصر بها  
٣٦٧٣٣٦ موظف وعمال (٦٧) ، وبالتالي فهناك مركزية شديدة  
فى الصناعة فى خلال تلك الفترة .

أما عن رؤوس الأموال فى المصانع المنتجة فقد بلغت سنة  
١٩٤٧ نحو ٧١ مليوناً من الجنيهات (٦٨) خص الأجانب منها نحو  
٢٦٪ بينما خص المصريين نسبة أعلى بلغت نحو ٨٤٪ ،  
أما عن الفترة من ٤٨ — ١٩٥٠ فقد كانت جملة رؤوس الأموال  
المستثمرة بها فيها قناة السويس سنة ١٩٤٨ ١٢٨٨٦٣.٠٠  
جنيه خص الأجانب منها ١٧٧٤١٢.٥٥٤ والمصريين ٣٨٣٣.٠٦٨ .

جنيه(٦٩) ، وبهذا هبط نصيب المصريين فى رأس المال عن نصيب الأجانب ، والذي رفع نصيب الأجانب هو قناة السويس .

أما فى ١٩٥٠ فقد ارتفع رأس المال المخصص للصناعة فى المصانع المنتجة الى ١٠٩ ملايين جنيه(٧٠) حيث كان للحرب الكورية التى أدت الى رفع أسعار القطن وارتفاع القوى الشرائية فى الداخل أثر واضح فى زيادة الاستثمار فى الصناعة(٧١) ، أما جملة الاستثمارات فى نفس السنة فقد بلغت ١٤٠.٩٤ر١٤٨.١٤ ج.م خص الأجانب ٧٧١ر٧٦٢ر١١ جنيه والمصريين ٣٢٣ر٣٨٥ر٤٨٣ جنيه . ويلاحظ أن رؤوس الأموال الأجنبية قد انخفضت فى الوقت الذى كان يجب فيه أن ترتفع أو تقف عند حدها ولا توالى الهبوط بسبب محاولات تشجيع الحكومة للاستثمارات الأجنبية ، بينما ارتفعت الأموال المصرية ، ولكن مدى ارتفاع رؤوس الأموال المصرية وانخفاض الأجنبية بالنسبة لحجم رأس المال الأجنبى حوالى الثلث تقريبا من جملة رأس المال المستثمر فى مصر(٧٢) .

وقد اختلف حجم الاستثمار من صناعة لأخرى ، ففى صناعة حلج القطن خلال تلك الفترة. يلاحظ انخفاض عدد مصانع الحلج فى مصر سنة ١٩٤٧ الى ٧١ مطجا وثلاثة مكابس فقط(٧٣) ، وذلك بالمقارنة لعددتها خلال فترة الحرب ، وذلك لاستهلاك الجزء الأكبر منها فى فترة الحرب وعدم استيراد بديل من الخارج هذا من جانب ومن جانب آخر المنافسة الشديدة التى تعرضت لها الصناعة المصرية بعد الحرب .

وهناك كثير من الشركات التى استمرت خلال تلك الفترة ، فعلى سبيل المثال شركة حلجى الاقطان المصرية

ليمتد التي بلغ رأسمالها سنة ١٩٤٩ نحو ٢١.٠٦٠.٠ ج . م  
وقد استمر رأس المال بنفس القيمة حتى نهاية الفترة ، وعدد  
محالجه في نفس السنة أربعة محالج في كل من كهر الزيت  
والمحطة الكبرى والقناطر الخيرية وكهر الدوار ، وبلغ مجموع  
الدوايب العاملة فيها ٣٧٦ دولابا ، كما كان للشركة معصرة  
زيوت بالقناطر الخيرية (٧٤) .

أما شركة أقطان كهر الزيوت فقد بلغ رأسمالها سنة ١٩٤٧  
الى ١٩٤٩ نحو ٧٢.٠٠٠ ر.ج.م (٧٥) .

وكان من أهم مصانع النسيج التي انشئت خلال تلك  
الفترة شركة الاسكندرية للغزل والنسيج سنة ١٩٤٧ برأسمال  
أجنبي وحصري قدره ٢.٥٠٠.٠٠٠ جنيهات مصرية (٧٦) وفي سنة  
١٩٥٠ ساهم الأجانب مع بعض المتصرين في تأسيس الشركة  
الاهلية للمنسوجات « ممفيس » برأسمال ١٤٠.٠٠٠ ر.ج.م مناصفة  
بين الأجانب والمصريين (٧٧) .

أما عن رأسمال الشركات القديمة فقد تغير في كثير منها  
خلال تلك الفترة فعلى سبيل المثال بلغ رأس مال شركة سباهي  
للصناعية لخياط الغزل والمنسوجات نحو مليون جنيه سنة ١٩٤٧  
بزيادة قدرها الضعف على العام السابق وبذلك أصبحت  
الشركة ضخمة يعمل بها نحو ٥٠٠ عامل (٧٨) ، كما ارتفع  
رأسمال الشركة العربية للغزل والنسيج الى نصف مليون  
جنيه في نفس السنة (٧٩) وفي عام ١٩٤٨ بلغ رأسمال اتحاد  
صناعات المنسوجات المتأخرة نصف مليون جنيه بزيادة قدرها  
٤٧٠.٠٠٠ ر.ج.م عما كان عليه في الفترة السابقة (٨٠) ، كما  
زاد رأسمال شركة صناعة كتان الشرق في نفس السنة  
الى نحو ٢٧٠.٠٠٠ ر.ج.م بزيادة ١٠٠.٠٠٠ ر.ج.م عما كان عليه

في الفترة السابقة (٨١) . وفي سنة ١٩٤٩ تقرر زيادة رأسمال شركة الاسكندرية للغزل والنسيج بمبلغ ٧٠٠.٠٠٠ ج . م حتى أصبح الاجمالي ٢٧٥٠.٠٠٠ ج . م (٨٢) .

وبجانب استمرار استثمار رؤوس الاموال الاجنبية في الصناعات النسيجية استثمرت أيضا في الصناعات الأخرى من أهمها الصناعات الاستخراجية وأهمها البترول وقد سبقت الإشارة الى رؤوس أموال الشركات القديمة في مصر مثل شركة آبار الزيوت الانجليزية التي تعتبر من أنشط شركات البترول الأجنبية العاملة في مصر ، ففي ١٩٤٨ حصلت الشركة من الحكومة على حق استغلال منطقة أخرى كشفت فيها حقلي عسل ورأس مطارمة ، أما حقول سيناء فشاركت كل من شركة سكوني فاكوم وشركة شل في استخراج البترول منها (٨٣) .

وحتى ١٩٥٠ أصبح للشركة ١٢٩ بئرا المنتج منها حوالي ٩٥ بئرا ، كانت تنتج يوميا نحو ٢٥٠٠ طن من البترول الخام ، والواقع لم يتمتع الاقتصاد المصري بفوائد بقدر ما عاد على الشركة الانجليزية التي تمتعت بالنصيب الأكبر في أرباح البترول المنتج في مصر (٨٤) .

أما عن رأسمال الشركة فقد ارتفع من مليون ج . ك ١٩١٢ الى ١٨٠.٨٠٠ ج . ك ١٩٤٩ (٨٥) .

أما عن الشركات التي انشئت خلال تلك الفترة فكانت شركة استاندرد أوليل أف ايجبت Standard Oil of Egypt Co. وهي شركة أمريكية ، طلبت في سنة ١٩٤٧ من الحكومة المصرية التصريح لها بإقامة وتشغيل محطة مركزية بالسويس ومحطات فرعية متفرقة واحضار أجهزة لاسلكية على أن تدار بمعرفة

موظفى مصلحة التليفونات مقابل أن تدفع الشركة للحكومة رسما سنويا قدره خمسين جنيها لرخصة المحطة المركزية وعشرة جنيهات لكل محطة فرعية ، وخمسين جنيها عن كل محطة مركزية أو فرعية مقابل قيام المصلحة بتشغيل هذه المحطات بمعرفة موظفيها الذين توفر لهم الشركة وسائل النقل والسكن لمببتهم(٨٦) .

وفى سنة ١٩٤٨ بدأت الشركة عملها بمنطقة البحر الأحمر والصحراء الشرقية ومنطقة السويس واستمر الحذر حتى سنة ١٩٤٩ حيث عثرت على البترول فى أحد الحقول التى حفرتها ثم توقفت حيث اكتشفت أن هذا البترول لا يكتفى أو لا يتناسب والتكاليف العالية للإنتاج ، فضلا عن أن الشركة كانت تخشى اتجاهات التمسير وتدخل الدولة(٨٧) .

وفى أوائل سنة ١٩٥٠ بدأت شركة ستاندرود المتفرعة من شركة ستاندرود أويل اف ايجيت نشاطها بعد أن آلت إليها شركة النفط « ١٠ ١ مانتاشوف وشركاه » المصرية والأصول الخاصة بشركة ستاندرود أويل المصرية(٨٨) .

أما عن رأس المال الأجنبى فى الصناعات الهندسية والتعدينية فقد اندمجت الشركة العمومية للهندسة والتبريد ( جركو ) سنة ١٩٤٩ مع شركة مخازن الثلج والتبريد النيلية وأمتلك الشركة بعد الاندماج نحو ٨٥١١ سهما من أسهم شركة الأسماك والمحاصيل المصرية البالغ عدد أسهمها ١٢٥٠٠ سهم ، وبلغ رأسمال الشركة فى نفس السنة حوالى ٨٠٠٠٠ ج . م علما بأن رأسمال الشركة العمومية المذكورة وحدها عند التأسيس سنة ١٩٤٥ كان ٢٠٠٠٠٠ ج . م . وبينو أن هذه الشركات قد منيت بخسائر جسيمة أدت الى انخفاض



رؤوس أموالها . مما أدى الى الاندماج (٨٩) كما ظهرت خلال تلك الفترة شركات جديدة لصناعة الغسالات الكهربائية (٩٠) .

أما صناعة سبك الحديد فقد زاد رأسمال شركة شفيلا (مصر) من ٥٠٠٠ ج . م ١٩٢٧ الى ١٧٥٠٠ ج . م ١٩٤٩ (٩١) ، وفى نفس السنة طلبت الشركة تعديل أسهمها الى شركة سبك المعادن (مصر) (٩٢) .

أما عن صناعة الألمنيوم فقد أنشأ الأجانب مصنع « سلفر الوم » بالقاهرة وكان يستورد الألمنيوم الخام من إنجلترا لتشكيله أكوابا وأوانى مختلفة للاستهلاك المحلى بالمصنع ٢٢٠ عاملا (٩٣) .

وبالإضافة الى ذلك اتفقت وزارة الحربية والبحرية المصرية مع « مستر بوخر » صاحب امتياز صنع « طائرات باستمان » على صنع هذه الطائرات فى مصر ، وقد بدأ العمل بالمصنع فعلا ابتداء من ٢٢ يوليه ١٩٤٩ (٩٤) ، وعين « المستر ويكتدن Mr. Wirkenaaon البريطانى لعمل الرسومات التفصيلية بالمصنع (٩٥) .

وبالنسبة لصناعة السكر فقد طلبت شركة السكر سنة ١٩٤٩ من الحكومة مبلغا للتجديد فحصلت على مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات (٩٦) . ولما كانت كميات السكر المنتجة غير كافية فقد رأت الشركة إنشاء مصنع آخر للسكر فى ادفو (٩٧) .

كما انتشرت المصانع المرتبطة بصناعة السكر فى اغلب أنحاء مصر مثل مصانع الطوى والشيكلواتة والكاكو ، وفى سنة ١٩٤٧ وجد نحو ١٩١ مصنعا كبيرا فى هذا المجال (٩٨) . أهمها محل جروبى (٩٩) .

وفى سنة ١٩٤٧ ساهم ثلاثة من الأجانب بنصف رأس

المال تقريبا مع بعض المصريين بالنصف الآخر فى انشاء شركة مضارب الارز المصرية بالاسكندرية (١٠٠) .

اما شركة كراون بريمورى فلم يحدث تغيير فى رأسمالها البالغ ١٢٢٤٤٠ ج . م خلال تلك الفترة علما بأن الشركة انشأت مصنعين ١٩٥٠ فى الاسكندرية احدهما للجنة والآخر للموليت Malt (١٠١) .

وهناك شركات كان يجب أن يتأثر رأسمالها لانتهاء اجلها ، الا انها حاوات الاستثمار مرة أخرى . لذا استمر رأسمالها دون أن يتأثر كثيرا ، مثل شركة الملح والصودا المصرية التى انتهت امتياز استغلالها للملاحات المكس ووادى النطرون ١٩٤٧ ، وتقرر منح ترخيص بحث لن يتقدم لاستخراج ملح النطرون أو أية املاح أخرى مثل ملح الطعصام أو سلفات الصودا بشروط قانون الشركات والمناجم والمهاجر (١٠٢) الا ان الحكومة فى نفس الوقت طلبت من الشركة ان تستمر فى استغلال الملاحات المشار اليها بصفة مؤقتة الى ان تقصل الهيئة التشريعية نهائيا فى الموضوع ، وفى اول سبتمبر ١٩٤٨ انتهى أجل الاستغلال المؤقت للملاحات المكس وانتظرت الشركة قرار الحكومة بالنسبة لوادى النطرون (١٠٣) .

وبالإضافة الى ملاحات المكس استغل الأجانب أيضا رؤوس أموالهم فى صناعة تجفيف الملح من بحيرة مريوط (١٠٤) .

وفى ١٩٤٨ وبرأسمال مختلط بين اجانب ومصريين تكونت شركة الملح والتعدين الاملية The National Salt & Mining Co. برأسمال ١٠٠.٠٠٠ ج . م لاستغلال الملاحات والقيام بأعمال المناجم والمهاجر (١٠٥) وقد تم الترخيص للشركة فى ابريل ١٩٤٩ (١٠٦) .

وبالنسبة للصناعات الكيماوية فقد وافق مجلس الوزراء فى ١٩٤٧ على انشاء مصنع لانتاج الاسمدة الازوتية بجوار السويس بقيمة اصل وفوائد القرض الذى قدمه بنك الاستيراد والتصدير الأمريكى للشركة المصرية للأسمدة والصناعات الكيماوية ، وكان مقدار القرض ٦٠٠.٥٠٠ دولار . وفى ٣٠ مايو ١٩٤٨ وافق المجلس على ضمان تمويل الدولارات اللازمة لتسديد الزيادة فى القرض الى ٧١٠٠.٠٠٠ دولار لتمكين الشركة من شراء ما يلزمها للمصنع من الولايات المتحدة الامريكية بدلا من انجلترا (١٠٧) .

وحى ١٩٥١ كان نحو سبعة مصانع مملوكة لأفراد تعمل فى انتاج ٢٠.٠٠٠ طن من الورق والكرتون ، وكانت رؤوس اموال هذه المصانع كلها لا تتجاوز مليوناً ونصف المليون من الجنيهات (١٠٨) .

وفى ١٩٤٧ بلغ عدد مصانع الكبريت فى مصر نحو خمسة مصانع كبيرة بالاضافة الى عدد من المصانع الصغيرة (١٠٩) .

ايضا استمر رأس المال الاجنبى حتى بداية هذه الفترة مسيطرا على صناعة السجائر خاصة شركة ايسترن كومبانى التى أصبحت تضم نحو تسع شركات لصناعة الدخان (١١٠) وجميع هذه الشركات تخضع للإشراف المباشر للايسترن كومبانى التى تمتلك القدر الأكبر من أسهمها (١١١) .

ويبدو أن هذه الشركات قد توفقت عن العمل فى منتصف هذه الفترة تقريبا حيث عثر على خطاب من الشركة الشرقية بالقاهرة فى ١٩٤٨ يفيد بأن الشركات التابعة لها لاتزاول أى نشاط وليس لبيهم موظفون أو عمال ، لهذا يوجد ما يحتم

تطبيق قانون الشركات عليها(١١٢) وان كل شركة منهم كتبت  
اقرارا بعد وجود موظفين او عمال لديها وارسلته الى مراقبة  
الشركات(١١٣) ، ولا يستبعد ان يكون هذا من باب التحايل على  
القانون ، اما عن ملكية رؤوس اموال هذه الشركات فهي  
انجليزية(١١٤) .

وفى مجال مواد البناء استثمر رأس المال الأجنبى بعمل  
يكفاءة اعلى من الفترات السابقة وذلك لاتساع العمل فى هذا  
المجال لزيادة عدد السكان والحاجة الى المساكن اكثر مما ادى  
الى زيادة رؤوس اموال الشركات العاملة فى صناعة مواد  
البناء ، فعلى سبيل المثال زاد رأسمال شركة مصر لاعمال  
الاسمنت المسلح الى ١٠٠.٠٠٠ ج . م سنة ١٩٤٨(١١٥)  
بزيادة قدرها ٩٦.٠٠٠ ج . م وهى زيادة ضخمة تبلغ نحو ٣١  
ضعفا عما كانت عليه وقت التأسيس مما يدل على مدى انتعاش  
هذا الاستثمار وحاجة السوق المحلية للاسمنت .

اما شركة اسمنت طرة فقد تحولت من شركة بلجيكية  
الى شركة مصرية مع استمرار رأس المال البلجيكى والادارة  
الاجنبية ولكن كشركة مصرية اسما فقط ، مع تغيير رأس المال  
من الفرنك الى الجنيه المصرى ، كما زاد سنة ١٩٤٩ الى  
١٣٠.٠٠٠ ج . م بزيادة قدرها ٩٣.٠٠٠ ج . م عما كان  
عليه وقت التأسيس(١١٦) . كما زاد رأسمال شركة اسمنت  
بورتلاندى بحلوان ١٩٥٠ الى حوالى ١٠٠.٠٠٠ ج . م بزيادة  
قدرها ٩٠.٠٠٠ ج . م اي اكثر من اربعة اضعاف رأس المال عند  
التأسيس(١١٧) .

وادى انتعاش سوق الاسمنت الى تقدم الاجانب  
لانشاء مصانع اخرى جديدة ، ففى سنة ١٩٤٨ تأسس مصنع

شركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند براسمل ٥٠٠.٠٠٠ ج . م  
 زيد الى ٦٠٠.٠٠٠ ج . م فى ١٢ ديسمبر ١٩٤٩ (١١٨) وكان  
 يعمل بالمصنع ١٥٥ عملا (١١٩) بطاقة انتاجية نحو ١٠٠.٠٠٠  
 ص (١٢٠) ، كما طالب مجلس ادارة الشركة بشراء ثمن ثان  
 مع المعدات والمهمات اللازمة له لزيادة انتاج المصنع (١٢١) ، وكان  
 انتاج الشركة يتم بواسطة استئجارها لمناطق احجار جيرية  
 وطفلية واجيسية من الحكومة بواسطة عقد استئجار لهذه  
 المناطق طبقا للمادتين ١٧ و ٢٠ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٤٨  
 الخاص بالمحاجر التى تحوى الجرانيت والديونيت والحجر السماقى  
 والبازلت والاحجار الجيرية والرملية والطباشيرية والجبس والزلط  
 والرمل والطفل والطى والرخام والمرمر والاردوز والكوارتز  
 وغير ذلك (١٢٣) .

ومع بداية الفترة تأسس مصنع لمنتجات البلاستيك فى  
 الاسكندرية على يد الاجنبى « شافرمان » (١٢٣) .



وكان للاجانب نشاط كبير فى مختلف الصناعات التى  
 انشاؤها فى مصر ، وفى مجال حلج القطن سيطر الانجليز على  
 عمليات حلج وكبس القطن ، وفى شركة حلاجى الاقطان المصرية  
 ليمتد تم حلج ٣٠٠.١٩٦ قنطارا ١٩٤٨/٤٧ (١٢٤) قفزت الى  
 ٣٩٣٤٥٤ قنطارا ١٩٥١/٥٠ بزيادة قدرها ٩٣٢٥٨ قنطارا (١٢٥) .  
 كما قام الانجليز بالاشتراك مع الايطاليين فى شركة حلج  
 الوجه القبلى بطح نحو ١٩٧١١٧٩٦ قنطارا ١٩٤٩ بمحاجها فى  
 ابنى تيج والعياط وطهطا (١٢٦) .

وقد استأثر الاجانب بهذا النشاط ولم يكن للمصريين  
 دور كبير فيه باستثناء شركة مصر لحلج الاقطان التى انشاها

بنك مصر وبعض المساهمات الفردية لبعض المصريين الأغنياء  
فى شركات حلج وكبس القطن الأجنبية(١٢٧) ، وبذلك فان هذا  
النشاط أصبح حكرا على الأجانب فى رأسماله وإدارته .

ايضا فى مجال صناعة الغزل والنسيج تعددت انواع  
الانشطة المختلفة التى قام بها الأجانب ، فعلى سبيل المثال  
اشتهرت شركة الاسكندرية للغزل والنسيج بصناعة وتجارة  
الغزل والنسيج داخل مصر وخارجها من المواد اللينة ، كالتقطن  
والحرير والكتان والصوف والجوت والبلاستيك والتنظيف  
والصبغة(١٢٨) .

وكانت مصانع شركة صباغى البيضا تعتبر من أحدث  
المصانع فى العالم آنذاك ، وفى ١٩٤٩/٤٨ كانت الشركة  
تمزج الاقمشة المطبوعة على نطاق واسع ذات خيوط ملونة  
تمتاز بالجودة وثبت الالوان(١٢٩) .

كما استأثر الأجانب بالشركات الكبيرة مثل شركة الغزل  
الاهلية المصرية بالاسكندرية التى كان مصنعها يستهلك  
٥٠٠.٠٠٠ قنطار من القطن المصرى فى كل عام ، ويصنع  
نحو ٣ ملايين ونصف المليون رطل انجليزى من الخيوط ، كما يصنع  
ما بين ٨ - ٩ ملايين من اليردات من المنسوجات(١٣٠) .

وشارك الأجانب المصريين فى كثير من الشركات  
الصناعية مثل شركة مصر للحرير الصناعى وهى احدى  
شركات بنك مصر وقد اتفقت الشركة ١٩٤٧ مع « شركة  
كوهورن بينما » على توريد العدد والآلات اللازمة لاقامة مصنع  
لانتاج فتلة الحرير الصناعى والالياف القصيرة والورق الشفاف  
وتقديم الخبراء والفنيين اللزمين لإدارة هذا المصنع ، وتدريب

المصريين على هذه الصناعة (١٣١) وحتى ١٩٥٠ أصبح بالشركة حوالى أحد عشر خبيرا تابعين لمحات لكوهورن (١٣٢) .

وشاركت شركة صبافى البيضا ١٩٤٩ فى أنهم شركة مصر للغزل والنسيج الرقيق بكفر الدوار وهى احدى شركات بنك مصر وقدمت لها الكثير من الخدمات ، وقامت الشركة بابتكار طرق انتاج الخامات الممتازة (١٣٣) عن طريق استعمال أجود الأصباغ واستيراد أحدث الآلات والاستعانة بالمهارة الفنية لبعض الخبراء من الأجانب الذين مارسوا هذا الفن فى الخارج حتى يمكن لمنتجات الشركة الوقوف امام المنافسة الاجنبية (١٣٤) ، والجدير بالذكر أن جميع شركات بنك مصر قد دخلها الأجانب مشاركين فى رؤوس أموالها وادارتها وذلك منذ أزمة بنك مصر ١٩٣٩ ، وبذلك فإن هذه الشركات أصبحت تنهيز بالطابع الأجنبى ، كما أصبح جزء كبير من مكاسب هذه الشركات يعود على الأجانب الذين شاركوا فيها .

وفى نهاية تلك الفترة ( ٤٩ - ١٩٥١ ) جابهت صناعة الغزل والنسيج بعض الصعوبات بسبب عودة الواردات الاجنبية من الغزل والمنسوجات للمنافسة ، وتراكم فائض كبير من الانتاج كان لابد من تصريفه فى الاسواق الاجنبية . وصعوبة تصدير هذه المنتجات لارتفاع أسعار تكلفتها عن المنتجات الاجنبية المنافسة ، وذلك لاضطرار المصانع المحلية لاستخدام الاقطان طويلة القيلة التى تزيد فى أسعارها كثيرا على مثيلاتها المستخدمة فى الانتاج المماثل فى الخارج (١٣٥) .

وقد قدرت قيمة منتجات مصانع النسيج ١٩٥٠ بحوالى ٦٨ مليون ج . م بنسبة ٢٤ ٪ من قيمة الانتاج الكلى للمصانع (١٣٦) كما بلغ حجم إيرادات صناعة المنسوجات فى نفس السنة نحو

٧٠٠٢٣١٧١٥١٧٠٠ ج . م ، الا أن مصروفات هذه الصناعة قدرت بحوالى ١٩٦ مليون جنيه مصرى ، وهذا يعنى أن هناك عجزا حوالى ٣٠٠٤٧٦١٢٤ ر ج . م (١٣٧) .

وفى مجال الصناعات الاستخراجية نشطت شركات البترول خلال تلك الفترة عن الفترة السابقة التى ارتفع فيها انتاج البترول لحاجة القوات الموجودة فى مصر الى البترول ، اذ بلغ المنتج من البترول ١٩٤٩ حوالى ٣٢٧٣٢٢٢ ر طن مترى وهو يعادل ضعف المنتج منه ١٩٤٣ تقريبا (١٣٨) .

وهناك العديد من الأدلة على نشاط الشركات ، فعلى سبيل المثال نجد أن شركة شل المحدودة قامت ١٩٤٩ بتوزيع الكيماويات المستخرجة من البترول لمصر ليمتد التى انشئت فى مصر مؤخرا (١٣٩) ، حيث كان بالشركة حوالى ١٤٢ ر ٢٠٠ عامل مصرى بأجر ٢٣٨٥٣ ر ٢٣ ج . م و ٧٣٠١ عامل اجنبى بمرتب ٢٣٧٩٥ ر ٢٣ ج . م (١٤٠) . ومن هذه الأرقام يتضح أن الشركة التزمت بقانون الشركات من حيث الاعداد والمرتبات كما قامت برصف كثير من الشوارع أهمها شوارع مدينة دمنهور (١٤١) .

وفى ١٩٤٩ طلبت شركة سبكونى فاكوم من الحكومة المصرية الترخيص لها بتركيب وتشغيل أجهزة لاسلكية لاستخدامها فى أعمال المساحة السيسموغرافية التى تقوم بها شركات البترول فى البحث عن البترول فى الصحراء (١٤٣) وهكذا كان استخدام الشركات للالات الحديثة عاملا مساعدا فى زيادة الانتاج .



كما اهتمت هذه الشركات بمد خطوط البترول ، وقد بدأ ذلك منذ بداية الحرب الى أن بلغت أطوال هذه الأنابيب حتى بداية ١٩٤٨ حوالي ١٢٠ كيلو مترا (١٤٣) .

وفيما يخص الصناعات الهندسية والتعدينية فقد كان للشركة العمومية للهندسة والتبريد « جركو » لصناعة الثلجات الكهربائية وهندسة التبريد والكهرباء والميكانيكا نشاط بارز في كثير من أعمالها فمن العمليات التي قامت بها عملية تكييف هواء بعمارة سكنية ومستشفى جديدة بالقاهرة ومصنع السكر بالحوامدية وتبريد وتسخين بمؤسسة صناعية لمنتجات الألبان بالإسكندرية وكانت الشركة تعتبر الأولى من نوعها بمصر من حيث السعة ونوع منتجاتها (١٤٤) وبالإضافة إلى ذلك قام بعض الأفراد الأجانب بالعمل في هذا المجال مثل « هنري رباط » الذي عمل في جميع أجزاء الثلجات (١٤٥) ، كما نشطت شركات أخرى لصناعة الغسالات الكهربائية (١٤٦) .

وفي ١٩٤٨ - ١٩٤٩ أنشئت ثلاثة مصانع متنافسة تعتمد على الخردة المحلية كمادة أولية وهي شركة الدلتا لنصلب وشركة النحاس المصرية ١٩٤٨ ومصانع المعادن الأهلية ١٩٤٩ ، وكانت هذه المصانع صغيرة تضم أفراناً كهربائية أو مواقد مفتوحة توقد بزيوت البترول وكانت طاقتها الانتاجية تبلغ ٣٠٠ طن سنوياً لكل مصنع ، ويبدو أن هذه المصانع كانت تتمتع بإدارة جيدة وكانت تدفع أجوراً منخفضة للعمال وتشتري الحديد الخردة بأسعار رخيصة ، لذلك عاد على أصحابها ١٨٠٠ر ٢٦٠ر ج . ك علماً بأن رأسمال الشركة بلغ ٨٠٠ر ١٨٠٠ر ج . ك في نفس السنة (١٥٩) وكان من الطبيعي أن تحقق هذه الشركة أرباحاً عالية في جميع سنوات عملها في مصر .

حيث انها أولى الشركات المسيطرة على أهم ثروة استراتيجية  
فى مصر وهى البترول .

وهناك شركات اجنبية حققت ارباحا عالية مما ادى الى  
التوسع فى نشاطها ، فعلى سبيل المثال شركة الاسكندرية  
لاسمنت بورتلاند التى بلغ صافى ارباحها سنة ١٩٥٠ حوالى  
١٨٩٩٥ ج . م ارتفع ارتفاعا هائلا سنة ١٩٥١ حيث بلغ ربح  
الشركة نحو ١٢٥٨٤٥٨ ج . م بزيادة قدرها ١١٦٩٦٣ خلال  
عام واحد ، واذا نظرنا الى رأسمال الشركة وهو ٥٠٠.٠٠٠  
ج . م فنجد أن ارباحها سنة ١٩٥١ قد اقتربت من ثلث رأسمالها ،  
مما ادى الى مطالبة مجلس الادارة بشراء فرن آخر لزيادة انتاج  
المصنع (١٦٠) . ومن الشركات الاجنبية التى حققت ارباحا  
طائلة ايضا شركة صباغى البيض التى بلغ صافى ربحها  
سنة ١٩٤٩ نحو ١٨٩٤١٢ ج . م (١٦١) ، كما بلغ صافى ربح  
الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف سنة ١٩٥١ نحو  
١٣٢٦٦٧ ج . م (١٦٢) .

وعلى العكس من ذلك هناك العديد من الشركات الاجنبية التى  
اصابتها الخسائر لأسباب مختلفة ، فعلى سبيل المثال  
نجد أن شركة الجوت المصرية لحقتها الخسائر ١٩٤٩  
بسبب ارتفاع أسعار الجوت المستوردة وعدم تناسبها مع تكاليف  
رؤوس أموال هذه الشركات بمكاسب عالية (١٤٧) .

وفى الصناعات الغذائية كان نشاط الاجانب كبيرا ،  
ففى شركة السكر بعد أن حصلت على معونة من الحكومة  
١٩٤٩ قدرها أربعة ملايين من الجنيهات (١٤٨) زاد انتاجها أكثر  
مما كان عليه خلال فترة الحرب الثانية حيث بلغ الانتاج ١٩٥٠  
نحو ١٩٠ ألف طن من السكر ، ومع ذلك فإن هذه الكمية لم

تكن كافية لذلك أنشأت الشركة مصنعا آخر للسكر فى  
أدفوا (١٤٩) .

كما نشط الأجانب فى صناعة الثلج والمواد الغذائية  
المختلفة خاصة من المنتجات الحيوانية والنباتية ومشتقاتها  
وتوريد المأكولات للبواخر فى بورسعيد والاسكندرية والسويس  
عن طريق كثير من شركات الأغذية مثل الشركة العمومية  
للهندسة والتبريد وغيرها (١٥٠) .

ايضا كان للأجانب نشاط بارز فى المطابع مثل مطبعة  
الجورنال دى جييت والزمان ولايترى وجرونبرج ، وكان لهذه  
المطابع دور كبير فى مساعدة شركة الاعلانات الشرقية  
التي نسفت ١٩٤٨ (١٥١) ، ويبدو انها توقفت بعد هذا التاريخ  
كما يبدو أن حثرب فلسطين لها دور فى اقدام على نسفها .

### \*\*\*

قامت الغرف التجارية بتوجيه الصناعة لعدم وجود غرف  
صناعية حتى بداية تلك الفترة ، غير أن الغرف التجارية بطبيعة  
تكوينها هيئات اقليمية لا يعدو اختصاصها حدود الاقليم الذى  
يوجد فيه مركز الصناعة المصرية ، ومع اتجاه الحكومة الى  
تمصير الشركات الصناعية فى مصر عملت على انشاء غرف  
صناعية مركزية مستقلة للعناية بالمصالح المشتركة  
للمصانع المختلفة ، واقتصرت الانضمام اليها على اصحاب  
المصانع دون المتاجر ، حيث أن الغرف الصناعية من شأنها  
أن تخلق العلاقات الطيبة بين اصحاب المصانع والعمال ،  
وتقرر أن يشكل مجلس ادارة الغرف الصناعية على اساس  
تمصير الشركات الصناعية مع الائتلاف بجهود الأجانب وخدماتهم  
ورؤوس أموالهم فى مجال الصناعة (١٥٢) .

ومنذ بداية الفترة وصودر قانون الشركات ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ وبدء دخول المصريين مساهمين فى الصناعات الأجنبية وإن كانت مساهمة محدودة وبعضها مساهمة صورية فقط للشكل والمظهر ومجاراة القوانين واللوائح التى نصت على تحديد رأس المال الأجنبى والمصرى ، ومع ذلك ظل العنصر الأجنبى قويا فى إدارة الأعمال الصناعية فى مصر كالوظائف والأعمال الفنية وأعمال الملاحظة والإشراف فى شركاتهم الصناعية ، وقد استمر ذلك طوال تلك الفترة .

وقام أصحاب رؤوس الأموال الأجانب بتجديد مصانعهم التى استهلكت خلال الحرب الثانية لأنها كانت تعمل بكامل طاقتها ، كما قام هؤلاء الأجانب باستيراد المواد الخام اللازمة باستخدام الأرصدة المحلية والإستيرلينية وساعد على ذلك القيود التى وضعتها الحكومة على الاستيراد (١٥٣) .

كما كان لإنشاء البنك الصناعى ١٩٤٩ لتمويل الصناعة أثر فى توسيع إنشاء بعض الصناعات ، وإن بقيت عملياته فى البداية محصورة فى حدود ضيقة . فاتها عادت واتسعت بعد قيام الثورة (١٥٤) .

وكان للحرب الكورية ١٩٥٠ والتى أدت الى رفع أسعار القطن وارتفاع القوى الشرائية أثر واضح فى زيادة الاستثمار الأجنبى فى الصناعة (١٥٥) .

وبذلك يمكن القول بأن الصناعة خلال تلك الفترة قد نشطت حيث توافرت لها الحماية الجبركية ومصادر التمويل مما أدى الى اطمئنان أصحاب رؤوس الأموال الأجانب والمصريين الى استثمار أموالهم فى الصناعة ، حيث ان الوضع أصبح ملائما لتحقيق أرباح صناعية .

وقد ساعدت هذه الأوضاع على ورود جانب كبير من الماكينات الأمر الذى أدى الى زيادة الانتاج ، فعلى سبيل المثال قفزت كميات القطن المطوج فى شركة واحدة مثل « شركة خلاجى الأتطان المصنعية ليمتد » ( شركة انجليزية ) من ١٩٦٦ ر ٣٠٠ سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ الى حوالى ٣٧٧٨٤٧ قنطار ١٩٤٨/١٩٤٩ ، بزيادة قدرها ٧٧٦٥١ قنطار (١٥٦) .

كما ارتفعت الارباح خلال هذه الفترة حتى انها سجلت ارقاما عالية فى كثير من الشركات الصناعية الأجنبية ، بل ان بعض الشركات الكبيرة منها ارتفعت ارباحها عن رأس المال المدفوع ، ومع بداية الفترة المذكورة ، تأثرت الصناعات الأجنبية فى مصر التى كانت قد نمت واتسعت بأثر منافسة الواردات الأجنبية الرخيصة بالنسبة الى منتجاتها فهبطت أرباحها ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر كان للقانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ أثره فى الحد من نشاط الاجانب الأمر الذى أدى الى هبوط الارباح .

ونى عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ عادت الارباح الى الارتفاع البسيط نظرا لأن الارباح العالية العائدة من بيع القطن اثناء الحرب الكورية قد أدت الى زيادة الطلب على المصنوعات وزيادة أثمانها ، وبعد ان انتهت الحرب الكورية عادت الارباح الى الهبوط ، وبذلك فان هذه الفترة قد شهدت عدة تغييرات ، والدليل على ذلك أن الشركة العمومية للهندسة والتبريد ( جركو ) وزعت ٦٣٤٥ قرش صائى ربح السهم الواحد ١٩٥٠ ثم انخفض الى ٦ قرشا ١٩٥١ (١٥٧) .

هذا من جانب ، ومن آخر تأثرت الارباح فى بعض الشركات الأجنبية بالضرائب ففى شركة المكبس المصرية وزعت

الأرباح بواقع ٦٥ قرشا للسهم خلال السنوات ١٩٤٨/٤٧ و ١٩٥١/٥٠ إلا أن الضريبة المقررة على السهم ١٩٤٨ كانت ١٢٪ فأصبح صافى الربح ٥٧٢ قرشا ونى ١٩٥١ انخفض صافى الربح الى ٥٤٦ قرشا لارتفاع الضريبة المستحقة على السهم الى ١٦٪ (١٥٨) .

وهناك شركات استطاعت أن تحقق أرباحا ضخمة اقتربت في بعض الأحيان من رأس المال ، وقد تمثل ذلك في شركة آبار الزيوت الانجليزية التي بلغ صافى ربحها ١٩٤٩ نحو افتتاحه في الشركة ، مما أدى الى حدوث خسائر كبيرة بالشركة ، وفي ١٩٥٠/١٩٥١ ألغت حكومة الهند القيود المفروضة على تصدير الجوت من الهند مما أدى الى انخفاض الأسعار في الهند مما شجع المستوردون على استيراد كميات كبيرة من الخيش وطرحها في السوق بأسعار منخفضة وبناء على الاتفاقات التي تمت بين الهند ومصر والتي تحتم على مصر عدم فرض حماية جبركية ، لذلك كان من الطبيعي الا يتيسر لمصر خدمة الشركة في الاستثمار ، مما أدى الى خسارة الشركة واغلاق مصنعها حوالى شهرين ونصف الشهر لعدم المقدرة على تحمل الخسارة التي استمرت حتى نهاية الفترة وبعدها (١٦٣) ومما لا شك فيه كان لذلك اثره على عمال وموظفى المصنع .

\*\*\*

سيطر الاجانب خلال تلك الفترة على كثير من المشروعات الصناعية وعلى ادارتها وقد ساعدهم على ذلك بعض العناصر المصرية أصحاب النفوذ الذين كانوا دائما يسعون وراء مصالحهم الشخصية دون النظر الى المصالح القومية للبلاد .

واستمر نظام تسمية الشركات الأجنبية باسماء  
مصرية ، كما كان خلال الفترة القليلة ، فكانت الشركات  
الأجنبية دائما تسمى بشركات مساهمة مصرية ، والواقع  
أن هذا الوصف لم يكن يعنى اطلاقا أن الشركة مصرية في  
رأسمالها أو ادارتها ، بل هي مصرية لأنها تأسست في مصر  
طبقا للمادة ٤٢/٤١ من القانون التجارى الاهلى المخطط التى تنص  
على أن الشركات المساهمة التى تؤسس في مصر يجب  
حتما أن تكون مصرية الجنسية وأن يوجد فيها مركزها الرئيسى ،  
وقد جاء القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ المنظم للشركات  
المساهمة في مصر ، ورغم ذلك فهناك العديد من الشركات  
الأجنبية لم تطبق القانون وبالأذات بالنسبة لعدد ومرتببات الموظفين  
والعمال ، خاصة أن القانون نص على وجوب رفع نسبة  
المصريين في الشركات الأجنبية المختلفة واستثمار الحاجم  
والمحاجر لذا نجد أن هذا القانون كان له اثره في ذلك حيث زاد  
عدد العمال والموظفين من ٢٤٧ ألف عامل وموظف الى ٥٧٨ ألفا  
١٩٤٨ (١٦٤) .

ومن الشركات التى لم تفذ قانون الشركات شركة  
اقطان كهر الزيوت ، فمُصاحب الشركة هو نفسه نائب الرئيس  
وعضو مجلس الادارة الادارة المنتخب ( الخواجه زيسى ) وقد  
سيطرت على سيطرة الاجانب على رؤوس أموال الشركة  
وادارتها ، وشركة حلاجى الاقطان المصرية ليمتد س معظم  
اعضاء مجلس ادارتها اجانب (١٦٥) وكذلك شركة سباهى التى  
لم يوجد بين أعضائها سوى متحضر واحد والآخرين هم  
أميرة سباهى (١٦٦) وشركة النيل للمنسوجات التى سيطر  
الاجانب على وقتلتها ، تمير المصنع والخبر الفنى « ايطاليين »  
بالاضافة الى ميكانيكى « يوغسلافى » وثلاثة مهندسين « فرنسيين »

وغيرهم من الأجانب الآخرين ، ولم يكن للمصريين سوى الوظائف غير المهمة بالشركة (١٦٧) .

وشركة صباغى البيضاء التى كانت تعامل المصريين معاملة احتكارية سيئة ، وقد تمثل ذلك فى مدير المصنع ( مستر بيرد ) وأعوانه الانجليز والمصريين عن طريق محاربة النقابة التى كونها عمال الشركة (١٦٨) ، كما أن الشركة لم تلتزم بقانون الشركات حيث وجد بها عجز فى مرتبات المصريين ١٩٥٠ بلغ حوالى ٢٪ تقريبا (١٦٩) .

ومجلس ادارة شركة مطاحن المحمودية عدد أعضائه ثمانية منهم ستة اجانب واثنان فقط من المصريين (١٧٠) ، وكذلك الشركة الشرقية ايسترن كومبانى لاحظت مصلحة الشركات أن عددا كبيرا من الموظفين المصريين بها مشكوك فى جنسيتهم أو مصريتهم حيث أنهم اجانب ، وقد بلغ عددهم نحو ٢١٩ موظفا (١٧١) .

كما سلكت الشركات الأجنبية مسالك متعددة لتنفيذ اهدافها والوصول الى اغراضها ، وكان الباشوات فى مصر أحد هذه الطرق والمسالك خاصة بعد صدور قانون التنظيم ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ الذى نص على عدم تعيين الوزير أو المدير العام فما فوق فى ادارة الشركات الا بعد ثلاث سنوات من تركه الوزارة أو الوظيفة ، فلجأت الشركات الى الباشوات لاستغلالهم فى تحقيق مآربهم ، وقد أصبح الباشوات واجهة استتر خلفها النشاط الأجنبى خاصة فى فترة شهدت تصاعد المد الوطنى بعد أحداث حرب فلسطين ١٩٤٨ وما صاحبها من عداء شديد للأجانب واليهود ، فضلا عن الاستفادة بأموال الباشوات ومشاركهم فى أسهم الشركات التى عينوا بمجالس إدارتها (١٧٢) .



## هولش الفصل الثاني

(١) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٠/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٢٤ ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، وانظر كذلك : الوقائع المصرية ، عدد ٧٢ في ١٩٤٧/٨/٤ ، وانظر أيضا : يوضح مدحت عبد النعيم أن قانون الشركات صدر ١٩٤٦ وادى الى تحديد نشاط الاجانب في ملكية الاراضى الزراعية وانخفاضها الى ٦٪ ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(٢) مجلس النواب ، جلسة ١٦ في ١٩٤٧/٢/١٦ ص ٨١٨ يلاحظ من الطلب المقدم من العضو « على الشيشيني » انه لم يسوء الأحوال الاجتماعية في البلاد مما دفعه الى المطالبة بتوزيع الاراضى الزراعية المملوكة للاجانب على صغار الفلاحين وعلى حد قوله « انه لا يوجد بلد في العالم يبيع للاجانب تلك الاراضى الزراعية فيه ، ويجب على الحكومة المصرية أن تقتدى بالبلاد الأجنبية » .

(٣) مجلس النواب ، جلسة ١٩٤٨/٢/٢ ص ١٠٩٦ .

(٤) نفسه ، ملحق الجلسة ١٢ في ١٩٥١/٢/٥ ص ٩٩ ، انظر أيضا : د . عاصم الدسوقي : كبار ملاك الاراضى الزراعية ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(٥) د . محمود متولى : الاصول التاريخية ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ .

(٦) د . أبراهيم شحاتة : المرجع السابق ، ص ١٦ ، ١٧ .

(٧) الشهر العقارى بأسبوط ، محفظة ٣٤ لسنة ١٩٥١ أسبوط ، عقد بيع رقم ٢٣٣٠ في ١٩٥١/٨/١١ بين ملك فرنسى ومواطن مصرى من ملوى بأسبوط وبالشهر للعقارى العديد من عقود البيع من اجانب لمصريين .

(٨) د . عاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ٣٦ ، ٣٧ .  
واذا قارنا هذه الملكية مع فترة ما قبل الدراسة ( ١٩٣٧ ) يلاحظ ان الفترة

السابقة كان حجم ملكيات الشركات الزراعية أكبر بكثير ، حيث بلغت ملكية الأجانب ١٩٣٢ نحو ٢٠٢,٩٢٧ غدان .

(٩) محافظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ - ١٦/١٥٠٠ وثيقة ١٠٣

في ١٠/١٠/١٩٥٢ شركة أراضي الوردان .

(١٠) د . عاصم الفتوحى ؛ المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(11) إحصاء شركات المساهمة ، يولية 1950/51 من 1949-50

(١٢) د . حاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ٣٧ .

(١٣) - اعضاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٠٨ ، ٢٢٦ .

(١٤) د. ه. عاصم الخنوسوي : المرجع السابق ، ص ٣٦ ، ٣٧ .

(15) أعضاء شركات المساهمة ، يولية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١١٧ .

(١٦) ذ. فاضل الدسوقي : المرجع السابق ، ص ٣٧ .

(١٧) محطة ٩٧، ملحة الشركات، ملف ١٨٤ - ١٨ / ١، ملف ١٨٤ - ١٠ / ٩،

## • وثيقة ٦ •

(١٨) محظلة ١٠٣ بمصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٢/٢ ج ١ تقرير مجلس

الادارة من ١٩٥١/٢/٢١ .

(١٩) محطة ١٠٠ محطة الشركات ، ملك ١٨٢ - ٣/٥ هـ ١ ، الخيمة

المبوبة العادية وميزانية شركة سيدي سالم في ١٩٥١/٥/٩ م .

(٢٠) بريد الشركات ، عدد ٧٣٣ في ١٣/٢/١٩٥٦ .

(٢١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ١١٧ .

(٢٢) مدحت محمد عبد المنعم : المرجع السابق ، ص ٦٢ .

(٢٢) بحظبة ١١٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢١/٥ هـ ١ ، وثيقة ٤٩

فی ۱۹۵۷/۴/۲۹ ، وانظر ، وانظر أيضا : محنت محمد عبد النعيم ، ص ۶۰ ، ۵۹ .

(٢٤) محظلة ١٠٩، صناعة الشركات، ملف ١٨٤ - ٥/١٦ م ١، وثيقة ٨٠،

• 1201/2/3 جی ۸۸ — ۸۶

(٢٥) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملك ١٨٤ - ٥/١٦ م ١ ، واجهة ٦٦

فی ۱۳/۲/۱۳۵۱ •

(٢٦) فتزكوة الباحث والاعمال المفترية ، شهر ١٩٥١/٢/٢٨ مرجع سابق ،

(٢٧) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٧ — ١٣٩/٣ ج ١ ، وثيقة ٢١٠  
في ١٩٥١/١٢/٢١ ، وانظر أيضا : احصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٩  
و ١٩٥٠ ، ص ٤٢٦ .

(٢٨) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ١٤٠ .

(٢٩) نفسه ، ص ١٠٦ .

(٣٠) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ — ٢١٠/٣ ج ٢ ترجمة  
الوثيقة ١١٤ في ١٩٥١/٣/٢٨ .

(٣١) شركة المياح والاعمال الجسدية ، تقرير مجلس الادارة ومراقبي  
الحسابات الى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المنعقدة في ١٩٥١/٣/٢٨ ،  
الموازنة وحساب الارباح والخسائر ، استكثرية ، دار الجمران للنشر ١٩٥١ .  
(٣٢) بنت هانسن ، كريم نعلشيس : المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

(٣٣) سريتيان : ص ١٩ .

(٣٤) احصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٠٦ ، ١٠٨ ،

(٣٥) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ — ٢١٠/٣ ج ٢ ، ترجمة  
الوثيقة ١١٤ في ١٩٥١/٣/٢٨ .

(٣٦) البنك التجاري المصري ، السنة المالية ١٩٥٠ ، الجمعية العمومية  
العامة في ١٩٥١/٤/٢٤ .

(٣٧) احصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٠٨ .

(٣٨) نفسه ، ص ١٢٨ .

(٣٩) نفسه ، ٤٦٢ .

(٤٠) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ٥/١٦ م ١ ، وثيقة ١٠٣  
في ١٩٥٢/١٠/٩ .

(٤١) محفظة ١٠٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٧ — ٢٢/٣ ج ١ ، تقرير  
مجلس ادارة الشركة في ١٩٥١/٣/٢١ .

(٤٢) محفظة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ج ١٨٤ — ٨/٦ وثيقة بدون رقم  
(٤٣)

(٤٤) محفظة ١٠٦ مصلحة الشركات ، ملف ج ١٨٤ — ٨/١٤ وثيقة ٨٢ ،  
وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٢٨ .

- (٤٥). هانسن ، نشاشيبي ، ص ٢٠٨ ، ٢١٢ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٢ .
- (٤٦). محفظة ٩٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٨٢/٢ ج ١ ، وثيقة ٣٦ ، ٢٧ ، ١١٥ ، شركة اراضى البحيرة ، وفى نهاية ١٩٤٧ طلب رئيس مجلس ادارة شركة اراضى البحيرة ( مستر ميشيل سيلفاجو ) يوناتى الجنسية وبعض الاجانب الآخرين الجنسية المصرية تقاديا لقانون الشركات ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ .
- (٤٧). د . عصم الحسوى : المرجع السابق ، ص ٤٤ .
- (٤٨). محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ - ٢١٠/٢ ج ٢ ، وثيقة ١٦٠ .
- (٤٩). محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٥٤/٢ ج ١ وثيقة ٢٠ .
- فى ١٩٤٩/١/٣ .
- (٥٠). محفظة ٩٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٨٢/٢ ج ١ وثيقة ٩٧ ، ٩٨ .
- (٥١). نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ - ١٨٢/٢ ج ٢ ، وثيقة ٥٦ فى ١٩٥١ .
- (٥٢). نفس المحفظة ، والملف ، والوثيقة .
- (٥٣). انظر فى ذلك محافظ مصلحة الشركات ارقام ٩٩ ، ١٢ ، ١١٢ .
- (٥٤). اعضاء شركات المساهمة ، يوتية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٨٥ .
- (٥٥). نفسه ، ص ١٢٢ .
- (٥٦). نفسه ، ص ١٢٨ .
- (٥٧). نفسه ، ص ١٤٠ ، ٤٦٢ .
- (٥٨). محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٣٩/٢ ج ١ ، وثيقة ١٥١ .
- (٥٩). شركة المبلعث والاموال المصرية ، تقارير مجلس الادارة ومراجعي الحسابات الى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المنعقدة فى ١٩٥١/٢/٢٨ ( ليزانية وحسب الارياح والخسائر ) . امكندرية ، دار الجعران للنشر ، ١٩٥١ .
- (٦٠). اعضاء شركات المساهمة ، يوتية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٢٨ .
- (٦١). د . نبيل عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ١٤٩ .
- (٦٢). هانسن ، نشاشيبي ، ص ٢٦٠ .
- (٦٣). عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ١٨١ .

(٦٤) مصلحة الإحصاء والتعداد ، إحصاء الإنتاج الصناعي ١٩٤٧ ، ص ٢٨ ،

٢٦ .

(٦٥) عبد السلام عبد الحليم ، ص ١٨٤ .

(٦٦) إحصاء الإنتاج الصناعي لسنة ١٩٤٧ ، مرجع سابق ، ص ٢٨ ، ٢٦

يفكر عيسوي أن عدد العمال ١٩٤٧ حوالي ٤٠٥١٠٠ عامل .  
Jasawi : Egypt : in a Revolution, Op. Cit., P. 87.

ويذكر رضوان انهم ٥٥٢ ألف عامل .

S. Dadwan : Capital formation in Egyptian Industry and Agriculture 1882 — 1967, London, Oxford 1974, P. 198.

وفى تقدير آخر أن عدد العمال ١٩٤٧ فى ٥٨٧ مشروعا صناعيا ما يزيد على ٢٠٠ ألف عامل أى حوالى ٦٠٪ و ١٤ ألف عامل كانوا يعملون فى ٦٤ مشروعا من أضخم المشاريع التى يزيد عدد العاملين فى كل منها على ٥٠٠ عامل أى ثلث العمال العاملين فى الصناعة تقريبا . انظر : سيوانيان ، ص ٤٠ .

(٦٧) إحصاء الإنتاج الصناعي لسنة ١٩٤٧ ، ص ٢٨ ، ٢٦ .

(٦٨) نفسه ، ص ١٧ و ٧ .

(٦٩) إحصاء شركات المساهمة يونية ١٩٥٠/٤٩ من ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، انظر

أيضا : عبد السلام عبد الحليم ، ص ١٨٧ .

(٧٠) د . أحمد أبو اسماعيل : هيكل الصناعة التحويلية ، معهد الدراسات

العربية العالية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٥٩ ، ص ١٢٩ .

(٧١) إبراهيم سعد عقل : المرجع السابق ، ص ٧ .

(٧٢) إحصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٠٦٥ ،

١٠٦٦ ، انظر : أيضا : عبد السلام عبد الحليم ، ص ١٨٨ .

(٧٣) إحصاء الإنتاج الصناعي لسنة ١٩٤٧ من ١ ، ٢ ، ٣ .

(٧٤) محتفلة ٥٨ مصلحة الشركات — ملف ١٨٢ — ٥٧٦/٢ ج ٢ ، وثيقة

٣٧ ، وكذلك إحصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٢٥٥ .

(٧٥) نفسه ، ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

(٧٦) الوقائع المصرية ، عدد ٦٥ فى ١٤/٧/١٩٤٧ .

(٧٧) ملحق الوقائع المصرية ، عدد ١٠١ فى ٢٦/١٠/١٩٥٠ .

(٧٨) محفظة ٤٠ مصلحة الشركات ٦ (ب) ، ملف ١٨٢ - ٢٧٨/٢ ج ١ ،  
وثيقة ٢٢٥ في ١٩٤٩/٨/٢٥ .

(٧٩) محفظة ٣٨ مصلحة الشركات ١٧ (ب) ، ملف ١٨٢ - ٢٥٧/٢ ج ١ ،  
وثيقة ١٤٦ .

(٨٠) بحفظة ٢٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢١٠/٢ ج ١ وثائق  
٩٤ - ١١١ .

(٨١) محفظة ٥٣ مصلحة الشركات ( ١ ) ، ملف ١٨٢ - ٢٤٩/٣ ج ٢ ، وثيقة  
٧١ .

(٨٢) الوثائق المصرية - عدد ٣٤ في ١٩٤٩/٣/٧ ، من ٢٢ .

(٨٣) د . البراوي : ثورة البترول في أفريقيا ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

يفكر يوسف الحاروني \* ان شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية ( شل )  
تشاركها سكوتلي مالكوم في الحقول الجديدة فقط بسدر وعسل ورأس مطرمة  
« قضية البترول مرجع سابق ، ص ١٠٤ ، ومعنى هذا ان شركة آبار الزيوت  
الانجليزية هي نفسها شركة شل ، مع ان شركة شل شركة أخرى خلاف الأولى ،  
ولكن يربط الشركتان اتفاقا مؤداه ان جميع حائقيته الشركة الأولى من المواد  
البترولية محظور عليها ان توزعه او تسلمه الى غير شركة شل المهيمنة على  
الشركة الأولى ، وان مدير الشركة الأولى هو نفسه مدير شل وان الجزء الاكبر  
من السهم شركة آبار الزيوت في يد شركة شل ، ونتيجة لذلك فان السياسة  
الانتاجية لشركة آبار الزيوت تتبع السياسة التجارية لشركة شل الاحتكارية .  
انظر : محفظة ٢٧ ملهين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التكوين ،  
وثيقة ٥٤ في ١٩٥٢/١١/٥ ، وكذلك : محفظة ١٤ ملهين . مجلس الوزراء ،  
محاضر جلسات ، وثيقة ٤ في ١٩٥٢/١١/٥ م . ويفكرها الحاروني أيضا في  
موضوع آخر بانها شركة مستقلة لها حقولها في سدر وعسل ، نفس المرجع ،  
ص ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٨٤) التجارة الغربية الانكليزية : المجلد الثالث ، العدد الرابع ، مارس  
وابريل ١٩٥٠ ، ص ٨٩ ، ٩١ .

(٨٥) احصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٩٩٢ .

(٨٦) محفظة ٣٢ ملهين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المواصلات ،  
وثيقة ١١ في ١٩٤٧/٧/٢١ .

- (٨٧) د . نبيل عبد الحيد ، ص ١٩٠ ، ١٩١ .
- (٨٨) د . البراوي : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .
- (٨٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٤٢٥ ، ٤٢٦ .  
Dr. Rashad Al-Barawy : Op. Cit., P. 138 (٩٠)
- (٩١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٥٦٨ .
- (٩٢) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة ، وثيقة ٩ في مايو ١٩٤٩ .
- (٩٣) د . أحمد محمود أحمد : المرجع السابق ، ص ٨٢ .
- (٩٤) محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة • في ١٩٥٠/١/٢٩ .
- (٩٥) نفس المحفظة ، وثيقة ٦ في ١٩٥٠/١/٢٩ .
- (٩٦) محفظة ١٤٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦١٠/٥ ج ١ ، وثيقة ٢٤ اتفاق بين الشركة والحكومة عام ١٩٤٩ .
- (٩٧) الاختيار ، عدد ٥١١٨ في ١٩٥٠/٩/٢ .
- (٩٨) احصاء الانتاج الصناعي لسنة ١٩٤٧ ، مرجع سبق ، ص ٨ ، ٩ .
- (٩٩) البلاغ ، عدد ٨٠١٦ في ١٩٤٨/١/٧ .
- (١٠٠) بريد الشركات ، عدد ٤٩٦ في ١٩٥٤/١٢/١٢ .
- (١٠١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٤٦٩ .
- (١٠٢) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية والصناعة ، وثيقة ٤٦ في ١٩٥٢/١٠/١٩ .
- (١٠٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٥٠١ .  
Hassan El-Saaty and Hirabayashi : Op. Cit., P. 18. (١٠٤)
- (١٠٥) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية والصناعة ، وثيقة بدون رقم ، عقد شركة الملح والتمدين الاحلية في ابريل ١٩٤٨ .
- (١٠٦) نفس المحفظة ، وثيقة ٣٦ في ابريل ١٩٤٩ .
- (١٠٧) محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ٢١ في ١٩٥٠/٢/١٦ .

(١٠٨) هاتسن ، وثلاثيني : المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .

(١٠٩) احصاء الانتاج الصناعي لسنة ١٩٤٧ ، مرجع سابق ، ص ١٩١٨ .

(١١٠) محفظة ١٤٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٨١/٢ ج ١ ، وثيقة ٢٠٥ تقرير ١٩٥٠ .

(١١١) والشركات هي : دخان وسجلير ماتوسيان شركة مساهمة - الشركة المساهمة للدخان والسجلير بايليتولوجو - اطلاق طبق توبكو كومياني ليمتد - ا .  
جسرجان ليمتد - سيبرونير ليمتد - نقولا صوصة ليمتد - لفيكان ميجاريت  
كومياني - اكسبورت توبكو كومياني ( اورينت ) ليمتد - وان عنوان هذه الشركات هو مصنع ماتوسيان ٤ شارع الاهرام بالجيزة انظر :  
محفظة ١٤٢ مصلحة الشركات ملف ١٨٢ - ٨١/٢ ج ٢ ، وثيقة ٨ في ١٩٤٩/٢/٢٢ ، انظر الملحق رقم ٢ .

والجدير بالذكر ان عدد هذه الشركات ثمانية فقط ، وفي حين ان الوثيقة رقم ٢٠٥ تذكر الرقم تسعة دون ان يذكر بها اسماء هذه الشركات ، ايضا :  
د . نبيل عبد الحيد يذكر انهم تسعة ولكن اختلف في اسماء هذه الشركات ، فالاسماء التي اوردها منها اربعة لم ترد اسمائهم بالوثيقة ٨ السابقة - كما انه نسب هذه الشركات الى الشركة الشرقية . ايسترن كومياني على نحو سبق ، وفي موضع آخر يذكر انه بجانب الشركات التسع يوجد اربع شركات اخرى اولها الشركة الانجليزية الامريكية للدخان والسجلير ( اي ان هذه الشركة الاخيرة هي الشركة الرئيسية ، وفي نفس الوقت هي فرع من نفس الشركة ) وثاني الشركات شركة ايسترن كومياني المرجع السابق ، ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(١١٢) محفظة ١٤٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٨١/٢ ج ١ ، وثيقة ٧٢ في ١٩٤٨/٤/٧ .

(١١٣) نفس المحفظة ، والملف ، وثائق ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٤ في ١٩٤٨/٨/١٦ اقترارات الشركات بعدم وجود موظفين او عمال لها .  
(١١٤) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٦٦ في ١٩٤٨/٨/٣ ، انظر ملحق رقم ٤ .

(١١٥) د . نبيل عبد الحيد : ص ٢٢١ .

(١١٦) محفظة ١١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٢١/٢ ج ١ وثيقة ٩٦ .  
(١١٧) محفظة ١١٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٣٧/٢ ج ١ ، وثيقة ١٤٣ .



- (١١٨) محفظة ١١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٤٣٤/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٠٧  
 ١٩٤٨/٧/٢٦ إلى ١٠٥ : الوقائع المصرية ، وانظر : الوثائق المصرية ، عدد ١٠٥  
 ويذكر د . جمال سعيد أن الشركة تكونت ١٩٤٧ - التطور الاقتصادي ، ص ١٤٤ .
- (١١٩) محفظة ١١٨ مصلحة الشركات ٢٣ (ب) ، ملف ١٨٢ - ٤٣٤/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٤٤ .
- (١٢٠) د . جمال سعيد : المرجع السابق ، ص ١٤٤ .
- (١٢١) محفظة ١١٨ مصلحة الشركات ٢٣ (ب) ، ملف ١٨٢ - ٤٣٤/٣ ج ١ ، وثيقة ١٣١ إلى ١٩٥٢/١/١٩ .
- (١٢٢) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ - ٤٣٤/٣ ج ٢ ، وثيقة ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ إلى ١٩٥٤/١١/٢٤ .
- (١٢٣) مايو ، ص ٢٢١ .
- (١٢٤) أعضاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٥٥ .
- (١٢٥) محفظة ٥٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٥٧٦/٣ ج ٢ ، وثيقة ١ تقرير مجلس الإدارة عن ١٩٥١ .
- (١٢٦) محفظة ٥٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٠٧/٣ ج ١ ، وثيقة ٥٩ .
- (١٢٧) د . نبيل عبد الحيد ، ص ١٨٢ .
- (١٢٨) الوقائع المصرية ، عدد ٦٥ إلى ١٩٤٧/٧/١٤ .
- (١٢٩) محفظة ٣٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٥٣/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٨٨ إلى ١٩٤٩/٩/٣٠ .
- (١٣٠) د . أحمد أبو اسماعيل : بعض جوانب البنيان الصناعى فى مصر ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٦ .
- (١٣١) محفظة ٤٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٤٥/٣ ج ٤ ، وثيقة ٩٦ .
- (١٣٢) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١١١ إلى ١٩٥٠/١٠/١٨ .
- (١٣٣) محفظة ٣٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٥٣/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٨٨ إلى ١٩٤٩/٩/٣٠ .
- (١٣٤) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٢٢٦ إلى ١٩٥٠/١١/٧ .
- (١٣٥) إبراهيم سعد عقل ، ص ١٢٦ .

- (١٣٦) الاتحاد العلم للخراف التجارية المصرية ، ص ٤٨ .
- (١٣٧) الاخير ، عدد ٥٠٩٦ ، في ١٩٥٠/٤/٢٠ .
- (١٣٨) د . البراوى : ثورة البترول في المريفيا ، ص ٢٣٥ .
- (١٣٩) التجارة العربية الاتكليزية ، المجلد الثالث ، العدد الاول ، سبتمبر - اكتوبر ١٩٤٩ ، ص ١٩ .
- (١٤٠) د . جمال سميد : التطور الاقتصادى في مصر ، ص ١١٣ ، ١٢١ .
- (١٤١) محفظة ٢٤٤ عابدين ، وزارة الداخلية ، موضوعات مختلفة ، وثيقة بدون رقم .
- (١٤٢) محفظة ٢٢ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، المواجبات ، وثيقة ٥٣ مذكرة رقم ٢١ في ١٩٤٩/٤/٧ - وقد تمت الموافقة على الاستخدام في ١٩٤٩/٥/١٠ .
- (١٤٣) الاخير ، عدد ٣٠٠٢ في ١٩٤٨/١/١٧ .
- (١٤٤) محفظة ١٣٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣١٦/٢ ج ١ ، وثيقة ١٢٢ في ١٩٥٠/٥/١٦ ، ملف ١٨٢ - ٣٨٥/٢ ج ١ ، وثيقة ١٣٢ في ١٩٥١/٤/٢٦ .
- (١٤٥) مايو : المرجع السابق ، ص ٢٢١ .
- (١٤٦) Dr. Rashed Al-Marawy : Op. Cit., P. 138.
- (١٤٧) هاتسن ، نشانيي : ص ٣٤٤ .
- (١٤٨) محفظة ١٤٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٩١٠/٥ ج ١ ، وثيقة ٢٤ اتفاق ١٩٤٩ بين الشركة والحكومة .
- (١٤٩) الاخير ، عدد ٥١١٨ في ١٩٥٠/٩/٣ .
- (١٥٠) محفظة ١٣٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣١٦/٢ ج ١ ، وثيقة ١٠٥ لتعزيز السنة المالية ١٩٤٩ ، وثيقة ١٠٨ في ١٩٤٩/١١/٤ ، وثيقة ١٢٢ في ١٩٥٠/٥/١٦ .
- (١٥١) د . خليل صابك : المرجع السابق ، ص ٢٦١ ، ٢٧٧ .
- (١٥٢) محفظة ٢٦ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة ، وثيقة ٩٦ .
- (١٥٣) ابراهيم سعد عقل : المرجع السابق ، ص ٩ ، ٧ .

(١٥٤) محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٤٥٠/٣ ج ١ ، وثيقة ٩٢ .

(١٥٥) ابراهيم سعد فظل : المرجع السابق ، ص ٧ .

(١٥٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٣٥٥ .

(١٥٧) عبد السلام عبد الحليم ، ص ١٩٠ ، ١٩١ .

(١٥٨) محفظة ٦٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢/٦ ج ٣ ، وثيقة ٨

في ١٩٤٨/١٢/٢٢ ، وثيقة ٤ في ١٩٥١/١٢/١٩ .

(١٥٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٩١٢ - ٩١٤ .

(١٦٠) محفظة ١١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٤٣٤/٣ ج ١ ، وثيقة

١٣١ في ١٩٥٢/١/١٩ .

(١٦١) محفظة ٣٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٣٥/٣ ج ١ ، وثيقة

٢٨٨ في ١٩٤٩/٩/٣٠ .

(١٦٢) محفظة ٥٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٢٥/٣ ج ٢ ، وثيقة

٣٠٤ .

(١٦٣) محفظة ٥٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٨٤/٣ ج ١ ، وثيقة

١٨٠ - ١٨٢ في أغسطس ١٩٥٣ .

(١٦٤) شهدى عطية الشافعى : المرجع السابق ، ٨٩ .

(١٦٥) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ٣٠ ( ١ ) ، ملف ١٨٢ - ١٠/٥ ج ١ ،

وثيقة ٣١ ، ١١٣ ، وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص

٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ .

(١٦٦) محفظة ٤٠ مصلحة ٦ (ب) ، ملف ١٨٢ - ٢٧٨/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٢٥

في ١٩٤٩/٨/٢٠ .

(١٦٧) محفظة ٢٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٧٩/٣ ج ٢ ، وثيقة

٧٢ .

(١٦٨) محفظة ٣٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٥٢/٣ ج ٢ ، وثيقة

٥٥ ، ٥٦ في ١٩٥٢/١٠/٢٧ ، وثيقة ٥٨ في ١٩٥٢/١١/٤ ، وثيقة ٦٠ في

١٩٥٢/١١/١٦ .

((١٦٦)) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ - ٢٥٢/٢ ج ٢ ، وثيقة ١٥٨ - ١٦٠ .

(١٧٠) محفظة ١٢٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٦٤/٢ ج ١ ، وثيقة

١٥ .

(١٧١) محفظة ١٤٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٨١/٢ ج ١ ، وثيقة ٤٤

في ١٢/٤/١٩٤٨ .

(١٧٢) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٠/٣ ج ١ ، وثيقة

٢٦٦ ، وانظر أيضا : د . نبيل عبد الحيد ، ص ٤٥٦ ، ٤٥٧ .

## الفصل الثالث

# الاستثمارات الأجنبية في مجال الانتاج والمصارف والتأمين

اولا - في مجال التجارة :

الاستثمارات الأجنبية ودورها في تجارة مصر الداخلية خلال  
تلك الفترة :

بلغ عدد المحلات والمؤسسات التجارية في مصر سنة  
١٩٤٧ حوالى ١٥١٤٢٣ منها ٣٥٧٨ اجنبية ، وعدد العاملين  
فيها ١٤٨١٤٢ منهم ١٨٢٠٥ اجانب (١) . وبالتالي زاد عدد المحلات  
والمؤسسات بصفة عامة عما كان عليه منذ عشر سنوات  
بنحو ١٢٧٤٨ مع انخفاض الاجنبى منها بحوالى ٤٠١٧ وانخفاض  
عدد العاملين الاجانب في مجال التجارة بحوالى ٣٧٣١ اجنبيا  
الامر الذى ادى الى زيادة ما يقابل ذلك من المصريين ، وهذا  
الانخفاض لم تكن هناك مؤشرات أدت اليه خلال تلك الفترة ،  
حيث انه في بدايتها ، انها تأثر بأحداث الفترة السابقة والتي  
تتمثل في الغاء الامتيازات الاجنبية ومخاوف الاجانب من القوانين  
والقرارات المصرية بعد هذا الحدث ، وايضا محاولات التنظيم

التي ظهرت خلال الفترة السابقة ، وإن تأثير هذه المحاولات أقل بكثير من الفترات القادمة حيث أنه لم يصدر قانون رسمى يعمل على التنظيم وإنما هى مطالب فقط ، هذا فضلا عن الحرب الثانية .

ويلاحظ من تعداد عام ١٩٤٧ أن أكثر المستثمرين الأجانب فى مجال التجارة بمصر هم البريطانيون حيث بلغ عددهم ٣٢١١ يليهم اليونانيون ١٣٨٨ ثم الإيطاليون ٤٥٨ ، فالفرنسيون ٣٢٢ (٢) وأن كانت أعداد الإيطاليين والفرنسيين قليلة بالنسبة للبريطانيين واليونانيين وذلك من آثار الحرب الثانية .

تركز معظم هؤلاء الأجانب فى الاسكندرية وبلغ عددهم ٨٥٣١ والقاهرة ٧٠٩٣ ثم القنال ١٩٥٨ وقد خلت منهم أكثر من محافظة وندر فى البعض الآخر ، فلم يوجد فى دمياط الا واحد فقط (٣) .

أما عن رأسمال الشركات التجارية الأجنبية فى مصر ، فهناك شركات قديمة ظلت قائمة خلال الفترة وقد سبقت الإشارة الى انخفاض أعداد هذه الشركات والعاملين بها من الأجانب ، كما انخفض أيضا رأسمال بعضها ، فعلى سبيل المثال شركة التصديرات الشرقية التي انخفض رأسمالها من ١٥٠.٠٠٠ عند التأسيس الى ٦٠.٠٠٠ سنة ١٩٥٠ (٤) .

وهناك بعض الشركات التي توقفت خلال تلك الفترة على أثر انخفاض رأسمالها ، مثل شركة بهوند للتجارة والتي حاولت الاستمرار ولكن تون جندوى لقد عملت فى بادئ الأمر على تخفيض رأسمالها ١٩٤٨ من ٧٥.٠٠٠ ج . م الى ١٥.٠٠٠ ج . م (٥) ، وعندما منعت الحكومة تصدير بخرة القطن للخارج فى ٥٠ / ١٩٥١ اضطرت الشركة الى التوقف وأجرت الشؤون

واستغنت عن بعض الموظفين ، ويبدو أن الشركة لم تتوقف نهائيا حيث أنه بالتفتيش عليها اتضح انها حققت ارباحا تقدر بحوالى ٥٧٣١ ج ٠ م (٦) ، ولكن ما يؤكد التوقف انه لم يوجد بالشركة سوى موظف واحد متمصر يدعى ( كلودويس ) ولا يقوم الا بالأعمال العادية كالرد على المكاتبات وبعض الأعمال الكتابية الأخرى ، وإن الشركة عهدت الى « شركة الشرق الأدنى للمراجعة » باستلام البضاعة وتسوينها وتسليمها نظير أجر متفق عليه ، لهذا رأت ادارة التفتيش انه من غير المعقول أن تحقق الشركة الأرباح السابقة نتيجة لجهود موظف واحد ، لهذا عملت الإدارة على إجراء فحص دقيق للشركة لمعرفة المصروفات وقيمة المرتبات والتأكد من صحة عدد الموظفين وبالتالي الأرباح (٧) ، ويبدو أن الأرباح التي حققتها الشركة كانت من خلال شركة الشرق الأدنى للمراجعة التي تولت أعمال الشركة المتوقفة ، أو أن الشركة توقفت شكلا وظلت تعمل في الخفاء تهربا من الضرائب ونسب الموظفين أو خلاف ذلك .

وفي المقابل هناك شركات زيد رأسمالها ، فعلى سبيل المثال شركة سليم وسلمان صيدناوى وشركاهما ليمتد زيد رأسمالها ٢١٥.٠٠٠ ج . ك الى ٦٤٥.٠٠٠ ج . ك ١٩٤٩ بزيادة قدرها ٤٣.٠٠٠ ج . ك ( أى الى الضعفين ) (٨) وزيد رأسمال الشركة المساهمة المصرية ( كاريا ) لتجارة قطع الغيار واسطوانات الاطفاء من ٢.٠٠٠ ج . م سنة ١٩٣٨ الى ٥.٠٠٠ ج . م سنة ١٩٤٨ (٩) ، أما الشركة التجارية المصرية فقد زيد رأسمالها أكثر من مرة ، ففي سنة ١٩٤٧ بلغ ١٦.٠٠٠ ج . م بعد أن كان ١٢.٠٠٠ ج . م سنة ١٩٤٥ ، وفي سنة

١٩٤٨ زاد مرة أخرى الى ٢٠٠.٠٠٠ ج . م وقد كانت الزيادات المستمرة للشركة نتيجة لرواجها المستمر(١٠) .

وهناك شركات استثمرت بنفس رأسمالها ولم يحدث به أى تغيير مثل محلات الملكة الصغيرة براسمال ٣٠.٠٠٠ ج . م منذ التأسيس وحتى نهاية الفترة(١١) وشركة شيكوريل لم يتغير رأسمالها منذ نهاية الحرب الثانية حتى ١٩٥١ حيث زيد من ٥٠٠.٠٠٠ ج . م الى ٦٠٠.٠٠٠ ج . م(١٢) . أما شركة الأسواق المصرية ليمتد فلم يتغير رأسمالها طوال الفترة وقدره ٢٢٣٣٧ ج . ك(١٣) . وكذلك رأسمال شركة الاقطان المتحدة بالاسكندرية لم يتغير فقد بلغ سنة ١٩٥٠ م ١٠٠.٠٠٠ ج . م وهو نفسه منذ تأسيس الشركة(١٤) .

ومن الشركات التى تأسست خلال تلك الفترة « شركة سنتروكومسيون الشرق للتجارة » لتجارة المنتجات الزراعية ومواد البناء والانشاء والأخشاب والورق والأصبغ والمواد الكيماوية والطبية والمكينات والآلات اللازمة للنقل والصناعة المختلفة والأدوات المنزلية ومواد النسيج والزجاج والصينى والقيشانى تأسست فى ٢٠ يونيه ١٩٤٩ ، براسمال ١٠.٠٠٠ ج . م . قام بتأسيسها « انستاسى اكسينوس » اليونانى و « ازدينيك شمبيلهاوس » التشيكوسلوفاكى و « فلاستيميل اسكاكال » تاجر مقيم بالقاهرة لم توضح جنسيته وبعض المصريين(١٥) . « شركة الازياء الحديثة ( بنزايون ) Standerd Oil of Egypt Co سنة ١٩٥١ برأسمال مخطط قدره ٦٠٠.٠٠٠ ج . م للمصريين أكثر من النصف حيث بلغ نصيبهم ٣٢٠.٠٠٠ ج . م بينما بلغ نصيب صائى ربح نحو ٢٣٥٢١٣ ج . م(١٧) الا أنه انخفض فى السنة التالية ( ١٩٥٢ ) الى ٨٨٨٢١ ج . م(١٨) .



ومع انخفاض رؤوس الاموال الأجنبية خلال تلك الفترة ،  
الا أن كثيرا من الشركات استمرت ولم ينخفض رأسمالها  
استطاعت الصمود وتحقيق أرباح طائلة ، فعلى سبيل المثال  
بلغ نصيب السهم فى شركة الإقطان المتحدة بالاسكندرية  
سنة ١٩٤٧ نحو سبعة جنيهات ونصف جنيه مصرى . وان كان  
قد انخفض نصيب السهم فى ١٩٥٠ الى ستة جنيهات  
و ٧٥ قرشا(١٩) .

ومن الشركات التى استطاعت الصمود وتحقيق أرباح  
عالية « شركة باتا » التى بلغت أرباحها ١٩٤٩ نحو ١١٤٠.١  
ج . م حيث بلغ عدد فروعها فى نفس العام نحو ١٣٠ محلا فى  
مختلف أنحاء مصر ، كما كان لها فروع فى دول أخرى ( عدد  
فروعها سنة ١٩٣٧ كانت عشرة فروع فقط ) (٢٠) .

وكانت أرباح شركة محلات سليم وسمعان صيفناوى  
وشركاهما ليبتد ١٩٤٩ حوالى ١١٣ر١٣١ ج . م (٢١) ، كما  
بلغت أرباح شركة شيكوريل فى نفس العام نحو ١٦٣ر٩٢٦  
ج . م وبلغت أرباح شركة الأسواق المصرية ليبتد فى نفس  
العام ١٩٦٢ر١٩ ج . ك (٢٢) كما حققت شركة التصديرات  
الشرقية سنة ١٩٥٠ أرباحا عالية بلغت ٢٠ر١٦٢ ج . م (٢٣) .

وبلغت أرباح محلات كاريا سنة ١٩٥٠ نحو ١٣ر٠٨٥ ج . م  
وترجع أسباب هذه الأرباح الضخمة الى التوسعات التى  
قامت بها الشركة ، حيث افتتحت مخازن جديدة واشترت  
كميات كبيرة من الاسطوانات الحديدية لكى تملأ بغاز ثنائى  
أكسيد الكربون المستخدم فى اطفاء الحريق ، كما توسعت  
فى كثير من الأعمال التجارية الأخرى (٢٤) .

وهناك بعض الشركات التى لحقت بها الخسائر لأسباب معينة ، ففى شركة شملا اليهودية الفرنسية لحقتها الخسائر لأكثر من سبب ، حيث وضعت الشركة تحت الحراسة سنة ١٩٤٨ لقيام حرب فلسطين ولأن العاملين بها يهود ، وتم اعتقال بعض المساهمين والمديرين الأجانب بها ، وقد أحدث ذلك نوعا من الفوضى والارتباك فى الأعمال التجارية للشركة ، فضلا عن قيام جهاز الحراسة بتمصير هذه المحلات وتعيين موظفين مصريين بدلا من الأجانب ولم تكن لدى المصريين الخبرة الكافية لأعمال الشركة (٢٥) ، وبالإضافة الى ذلك فقد حدث حريق ضخم خلال نفس السنة (١٩٤٨) بالمحل الرئيسى للشركة ، مما أدى الى تكبيدها خسائر فادحة وقيامها بمطالبة شركات التأمين بالتعويض عن هذه الخسائر (٢٦) .

أما عن مجالس إدارة هذه الشركات فقد سيطر عليها العنصر الأجنبى حيث كان معظم أعضاء مجالس الإدارات من الأجانب ، وقد كان ذلك مخالفا لقانون تنظيم الشركات الصادر ١٩٤٧ ، فعلى سبيل المثال نجد أن عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة التجارية المصرية ١٩٤٨ سبعة أعضاء منهم أربعة أجانب واثنان متصرفين ومصرى واحد (٢٧) وشركة الدلتا التجارية ضم مجلس إدارتها ١٩٤٩ ستة أعضاء منهم عضوين بريطانيين وواحدا مصريا ، والثلاثة الآخرين تم حصولهم على الجنسية المصرية تهربا من عملية تمصير الشركة (٢٨) .

أما شركة الاسكندرية التجارية فقد كان مجلس إدارتها ١٩٥٠ مكونا من « هولوفنى جيمس شارل » بريطانى الجنسية وعضو مجلس إدارة ومدير الشركة فى الوقت نفسه ، وكان للشركة مديران آخران وفقا لقانونها النظامى وهما « قسطنطين

جورجيا وهارولد أ. فيني « وهما عضوان بمجلس الإدارة ،  
و « المسيو بيرون ديلاورتا » عضو مجلس الإدارة المنتخب  
ورئيس مجلس الإدارة (٢٩) .

وهناك شركات التزمت بقانون التنظيم بالنسبة لأعضاء  
مجلس الإدارة مثل شركة بهرند التجارية التي بلغ عدد أعضاء  
مجلس إدارتها ١٩٤٨ نحو خمسة أعضاء منهم ثلاثة مصريين ،  
إلا أن الأجانب الآخرين هما اللذين سيطرا على إدارة الشركة  
وهما « ماكس سلامة رئيس مجلس الإدارة — وسلفانور سلامة  
عضو مجلس الإدارة » والجدير بالذكر أن الاثنين يتبعان  
بالجنسية المصرية .

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد فسيطرة الأجانب على رؤوس  
الأموال والإدارة أنت إلى أن يكون الأجنبي عضو مجلس إدارة  
في أكثر من شركة خاصة الأسر الأجنبية في مصر ،  
وخير دليل على ذلك أنه حتى ١٩٤٨ نجد أن سلفانور سلامة عضو  
مجلس إدارة في شركة مساهمة مضارب الأرز برشيد ،  
والاسكندرية ، ومعامل الخليج والزيوت المتحدة ، وبنك الاستيراد  
والتصدير المصري ، وشركة بهرند للتجارة والشركة  
المصرية لبورصة مينا البصل — والشركة الانجليزية المصرية  
للصابون والمنتجات الغذائية ، والشركة المصرية لتعبئة  
الزجاجات وشركة اسكندرية الاهلية لتعبئة الزجاجات (٣٠) .

وبالنسبة للموظفين فقد بدأت هذه الفترة بصحور قانون  
التنظيم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ وطوال الفترة لم تلتزم كثير من الشركات  
الأجنبية في مصر بتطبيقه ، وكانت مصلحة الشركات دائما  
تقوم بالتنبيه والتهديد لهذه الشركات كي تستكمل نسبتها ،  
والبعض منها عمل على التهرب من القانون عن طريق حصول

الموظفين الأجانب على الجنسية المصرية ، والبعض حاول ادخال موظفين مصريين لرفع نسبتهم داخل الشركة ، فعلى سبيل المثال شركة شملا الكبرى بلغ عدد الموظفين بها سنة ١٩٤٩ نحو ١٦٦ موظفا منهم ٣٥ مصرياً ٢١٪ لم تزد مرتباتهم على ١٥٤٪ من جملة مرتبات الشركة ، وقد بلغ عدد الأجانب بالشركة ١٣١ أجنبياً من جنسيات مختلفة بنسبة ٧٩٪ ومرتباتهم بنسبة ٨٤٫٦٪ ، بالإضافة الى عدد آخر من العمال بلغ عددهم ٩٦ عاملاً أجنبياً ومصرياً الغالبية العظمى للمصريين (٣١) . وهذا يعنى أن هناك عجزاً فى عدد المصريين قدره ٥٤٪ وفى المرتبات قدره ٤٩٫٦٪ وهى نسبة عجز كبيرة بالنسبة لموظفى الشركة .

وفى شركة محلات سليم وسمعان صيدناوى بلغ عدد الموظفين المصريين ٢٥٨ بنسبة ٦٥٫٤٪ بعجز قدره ٩٫٦٪ والأجانب ١٣٤ بنسبة ٣٤٫٥٪ ، ويلاحظ محاولة الشركة العمل على التنظيم فارتفعت نسبة المصريين وان لم تصل الى النسبة المطلوبة ، وذلك للجوء الشركة الى الحصول على الجنسية المصرية لموظفيها الأجانب ، فقد حصل على الجنسية ١٩٤٨ نحو ١٢٣ موظفاً أجنبياً ، ويوجة بالشركة ٣٧٩ عاملاً مصرياً وأجنبياً (٣٢) .

أما شركة شيكوريل فقد تحججت بأكثر من حجة فى شأن تطبيق القانون بها ، ومن هذه الحجج أن هذا القانون نص على ألا يقل عدد الموظفين المصريين عن ٧٥٪ على أن تستوفى هذه النسب فى مدى ثلاث سنوات ينفذ منها ثلث الفرق على الأقل كل عام ، وان قانونها النظامى فى العقد ينص على أن تكون نسبة عدد الموظفين المصريين ومرتباتهم ٥٠٪ و ٩٠٪ لعدد

العمال ومرتباتهم ، وانه من المبادئ القانونية أن العقد شريعة المتعاقدين ، حيث انها ملتزمة بقانونها الاساسى ، وانه منحت هذا الحق من ولى الامر ورئيس الدولة الاعلى . كما تحجبت بعدم وجود مصريين اكفاء فى العمل (٣٣) وذلك لأن الشركة تشترط فى موظفيها اقامة اللغة الفرنسية (٣٤) . ومع هذا فقد تمكنت الشركة من توظيف اكثر من ٥٠ موظفا مصريا خلال سنتي ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ حتى صارت النسبة ٢٦٩٪ - ومن الملاحظ أن هذه النسبة لم تصل حتى قانونها الاساسى الـ ٥٠٪ - ويتضح من المذكرة المرفوعة من مصلحة الشركات الى وزير المالية مدى خطورة الشركة فى الاخلال بقانون الشركات واعتمادها على العنصر الاجنبى دون المصرى ، ولهذا نجد أن المصلحة توجه للشركة تهديدا شديدا للجهة بحماية تنفيذ القانون حتى لا تتعرض لسحب مرسوم تأسيسها ولما كانت الشركة تسيطر على السوق التجارية والمالية فى مصر فقد رأت مصلحة الشركات انه لابد من تنفيذ القانون ورفع نسبة المصريين (٣٥) . والواضح أن الشركة كانت تحاول الهروب من تطبيق قانون تنظيم الشركات ، كما يلاحظ تمسك مصلحة الشركات بتنفيذ القانون .

أما شركة الدلتا التجارية ١٩٥٠ فكان يعمل بها نحو ٣٠٤ موظف منهم ٢٠٧ مصريين بنسبة ٦٨٪ / بعجز ٦٩٪ ، أما الاجانب فعددهم بالشركة ٩٧ بنسبة ٣١٩٪ / (٦) ، وبالشركة التجارية البلجيكية المصرية بلغت نسبة الموظفين المصريين ٦١٥٪ / بعجز ١٣٥٪ / وبلغت مرتباتهم ٥٩٧٪ / بعجز ١٥٣٪ / (٧٣) .

ومن الشركات التى طبقت القانون على موظفيها شركة شمال شرق افريقيا التجارية كان بها ١٩٤٨ نحو ٦٤ موظفا

منهم ٤٩ مصرياً بنسبة ٧٦.٥٪ و ٦٦ عاملاً منهم ٦٣ مصرياً بنسبة ٩٥.٤٪ (٣٨) . إلا أن الشركة قامت بتعيين أجنبى جدد مما أدى الى وجود عجز فى نسبة عدد المصريين ١٩٥١ بلغ قدره ١٨.٨٪ (٣٩) ، وهى نسبة يمكن التجاوز عنها حيث أنها ليست كبيرة ولا سيما أن العدد ليس كبيراً ، فنسبة ١٨.٨٪ لم تزد على موظف واحد .

ايضاً الشركة المساهمة المصرية ( كاريا ) بلغ عدد موظفيها سنة ١٩٥١ نحو ١٤ موظفاً منهم ١١ موظفاً مصرياً بنسبة ٧٨.٦٪ و ٢٠ عاملاً منهم ١٩ مصرياً بنسبة ٩٥٪ (٤٠) .

ومن الشركات التى احتوت عجزها فى خلال الثلاث السنوات التى نص عليها القانون ( اتمام تصدير ثلث الفرق كل عام ابتداء من ١٩٤٨ ) مكتبة هاشيت Hascit الفرنسية . التى كانت نسبة عدد الموظفين المصريين فيها ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ و ٥٧٪ و ٦٣٪ على التوالى بعجز ١٧.٩٪ و ١٢٪ الى أن بلغت النسبة سنة ١٩٥١ نحو ٨٠٪ (٤١) .

\* \* \*

كان للأجنبى نشاط واضح فى كثير من الأنشطة التجارية المختلفة ، وفى مجال تجارة القطن وبذرتة مثل شركة الاسكندرية التجارية التى كان لها نشاط واضح فى جميع الاقاليم المصرية ، حيث كانت تقوم بفتح اعتماد للتجار بالاقاليم تسهيلاً لعملياتهم التجارية فى الاقطان وتقديم القروض لهم بفوائد ٦٪ وفى مواعيد التسليم يدفع التاجر غرامة قدرها ٢٥ قرشاً عن كل قنطار لم يسلم من عدد القناطير المتفق عليها ، فعلى سبيل المثال سنة ١٩٥٠ قامت الشركة بفتح اعتماد لأحد الموظفين بأسيوط ببلغ ١٠٠٠ ج . م لمدة ثلاث سنوات

تنتهى فى سنة ١٩٥٣ على أن يورد فى كل موسم أقطان بحد أدنى ٦٠٠ قنطار وبشروط قاسية لصالح الشركة التى لها الحق فى الاستمرار فى مدة الاعتماد من عدمه(٤٢) .

ولم يقتصر الأمر عند تكوين الشركات ، فقد انتشر تجار القطن الأجانب فى الأقاليم المصرية ، وكانوا يقرضون الموظفين بالربا والفوائد القاسية بضمان عقود الملكية والعقارات مثل « نقولا ابوستوليدس » اليونانى(٤٣) .

كما قامت شركة الأزياء الحديثة ( بنزا يون ) بشراء جميع محلات ب و أ . ليفى ( محلات بنزا يون الكبرى ) وقامت الشركة بعمليات بيع وشراء واستيراد وتصدير وتجارة ( جملة ونصف جملة وقطاعى ) جميع أنواع الأزياء الحديثة والمنسوجات والملابس والأحذية والخردوات والبياضات والخيوط والروائح العطرية وجميع الأدوات المنزلية والأثاث والأبسطة والسجاد والمفروشات والأدوات الرياضية(٤٤) وكان أول ميزانية للشركة سنة ١٩٥١(٤٥) .

أما عن نشاط الأجانب فى تجارة البترول فقد كان لشركة الغاز الأهلية وشركة الغاز المصرية بصفتها تابعتين لشركة الاومنيوم الفرنسية لامتلاكها الجزء الأكبر من رأسمال الشركتين أثر كبير فى حرب فلسطين ١٩٤٨ فى خدمة إسرائيل ، كما كان للشركة فروع أخرى فى دمشق وبيروت(٤٦) .

ولما كانت الحكومة تقوم بتحديد سعر البترول بقرارات تصدر من لجنة التمويل العليا ، فإن الشركات كانت تعترض على ذلك ، ولما كثرت الاعتراضات واستجد عليها عامل جديد هو تخفيض سعر العملة المصرية بالنسبة الى الدولار « فيها يختص بالبترول المستورد من الخارج والمكرر محليا » قرر مجلس

الوزراء فى ٧ ديسمبر ١٩٤٩ تشكيل لجنة وزارية لدراسة الموضوع ، ومن أهم الأسس التى أقرها مجلس الوزراء لتسعير البترول فى ١١ ديسمبر ١٩٤٩ أنه تم قصر الزيادة المترتبة على تخفيض العملة على المقادير المستوردة فعلا من الخارج ، وعدم سريان الزيادة على رصيد الأصناف المستوردة قبل ١٩ سبتمبر ١٩٤٩ وعلى المستورد منها بعد ذلك المقطوع سعره قبل هذا التاريخ وهو تاريخ خفض العملة كما تم الاتفاق على جعل أسعار المنتجات المحلية على أساس التكاليف الفعلية مضافة إليها حصة الأرباح التى تقدر وفقا لحكام القوانين المصرية .

وكانت من أهم الشركات التى اعترضت على قرار ١١ ديسمبر ١٩٤٩ شركتا شل وفلكوم ، اللتان تقدمتا الى وزير التجارة والصناعة فى أواخر يناير ١٩٥٠ بعدم تنفيذ هذا القرار (٤٧) . وكانت مطالبهما كالآتى :

— إلغاء الحد الأعلى لسعر المازوت والكيروسين الوطنى الذى ورد فى اتفاقية ١٩١٣ لكل انتاج معمل الشركة عدا ما يخص حقلى جمصة والغردقة البالغ قدره ٤٠ ألف طن من مجموع انتاج مصر البالغ حوالى ٢٥ مليون طن .

— إلغاء الحد الأعلى لسعر البنزين والاسولار والديزل الوطنى الذى كان محدا فى تسعيرة ابريل ١٩٤٨ .

— إلغاء الحد الأعلى لصافى الربح .

— إلغاء مبدأ تسعير المنتجات البترولية الوطنية بسعرها العالمى السارى قبل خفض العملة .

— إلغاء مبدأ تسعير المنتجات البترولية الوطنية بتكاليفها الفعلية زائدا الربح المعقول .



— استصدار قرار جديد من مجلس الوزراء بقبول تسعير الانتاج النطنى من البنزين والكيروسين والسولار والديزل والمازوت بالسعر العالمى بسوق « الجولف كوست » مقوما لسعر العملة الجارى وقت التسعير ، علما بأن الشركات على استعداد لأن تقبل التدرج فى رفع السعر الى السعر العالمى خلال عامين .

وقد اعترض ديوان المحاسبة المصرى على هذه الطلبات وأصر على ضرورة تسعير الانتاج المحلى بتكاليفه الفعلية مضافا اليه الربح المعقول (٨٤) .

والواقع أن طلبات الشركتين الاجنبيتين كانت مجنفة ، وتعملان على عدم قبول الأسعار التى قدرتها الحكومة حتى تستطيع التلاعب بالسوق ورفع أسعار البترول المباع مطيا بالسعر الذى تريده ، وهذا يثقل كاهل المستهلكين . حيث ان عدم تثبيت الأسعار يتيح للشركات الاجنبية فرصة تحقيق أرباح أوفر وأسرع .

وفى ١٩٥١ أصدر مجلس الوزراء عدة قرارات فى ابريل ويوليو وديسمبر بشأن تحديد أسعار منتجات البترول وتسوية الحسابات المتعلقة بين الحكومة وشركات البترول ، ونتيجة لقرارات مجلس الوزراء نشأت بعض المشكلات لما تطالب به الشركات المستوردة للبترول الحكومة بسداد المبالغ التى تراكت لها والتى لا تستطيع مع عدم الحصول عليها الاستمرار فى تمويل عملية استيراد حصتها من المنتجات المستوردة (٤٩) حيث كانت الحكومة تقوم بمد الشركات بمعونة سنوية من ميزانية الدولة ، وبذلك يتضح مدى سيطرة شركات البترول الاجنبية على الحكومة .

وفى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ وافق مجلس الوزراء على رفع  
أسعار المواد البترولية ابتداء من ١/١/١٩٥٢ بما توازى حصيلته  
حوالى ٧ ملايين جنيه فى ١٩٥٢ وحتى حصيلة هذه الزيادة اتضح  
أنها تقل عما تطالب به الشركات عملا بقرارات مجلس الوزراء  
مسألة الفكر بحوالى ١٨٠٠.٠٠٠ ج. م فى ١٩٥٢ ، هذا زيادة  
عما ترتب من عجز فى رصيد تثبيت الأسعار من ١٩٥١ بحوالى  
٥٦٠٠.٠٠٠ ج. م وبذلك أصبح رصيد تثبيت الأسعار كالآتى :

فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٠ كان الرصيد دائما بمبلغ ٣٦٦٤٠٥٨٤ ج. م

فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ كان الرصيد مدينا بمبلغ ١٩٧١٠٤٣٣ ج. م

فى ٣١ مارس ١٩٥٢ كان الرصيد مدينا بمبلغ ٢٣٧٠٠٤٥١ ج. م

فى ٣١ يونيه ١٩٥٢ كان الرصيد مدينا بمبلغ ٢٨٠٠.٠٠٠ ج. م

فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ يكون الرصيد مدينا بمبلغ ٢٧٠٠.٠٠٠ ج. م (٥٠) .

وبذلك أصبحت الحكومة مدينة لشركات البترول الاجنبية  
فى مصر خلال سنتى ١٩٥١ و ١٩٥٢ بعد ان كانت دائنة ١٩٥٠ .

وقد طلبت هذه الشركات من الحكومة أن تدفع لها مبلغ  
٢٨٠٠.٠٠٠ ج. م وهو الفرق بين تكاليفها فى انتاج واستيراد  
وتوزيع مبيعاتها من المنتجات البترولية فى مصر وحصيلتها  
لذلك المنتجات حتى نهاية يونيه ١٩٥٢ (٥١) .

أما فيما يتعلق بسعر ما تكرره الشركة بمعملها من بترول مستورد فقد كان للشركة الحق في أن تزيد سعره بنسبة ما يوجد في هذا البترول من جودة تفوق مثيله الناتج من مصر .

ويضاف الى ما تقدم أن سعر البيع الذي حدد بقرار مجلس الوزراء في ديسمبر ١٩٥١ كان ٢٢٥ مليا للصفحة ، وان تكاليف الاستيراد والتوزيع بلغ ٣١٨ مليا والفرق تتحمله خزانة الدولة بالنسبة الى المخازن والمطاحن (٥٢) .

ومن شركات السيارات التي ظلت قائمة بعد أن رفعت عنها الحراسة بعد الحرب الثانية « شركة فيات الشرق » حيث أنها ايطالية (٥٣) ، أما « شركة فورد » فقد تمكنت من فتح مكتب مبيعات لسيارات فورد وقد عاد المكتب على الشركة بمكاسب عالية ١٩٤٩ ، حيث بلغت أرباح الشركة ١٦٥٨١٢٨ ج . م ولذلك شرعت في رفع رأس مالها ، كما أنشأت الشركة مخازن ايداع لتخزين السيارات وأجزائها (٥٤) .

بسبب انتشار فروع شركة الدلتا لتجارة التلجالات الكهربائية استطاعت الصمود والاستمرار ، رغم المضاعف التي لاقتها ، ومع هذا فقد حققت الشركة أرباحا عالية بلغت ١٩٥٠ نحو ١٢٦١٢١ ج . م حيث غلب عليها الطابع الأجنبي الذي أهتم بهذا المجال (٥٥) .

أما بالنسبة لشركات تجارة المواد الكيماوية والادوية فقد سيطر بعض الايطاليين والفرنسيين واليونانيين واليهود على شركة مخازن الادوية المساهمة المصرية وقد كان للأجانب المسيطرين عليها دور كبير في حرب فلسطين ١٩٤٨ ، لذلك وضعت الحكومة الحراسة على الشركة حتى ١٩٥٠ ، ثم أستانفت أعمالها بعد ذلك (٥٦) .

وفى ٢٠ يونيه ١٩٤٩ تأسست شركة سنتروكومبيون الشرق للتجارة ، بالقاهرة لمدة ٢٥ سنة للقيام بأعمال التجارة بالجملة ونصف الجملة والقطاعى فى المنتجات الزراعية ومواد البناء والانشاء والأخشاب والورق والأصبغ والمواد الكيماوية وغيرها (٥٧) .

أما عن تجارة الأسماك فقد سيطر الأجانب على مناطق الصيد فى مصر واضرروا بالصيادين المصريين خاصة فى بحيرة المنزلة والبحر الأحمر وذلك بحصولهم على رخص الصيد أكثر من المصريين واستخدامهم لسفن أحدث من سفن المصريين (٥٨) .

وبالنسبة لشركات الأسواق ومخازن الأيداع فقد سيطر الأجانب عليها فمبذ انفصلت شركة الأسواق المصرية ليمتد بأسواقها الخاصة ووجهت نشاطها بالاتفاق مع بعض المصريين لاقامة أسواق فى الريف ملفت حتى ١٩٤٨ نحو ٧٥ سوقا أهلية كانت تدفع عنها ضرائب مزدوجة وباهظة فى بريطانيا وفى مصر حيث خضعت الشركة للضريبة البريطانية على الأرباح والإيرادات ، كما خضعت للضريبة المصرية على ضريبة القيم المنقولة وكانت تدفع ضريبة كالاتى :

السنة	فى إنجلترا	فى مصر
١٩٤٨/٤٧	٦٢٠٠ ج.ك	٧٢٤ ج.ك
١٩٤٩/٤٨	٥٥٥٠ ج.ك	٤٤٣ ج.ك

المصدر : مخنطة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٨٦ عقود الشركات وامتيازات الأجانب ، ملف ٢٩ ، وثيقة ١٥ فى ١٩٤٩/٤/١١ .

ويلاحظ ان بريطانيا كانت تحصل على ضريبة ضخمة  
جدا تعادل اضعاف ما كانت تحصل عليه مصر .

ولما رأت الشركة ضخامة الضرائب التي تدفعها في  
انجلترا وفي مصر وقعت في ١٩٤٩ عقد تكوين نقابة لنقل مركزها  
من لندن الى مصر لالغاء مصاريف مركز لندن والضرائب  
البريطانية ، وكان هذا العقد بين خمسة بريطانيين وفرنسي  
واربعة مصريين برأسمال ٢٥٣٦١٥ ج.ك ممثلة في ٢٠.٢٨٩٢٠  
سهم قيمة السهم ٢ شلن و ٦ بنسات مخفوع منه ٢٢٣٣٧ ج.ك ،  
وقد انحصر نشاط الشركة في مصر (٥٩) ، وبذلك استمرت  
الشركة ولم تتوقف اعتمادا على اسواقها الريفية . وأصبحت  
شركة مختلطة بعد ان كانت انجليزية مائة في المائة ، وان كان  
قد سيطر عليها العنصر الانجليزي حتى بعد الغاء مركز الشركة  
في لندن .

وفي سنة ١٩٥٠ رخص مجلس الوزراء لشركة جنرال موتورز  
المستودع الذي تخزن به السيارات وأجزاءها والذي تديره  
تحت نظام الابداع على أن تضاف الثلاجات وغير ذلك من  
( محركات الديزل والمطبوعات الخاصة بها كالمجلات ونشرات  
الدعاية الى الاصناف المرخص بها سابقا (٦٠) .

ومن شركات الابداع التي استثمرت خلال تلك الفترة  
شركة المستودعات المصرية العامة فقد بلغ رأسمالها سنة  
١٩٤٩ نحو ٢٦٠.٠٠٠ ج . م وقد سيطر الأجانب على ادارة  
الشركة من خلال القائمين بأعمال المحاسبة وهم « د . نيوبى  
محاسب معتمد و ا . هيو محاسب قانونى للشركة » ،  
كما حققت رواجاً عظيماً للأجانب (٦١) .

## دور الأجانب فى تجارة مصر الخارجية خلال تلك الفترة :

بعد ضوابط سنة ١٩٤٧ وتمشيا مع محاولات الحكومة المصرية المسيطرة على المجال التجارى فى مصر واستخلاصه من يد الأجانب حدث أكبر تغيير عندما قررت الحكومة الخروج من منطقة الاسترلينى ونقل النشاط التجارى بعيدا عن بريطانيا وأخذت الحكومة بنظام التجارة التبادلية الثنائية (٦٢) ، علما بأنه حدث تراجع فى نفس السنة بالنسبة للتجارة فى مصر لما قرره الحكومة بشأن المنطقة الحرة والتجارة المحولة او العابرة وتدخل بريطانيا فى ذلك (٦٣) .

وفى سنة ١٩٤٨ حاولت مصر تنوع أسواقها الخارجية نظرا لأن شريكها التقليدى ( بريطانيا ) أصبح غير قادر على استيعاب ما طلبته من مستوردات . ولأن مصر لم تكن قادرة على تمويل الواردات المطلوبة من الولايات المتحدة والبلاد الأجنبية الأخرى لمعجزها عن تحويل الأرصدة الاسترلينية الى دولارات ، وفى تلك السنة أبرمت أول اتفاقية تجارية ثنائية ، وارتفع نصيب روسيا الى ٨٪ من الصادرات المصرية كان ضئيلا حتى ذلك التاريخ ، كما ارتفعت نسبة الواردات الى ٧٪ ، ولكن الرخاء الكورى قضى على هذا التطور (٦٤) ، وقد استمرت بريطانيا خلال ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ فى المركز الأول كمشتري ، ولكنها تخلت عن هذا المركز للهند ١٩٤٩ ثم عادت للمركز الأول مرة أخرى سنة ١٩٥٠ (٦٥) .

وأما عن الرسوم الجمركية خلال تلك الفترة فلم تكن هناك رسوم جمركية اضافية كما كان عليه من قبل مدا عدد قليل من السلع الكمالية ، وفى ١٩٥٠ و ١٩٥١ أدخلت تعديلات

كان من شأنها أن أعفيت فعليا معظم الآلات والمعدات الصناعية من الرسوم الجمركية وذلك لتشجيع الاستثمار الأجنبي(٦٦) .

وخلال هذه الفترة عقدت مجموعة من الاتفاقات التجارية بين مصر والدول الأجنبية ، وكانت هذه الاتفاقات تحكم التجارة الخارجية صادرات وواردات وأهمها اتفاقية العمل على إعادة حرية العمل للايطاليين في مصر وقد صدقت عليها الجمعية التأسيسية الإيطالية في ١٢ مايو ١٩٤٧(٦٧) .

وفي ٦ يونية ١٩٤٨ وافق مجلس الوزراء على إبرام اتفاق تجارى واتفاق دفع بين مصر وفرنسا تم توقيعه في ٩ يونيه على أن يفتح البنك الأهلى المصرى حسابا باسم بنك فرنسا ، ويفتح بنك فرنسا حسابا باسم البنك الأهلى المصرى ، وكان من أهم الشروط المصرية أن تصدر فرنسا لمصر مواد أساسية مثل الحديد المبروم وعدد وآلات وأدوات السكك الحديدية وأدوات المبانى والأدوات الصحية ، وقد وافقت فرنسا على ذلك(٦٨) .

ومن الاتفاقات التجارية أيضا الاتفاق التجارى المعتقد بين مصر وسويسرا في ٥ يونية ١٩٤٩ ومن أهم شروطه أن تشتري سويسرا القطن حتى ٣١ أكتوبر ١٩٤٩ من السوق الحرة بالأسعار السائدة(٦٩) .

وفي نفس السنة وافق مجلس الوزراء ، على إيفاد بعثة اقتصادية الى بلغاريا للتفاوض على إبرام اتفاق تجارى ، وقد وافقت بلغاريا على ذلك ، والحق بالاتفاق قائمتين أحدهما بصادرات بلغاريا الى مصر كالنحم والخشب والماشية والتبغ والزجاج والخزف وحقن القمح(٧٠) . كما تم عقد اتفاق تجارى واتفاق دفع بين مصر ويوغسلافيا خلال نفس السنة(٧١) .

أما بالنسبة للاتفاقات التى بسبب اتجاه مصر لاتباع نظام التجارة التبادلية الثنائية منذ ١٩٤٧ ، فقد بدأت العلاقات الاقتصادية بين مصر والاتحاد السوفيتى ابتداء من ١٩٤٨ حين أوفدت روسيا بعثة اقتصادية لمصر للتفاوض على تبادل كميات من القطن المخزون لدى الحكومة المصرية بكميات من الحبوب الروسية ، وأسفرت المفاوضات على عقد اتفاق تجارى مؤقت بين الطرفين ، وكان لهذا الاتفاق أثره فى سوق القطن المصرية فان سحب ٣٨.٠٠٠ طن من المخزون ، وما اتفق عليه من الاذن لروسيا بشراء ٢٠.٠٠٠ طن أخرى من السوق الحرة ساعد على تماسك الأسعار ، وقد أحدث الاتفاق رجود فعل فى الدوائر البريطانية المهتمة بالقطن المصرى ، كما ان الانجليز أنفسهم كانوا سببا فى ارتفاع أسعار القطن ، فقد اشترت ببيوتات انجليزية ستين ألف بالة دفعة واحدة ، ثم تقدمت لعقد صفقة ثانية بنحو أربعين ألف بالة .

وفى مايو ١٩٤٩ تم الاتفاق بين وزارة التموين المصرية وبين مندوبين من المفوضية الروسية على أن تشتري مصر من روسيا ١٠٠.٠٠٠ طن من القمح فى مقابل قطن مصرى ، وقد اشترط ألا تبيع روسيا كميات من القطن المصرى الذى تشتريه لاية دولة من دول الغرب ، وفى سنة ١٩٥٠ تم عقد صفقة تجارية بين البلدين بموجبها يقدم الروس ١٠٠.٠٠٠ طن من القمح لمصر مقابل قطن مصرى (٧٢) .

أما الاتفاقات المصرية العربية ، فقد وجدت مجموعة اتفاقات فى نطاق جامعة الدول العربية ، وان لم يقدر لها بالتطبيق إلا أنها فتحت المجال التجارى بين دول الجامعة ، وأسوة بما فعلته دول « البنلوكس Benelux » سنة ١٩٤٨ تقدمت مصر فى



ابريل سنة ١٩٥٠ بمشروع « الدناع المشترك والتعاون الاقتصادي (٧٣) » وأهم ما نصت عليه المادة الثامنة من هذه الاتفاقية بالنسبة للتجارة هو تسهيل تبادل منتجات البلاد العربية (٧٤) .

أما عن نشاط الأجانب في تجارة القطن الخارجية خلال تلك الفترة ، فمن الملاحظ أنه بعد انتهاء الحرب أخذت حركة تصدير القطن تتسع مع كثير من بلدان العالم ، وقد سبقت الإشارة أن مصر اتبعت نظام التجارة التبادلية الثنائية منذ ١٩٤٧ ، ففي نفس العام تم عقد اتفاق بين مصر وتشيكوسلوفاكيا لتصدير كميات من القطن طويل القيلة بمبلغ مليون جنيه مصري (٧٥) .

أدت الحرب الكورية الى زيادة كبيرة في أسعار القطن ، وقد تميزت سوق القطن سنة ١٩٥٠ بذلك الارتفاع وبتدخل الحكومة وفقا لما أملتته الحالة في سوق القطن للمحصول بمقدار ٥٠٠.٠٠٠ قنطار خلال شهر مايو ، ويبدو أن ارتفاع أسعار عقود القطن متوسط الثيلة يرجع الى شراء بيتين كبيرين من بيوت التصدير الأجنبية لكميات كبيرة وبذلك تمكن هذان البيتان من التحكم في السوق ، وقد تأثر المضاربون على المكشوف ، أي البائعون لعقود لا يقابلها أقطان حاضرة ، بارتفاع الأسعار مما اضطرهم الى تصفية مراكزهم أو تغطية عملياتهم في سوق ضيقة ، ويبدو كذلك أن عددا من البائعين الحائزين لأقطان لا يقبل تسلمها قد تحملوا خسائر فادحة اذ اضطروا لاعادة شراء العقود وبيع أقطان حاضرة بأسعار لا تمت بصلة لأسعار بورصة العقود (٧٦) .

وقد سحب الرخاء الكورى بعض الارتفاع في الأسعار المنطية وزادت نفقات المعيشة بحوالى ٧٪ سنويا من ١٩٤٩ الى

١٩٥١ ، وفى آخر ١٩٥١ وبعد محاولة ذهبت سدى من جانب الحكومة المصرية لابقاء الاسعار العالمية للقطن طوية التيلة مرتتعا ، هبطت اسعار القطن المصرى هبوطا كبيرا ، ظهر واضحا خلال ١٩٥٢ (٧٧) . واهم الدول التى قللت مصر بتصدير القطن اليها خلال الرخاء هى بريطانيا والهند واستراليا وانصين وفرنسا والمانيا وغيرها من دول غرب أوروبا (٧٨) .

والجدول التالى يبين المركز الاحصائى للقطن المصدر من مصر خلال الفترة ( بالآلاف القنطير ) :

السنة	المرحل من المواسم السابقة	المحصول	جملة المعروض من القطن	الصادر	المستهلك محليا
١٩٤٨/٤٧	٢٨٨٠	٦٣٧٠	١٢٢٥٠	٧٩٦٨	١٠٣٧
١٩٤٩/٤٨	٣٢٥٧	٨٩٠٠	١٢١٥٧	٧٩٣٨	١١٤٠
١٩٥٠/٤٩	٢٢٢٦	٨٧٠٤	١٠٩٣٠	٨٨٤٨	١٢٨٦
١٩٥١/٥٠	٩١٠	٨٥٠٠	٩٤١٠	٦٤٢٦	١٣٥٢
١٩٥٢/٥١	١٦٤٨	٨٠٧٦	٩٧٢٤	٦٠٠٠	١٤٠٠

المصدر ر محنظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، مشروع ميزانية الدولة ١٩٥٣/٥٢ ، ص ٦ .

(\*) تقديرى كما جاء بمشروع الميزانية .

يلاحظ من الجدول ارتفاع صادرات مصر من القطن خلال العام ١٩٥٠/٤٩ على السنوات السابقة والتالية رغم انخفاض

المعروض منه عن السنوات السابقة وذلك لارتفاع أسعار القطن من جراء الحرب الكورية ، كما يلاحظ انخفاض المصادر منه خلال الفترة الأخيرة من سنوات الجدول نتيجة السياسة الخطأ حيال تصدير القطن وإن زيادة المستهلك محليا نسبة بسيطة لا تغطي هذا الهبوط بمعنى أنه لم يتأثر المصدر هبوطا نتيجة زيادة المستهلك ، وقد أدى ذلك الى تعطيل تصريف القطن وهبوط أرقام صادراته ، وقد تسبب ذلك في عجز الميزان التجارى (٧٩) ، والجدير بالذكر أن موسم تصدير القطن يبدأ من أول سبتمبر وينتهى في آخر أغسطس من العام التالى (٨٠) .

وأما عن بورصة القطن في مصر ، فرغم وجود مندوب للحكومة ليشرّف على أعمال بورصة الاقطنان فإن التجار الأجانب انطوت تصرفاتهم في تجارة القطن على مصلحتهم الخاصة بدرجة كبيرة دون النظر الى مصلحة البلاد وسلامة الاقتصاد المصرى ، ومن أمثلة ذلك ما حدث من تكتل التجار الأجانب في بورصة الاقطنان في سنة ١٩٥٠ أمام فريق آخر من التجار المصريين لكسب السوق وارتفاع أسعار اقطنانهم المصدرة ، حيث اشترى التجار الأجانب كميات كبيرة من القطن متوسط الثيلة من الداخل بأسعار منخفضة لاحتكار الصنف وبيعه بأسعار عالية ، وكانت ظروف الحرب الكورية وارتفاع أسعار القطن مواتية لهم ، ورأى التجار المصريون أن اكتناز التجار الأجانب لكميات كبيرة من القطن ليس في مصلحتهم فدخل كل فريق منهم أمام الآخر يضارب بالصعود الى أن بلغت الأسعار درجة عالية جدا ، وكان نتيجة ذلك خسارة كبيرة اذ عزف الغزالون والمستوردون الأجانب عن الشراء لارتفاع الأسعار في بورصة الاسكندرية واتجهوا للشراء من أماكن أخرى منتجة للاقطنان خارج مصر ، ونتج عن ذلك كساد وقتي

لسوق القطن في مصر ، ولم يستطع الأجانب تصريف القطن الذي اختزنوه .

وكانت الآراء تدور حول وجوب تدخل الحكومة لوقف المضاربة واغلاق البورصة ، كما فانت بعض الآراء الأخرى بقيام الحكومة بتعديل لائحة البورصة للقضاء على الفساد فيها والتلاعب بتجارة انقطن ومصلحة انبلاد(٨١) .

وهذا يدل على عدم مراقبة الحكومة للسوق التجارية ولبورصة القطن وعدم وجود لوائح تنظم بورصة القطن ، مما أدى الى سيطرة الأجانب على تجارة القطن وتخزين كميات كبيرة منه بهدف الربح مما نتج عنه كساد تجارة القطن والحاق الضرر بالاقتصاد المصرى .

رَكان يوجد بالبورصة خبراء مطفون أجانب ومصريون ، ولكن كان يوجد تمضيل وسيطرة للأجانب عن المصريين وعدم المساواة بينهم خاصة فى المرتبات ، واعتماد البورصة طوال الفترة على العنصر الأجنبى(٨٢) . ومع هذا فان دور الأجانب فى تجارة الصادر خلال هذه الفترة قد انكمش .

## ثانيا - فى مجال المصارف :

يتكون الجهاز المصرفى خلال تلك الفترة من :

أولا : البنوك التجارية فى ( البنك الأهلى المصرى — البنوك التجارية الأجنبية الأخرى ) .

ثانيا : البنوك المتخصصة ( عقارية — زراعية — صناعية )  
أخيرا : شركات التأمين .

## اولا : البنوك التجارية

### البنك الاهلى المصرى :

لما كثرت الأموال خلال الحرب اثنتية وفى أعقابها انخفضت اسعار الفائدة الدائنة فى مصر ، فكانت الودائع فى الحساب الجارى خلال تلك الفترة لا تغل سوى ٥٪ وكانت فى كثير من الأحيان لا تغل فائدة اطلاقا ، أما سعر الفائدة على الودائع لأجل فكان يتراوح بين ٥.٠٪ و ١٥.١٪ تبعيا لمقدار الايداع ومدة (٨٣) .

وفى أواخر ١٩٤٧ بلغت ودائع البنوك لدى البنك الاهلى نحو ٤.٠٢ مليون جنيه ، وفى آخر ١٩٤٨ بلغت نحو ٤.١٩ مليون جنيه ، وفى ١٩٤٩ بلغت ٢٤ مليون جنيه ، وفى مارس ١٩٥٠ بلغت ٣٥.٣ مليون جنيه (٨٤) .

ولم تتحسن الحالة بالنسبة للعملاء الصعبة الموجودة فى مصر فى حين أن البلاد استطاعت أن تدبر ما يلزمها لمواجهة الارتباطات العاجلة ، وطبقا للاتفاق التجارى المتوقع بين مصر وفرنسا لشراء القطن المصرى فى يونيه ١٩٤٨ ، تراكت بعض الفرنكات الفرنسية ، والجدير بالذكر أن الرصيد المصرى به لفرنسا كان يبلغ أربعة ملايين من الجنيهات ، ويقيد ما يعادل هذه المبالغ من الفرنكات الفرنسية لحساب مصر حين تسويتها فى نهاية الموسم (٨٥) .

وكان البنك الاهلى يقوم بمهام البنك المركزى خلال الفترة حتى تم تحويله الى بنك مركزى فيها بعد ، فبجانب إصداره لأوراق النقد كان يقوم بمنح البنوك الأخرى قروضا ، وكانت

هذه القروض أكثر فائدة للاقتصاد القومى من قيامه بتقديم القروض للأفراد رأسا ، وذلك لأن البنوك التجارية تمكّنها مضاعفة ما تقدمه من ائتمان بنحو ١٥ ، ١٦ ضعفا لما اقترضته من البنك الأهلى الذى منح المصارف ومصدرى القطن قروضا بلغت فى موسم مايو ١٩٥٠ نحو ١٦ مليون جنيه ، ويبدو أنها — رغم كونها عاجلا فى زيادة النقود المتداولة — لم تساعد على توسيع نطاق الائتمان العام . وقد تكون هذه الظاهرة خاصة بالهيكل المالى فى مصر ، والارقام التالية تصور العلاقة بين مجموع الودائع والنقد المتداول ( بملايين الجنيهات ) :

فى آخر	ودائع الحكومة والأفراد فى البنك	ودائع البنوك لدى البنك الأهلى	البنكوت المتداول
أغسطس ١٩٤٧	٢٧٩٥	٤٨٢	١١٩٩
ديسمبر ١٩٤٧	٢٩١٧	٤٠١	١٣٧٥
أغسطس ١٩٤٨	٢٧٨٠	٦٠٧	١٢٧٣
ديسمبر ١٩٤٨	٢٩٥٥	٤١٩	١٥٣٨
أغسطس ١٩٤٩	٢٧٨١	٥٤٩	١٣٥٨
ديسمبر ١٩٤٩	٢٩٥٠	٢٤٠	١١٦٢
مارس ١٩٥٠	٢٨٩٧	٢٥٣	١٦٢٩

المصدر : البنك الأهلى المصرى . النشرة الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد الثانى سنة ١٩٥٠ ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

ويبين الجدول الرقمين الأدنى والأعلى لكل موسم ، كما

يلاحظ انخفاض الودائع فى مستواها الأدنى من أغسطس ١٩٤٧ إلى أغسطس ١٩٤٩ بمبلغ ١٤ مليون جنيه أو ٥ ٪ فى حين ارتفع مستواها الأعلى فيما بين ديسمبر ١٩٤٧ الى ديسمبر ١٩٤٩ بمبلغ ٣١٣ مليون جنيه أو بما يزيد قليلا على ١ ٪ ولكن لم يتغير المستوى الأعلى والأدنى منذ أغسطس ١٩٤٨ (٨٦) ، أما عن أرقام البنكوت المتداول فهو مقدار النقد المتداول وقت صدوره فى أغسطس وديسمبر من كل عام ومن الملاحظ أن المقدار الصادر فى ديسمبر دائما أكبر من المقدار الصادر فى أغسطس . كما تلاحظ الزيادة المستمرة فى كل منهما ( أغسطس وديسمبر ) من عام لآخر .

والجدول التالى يوضح قيمة البنكوت المتداول خلال تلك الفترة ( بالمليون جنيه )

السنة	البنكوت المتداول
١٩٤٧	١٤٥٠٠
١٩٤٨	١٦٤٠٠
١٩٤٩	١٧٤٠٠
١٩٥٠	١٦٢٠٩
١٩٥١	٢٢٢٠٨

المصادر : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩  
 و ١٩٥٠ ، ص ٥٤ ، البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ،  
 المجلد الاول ، عدد ٤ لسنة ١٩٤٨ ، ص ٢٠٩ ، المجلد الثالث ،

الجدول الثانى لسنة ١٩٥٠ ، ص ١٠٥ - ١٠٧ ، البنك الاهلى  
١٨٩٨ - ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، ص ٨٢ ، د . محمد زكى  
شافعى : المرجع السابق ، ص ١٧٦ .

يلاحظ من الجدول ان اوراق النقد المتداول قد زادت فى  
تهاية الفترة على يدايتها فقد ساعد ارتفاع اسعار القطن بسبب  
الزواج الذى أحدثته الحرب الكورية على ارتفاع التداول النقدي  
اذ يحدد مستوى اسعار القطن وسرعة نقل المحصول الى  
السوق وحجمها كمية النقد المتداول والتي تبلغ ثروتها فى العادة  
فى اوائل يناير من كل عام ، هذا فضلا عن صدور القانون ٥٧  
لسنة ١٩٥١ بشأن تحويل البنك الاهلى الى بنك مركزى واصبحت  
عملية الاصدار مستقلة عن العمليات الاخرى التى يزاولها البنك  
اما عن هبوط النقد المتداول ١٩٥٠ عن العامين السابقين له  
فيبدو ان ذلك قد حدث بسبب التأخر فى زيادة الاثون الحكومية  
وبالتالى فى توفير النقد المتداول على نحو ما سبق .

اما عن موظفى البنك فقد سار البنك فى طريق التخصير  
طبقا لقانون التنظيم ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ فمن ٦٢٩٪ نسبة عدد  
المصريين بعجز قدره ١٢٪ و ٥٠.٩٪ نسبة مرتباتهم بعجز  
قدره ١٤٪ سنة ١٩٤٨ (٨٧) الى ٨٣.٩٪ نسبة عدد المصريين  
و ٧٠.٩٥٪ نسبة مرتباتهم فى سنة ١٩٥٠ (٨٨) .

### البنوك التجارية الأجنبية الأخرى :

شهدت تلك الفترة تغيرات واضحة بالنسبة للبنوك حيث  
بدأت الفترة بخروج مصر من منطقة الاسترلينى ١٩٤٧ وفرض  
الرقابة على التحويلات بين مصر وانجلترا وقد ساهم هذا  
الاجراء فى اضعاف اعتماد البنوك الأجنبية على مراكزها الرئيسية  
فى الخارج ومهد السبيل لاختضاعها لسياسة نقدية محلية (٨٩) .



والبنوك التجارية في مصر كثيرة بلغت خلال تلك الفترة نحو ٢٤ بنكا منها ١٢ شركة مساهمة مصرية ، وهى برؤوس أموال أجنبية ، ١١ شركة أجنبية ( ٣ بريطانية ، و ٢ لكل من فرنسا واليونان وتركيا وفلسطين ) ، وبنك واحد اتخذ صورة شركة تضامن (٩٠) .

وكانت هناك بنوك المانية وإيطالية ويابانية أصابها الحرب الثانية بالتوقف ، فلم تعد بنوك المانيا للعمل مرة أخرى ، ولم تفتح المانيا بنوكا أخرى جديدة بعد الحرب في مصر بل اكتفت بتعيين ممثل مقيم لتسهيل عمليات الشركات الألمانية الكبرى ومتابعة الأعمال المتبادلة لها بين المركز الرئيسى ببرلين وبين البنوك المصرية (٩١) . أما البنوك الإيطالية فقد عادت للعمل مرة أخرى بعد أن رفعت عنها انحراسة سنة ١٩٤٨ مثل البنك الإيطالى المصرى (٩٢) والبنك التجارى الإيطالى للقطر المصرى (٩٣) .

كما تم ادماج فرعى البنك الوطنى للتجارة والصناعة ببائرس في بيروت وحلب في البنك العقارى الشرقى للقطر المصرى ١٩٤٩ وقام بمباشرة جميع أعمال البنوك من أول يناير ١٩٤٩ . وبناء على هذا القرار تم انتداب مدير البنك الوطنى للتجارة والصناعة فرع بيروت ( السيد تركمان ) الذى حضر الى مصر في سبتمبر ١٩٤٨ لتنظيم هذا الاندماج ولتبرين موظفى البنك العقارى الشرقى على عمليات البنوك التى كانت نتيجته تعديل الغرض ثم عين مديرا له من أول يناير ١٩٤٩ ، وبالإضافة الى هذا تم فتح فرع له بالأسكندرية وبمضى مدن مصر الأخرى (٩٤) .

وحتى أوائل ١٩٤٩ كان البنك باسم البنك العقاري الشرقى يقوم بأعمال رهونات على عقارات فقط ، أى أنه حتى ذلك التاريخ لم يكن بنكا تجاريا ، ثم باشر باقى عمليات البنك التجارى منذ أول يناير ١٩٤٩ بعد الموافقة على تغيير الغرض بناء على قرار مجلس إدارة البنك الوطنى للتجارة والصناعة بباريس بدماج فرعى بيروت وحلب (٩٥) هذا بالإضافة الى عقد القروض والسلفيات وفتح الاعتمادات مقابل ضمانات عقارية ومنقولة كرهن عقارى ورهن السفندات والتنازل عن الديون والايجارات والايرادات وحقوق الانتفاع والاقساط السنوية (٩٦) .

يلاحظ أن نشاط البنك تداخل مع نشاط البنوك العقارية بعد تغيير الغرض بتحويله الى بنك تجارى ١٩٤٩ ، وكان هذا مخالفا للبنوك التجارية ، وهذا يؤكد أن الأجانب لم يحترموا القوانين المصرية .

ومن البنوك التى انشئت خلال تلك الفترة « البنك المصرى العربى » فى سنة ١٩٥٠ برأسمال ٣٠٠.٠٠٠ ج . م وهو بنك عربى مصرى ساهم فيه « بنك الأمة العربية - مركزه القدس - فلسطين » بنصيب ١٤٣.٠٠٠ ج . م « ومحمد عبده حلمى » سوري الجنسية بنصيب ١٠٠٠ ج . م وسبعة آخرون مصريون بالباقي وقدره ١٥٦.٠٠٠ (٩٧) وبذلك أصبح للمصريين أغلبية رأسمال البنك .

ويتخذ تركز البنوك التجارية فى مصر صورة البنك ذى الفروع العديدة أكثرها لبنك مصر ( ٥٢ فرعا ) ، ثم لبنك باركليز ( ٣٣ فرعا ) ، ثم البنك العثمانى ( ١٢ فرعا ) وله فروع أخرى فى جميع أرجاء الشرقى الأدنى ، ومن بين ١٨ بنكا كانت تظهر فى ميزانياتها ١٩٥١ ودائع تقل قليلا عن ١٠ ملايين جنيه وتمثل

١٥٪ من مجموع ودائع البنوك التجارية ، وكانت ودائع بنكين كبيرين وحدهما تبلغ ٥٦٪ منها ، ونرى هذين البنكين بلغت نسبة القروض ٤٢٪ من مجموع القروض الممنوحة فى الموسم . لقد تمت البنوك المصرية نموًا مطردًا (٩٨) حيث بلغت جملة رؤوس الأموال المستثمرة للبنوك التجارية حوالى ١٥٤ مليون جنيه فى نهاية ديسمبر ١٩٥١ (٩٩) .

والبيان التالى يبين استثمارات وودائع البنوك التجارية خلال الفترة ( بملايين الجنيهات ) .

السنة	الاستثمارات	الودائع	سلف البنوك
١٩٤٧	١٥٧	١٢٣٩	٦١٣
١٩٤٨	١٣٧	١٤٢٥	٧٥١
١٩٤٩	١٣٩	١٣٧٨	٩٥٠
١٩٥٠	٩٥	١٤٠٨	١٠٥٠
١٩٥١	١٠٩	١٥٠٧	١٠٧١

المصادر : محافظة ٢٢ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، مشروع ميزانية الدولة ١٩٥٢/٥٢ ، ص ٢٢ ، د . على عبد الرسول : المرجع السابق ، ص ١٢٧ ، وانظر أيضا : محمد رشدى : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٦٤ .

يتضح من تطور الأرقام الواردة بالجدول أن استثمارات البنوك التجارية كانت تتجه نحو الهبوط المستمر خلال الفترة ، إلا أنها ارتفعت ارتفاعاً ضئيلاً فى نهاية الفترة ، ويرجع ذلك الى عدم اتساع السوق المالية وتوافر الأوراق المالية ، كما أن

البنوك التجارية كانت جميعها اجنبية ، لم تكن تفضل استثمار قائض مواردها فى الأوراق المالية المطروحة بالسوق المصرية ( مع ملاحظة ان بنك مصر غزاه الاجانب ) ، كما يتضح ان هناك نموا مطردا فى الودائع باستثناء ١٩٤٩ ويرجع ذلك الى تغيرات أسعار القطن ، أما عن القروض فقد زادت زيادة تدريجية مستمرة من ٦١٣ سنة ١٩٤٧ الى ١٠٧ سنة ١٩٥١ وقد كان المنوح من هذه السلف بضمان بضائع وأوراق مالية وضمانات أخرى ، فعلى سبيل المثال بلغ المنوح منها بضمان البضائع سنة ١٩٥٠ نحو ٦٢ مليون جنيه مقابل ٦٠ مليون جنيه سنة ١٩٥١ ، والسلف المقدمة بضمان أوراق مالية وضمانات أخرى ٣٤ مليون جنيه سنة ١٩٥٠ مقابل ٤٧ مليون جنيه سنة ١٩٥١ ( ١٠٠ ) .

وقد يكون من المفيد أن نورد بيانا لحفظة الأوراق المالية لبنك من البنوك التجارية . وليكن على سبيل المثال محفظة الأوراق المالية للبنك التجارى المصرى ( ش . م . م ) عن السنة المالية ١٩٥٠ . حيث يتضح من ميزانية البنك خلال هذا العام أن موجة التضخم التى سادت العالم فى أواخر ١٩٥٠ أدت الى إعادة النشاط لاسعار أسهم الشركات فى البورصة ، وقد استفادت منهم أسهم الشركات التجارية والصناعية التى أصبحت أقوى على كفاح المنافسة الأجنبية ، كما أن محفظة البنك من أسهم الشركات المصرية التى كانت تبلغ فى ١٩٤٨/١٢/٣١ مبلغ ٥٥٥٨٢٥ ج . م ، وفى ١٩٤٩/١٢/٣١ مبلغ ٢٧٣٨٢٨ ج . م قد هبطت أيضا فى الميزانية حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥٠ بمبلغ ١٦٩٦٢٨ ج . م وقيمتها فى البورصة مبلغ ١٨٧٨٩٥ ج . م أى بزيادة قدرها ١٨٢٦٧ ج . م .

ولا تتضمن المحفظة سوى أسهم شركات يشترك  
البنك في إدارتها منها شركة بساين مصر وكرومها ، وشركة  
التأمينات التجارية المصرية ، وبعض الشركات العقارية  
الأخرى .

نقد بلغت في ٣١ ديسمبر ١٩٤٩ نحو ١٩٤٢٨٣٩٠ ج . م  
نزلت إلى ٦٦٥٨٦٧ ج . م وقد أدى إلى تخفيض رأسمال البنك  
من ٢٠٠.٠٠٠ ج . م إلى ٥٠.٠٠٠ ج . م ، وعند افتتاح  
الحسابات في أول يناير ١٩٥١ هبطت قيمة المحفظة إلى ٤٠.٢٢٥  
ج . م (١٠١) ، ومن الملاحظ أن البنك لا يوظف شيئا من أمواله  
في سندات الحكومة المصرية حيث يتضح توظيفها في  
البورصة والشركات الأجنبية والتسليف على الاقطان ، وهذا  
يعنى عدم مساهمة البنك في تنمية الاقتصاد المصرى .

ورغم هذه التخفيضات التى حدثت للبنك خلال تلك السنة  
سواء بالنسبة لقيمة المحفظة أو رأس المال أو القروض ، فإن  
البنك حقق أرباحا بلغ أجمالها ١٠٣١٦٦ ج . م والربح  
الصافى بعد المصروفات والاستهلاكات والاحتياطيات لتكوين  
رؤوس أموال مستثمرة وابعاء مالية وطوارئ وخلافه بلغ  
٥١.٢١ ج . م (١٠٢) .

ومن غير الواضح أن البنوك التجارية دأبت دائما على عدم  
الانفصاح عن نوع الأوراق المالية المكون منها المحفظة ، غير أنها  
تذكر في ميزانيتها محفظة الأوراق المالية أو استثمارات وقد يكون  
ذلك غامضا وغير واضح للمساهمين أو المودعين أو العملاء  
حيث أن هؤلاء يجب أن يعرفوا الأوراق التى يستثمر فيها البنك  
أمواله حتى يتسنى لهم الوقوف على حقيقة هذه الأوراق ، وهى  
أوراق حكومية ( مصرية أو أجنبية ) أم شركات حتى يمكن الحكم

على مدى قوتها وبالتالي يتحدد مدى قفرتها على تحقيق أهدافها من عدمه ، وقد وظهر جليا من ميزانية البنك التجارى المصرى على نحو ما سبق .

والبنك التجارى يحتفظ دائما بأرصدة حاضرة ( نقدية ) تتكون من نقود بنسبة معينة الى ودائعه ، والغرض من هذه الارصدة هو تحقيق السيولة اللازمة لعملياته والاستعداد لمقابلة طلبات عملائه ، وقد بلغت هذه النسبة فى سنة ١٩٥٠ حوالى ٣٢٪ من ودائع بنوك المقاصة (١٠٣) ، واذا اخذنا البنك التجارى المصرى مثلا على ذلك نجد أنه رغم الهبوط الحاصل فى البنك على نحو ما سبق فإنه لدى البنك من الاموال الحاضرة ٢٧٤ر٥٤٨ ج . م فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٩ زادت الى ٣٠٢ر٩٣٤ ج . م فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٠ (١٠٤) بزيادة قدرها ٢٨ر٣٨٦ ج . م

ولما كانت البنوك التجارية مؤسسات تجارية هدفها الاساسى تحقيق الربح السريع ، وفى هذه الفقرة ايضا حققت كثير من البنوك التجارية ارباحا طائلة ، فاذا استعرضنا تقرير مجلس ادارة البنك التجارى الايطالى للقطر المصرى حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ على سبيل المثال نجد :

— جانب الخصوم زادت الودائع حتى بلغت ١٣٩٢ر٦٧٧ ج . م مقابل ٦٨٧ر٣١٠ ج . م للعام الماضى .

— جانب الاصول زادت فيه السلفيات ( القروض ) حتى بلغت حوالى ٨٠٪ . كما ان الاعتمادات المستندية المفتوحة للبضائع سواء استيراد أو تصدير تظهر فى الميزانية بوقم يربو على حوالى ثلاثة امثال سنة ١٩٥٠ .

— وحسابات هذه السبنة المالية بعد استهلاك بعض الحسابات القديمة وبعد تقطية الرصيد وقدره ١٧ر٠٧٨ ج . م

النتائج من خسائر السنوات المالية السابقة تبين ربحاً قدره  
٢٥٩٨ ج ٠ م (١٠٥) .

ولما كانت هذه الفترة قد بدأت باصدار قانون تنظيم  
الشركات المساهمة ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ فكثير من البنوك حاولت  
التصير على مراحل كما نص القانون — وذلك بأن يتم خلال  
ثلاث سنوات وبعدها تكون اكتملت نسبة المصريين — فعلى  
سبيل المثال كانت نسبة المصريين بالبنك الايطالى المصرى  
كالتالى :

السنة	نسبة العدد	نسبة المرتبات
١٩٤٧	٢٧ر٥٪	٢٢ر٤٪
١٩٤٨	٥٢ر٣٪	٣٧ر٩٪
١٩٤٩	٦١ر١٪	٥٠ر١٪

المصدر : محفظة ١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/  
٤٦٥ ج ٢ ، وثيقة ٦٥ فى ١٤/١٢/١٩٥٠ .

يلاحظ أن البنك كان فى دور التصير ، وفى طريقه  
لاستكمال النسبة المقررة وكانت نسبة الموظفين فى بنك  
سوارس كمثال آخر فى ٢٦ يناير ١٩٤٨ نحو ٤٧٪ ونسبة  
مرتباتهم ٣٣ر٨٪ زادت فى ١٦ يوليه ١٩٤٩ الى ٦٣ر١٥٪ ونسبة  
مرتباتهم ٤٨ر٥٪ (١٠٦) ومع أن البنك سار فى محاولة التنظيم  
فانه حتى نهاية الفترة لم يكتمل النسب المطلوبة حيث وجد به  
عجز سنة ١٩٥١ بلغ ١٦ر٨٪ فى العدد و٦ر٠٪ فى المرتبات طبقاً

الراسمالية ج ٢ — ١٢٩

ليانات الشركة ، إلا أن النسبة ارتفعت الى ١٣% في العقد و ١٢٢ في المرتبات بعد نقل أحد الموظفين من كشف المصريين الى كشف الأجانب لهم ثبوت جنسيته كذا اعتبار اثنين أدرجتهم الشركة في كشف الموظفين بعد رفعهم من كشف الأعمال نظرا لطبيعة العمل الذي يؤديه كل منهما ، لهذا رأت مصلحة الشركات ضرورة اتخاذ الاجراءات القانونية ضد هذا البنك لمخالفته للقانون (١٠٧) .

هذا فضلا عن ارتفاع مرتبات الأجانب في البنوك عن المصريين ، فقد كان مرتب ٦ موظفين أجانب بالبنك التجارى الايطالى للقطر المصرى ٤٢٢٧ ج . م بينما بلغ مرتب ١٢ موظفا مصريا بالبنك نفسه ٣١٧٣ ج . م (١٠٨) ، حيث كانت مرتبات الأجانب تتراوح ما بين ٧٨٤٠٠ قرش و ٤٠٨٠٠ قرش مقابل ٣٠٦٠٠ و ٨٤٠٠ قرش للمصريين (١٠٩) ، هذا فضلا عن منح الأجانب شققا للسكن على نفقة البنك (١١٠) .

### ثانيا : البنوك المتخصصة في مصر

خلت الفترة السابقة من البنوك الصناعية ، ولكن هذه الفترة تخللها حدث مهم بالنسبة لتمويل الصناعة وهو انشاء اول بنك صناعى في مصر .

أما عن بنوك الرهن العقاري والزراعى خلال تلك الفترة ، فهى نفس البنوك التى سبقت الإشارة إليها في الفترة السابقة ، وقد استمرت هذه البنوك تزاوّل نشاطها خلال تلك الفترة دون توقف ، ودون انشاء بنوك جديدة أخرى .

ولكى تحصل هذه البنوك على المال اللازم لها لتمويل المشروعات واتراضى العملاء كانت تلجأ الى مصادر ثلاثة هى



رأس المال والاحتياطيات والسندات وهى بفلك تشببه البنوك التجارية ، فالبنك العقارى المصرى كان رأسماله سنة ١٩٤٨ ٤٠٠.٠٠٠ سهم لحامله قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك تبلغ مائتى مليون من الفرنكات قومت سنة ١٩٥٠ بالجنيهات المصرية بلغت ٧٧١٥٠٠ ج . م مدفوع نصفها وقد استثمر رأس المال طوال تلك الفترة دون أن يطرا عليه أى تغيير (١١١) وأما الاحتياطيات فكانت عبارة عن خصم جزء من أرباحه السنوية وتجنبيها فى حساب مستقل يعرف بالاحتياطى وهى الأرباح غير الموزعة ، وقد بلغت قيمة الاحتياطيات لدى البنك فى ٣١ أكتوبر ١٩٥١ حوالى ٥٤٧ر١٩٤ ج . م جميعها مستثمرة فى استثمارات مختلفة مثل أوراق مالية أو عقارات ، أما السندات فقد بلغت فى نفس التاريخ ٢٣٨ر٦٤٨ ج . م ، وبذلك بلغ اجمالى أموال البنك من النواحي الثلاث السابقة حوالى ٥٩٠ر٦٩ ج . م .

وقد واجهت البنك بعض المشاكل بالنسبة للتمويل والاستثمار ، فقد وصل مجوع الديون العقارية التى كانت للبنك ١٩٤٧ الى أدنى مستوى له ٥٦٠.٠٠٠ ج . م ، ولا شك أن رصيد هذه الديون يعنى بالتالى نقص رصيد الفوائد المحصلة منها وهى مصدر أرباح البنك فى النهاية ، ولذلك كانت تقابل البنك مشكلة استثمار هذه القروض التى تسدد اليه فكان يستثمرها فى الأوراق المالية حتى يتمتع بميزة السيولة عندما يحتاج اليها فيمكن بيعها فى البورصة والحصول على نقد سائل يقرضه لعملائه .

وإذا قارنا بين النقود التى سددتها العملاء للبنك ١٩٤٧ بالنقود التى اقترضوها منذ عشر سنوات ( ١٩٣٧ ) فنسجد أن الجنيه المصرى هبطت قيمته الى الخمس وان العملاء يسددون ما عليهم نقدا ولكن لا يسددون ما عليهم بنفس القيمة ، فهم

يسددون مبلغ العشرة الآلاف جنيه التى اقترضوها منذ عشر سنوات ولكن قيمتها ١٩٤٧ تساوى الفى جنيه فقط ، والبنك خاسر فى هذه الحالة (١١٢) .

وعن مدى التزام البنك بقانون تنظيم الشركات ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، فقد عمل البنك على اكمال النسب المقررة بالتدريج ، وقد تم ذلك بالحصول على الجنسية المصرية فحتى ٢٤ مايو ١٩٤٨ حصل على الجنسية المصرية ٨ موظفون بالاضافة الى ٣٠ موظفا قدموا طلبات للحصول على شهادة الجنسية المصرية (١١٣) ، وحتى ذلك التاريخ بلغت نسبة عدد الموظفين المصريين ٥٣٨٪ بعجز قدره ٢١٢٪ ، وقد تعددت الجنسيات فى هذا البنك وذلك سيطروا على ادارته ، وكان الفرنويون فى المركز الاول من حيث العدد يليهم اليونانيون ثم البريطانيون فالإيطاليون (١١٤) ، وفى العام القالى عمل البنك على زيادة عدد المصريين بالمتصرين حتى أصبحت النسبة ٧٠٪ بعجز ٤٩٪ (١١٥) وفى ٤ نوفمبر ١٩٥٠ اكتملت نسبة المصريين المقررة فى البنك حيث بلغت ٧٥٪ (١١٦) ، وأما عن أعضاء مجلس الادارة فقد بلغ عدد المصريين خمسة أعضاء من اجمالى العدد البالغ ١٢ عضوا بنسبة ٤١٪ (١١٧) ، وبذلك فالبنك اكمل النسبة المقررة لتمصير مجلس الادارة وطبقا لقانون البنك الأساسى كان كل عضو من أعضاء مجلس الادارة ملزما بأن يودع ١٠٠ سهم من أسهم الشركة لدى بنك الخصم الاهلى الباريسى بالقاهرة (١١٨) .

أما البنك العقارى الزراعى المصرى فقد بلغ رأسماله خلال تلك الفترة نحو ١٥ مليون ج.م ، وأما عن احتياطات البنك فقد بلغت ١٩٥٠ نحو ٦٤٦٣٢٢٣ ج.م منها ٥٨٤٤٥ ج.م

احتياطيا قانونيا ، وكان البنك يستقطع سنويا ١٠٪ من الارباح تخصص كاحتياط خاص لمقابلة الاستهلاكات والديون المشكوك فيها ، فاذا وقعت خسارة يخصم مقدارها أولا من الاحتياطى الخاص ثم من الاحتياطى العام ، وما يتبقى من الارباح بعد خصم المصاريف العمومية والتكاليف يكون تحت تصرف الحكومة (١١٩) . حيث يتضح من عضوية مجلس الادارة أن للحكومة الاغلبية فى رأس المال والادارة .

ولا يفوتنا فى هذا المجال أن نذكر أن هذه البنوك كانت تقوم بمنح قروض برهن عقارى . وتزداد هذه القروض كلما زاد نشاط البنوك وتوافرت أموالها ، وفى الواقع فإن أموال هذه البنوك غالبا متوافرة حيث الفائدة التى تفرض على القروض وهى فى الغالب فائدة مركبة . وخير دليل على ذلك بنت الأراضى المصرية الذى بلغت قروضه سنة ١٩٤٧ نحو ٢١٣٢٦١٢٠ ج . م زالت سنة ١٩٤٨ الى ٢٢٣٢٦١٢٠ ج . م ثم ارتفعت سنة ١٩٤٩ الى ٢٥٢٧٨١٥ ج . م بزيادة قدرها ٦٦٦٠٢ ج . م على سنة ١٩٤٧ . مع ملاحظة أن رأسمال البنك لم يتغير عما كان عليه عند التأسيس ، وفى سنة ١٩٥٠ كان أيضا مليون ج . ك منها ١٩٥٠٠٠ سهما عاديا قيمة كل منها ٥ ج . ك مدفوعة بالكامل و ٥٠٠٠ حصة تأسيس قيمة كل منها ٥ ج . ك (١٢٠) .

وقد سيطر على البنك مجلس ادارة فرنسى غالبا ، والعجب أن البنك مع صدور قانون التنظيم سنة ١٩٤٧ كانت نسبة المصريين فى اعضاء مجلس الادارة مطابقة للقانون فقد كان اجمالى عدد الاعضاء سنة ١٩٤٨ عشرة منهم ٤ مصريون بنسبة ٤٠٪ (١٢١) . وهى نسبة مطابقة ، ولكن بمرور ثلاث سنوات تغير الوضع من مطابقة الى عدم مطابقة وفى سنة

١٩٥٠ بلغ أعضاء مجلس ادارة البنك أحد عشر عضوا منهم ثلاثة مصريين بنسبة ٢٧.٣٪ بعجز ١٢.٧٪ ، وباقي الاعضاء الثمانية فرنسيين بنسبة ٧٢.٧٪ (١٢٢) . وكانت تعاون هذا المجلس مجموعة كبيرة من الموظفين الفرنسيين واليونانيين وعددا آخر من البريطانيين والايطاليين ، وقد بلغت نسبة الموظفين المصريين ٥.٨٪ منهم عددا كبيرا اترك متصريين (١٢٣) .

اما البنك السويسرى المصرى للقروض العقارية فلم يستطع الاحتفاظ برأسماله كاملا فقد تعرض لهزات اقتصادية أثرت على رأسماله فن ٣٨٣٤٥٠٠ فرنك سويسرى (١٩٣٧) الى ٢٢٥٤٥٠٠ فرنك سويسرى عام ١٩٤٧ بانخفاض قدره ١٥٨٠٠٠٠ فرنك سويسرى ثم انخفض الى ١٨٨٤٥٠٠ فرنك سويسرى عام ١٩٥٠ وهو انخفاض شديد بلغ أقل من نصف ما كان ( ١٩٣٧ ) .

كما أن البنك طوال تلك الفترة لم يحاول اشراك المصريين فى رأسماله أو ادارته ، فقد بلغ عدد أعضاء مجلس الادارة سنة ١٩٥٠ سبعة أعضاء جميعهم اجانب ولا يوجد بينهم أى مصرى (١٢٤) .

وفى سنة ١٩٤٧ زيد رأسمال بنك التسليف الزراعى المصرى من مليون جنيه عند التأسيس الى مليون ونصف مليون جنيه (١٢٥) ، كما عدل نظام البنك أكثر من مرة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٨ و ٢٧ ديسمبر ١٩٤٨ و ٢٨ مارس ١٩٤٩ حيث تغير اسم البنك الى « بنك التسليف الزراعى والتعاونى » وبنفس المساهمين عند التأسيس (١٢٦) وبدلا من أن يقوم البنك بتمصير موظفيه قام بأعمال تعسفية ضدهم وقام بتفصل عدد كبير كبير منهم بأسباب وبدون أسباب (١٢٧) .

وأهم حدث ظهر خلال تلك الفترة هو انشاء « البنك الصناعى » فى مصر فقد كانت مهمة البنوك التجارية تتركز فى تمويل التجارة الخارجية وكذلك تمويل محصول القطن وقد أحجمت عن تمويل الصناعة ، وذلك لأن التجارة الخارجية وتمويل القطن أو الاتجار فيه ، أعطت استثمارا آمنا سهلا ومضمونا لأموالها ، يضاف الى ذلك تأخر الصناعة وعدم وجود مقترضين أقوياء فى القسم الصناعى ، واحجام البنوك الاجنبية عن الاتصال مباشرة بالجمهور المصرى ، ومن العوامل التى جعلت البنوك تبتعد عن تمويل الصناعة كذلك الموقف المصرفى البريطانى التقليدى الذى أوضحه محافظ البنك الاهلى بقوله : « ان اشتراك بنوك الودائع فى خلق صناعيات أو فى تطوير الموجود منها أوجد الكثير من المشاكل » (١٢٨) .

كما انه بقيام الحرب الثانية تكررت ظروف الحرب الاولى ، وهى الظروف التى وجدت فيها الصناعة المصرية مجالا لتدعيم مركزها المالى بفضل عدم وجود منافسة للمنتجات الاجنبية التى تمتاز عنها جودة وسعرا والتى انقطع ورودها خلال الحرب (١٢٩) ، وهنا انتقلت مصر الى مرحلة مهمة بشأن التسليف الصناعى ، وهى مرحلة تدخل الدولة فى المشاركة الفعالة فى النهوض بالصناعة ، حيث ان البلاد فى حلجة الى تنمية الانتاج الصناعى والتخفيف من حدة البطالة وإيجاد توازن اقتصادى بين الانتاج الزراعى والصناعى ، وكان مظهر ذلك هو اشتراكها فى انشاء البنك الصناعى .

وقد تمت دراسة المشروع سنة ١٩٤٠ ، وتقدمت وزارة التجارة والصناعة بمذكرة مشروع قانون بالترخيص للحكومة بالاشتراك فى بنك صناعى الى مجلس الوزراء سنة ١٩٤٥ .

وفى سنة ١٩٤٧ صدر القانون رقم ١٣١ الخاص بالترخيص للحكومة بالاشتراك فى انشاء بنك صناعى .

وفى سنة ١٩٤٨ صدر نظام البنك الذى بدأ نشاطه الفعلى فى اكتوبر من العام التالى ، وهو شركة مساهمة مصرية برأسمال قدره مليون ونصف مليون جنيه مقسمة على ٣٧٥٠٠٠ سهمًا قيمة كل منها أربعة جنيهات ، وتشترك الحكومة فيه بحصة قدرها ٥١ ٪ ، أما الجزء الباقى فموزع بين الهيئات والافراد ، وقد بلغ نصيب الآخرين ١٩ ٪ من رأس المال ، وتضمن الحكومة لحملة الاسهم ربحا أدنى قدره ٣ ٪ من القيمة الاسمية للسهم .

غير ان امكانيات البنك المالية لم تقف عند حد رأس المال اذ رخص له أن يقترض من الحكومة فى حدود مليونى جنيه وأن يصدر فى حدود خمسة أمثال رأس المال على أن تضمن الحكومة القيمة الاسمية للسندات وتسدّد الفائدة المقررة عند الاستحقاق (١٣٠) .

كما نص القانون ١٠٦ لسنة ١٩٤٨ على استثناء البنك من احكام ( المادة السادسة ) من القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وتنظيمها بالنسبة لرأس المال ( المادة الاولى ) .

ونص على استثناء البنك من احكام ( المادة العاشرة ) من القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ سالف الذكر باعفاء أعضاء مجلس ادارة البنك الصناعى النائبين عن الحكومة من شرط ضمان الإدارة - المنصوص عليه فى تلك المادة ( المادة الثانية ) . وأن البنك يعد بنكا مختلطا حيث ساهم الاجانب فى تأسيسه ، والدليل على ذلك أن الب ٤٩ ٪ الباقية بعد نصيب الحكومة ،

مساهم فيها الأفراد والهيئات وأغلبها أجنبية وكانت عبارة عن ١٩٪ للأفراد المصريين على نحو ما سبق ، و ٣٠٪ للأشخاص المعنوية والطبيعية (١٣١) وهى كما يأتى :

البنك الاهلى المصرى مساهم	برأسمال قدره	٥٠٠ر.٥٠٠ ج.م	قيمة ١٢٥٠٠ سهم
البنك البلجيكى		١٩٠٠٠	٤٧٥٠
شركة الغزل الاهلية المصرية			
يمثلها « رويبرجاش »	١٥٠٠٠	٢٧٥٠	
شركة مياه القاهرة	١٠٠٠٠	٢٥٠٠	
شركة سباهى لخيوط			
الغزل	٥٠٠٠	١٢٥٠	
شركة مساهمة البحيرة			
يمثلها « البير لمباردى »	٥٠٠٠	١٢٥٠	
ادارة صندوق التوفير	١٠٤٠٠٠	٢٦٠٠٠	
الجمعية التعاونية للبترول	٥٠٠٠	١٢٥٠	
شركة الشرق للتأمين	١٥٠٠٠	٢٧٥٠	
شركة اسكندرية للتأمين	٥٠٠٠	١٢٥٠	
شركة صناعة نسيج			
الالياف	٥٠٠٠	١٢٥٠	

الجملة ٢٢٨٠٠٠ ج.م. قيمة ٥٦٥٠٠ سهم

وقد تم دفع قيمة رأس المال عند التأسيس وقيمه ٣٥٧.٠٠٠ ر.م كما وجد مخصص للأفراد من المصريين ، وكذلك شركات مصرية مثل بنك مصر الذى اشترى عشرة آلاف سهم قيمتها أربعين ألف جنيه (١٣٢) .

وقد رخص القانون ١٣١ لسنة ١٩٤٧ للحكومة أن تقدم قروضا للبنك لا يتجاوز مجموعها مليونين من الجنيهات بفوائد يحدد سعرها بالاتفاق بين الحكومة والبنك (المادة الثانية) (١٣٣) .

ومشاركة الحكومة فى رأسمال البنك وضمانتها له لدى البنك الأهلى دليل تشجيع الحكومة للصناعات المصرية خلال تلك الفترة .

وطبقا لنظام البنك الأساسى عهد اليه بالاقتراض والاشتراك فى المشروعات الصناعية بغرض النهوض بالصناعة المصرية واتقيام بالأعمال المصرفية الخاصة بها وتجديد مهمة البنك فى الاشتراك فى انشاء وتدعيم المؤسسات الصناعية المصرية ، وتقديم السلف الصناعية بضمان عينى أو شخصى قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ، ويقوم بمعاونة خريجي المعاهد الفنية للقيام بالمشروعات الصناعية بمنحهم سلفا بضمان عينى أو شخصى أو غير ذلك ويقوم البنك باستثمار الفائض من الأموال فى شراء أسهم وسندات الشركات الصناعية ، ومساندة الصناعة المصرية بإمدادها بالمواد الخام والآلات (١٣٤) .



وقد زاول البنك نشاطه ابتداء من أكتوبر ١٩٤٩ ومنذ ذلك التاريخ ولمدة خمس سنوات اطلق على هذه الفترة ( فترة الحذر ) اذ كان شديد الحساسية الى درجة قد تصل الى التضييق وخاصة بالنسبة للصناعات الصغرى والمتوسطة وعلى الرغم من الامكانيات المالية التى كفلها القانون لموارد البنك فان رأس المال — على ضآلته وقصوره عن أن يفي بحاجات الصناعة فى مصر — لم يكن قد طلب بالكامل حتى نهاية الخمس سنوات ( أغسطس ١٩٥٣ ) ، ولعل ذلك راجع الى انه كان على البنك أن يسير وثيدا خلال السنوات الاولى من حياته حتى تثبت اقدمه ويبين موضعه .

ومع ذلك انتفع من القروض التى أصدرها البنك حتى نهاية تلك الفترة نحو ٩٣ مؤسسة وكانت القروض متوسطة الأجل هى الغالبة اذ بلغت ٦٣٤ ألف ج . م انتفع بها ٥٢ مؤسسة ، بينما بلغت السلف القصيرة الأجل والاعتمادات ٥٣٤ ألف ج . م انتفع بها مؤسستان فقط ، كما يتضح من البيان الآتى :

السنة

سلف طويلة الاجل	سلف متوسطة الاجل	سلف قصيرة الاجل	امتيازات
-----------------	------------------	-----------------	----------

العدد	المقدار	العدد	المقدار	العدد	المقدار
-------	---------	-------	---------	-------	---------

٢	٣٧٠٠٠	٢٦	٢٢٦٩٢٥	١٣	١٠٧٨٠٠
١٩٥٠					

١٩٥١	—	٢٦	٢٠٧٣٩٨	١٩	٥٧٤٣٠

الاجموع	٢	٣٧٠٠٠	٥٢	٦٢٤٣٢٣	٢٢	١٦٥٢٣٠

ومن البرازيلية العمومية للبنك نجد أن الأرباح التي حققها زادت من ٢٠٠ ج٠م سنة ١٩٥٠ الي ٢١٦٠٠ ج٠م سنة ١٩٥١/١٣٥١ ،

وبذلك يمكن القول بأن الحكومة بمساهمتها بالجزء الأكبر فى إنشاء البنك الصناعى استطاعت أن تعمل على تمويل قطاع كبير من الصناعة عن طريق منح القروض المتنوعة ( طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل ) للصناعات المختلفة .

والجدير بالملاحظة أن إنشاء البنك الصناعى قد جاء فى وقت فقدت فيه مصر انتماء بنك مصر لمصر منذ دخلته العناصر الأجنبية والاحتكارية وسيطرت عليه بعد أزمة ١٩٣٩ ، وأن كانت هناك عناصر أجنبية بالبنك الصناعى الجديد ، فإن السيطرة التامة على البنك كانت للحكومة والمساهمين المصريين حيث كانت لهم الأغلبية العظمى فى رأسمال البنك وبالتالي فى مجلس الإدارة الأمر الذى ترتب عليه التحكم فى الجمعية العمومية للبنك .



ومن أهم عوامل تحرير القطاع المصرى من النفوذ الأجنبى خلال تلك الفترة خروج مصر من المنطقة الاسترلينية ١٩٤٧ وبغرض رقابة على التحويلات بين مصر وإنجلترا ، وهذا أضعف من اعتماد البنوك الأجنبية على مراكزها الرئيسية فى الخارج ، ومهد السبيل لاختضاعها لسياسة نقدية محلية بدأت تظهر مع تحويل البنك الأهلى المصرى الى بنك مركزى .

هذا بجانب استمرار عدد كبير من البنوك الأجنبية فى قبول ديون مصر السنوية ويتحرك رأسمالها الى مراكزها الرئيسية فى لندن وباريس وبعض العواصم الأوربية الأخرى ، وأنها تعتمد على التجارة الداخلية والأجنبية (١٣٦) ، فمن المعروف أن أغلب هذه البنوك لم تكن إلا فروعاً لشركات أجنبية توجد مراكز

ادارتها فى الخارج ، وهذه الفروع ليست لها شخصية معنوية مستقلة ، انما استمدت شخصيتها من الشركات التابعة لها فى الخارج (١٣٧) .

وفى سنة ١٩٤٩ أنشئت ادارة للاشراف على البنوك المرتبطة بالتزامات قبل الحكومة . ألحقت بالادارة العامة لحسابات ومشترىات الحكومة ومخازنها وسميت الادارة باسم « ادارة مراجعة حسابات البنوك » ، وفى ٢ يوليه ١٩٥١ صدر قرار وزارى بتعديل اسمها الى « ادارة مراقبة البنوك » ، وكان من أهم خصائصها مراقبة تنفيذ الاتفاقات والقوانين الصادرة بانشاء وتنظيم البنوك ولوائحها الداخلية ، وفحص تقارير مجالس ادارتها ، والتفتيش على حساباتها وميزانياتها وتقارير مراقبى حساباتها وفحص العمليات التى تقوم بها لحسابه الحكومة بطريق المحبثى والتى لا تدخل ضمن اختصاصات ادارة محاسبة البنوك التى انشئت بوزارة التموين فى أعقاب الحرب الثانية (١٣٨) .

### تحرير الجنيه المصرى من تبعيته للجنيه الانجليزى :

خرجت مصر من المنطقة الاسترلينية بموجب اتفاقية ١٩٤٧ وقد ترتب على ذلك التحرر المصرى من التبعية البريطانية ضرورة العمل على تكوين احتياطات مناسبة من الذهب والعملات الأجنبية ، فاضطرت الى الابقاء على نظام الرقابة على الصرف بما يكفل توفير استيراد المواد الانتاجية والاساسية وحسن توزيع احتياطياتها النقدية ولم تستمر هذه السياسة طويلا ، فاستخدمت مصر ما يسمى « حسابات جنيه انتصدير » الذى كان يقضى بأن تقوم الحكومة المصرية باستيراد بضائع بلاد العملات الصعبة عن طريق دولة وسيطة تقبل الدفع

بجنيه التصدير المصرى ورغبة فى تكوين احتياط تقديرى من العملات الصعبة (١٣٩) ، وبهذا انخفضت ارضدة مصر لدى انجلترا فبلغت فى ١٩٤٨ نحو ٣٤٦ مليون جنيه استرلينى وفى ١٩٤٩ نحو ٣٢٢ مليون جنيه استرلينى (١٤٠) .

وفى مارس ١٩٤٩ عقدت اتفاقية بين مصر وانجلترا بمقتضاها تم تحويل خمسة ملايين من الجنيهات الى دولارات كما تم نقل ١٢ مليوناً من حساب رقم ٢ الى حساب رقم ١ ( الاسترلينى المفرج عنه ) ، ولما كانت الارضدة فى الحساب رقم ١ تبلغ ٧٤ مليون ج . م فلم يكن لعمليات التحرير هذه نتيجة مباشرة لان عجز بريطانيا عن امداد مصر بالسلع بأسعار المنافسة ظل هو المشكلة ، وعلاوة على ذلك فقد اضافت بريطانيا الى الاتفاقية تعديلاً بقيود مشددة اذ اصرت على ان يكون الحق فى استخدام الاسترلينى مقصوراً على المعاملات التى تتم فى بضائع مصدرها الاصلى هو البلد الذى يتم الدفع فيه ، وبذلك حرمت مصر من مصدر مهم للحصول على العملة الصعبة ، وردا على ذلك استحدثت مصر جنيهاً قابلاً للتحويل ( فى حساب التصدير ) لتمويل التجارة مع بلاد العملة السهلة (١٤١) .

ولما كانت البنوك فى مصر فرعا لبنوك اجنبية فى الخارج غالباً وتختص بعمليات تمويل التجارة الخارجية لسرعة انتقال هذه الأموال الى الخارج فقد توافقت هذا التخصص مع اعتماد الاقتصاد المصرى على تصدير القطن واستيراد المنتجات الصناعية ، هذا يعنى ان الاقتصاد المصرى يقسم ببعينه لرؤوس الأموال الأجنبية (١٤٢) . وكان الوجه الآخر لهذا الوضع هو ركود الاقتصاد المصرى وتخلفه (١٤٣) .

وقد دل سير الحوادث بعد انتهاء الحرب على أن كثيرا من العملات قومت بأكثر من قيمتها ، وأن قيمتها الخارجية لم تتفق مع قيمتها الداخلية ، ولا أدل على ذلك من الصعوبات التي عانتها مصر في بيع منتجاتها الى دول العملة الصعبة ، إذ ما كانت تستطيع الاستيراد من هذه الدول الا بسعر أعلى من سعر التعادل بين الجنيه المصرى وعملات هذه البلاد ، ومع هذا فإن الجنيه المصرى واجه نقصا كبيرا أمام الدولار في الأسواق الحرة ، فضلا عن أن مصر كانت تشتري السلع الأمريكية من الأسواق الحرة بثمن يزيد على الأثمان التي يحددها سعر التعادل الرسمي بين الدولار والجنيه المصرى ، ولما كانت مصر دائنة لـ إنجلترا فإن مجرد خفض الجنيه الاسترلينى بنسبة ٣٠٪ من قيمته سيؤدى الى تخفيض آلى في قيمة دين مصر على إنجلترا وبالتالي خفض في قيمة غطاء البنكنوت (١٤٤) .

وبذلك يتضح أن الاقتصاد المصرى أصبح كثيرا خاصة النظام النقدى المصرى ، وهذه الاضرار جزء من مخطط استعمارى بريطانى سعى لعدم استقلال مصر اقتصاديا ، فقد أدى ارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الانجليزى الى فقدان الجنيه المصرى استقلاله تماما حيث ارتبط سعر صرف الجنيه المصرى بالاسترلينى من حيث الانخفاض والارتفاع وادى ذلك الى تعرض الاقتصاد المصرى لآى اضطرابات نقدية في إنجلترا ، كما فقدت مصر السيطرة على حجم الاصدار النقدى ، الأمر الذى أدى الى ارتفاع في مستويات الأسعار ، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة في مصر .

اضف الى ذلك تراكم الأرصدة الاسترلينية لمصر لدى إنجلترا والتي شكلت تسويتها مشكلة كبيرة ( مشكلة الارصدة الاسترلينية ) (١٤٥) .

أما عن بورصة الأوراق المالية في مصر خلال تلك الفترة :  
فقد أدى الاتفاق المالي بين مصر وإنجلترا الذي خرجت بموجبه  
مصر من المنطقة الاسترلينية سنة ١٩٤٧ الى الاضرار بالتجارة  
المصرية تماما (١٩٤٦) ، كما أدى الى هبوط الأسعار في بورصة  
مصر وأسواقها التجارية بسبب أنه قد توافر لمصر من  
العملات الصعبة أكثر مما تستطيع استخدامه ، وبالتالي  
مزاحمة السلع الأجنبية للمنتجات المحلية ، وهذا أدى الى انخفاض  
اثمان الاسهم المالية المحلية ومعظمها أسهم صناعية (١٩٤٧) .

كما أن هبوط أسعار القطن أدى الى هبوط أسعار  
الأوراق المالية ، ففي سنة ١٩٤٩ تدهورت الأسعار الى أقل  
مستوى وصلت اليه منذ الحرب الثانية بسبب تدهور أسعار  
القطن الذي هوت بسببه أسعار أسهم شركات الأراضي ،  
الا أن اضطراب تجار القطن الى بيع أوراقهم المالية لتغطية  
القروض الممنوحة لهم من البنوك كان السبب المباشر في هذا  
التدهور (١٩٤٨) .

وفي أواخر ١٩٥٠ أدت موجة التضخم التي سادت  
العالم الى إعادة النشاط لأسعار أسهم الشركات في البورصة  
استنفادت منه أسهم الشركات التجارية والصناعية التي  
أصبحت في ذلك الوقت أقوى على كساح المنافسة الأجنبية ،  
وينطبق ذلك على كل الشركات المساهمة الأجنبية في مصر ،  
فعلى سبيل المثال فمحفظة الأوراق المالية للبنك التجاري المصري  
كأحدى شركات المساهمة تشر الى أن أسهم الشركات  
المصرية فيها في ٣١ ديسمبر ١٩٥٠ بلغت ١٦٩٦٢٨ ج . م  
وقيمتها في البورصة ١٨٧٨٩٥ ج . م بزيادة ١٧٢٦٧  
ج . م (١٩٤٩) ، وفي سنة ١٩٥١ خضعت الأوراق المالية المصرية

والاجنبية في البورصة لرسم الدمغة (١٥٠) ٠ وهذا نوع من الضريبة التي اضيفت على الأوراق المالية في مصر .

وقد اعتمدت بورصة الأوراق المالية في مصر على العنصر الاجنبى خاصة السماسرة الذين كانوا يعتمدون اعتمادا كليا على ما يمكنهم اقتراضه من البنوك المختلفة ، وكانوا يستخدمون رؤوس أموالهم في تمويل عملياتهم ويحصلون على أرباحهم من طريق الاقتراض من البنوك نقودا تحت الطلب ولأجل قصير بسعر فائدة منخفض جدا (١٥١) .

### ثالثا - في مجال التأمين :

أما عن التطورات في قطاع التأمين فقد كانت في نفس مستوى التطورات التي طرأت على الجهاز المصرفى ، حيث كان الطابع المسيطر على شركات التأمين هو الطابع الاجنبى ، ولأنسيا الفرنسية والانجليزى ، حيث أن نسبة عدد شركات التأمين المصرية الى مجموع شركات التأمين المسجلة في مصر كانت لا تزيد على ١٣٪ خلال تلك الفترة ، والجدير بالذكر أن هذا النسبة لم تكن مصرية مئة في المائة . إنما كانت مصرية اسما واجنبية من حيث السيطرة والاتجاهات فلم تكن هناك شركات مصرية بالفعل سوى شركة مصر للتأمين التي أنشأها بنك مصر ١٩٣٤ .

وحتى نهاية هذه الفترة سنة ١٩٥٢ كان هناك ١١٢ شركة اجنبية تقوم بأعمال التأمين في مصر منها ٥٧ شركة انجليزية و ١٨ فرنسية وعشر شركات سويسرية وثمانى شركات أمريكية وخمس شركات هندية والباقي شركات ايطالية ويونانية وجنسيات اخرى مختلفة هذا بالإضافة إلى شركة مصر للتأمين (١٥٢) . والجدير بالذكر أن هذه الشركة بدأت تدخلها العناصر الأجنبية تبعاً



لدخول هذه العناصر لبنك مصر بعد أزمة ( ١٩٣٩ ) ، والدليل على ذلك أنه دخل مجلس إدارة الشركة ١٩٤٨ ثلاثة أعضاء بريطانيون من مجموع الأعضاء البالغ عددهم ١٣ عضواً بنسبة ٢٣٪ للأجانب (١٥٣) .

كما يتضح أيضاً من خلال عضوية الشركات التي كان يقدمها كل عضو إلى الإدارة العامة للشركات أن مدير الشركة المذكورة « هارفي بورنج » Harvey Bouting بريطاني الجنسية مقره س . ت . بورنج ، وشركة التأمين المتحدة بلندن ، ومن المعروف أن العضو أو المدير لابد أن يكون مالكا لبعض الأسهم ( أسهم الضمان ) طبقاً لقانون الشركات المساهمة ، وبذلك فإن رأسمال الشركة أيضاً أصبح يشارك فيه الأجانب ولم يكن مصرياً خالصاً (١٥٤) ، هذا فضلاً عن دخول الكثير من الموظفين الأجانب في الشركة (١٥٥) .

وخلال هذه الفترة لم تؤسس شركات تأمين متوى شركتين هما « شركة النيل للتأمين وشركة التأمينات المصرية » الأولى تأسست سنة ١٩٤٧ برأسمال ٥٠٠.٠٠٠ ج . م لمدة ٥٠ سنة ، وأغلب المؤسسين بريطانيين وشركات بريطانية وشركة فرنسية ويوناني وأربعة مصريين ، ويمتلك الأجانب فيها ٣٢٠.٠٠٠ ج . م ( ٢٤٪ للأجانب حوالي ٦٤٪ وللمصريين ٣٦٪ ) ، وكان مجال الشركة القيام بأعمال الضامنين والمؤمنين والتعامل في جميع أنواع التأمين في مصر والخارج (١٥٦) .

ولما كانت الشركة قد تأسست مع صدور قانون التمصيل ١٩٤٧/١٣٨ فقد اشترط ألا يزيد أعضاء مجلس إدارتها على أحد عشر عضواً ولا يقل عن ستة أعضاء ، وألا يقل عدد الأعضاء المصريين عن ثلاثة أعضاء (١٥٧) .

أما الشركة الثانية فقد تأسست فى ١٩٥١ برأسمال ٧٥٠٠٠ ج . م وقد سيطر على الشركة مؤسسوها الأجانب والمتنصرون ، وكانت تقوم بجميع عمليات التأمين . كما عملت على شراء شركة الادخار المصرية (١٥٨) .

وفى سنة ١٩٤٨/١٩٤٩ غيرت « شركة السيكورتاه الاهلية المصرية » اسمها الذى أصبح « شركة التأمين الاهلية المصرية » - لجميع انواع التأمين فالاسم الثانى لم يكن يعدل على أن الشركة حديثة ، انما هو الاسم القديم للشركة ( السيكورتاه ) وحدث التغيير بناء على قرار صادر من الجمعية العمومية غير العادية للشركة فى ٢٨ مايو ١٩٤٨ .

ولم يكن من السهل عملية تغيير الاسم بل كان يتعين موافقة الحكومة المصرية على ذلك ، وفى اجتماع مجلس الدولة فى ٢٧ فبراير ١٩٤٩ وافقت وزارات التجارة والصناعة والزراعة والتموين على تعديل الاسم (١٥٩) .

وبجانب أعمال التأمين التى كانت تقوم بها شركات التأمين اهتمت هذه الشركات أيضا باستثمار أموالها فى بناء العمارات وأراضى البناء ، فعلى سبيل المثال نجد أن « شركة اسكندرية للتأمين » كانت تمتلك حتى سنة ١٩٥٠ العديد من العمارات الكبيرة ، أربعة منها فى الاسكندرية وواحدة فى القاهرة ، كما قامت شركة الشرق للتأمين بتشغيل أموالها فى شراء أوراق مالية مصرية وانجليزية وأمريكية وفرنسية (١٦٠) .

ومنذ انتهاء الحرب الثانية وعودة الثقة والطمانية الى شركات التأمين وشعورها بأنها يمكن أن تعمل في أمان دون تعرضها لأي أخطار حربية ، لذا نشطت وحقت الكثير من المكاسب المالية ، فعلى سبيل المثال كان نشاط شركة التأمينات التجارية المصرية منذ تأسيسها بعد الحرب يزداد سنة بعد أخرى خاصة في عمليات تحصيل الأقساط من فروع التأمينات العمومية ، ففي سنة ١٩٤٧ حصلت الشركة أقساطا قدرت بنحو ٢٨٢٠٠ ج . م زادت ١٩٤٩ الى ٧٨٥٠٠ ج . م ثم الى ١٤٩٢٠٠ ج . م سنة ١٩٥١ ، الأمر الذي جعلها تحقق الكثير من الأرباح (١٦١) ، كما حصلت شركة اسكندرية للتأمين سنة ١٩٤٨ على أرباح كبيرة بلغ صافيها حوالي ١٢٩٦٩١ ج . م (١٦٢) .

والمتصفح لوثائق هذه الشركات يجد أن الكثير منها يشمل العديد من الفروع المنتشرة في معظم أنحاء القطر المصري ، فعلى سبيل المثال كانت شركة التأمين الأهلية المصرية حتى ١٩٤٩ تمتلك فروعاً كثيرة في القاهرة والمنصورة وبورسعيد والمنيا وغيرها الى جانب المركز الرئيسي في الاسكندرية (١٦٣) . أما شركة اسكندرية للتأمين فكان لها فروع في أغلب عواصم مديريات مصر بجانب مركزها الرئيسي في الاسكندرية وفرع القاهرة (١٦٤) .

أما فيما يتعلق بمدى التزام شركات التأمين بقانون التنظيم ١٩٤٧/١٣٨ من حيث نسبة المصريين فالأمر حالة شركة التأمين الأهلية المصرية في ٤ أكتوبر ١٩٤٨ .

عدد	نسبة	عجز	مربط	نسبة	عجز
مصريون	٦٤	٪٢٨٫٦	٪٣٦٫٤	١٢٠٤ ج٠م	٪٣٧٫٧
اجانب	١٠٢	٪٦١٫٤	—	١٩٩١ ج٠م	٪٦٢٫٢
					— (١٦٥)

وبالتالى فالمعجز كان كبيرا بالنسبة لموظفى الشركة ومرتباتهم مع نهاية أول عام على صدور قانون الشركات ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ .

مما لا شك فيه أن الجهاز المصرفى والتأمين فى مصر كان أجنبيا باستثناء القليل من الشركات التى أنشأها بنك مصر وأن كان قد تخلله العنصر الأجنبى سواء بالنسبة لرأس المال أو الإدارة خلال تلك الفترة ، وأيضا باستثناء الشركات التى للحكومة المصرية النسبة الغالبة فى رأسمالها مثل البنك الصناعى مثلا .

## مواضع الفصل الثالث

- (١) مصلحة هيوم الاحياء والتعداد ، تعداد سكان القطر المصري سنة ١٩٤٧ ج ٢ جداول عامة ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، وانظر أيضا : د . جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصادي في مصر ، ص ١٥٣ .
- (٢) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، ص ٢٨٦ .
- (٣) نفسه ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .
- (٤) د . نبيل عبد الحيد ، ص ٢٣٢ .
- (٥) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٧٦/٣ ج ١ عقود الشركات واميازات الأجانب ، شركة بهرد للتجارة ، وثيقة ٤١ ، ٤٢ ، ٥٥ في ١٩٥١/٢/٨ .
- (٦) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٦٦ في ١٩٥١/٦/١٢ ، وثيقة ٨٧ في ١٩٥٢/٢/١٠ .
- (٧) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٠٠ في ١٩٥٢/١١/٤ .
- (٨) احصاء شركات المساهمة ، بونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٧٩٨ .
- (٩) محفظة ١٣٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٨٥/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٠٧ ، ملف ١٨٢ — ١٨٥/٣ ج ١ وثيقة ١٢١ .
- (١٠) محفظة ٨٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤/٣ ج ١ ، وثيقة ٣٠ في ١٩٤٨/١/٢٩ .
- وكذلك الوقائع المصرية ، عدد ٣٦ في ١٩٤٧/٤/٢٤ ، عدد ١٣٤ في ١٩٤٨/٦/٦ .
- (١١) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٤٥/٣ ج ١ ، وثيقة ٣٥ ، ٢٦٣ محلات الملكة الصغيرة .

- (١٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ص ٨١٢ ، وكذلك :  
 محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٣٧/٣ ج ٥ ، وثيقة ٦٣ .  
 (١٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ص ٨١٢ .  
 (١٤) نفسه ، ص ٧٦٥ ، وانظر أيضا : أحمد الشرييني : المرجع السابق ،  
 ص ١٤٤ .

(١٥) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء . وثيقة ٣ شركة سنتروكومبيون  
 الشرق للتجارة .

(١٦) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٤٨٠/٣ ج ١ ، وثيقة ١  
 شركة الانباء الحديثة ( بنزا يون ) .

(١٧) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٤٠ حساب الارباح والخسائر عن السنة  
 المالية الاولى ١٩٥١ .

(١٨) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٢٠٦ تقرير مجلس الادارة عن السنة  
 المالية الثانية للشركة ١٩٥٢ مقدم للجمعية العمومية العادية في ١٩٥٣/٦/٣٠ .  
 (١٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٧٦٥ ، ٧٦٦ .

(٢٠) نفسه ، ص ٧٦٥ ، ٦٧٦ .

(٢١) نفسه ، ص ٧٦٦ .

(٢٢) نفسه ، ص ١٣ ٤٨ ٨٦٣ .

(٢٣) د . نبيل عبد الحميد : ص ٢٣٢ .

(٢٤) محفظة ١٣٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٨٥/٣ ج ١ ، وثيقة  
 ٧٣ .

(٢٥) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٥١/٣ ج ١ ، وثيقة ١٢٩  
 محلات شحلا الكبرى .

(٢٦) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٠٥ في ١٩٤٩/٣/٨ .

(٢٧) محفظة ٨٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٤/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٩ في  
 ١٩٤٨/١١/٤ .

(٢٨) محفظة ٨٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٧٨/٣ ج ٢ ، وثيقة ٨٣  
 في ١٩٤٩/١١/٤ .

(٢٩) الشهر العقاري بأسبوط ، ظم الحفظ ، محفظة رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٠ ،  
صورة عقد رهن رقم ٢٨١٤ فى ١٩٥٠/٧/٢٧ .

(٣٠) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٧٦/٣ ج ١ عقود الشركات  
وامتيازات الأجانب ، ملف شركة بهرد للتجارة ص ٤١ ، ٤٢ ، ٥٥ فى ١٩٥١/٢/٨ .

(٣١) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٥١/٣ ج ١ ، وثيقة ١٠٣  
فى ١٩٤٩/٣/٩ .

(٣٢) محفظة ٧٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٦٠٢/٣ ج ١ ، وثيقة  
٤٧ ، ٤٨ .

(٣٣) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات - ١٤ (١) ، ملف ١٨٢ - ٣/٢٣٧ ج ١ ،  
وثيقة ١٠١ ، ١٠٢ .

(٣٤) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ - ٣/٢٣٧ ج ٢ ، وثيقة ٥٣ ، ٥٤ .

(٣٥) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ - ٣/٢٣٧ ج ١ ، وثيقة ١٠١ ، ١٠٢ .

(٣٦) محفظة ٨٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٧٨/٣ ج ٢ ، وثيقة ٨٦ ،  
فى ١٩٥٠/١٠/١٩ .

(٣٧) محفظة ٧٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١١٥/٣ ج ١ ، وثيقة ٤١ ،

(٣٨) محفظة ٨٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٢٥/٣ ج ٢ ، وثيقة ٤٥  
فى ١٩٤٨/١١/٤ .

(٣٩) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٦٥ انحلة فى ١٩٥١ .

(٤٠) محفظة ١٣٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٨٥/٣ ج ١ ، وثيقة  
١٠٢ فى ١٩٥٢/١١/١١ .

(٤١) محفظة ٨٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٢٥/٣ ج ١ ، وثيقة ٦٥  
تقرير الفحص ١٩٥١ .

(٤٢) الشهر العقاري بأسبوط ، محفظة ٣٩ لسنة ١٩٥٠ ، صورة عقد رهن  
رقم ٢٨١٤ فى ١٩٥٠/٧/٢٧ ، صورة مستخرجة من مكتب توثيق الاسكندرية - عقد  
فتح اعتماد رهن تأبيني .

(٤٣) نفسه ، مسجل رقم ٢٨٤٧ فى ١٩٥٠/٧/٢٩ .

(٤٤) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٤٨٠/٣ ج ١ وثيقة ١  
شركة الاثياء الحديثة ( بنزايون ) .

(٤٥) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٤٠ الميزانية الأولى ١٩٥١ .

(٤٦) د . نبيل عبد الحيد : ص ٢٤٦ .

(٤٧) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة ،

وثيقة ٤٧ في ١٥/١٠/١٩٥٢ .

(٤٨) محفظة ١٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، جلسة

١٩٥٢/٨/٢٤ ، وثيقة ٤٧ - في ١٤/٩/١٩١٣ أبرمت الحكومة مع « شركة الانجلو اجيبسيان أويل فليدز » اتفاقاً ينص على أن يكون مدة رخصة البحث خمس من تاريخ الاتفاق وقد عرض الموضوع على قسم الرأي ١٩٥١/٤/٥ وباستعراض نصوص الاتفاقية وجد أن الاسعار المحددة في المادة (١٢) منها تسرى بالنسبة لزيت الوقود وزيت الانارة الناتجين من تكرير البترول الخام المستخرج من أية نقطة من الاراضى المصرية تقوم شركة آبار الزيوت المصرية الانجليزية باستغلالها في مصنع التكرير الخاص بها .

(٤٩) محفظة ١٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، وثيقة ٤٧ في ١٩٥٢/٨/٢٤ .

(٥٠) محفظة ١٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، وثيقة ٤٧ .

(٥١) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، وثيقة ٤٧ .

(٥٢) محفظة ١٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، وثيقة ٤٧ .

(٥٣) احصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٥٤/٥٣ ، ص ٤١٠ .

(٥٤) احصاء شركات المساهمة يونيو ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٨٣٥ ، ٨٣٦ .

(٥٥) محفظة ١٨٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٧٨/٣ ج ٢ ، وثيقة ٨٥

في ١٩٤٩/١١/٤ وكذلك : احصاء شركات المساهمة . يونيو ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٨٣٤ .

(٥٦) محفظة ١٤٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٦٢/٣ ، وثيقة ١٦٢ ،

١٨٩ : وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٩٣٦ .

(٥٧) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، وثيقة ٣ .

(٥٨) محفظة ٥٠٣ عابدين ، التباينات غلت أخرى حرميون ، وثيقة بدون رقم

في ١٩٤٨/١١/٢٢ .

(٥٩) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣٨٦/٣ عقود الشركات

وامتيازات الاجانب ، ملف ٢٩ ، وثيقة ١٥ في ١١/٤/١٩٤٩ .

(٦٠) محفظة ١٠ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٢٢

في ١٩٥٠/٢/١٨ .



- (٦١) محفظة ١ مصلحة الشركات ، عقود امتياز شركات قديمة ، ملف  
١/١٦٠/١٨٤ عند امتياز في ١٠/٢٨/١٩٥٠ .
- (٦٢) هانسن ، نشاشيبي ، ص ٢٧ ، ٢٩ .
- Bent Hansen : Op. Cit., Vol. IV, P. 6. (٦٣)
- (٦٤) روبرت مابرو ، ميهو رضوان : المرجع السابق ، ص ٢٦٦ .
- (٦٥) د . علي لطفي : التطور الاقتصادي ، ص ٣٠١ .
- (٦٦) مابرو ، رضوان : ص ٨٥ .
- (٦٧) المصري ، عدد ٢٥٢٦ في ١٢/٥/١٩٤٧ .
- (٦٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ٢ الى ٩ يناير ١٩٤٩ ، وثيقة ٤٥ .
- (٦٩) نفس المصدر ، محفظة ٢٥ يناير ١٩٥٠ ، وثيقة ٤٤ .
- (٧٠) نفس المصدر ، والمحفظة ، وثيقة ٤٥ .
- (٧١) نفس المصدر ، والمحفظة ، وثيقة ١ .
- (٧٢) غزاد المرسى : العلاقات المصرية السوفيتية ١٩٤٣ - ١٩٥٦ ، دار  
الطباعة الحديثة ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٢٤٢ - ٢٤٦ .
- (٧٣) محمد رفعت : التوجيه السياسى للفكرة العربية الحديثة ، دار المعارف  
بمصر ١٩٦٤ ، ص ٣٦٠ ، ٣٦١ - دول البنيلكس هي بلجيكا وهولنده ولكسبرج .
- (٧٤) مجموعة الاتفاقات والمعاهدات الاقتصادية المعقودة في نطاق جامعة  
الدول الغربية ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، ١٩٧٤ ، ص ٧٣ ، ٧٤ ،  
Hurewitz : Op. Cit., P. 313. وانظر ايضا :
- (٧٥) محفظة ٢١ علبدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة  
٢٢ في ١٩٤٧/١/١٩ .
- (٧٦) البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد  
الثانى ١٩٥٠ ، ص ١١٣ ، ١١٤ .
- (٧٧) هانسن ، نشاشيبي ، ص ٥٦ ، ٦٤ .
- (٧٨) النشرة الشهرية للاحصاءات الزراعية والاقتصادية ، اكتوبر ١٩٥١ ،  
ص ٢ ، ٣ .

(٧٩) محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، مشروع ميزانية الدولة ١٩٥٧/٥٢ ، ص ٤ ، ١٣ .

(٨٠) النشرة الشهرية للإحصاءات الزراعية والاقتصادية ، أكتوبر ١٩٥١ ص ١ .

(٨١) د . نبيل عبد الحميد : ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

(٨٢) محفظة ٢١ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ٢٢ في ١٩٤٩/٤/٢٠ في ١٩٤٩ طلب « زكي أحمد » خبير محلف للاعتان ببورصة مينا البصل بالامتدنية بزيادة مرتبه أسوة « بمستر ووكر » الخبير المحلف بالبورصة نفسها ، إلا أن مجلس الوزراء لم يوافق على ذلك .

(٨٣) د . على عبد الرسول : المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

(٨٤) البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٢ ، العدد ٢ لسنة ١٩٥٠ ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

(٨٥) نفسه ، المجلد الثانى ، العدد الأول لسنة ١٩٤٩ ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

(٨٦) البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد الثانى ١٩٥٠ ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٨٧) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ - ١٢/٣ ج ١ ، وثيقة ١٨١ في ١٩٤٩/٤/٩ .

(٨٨) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ - ١٢/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٦٤ في ١١/٤ .

١٩٥٠ .

(٨٩) زكريا أحمد نصر : التحليل النقدي - دراسة لأصوله وأساليبه في الرسائل ، الطبعة الأولى ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابلى الطبى ، مصر ، ١٩٥٩ ، ص ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٩٠) د . غزاد مرسى : المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٩١) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٨٦ .

(٩٢) محفظة ١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٤٦٩/٣ ج ٢ ، وثيقة ٦٥ في ١٩٥٠/١٢/١٤ .

(٩٣) محفظة ٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٩٧/٣ ج ١ ، وثيقة ١٥ .

(٩٤) محفظة ١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٦١/٣ ج ١ ، وثيقة ٧٦ .

في ١٩٤٩/٥/٩ .

- (٩٥) محفظة ١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٦١/٣ ج ١ ، وثيقة ١٠  
فى ١٩٤٨/١١/٧ ، وثيقة ٤٧ ، وثيقة ٧٦ فى ١٩٤٩/١/١ .
- (٩٦) احصاء شركة السامة ، يونية ١٩٥٤/١٩٥٣ ، ص ١٢ .
- (٩٧) محفظة ١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٦٥/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٨ ، ٦٨ عقد الشركة .
- (٩٨) التجارة العربية الانكليزية . المجلد الثالث ، العدد الثالث ، يناير وفبراير ١٩٥٠ ، ص ٧٩ ، انظر أيضا : فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ص ٧٢ .
- (٩٩) محمد سامى محمد : المرجع السابق ، ص ٢١ .
- (١٠٠) محفظة ٢٢ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، مشروع ميزانية ١٩٥٢/٥٢ ، ص ٢٢ .
- (١٠١) نشرة البنك التجارى المصرى ( ش . م . م ) — السنة المالية ١٩٥٠ ، الجمعية العمومية العادية فى ٢٤ أبريل ١٩٥١ — شركة النشر المصرية بالاسكندرية ١٩٥١ ، ص ٥ ، ٦ .
- (١٠٢) نفسه ، ص ٦ ، وكذلك محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨٣/٣ ج ١ ، وثيقة ١٨٤ .
- (١٠٣) د . فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ص ٦٦ ان البنوك التجارية غير الداخلة فى غرفة المقاصة لا تهتم كثيرا بتجارة القطن ، كما انها لا تمثل اكثر من ثلث مجموع نشاط البنوك التجارية فى مصر .
- (١٠٤) نشرة البنك التجارى المصرى ، السنة المالية ١٩٥٠ ، مرجع سابق ، ص ٦ .
- (١٠٥) محفظة د مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٩٩/٣ ج ٢ ، وثيقة ١ تقرير ١٩٥١/١٢/٣١ .
- (١٠٦) محفظة ٨ مصلحة الشركات ، ملف بدون رقم ، وثيقة ١٠ فى ١/٢٦/١٩٤٨ ، وثيقة ٣٧ فى ١٩٤٩/٧/١٦ .
- (١٠٧) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٩٤ ، ٩٥ تقرير الفحص عن ١٩٥١ .
- (١٠٨) محفظة ٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٩٩/٣ ج ١ ، وثيقة ٨٥ ، ٨٦ فى ١٩٥٠/١١/٤ .
- (١٠٩) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٤٥ ، ٤٦ فى ١٩٤٨/١٠/٧ .

- ١١٠١) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٠٩ .
- (١١١) محفظة ٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢/٣ ج ١ ، وثيقة ٧٠ عن ١٩٤٨/١١/٣ ، وثيقة ١١٨ عن ١٩٥٠/٩/٢٠ .
- ٥٠٠ ليرة = ١٩٢٨/٧٥ قرش بواقع ٣٥٧٥ قرش للليرة الواحد .
- (١٢٢) كمال الدين صفى : البنوك في مصر ، ص ٨٢ - ٨٨ .
- (١٢٣) محفظة ٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣/٤ ج ١ ، وثيقة ١٥ عن ١٩٤٨/٥/٢٤ .
- (١١٤) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١ ، ١٠ عام ١٩٤٨ .
- (١١٥) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٠٧ بيانات الشركة ١٩٤٩ .
- (١١٦) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٤٠ عن ١٩٥٠/١١/٤ .
- (١١٧) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٠٧ .
- (١١٨) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١١٨ عن ١٩٥٠/٩/٢٠ .
- (١١٩) احصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٢٥ .
- (١٢٠) نفسه ، ص ٢٧ ، ٢٨ .
- (١٢١) محفظة ٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٦/٣ ج ١ ، وثيقة ٩ .
- (١٢٢) احصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٢٦ .
- (١٢٣) محفظة ٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٦/٣ ج ١ ، وثيقة ١٠ .
- ١١ .
- (١٢٤) احصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٣٦ .
- (١٢٥) محفظة ١١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٧/٣ ج ١ ، وثيقة ٨١ تقرير الفحص عن ١٩٥٠ ، انظر ايضا : كمال الدين صفى : البنوك في مصر ، ص ٦٨ .
- (١٢٦) محفظة ١١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٧/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٤٧ ص ١٢ ، ١٣ .
- (١٢٧) نفس المحفظة ، الملف ، وثيقة ٤١ عن ١٩٥٠/٢/٢٥ .
- (١٢٨) د . خليل حسن خليل : المرجع السابق . ص ٣٦٢ .
- (١٢٩) كمال الدين صفى : البنوك في مصر ، ص ١٦ .

(١٢٠) مخنطة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٤٥٠/٣ ج ١ ، وثيقة ٩٢  
انشاء البنك الصناعى ، انظر أيضا : د . زكريا أحمد نصر : المرجع السابق ،  
ص ١٣٥ .

(١٣١) مخنطة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٤٥٠/٣ ج ١ ، وثيقة ٩٢  
قانون ١٠٦ لسنة ١٩٤٨ .

(١٣٢) مخنطة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، وثيقة بدون رقم ،  
مقد انشاء البنك الصناعى .

(١٣٣) مخنطة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٤٥٠/٣ ج ١ ، وثيقة ٩٢  
القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

(١٣٤) نفس المخنطة ، والملف ، والوثيقة ، والقانون ، احصاء شركات  
المساهمة ، يونية ١٩٥٤/٥٢ . ص ٢٤ ، انظر أيضا : د . ابراهيم مختار : المرجع  
السابق ، ص ١٧٧ ، ١٧٨ .

(١٣٥) مخنطة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٤٥٠/٣ ج ١ ، وثيقة ٩٢  
٩٢ .

Charles Issawi : Egyptian Revolution an an- (١٣٦)  
ysis, Op. Cit., P. 40.

(١٣٧) د . سعيد عبد الماجد : المرجع السابق ، ص ٣٦٣ .

(١٣٨) مخنطة ٢٢٦ عابدين ، مالية ، منشورات ، كتاب دورى فى ١٨/٩  
١٩٥١ - الجشتى : العينات ، أى فحص التقارير والحسابات والميزانيات أو خلافه  
بطريق العينات .

(١٣٩) مجلة ادارة الاموال ، عدد ٣٧ لسنة ١٩٨٧ ، ص ٤١ .

(١٤٠) الاخبار ، عدد ١٠١ فى ١٩٥٠/٥/٧ .

(١٤١) هانسن ، نكاشيبى ، ص ٥٤ .

بـ الحساب رقم ٢ نوع من حسابات التصدير تضمنته اتفاقات عقدت مع  
بلجيكا وهولندا وسويسرا بهدف توازن المعاملات معها وبمقتضاها تقيد الواردات  
بجنيها مصرية تستقدم لدفع صادرات مصرية وترك أمر تحديد سعر الصرف  
لتنظبات السوق الخارجية ، انظر : محمود صدقي مراد ، د . فؤاد مرسى : المرجع  
السابق ، ص ١٤٤ .

- (١٤٢) د . حسين عمر : اقتصاديات الدخل القومى ، طبعة أولى ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ . ص ٢٤١ .
- (١٤٣) د . اسماعيل صبرى عبد الله : نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ( دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية ) ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .
- (١٤٤) محفظة ٢١ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ٢١ فى ١٩٤٩/٦/١٨ .
- (١٤٥) د . محمد زكى شافعى : المرجع السابق ، ص ١٨٥ .  
Benthansen : Op. Cit., P. 6. (١٤٦)
- (١٤٧) الأخبار ، عدد ٥٠٠٣ فى ١٩٤٨/١/١٧ .
- (١٤٨) البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثانى ، العدد الأول ١٩٤٩ ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .
- (١٤٩) البنك التجارى المصرى ، ١٩٥٠ ، مرجع سابق ، ص ٥ ، ٦ .
- (١٥٠) مصطفى الصياد : المرجع السابق ، المجموعة الرابعة ، ص ٨١٦ ، ٨١٧ بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بشأن رسم الدفعة وفيه الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون خاص بالبورصة .
- (١٥١) د . عبد العزيز مرعى : المرجع السابق ، ص ١٣٧ .
- (١٥٢) محمد رشدى : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٦٧ ، ٢٤٣ .
- (١٥٣) محفظة ٢٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٧٨/٣ ج ١ ، وثائق ٤٠ ، ٤١ ، ٧٣ ، ٨٦ فى ١٩٤٩/٤٨ .
- (١٥٤) نفس المحفظة ، والملف ، ترجمة الوثيقة ٩٧ فى ١٩٥١/٧/٢٣ .
- (١٥٥) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٤٠ ، ٤١ فى ١٩٤٩/٥/٤ .
- (١٥٦) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، عقد تأسيس شركة النيل للتأمين ، وكذلك : ملحق الوقائع المصرية : عدد ٨٧ فى ١٩٤٧/٦/١٨ .
- (١٥٧) محفظة ٢١ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ١ (ب) فى ١٩٤٧/٧/٢٤ .
- (١٥٨) محفظة ٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٨٦/٣ ج ١ ، وثيقة من ٤٤ الى ٤٧ ، وكذلك : ملحق الوقائع المصرية ، عدد ١١٩ فى ١٩٥١/١٢/٣١ .

(١٥٩) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة، وثيقة ١١ مئ مايو ١٩٤٩ ويبين د . نبيل عبد الحميد أن شركة التأمين الأهلية كونت شركات أخرى فرعية للتأمين على الحياة ضمتها إليها ١٩٤٩ ( ولم يذكر اسمها ) ، المرجع السابق ، ص ٢٢٢ ، ويبدو أن هذه الشركة هي شركة السيكرتاه ظل اسمها يتداول في المكاتبات حتى بعد الضم وتعديل الاسم ، فقد فكرت باسم « ريونيوني ادرياتيكا سيكورناه » في مكتبة مع وزارة المالية بشأن قيام الوزارات والمصالح بخضم أفضال التأمين الشهرية من ماهيات الموظفين لحسابها . انظر : محفظة ٢٢٦ عابدين ، مالية : منشورات ، كتاب دورى رقم ١٣/٤١/١٨٤ م ١٠ مئ ١٥/٤/١٩٥١ .

(١٦٠) أحصاء شركات المساهمة ، بونية ٤٩ / ١٩٥٠ ، ص ٧٣٦ - ٧٣٩ . (١٦١) محفظة ٢٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢/٣٧٢ ج ١ ، وثيقة ١٥٦ تقرير مجلس الادارة المقدم الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين في ١٩٥٣/٦/٢٦ .

(١٦٢) أحصاء شركات المساهمة ، بونية ٤٩ / ١٩٥٠ ، ص ٧٤٠ . (١٦٣) محفظة ٢٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٦/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(١٦٤) محفظة ٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٢٨/٣ ج ١ ، وثيقة ٦ . (١٦٥) محفظة ٢٣ مصلحة الشركات ١٠ (ب) ، ملف ١٨٢ - ١٦/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٠٦ مئ ٢٠/١/١٩٤٨ ، وثيقة ٢٠ مئ ٢١/١/١٩٤٨ ، وثيقة ٥١ مئ ١٩٤٨/١٠/٤ .





## الفصل الرابع

# الاستثمارات الأجنبية في مجال الخدمات والمرافق العامة

تطورت الاستثمارات الأجنبية في مجال الخدمات في مصر خلال تلك الفترة ، ففي مجال النقل البرى. باشرت مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات العمل فى شركات السكك الحديدية الأجنبية فى مصر ، وقد أسس مجلس إدارة المصلحة المذكورة يعمل منذ تعديله ١٩٣٩ لمدة عشر سنوات حتى ١٩٤٩ حيث تم تعديل اختصاصات المدير العام ومجلس إدارة المصلحة مرة أخرى ، صدر بذلك قانون يقضى بإنشاء مجلس إدارة للسكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات (١) .

وخلال هذه الفترة بدأت الحكومة المصرية تدخل فى مجال الخدمات بديلا عن رأس المال الأجنبى ، وكان ذلك واضحا فى إدارة وتشغيل هذه السكك الحديدية (٢) .

أما عن خطوط الترام فلم تؤسس شركات جديدة تلك الفترة ، أما عن الشركات الأربع القديمة فقد استثمرت منها شركة ترام القاهرة (\*) وشركة سكك حديد مصر الكهربائية ووحدات عين شمس بالقاهرة .

وكانت هذه الشركات تطالب برفع تعريفه الأجور ، وذلك  
لزيادة أرباحها ، وكانت تتحجج بسوء مركزها المالى ، والجدير  
بالذكر فان هذه الشركات لم تكن تستطيع رفع تعريفه الأجور  
الا بموافقة مجلس الوزراء ، وان كان لأغلب الشركات الأجنبية  
اتباع من كبار رجال الدولة فى مجلس الوزراء يعملون دائما على  
طلبية رغبات هذه الشركات فترفع تعريفه الأجور ، ومن أمثلة  
ذلك ، ان شركة ترام القاهرة طالبت برفع التعريفه فى ٦  
سبتمبر ١٩٤٧ علما بأنها رفعت أكثر من مرة خلال فترة الحرب  
وبعدها ، وقد تمت موافقة مجلس الوزراء على ذلك فى ٢٢ فبراير  
١٩٤٨ وتقرر ان تنتهى فترة الزيادة بانتهاء امتياز شركة الامينبوس  
بالقاهرة فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٨ .

ولكن شركة الترام تقدمت بطلب آخر لاستمرار تطبيق  
هذه الزيادة لسوء مركزها المالى ، وقد فحصت وزارة التجارة  
والصناعة طلب الشركة فتبين أن حالتها المالية مازالت سيئة  
لأن مصروفاتها الاستغلالية مازالت كبيرة اذ بلغت الزيادة فى  
١٩٤٩ فى اثمان المهمات والادوات ومصاريف الطاقة الكهربائية . .  
. الخ ٢٢٦٪ عما كانت عليه الحرب ، كما بلغت نسبة الزيادة  
فى المرتبات والأجور وعلاوة غلاء المعيشة ٢٥٨٪ عما كانت عليه  
أيضا قبل الحرب .

ولذلك فقد تقرر أن تخصص حصيلة زيادة الـ ٢٠٪  
الأولى التى تقرر فى ١٩٤٣ والمعروفة بالمليم السلبى فى تغطية  
الخسارة وتوزيع الأرباح على مساهمى الشركة ، كما تقرر  
أن تخصص حصيلة زيادة الـ ٢٠٪ الثانية التى تقرر فى ١٩٤٤  
فى الصرف على العمال ، وقد وافقت وزارتا التجارة والصناعة  
والاشغال العمومية على استمرار العمل بالزيادة لمدة سنة  
أخرى تنتهى ٣١ ديسمبر ١٩٥٠ (٣) .

والجدير بالملاحظة أن سيطرة الأجانب على كثير من الوظائف وتبعية كبار موظفي الدولة في مصر للعنصر الأجنبي كان سببا في أن تحقق الشركات الأجنبية كل ماريها ، وكانت الموافقة على طلبات الشركة المذكورة دائما مجابة مع وضع أذار مؤثرة ولها فاعليتها مع جهاز الدولة الوظيفي .

كما نشطت شركة سكك مصر الكهربائية ووحدات عين شمس خلال تلك الفترة ، فقد بلغ رأسمالها في ٣١ ديسمبر ١٩٤٩ نحو ٢٠٣٠٠٠ ج . م وكان لهذا النشاط أثره حيث ساعد الشركة على المساهمة في انشاء شركة أجنبية جديدة باسم « شركة مصر الجديدة العقارية » وكان نصيب الشركة فيها نحو ١٣٣٠٠٠ ج . م من قيمة الأجمالى البالغ ٥٠٠٠٠٠ ج . م ، هذا فضلا عن قيام الشركة ببناء ألف مسكن وفي نفس العام جلبت الشركة قطارات مترو جديدة وقد سدت هذه القطارات ثغرة كبيرة في وسائل النقل اذ اتاحت للشركة استخدام الامتداد الجديد في خط المترو الرئيسى وفي طريق السيارات الجنوبي وشارع سعيد حتى شارع الملك عبد العزيز آل سعود .

أما عن مجلس إدارة الشركة فقد كان مكونا من عشرة أعضاء منهم ستة أجانب ومنهم رئيس المجلس ، وأربعة مصريين وكذلك المدير العام وهيئة المراقبين وعددهم خمسة جميعهم أجانب .

ومن مظاهر تطور نشاط الشركة انه في ١٤ فبراير ١٩٥٠ أرسى الملك حجز الأساس لانشاء مبنى مستشفى الأميرة نفيال ببصر الجديدة على نفقة الشركة (٤) .

وفى نهاية تلك الفترة ( ١٩٥١ ) بلغت أطوال خطوط الترام بمدينة القاهرة مجمعة حوالى ٨٨٣٣٨ متر خطوط مزدوجة ٣٤٦٧ مفردة و ٤٤١ عربية بمحرك و ٢٨٤ عربية بدون محرك ، كما بلغ عدد الركاب فى نفس العام ١٩٥٨٢٧ راكب (٥) .

أما شركتها الاسكندرية فقد تحولت الى شركات كما سبقت الإشارة ، ومع هذا فقد حدث خلاف بين شركة سكة حديد الرمل وبلدية الاسكندرية ١٩٤٨ بشأن تسليم الخطوط والمنشآت المختلفة التابعة للشركة البلدية ، ويبدو أن الشركة لم تسلم هذه المتعلقات علما بأن الشركة أنهت امتيازها منذ بداية الأربعينات (٦) مما يدل على مدى سيطرة الأجانب وعدم التزامهم بالقواعد المعمول بها فى مصر أو بعبارة أخرى لم يكن هناك ردع من الحكومة .

أما عن نشاط الشركة فقد تحولت الى شركة نقل أتوبيس بجوار خط الترام لمنافسته (٧) . كما وجهت الشركة نشاطها الى صناعات مختلفة غائشات سنة ١٩٥٠ مسبكاً لسبك المعادن وصناعة مواسير المياه والادوات الهندسية (٨) .

وبذلك انخفض عدد خطوط الترام من أربع شركات الى شركتين فقط ، والشركتان الأخرتان أصبحتا مصريتين بعد انتهاء امتيازهما .

أما عن شركات السيارات الأجنبية فى مصر خلال تلك الفترة فقد انخفض عددها كما انخفض نشاطها ، وذلك لأن معظم هذه الشركات توقف عملها خلال الفترة السابقة ، سواء عن طريق انتهاء امتياز بعضها وأصبحت مصرية ، أو بوضع البعض منها تحت الحراسة وخاصة بالنسبة للشركات التابعة لرعايا دول المحور ، أو تأثرها بالحرب .

فأصابتها الخسائر مما أدى الى تصفية أعمالها وتوقفها ،  
وبعض الشركات اندمجت فى غيرها .

أما عن ظهور شركات جديدة فكان محدودا للغاية ولم  
يكن هناك جديد فى هذا المجال سوى بعض شركات الترام  
التي انتهى امتيازها وتحولت الى شركة سيارات مثل شركة  
سكة حديد الرمل على نحو ما سبق ، كما ساهمت رؤوس  
الاموال الاجنبية فى انشاء شركة أخرى ١٩٤٧ هى « شركة  
سيارات الطرق الصحراوية » (٩) .

أما عن الشركات التي ظلت قائمة فقد انتهى امتياز شركة  
الامينيوس بالقاهرة فى ١٩٤٨ (١٠) ، كما انتهى امتياز شركة  
الامينيوس العمومية المصرية ( ثورنيكروفت ) بالقاهرة ، فى  
ديسمبر ١٩٤٩ ، وقد جاء ذلك بعد ان تحسنت حالة الشركة  
بالرغم من وجود عجز فى ميزانيتها قبل انتهاء امتيازها ، وكان  
ذلك بسبب مساهمة شركة سكك حديد مصر وواجبات عين  
شمس فيها ، مما أدى الى طلب الشركة لد امتيازها سنة  
أخرى تنتهى فى آخر ١٩٥٠ (١١) .

وحاولت بعض الشركات تطبيق قانون الشركات بعد  
أن حاولت التهرب منه ففى بداية الفترة بلغت نسبة الموظفين  
المصريين فى الشركة المصرية للنقل بالسيارات ٧٢٫٧٢٪  
مقابل ٢٧٫٢٨٪ للأجانب وهى نسبة معقولة خاصة انها فى  
بداية الفترة ولكن نسبة المرتبات كانت ضعيفة جدا إذ بلغت  
٤٢٪ للمصريين مقابل ٥٨٪ للأجانب (١٢) ، وفى سنة ١٩٤٨  
قدمت الشركة لمصلحة الشركات بيانات مخالفة للواقع وفيها  
بلغت نسبة المصريين ٨٠٪ ومرتباتهم ٥٣٪ ، ولكن بعد المراجعة  
اتضح أن النسبة لا تزيد على ٦٦٫٦٪ — ومرتباتهم ٤٧٪ ،

وفى ١٩٤٩ اجتهدت الشركة فى رفع نسبة المصريين حتى بلغت ٧٠.٥٪ ومرتباتهم ٥٤.٧٪ ، وفى ١٩٥٠ بلغت نسبة المصريين ما نص عليه القانون حيث بلغت ٧٦.٤٪ للموظفين و ٦٠٪ للمرتبات (١٣) .

وهناك شركات استطاعت أن تحقق أرباحا ، وأخرى لم تستطع إلا تحقيق الخسارة فالشركة المصرية للنقل بالسيارات بلغ صافى ربحها ١٩٤٨ حوالى ٢٣٦٩٩ ر.ح . م وهذا الربح وفير جدا وأكبر من رأسمال الشركة بنحو ٣٦٩٩ ر.ح . م (١٤) أما شركة الامنيوس العمومية المصرية (ثورنيكروفت) فلم تستطع أن تحقق ربحا بل اتضح عند انتهاء امتيازها ١٩٤٩ أن هناك عجزا فى ميزانيتها ، لذلك طلبت الشركة مد امتيازها سنة أخرى حتى تستطيع أن تعوض خسارتها (١٥) .

وخلال تلك الفترة ظهرت شركة تدعى « جريفاس للنقل بالسيارات » فى مصر القديمة ، كانت تقوم بنقل الاسمنت ومواد البناء ، وقد اشترى عمالها لتسخيرهم فى تنظيف وغسل السيارات علاوة على عملهم المضمن فى الشركة ، مع أن أجورهم قليلة وهى يومية لا تزيد عن ١٢ قرشا (١٦) .

وفى مجال النقل الجوى استمرت شركة مصر للطيران تعمل فى مصر ، وقد سيطر الأجانب على ادارتها حيث كان اعتمادها الدائم على الطيارين والفنيين الأجانب ، وهذا فضلا عن أنها فصلت رئيس نقابة عمالها سنة ١٩٤٨ وحرمته من أية مكافأة نظير مطالبته بحقوق العمال (١٧) .

وفى ١٩٤٩ حصلت الشركة من « مصانع برستول البريطانية » التى تنتج محركات الطائرات وأجزائها على توكيل

يحول لها حق بيع منتجات هذه المصانع فى الشرق الأوسط ،  
ونص التوكيل على أن تقدم المصانع البريطانية التسهيلات  
اللزمية لإنشاء ورشة تابعة للشركة لاصلاح المحركات الكبيرة  
ذات القوة العالية بتكاليف معتدلة (١٨) .

وكان لنشاط الشركة اثر كبير فى تحقيق الارباح العالية  
وزيادة رأس المال الذى بلغ ١٩٤٩ ٣٠٠.٠٠٠ ج . م بزيادة عالية  
جدا بالمقارنة برأسها عند التأسيس الذى كان ١٥٠.٠٠  
ج . م (١٩) ، كما اثر ذلك فى أن تصنع شركة Thos Harriagton  
Ltd. نوعا خاصا من سيارات المطارات للشركة (٢٠) .

وقد بذلت الشركة جهدا كبيرا فى تدريب المصريين على مهمة  
الطيران المختلفة كى يطولوا محل الأجانب فأنشئت لذلك مدرسة  
للطيران ، وخرجت هذه المدارس الثلاث عددا من المصريين كان  
لهم دور كبير بعد ذلك فى تمصير هذه الشركة تمصيرا  
تديرجا (٢١) .

وفى خلال تلك الفترة أسس الأجانب شركة أخرى فى  
مصر سنة ١٩٤٨ هى « شركة الخطوط المصرية للطيران  
الدولى ( سعيدة ) » ، قامت بتأسيسها شركة فيات ( شركة  
مساهمة ايطالية مركزها تورينو - ايطاليا ) - وأربعة ايطاليون  
آخرون وجماعة من أغنياء مصر ( باشوات وبكوات ) ، ومركز  
الشركة بالقاهرة ، ومدة امتيازها ٢٥ سنة ، برأسمال ٢٥٠.٠٠٠  
ج . م وكان نصيب شركة فيات ٦٠.٠٠٠ ج . م والى ايطاليين  
الاربعة ٢٥.٠٠٠ ج . م - اجمالى ١١٢.٥٠٠ ج . م - والباقى  
قدره ١٢٧.٥٠٠ ج . م للمصريين ، وكانت تقوم بالنقل الدولى  
بالجو بوجه عام ، وبصفة خاصة النقل بين بلاد حوض البحر  
المتوسط ، ولها أن تنشئ مكاتب فى كل بلد به ميناء جوى

رئيسى (٢٢) . وبهذا نجد مشاركة المصريين فى رأس المال كانت بنسبة ٥٥٪ والاجانب بنسبة ٤٥٪ ، ومع أن نسبة رأس المال المصرى أكثر مما كان يقره القانون فان الايطاليين سيطروا على الشركة تماما بالفنيين والمشرفين الايطاليين بطريقة أضرت بالاقتصاد المصرى فى مجال الطيران خاصة أن الايطاليين بالشركة كانوا يقومون بتهريب الأموال الى الخارج ، ولهذا تعمدت الشركة عدم تمصير وظائفها ورأسمالها طبقا للقانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، ومن هنا دأبت مصلحة الشركات بصفة دائمة على التفتيش على الشركة منذ أنشائها سنة ١٩٤٨ وحتى سنة ١٩٥١ حتى يتم تمصير الشركة (٢٣) .

وفى مجال الملاحة البحرية عملت الحكومة سنة ١٩٤٩ على تشجيع شركات الملاحة العاملة فى مصر والتى يطلق عليها انها مصرية أن تقوم بالمنافسة فى ميدان النقل البحرى وان تنشئ فيما بينها اتحادا يرعى مصالحها ، ومن أهم هذه الشركات وجميعها أجنبية شركة مصر للملاحة البحرية وشركة الاسكندرية للملاحة وشركة بواخر البوستة الخديوية (٢٤) .

وكان لذلك التشجيع أثره فى صعود كثير من الشركات طوال الفترة برأسمالها مثل شركة قنال المنزلة والملاحة ( شبنج ) التى استثمر رأسمالها حتى نهاية الفترة بنفس قيمته عند التأسيس وهو ٢٦٢٠٠ ج . ك (٢٥) .

وبالإضافة الى ذلك استطاعت بعض الشركات إيرادات عالية فالشركة الأمريكية الشرقية للتجارة والملاحة — هى شركة تعمل فى مجال التجارة والملاحة أيضا — بلغت إيراداتها من قسم الملاحة فقط حوالى ١٨٧٤٢ ر ج . م فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ (٢٦) .



والجدير بالذكر أن نصيب المصريين في هذا المجال كان محدودا للغاية ، فلم تكن هناك شركات مصرية خالصة سوى شركتين أسسهما بنك مصر ( شركة مصر للنقل والملاحة وشركة مصر للملاحة البحرية ) بالإضافة الى الشركة البحرية المصرية .

وهي شركات لم تستطع منافسة الشركات الأجنبية الأخرى لقلة عددها وخبرتها ، فضلا عن ارتباط الشركات الإنجليزية فيها بينها باتفاقات كان من شأنها ابعاد الشركات المصرية عن العمل ومن جانب آخر لم تمنح البواخر المصرية كالباخر الأجنبية سواء في الموانئ الأجنبية او المصرية ( نظرا لأن الموانئ المصرية كانت تحت سيطرة الأجانب ) ، وأيضا خير دليل على ذلك أن الغزالين الإيطاليين اشترطوا في شراء صفقاتهم أن يكون تسليم بضاعتهم في ميناء الاسكندرية ، وغرضهم من ذلك أن تطلق لهم الحرية في شحنها على أنسفن الإيطالية التابعة « لشركة الادرياتيكا » وكان ذلك بايعاز رسمي من الحكومة الإيطالية لهؤلاء الغزالين .

وبالإضافة الى ذلك فإن شركات الملاحة الأجنبية كان لها أثر كبير في السيطرة على أسواق النقل البحري بين مصر والبلاد الأجنبية ، ومن ناحية أخرى اعتمدت شركات الملاحة المصرية في تشغيل باواخرها على ضباط بحريين ومهندسين أجانب(٢٧) . مما كن له أكبر الأثر في عدم قدرة الشركات المصرية على منافسة شركات الملاحة الأجنبية .

كما نشطت شركات الاتصال السلكي واللاسلكي الأجنبية في مصر ، ففي سنة ١٩٤٧ أدرجت شركة ماركوني راديو التلغرافية المصرية في ميزانيتها عن السنة المذكورة

التكاليف اللازمة لإنشاء محطة لاسلكية ( مبان وأجهزة ) للاتصال لاسلكيا بالبلاد العربية ، ولهذا أوصت مصلحة السكة الحديد لشركة ماركونى بالاستمرار فى الإرسال الخاص بالوكالة العربية لالتقاطها فى بغداد والقدس ودمشق بدلا من بيروت لمدة ستة أشهر ابتداء من أول يناير ١٩٤٨ (٢٨) .

ولما كانت الشركة انجليزية فقد غلب عليها الطابع الانجليزى خاصة فى الإدارة والوظائف التى تمتع بها هؤلاء الانجليز (٢٩) ، لذا فرضت الرقابة على الشركة فى ١٥ مايو ١٩٤٨ بسبب حرب فلسطين ، كما فرضت على دار الاذاعة المصرية وإدارات جميع الجرائد والمجلات وربانة السفن غير الحربية التى توجد فى المياه المصرية وقائدى الطائرات التجارية والخاصة التى تطير فوق أرض مصر أو مياهها الإقليمية ، وكذلك جميع الهيئات وبيوت التجارة فى مصر (٢٠) ، تمتد تولت إدارة مصرية محطة الاذاعة ولكن أدى تخلى الإدارة الانجليزية الى ترك اليد العاملة المصرية قاصرة عن تحمل هذا العبء (٣١) .

أما عن رأسمال الشركة فقد بلغ ٢٠٠.٠٠٠ ج . م خلال تلك الفترة وهو أضعاف رأس المال عند التأسيس ، ومع أن الشركة أخذت فى تجديد منشأتها وإنشاء وتدعيم الاتصال اللاسلكى مع مختلف البلاد الأجنبية ، فإن أرباحها تعرضت للانخفاض وذلك بسبب هبوط عدد الكلمات التلفزيونية المارة بخطوط الشركة ولانخفاض سعر الجنيه المصرى فى سبتمبر ١٩٤٩ الذى قابلته زيادة فى قيمة الفرنك الذهب الذى تحسب على أساسها الأجور التلفزيونية الدولية ، فضلا عما اتخذ فى المؤتمرات الدولية من قرارات تقضى بتوحيد الأجور التلفزيونية وتخفيضها (٣٢) .

هذا بالإضافة الى تلغرافات وتليفونات الحكومة التى سيطرت عليها السلطات البريطانية منذ الحرب الثانية ، وبعد الحرب وخلال تلك الفترة نشطت هذه الهيئة فى أعمال التلغرافات والتليفونات ومنها السنترالات التى أنشأتها بعد نهاية الحرب (٣٣) ، وكانت المصلحة تحاسب الديوان الملكى على المكالمات التليفونية اللاسلكية بشيكات على البنك الأهلى المصرى (٣٤) .

### شركات توزيع الماء والكهرباء :

هناك شركات لها نشاط بارز فى هذا المجال خاصة الشركات القديمة ، مثل شركة مياه القاهرة التى كانت تقدم تسهيلات للشركات الأجنبية الأخرى على حساب الحكومة المصرية ، فقد كانت تتمتع بالاعفاء من الرسوم الجمركية على ما تستورده ، بموجب اتفاق مع الحكومة المصرية فى ١٧ مايو ١٨٦٥ ، لذا استخدمت الشركة التحايل ضد الحكومة المصرية حيث طلبت سنة ١٩٥٠ من شركة شل وهى شركة أجنبية أيضا أن تستورد لها منتجات بترولية كالبجاز وأويل وغاز الديزل وان تحرر بوالص الشحن والفواتير باسم شركة مياه القاهرة ولعدم وجود صهاريج لدى شركة مياه القاهرة لتخزين تلك المنتجات عند ورودها فى صهاريج شركة شل (٣٥) وبذلك قامت الشركة بالاستيراد والتصدير لصالح شركات أجنبية أخرى ليس لديها حق الاعفاء دون دفع الرسوم الجمركية المستحقة للحكومة المصرية على مثل تلك المنتجات ، كان فى هذا ضرر كبير على الاقتصاد المصرى ، هذا من جانب ومن جانب آخر كانت هذه الاتفاقات قد عقدت منذ القرن الماضى فى وقت الامتيازات الأجنبية التى ألغيت فى عام ١٩٣٧ ، مما يعنى عدم لحقية الشركة فى التمتع بمثل هذا الاعفاء حتى ان

كانت انجليزية ، الا ان السيطرة الانجليزية كانت مازالت قائمة على كثير من مجالات الاقتصاد المصرى .

وقد كان لمثل هذه الاعفاءات وغيرها من وجوه السيطرة الاجنبية اثر كبير على ايرادات مثل هذه الشركات ، فنجد ان شركة مياه القاهرة حققت ارباحا عالية حيث بلغ صافى ربحها ١٩٤٩ حوالى ٣٢٤ر٢١٣ ج . م وهى تزيد كثيرا على ارباحها فى نهاية الحرب الثانية التى تقدر بحوالى ٢٣ر٩٦٥ ج.م(٣٦) :

ومن شركات المياه المربحة فى مصر بجانب شركة مياه القاهرة ايضا شركة مياه الاسكندرية وقد استثمرت الشركاتان الى ما بعد تلك الفترة ، وكان منها محافظة على جنسيتها ، فمشركة مياه الاسكندرية على سبيل المثال كانت تدار من لندن حيث انها انجليزية(٣٧) ، كما ان ادارة الشركة فى الاسكندرية كانت اجنبية تحصل على أعلى المرتبات بالإضافة الى مميزات أخرى كالبداوات والسكن ووسائل الرفاهية وغير ذلك(٣٨) . وفى سنة ١٩٤٩ بلغت ارباحها حوالى ١٨٣ر١٢١ ج . م(٣٩) .

ولم تؤسس خلال تلك الفترة شركات مياه أو كهرباء جديدة بل العكس فقد تناقص عدد هذه الشركات لانتهاى امتياز بعضها مثل « شركة ليون للكهرباء » التى انتهى امتيازها فى أول يناير ١٩٤٩ ، وعندما قامت ادارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة باستلام عملية شركة عملية ليون بعد انتهاء الامتياز وجدت ان حالة كل من محطة توليد الكهرباء بالاسبتية والشبكة الكهربائية سيئة ، وذلك لعدم توافر قطع الغيار والادوات والمهمات وقد تحججت الشركة بظروف الحرب(٤٠) . وبذلك يتضح مدى اهمال الاجانب لاصول الشركات الاجنبية خاصة

قرب انتهاء الامتياز ، لأن صيانتها سوف يكون مكلفا للأجانب ومقتلا لارباحهم .

وفي نفس السنة ( ١٩٤٩ ) التي انتهى فيها امتياز شركة ليبون تعاقدت ادارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة مع « ماكس ج . بوخنجر » على توريد قيزانين سعة ٤٠ طن/ساعة لمحطة توليد الكهرباء بالسبتية بمبلغ ٤٢.٥٥ ج . م من صنع « شركة فرديناند لنتجز » الالمانية — مع انتداب أحد مهندسيها لتحضير التصميمات والرسومات وعمل الترتيبات اللازمة لنقل القيزانين وتركيبهما لمدة ثمانية أشهر بمرتب ١٠٠ ج . م شهريا بخلاف مصاريف حضوره وعودته التي قدرت بمبلغ ٢٠٠ ج . م ، وقد وافق مجلس ادارة الكهرباء والغاز على ذلك فى ٢٠ أبريل ١٩٤٩ (٤١) .

ولما كانت توريينات محطة السبتية من صنع وتركيب « شركة أورليكون » السويسرية وكانت « شركة ليبون » قد تسلمتها مهمة وغير صالحة وتحتاج الى كشف دقيق ، لذا اتصلت ادارة الكهرباء والغاز بالقاهرة فى نفس الوقت بالشركة السويسرية لانتداب ميكانيكى لهذا الغرض (٤٢) ، وبذلك فان هذه الشركات الأجنبية لم تكن تنظر الا لمصلحتها الخاصة .

اما عن الشركات التى لم توقف واستمرت فى العمل خلال تلك الفترة فكثير منها خرجت فى نهاية الفترة بأرباح عالية — فشركة توزيع النور والقوة الكهربائية وهى شركة سويسرية استطاعت ١٩٤٩ ان تباع أكثر من مليونى كيلوات وحصلت من وراء ذلك على أرباح عالية بلغت أكثر من ١٥٢٤٨ ج . م (٤٣) .

كما ساهمت شركات الترام فى القاهرة والاسكندرية بنصيب وافز فى امداد هذه المدن بالتيار الكهربائى خاصة فى

المناطق التى تسير فيها خطوطها ، كما جنت من وراء ذلك أرباحا طائلة ، فعلى سبيل المثال نجد أن شركة الكهرباء المصرية المؤسّسة من شركتى ترام القاهرة وسكك حديد مصر الجديدة البلجيكية قد حققت أرباحا قدرت ١٩٥١ بنحو ١٧٥٠٠ ج . م . بزيادة قدرها ٢٥٥٠٠ ج . م عما حقته فى العام السابق (٤٤) .

**وأما شركات البناء والتشييد :** نهى شركات سريعة المكسب والربح بسبب ملكيتها الكبيرة للعقارات ، فعلى سبيل المثال كانت الشركة المصرية للمباني الحديثة ( الشمس ) تمتلك حتى ١٩٤٩ تسع عمارات ونبلا وأربع قطع من الأراضى الفضاء وعمارتين تحت الانشاء (٤٥) بلغت قيمة العمارات سنة ١٩٥٠ حوالى ٨٢٧ر٢٤٠ ج . م ، كما بلغت قيمة الأراضى الفضاء والعمارات تحت الانشاء نحو ١٣٥ر٤٢٤ ج . م وبلغت الإيجارات التى حصلتها نحو ٣٦٣ر١٠٥ ج . م ، وقد استغلت الشركة ظروف أزمة المساكن خاصة بالنسبة للطبقات الشعبية ، ولهذا حققت أرباحا بلغت فى ٢١ ديسمبر ١٩٥٠ نحو ٤٢٧ر٥٠ ج . م (٤٦) .

كما امتلكت الشركة الانجليزية البلجيكية بالقطر المصرى ليمتد قطعاً عديدة من الأراضى والعقارات ، وفى سنة ١٩٤٩ امتلكت أراضى بمنيل الروضة كاملة المرافق ( مياه ومجارى وكهرباء ) وقامت بتقسيمها لبيعها والتجارة فيها (٤٧) كما كانت تمتلك سراى المنيرة وما يتبعها من أراضى فضاء بلغت مساحتها ٢٤٧٩٢ متراً مربعاً ، وكان للشركة أراضى فى شبرا والجيزة والعجوزة أعدت للبناء والبيع فى نفس السنة ، هذا بالإضافة الى فيلتين كبيرتين فى ضواحي القاهرة ، و قدرت أملاكها سنة ١٩٤٩ بحوالى ٣١٢ر٦٥ ج . م وفى المقابل حققت أرباحا بلغ صافيها ١٣٧ر٦٧ ج . م (٤٨) .

وقامت شركة مصر الجديدة العقارية ببناء عدد كبير من المساكن والمباني الأخرى ، ففي خلال سنة ١٩٤٩ بنت ٣٣ عمارة و ٢١ فيلا و ٤ جراجات عمومية وسوق واحدة ، وذلك عدا المباني التي تحت الانشاء حتى نهاية ديسمبر وهى ١٢٨ عمارة و ٧٠ فيلا و ٤٢ بناء مختلفا (٤٩) ، وقد ظهرت شركة سكك حديد مصر ووحدات عين شمس مشاركة فى رأسمالها .

وامتلكت شركة الازبكية البلجيكية المصرية ١٩٥٠/٤٩ حوالى ٦٣٣١ مترا مربعا وعمارتين بالقاهرة ، وخصصت بعض المبالغ لشراء ٤٦٢٥ سهما من شركة القاهرة العقارية والمالية (٥٠) ، وبذلك حققت الشركة أرباحا كثيرة مما أدى الى أن بلغ نصيب السهم الواحد سنة ١٩٥٠ حوالى ٣٠ قرشا (٥١) .

وامتلكت شركة مساهمة العقارات المصرية فى نفس العام نحو ثمانى عمارات فى مناطق رئيسية مهمة بالاسكندرية ، وهذه العمارات مزودة بمصاعد كهربائية بلغ عددها ١٦ مصعدا وحققت من وراء ذلك أرباحا بلغت ٤٢٩ر٢٨ ج . م (٥٢) .

وفى نفس العام كانت شركة استغلال العقارات بالاسكندرية تدير عمارتين كبيرتين بشوارع فؤاد بالاسكندرية وقد استأجرتها منذ فترة طويلة من دائرة البرنسياسة والدّة طوسون باشا والبنك الأهلى المصرى ، كما استأجرت الشركة من دائرة طوسون أيضا الدور الأرضى لبورصة طوسون بالاسكندرية، كما قامت بامتلاك بعض المباني المماثلة بالاسكندرية واستغلتها (٥٣) .

أما عن شركة الاسكندرية العقارية وهى شركة فرنسية استغلت خلال تلك الفترة عمارة كبيرة مثبّدة الاسكندرية

وقامت بتأجيرها ، علاوة على بعض المباني الأخرى (٥٤) ، وحقت  
أرباحا بلغت ٤٧ - ١٩٤٩ نحو ٢٨٥ قرشا للسهم ونى  
١٩٥٠/٤٩ نحو ٢٦٥ قرشا السهم ولم تعرف أسباب انخفاض  
ربح السهم (٥٥) .

وقامت شركة المباني المصرية المساهمة ( ايجيكو )  
بانشاء عدد كبير من العمارات الضخمة من ضواحي القاهرة (٥٦) ،  
حققت أرباحا بلغت سنة ١٩٥١ نحو ٨٦٨٣١ ج . م (٥٧) وهو  
ربح ضخّم يزيد على رأسمال الشركة عند تأسيسها (١٩٣٨)  
وهو ٣٦٨٣١ ج . م (٥٨) ويقترب من رأسمالها سنة ١٩٥٠ الذى  
بلغ ١٠٠.٠٠٠ ج . م (٥٩) .

ولم تكن شركات البناء والزراعة أقل حظا فى امتلاكها  
لكثير من العقارات من شركات البناء فقط ، فعلى سبيل المثال  
تجد أن شركة اراضى الدلتا المصرية والاسمنت ليمتد كانت  
تمتلك مساحات كبيرة من الاراضى الزراعية والصحراوية فى  
ضاحية المعادى وانتهزت فرصة مد طريق رئيسى معبد يربط  
هذه المنطقة بمصر القديمة وانشأت فى عام ١٩٤٧ عدة طرق  
معبدة واطلقت عليها اسم حدائق المعادى وفى خلال ١٩٤٩/٤٨  
استبهرت حركة الانشاء والتعمير فى الضاحية حيث تم بناء  
٣٠ فيلا وتسع عمارات سكنية ، وجزء من مستشفى مبرة  
محمد على لتقديم خدمات صحية لسكان المنطقة ، وانشأت  
لهم سقوا لتوفير متطلبات السكان ، وقامت بتكيب آلات  
جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية ، هذا فضلا عن انشاء مستعمرة  
كبيرة لسكنى العمال تضم نحو ٤٠ مسكنا زودتها بمنقذات  
وحدائق جميلة ونواد ومقاه على النيل . جنت من ورائها  
مكاسب كبيرة بلغت سنة ١٩٤٩ نحو ٨٥٠٥٠٧ ج . م (٦٠) .



وكان لرواج هذه الشركات وتحقيق الأرباح الطائلة أثره على رؤوس أموالها خلال تلك الفترة ، فعلى سبيل المثال تعرضت الشركة المساهمة للعقارات المصرية لعدة تغيرات فى رأسمالها ما بين الزيادة والنقصان ، ومن الجنيه الانجليزى الى المصرى وبالتالي فى قيمة السهم ، ففى سنة ١٩٤٧ بلغ ٢٤٠.٠٠٠ ج . م (٦١) مقابل ٢٥٠.٠٠٠ ج . م عند التأسيس (٦٢) زاد سنة ١٩٥١ الى ٢٧٣٨٢٨ ج . م (٦٣) .

أما شركة أراضى القبارى فقد بلغ رأسمالها سنة ١٩٥٠ حوالى ٤٢٩٧٦٠ ج . م وبلغ اجمالى المال الاحتياطى للشركة فى نفس العام نحو ١٠٥٨٣٥ ج . م (٦٤) كما زاد رأسمال شركة الانشاء والطرق بالاسكندرية من ٨٠.٠٠٠ ج . م عند التأسيس الى ١٠٠.٠٠٠ ج . م سنة ١٩٤٩ (٦٥) .

وهناك شركات تأثرت رؤوس أموالها مع استمرار نفس العملة الأجنبية مثل الشركة الانجليزية البلجيكية التى تبلغ رأسمالها سنة ١٩٤٩ نحو ٨٧٨٦٣ سهماً عادياً قيمة كل سهم ٢٥ ج . م مدفوعة بالكامل مقابل ٣٤٨٣٤٥ ج . م عند التأسيس (٦٦) ، وشركة اسكندرية العقارية التى يبلغ رأسمالها ١٩٥٠/٤٩ حوالى ٣٠١٣٧ ج . م ك مقابل ٤٤٩٤٠٠ ج . م عند التأسيس (٦٧) ، أما شركة الازيكية البلجيكية المصرية فقد بدأت بحوالى ثلاثة ملايين فرنك قيمة ٦٠٠٠ سهم بلغت خلال الفترة من ٤٧ - ١٩٤٩ نحو ١٤٧٠٠ سهم (٦٨) .

أما عن الشركات التى أسسها الأجانب خلال تلك الفترة فهى قليلة بالمقارنة بالفترات السابقة ، حيث لم تظهر سوى شركة واحدة هى الشركة العمومية للاشغال والبنائى وصناعاتها ( سترك ) تأسست فى ٢ فبراير ١٩٥٠ برأسمال

مصرى سورى قدره ٥٠٥٠٠ ج . م وقامت بدراسة وتنفيذ مقاولات الاشغال العمومية والخصوصية لكافة الأعمال الهندسية كالمباني والكبارى والمحطات الكهربائية وأعمال الرى والأعمال الهيدروليكية ، وقامت برصف الطريق بين مطروح وسيوه (٦٩) .

ولما عن تطبيق هذه الشركات لقانون التنظيم ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ فوجد أنها كانت تحاول استكمال النسب المطلوبة ، وكثير منها كانت النسب فيها كاملة ، ففى الشركة المصرية للأراضى والمباني بلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة المتصرين سنة ١٩٤٧ نحو ٥٠٪ ونسبة المصريين ٧٥٪ (٧٠) وفى سنة ١٩٤٨ ارتفعت النسبة الى ٨٠٪ ، وجميع هذه النسب أكثر من المطلوب ، ولكن يلاحظ أن ارتفاع نسبة المصريين كانت نتيجة حصول الأجانب على الجنسية المصرية خاصة أعضاء مجلس الإدارة ، فعلى سبيل المثال نجد أن أعضاء مجلس إدارة مجلس الشركة المتصرين عددهم أربعة منهم ( ايلى بولينى وموسالزبونا ) (٧١) .

أما عن شركة المباني المصرية المساهمة ( ايجيكو ) فكانت تقوم بإداراتها جماعة من الايطاليين والسويسريين (٧٢) وبلغت نسبة الموظفين المصريين فى ٤ نوفمبر ١٩٤٨ نحو ٦٦٫٨٪ ومرتباتهم ٤٩٫٧٪ (٧٣) .

وبعض الشركات كانت تدفع عمولة او مكافآت لمديرها الأجانب دون النظر الى أرباحها أو خسارتها ، حيث أصبحت العمولة تدفع بصفة دورية كالمرتبات والأجور ، وقد تمثل ذلك فى الشركة المساهمة العقارية لأراضى الجيزة والروضة (٧٤) . ويبدو أن الشركة حتى ١٠ يولييه ١٩٥٠ لم تكن سجلاتها

مطبقة لقانون ١٩٤٧ ، ولكى لا يطلع موظفو مصلحة الشركات على سجلات الشركة لعدم دقتها قامت بمخادعة الموظف ، حيث ذكر له مدير الشركة بالاسكندرية أن المقر الرئيسى الذى يوجد به السجلات فى القاهرة ، فى حين أن البيانات الخاصة بالشركة فى ٢٨/٢/١٩٥٠ نفذ بأن المركز الرئيسى بالاسكندرية (٧٥) وفى موضع آخر يفيد بأن مركز الشركة الرئيسى فى الاسكندرية ولها فروع بالقاهرة (٧٦) وهذا يدل على تحايل الاجانب للتهرب من تطبيق القانون المصرى .

وبذلك يتضح أنه عاد على الأجانب ربح وفير من الشركات العقارية وأنهم انغردوا بها دون المصريين حيث لم تظهر أية شركة مصرية بحتة فى هذا المجال ، كما يتضح أن كثيرا من املاك هذه الشركات « خاصة العمارات والفيلات » مملوكة منذ فترات طويلة وتقوم الشركات باستغلالها وتأجيرها ، كما يتضح أن جميع الشركات العقارية أيضا خلال تلك الفترة تركزت فى مدينتى القاهرة والاسكندرية فهما أكبر مدينتين وسكانهما فى ازدياد مستمر وفى حاجة الى كثير من البناء والتعمير ، وأن هذا التعمير لم يكن نابعا من الأجانب للمصلحة العامة فى مصر ، الا أنه أفاد الطرفين الأجانب ومصر . فان كان الأجانب استفادوا ماديا بربح رؤوس أموالهم وسيطرتهم على هذه الاعمال وفى ذلك لم تعط فرصة للمصريين ، فانه عاد على مصر بأنه اضيفت لمسة جمال وتطوير فى الناحية المعمارية المصرية لاسيما فى القاهرة والاسكندرية .

### وفى مجال الخدمات السياحية والفندقية :

نشط الاجانب خاصة فى اعمال الفنادق التى تطورت تطورا كبيرا منذ بداية تلك الفترة ، وفى شركة الفنادق المصرية

أدار أعمال الفنادق الخمسة التابعة للشركة عدد كبير من الأجانب فى وظائف رئيسية وإشرافية مع بعض المصريين فى أعمال الخدمات الأخرى وبلغ عدد الأجانب والمصريين سنة ١٩٤٨ حوالى ٥١٢ موظفا وعاملا ويعتبر الإيطاليون أكثر هؤلاء الأجانب عددا يليهم اليونانيون ثم السويسريون واليوغسلاف والانجليز وجنسيات أوربية أخرى (٧٧) .

وقامت الشركة بأعمال الفنادق والمطاعم والمقاهى وجميع أنواع المحلات الخاصة وبيع جميع أنواع المشروبات الروحية والطبوية والمرطبات وكافة لوازم الفنادق من روائح عطرية وملابس وملاد .... الخ .

أما عن ممتلكات الشركة سنة ١٩٤٩ فشملت فندق سيرايميس والأراضى والأبنية المجاورة له ، وكذلك الأراضى المقامة عليها سينما « سان جيمس وروكسى » وهى تحوز على سبيل الإيجار فنادق « شبرد والكونتيننتال سافوى وطوان الكبير ومينا هاوس مع ملحقاته » والجدير بالذكر أن الثلاثة الفنادق الأخيرة كانت مؤجرة من شركة فنادق مصر الكبرى بمقتضى اتفاقيات انتهت فى ٣٠ أبريل ١٩٥٠ ، وأما عن رأسمال الشركة فقد بلغ سنة ١٩٤٩ حوالى ٦١٥٠٠ ج . م (٧٨) .

وفى سنة ١٩٤٧ باعت شركة فنادق مصر الكبرى فندق تونيق من مجموع أملاك الشركة المثلة فى فندق سسان استيفانو وسافوى ، وظلت الشركة حتى نهاية تلك الفترة خاضعة لإدارة أجنبية يقلب عليها الطابعين الإيطالى واليونانى مع بعض المصريين (٧٩) ، وفى نهاية سنة ١٩٤٩ منيت الشركة بعجز فى ميزانيتها بسبب تقصير فترة الانتظار فى المطار ، والبقاء على أسعار ما قبل الحرب كما أن الحالة الراهنة فى

الشرق الأوسط أصبحت عائقا في وجه السياحة (٨٠) وفي سنة ١٩٥٠ استعادت الشركة نشاطها السياحي ، مما أدى الى تحقيق أرباح وفيرة بلغ صافيها ٧٦٣٦٠ ج . م (٨١) .

ان تقصير فترة الانتظار في المطار لم يكن اثره على شركة فنادق مصر الكبرى وحدها ، فقد أثر ذلك على كثير من الشركات في هذا المجال ، مثل شركة الأعمال والمباحث الأغريقية التي تأثرت ميزانيتها في نهاية سنة ١٩٤٩ بسبب نقص عدد المسافرين ( ترازيت ) بالطرق الجوية ، والعجز في ميزانية كل من الشركتين السابقتين كان سببه الرئيسى هو حوادث فلسطين (٨٢) .

اما شركة فنادق الوجه القبلى فقد استمرت تحت سيطرة الاجانب خلال تلك الفترة كما لم تطبق قانون الشركات بحجة عدم قدرة المصريين على ممارسة أعمال الفنادق وعدم معرفتهم اللغات الاجنبية (٨٣) وبسبب كثرة فنادق الشركة بالوجه القبلى واهتمام السياحة بأثار مصر الفرعونية بلغ صافى ربح الشركة ١٩٥٠ نحو ٢٠٢٣١ ج . م (٨٤) .

### شركة قناة السويس :

كان اهتمام بريطانيا بالقناة خلال فترة الحرب الثانية كبيرا ، فقد تغير هذا الاهتمام بعد سنة ١٩٤٧ حيث أصبح محدودا (٨٥) وبمجرد أن تخلت بريطانيا عن هذا الاهتمام أبدت الولايات المتحدة اهتماما أكبر سنة ١٩٤٨ فاشتريت من بابا روما حوالى ١٠٠٠ سهم مما اعطاها الحق في أن يكون لها مندوب في مجلس ادارة الشركة (٨٦) .

ايضا كان للشركة نفسها اهتمام كبير بالضفة الشرقية للقناة — حيث خطوط المواصلات من سيناء الى فلسطين —

وتبرعت الشركة للحركة الصهيونية حتى ١٩٤٨ بمبالغ طائلة ، وبعد حرب فلسطين أقامت الشركة مكتبا للاتصال ولتنسيق المعلومات مع المخابرات الاسرائيلية (٨٧) . فى حين أن معاهدة القسطنطينية الخاصة بحرية الملاحة فى القناة تقضى بحق الدولة فى استبعاد الأشخاص الخطر من الذين يؤدون خدمة للشركة ويتخذون من هذه الخدمة وسيلة للتجسس على الدولة ، أو من يثبت من التحريات أنهم يجمعون المعلومات لحساب المخابرات السرية فى الدول المختلفة — بما فيها اسرائيل (٨٨) وبذلك فإن الشركة استمرت فى الخلافات التى جعلتها ادارة استعمارية ضد البلاد .

وبالنسبة لمجلس ادارة الشركة خلال تلك الفترة فنجد انه بعد أن اشترت مؤسسة أمريكية ( مؤسسة روكفلر ) بعض الاسهم فى شركة القناة انضم الى مجلس الادارة سنة ١٩٤٨ عضو أمريكى هو « بنكتى تاك » سفير أمريكا السابق فى مصر (٨٩) .

ورفضت الشركة الخضوع لاحكام قانون الشركات ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ ، وقد أسفرت المحادثات بين الحكومة والشركة عن توقيع اتفاق يقضى بزيادة نصيب المصريين فى ادارة الشركة ( عضوان ) على أن يتم تعيين عضوين آخرين فى المقعدين الخاليين المخصصين لفرنسا ويعين عضو مصرى خامس فى المكان الذى سوف يخلو — بالوفاة أو الاستقالة — والمخصص لبريطانيا من غير ممثلى الحكومة البريطانية ؛ على أن يعين العضوان السادس والسابع فى عامى ١٩٥٩ — ١٩٦٤ على التوالى (٩٠) .

وبالنسبة لمدوب الحكومة المصرية لدى الشركة فقد لوحظ أنه حتى نهاية الفترة لم يوجد في الملفات الحكومية ما يثبت قيام مندوبى الحكومة بأداء واجباتهم للمحافظة على حقوق البلاد ولم يستدل على أية تقارير عن أعمالهم (٩١) بمعنى أن الحكومة تناست هذا العمل فترة طويلة من الزمن .

وظلت المفاوضات جارية بين الحكومة والشركة انى أن أبرمت معها اتفاقا في ٧ مارس ١٩٤٩ وصدر به القانون ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ الذى قضى بضرورة أن تفتح الشركة الباب أمام المصريين فى جميع وظائفها كبيرها وصغيرها ، وكذلك فى جميع أقسامها مع تقرير مبدأ المساواة فى المعاملة بين المصريين والأجانب ولم يكن لهذا القانون أيضا أى نصيب من التقدير أو التنفيذ وأهمته الشركة اهمالا كاملا (٩٢) .

وفيما يخص الرابطة والمرشدين فقد تقرر سنة ١٩٤٩ أن تسند الوظائف الادارية الشاغرة الى المصريين بنسبة ٩ - ١ ! ونسبة ٤ - ٥ للوظائف الفنية ، على أن يخصص نصف الأماكن الشاغرة مستقبلا للرابطة المصريين (٩٣) .

وحتى سنة ١٩٥١ كانت الشركة تستخدم نحو ١٥٠ من الضباط البحريين من الجنسيات المختلفة لارشاد السفن اثناء عبور القناة ، ويوضح « مسيو جاسنون بويه » ان من حق مصر وحدها أن تتولى عملية الارشاد وان كانت الشركة تدعى أن استخدام هذا الجيش من المرشدين الأجانب لعدم توافر العدد اللازم من المصريين ، مع أن الخطر المترتب من وراء ذلك هو وجود عدد كبير من هؤلاء المرشدين الأجانب جواسيس (٩٤) . وهذا فى حين رفضت الشركة زيادة عدد المرشدين المصريين ، بالرغم من وجود عجز كبير ، وظل

الموقف كما هو ٤٠ مرشدا مصريا فقط من ٢٠٥ مستخدمين الشركة (٩٥) وبذلك تكون نسبة المرشدين المصريين ١٩.٥٪ وهى نسبة ضعيفة جدا اذا اخذنا القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ فى الاعتبار .

وفى سنة ١٩٤٧ أصبح العمال المصريون قوة لا يستهان بها ، فقد تجمهروا فى فناء الشركة وقدموا مطالبهم الى المديرين الفرنسيين الذين لم يهتوا بها ، الا بعد بضعة ايام من الاضراب الذى قام به اولئك العمال ، وتقرر ان يعاملوا معاملة العمال الاجانب بعد ان عملت الشركة على محاربة كل تجمع بعد الاضراب الذى قاموا به سنة ١٩٤٧ (٩٦) ، حيث كان العامل الاجنبى مميذا عن العامل المصرى فى الاجر والمكافآت والعمل والراحة ... الخ .

وفى سنة ١٩٤٨ طالب العمال بمساواتهم بزملائهم الاجانب ، الا ان عقد الالتزام بين الحكومة المصرية والشركة يحل لهذه الشركة الاستقلالية استخدام العمال المصريين بالطريقة والاجر الذى تفرضه الشركة ، ومع ان اجر البواب الاجنبى كان يزيد على ٥٠ ج . م شهريا كحد ادى ، فان اجر العامل المصرى مهما كان نوع العمل لم يتعد الثلاثين قرشا كحد ادى ( اى ٩ ج . م شهريا ) (٩٧) .

كما طالب العمال فى نفس العام ضيمان مستقبلهم وتوحيد الاجور والمساهمة فى مصاريف المدارس لاولادهم ومنحهم بدل الانتقال ، وحققهم فى الاجازات المرضية والسنوية والرسومية والاجر خلالها ، وابطال الحجز على مرتباتهم ، وعدم الاستغناء عنهم (٩٨) ، فقد كانت الشركة تقوم بفصل العمال



المصريين لتحل محلهم بآخرين اجانب كانوا يدخلون تحت اسم سائحين فيعملون المدة المقررة لهم ( فترة السياحة ) ويسعون الى تجديدها ، فاذا ما انتهت حل محلهم آخرون من الاجانب ايضا ولم تستطع مصلحة العمل أن تضع حدا لهذه الاضرار بالعمال المصريين ، كما أن الشركة رفضت الاذعان للقرارات التي أصدرتها لجان التوفيق في المنازعات القائمة بينها وبين عمالها(٩٩) وقامت نقابة عمال الشركة برفع العديد من القضايا والمنازعات أمام هيئات التحكيم والقضاء مثل انزعاع رقم ٣ لسنة ١٩٥١ لتوحيد نظام ساعات العمل وتطبيق كادر الموظفين على الأشخاص الذين يؤدون أعمالا عقلية أو إدارية ، وإعادة العمال الذين أخرجتهم الشركة بسبب الوعر في أول سنة ١٩٤٧ ، وإعادة النظر في أجورهم وعلاواتهم ومعاشهم(١٠٠) .

وكانت إيرادات الشركة عالية ، فقد كان نقل البترول عن طريق القناة من الجنوب الى الشمال في ازدياد مستمر حيث زادت نسبة البترول من ٦٢٪ سنة ١٩٤٧ الى ٧٣٪ سنة ١٩٤٨ الى ٧٧٪ سنة ١٩٤٩ ، وبلغ اجمالي السفن العابرة سنة ١٩٤٨ حوالي ١٠٤٢٠ سفينة حملتها ٦٩ مليون طن بزيادة قدرها ٢٥٪ على سنة ١٩٤٩(١٠١) .

وفي سنة ١٩٤٩ تم الاتفاق على زيادة ضريبة الحكومة المصرية وذلك عندما تقدمت إحدى الشركات العاملة في ميدان استخراج الفوسفات في مصر الى الشركة تطلب اعفاءها من رسوم المرور بالقناة لانها تحمل معادن مصرية ثقيلة تدفع عنها مبالغ كبيرة كرسوم للمرور وان هذه الرسوم ستؤثر على نشاطها وتشغيلها ولهذا طلبت الاعفاء للمساعدة والتشجيع ، وحدثت مفاوضات بشأنها انتهت بأن اتفقت الشركة مع

الحكومة على زيادة مقدار الاتاوة السنوية وعلى الحكومة أن تدفع بعد ذلك مقدار زيادة الاتاوة بما يعين الشركات المصرية العاملة في ميدان التعدين على مواصلة نشاطها ولتدفع هذه الشركات في نفس الوقت من هذه الاعانة قيمة رسوم عبور القناة ، حيث ان مبدأ الشركة هو عدم التمييز بين جميع السفن مهما كانت جنسيتها مصرية او اجنبية ، وحددت الزيادة بـ ٧٪ من الارباح الاجمالية وبحد أدنى قدره ٣٥٠٠٠ ر. ٣٥٠٠ ج . م . ، وقد بلغت جملة الاتاوة سنة ١٩٤٩ نحو ٨٢١٤٥١ ر. ٨٢١٤٥١ ج . م زادت سنة ١٩٥١ الى ١٢٤٧٢٤ ر. ١٢٤٧٢٤ ج . م (١٠٢) وترجع هذه الزيادة الى ارتفاع موارد الشركة بكثرة السفن العابرة بالقناة خلال ١٩٥١/٥٠ ، وبالتالي زيادة رسوم المرور ، كما أن هذه الضريبة التي كانت تحصل عليها مصر لم تمثل نسبة في دخل القناة اطلاقا ، فهي نسبة لا تذكر ، كما ان الزيادة التي اضيفت على اساس اتفاق ١٩٤٩ - قد تعود على شركات أخرى كمعونة وهي في الغالب اجنبية .

والجدير بالملاحظة أنه منذ الحرب الثانية وحتى نهاية تلك الفترة زادت حركة المرور بالقناة مع نمو التجارة الدولية بمعدلات عالية ليس لازدياد انتاج البترول في الخليج العربي فقط بل زادت حمولة سفن البضائع الأخرى والركاب (١٠٣) .

كما قامت الشركة بحفر قناة فرعية بعد ابرام اتفاق ١٩٤٩ كانت تسميها قناة فاروق واستفادت بهذه القناة في مضاعفة الحركة الملاحية وبالتالي زيادة إيرادات الشركة ، كما تسلمت الحكومة جميع المنشآت التي اقامتها الشركة على ترعة العباسية مثل الكبارى وقناطر حجز المياه والرياحات وكافة الاخشاب الخاصة بها في المباني والطرق وبعض السكك الحديدية ومحاجر عتاقة وغيرها (١٠٤) .

والذى لا شك فيه أن المصريين هم أصحاب البلاد والأرض  
والحق فى الاستثمار ، ولكن بسبب سيطرة الأجانب على هذا  
وذاك لم يستطيعوا التصرف بحرية فى بلادهم ، بل حرّمهم الأجانب  
من كل شيء ، وخير دليل على تسلط الأجانب وعدم موافقتهم على  
ما تصدره الحكومة من قرارات وقوانين وكانوا دائما يحاربونها  
ولا يلتزمون بها ، وضعف الحكومة كان سببا آخر فى استمرار  
السيطرة الأجنبية فى مختلف الأنشطة الاقتصادية وزيادة نفوذ  
الأجانب فى مصر .

## هوامش الفصل الرابع

(١) محطة ٢٢٤ عابدين ، سكك حديد ، وثيقه ٧ .

(٢) الاخبار ، عدد ٥٠١٤ فى ١٠/٤/١٩٤٨ .

(\*) فى ١٥/١٢/١٩٤٧ اقترحت شركة ترام القاهرة توحيد وسائل النقل المشترك بالعاصمة ، وتعهدا بالتنازل عن عشر سنوات من مدة الالتزام المنبوع لها وان تنشئ شركة مساهمة مصرية يعهد اليها بجميع وسائل النقل المشترك بالقاهرة ، على أن تنظم الشركة الجديدة طبقا لقانون التنظيم الجديد ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، وان يختص المصريون بنسبة ٥١٪ من رأسمالها ، وتدفع للحكومة أتاوة تقدر بنسبة معينة ، وتستخدم جميع عمال شركات النقل القائمة لغاية يوم ١/١/١٩٤٩ .

ويبدو أن هذا المشروع لم ير النور بعد ذلك حيث اتضح من دراسة المشروع انه يحتاج الى استثمار أموال ضخمة قدرت بحوالى ٢٠٥٠.٠٠٠ ر. ج . م ( وزعت على الترام بمقدار ٣٥٠.٠٠٠ ر. ج . م والتروليبوس ٤٥٠.٠٠٠ ر. ج . م والاتوبيس الديزل ٩٢٥.٠٠٠ ر. ج . م — والاتوبيس بالبئزين ٣٢٥.٠٠٠ ر. ج . م ) كما انه لم تظهر شركة جديدة .

انظر محطة ٣٢ عابدين ، وثيقة بدون رقم فى ١٩/٦/١٩٤٨ .

(٣) محطة ٢٦ عابدين . رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة ، وثيقة ٤٤ فى ديسمبر ١٩٤٩ .

(٤) شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات مين شمس ، الجمعية العمومية الاعتيادية المنعقدة فى ٣٠/٣/١٩٥٠ ، ص ٦ — ١٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٧ .

(٥) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٣٥٩ .

(٦) محفظة ٢١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥/٥٧٤ ج ١ ، وثيقة ١١٧ ،  
١١٨ ولم يحسم هذا الخلاف الا بوضع الشركة الانجليزية تحت الحراسة فى  
سنة ١٩٥٦ .

(٧) نفس المحفظة ، ملف ع ١٨٤ — ٥/٤٥ ، وثيقة ١ ، ٢ .

(٨) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ٥/٥٧٤ ج ١ ، وثيقة ١٣ .

(٩) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ١٩٤٦/١٢/٢٢ الى  
١٩٤٧/١/١ ، وثيقة ١١ .

(١٠) محفظة ٢٦ عابدين ، وثيقة ٤٤ فى ديسمبر ١٩٤٩ .

(١١) شركة مسك حديد مصر وواحات عين شمس ١٩٥٠ ، مرجع سابق ،  
ص ١٠ ولم يتضح هل وافقت الحكومة المصرية على المد أم لا .

(١٢) محفظة ٢٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٠٦/٣ ج ١ ، وثائق  
من ٢١ الى ٣٦ احصاءات سنة ١٩٤٧ .

(١٣) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٧١ .

(١٤) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٣٩ ، وكذلك ، السفير ، فى ١١/١/  
١٩٤٩ .

(١٥) شركة مسك حديد مصر وواحات عين شمس ١٩٥٠ ، مرجع سابق ،  
ص ١٠ .

(١٦) البلاغ ، عدد ٨٠٢٧ فى ١٩٤٨/١/٢٠ .

— ويبدو أن الشركة صغيرة حيث أنها لم تظهر فى المصادر المخططة . حتى  
بتبين تاريخ تأسيسها أو رأس مالها أو جنسيتها .

(١٧) البلاغ ، عدد ٨٠٣٤ فى ١٩٤٨/١/٢٧ .

(١٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٢٨٤ .

(١٩) نفسه ، ص ٢٨٥ .

(٢٠) التجارة العربية الانكليزية ، المجلد الثالث ، العدد الثالث ، يناير وفبراير،  
١٩٥٠ ص ٧٨ .

(٢١) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٣٧١ .

(٢٢) محافظ الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٦ — ٢٣ يناير ١٩٤٩ وثيقة ٥١  
موسوم بتأسيس الشركة .

- (٢٣) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥١/١/٢٢ ، ص ٢٦ — ٢٨ .
- (٢٤) محفظة ٢٦ عابدين ، وثيقة ٢٧ في ١٩/٣/١٩٤٩ .
- (٢٥) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ . ص ٣٠٨ .
- (٢٦) محفظة ٩٠ مصلحة شركات ١٤ (ب) ، ملف ١٨٢ — ٢٧٧/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٥ حساب الارباح والخسائر عن السنة المنتهية في ١٩٥١/١٢/٣١ .
- (٢٧) د . نبيل عبد الحميد : أُلجج السابق ، ص ٣٦٩ ، ٣٧٠ .
- (٢٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ٤ الى ١١ يناير ١٩٤٨ وثيقة ٣٩ في ١٩٤٧/١٢/٢٥ .
- (٢٩) البلاغ ، عدد ٨٠٢٩ في ١٩٤٨/١/٢١ .
- (٣٠) محفظة ٣٣ عابدين ، مجلس الوزراء ، أوامر الحكم العسكري العلم ، أمر رقم ١ خاص بالرقابة في ١٩٤٨/٥/١٥ — لم يذكر السبب — ولكن يبدو أن السبب هو حرب فلسطين لعدم استخدام الشركة في أعمال التجسس ضد مصر أو البلاد العربية لصالح إسرائيل .
- (٣١) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .
- (٣٢) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٢٨٧ .
- (٣٣) محفظة ٩ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٢٩ في ١٩٤٩/٣/١٠ .
- (٣٤) محفظة ٢٦٨ عابدين ، مالية ، إدارة انحصابات ، وثائق ١٠٩ ، ٥١٦ ، ٥١٧ في ١٩٥٢ .
- (٣٥) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٥ يناير ١٩٥٠ ، دراسة ١٩٥٠/١/٢٥ وثيقة ٤١ في ١٩٥٠/١/١٨ .
- (٣٦) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٢٤٩ .
- (٣٧) محفظة ١٨٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٨/٣ ج ٤ ، وثيقة ٤٥ ، ٤٦ .
- (٣٨) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ١٨/٣ ج ٢ ، وثيقة ٣٥ ، ٣٦ في ١٩٥١/١٠/٦ .
- (٣٩) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٢٤٢ .

(٤٠) محفظة ٢٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، الاشغال ، وثيقة ٤٠ في  
١٩٤٩/٥/٣٠ .

(٤١) محفظة ٢١ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة  
٤٢ في ١٩٤٩/٥/١ م .

(٤٢) نفس المحفظة ، وثيقة ٤٨ في ١٩٤٩/٥/٢٢ .

(٤٣) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٦١٤ .

(٤٤) محفظة ١٩١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٤٠/٣ ج ٢ ، وثيقة

٣٨ .

(٤٥) د . نبيل عبد الحيد : ص ٣٩٩ .

(٤٦) محفظة ١٠٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٧٨/٣ ج ١ وثيقة ١٠٨

تقرير مجلس ادارة الشركة في ١٩٥١/٣/٣٠ .

(٤٧) محفظة ١٠ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٤ في

١٩٤٩/٦/١٥ .

(٤٨) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٩٧ ، ١٩٨ .

(٤٩) شركة سكك حديد مصر وواحات عين شمس سنة ١٩٥٠ ، مرجع سابق ،

ص ٦ .

(٥٠) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٥٢ .

(٥١) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٤/٥٣ ، ص ٥٩ .

(٥٢) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٥٣) نفسه ، ص ١٥٤ ، ١١٥ .

(٥٤) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٤/٥٣ ، ص ٦١ .

(٥٥) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٦٦ .

(٥٦) محفظة ٩٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٣٩/٣ ج ٢ ، وثيقة

٢٠٠ ، ٢٠١ .

(٥٧) نفس المحفظة ، الملف ، وثيقة ١٦٠ تقرير ١٩٥١ .

(٥٨) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ٢٣٩/٣ ج ١ ، وثيقة ١٢٣ .

(٥٩) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٤٠١ .

الراسمالية ج ٢ — ١٩٣

- (٦٠) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٨٤ ، ١٨٥ .  
Journal Official, 79 ème Année, No. 75 du  
28/4/1952, P. 6. (٦١)
- (٦٢) محفظة ١٠٦ مصلحة الشركات ٢٦ (ب) ملف ١٨٢ - ٢/٢ ج ١ ،  
وثيقة ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٩٥٤/١٢/٩ .
- (٦٣) الوقائع المصرية ، عدد ٧٥ ، ١٩٥٢/٤/٢٨ .
- (٦٤) محفظة ١١٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٤٦/٣ ج ١ ، وثيقة  
١٤٢ لسنة ١٩٥٠ .
- (٦٥) محفظة ١١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٥٣/٣ ج ١ ، وثيقة  
٥٩ ، ٩٧ .
- (٦٦) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٩٨ .
- (٦٧) نفسه ، ص ١٦٦ .
- (٦٨) نفسه ، ص ١٥٢ .
- (٦٩) محفظة ١٠ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٢ ،  
وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٤/٥٣ ، ص ١٦٨ .
- (٧٠) محفظة ١٠٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٨٧/٣ ج ١ ، وثيقة  
٢٦ ، ١٩٤٩/٢/٢٢ .
- (٧١) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٢١ ، ١٩٤٨/١٢ .
- (٧٢) محفظة ٩٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣٩/٣ ج ١ ، وثيقة ١٣ .
- (٧٣) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٥٤ ، ٥٥ ، ١٩٤٨/١٢/١٣ .
- (٧٤) محفظة ١٠٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٨١/٣ ج ١ ، وثائق  
٤٧ ، ٤٨ ، ١٩٤٩/١٠/٦ .
- (٧٥) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٧٥ ، ١٩٥٠/٧/١٠ .
- (٧٦) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٠٤ تقرير ١٩٥٠ ، وثيقة ١٨٥ ،  
١٩٥٥/٥/٩ .
- (٧٧) د . نبيل عبد الحيد : المرجع السابق ، ص ٢٨ ، ٢٨٨ .
- (٧٨) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٧٦ ، ١٧٧ .



- (٧٩) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٨٨ .
- (٨٠) شركة سكك حديد مصر وواحات عين شمس ١٩٥٠ . مرجع سابق ، ص ٩٠ .
- (٨١) احصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٩/١٩٥٠ ، ص ٩٧٨ .
- (٨٢) شركة سكك حديد مصر وواحات عين شمس ١٩٥٠ . ص ٩ .
- (٨٣) محفظة ٢٢٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٩/٣ ج ١ ، وثيقة ١٤٨ .
- (٨٤) احصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٩٨١ .
- (٨٥) Phillip Darby : Britisn Defence policy East of Suez 1947 — 1968, London, 1973, P. 21.
- (٨٦) سيرافيان ، ص ٢٦ .
- (٨٧) مجلة أكتوبر ، عدد ٥٣٠ في ١٩٨٦/١٢/٢١ ، ص ٥٤ ، مقال لعبد الحميد أبو بكر عن : هذه هي الأسرار الكابلية للعبة مصر والقناة .
- (٨٨) محفظة ٢٤٣ عابدين ، قناة السويس . مذكرة من عبده محرم بك مستشار الرأي بوزارة المواصلات حول الخلاف بينوزارة الوفد ١٩٥١ وشركة قناة السويس في ١٩٥١/٢/٣ .
- (٨٩) ميشال سليمان : المرجع السابق ، ص ٧٩ ، ٨٢ .
- (٩٠) البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثانى ، العدد الاول ١٩٤٩ ، ص ٢٢ .
- (٩١) محفظة ١٣ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٢٤ في ١٩٥٢/٩/١١ .
- (٩٢) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٤٠٢ .
- (٩٣) البنك الاهلى المصرى ، العدد الاول ١٩٤٩ ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .
- (٩٤) محفظة ٢٤٣ عابدين ، قناة السويس ، مذكرة من صفى فرنسى في ١٩٥١/٢/٢٢ .
- (٩٥) مصطفى ابراهيم حسين جالويس : العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ١٩٤٥ — ١٩٥٧ ، ورسالة دكتوراه ، آداب سوهاج ، ١٩٨٢ ، ص ٢٩٧ .

- (٩٦) ميشال سليمان : المرجع السابق ، ص ٨٢ — ٨٥ .
- (٩٧) البلاغ ، عدد ٨٠١٢ فى ١٩٤٨/١/٣ .
- (٩٨) د . مصطفى الحفناوى : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ج ٤ ص ٦٥٥ — ٦٦٣ .
- (٩٩) البلاغ ، عدد ٨٠١٦ فى ١٩٤٨/١/٧ .
- (١٠٠) د . مصطفى الحفناوى : المرجع السابق ، ص ٦٦٨ ، ٦٦٩ .
- (١٠١) البنك الاهلى المصرى ، المجلد الثالث ، العدد الثانى ١٩٥٠ ، ص ١٢١ .
- (١٠٢) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٤٠٩ ، ٤١٠ .
- (١٠٣) د . على الجريتلى : خمسة وعشرون عاما — دراسة تحليلية للدراسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ — ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ ، ص ١٦٠ .
- (١٠٤) د . مصطفى الحفناوى : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٨٤ ، ٢٩٧ — ٢٩٩ .

## **الماب الرابع**

# **الراسمالفة الأءنفة فى مصر**

**١٩٥٢ - ١٩٥٧**

**( الطررق الى التامفم )**

**الفصل الأول : تنظفم الراسمالفة الأءنفة اءارفا وضرائففا**

**الفصل الثانف : الاسءءماراء الأءنفة فى مءال الانءاء**

**الفصل الثالث : الاسءءماراء الأءنفة فى مءال النءارة والمصارف  
والتامفم**

**الفصل الرابع : الاسءءماراء الأءنفة فى مءال الأءماء والمرافق  
المامة**



## الفصل الأول

### تنظيم الرأسمالية الأجنبية اداريا وضرائبيا

مع قيام ثورة ١٩٥٢ صدرت تشريعات كان لها اعظم الاثر فى تنظيم الرأسمالية الأجنبية فى مصر ، ففى يولية ١٩٥٢ صدر القانون رقم: ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة السادسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالشركات المساهمة ، وبمقتضاها انخفضت نسبة المصريين فى رأسمال الشركات المساهمة الى ٤٩٪ بعد أن كانت ٥١٪ فى قانون عام ١٩٤٧ (١) .

والحقيقة أثرت نقطة مهمة بالنسبة للمادة السادسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ المذكور ، فقد كانت هذه المادة محل انتقاد باعتبارها كانت مسببا فى الاحجام عن تأسيس شركات مساهمة فى مصر برؤوس اموال أجنبية ، وعقبة فى سبيل تجديد الشركات القائمة بعد انقضاء المدة المحددة لها ، ولهذا كان النزول بنسبة رأس المال من ٥١٪ الى ٤٩٪ تشجيعا لرأس المال الأجنبى للاستثمار فى مصر .

ويبدو أن السبب فى النزول بالنسبة الى ٤٩٪ هو أن وجود أغلبية رأس المال ( ٥١٪ ) بين أيدي المصريين يمكنهم من السيطرة على قرارات الجمعية العمومية للشركة ، وقرارات تعيين اعضاء

مجلس الإدارة وبالتالي فلا يستطيع الأجانب تعيين من يمثلهم في مجلس الإدارة أو يشرفوا على النشاط العنى للمنشأة ، وبهذا القانون أصبح نصيب المصريين في رأس المال كما كان قبل قانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ .

وفي عام ١٩٥٣ صدر أكثر من قانون لتنظيم رؤوس الأموال الأجنبية منها القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم السجلات التجارية تنظيمها محكما ، والقانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الدفاتر التجارية التي يتعين على التجار امساكها فعدل بعض الأحكام التي أوردها القانون التجاري بشأن هذه الدفاتر ، كما صدر القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن بيع الأوراق المالية ، ولاسيما بيع الأوراق المالية بالأجل الذي نظمته القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤ (٢) .

وحتى صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ كان العمل بأحكام القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ساريا خلال تلك الفترة وحتى عام ١٩٥٤ هذا القوانين التي صدرت متدلة لبعض مواد القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ على نحو ما سبق (٣) .

ولما كانت شركات المساهمة قد أصبحت من دعائم النظام الاقتصادي الحديث ، فقد اتجهت أنظار المشرع الى هذه الناحية من نواحي النشاط التجاري ، وأصدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الذي استحدث أحكاما كثيرة في شأن شركات المساهمة ، وكذلك في شأن شركات التوصية بالاسهم ، ولما كان هذا القانون يعتبر من أهم القوانين التي صدرت خلال تلك الفترة بالنسبة لتنظيم شركات المساهمة ، فلذا لزم توضيحه بصورة أوفى حتى تمكن معرفة الفرق بينه وبين القوانين التي صدرت في الفترات السابقة من حيث تنظيم شركات المساهمة .

لقد استحدث هذا القانون نوعا جديدا من الشركات التجارية ، ثم يكن له ذكر فى التقنين التجارى ، وهو النوع المعروف فى بعض التشريعات الغربية باسم « الشركة ذات المسؤولية المحدودة » (٤) .

وقد تعرضت الشركات المساهمة لكثير من المشكلات التى جعلت قطاعا كبيرا من المساهمين يطالبون بضرورة التصدى لها ، كما حالت دون استثمار فعال من المدخرين لأوالهم (٥) ، لذلك لم يجد المشرع بد من أن يسعف الحياة الاقتصادية بأداة طيبة تفى بالثشق الأكبر من حاجتها فى اقصر فترة ممكنة ، فأصدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ (٦) لتنظيم الشركات المساهمة ، الذى نص على تخفيض الحد الأدنى للسهم الى جنبيين بدلا من أربعة جنيهات تشجيعا لصغار المدخرين على الاسهام فى الشركات المساهمة ، كما قيد القانون من السلطات الواسعة التى كان يتمتع بها رجال الإدارة عندما فرض عليهم التقاعد عند بلوغ سن الستين (٧) والا يعين أى مدير لأية شركة فوق سن الستين دون موافقة مجلس الوزراء ، وبهذه التشريعات تخلصت مصر من أكثر من ٤٠٠ من كبار السن المصريين من الباشوات الذين استمروا يحتلون مقاعد مجلس معظم الشركات المساهمة فى العشر السنوات السابقة على القانون (٨) ، كما حدد القانون مكافآت رجال الإدارة بحد أعلى لا يزيد على ١٠٪ من الأرباح النهائية وبعد توزيع ٥٪ من الأرباح على المساهمين بحيث لا تزيد المكافآت بأى حال على ٢٥٠٠٠ ج.م بالنسبة لعضوية مجلس الإدارة ، وعدم تمتع الفرد الواحد بعضوية أكثر من ست شركات فى وقت واحد ، أو أن يكون مديرا عاما لأكثر من شركتين ، أو أن يكون عضوا منتدبا بمجلس إدارة أكثر من

شركة واحدة من شركات المساهمة (٩) ، وذلك لضمان حسن سير الادارة بدلا من التشتت والضياع بين الشركات الكثيرة .

ومع هذا فهناك شركات لم تلتزم بالقانون ، ففي شركة الغزل الاهلية المصرية تمتع مدير مصنع الشركة وهو بريطاني الجنسية بالعديد من الوظائف ، فبجانب ادارته للمصنع كان مدير ادارة تسع شركات أخرى (١٠) ، وهذا مخالف للمادة (٢٦) من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، وفي شركة النيل للمنسوجات كان « جوستاف ريكس » عضوا منتدبا وفي نفس الوقت رئيس وعضو مجلس الادارة للشركة التجارية الاقتصادية ، وذلك مخالف للمادة (٢٨) من القانون المذكور (١١) .

وقد اتفق هذا القانون مع القوانين السابقة في ملكية عضو مجلس الادارة لبعض الاسهم ، حيث اشترط ان يكون كل عضو بمجلس ادارة الشركة المساهمة مالكا لعدد من اسهم الشركة يوازي جزءا من خمسين من رأسمال الشركة مع جواز ان يكون العضو مالكا لعدد من الاسهم لا تقل قيمته وقت التعيين عن ألف جنيه ويرجع ذلك الى الاشتغال التي يجرى التعامل عليها في بورصة الأوراق المالية (١٢) .

كما نص القانون على انه لا يجوز بغير ترخيص خاص من الجمعية العمومية لعضو مجلس الادارة لشركة مساهمة او لمديرها الاتجار لحساب غيره في أحد فروع النشاط التي تزاولها الشركة والا كان للشركة ان تطالبه بالتعويض ( المادة ٢٧ ) ، ومع هذا فمدير شركة النيل للتأمين ( خرسنوفر لو ) وهو يوناني الجنسية كان يعمل في نفس الوقت مديرا لمكتب توكيلات تأمين آخر هو مكتب ( قسطنطينيس ) ، وكان ايضا



مديرا لشركة التوفير المصرية ، وذلك دون أن يحصل على ترخيص من الجمعية العمومية لشركة النيل للتأمين ، والدليل على ذلك أن المدير المذكور عين بالشركة فى سبتمبر ١٩٥٦ بينما لم تنعقد الجمعية العمومية منذ مارس ١٩٥٦ (١٣) .

وقد نص القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على أن الجمعية العمومية غير العادية لها الحق فى تعديل نظام الشركة فى حالة تحويل الشركة من شركة اجنبية الى اخرى مصرية ، او تحويلها من شركة توصية بالاسهم او ذات مسئولية محدودة الى شركة مساهمة (١٤) او فى حالة تعديل قيمة أسهم الشركة ، وكذلك الموافقة على الحسابات الختامية للشركة (١٥) ، او زيادة رأس المال او تحويل من العملة الاجنبية الى العملة المصرية او الاشتراك فى انشاء شركات مساهمة مصرية جديدة (١٦) .

ونص القانون على أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة فى الشركة المساهمة من المصريين ( المادة ٢٣ ) ، وقد تمثل ذلك فى كثير من الشركات مثل شركة الملح والصودا المصرية (١٧) ، وكذلك البنك التجارى الايطالى للقطر المصرى (١٨) .

وقد كان القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ اقل تشددا من القوانين السابقة من حيث حجم رأس المال المخصص للمصريين ، فقد اوجب الا يقل نصيب المصريين عن ٤٩٪ عند تأسيس الشركة المساهمة ، واذا لم تستوف جاز تأسيس الشركة دون استيفائها (١٩) ، وبهذا يصبح نصيب المصريين كما كان قبل صدور القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ حيث أغلبية رأس المال للأجانب .

ولهذا فرقت المادة (١١) من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بين نوعين من رأس المال ، الاول رأس المال الأجنبي المتوطن في مصر أو النازح إليها لغير أغراض التنمية الاقتصادية ، فقد أوجب النص تمكين رأس المال المصري من فرصة الاشتراك معه في إنشاء شركات المساهمة ، وهذا الحكم لم يكن ينطوي على جديد لأن الأجانب الذين استقروا في مصر قد ألفوا التعاون مع المصريين ، ولهذا لم يتطلب القانون احتفاظ المصريين بنسبة ٤٩٪ من أسهم الشركة على الدوام ، ولكنه اشترط حصولهم عليها عند التأسيس فحسب ، ولا مانع من تخلص المصريين من أسهمهم في حياة الشركة عن طريق بيعها للأجانب ، والنوع الثاني رأس المال الأجنبي الذي يستقدم لمشروعات التنمية الاقتصادية فقد أبيع تكوين شركات المساهمة المصرية بهذا المال وحده أو أغلبيته (٢٠) ، وفي هذا تشجيع لاستثمار رأس المال الأجنبي في مصر ، وفي نفس الوقت انكماش لرأس المال المصري .

وكان هذا القانون عند صدوره يمثل أساسا قويا صالحا لإنشاء الشركات المساهمة بها تضمنه من نصوص تساعد على ذلك وتحقق لهذه الشركات أطارا قانونيا وتنظيما متكاملًا (٢١) ، وجاء القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ الذي أجاز في « مادته الأولى » ( بقرار من مجلس الوزراء ) الترخيص لشركات المساهمة الأجنبية وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة سواء كانت أجنبية أو مصرية الاستمرار في العمل كشركات مساهمة مصرية طبقا لأحكام القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ إذا كانت تزال نشاطها الرئيسي في مصر وسبق لها إصدار ميزانيتين ماليتين كاملتين على الأقل ، كما أجاز القانون في « مادته الرابعة » تحويل الشركة من أجنبية إلى

مصرية ( اكتساب الجنسية المصرية ) مع تعديل نظام الشركة بموافقة الجمعية العمومية غير العادية ، ولما كانت شركة الملح والصودا المصرية شركة ذات مسئولية محدودة انجليزية الجنسية فقد طلبت الاستثمار فى العمل كشركة مساهمة مصرية طبقا لأحكام القانون ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ ، وقد انطبق ذلك أيضا على « شركة كراون بريورى » البلجيكية الجنسية (٢٢) .

واهم ما يلفت النظر فى هذا القانون ان المشرع استهدف وضع الضمانات التى تكفل صيانة حقوق المستثمرين ، ومن ذلك أنه استوجب أن يتم طرح أسهم الشركة للاكتتاب عن طريق أحد البنوك المرخص لها بتلقى الاكتتاب بقرار من وزير الاقتصاد ( المادة ١/٨ ) وأن يودع المبلغ المدفوع لحساب الشركة تحت التأسيس والا يجوز سحبه بعد صدور القرار الجمهورى المرخص بتأسيس الشركة الا بقرار من الجمعية العمومية ( المادة ٢/٦ ) (٢٣) .

غير أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ لم يعط انفرصة ليؤتى ثماره فما أن مرت فترة بسيطة وتعرف المستثمرون على مزاياه حتى أدخلت عليه العديد من التعديلات التى شملت القيود على توزيعات الأرباح والتدخل فى تشكيلات مجالس الإدارة ، الى أن صدرت قوانين التأمينات وفرضت الحراسة والمصادرة ، مما أدى الى عزوف المستثمرين الأجانب عن انشاء الشركات المساهمة والاستثمار فى الاسهم والسندات (٢٤) .

وقد لعب الأجانب دورا كبيرا فى التحايل على هذا التنظيم بثتى الطرق سواء بالحصول على الجنسية المصرية أو التهرب من اكتمال النسب ، أو مساندة الرأسماليين المصريين للأجانب ، والامثلة على ذلك كثيرة ، فقد كان الأجانب

يفضلون على الجنسية المصرية أفرادا وجماعات ، ففي أبريل ١٩٥٢ صدر مرسوم بمنح الجنسية المصرية لنحو ٨٣ أجنبيا (٢٥) ، وفى نفس العام حصل عليها مائة أجنبى جملة واحدة (٢٦) ، وهناك العديد من الوثائق التى تشير الى حصول الأجانب على الجنسية المصرية بكل سهولة ويسر؛ حتى ان لم ينطبق عليهم قانون الحصول عليها لاستعانتهم بالمصريين اصحاب المناصب فى الحكومة عن طريق اشراكهم فى مجالس ادارة الشركات المساهمة واعطائهم عضوية وأسهما من رأسمال هذه الشركات ، لذلك كان المصريون الاحتكاريون ضربة للبقاء المصرية ، وفى الوقت نفسه سندا لبقاء الرأسمالية الاجنبية وسيطرتها على الاقتصاد المصرى .

والأمثلة كثيرة على مدى ما وصل اليه المصريون التابعون للرأسمالية الاجنبية من اغفال حقوق مواطنيهم واعلاء شأن الأجانب ورؤوس أموالهم الكثيرة ، وهذا ما أضعف من الرأسمالية المصرية ، والدليل على ذلك ان أحد المصريين التابعين للرأسمالية الاجنبية يدعى « محى الدين عابدين » كان يعمل مديرا لمصلحة الشركات فى فترة ما قبل الثورة ، ويبدو انه عزل من هذا المنصب بعد الثورة لذلك لجأ الى سفارتى انجلترا وأمريكا لطلب العون مستندا الى انه خدم هاتين الدولتين كثيرا ، حيث ساعد الكثير من الأجانب فى الحصول على الجنسية المصرية ، ومن اللافت للنظر انه ساعد على منح الجنسية المصرية لاحدى اليهوديات الثريات مقابل ٥٠٠ جنيه ، وأن هذه اليهودية كانت من أخطر الجواسيس فى مصر أيام حرب فلسطين ، وقد سعت السفارتان بالفعل لمساعدته وتم تعيينه عضوا ومستشارا اقتصاديا لشركة شل وشركة آبار البترول وهما شركتان انجليزيتان (٢٧) .

وكان اصحاب الشركات يعملون على الحصول على الجنسية المصرية للأجانب العاملين فى شركاتهم حتى يكون أكبر قدر منهم بالشركة دون المصريين ، ففى شركة أنطان كفر الزيات وكانت تضم عددا كبيرا من اليونانيين متعلمين وغير متعلمين ، بذل مديروا هذه الشركة قصارى جهدهم للتحايل على القانون المصرى ، ولما كان القانون يحتم على الشركات أن تشغل ٧٥٪ مصريين و ٢٥٪ أجانب فان صاحب الشركة بذل كل جهده فى الحصول على الجنسية المصرية لكل الأجانب العاملين بالشركة على حسابه الخاص ، وانه بمجرد الحصول على الجنسية المصرية لأى أجنبى كان يرفع اسمه من كشوف الأجانب ، ويضعه فى كشوف المصريين ، فى حين أن الأجنبى لا يعتبر مصرية الا بعد مرور خمس سنوات من اقامته فى مصر (٢٨) ، وأن يكون حاصلا على تأشيرة اقامة مدونة على جواز سفره (٢٩) ، وبهذه الطريقة عمل صاحب الشركة على زيادة عدد الموظفين المصريين وخفض عدد الأجانب بالشركة .

وهن انواع التحايل على القانون ، لجوء الأجانب الى التهرب من النسبة التى قررها القانون للموظفين الأجانب المصريين ، والحدليل على ذلك أن الشركة المصرية لاستخراج الفوسفات لجأت الى تعيين موظفين ايطاليين تصرف مرتباتهم فى نهاية كل شهر بايصالات منفصلة فى كشوف المرتبات ، وكانت الشركة تعتبر مثالا لشركات الاستغلال الأجنبى اذ كانت تمنع منذ انشائها فى التحايل على القوانين المصرية مثل التزوير فى بياناتها التى تقدمها الى الجهات الحكومية كمصلحة الشركات (٣٠) .

أيضا من أنواع التحايل والتهرب من قوانين التمييز عدم إدراج الأجانب فى الكشف التى تعرض على مصلحة الشركات فقد أدرجت شركة الكروم والكحول المصرية بعض الموظفين الأجانب على أنهم عمال ، وبالعكس بالنسبة للمصريين وطبيعى أن أدى ذلك الى زيادة عدد المصريين ، كما استخدمت الشركة الموظفين الأجانب على أنهم موسميون ، ثم تبين أنهم دائمون ، أيضا أخفت أسماء عشرة من الموظفين الأجانب من الكشف وأمرتهم بمغادرة الشركة ومزارعها وقت التفتيش ، ولم يكونوا مقبدين بالكشف الذى قدم لموظفى مصلحة الشركة ولكن المصلحة علمت بذلك فقامت الشركة بكتابة أسمائهم مرة أخرى (٣١) ، وقد أظهر ذلك مدى ارتفاع نسبة الأجانب بالشركة .

ومما لا شك فيه أنه كان لمصلحة الشركات دور كبير فى الحد من الأعباء الأجانب بنصوص القانون عن طريق التفتيش على هذه الشركات الأجنبية ومحاولة إخضاعها للقانون على نحو ما سبق ، أيضا رفضت المصلحة الاعتراف بإيطالية عام ١٩٥٣ كانت قد تقدمت لشغل وظيفة بالبنك الإيطالى المصرى وكان ضمن أوراقها ما يثبت سعيها للحصول على الجنسية المصرية ، لأن المصلحة اعتبرتها أجنبية حتى يبت فى جنسيتها خاصة أنها لم تكن ملتحقة بخدمة البنك حتى ذلك التاريخ (٣٢) .

ومما لا شك فيه أيضا أن محاولات تهرب الأجانب وتحايلهم على القوانين المصرية أثرت على أحوال العاملين المصريين بالشركات المساهمة سواء عن طريق خلق المضايقات أو إحلال الأجانب محلهم أو زيادة عددهم بتمييز الأجانب أو خلاف ذلك ، وبالتالي كان لذلك أثره أيضا على الاقتصاد المصرى .

\*\*\*

بعد آخر قوانين تنظيم الرأسمالية الأجنبية ( محاولات التمصير ) فى عام ١٩٥٤ كانت الثورة المصرية قد بدأت فى تنظيم الاقتصاد بما يؤدى الى التنمية والتقدم ، فدخلت أولا فى مفاوضات الجلاء حيث عقدت اتفاقية مع بريطانيا فى أكتوبر ١٩٥٤ تم بمقتضاها إجلاء آخر جنود بريطاني فى ١٨ يولية ١٩٥٦ وانتقال ملكية جميع المطارات والمنشآت الى الدولة وخضوع الفنيين البريطانيين خلال فترة الجلاء للقوانين المصرية ، والاعتراف بأن قناة السويس طريق مائى له أهميته من النواحي الاقتصادية والتجارة والاستراتيجية ، وبذلك تخلصت مصر نهائيا من الاستعمار(٣٣) .

ومن ناحية أخرى كانت السياسة المصرية قد دخلت فى آفاق سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز كما وضحت فى مؤتمر باندونج ١٩٥٥ ، حيث عملت الحكومة على مواجهة مشاكل النهوض الاقتصادى ، فاتسعت المبادلات مع المعسكر الاشتراكى كما اتسعت العلاقات التجارية مع دول باندونج(٣٤) ، وكذلك اتسعت آفاق التطوير الزراعى والصناعى والاجتماعى فى مصر(٣٥) .

ولهذا بدأ تضيق الحصار الاقتصادى على مصر الذى بدأ بالرفض المفاجئ من جانب الغرب فى منح مصر قروضا خاصة لتمويل مشروع السد العالى ، والظهور السوفيتى فى المنطقة(٣٦) ، حيث لجأت مصر الى السوفييت الذين وافقوا على عملية التمويل ، لهذا صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية(٣٧) ، انتقاما من حكومتى بريطانيا والولايات المتحدة لسحب عروضهما لتمويل السد العالى ،

وتحقيقا للاستقلال الاقتصادي (٣٨) ، وتم نقل ادارة المرفق الى هيئة عامة هي « الهيئة العامة لقناة السويس » ومنحها الشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة واعتبار اموالها اموالا خاصة ، وخولها القانون كل السلطات اللازمة لادارة مرفق المرور بالقناة دون التقيد بالنظم الحكومية (٣٩) ، وبذلك أصبحت مصر تسيطر على ايراد القناة الضخم الذى كان يدخل جيوب الأجانب والذى قدر فى العام السابق للتأميم بنحو ١٠٠ مليون دولار لم يكن لمصر منها سوى ثلاثة ملايين فقط (٤٠) .

ومع هذا فقد كان للتأميم آثاره الاقتصادية على مصر إذ أصدر وزراء خارجية إنجلترا وفرنسا وأمريكا قرارا بتجميد الاموال المصرية فى بلادهم كنوع من الضغط الاقتصادي وفرض الارادة على الشعب المصرى (٤١) ، كما فرضت الحماية على اموال وممتلكات شركة القناة فى لندن ضد أية محاولة من مصر للاستيلاء عليها ونزع ملكيتها (٤٢) .

كما قررت الدول الثلاث السابقة عدم تمويل القطن المصرى فأحدث هزة اقتصادية للبلاد ، فكان التمسير هو الحل (٤٣) ، وتطبيق نظام حصص الاستيراد وزيادة فى تعميم الرسوم على الواردات (٤٤) ، ومصادرة وتأميم جميع الممتلكات الخاصة بدول الأعداء ( بريطانيا وفرنسا ) المالية والمصرفية والتجارية (٤٥) مثل وضع الحراسة على بنك موصيرى فى ١٣ نوفمبر ١٩٥٦ بموجب الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ ، واحلال عناصر بشرية ومؤهلة فى الأماكن التى خلت من الاجانب الذين غادروا البلاد (٤٦) ، كما أخضعت شركة النيل للمنسوجات لنفس الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ فى نوفمبر ١٩٥٦ وعين لادارة الشركة مندوب من قبل الادارة العامة لادارة اموال



المعتقلين والمراقبين وتم وقف جميع الإجراءات الخاصة بالشركة، وبعد انتهاء فترة الحراسة عام ١٩٥٧ تمت إعادة تشكيل مجلس إدارة جديد مكون من خمسة أعضاء مصريين منهم ثلاثة من ثقل المؤسسة الاقتصادية كمندوبين عنها (٤٧) ، كما وضعت الحراسة على البنك التجارى المصرى تنفيذا للقرار الوزاري رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٥٧ (٤٨) .

وتوالت التشريعات بشأن اموال الاجانب ، واصبحت الحكومة تملك القسم الاكبر من أسهم سبعة بنوك تجارية وينكين متخصصين هما « كريدى فرنسيه والبنك العقارى » وخمس شركات التأمين ، واصبحت هذه المؤسسات المصرية ملكية عامة مع البنك الصناعى والبنك الزراعى والتعاونى تحت الاشراف المباشر للمؤسسة الاقتصادية العامة (٤٩) ، وهى مؤسسة عامة لها شخصية اعتبارية مستقلة أنشأها القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى ١٣ يناير ١٩٥٧ وتهدف الى تنمية الاقتصاد القومى (٥٠) .

ونص القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بتمصير البنوك على أن تكون أسهم الشركات المساهمة اسمية مملوكة لمصريين دائئها والا يقل رأسمال الشركة المدفوع عن ٥٠٠.٠٠٠ ج . م ، وأن يكون أعضاء مجالس إدارتها والمسئولون عن الإدارة مصريين ، كما صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن تمصير شركات التأمين ، والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن تمصير الوكالات التجارية (٥١) ، ومنذ صدور هذه القوانين أصبح فى مقدور البنوك أن ترسم سياستها المختلفة بما يتمشى والصالح العام للاقتصاد القومى ، واصبحت تعتمد على موارد محلية فى تمويل كافة عملياتها ، ولم يعد نشاطها البنوك يعتمد على تمويل

التجارة الخارجية غالبا بل تقوم بمنح الائتمان لكافة فروع النشاط الاقتصادي (٥٢) .

ولم يقتصر الأمر على فرض الحراسة على الممتلكات المصرفية والمالية والتجارية الأجنبية بل تعدى الى فرض الحراسة على الاطيان الزراعية المملوكة للرعايا الانجليز والفرنسيين (٥٣) .

وبذلك فقد صادف مصر كثير من المشاكل خاصة من الدول المعادية لمصر آنذاك ( فرنسا وانجلترا وامريكا ) الذين اقتصهم التأميم حتى نهاية تلك الفترة ، ولكن كان لابد من هذا التأميم وتغيير الأوضاع السائدة ، تجنباً لضياع الاقتصاد المصرى الخاضع لسيطرة الأجانب واستمرار تبعيته للاقتصاد الأجنبى .

ومما لا شك فيه أن عمليات التأميم التى تمت فى مصر كانت سببا فى مخاوف الأجانب فقاموا بتخريب كثير من اموالهم الى الخارج ، الامر الذى اضر بالاقتصاد المصرى (٥٤) .

### \* \* \*

وبعد التخلص من الوجود الانجليزى العسكرى والسياسى تطلعت الثورة الى تنظيم الاقتصاد بتسهيل استثمارات رؤوس الاموال الاجنبية والمصرية على السواء لكن الأجانب كانوا عازمين عن تغيير نمط استثماراتهم ونقلها من مجال الخدمات والاستهلاك الى مجال الانتاج .

وفيما يلى التشريعات التى أصدرتها حكومة الثورة بشأن تشجيع الرأسمالية الأجنبية ، فمنذ قيام ثورة ١٩٥٢ بدأت الحكومة فى اتخاذ اجراءات معينة لتشجيع هذه الاموال ، ولكن

بطرق أفضل وأيسر لدخولها مصر عما كان عليه الأمر قبل الثورة حيث عملت الحكومة على تهيئة المناخ المناسب لكى يأتى الاستثمار الأجنبى ويشارك فى عملية التنمية الاقتصادية المرغوب فيها .

وقد اتسعت هذه الفترة بقيام حكومة الثورة بمد يد العون للقطاع الخاص بحيث كان انشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج فى أواخر ١٩٥٢ أول اجراءات هذا التعاون ، حيث كان الغرض منه أن يقوم بتجميع المدخرات وتوجيهها نحو التنمية على أن يقوم بدراسة مشروعات التنمية فى جميع القطاعات الاقتصادية ، وأن يقدم بصورة أساسية سياسات تنمية الصناعة فى القطاع الرئيسى للاقتصاد .

وأعطى المجلس سلطة تنفيذ المشروعات اما مباشرة واما بالاشتراك مع الوزارات أو القطاع الخاص وكان ذلك ينطوى على اعتزام نظام الحكم الجديد على الاشتراك فى مشروعات التنمية طويلة الأجل (٥٥) .

وقد بدأ استثمار الحكومة المباشر تحت اشراف المجلس الدائم بانشاء شركة الحديد والصلب فى طوان عام ١٩٥٤ بمشاركة شركة « ديهاج الألمانية » (٥٦) ، ومساهمة الحكومة فى مصنع انتاج عربات السكك الحديدية ، واتخذ الاستثمار الخاص كالاشتراك فى الصناعة أشكالاً متنوعة ، فأبرمت عدة عقود مع شركة النسر لصناعة الاطارات ، وجمع المجلس المستثمرين الفرنسيين والمصريين فى مشروع مشترك لصناعة الكابلات الكهربائية ، وفى يناير ١٩٥٧ حل المجلس وحولت أعماله الى هيتين جسيديتين هما لجنة التخطيط القومى ، والمؤسسة الاقتصادية العامة ، وانشئت الأخيرة لإدارة الشركات الفرنسية

والبريطانية وغيرها التي نزلت ملكيتها بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ (٥٧) .

كما سفت التشريعات اللازمة لتشجيع رأس المال الأجنبي ، واتيحت الاعفاءات الميسرة فى مجال الرسوم الجبركية والتصنيع فأتجهت الأموال الأجنبية الى المضاربة وإلى الاستثمار فى المشاريع التى تحقق ربحا سريعا (٨٥) ، فعملت على تحويل مجموعة من المشروعات الصناعية الرائدة فى مجال التصنيع الثقيل والأساسى كتشجيع أكبر لرأس المال المحلى والأجبنى على الاستثمار (٥٩) ، لهذا شجعت الدولة ذلك بتهيئة الجو المناسب ومشاركة رأس المال الأجنبى واعفائه من الضرائب لفترات معينة ، وضمان نسبة من الأرباح بغرض اجتذاب هذه الأموال ناحية الصناعة (٦٠) .

ولما كان على رؤوس الأموال الأجنبية الاتجاه الى الصناعات التحويلية لتغذية الأسواق المحلية الداخلية حيث من شأنها إقامة صناعات ناشئة (٦١) ، فقد أوجب على مصر تحقيق تصنيع مكفول النجاح عن طريق تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى مصر لرفع المستوى المعيشى وزيادة الانتاجية الزراعية (٦٢) .

وقد شهدت هذه الفترة نوعا من التعايش السلمى مع القطاع الخاص ، ومحاولة تشجيع الاستثمار الأجنبى ، ومع ذلك حدثت زيادة ملحوظة من الاستثمار الصناعى الحكومى (٦٣) .

وبالمقارنة بين التشريعات التى صدرت قبل الثورة (١٣٨ لسنة ١٩٤٧) والتى حدث من الاستثمار الأجنبى وبين ما صدر بعد الثورة والذى شجع الاستثمار الأجنبى نلاحظ أن القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ صدر فى عهد التسلط والسيطرة

الأجنبية والحكومات المصرية الضعيفة ، وأما الثاني فقد صدر في عهد الثورة وقوة الحكومة وعدم الخوف من التسلسل الأجنبي وأن كانت هناك نسبة محدودة خلال تلك الفترة ظلت باقية حتى صدور قوانين التأمين والتصدير .

وتكملة للقانون ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ صدر القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ الذي قضى بمنح خاصة لرأس المال الأجنبي الذي برد الى مصر للاستثمار في مشروعات التنمية ( التي حددها القانون بالصناعة والزراعة والتعدين والقوى المحركة والنقل والسياحة ) ، وقضى القانون بالسماح بعد خمس سنوات من تاريخ ورود المال الأجنبي بإعادة تحويله بما لا يزيد على خمس القيمة المسجل بها نهائيا ، وأتاهم هذا التحويل بنفس العملة ، وأيضا تحويل الأرباح وجزء من المرتبات الى الخارج (٦٤) ، والواقع ان القانون أعطى للأجانب فرصة لم تكن موجودة من قبل وذلك تشجيعا لدخول رؤوس الأموال الأجنبية مصر واطئنانها بالخروج بما حقته من أرباح ورواتب .

وفي عام ١٩٥٣ دخلت مصر في « اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية » التي نصت على حد أدنى من الضمانات لرؤوس الأموال العربية الوافدة من الدول الأطراف الأخرى (٦٥) ، وفي هذا تشجيع لرؤوس الأموال العربية للاستثمار في مصر .

كما صدر في نفس السنة قانون المناجم والمحاجر رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الذي استهدف تشجيع عمليات الاستصلاح والبحث ، وعُدل بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الذي قضى بترك حرية الكشف عن مواد المناجم دون قيد أو شرط ، والغاء الاتاوات المفروضة على استغلال الخامات المعدنية اكتفاء بالضررائب

المقررة على فروع الدخل (٦٦) ، وقد تجاوز القانون عن شرط الجنسية المصرية فى الشركات التى تقوم لاستغلال البترول وهو الشرط الذى كان مقررا منذ عام ١٩٤٨ (٦٧) .

وفى نفس السنة صدر القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ لتشجيع الاستثمار العقارى وتوسيع رقعة الاراضى الزراعية (٦٨) .

واظهارا للنوايا الحسنة تم الاتفاق عام ١٩٥٤ مع شركات التوزيع العالمية على تصفية المشاكل المعلقة بينها وبين الحكومة بشأن اسعار المشتقات البترولية المستوردة وتحويل الارباح ومنحت « شركة كونورادا » امتيازاً لاستغلال الصحراء الغربية ورحبت الحكومة باشتراك الشركات الأجنبية فى رؤوس اموال بعض الشركات المصرية وادارتها (٦٩) ، مثل بنك الجمهورية وشركة الجوت وشركة كيما وشركة سيماف وشركة الخزف والصينى (٧٠) .

وفى عام ١٩٥٤ صدر القانون رقم ٤٧٥ لتعديل بعض احكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ مما أدى الى مزيد من التشجيع لرؤوس الاموال الأجنبية فى مصر ، وأصبحت الارباح المعاد استثمارها فى المشروع الاصلى أو فى أى مشروع آخر توافق عليه اللجنة المختصة فى حكم رأس المال الأجنبى وفقا لاحكام القانون الجديد ، كما سمح بتحويل أرباح المشروعات الأجنبية الخاضعة له بالكامل بالعملة الاصلية الوارد بها رأس المال ، وذلك بدلا من التقيد بنسبة ١٠ ٪ فقط (٧١) .

وعندما صدر قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم وشركات المسئولية المحدودة رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ لم يخضع لاحكامه من الشركات الأجنبية العاملة

فى مصر الا تلك التى كان مركز ادارتها الرئيسى فى مصر او  
التي تمارس نشاطها الرئيسى فى مصر ، كما أباح انشاء  
شركات مصرية براسمال أجنبى دون التقيد ، فى حالة الشركات  
المساهمة التى تعمل فى مشروعات التنمية الاقتصادية بالحد  
الأدنى لمساهمة المصريين فى رأس المال أو لاشتراكهم فى  
مجلس الإدارة ، كذلك شجع القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥  
على تحويل شركات الأموال الأجنبية التى تزاوّل نشاطها  
الرئيسى فى مصر الى شركات مصرية مساهمة مع الاحتفاظ  
بالملكية الأجنبية والإدارة الأجنبية (٧٢) .

كما عمات حكومة الثورة على تشجيع الاستثمارات عن  
طريق عقد الاتفاقات التجارية مع كثير من دول العالم (\*) .

وبذلك يتضح كيف عمدت حكومة الثورة الى تشجيع  
انسياب رؤوس الأموال الأجنبية الى مصر سواء عن طريق  
تقديم التسهيلات أو الإعفاءات أو الامتيازات ، وقد فاق هذا  
التشجيع فى عهد حكومة الثورة عما كان عليه قبل الثورة والذي  
كان سببه اتباع الدولة عمليات التأمير التى حدثت من استثمار  
رؤوس الأموال الأجنبية .

ولم يكن الهدف من صدور التشريعات تشجيع رؤوس  
الأموال الأجنبية محسب ، بل كانت أيضا تهدف الى تشجيع  
استثمار المصريين فى الشركات المساهمة وذلك عن طريق  
تخفيض قيمة السهم الى جنيهن لمنع تلاعب المؤسسين ، كما  
شجعت الحكومة استثمار المصريين بعد تأميم القناة بتحويل  
البنوك الأجنبية الى بنوك مصرية وادماج البعض فى البنوك  
المصرية القائمة (٧٣) ، كما شجعت الحكومة الشركة التعاونية  
للبنترول لمنافسة شركات البنترول الاحتكارية الأجنبية ، كما

شجعت على انشاء شركة مصر للتجارة الخارجية لمنافسة احتكار المستوردين للتجارة الخارجية (٧٤) .

واكثر من ذلك فقد تساهلت الحكومة فى الضرائب ، حيث امتدت احكام ضريبة الارباح التجارية والصناعية فشملت ارباح اصحاب الحرف والمناجم والمهاجر وارباح الاتجار فى العقارات وتقسيم اراضى البناء وبيعها (٧٥) ، على ان يقدم كل مالك او منتفع بعقار سواء افراد او شركات مصرية او اجنبية الى مصلحة الضرائب اخطاراً مبيناً به الامكن المستغلة ونوع التجارة او الصناعة التى يزاولها بمقتضى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ (٧٦) .

كما أخضع عائد رأس المال المستثمر فى اغراض مشاريع التنمية والتعمير للضرائب ( بالنسبة لرأس المال العربى ) وذلك من خلال اتفاقية مجلس الجامعة العربية فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٤ ( المادة الاولى ) (٧٧) .

أما عن الضرائب الجمركية فقد فرضت اثورة ثلاث ضرائب اضافية ، الأولى ضريبة الاستيراد بواقع ٧٪ وشملت جميع البنود باستثناء المواد الأولية الصناعية المهمة والآلات والكتب والدوريات والسلع التى يعاد تصديرها ( بالقانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ ) ، وعلى الرغم من أن هذه الضريبة قصد بها أصلاً أن تكون رسماً للحصول على تراخيص الاستيراد ، فانهما كانت تعامل بوصفها جزءاً من مجموع الرسوم التى تحتسب على أساسها رسوم الرصيف ، والثانية من جملة الرسوم المدفوعة على الواردات و ١٪ من الصادرات وذلك بموجب القانون ٦٣١ لسنة ١٩٥٥ ، والثالثة رسم احصائى فرض عام ١٩٥٦ على جميع الواردات ( باستثناء المواد المطبوعة ذات الصبغة التعليمية والعلمية ) بواقع ١٥٪ (٧٨) .



ولما كانت حكومة الثورة ترغب فى تشجيع رأس المال الأجنبى على الاستثمار فى مصر وضرورة اتاحة الفرصة لرأس المال المحلى حتى يتحقق المناخ الأكثر مناسبة لاجتذاب رأس المال الأجنبى ، فقد اتجهت الى سن بعض التشريعات الضريبية على رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية على السواء .

فى عام ١٩٥٢ ألغيت ضريبة الصادر على القطن من الاقطان التى تم التعاقد عليها وشحنها من مايو الى اغسطس ١٩٥٢ ، ونظرا لزيادة الطلب على القطن وانتعاش حركة تصديره بعد إلغاء ضريبة الصادر طلب اتحاد مصدرى القطن من وزارة المالية امتداد عقود بيع شهر يوليو الى شهر سبتمبر عام ١٩٥٢ (٧٩) .

وفى ١٧ اغسطس ١٩٥٢ تمت الموافقة بين الحكومة المصرية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على اعفاء المنظمة من اجراءات التفتيش أو الاستيلاء أو المصادرة ، كما أعفيت كل ممتلكاتها من الضرائب المباشرة أيا كان نوعها ، كما أعفيت جميع الادوات والبضائع التى تستوردها أو تصدرها من الرسوم الجمركية وغيرها من المكوس وقيود الحظر المفروضة على الصادرات والواردات (٨٠) ، على أن كل هذه الاعفاءات التى تمتعت بها المنظمة كانت مقابل خدمات تؤديها داخل مصر ، وكان من الطبيعى أن تعفى كل ممتلكاتها من أية ضريبة تشجيعا لاستثمارها فى أداء خدماتها التى بلا شك تعود على مصر بالفائدة .

كما صدر القانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٥٢ الذى يقضى بإنشاء مناطق حرة عامة أو خاصة فى أى ميناء من الموانئ المصرية أو المناطق الملاصقة لها وتقرر للمشروعات الأجنبية فى هذه المناطق إعفاءات من الضريبة والقيود الادارية (٨١) .

وتشجيعا لرؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار الصناعى  
فى مصر صدر قانون للاستثمار الأجنبى فى مصر عام ١٩٥٣  
( رقم ٤٣٠ ) كأداة للتوجيه الاقتصادى وتشجيع الصناعات ، فقد  
أعفى القانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم  
التي تؤسس بعد تاريخ العمل به من ضريبتى الأرباح  
والقيم المنقولة لمدة سبع سنوات إذا كان غرضها إنشاء  
واستغلالا جديدا لازما لدعم الاقتصاد القومى وتنميته سواء كان  
ذلك عن طريق الصناعة أو التعدين أو القوى المحركة أو الفنادق  
أو استصلاح الأراضى البور ، كما أعفيت الأرباح الموزعة لاسهم  
الشركات القائمة من الضريبة لمدة خمس سنوات (٨٢) .

والجدول التالى يبين رؤوس أموال الشركات الجديدة  
التي تمتعت بالاعفاء خلال الأعوام من ١٩٥٣ الى ١٩٥٧ ، والتي  
بلغت أكثر من مليونى جنيه لعدد ٢٥ شركة موزعة على النحو  
التالى :

السنة	عدد الشركات	اجمالى رؤوس الأموال
١٩٥٣	١	١٠٠
١٩٥٤	٩	٢٢٢٥٥
١٩٥٥	٤	١٨٤٤
١٩٥٦	٦	١٠٧٦٠
١٩٥٧	٥	١١٩٥
جملة	٢٥	٣٦١٥٤

المصدر : ابراهيم سعد عقل : المرجع السابق ، ص ١١٩ .

بلاخط من الجدول أن أكثر من ٢٦ مليون جنيه رأسمال ٢٥ شركة تكونت خلال خمس سنوات أغنيت من ضريبتى الارباح والقيم المنقولة بمقتضى القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ .

وفى مجال الطيران تقرر اعفاء شركات الطيران الأجنبية التى تعمل فى مصر من الضريبة تشجيعا لمرور الطائرات الأجنبية بالمطارات المصرية حتى تصبح مركزا مهما للمواصلات الدولية وتشجيع حركة السياحة فى مصر ، ومنعا للازدواج الضريبى لهذه الشركات حتى لا تدفع ضريبة فى بلادها الأصلية وأخرى فى مصر ، وذلك بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٣ (٨٣) .

وفى سبتمبر ١٩٥٣ صدر قانون يقضى بالاعفاء من ضريبة القيم المنقولة على الشركات التى يكون غرضها انشاء واستغلال مشروع لازم لدعم الاقتصاد القومى وتنميته فى أى مجال من المجالات الاقتصادية على نحو ما سبق (٨٤) ، وقد أعيد النظر بشأن هذا الاعفاء ، وفى عام ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٢٤٤ لتعديل أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذى يقضى بفرض ضريبة على رؤوس الأموال المنقولة (٨٥) .

وفى نفس السنة ( ١٩٥٥ ) صدر قانون يقضى باعفاء معدات الصناعة والآلات اللازمة لزيادة الانتاج القومى ، وكذلك المواد الخام الضرورية للصناعة والمنتجات البترولية من الرسم الاضافى الذى فرض فى تلك السنة وبلغت نسبته ٧٪ (٨٦) .

وفى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٥ صدر القانون ٤٧٠ لسنة ١٩٥٥ الذى يقضى باعفاء أرباح عمليات التغطية والموازنة التى تتم فى

بورصات العقود لحساب المنشآت الأجنبية التي تعمل في الخارج من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية (٨٧) .

أما عن الرسوم الجمركية فقد تمتعت بعض السلع باعفاءات جمركية مثل كثير من المواد التي تحتاج إليها الصناعة والدباغة والصابون والملبوسات الصناعي والكبريت واللدائن والورق والمنتجات الحرارية والصناعات المعدنية تشجيعاً لاستيرادها (٨٨) .

كما تمتعت رؤوس الأموال العربية باعفاء ضريبي ، فقد وافق مجلس الجامعة العربية عند فرض ضريبة على عائد رأس المال على إعفاء رؤوس الأموال المنقولة من أية ضرائب أخرى تفرض للحيلولة دون ذلك الانتقال تشجيعاً لتبادل هذه الأموال (٨٩) .

وبذلك يلاحظ مدى اتباع الحكومة لسياسة تشجيع الرأسمالية الأجنبية بأكثر من طريقة ، إلا أن الموقف الذي أدى إلى تأميم رأس المال الأجنبي كان دخول السياسة المصرية في مشروع السد العالي لزيادة مساحة الأراضي الزراعية وزيادة الدخل القومي وتغيير مستوى معيشة كريمة لطبقات الشعب المصري ، حيث وقفت الرأسمالية الغربية بشكل عام ضد تنفيذ هذا المشروع لما يمثله من أبعاد في التنمية الاقتصادية في مصر ، وبالتالي كان لا مفر من سياسة التأميم التي بدأت بقتاة السويس عام ١٩٥٦ لتتسحب هذه السياسة على الشركات الأجنبية وإنشاء المؤسسة الاقتصادية العامة عام ١٩٥٧ كنواة للقطاع العام بعد أن فشلت سياسة تشجيع الرأسمالية الأجنبية .

## هوامش الفصل الأول

(١) محفظة ١٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، جلسة مجلس الوزراء في ١٩٥٢/٧/٢٤ بشأن تعديل المادة السادسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة في شهر يوليو ١٩٥٢ - ويبدو أن فكرة هذا التعديل كانت سابقة لقيام الثورة خاصة أن القانون صدر في يوليو ١٩٥٢ والثورة قامت في ٢٣ يوليو .

(٢) د . شفيق شحاته : المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

(٣) محفظة ١٢٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٥٢/٣ ج ٢ ، وثيقة ٢٤ في ١٩٥٢/٤/١٩ ، وثيقة ٣٠ في ١٩٥٢/٦/١٩ .

(٤) د . شفيق شحاته : المرجع السابق ، ص ١٥١ .

(٥) شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

(٦) د . علي حسن يونس : المرجع السابق ، ص ٨ .

(٧) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٣/٣ ج ٢ ، رقمي ، وثيقة ٩٣ البنك الأهلي المصري .

(٨) شهدي عطية الشافعي : المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

(٩) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٣/٣ ج ٢ رقمي ، وثيقة ٩٣ ، انظر أيضا شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ - عدل هذا القانون في عام ١٩٥٧ حيث حددت عضوية مجالس الإدارة بشركتين واقتصرت قيام التردد بهمة المدير العام على شركة واحدة وأصبح للمساهمين الحق في التفتيش على الحسابات والمطالبة بمعد الاجتماعات الطارئة والاقتراع على سياسة الشركات .

(١٠) محفظة ٤٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٥٨/٣ ج ٢ ، ترجمة الوثيقة  
٢٨ في ١٩٥٥/١/١٤ .

(١١) محفظة ٢٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٧٩/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٠ ،  
٢٢ في ١٩٥٧/٥/١٢ .

(١٢) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٢/٣ ج ٢ فرعى ، وثيقة  
١٠٤ .

(١٣) محفظة ٢١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٤٢٧/٣ ج ٢ ، وثيقة ٩٠  
في ١٩٥٧/٣/١٠ .

(١٤) محفظة ١٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٨٠/٣ ج ٦ ، وثيقة  
بدون رقم ، في ١٩٥٦/١/١ .

Journal du commerce et de la Marine, Année  
47e , No. 1903 24 Avril 1956, P. 6. (١٥)

(١٦) بريد الشركات ، عدد ٤٩٦ في ١٩٥٤/١٢/١٣ .

(١٧) محفظة ١٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٨٠/٣ ج ٥ ، وثيقة  
٥٠ في ١٩٥٤/٤/٢١ .

(١٨) محفظة مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٩٩/٣ ج ٣ ، وثيقة ٢٢ .

(١٩) روبرت ملبرو : المرجع السابق ، ص ١٧١ .

(٢٠) د . علي حسن يونس : المرجع السابق ، ص ٢٧ - ٢٩ .

(٢١) د . ابراهيم مختار : المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

(٢٢) محفظة ١٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٨٠/٣ ج ٦ ، وثيقة  
بدون رقم ، ٥٧ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتحويل  
المؤسسات المصرية والأجنبية الى شركات مساهمة ، وكذلك : محفظة ١٢١  
مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٦٠/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٧٠ ، ١٨٦ .

(٢٣) د . علي حسن يونس : المرجع السابق ، ص ٣٠ ، ٣١ .

(٢٤) د . ابراهيم مختار : المرجع السابق ، ص ٢٢٠ - وأهم القوانين التي  
صدرت معجلة للقانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥ ، و ١٥٥  
لسنة ١٩٥٥ ، و ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ ، و ١٥٩ لسنة ١٩٥٦ ، والقرار بقانون رقم ٤٥  
لسنة ١٩٥٧ ، انظر : د . شفيق شحاته : المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

(٢٥) محفظة ١١ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، جلسة ١٢٠٤/٤/١٩٥٢ ، وثيقة ١٢ .

(٢٦) محفظة ١٣ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، جلسة ١٦/٩/١٩٥٢ ، وثيقة ٨ .

(٢٧) محفظة ١٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٦٠/٣ ج ٢ ، وثيقة ١١٦ غى ١٩٥٦/٧/١٠ - توضح الوثيقة أن « محى الدين عابدين » كان قد قدم استقالته ولكن بدون ذكر تاريخ ذلك ، ويبدو أنه بعد قيام الثورة ، كما أنها لم توضح تاريخ هودته للعمل ، ويبدو أيضا أنه خلال كتابة هذه المذكرة المقدمة للسلطات المصرية للتنبيه ضد أعمال المذکور التخريبية غى ١٩٥٦/٧/١٠ ، وكذلك لم تبين من هو صاحب المذكرة ، ولكن يوضح د . نبيل عبد الحميد أن بعض المسئولين قد ساعدوا احدى الثريات من الأجانب اليهود فى الحصول على الجنسية المصرية حتى تساعد فى تغطية نسبة المصريين ، المرجع السابق ، ص ٤٤٦ .

والحقيقة أن الوثيقة توضح أن هذه اليهودية الثرية من العاملات الاجنبيات فى الشركة المذكورة ( الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات ) لى تساعد على تغطية نسبة المصريين ، وان كانت الوثيقة قد ذكرت أن المصريين قد ساعدوا فى الحصول على الجنسية المصرية ، ولكن هذا ليس شرطا لذلك .

(٢٨) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٠/٣ ج ٣ ، وثيقة ١١٣ غى ١٩٥٦/٧/٢٩ .

(٢٩) غواد كرم : المرجع السابق ، ص ١٨ .

(٣٠) محفظة ١٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٦٠/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٤٨ القصير غى ١٨/١/١٩٥٨ .

(٣١) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٨٥/٣ ج ١ ، وثيقة ٧٠ غى ١٩٥٣/٧/١٤ .

(٣٢) محفظة ١٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٨٥/٣ ج ١ ، وثيقة ٧٠ غى ١٩٥٣/٧/١٤ .

(٣٣) محمد رشدى : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢١٧ .

(٣٤) شهنى عطية الشافعى : المرجع السابق ، ص ١٥٥ ، ١٦٤ .

(٣٥) محمد رفعت : المرجع السابق ، ص ٢٧٠ - وطبقا لمبادئ مؤتمر بتدوين عام ١٩٥٥ فإنه سيساهم بمساعدة فعالة فى صيانة وتدعيم التعاون فى

رأسمالية ج ٢ - ٢٢٥

المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كما يقر المؤتمر بعدم التدخل فى الداخلية للدول ( تصريح مؤتمر ياندونج ١٩٥٥ ) ، انظر : كولين ليجوم ، ترجمة : أحمد محمود سليمان : الجامعة الافريقية ( دليل سياسى موجز ) ، الدار المصرية للتألف والترجمة ، ١٩٦٦ ، ص ٢١٦ .

(٢٦) خلدة محمود السيد شادى : العلاقات بين مصر والدولتين الالمانيتين فى فترة الخمسينات والستينات ( دراسة مقارنة ) ، رسالة دكتوراة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٢٧) حسن الفكهنى : قوانين التأمين ، دار الميثاق للطباعة ، القاهرة ص ٣ .

(٢٨) منبرو ، ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٢٩) د . أنور سلامة : المؤسسات العامة ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٥ .

Pièree D'istria : De Suez A Akaba, Paris, 1968. (٤٠)  
P. 89.

(٤١) بيان الرئيس جمال عبد الناصر للدول العربية بشأن تأميم قناة السويس ، مطبعة مصلحة الاستعلامات ، ص ٤ .

(٤٢) مذكرات ايدن ، ص ٨٥ .

(٤٣) د . نوال قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

(٤٤) د . محمد فخرى مكى : التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى ( ٥٢ - ١٩٧٦ ) ، ص ٢٢٦ ( من كتاب الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ٥٢ - ١٩٧٧ ) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتثريب ، عدد ٢٣ - ٢٥ مارس ١٩٧٨ .

Bent Hansen : Op. Cit., P. 7. (٤٥)

(٤٦) محفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٠٢/٥ ج ١ ، وثيقة ٤٥ الكراسة رقم ٣١ من الملف ، بنك موصيرى .

(٤٧) محفظة ٢٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٧١/٣ ج ٣ ، وثيقة ٤٤ ، ٤٥ فى ١٠/٢٦/١٩٥٧ .

(٤٨) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٨٢/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٨٩ فى ٢٠/١٢/١٩٥٧ ، وثيقة ٢٩٣ فى ١٠/٢/١٩٥٨ البنك التجارى المصرى .

(٤٩) باتريك أوبريان : المرجع السابق ، ص ١٢٧ .



- (٥٠) د . محمود متولى : الأصول التاريخية ، مرجع سابق ، ص ٢٩١ ،  
وانظر أيضا : روبرت مابرو : المرجع السابق ، ص ١٧٩ .
- (٥١) الوقائع المصرية ، العدد ٥ مكرر ( د ) فى ١٥/١/١٩٥٧ ، وكذلك :  
البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد العاشر ، ١٩٥٧ ، ص ٢٢٩ ،  
وانظر أيضا : د . زكريا أحمد نصر : المرجع السابق ، ص ١٠٩ .
- (٥٢) د . يسرى على مصطفى : التجارة الخارجية ودور البنوك فيها ،  
المطبعة العالمية ، مصر ، ١٩٦١ ، ص ٨ .
- (٥٣) مصطفى أحمد وهبى : المرجع السابق ، ص ١٩٣ .
- (٥٤) مخفظة ٣٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٢٢/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٩٦  
فى ١٩٥٧/٧/٢٥ .
- مخفظة ٤٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٨/٣ ، وثيقة ١٤٧ فى  
١٩٥٨/٢/١٩ .
- (٥٥) روبرت مابرو ، سير رضوان : المرجع السابق ، ص ٩٤ .
- (٥٦) جمال عبد الناصر : بناء المجتمع الجديد ، مرجع سابق ، ص ٢ .
- (٥٧) مابرو ، رضوان ، ص ٩٥ .
- (٥٨) حسنين كروم : المرجع السابق ، ص ٤٩ .
- (٥٩) شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .
- (٦٠) د . محمد سعيد عبد الفتاح : المرجع السابق ، ص ١٢٢ ، ١٢٣ .
- (٦١) د . صلاح الدين نامق : قضايا التخلف الاقتصادى ، دار المعارف بمصر  
١٩٦٨ ، ص ٥٦ ، ٥٧ .
- (٦٢) د . صلاح الدين نامق : مشكلة السكان فى مصر ( دراسة اجتماعية  
اقتصادية ) مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢ ، ص ١٢٩ .
- (٦٣) د . على الجريتلى : خبسة وعشرون عاما ، مرجع سابق ، ص ١٨ .
- (٦٤) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٤٠ ، وانظر  
أيضا : د . ابراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ١٧ .
- (٦٥) مجموعة الانتقالات والمعاهدات الاقتصادية المعقودة فى نطاق جامعة الدول  
العربية ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ — ١٠٩ ، وانظر أيضا :  
Hurewitz : Op. Cit., P. 313.

- (٦٦) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .
- (١٧) د . ابراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ١٧ .
- (٦٨) د . محمد على عرفة : شرح قانون الإصلاح الزراعى ، مكتبة النهضة المصرية ، طبعة ثنية ، ١٩٥٤ ، ص ٦٢ .
- (٦٩) د . على الجريلى : التاريخ الاقتصادى للثورة ، ص ١٣٥ ، ١٣٦ .
- (٧٠) د . جبيل أحمد توفيق ، صبحى تدرس قريصة : المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .
- (٧١) شريف حسن قاسم : : المرجع السابق ، ص ٢٤٧ .
- (٧٢) محفظة ١٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٨٠/٢ د ٦ ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٥٦/١/١ ، ملف ١٨٢ — ٥٨٠/٢ د ٥ ، وثيقة ٥٠ ، وانظر أيضا : د . ابراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ١٧ .
- (\*) انظر فى ذلك بحث التجارة من هذا الباب .
- (٧٣) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٢/٢ د ٢ فرمى ، وثيقة ٩٣ ، وانظر أيضا : د . على الجريلى : التاريخ الاقتصادى للثورة ، ص ٥٠ .
- (٧٤) شهدى عطية الشافعى : المرجع السابق ، ص ١٥٤ .
- (٧٥) د . حسين خلاف : صفحات من تاريخ مصر المالى ، ص ١٢٤ .
- (٧٦) على مجاهد شاهين : المرجع السابق ، ص ٧٢ .
- (٧٧) مجموعة الاتفاقات والمعاهدات الاقتصادية المعقودة فى نطاق جامعة الدول العربية ، ص ١١٢ ، ١١٤ ، وانظر أيضا : Hurewitz : Op. Cit., P. 312.
- (٧٨) ملجرو ، رضوان : ص ٨٥ ، ٨٦ .
- (٧٩) محفظة ١١ عابدين ، مجلس الوزراء ، حاضر جلسات ، وثيقة ٧٠ .
- (٨٠) محفظة ٦٤ عابدين ، وزارة الخارجية ، الدبوان العام ، معاهدات واتفاقات ، مذكرة من وزارة الخارجية اللواء أركان حرب رئيس مجلس الوزراء ، وصورة من الاتفاق بين مصر ومنظمة الأمم المتحدة للغذية والزراعة بشأن المكتب الإقليمى لتلك المنظمة بالشرق الاينى فى ١٧/٨/١٩٥٢ .
- (٨١) د . ابراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٨٣) ابراهيم سعد عقل : المرجع السابق ، ص ١١٩ ، وانظر أيضا :  
S. Radwan : Op. Cit., P. 204.

(٨٢) د . شريف رمسيس ت كلا : المرجع السابق ، ص ٦٣ ، ٦٤ .

(٨٤) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

(٨٥) جمهورية مصر ، وزارة العدل ، مهنس النشرة التشريعية لسنة ١٩٥٥ ،  
صادر عن قسم المجموعة الرسمية ، المطبعة الاميرية بالقاهرة ، ١٩٥٦ ، ص ٢٨ .

(٨٦) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، ص ٤١ .

(٨٧) مهنس النشرة التشريعية لسنة ١٩٥٥ ، ص ٥٤ .

(٨٨) د . حسين خلاف : صفحات من تاريخ مصر المالى ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٨٩) مجموعة الاتفاقات والمعاهدات الاقتصادية فى نطاق جامعة الدول  
العربية ، ص ١٠٨ ، ١١٤ ، وانظر أيضا :  
Hurewitz : Op. Cit., P. 312.



## الفصل الثاني

# الاستثمارات الأجنبية في مجال الانتاج

أولا : في مجال الزراعة :

بدأت هذه الفترة بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التي كان من أولى ثمارها صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ والذي كان عاملا مهما من عوامل الحد من نشاط الاجانب في تملك الأراضي الزراعية في مصر (١) ، فبعد صدور القانون مباشرة تم التوسع في طرح اطيان الحكومة البور او المنزعة او القابلة للإصلاح والزراعة للبيع ، للجميع أفرادا وشركات من المصريين فقط دون الاجانب وكبار الملاك المصريين (٢) ، وبهذا منع قانون الإصلاح الزراعي تملك الاجانب للأراضي الزراعية في مصر ، كما كان للقانون اثره في انخفاض عدد الاجانب وملكياتهم ، فقد بلغ عدد الملاك الأجانب نحو ٣٢٥٨ أجنيا يملكون ١٦٤٦٣١ فدانا (٣) .

وقد استثنى هذا القانون الشركات الصناعية الموجودة قبل صدوره من حكم تحديد الملكية واحتفاظها بالأراضي الزراعية التي تملكها حتى لو زادت على مائتي فدان وسواء كانت مصرية أو اجنبية ، وذلك لعدم انهيار الصناعة ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ،

امتلكت شركات السكر فى مصر وهى شركات أجنبية مساحات شاسعة من الأراضى التى تستغلها فى زراعة القصب اللازم لصناعة السكر(٤) .

وفى عام ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٥٩٨ للاستيلاء على أراضى الأسرة المالكة وأراضى الأجانب - ويقصد هنا الملكية الفردية للأجانب - ووزع على المنتفعين من هذه الأراضى نحو ٨٠٠.٠٠٠ فدان(٥) ، مع دفع تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية للأراضى التى قامت الحكومة بضمها(٦) .

وقد ساعدت هذه القوانين والمحاولات التى ظهرت خلال تلك الفترة للمحد من نشاط الأجانب فى تملك الأراضى الزراعية على النهوض بالملكية المصرية وأحقية تملك المصريين لها ، إلا أن هذه القوانين قابلها كبار الملاك وأعضاء مجالس الدوائر الزراعية وشركات الأراضى والبنوك العقارية - وهم فى الغالب أجانب - بمعارضة شديدة ، فقد لجأوا الى إثارة العمال الصناعيين ، مما أدى الى حدوث الاضرابات فى كثير من المناطق الصناعية حتى تتحول أنظار الحكومة من المشكلة الزراعية الى المشكلة الصناعية(٧)

وفى الوقت ذاته عملت الحكومة على تشجيع الاستثمار العقارى وتوسيع رقعة الأرض الزراعية بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٢ مارس ١٩٥٣ وفيه أجازت الحكومة للشركات مصرية كانت أو أجنبية تملك الأراضى الزراعية البور للقيام باستصلاحها ثم بيعها سواء كانت هذه الشركات قائمة قبل صدور القانون أو نشأت بعد صدوره وذلك تشجيعا للاستثمارات المصرية والأجنبية - وإن كان أغلبها شركات أجنبية موجودة قبل صدور

القانون - وكذلك الأفراد الذين يمتلكون أراضى بورا أو أراضى صحراوية لاستصلاحها (٨) .

ويلاحظ أن هذا التشجيع أدى بطريق غير مباشر الى زيادة عدد الملاك الأجانب فى مصر ، ففي عام ١٩٥٥ بلغ عدد الملاك الاجانب ٢٦٥٥ اجنبيا بزيادة قدرها ٢٩٧ اجنبيا عما كان عليه عام ١٩٥٢ وأن كانت ملكياتهم قد نقصت فقد بلغت ملكية الأجانب عام ١٩٥٥ نحو ٤١٩ ١٤٨ فدانا بنقص قدره ١٦٢١٢ عما كانت عليه عام ١٩٥٢ (٩) ، ويبدو أن حالات التشجيع التى تمت خلال تلك الفترة زادت من عدد الملاك الاجانب ولم تساعد على زيادة الملكيات الخاصة بهم حيث ان شروط التشجيع لم تسمح الا بالاراضى البور والصحراوية لاستصلاحها ، ولما كان هذا مكلفا فقد تراجعت الملكيات الكبيرة الأجنبية .

ومن العوامل التى حدثت من ملكية الاجانب للأراضى الزراعية فى مصر الأوضاع السياسية التى حدثت فى عام ١٩٥٦ بعد العدوان الثلاثى على مصر ووضع جميع الشركات الانجليزية والفرنسية تحت الحراسة ، فقد بلغت الملكية الأجنبية فى هذا العام أدنى معدل لها إذ بلغ عدد الملاك الاجانب ٢٣٩٦ مالكا اجنبيا يملكون مساحة قدرها ١٤٢ ٠٦٢ فدانا (١٠) ، وما تبع ذلك من تأميم وحراسة وتخصير عام ١٩٥٧ وهذا أدى الى خروج كثير من الاجانب مخلفين وراءهم ملكياتهم سواء عن طريق بيعها لمصريين أو اجانب أو تركها وبخاصة اليهود والانجليز والفرنسيين ، وقد وجد كثير من عقود البيع فى الشهر العقارى بين اجانب ومصريين تمثل ذلك (١١) .

ومن جهة اخرى لم يكن لتقسيم الملكيات الكبيرة آثار ضارة على الإنتاج كما تخوف البعض ، لأن اصحاب الأراضى السابقين باستثناء قلة منهم كانوا يستحوذون على ما يناهز ثلث الانتاج أو

نصفه دون أن يولوا الاستثمار الزراعي عنايتهم أو يقيموا في القرى حتى يحدث انفاقهم بعض الرواج المحلي باستثناء بعض المحاصيل كالقصب والقطن من جانب بعض الملاك سواء كانوا أجانب أم مصريين (١٢) .

أما عن ملكية الشركات الزراعية الأجنبية في مصر فمنذ قيام الثورة وجدنا أن نمو الانتاج الزراعي أصبح سريعا وقد ساعد على ذلك اهتمام حكومة الثورة بالري الذي ساعد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية لمجال استصلاح الأراضي (١٢) ، ولهذا وافقت الحكومة على برنامج التعاون الفني للتنمية وتعمير مديرتي البحيرة والفيوم العقود بينها وبين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، وفي عام ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٣٠١ بشأن توزيع الأراضي التي قامت الهيئة المصرية الأمريكية لاستصلاح الريف باستصلاحها .

وتأثيرا بأحداث عام ١٩٥٦ انخفض عدد الشركات الزراعية الأجنبية في مصر الى نحو ١٤ شركة فقط ، كما انخفضت ملكيتها الى نحو ٤٨٩ ٩٣ فداناً ( بعد أن كانت ٦٥٩ ١٨٠ فداناً عام ٤٨ / ١٩٤٩ ) تستثمر رؤوس أموال قدرها ٥٩٧ ٦٥٢٨ ج.م في نفس السنة (١٤) ، مع أن الحكومة المصرية قامت بعرض اطيائها للبيع خاصة الأراضي البور ذات المساحات الكبيرة التي تحتاج الى مجهود كبير ورأسمال أيضا كبير ، ولم يكن هذا ليقضى الا لكبار الملاك ورجال المال والشركات الزراعية ، وكان ذلك رغبة من الحكومة في تنشيط حركة البيع وتشجيعا لتوظيف الأموال الأجنبية والمصرية واستغلالها في اراضي الحكومة (١٥) ؛ ألا أن مخاوف الأجانب شركات وأفراد من قوانين حكومة الثورة خاصة ما صدر منها في



صدر قيام الثورة من حظر امتلاك الأجانب للأراضي الزراعية جعلهم يتراجعون عن امتلاك الأراضي الزراعية في مصر أيا كانت .

ومع تشجيع حكومة الثورة لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية في مجال استصلاح الأراضي في مصر خلال تلك الفترة ، فأنه يلاحظ انخفاض ملكية الأجانب في هذا المجال على نحو ما سبق ، وهذا يتضح من ملكية الشركات المختلفة من شركة الى اخرى ما كانت عليه قبل الثورة ، فعلى سبيل المثال شركة اراضى الشيخ فضل كانت تمتلك عام ١٩٥٢ نحو ٢٩٥٧ فداناً انخفضت في نهاية ديسمبر ١٩٥٣ الى ٢٣١٧ فداناً منها ١٢٣٦ فداناً اراضى اصلاح (١٦) ، وقد كان انخفاض ملكية الشركة بسبب القوانين التي اصدرتها حكومة الثورة بشأن حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية في مصر ، ومع هذا فان حجم ملكية الشركة يدل على أن هذه الشركات كانت تسيطر على جزء كبير جداً من مساحة الأراضي الزراعية في مصر ، وبالتالي على الاقتصاد الزراعى المصرى .

وبالرغم من صدور قوانين حكومة الثورة التي كانت سبباً في خفض عدد شركات الأراضي الزراعية الأجنبية في مصر خلال تلك الفترة فإن هناك العديد من الشركات الضخمة والتي بلغ عددها ١٤ شركة على نحو ما سبق استطاعت البقاء حتى نهاية تلك الفترة مثل شركة الكروم والكحول المصرية (١٧) وشركة المباحث والأعمال المصرية (١٨) وشركة اراضى الغربية (١٩) وغيرها .

وهناك شركات استطاعت الصمود حتى نهاية الفترة الا ان ملكيتها لأجانب من دول الأعداء ( اثجلترا وفرنسا ) ادنى الى وهنها تحت الحراسة مثل شركة اراضى الدلتا المصرية والانفستمنت تيمتد (٢١) .

وهناك شركات لم تكن مبيعاتها ضخمة كما كانت من قبل ، فشركة المباحث والأعمال المصرية عام ١٩٥٥ باعت نحو ٧٧ فداناً فقط ( وبالمقارنة بمبيعات الشركة خلال الحرب الثانية نجد أنها بلغت نحو ٥٤٣ فداناً ) ، وكذلك شركة أراضي الغربية التي كانت تمتلك نحو ١٣٢ ١٥ فداناً باعت منها نحو ٥٩٠ ٩ فداناً معظمها لصغار المزارعين ، وفي نفس السنة حققت الشركة أكبر مبيعات لها إذ بلغت المساحة التي باعتها نحو ٢٨٩ فداناً بزيادة قدرها ٦٤ فداناً على العام السابق ، كما باعت شركة الجعفرية للصناعة والزراعة أطياناً زراعية قيمتها ٢٢٤٧ جـ م في نفس السنة (٢٢) ، ومن الملاحظ أن عمليات البيع في بعض الأحيان كانت هدفاً من أهداف الشركات الزراعية الأجنبية وهو شراء الأراضي وتقسيمها إلى مساحات صغيرة وبيعها إلى المزارعين وخاصة الأراضي البور بعد استصلاحها .

أما عن نشاط الأجانب في تكوين الشركات الزراعية في مصر خلال تلك الفترة فمنذ قيام الثورة عام ١٩٥٢ وحتى نهاية الفترة عام ١٩٥٧ لم يتمكن الأجانب من تأسيس شركات جديدة أخرى ، وذلك لأن قوانين الثورة حدت من هذا النشاط فلم تظهر خلال الفترة أية شركة أجنبية أخرى جديدة في مجال الزراعة ، رغم ظهور بعض محاولات تشجيع حكومة الثورة للأجانب لاستصلاح الأراضي البور والأراضي الصحراوية واستثمار أموالهم فيها إلا أن مخاوف الأجانب من قوانين الثورة أدت إلى عدم ظهور شركات جديدة .

وعلى النقيض من ذلك فقد انخفض عدد الشركات خلال تلك الفترة إلى ١٣ شركة زراعية فقط حتى عام ١٩٥٤ منها ١٢ مصرية الجنسية برؤوس أموال ٥٤٧٩٢٨٣ و شركة واحدة انجليزية برأسمال ٢٩٢ ٥٠٠ جـ م ، بالإضافة إلى بعض الشركات المتخصصة

فى أعمال الزراعة بجانب البناء والتى بلغ عددها ٢٥ شركة طبقا  
لاحصاء ١٠٥٤/٥٣ الذى لم يفصل حجم الاستثمار الزراعى عن  
الاستثمار فى مجال البناء بالنسبة لهذه الشركات التى منها ٢١  
شركة مصرية الجنسية برؤوس أموال قدرها ٢٣٤ ٨٠٠ ج.م  
وأربع انجليزية برأسمال ١١٦ ٠٤١ ج.م (٢٣) ، والواقع أن  
الشركات المصرية كانت أجنبية الأصل ولاسيما الشركات الزراعية  
التى لم توجد منها أية شركة مصرية بل جميعها أجنبية على نحو  
ما سبق فى الفترات السابقة ، وكذلك شركات الزراعة والبناء  
باستثناء مشاركة بعض المصريين مشاركة محدودة للغاية فى رأس  
المال وكذلك الادارة .

أما الشركات القديمة والتى كانت ماتزال قائمة خلال تلك  
الفترة فقد استمرت بنشاطها العادى باستثناء بعضها التى تأثرت  
بقوانين حكومة الثورة مثل شركة أراضى الشيخ فضل التى تأثرت  
بسبب اغلاق شركة السكر الموجودة بالشيخ فضل ، وكان نتيجة  
ذلك أن تحولت الشركة فى عام ١٩٥٤/٥٣ من تخصصها فى زراعة  
قصب السكر الى زراعة القطن على نحو ما سبق (٢٤) .

وهناك شركات استمرت خلال تلك الفترة دون أن تتأثر بالظروف  
التى مرت بها البلاد . بل توسعت فى انتاجها مثل شركة الكروم  
والكحول المصرية التى عملت على تحسين زراعة الكروم فى اراضيها  
وتحسين انتاج النبيذ منه (٢٥) .

وشركة أراضى كفر الزيات لم تتأثر بقوانين الاصلاح الزراعى  
حيث حصلت عام ١٩٥٣ على استثناء اعفاها من احكام هذا  
القانون (٢٦) ، الا أنه بسبب أحداث عام ١٩٥٦ تأثرت الشركة مما  
أدى الى انخفاض رأسمالها بما يعادل ٢٢ ٠٠٠ ج.م وبلغ  
٢٨ ٠٠٠ ج.م (٢٧) .

وبعد عدوان ١٩٥٦ وتأميم الشركات الانجليزية والفرنسية وتمصير بعض الشركات الأخرى تم تحويل عدد كبير من الاجراء الى ملاك ، والى زيادة نصيب صغار المزارعين من الدخل على حساب الملاك (٢٨) ، ومن أهم الشركات التي تم تأميمها شركة اراضى البلتا والانفستمنت ليمتد ( شركة انجليزية ) وضعت تحت الحراسة عام ١٩٥٧ (٢٩) ، وكذلك شركة اراضى كوم امبو (٣٠) وغيرها .

وفيما يلى نشاط الأجانب ورؤوس أموالهم فى أهم محاصيل نقديين فى مصر خلال تلك الفترة ، فبالنسبة للقطن كان تحديد الملكية وتوزيع الأرض على من يفلحها أول ما اتجهت اليه ارادة الثورة بقصد القضاء على الاستغلال الاقتصادى والاجتماعى فى الريف المصرى ، ومن الطبيعى ان يكون للثورة دور كبير فى الحد من نشاط الأجانب الذى وصل الذروة خلال فترة تزيد على ثلاثة أرباع قرن من الزمان ، لذلك فان نشاط الأجانب بالنسبة لحصول القطن بعد قيام الثورة كان محدودا للغاية .

وبصفة عامة كان اهتمام حكومة الثورة بزراعة القطن حيث انه المحصول النقدى الأول فى مصر ، فبلغت مساحة الأرض المنزرعة قطناً عام ١٩٥٢ نحو ١٩٧٠ ألف فدان (٣١) ، الا أن الاحداث السياسية التى مرت بها البلاد خلال تلك الفترة اثرت فى المساحة المنزرعة قطناً ، مثل مؤتمر باندونج الذى برزت فيه فكرة تضامن الدول المنتجة للخامات الأولية والعمل على اقرار سياسة موحدة للأسعار ، ففي عام ١٩٥٤ بلغت المساحة المنزرعة قطناً نحو ١٢٠٠ ألف فدان فقط ، أما عام ١٩٥٦ وفى أعقاب العدوان الثلاثى على مصر غادر كثير من الفراعين الأجانب البلاد (والجدير بالذكر أن مهنة القرز كانت مقصورة على أبناء الجاليات الأجنبية الذين قدموا إلى

مصر للاشتغال في سوق القطن والقيام بأعمال الرهونات ) ، وكان من الطبيعي أن تنعكس هذه الأوضاع على إنتاجية القطن في مصر (٣٢) .

وبالنسبة لحصول قصب السكر كان للثورة اثر ، إذ حصدت حصصا تموينية من السكر للمستهلكين وللأغراض الصناعية ، ففي عام ١٩٥٢ بلغت المساحة المنزرعة قصباً نحو ٩٢ ٠٠٠ فدان انتجت ٧٢ ٥٦١ ٠٠٠ قنطار من القصب (٣٣) ، على الرغم من تحويل بعض الشركات الأجنبية من زراعة القصب الى زراعة القطن مثل شركة الشيخ فضل (٣٤) .

وبصفة عامة سيطرت الحكومة خلال تلك الفترة على زراعة وانتاج السكر ، أما شركة السكر المسيطر على رأسمالها وإدارتها ماليون من اليهود والفرنسيين وبعض المصريين فقد بلغت مساحة قصب السكر التابعة لهذه الشركة نحو ٥٧٥٥ فداناً عام ١٩٥٢. زادت عام ١٩٥٦ الى ٦٩٦٤ فداناً ، ونتيجة لهذه الزيادة حققت الشركة أرباحاً طائلة (٣٥) ، حيث ارتفعت أسعار السكر أكثر من مرة خلال الفترة ابتداء من ١٩٥٤ بلغت حدتها عام ١٩٥٦ ، وفي خلال هذه السنة بعد العدوان الثلاثي على مصر مصرت الحكومة صناعة السكر (٣٦) .

أما عن استثمارات الأجانب في الأسبعية خلال تلك الفترة فهي محدودة للغاية حيث عملت الحكومة منذ قيام الثورة على احتكار هذا المجال وذلك لأن السهم عنصر أساسي في الدخل القومي المصري ، وهو عماد الانتاج الزراعي في مصر ، لذلك لم تترك الحكومة الأجانب يحتكروا السهم في مصر .



ومع قيام الثورة وصندوق قوانينها الخاصة بنشاط الأجانب ،  
 إلا أنه وجد الكثير من الشركات الزراعية الأجنبية التي لم تلتزم  
 بتلك القوانين وظهرت سلبياتها التي أساءت الى الاقتصاد المصرى  
 والمصريين ، فعلى سبيل المثال تستر الأجانب وراء حصولهم على  
 الجنسية المصرية واستغلالها ضد مصالح البلاد ، ففي شركة الكروم  
 والكحول المصرية كان مديرها « فرانجيلوس » مثالا لذلك وجميع  
 أعمال الشركة كانت باللغة الأجنبية ، وأما اللغة العربية فنصيبها  
 فى الشركة محدود حتى القهوجى والفران والبقال كانوا أجانب  
 يونانيين ، ليس فقط فالمدير انجليزى الأصل وبرغم حصوله على  
 الجنسية المصرية فإنه كان يحمل جواز سفره الانجليزى ويقوم  
 بتهرب أموال الشركة الى الخارج وقد التمس عمال الشركة المصريون  
 من « الرئيس محمد نجيب » تطبيق القرار الصادر فى ٢١ يناير  
 ١٩٥٤ - الخاص بسحب الجنسية المصرية من الأجانب الذين  
 يستغلونها ضد مصالح البلاد - على مدير الشركة المذكورة (٢٧) ،  
 ويبدو أن الحكومة المصرية لم تأخذ اجراء حاسما تجاه هؤلاء  
 الأجانب رغم صدور قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وهذا  
 واضح من استمرار الأجانب فى التلاعب فى أرباح الشركة حتى  
 عام ١٩٥٥ (٢٨) وتلاعبهم أيضا فى كشفوف الموظفين لصالح  
 الأجانب حتى عام ١٩٥٦ (٢٩) .

وبالإضافة الى ذلك فقد سيطر العنصر اليونانى بالذات على  
 أعمال شركة الكروم والكحول المصرية المذكورة ، الدليل على ذلك  
 أنه كان بالقسم الزراعى للشركة نحو ١٢ يونانيا منهم واحد متمصر  
 ولا يوجد به مصريون ، وفى فرع الشركة بالقاهرة كان مديره يهوديا  
 ايطاليا بمرتبة ١٥٠ ج.م وباشكاتب الفرع يونانيا بمرتبة ٢٥ ج.م  
 ولا يوجد الا كاتب مصرى واحد مرتبه ١٢ ج.م ، وبالمكتب فى فرع  
 الاسكندرية ثلاثة يونانيون ولا يوجد مصرى واحد عدا فراش المكتب

وبمكتب الزراعة بأبى المطامير سبعة يونانيون وثلاثة كتبة مصريون وبالقسم الميكانيكى أحد عشر يونانيا واحد ايطالى وآخر ارمنى ، ولا يوجد به مصريون الا العتالين والسائقين وبعض الاسطوانات الذين لا تزيد مرتباتهم على ٣٠ قرشا فى اليوم ، واما قسم المبانى فيوجد به ١٥ يونانيا ما بين نقاشين ومبلطين لا يقل راتب الفرد منهم عن ٤٥ ج.م شهريا ، وفى قسم فابريكة الشركة ثلاثة يونانيون (٤٠) ، ومع هذا التفاضل فى الوظائف بالشركة للعنصر الأجنبى خاصة اليونانى عن المصرى نجد أيضا تفضلا فى المرتبات مما كان له اثره على أحوال المصريين الاقتصادية والاجتماعية ، مع رفع مستوى الاجانب ، الأمر الذى أدى الى الاضرار بالاقتصاد الزراعى المصرى والعاملين المصريين .

ليس هذا فحسب بل نجد أن جميع الموظفين اليونانيين علاوة على مرتباتهم الضخمة كانوا يتمتعون بمساكن جميلة مزودة بالمياه والانارة والحدائق المحروم منها جميع المصريين أصحاب البلاد ، وهذا مثال لتعنت الشركة مع المصريين ، حيث قررت تخفيض أجورهم خاصة عمال الزراعة منهم من ١٨ قرشا الى عشرة قروش فى اليوم (٤١) .

وبالاضافة الى سيطرة العنصر الأجنبى على شركة الكسروم المذكورة وعدم التزامها بقانون الشركات يلاحظ أنها أخذت تتلاعب فى كشوف الشركة حتى تزيد من نسبة المصريين وتقلل من نسبة الأجانب بطريقة غير قانونية لا تتماشى مع نصوص قانون الشركات واستمر ذلك حتى عام ١٩٥٦ ، فقد اتضح من تقرير مفتشى مصلحة الشركات فى السنة المذكورة أن الشركة أمرت بعض موظفيها الأجانب بمغايرة الشركة ومزارعها أثناء وجود مفتشى المصلحة المذكورة للتفتيش حتى لا يروهم ، وذلك لأنهم غير مقيدون بالكشوف

الا أن الشركة أعادت كتابة الكشف مرة أخرى وأدرجت به هؤلاء الأجانب حينما علمت بافتضاح أمرها أمام المفتشين ، كما أعطت الشركة أوامرها لموظفيها الأجانب بعدم الادلاء بأية معلومات لمفتشى المصلحة عن وظائفهم سوى أنهم عمال يعلمون بأيديهم ، أيضا أخفت الشركة أسماء عشرة من الموظفين الأجانب - الذين يقومون بأعمال مهمة ويتقاضون مرتبات - من كشوف الموظفين والعمال حتى تقلل من نسبة الأجانب ، كما أدرجت بعض الموظفين الأجانب على أنهم موسميون ، ولكن تبين لمفتشى المصلحة أنهم موظفون دائمون ، وأدرجت بعض الموظفين الأجانب على أنهم عمال لتقلل من نسبة الموظفين الأجانب وبالعكس بالنسبة للمصريين وذلك لتحسين نسبتهم .

وكانت نتيجة هذا التفتيش وجود عجز كبير في نسبة الموظفين المصريين قدر بنحو ٨٧٢٪ في المرتبات ، كما حاولت الشركة التلاعب في دفاترها حيث لم تكن ملتزمة بقانون الشركات (٤٢) ، ولكن الشركة عادت وحسنت وضعها بالنسبة لنسب الموظفين المصريين في العام التالي ١٩٥٧ حيث استوفت النسب المطلوبة في قانون الشركات ورفعت عدد الموظفين المصريين (٤٣) ، ويبدو أن الأحداث الجارية في الدولة في ذلك الوقت والخاصة بعمليات التمهيد والتأميم عام ١٩٥٧ كان لها أثرها في إجبار الشركة على الالتزام بقانون الشركات حتى لا تتعرض الى ما لا تحمد عقباه .

ومثال آخر عن عدم التزام الشركات الزراعية الأجنبية في مصر بقانون الشركات خلال تلك الفترة وهو عن « الشركة المساهمة العقارية لتفتيش السيوف » التي دأبت على مخالفة القانون وعدم الالتزام به والتلاعب في نسب الموظفين والعمال الأجانب والمصريين ومرتباتهم (٤٤) .



والمصنف لوثائق مصلحة الشركات يجد الكثير منها يشير الى عدم تطبيق قانون الشركات في الشركات الزراعية الأجنبية في مصر خلال تلك الفترة أيضا ، كما يلاحظ كثير من المساوئ التي اضررت بالاقتصاد المصري من خلال تهريب الاموال الى الخارج وعدم منح العاملين بها مرتبات تمشي مع الأوضاع الاقتصادية وقد أساء ذلك الى حالة هؤلاء العمال الاقتصادية والاجتماعية (٤٥) ، ولم تتخلص مصر من مساوئ هذه الشركات الا بعد عام ١٩٥٦ أى بعد فرض الحراسة على الشركات الانجليزية والفرنسية وأملك راعيا الدولتين وصدر قوانين التأمين والتصدير عام ١٩٥٧ .

كما ان هناك بعض الشركات التي التزمت بنصوص قانون الشركات من حيث الموظفين والعمال ورواتبهم مثل شركة كوم امبو التي قامت بتصدير بعض موظفي الشركة وتطبيق القانون حيث أدخلت في مجلس ادارتها بعض المصريين والحقت بوظائفها عددا كبيرا منهم ، كما عملت على تصدير العمال حتى أصبح جميعهم من المصريين (٤٦) .

وهناك بعض الشركات التي ساهمت بعض الشيء في الانتاج الزراعي ورغم أنه عاد على المستثمرين الأجانب بالدرجة الأولى فإنه عاد على الانتاج الزراعي المصري من خلال استصلاح مساحات كبيرة من الأراضي واستخدام أيد عاملة مصرية وان كانت هذه العمالة عاشت فترة طويلة من الزمن بمستوى معيشي منخفض .

كما ساهمت بعض الشركات في الثقافة الزراعية في مصر ، وخير مثال على ذلك شركة وادي كوم امبو التي ساهمت في انشاء مدرسة زراعية متوسطة ومحطة كاملة للبناء والمعدات لتربية الدواجن والأرانب والنحل وودودة القز عام ١٩٥٢ ، وقد تم ذلك عن طريق تقديم هبة للحكومة عبارة عن سبعة أفدنة لتقام عليها.

المدرسة (٤٧) ، وقد يكون ذلك على سبيل الدعاية خاصة مع قيام الثورة انما عادت بالتأكيد على المصريين .

والجدير بالذكر ان الشركة كانت تقوم بزراعة قصب السكر (٤٨) وتورده الى شركات السكر خاصة شركة السكر بكم امبو (٤٩) ، وبهذا تكون قد ساهمت فى امداد مصانع السكر بالمادة الخام اللازمة لصناعة السكر ، حتى ان كان العائد يدخل جيوب الأجانب ، الا ان الشركة تكون قد ساهمت فى تطوير الصناعة والزراعة معا ، الأمر الذى أدى الى مساهمة الشركة فى تطوير الاقتصاد المصرى ومنفعته .

وهناك شركات زراعية أخرى ساهمت فى تطوير الصناعة القائمة على المحصولات الزراعية فى مصر ، مثل شركة الكروم والكحول المصرية التى اقامت معاصر الزيوت مما سهل عليها زراعة ارضها بالكروم وانتاجها للابنبة من اصناف عديدة وممتازة (٥٠) ، ومن خلال هذه التوسعات والنشاط المتطور لهذه الشركات تكون قد ساهمت فى استحداث اعداد كبيرة من الايدى العاملة المصرية وبالتالي رفع مستواهم المعيشى .

كما ان الشركة طبقت نصوص القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على موظفيها وعمالها ، هذا بالإضافة الى تقديم مبلغ ١٠٠ ج.م للحكومة عام ١٩٥٦ على هيئة تبرع منها عملا بالمادة ٤٠ من القانون المذكور (٥١) ، وان كانت قيمة هذا المبلغ بسيطة فان الشركة عبرت عن شعور طيب نحو الحكومة .

ومما لاشك فيه ان نشاط الشركات الزراعية الأجنبية فى مصر كان سببا فى تحقيق أرباح طائلة لها ، فعلى سبيل المثال بلغت أرباح شركة الكروم والكحول المصرية عام ١٩٥٢ نحو ٢٠.٠٠٠ ج.م ، ونتيجة لعجم الأرباح الكبير فقد وزعت الشركة جزءا كبيرا منه على

المساهمين ورحلت الباقي الى الاحتياطي والاستهلاك(٥٢) وفى عام ١٩٥٤ حققت شركة الباحث والاعمال المصرية صافى ربح قدره ٣٤٥ ج.م .

وهناك شركات تعرضت للخسائر فى بعض السنوات ، فعلى سبيل المثال تعرضت الشركة المذكورة عام ١٩٥٥ لخسارة قدرت بنحو ١٤٤٠ ج.م(٥٣) ، ولذلك نشرت اعلان دعوة فى ٩ مارس ١٩٥٦ لحضور الاعضاء لجلسة الجمعية العمومية الاعتيادية للتصديق على ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ والتصرف فى أرباحها أو خسارتها(٥٤) .

وفى عام ١٩٥٦ أصيبت مزروعات شركة كوم امبو بعوامل جوية غير ملائمة مما قلل من انتاجية الفدان للقصب بواقع ٨١ قنطارا(٥٥) ، ومن الملاحظ أن الشركة تعرضت لعوامل جوية غير ملائمة أكثر من مرة خلال تلك الفترة والفترات السابقة ، ويبدو أن ذلك راجع الى وجود الشركة فى منطقة حارة جنوب مصر ، وأن مناخ هذه المنطقة اثر على المحصول .

والجدير بالملاحظة أن بعض الشركات انطبق عليها ضمن الشركات التى عادت على الاقتصاد المصرى بمنفعة وضرر فى نفس الوقت ، وذلك لأن الشركات الأجنبية لم تقصد منفعة الاقتصاد المصرى ، انما المنفعة كانت تأتى من جراء العمل لمنفعة الأجانب انفسهم أو من قبيل الدعاية للشركات أو خلافه ، وأما من حيث الضرر فهناك شركات كانت تقصد أن تصيب الاقتصاد المصرى بالضرر حتى تستطيع احكام السيطرة ، والبعض لا يهتم بمنفعة الاقتصاد المصرى من عدمه .

وأخيرا فهناك شركات تغير رأسمالها هبوطا أو صعودا ، فعلى سبيل المثال شركة اراضى كفر الزيات ارتفع رأسمالها الى النصف عما كانت عليه عند التأسيس حيث بلغ عام ١٩٥٣ نحو ١٦٠ ٠٠٠ ج.م (٥٦) ، الا أنه انخفض عام ١٩٥٦ بما يعادل ٣٢ ٠٠٠ ج.م حيث بلغ ٢٨ ٠٠٠ ج.م (٥٧) ، ويبدو ان هذا الانخفاض كان بسبب تأثر الشركة بالظروف السياسية التى مرت بها البلاد عام ١٩٥٦ ، علما بأن الشركة كانت معفاة من احكام قانون الاصلاح الزراعى (٥٨) ، اما شركة اراضى القبارى فقد انخفض رأسمالها عام ١٩٥٤ الى ٣٨٠ ٠٠٠ ج.م (٥٩) .

اما شركة المباحث والاعمال المصرية فقد دخل ادارتها مصريون خلال تلك الفترة حيث أصبح بها عضوان مصريان وآخر مقيم من مجموع الاعضاء البالغ عددهم ثمانية مع استمرار الجنسية الأجنبية لمراقبى الحسابات والمستشار القضائى للشركة (٦٠) .

وكان لشركة اراضى الغربية وهى شركة بلجيكية قامت بنشاط خاص فاهتمت ببناء القرى وشيدت المنازل الجديدة بالاضافة الى مشاريع الري عن طريق شراء ماكينات جديدة للري وقامت بتعبيد الطرق واقامة سكة ترام تخترق مزارعها لخدمة المزارع (٦١) ، وفى ١٩٥٥ أصيب محصول القطن الخاص بالشركة بخسارة فادحة بسبب كثرة لطع دودة القطن وبرودة الطقس ، وان كانت الشركة قد عوضت ذلك من انتاج الارز الذى كان وفيرا فى هذا العام (٦٢) ، وبمناسبة مرور ٥٠ عاما على تأسيس الشركة عام ١٩٥٦ دعت اعضاءها للحضور بمقر الشركة لعرض تقرير مجلس الادارة الى الجمعية العمومية (٦٣) ، وطبقا لقانون الشركة النظامى الذى أجاز إعادة انتخاب من انتهت عضويتهم مرة اخرى ، كما حدث بالنسبة « لبيزون جاك رولاند » فى بداية عام ١٩٥٦ (٦٤) .

أما شركة أراضي الدلقا والانفستمنت ليمتد فقد استمر عضو الشركة المنتدب اجنبيا حتى عام ١٩٥٦ الى أن وضعت الشركة تحت الحراسة عام ١٩٥٧ وهو « جورج تريهاكي » يوناني المولد انجليزي الجنسية(٦٥) .

أما عن شركة الجعفرية للصناعة والزراعة فلم يكن هناك تغير جوهري خلال تلك الفترة وكان لها تفتيشان ( أول وثاني ) (٦٦) .

والجدير بالملاحظة أن نشاط الاجانب الزراعى خلال تلك الفترة قد انخفض ابتداء من قيام الثورة ١٩٥٢ وصدر قانون اصلاح الزراعى ، وقد انخفض أكثر مع صدور القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ . كما تأثر كثيرا بعد عدوان ١٩٥٦ حيث وضعت أموال الرعايا الانجليز والفرنسيين واليهود تحت الحراسة ، ثم قامت الدولة بتأميم وتمصير بعض من ممتلكات الأجانب الزراعية ١٩٥٧ .

### ثانيا : فى مجال الصناعة :

تسلمت ثورة ١٩٥٢ مصر برصيد ضئيل فى مجال التصنيع ، ولكن على امتداد الطريق استطاعت أن تحقق معجزة التصنيع ، وتوجه الجهود الى التنمية الصناعية لأنها وجدت فيها الخلاص من براثن الاستعمار وسيطرة الاحتكارات ، فعمدت الى تخليص الصناعة المحلية من العوامل التى قضت عليها بالفوضى والركود ، فانشأت المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى فى عام ١٩٥٢ ، واعفت المواد الاولية من الرسوم الجمركية ، ونظمت استثمار المال الأجنبى فى مشروعات التنمية ، ويسرت استيراد العدد والآلات للصناعة ، وأصدرت عددا من القوانين الخاصة بالترخيص للشركات بالبحث والتنقيب(٦٧) .

أما عن حجم الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة ، فنظرا لقيام الثورة في بدايتها لم تؤسس مصانع جديدة ، حيث استمر عدد المصانع من عام ١٩٥١ الى عام ١٩٥٢ كما هو ( ١٩٥٢٧ ) منها ٧٥٪ لاتعمل بها اكثر من عشرة عمال فغالبية هذه المشروعات كانت عائلية وتدار بواسطة أصحابها (٦٨) ، الا أنه خلال سنوات الثورة تأسست بعض المشروعات الصناعية الأجنبية نظرا لتشجيع الحكومة لرؤوس الأموال الأجنبية ، فتأسست شركة مصر الالهلية لعصير الزيوت والتبريديات بطنطا عام ١٩٥٢ برأسمال ١٠٠ ٠٠٠ ج.م (٦٩) كما أسس جماعة من اليونانيين وبعض المقيمين شركة التعبئة المصرية « أبوت » برأسمال ٢٠٠ ٠٠٠ ج.م (٧٠) ، ومع هذا التشجيع وانشاء بعض المشروعات الصناعية الأجنبية الا أن عدد المصانع انخفض عام ١٩٥٤ الى ٣٣٨٦ مصنعا (٧١) ، ويبدو أن قانون التنظيم رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ كان له اثره في ذلك .

والجدير بالذكر أن الحكومة منذ عام ١٩٥٤ بدأت تشارك الأجانب في انشاء المصانع مثل مساهمتها في انشاء شركة الحديد والصلب بحلوان عام ١٩٥٤ بقيمة النصف وساهم رأس المال الأجنبي الممثل في شركة ديماج الألمانية بقيمة النصف الآخر (٧٢) ، كما شاركت الحكومة رؤوس الأموال الأجنبية في انشاء بعض المشروعات الأخرى مثل مصنع انتاج عربات السكك الحديدية ومصنع السماد في أسوان «كيما» ومصنع الورق «راكنا» بالقرب من الاسكندرية ، كما اتخذ تشجيع الحكومة للاستثمار الأجنبي كالاتشارك في الصناعة اشكالا متنوعة فأبرمت الحكومة عدة عقود مع شركة النسر لصناعة الاطارات وجمع المجلس القومي للانتاج بين المستثمرين الفرنسيين والمصريين في مشروع مشترك لصناعة المكابلات الكهربائية وغير ذلك (٧٣) .

ومما لاشك فيه أن مشاركة الحكومة للأجانب في إنشاء المشروعات الصناعية أدى إلى زيادة عدد المصانع في مصر نوعا ما حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية في مصر عام ١٩٥٦ نحو ٣٥١٤ منشأة موزعة فيما بين صناعة حلج وكبس القطن وعددها ٤٨ منشأة والصناعات الاستخراجية وعددها ١٧ منشأة والصناعات التحويلية ٣٤٠٨ منشآت والباقي للمنشآت الكهربائية والغاز والبخار والماء وخلافه (٧٤) .

وبعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ لعبت المؤسسة الاقتصادية دورا أساسيا في تمصير الاقتصاد المصري فقد رسمت غداة العدوان مباشرة سياسة تهدف للقضاء على نفوذ الاعداء في المراكز الرئيسية في الاقتصاد المصري ، حيث اشترت حصص الاعداء ( بريطانيا وفرنسا ) في نحو ١٩ شركة صناعية ، كما اشترت موجودات ١٤ شركة انجليزية وفرنسية قررت الحراسة تصفيتها (٧٥) ، وبذلك انخفض حجم الاستثمارات الأجنبية في مصر .

أما عن رؤوس الأموال فقد تغيرت سياسة الثروة ازاء الاستثمار الأجنبي فعملت على تشجيعه وتنويع مصادر الثروة ، مما أدى إلى ارتفاع رأس المال الصناعي في مصر عن ذي قبل حيث بلغ عام ١٩٥٢ نحو ٣٠٠ مليون جنيه (٧٦) ، اذ نشطت صناعة البترول وقسمت مناطق البحث بين « شركات فيليبس وبان أميركان ومؤسسة ايبي » لزيادة كفاية معامل التكرير (٧٧) ، كما بلغت قيمة الصناعة التحويلية في المصانع التي بها أكثر من عشرة عمال وهي غالبا اجنبية نحو ٧٥ مليون جنيه تقريبا في نفس السنة (٧٨) .

وفي عام ١٩٥٥ انخفض نصيب الاستثمارات الأجنبية في مصر ، إلى أن وصلت إلى حوالي ٣٠ مليونا من الجنيهات ( بعد أن

كانت ٨١ مليون جنيه عام ١٩٣٣) وقد قدر رأس المال الاجنبى المستثمر فى اعوام ١٩٥٤ر٥٥ر١٩٥٦ بحوالى ٤٤٠ ٠٠٠ جنيه وهو مبلغ محدود للغاية ، وبلغ رأس المال المستثمر فى الصناعة فى نهاية عام ١٩٥٥ حوالى ٥٤٦ مليون جنيه منها ٤٥٨ مليون جنيه للشركات المصرية و ٨٨ مليون جنيه لرأس المال الاجنبى المستثمر فى الصناعة فى مصر ، مما يدل على مدى انخفاض رأس المال الاجنبى .

اما عن رأسمال الشركات المصرية بأنواعها المختلفة ، فقد زادت من ١٨٣١ مليون جنيه عام ١٩٥٢ الى ٢١٦ مليون جنيه عام ١٩٥٥ بزيادة قدرها نحو ٣٣ مليون جنيه ، ومع ذلك فقد ظل نصيب الصناعة من مجموع الاستثمار الخاص منخفضا ، فلم يتجاوز ٣ر١٣٪ عام ١٩٥٤ و ١٤٪ عام ١٩٥٥ مع أن نصيب البناء فى هذين العامين بلغ ٧٨٣٪ و ٨٠١٪ بسبب استثمار الأموال التى أخرج عنها نتيجة لتطبيق قانون اصلاح الزراعى فى البناء بدلا من الصناعة مما دعا الحكومة الى اصدار تشريع فى عام ١٩٥٦ للحد من الاستثمار فى البناء وتوجيه تلك الاستثمارات الى المشروعات الصناعية(٧٩) .

ولأول مرة فى مصر انشئت وزارة للصناعة عام ١٩٥٦ وكان لها اثرها على الرأسمالية الاجنبية حيث وضعت الخطة الصناعية الاولى ابتداء من عام ١٩٥٧ ، وفى خلال هذا العام بلغت قيمة الصناعات التحويلية فى المصانع التى بها عشرة عمال أو أكثر نحو ٩٤ مليون جنيه(٨٠) .

وفى اول نوفمبر ١٩٥٦ فرضت الحراسة على ممتلكات الدول المعتدية وقد شملت نحو ألف وخمسمائة مؤسسة متقاوته الحجم والاهمية وشملت كل افرع النشاط الاقتصادى(٨١) .



وقد اختلف حجم الاستثمار من صناعة الى اخرى ، ففى صناعة حليج وغزل ونسيج القطن بلغ عدد المغازل فى مصر عام ١٩٥٣ نحو ٥٩٢ ألف مغزل ارتفع عام ١٩٥٦ الى ٧٦٨ ألف مغزل ، وفى المقابل بلغ عدد انوال النسيج عام ١٩٥٣ نحو ١٢٧ ألف نول ارتفع عام ١٩٥٦ الى ١٧٢ ألف نول (٨٢) . بزيادة قدرها ١٧٥ ألف مغزل و ٣٥ ألف نول .

ايضا شركة مصر لحليج الاقطان التى أصبحت تمتلك حتى ١٩٥٤/٥٣ نحو تسعة محالج كبرى وتستأجر محلجين آخرين لكلها مجهزة بأحدث العدد والآلات موزعة فى جهات مختلفة من القطر المصرى ، كما كان لها مكبسان بخاريان بمحليج المنصورة والواسطى (٨٣) ، وهذا دليل على اهتمام حكومة الثورة بالصناعة القطنية والتحول من حالة تصدير القطن خاما كما كان قبل الثورة الى التصنيع والاستفادة من محصول نقدى مهم فى الدولة هو القطن .

أما عن رأسمال شركات الغزل والنسيج الأجنبية فى مصر خلال الفترة نجد أن البعض منها ارتفع رأسمالها ، فعلى سبيل المثال زاد رأسمال شركة صباغى البيضا الى مليون جنيه ، وذلك لدخول بعض الفرنسيين مساهمين فى الشركة عام ١٩٥٢ (٨٤) ، وكذلك مصنع كتان الشرق الذى أمكنه زيادة رأسماله من ٣٥٠ ٠٠٠ ج.م عام ١٩٥٦ (٨٥) الى ٤٠٠ ٠٠٠ ج.م عام ١٩٥٧ وذلك لزيادة مبيعات المصنع لاهتمام المساهمين الاجانب فى هذه الصناعة وكفاية استهلاك مصر من الأقمشة الكتانية والدويارة والاقمشة الثقيلة ، حيث أخذت مبيعات الشركة فى الزيادة التدريجية منذ قيام الثورة ، فقد بلغت مبيعاتها عام ١٩٥٣ نحو ٨٩٠ ٦٢ ج.م عام ١٩٥٦ الى ٧٩٩ ٣٧٢ ج.م ثم الى ٥٢٧ ٥٧٠ ج.م عام ١٩٥٧ (٨٦) ، ايضا شركة الحرير

الصناعى التى زاد رأسمالها الى النصف عام ١٩٥٧ عما كان عليه عند التأسيس حتى بلغ ٣ ملايين ج.م ، وذلك بسبب اتساع نشاط الشركة وتجديد عقد امتيازها حتى عام ١٩٥٧ ودخول مساهمين جدد ليبلغ عدد المساهمين عام ١٩٥٧ نحو ١٦٠٠٠ مساهم (٨٧) .

وبسبب ضخامة بعض الشركات توقفت بعض مصانعها لعدم القدرة على تصريف منتجاتها ، والدليل على ذلك ان شركة الملح والصودا المصرية وهى شركة انجليزية اتسع نشاطها وتعددت اقسامها مثل قسم المعاصر وقسم تجميد الزيوت وقسم تكرير السموم نباتين (او لحم غذائى) وقسم المصابن ، كما تعددت مصانعها مثل مصانع القبارى وكفر الزيات (٨٨) ومحرم بك ووادى النطرون (٨٩) فكان لهذه الضخامة اثرها فى زيادة المنتجات وتكديسها فامتلات مخازن مصانع القبارى وكفر الزيات بمنتجاتها ، مما ادى الى ايقاف الشركة لهذين المصنعين عام ١٩٥٣ (٩٠) .

وما هو وارد عن شركة صناعة نكتان الشرق ان سوء ماليتها ادى الى تكديس كميات كبيرة من البضائع بمخازنها ، كما تم فرض عدد كبير من العمال على المصنع ، مما ادى الى زيادة الانتاج ، بالإضافة الى المكس بالشركة ، الامر الذى ترتب عليه انخفاض قيمة هذه البضائع فكانت خسائر الغزل ٨٠٨ ٤٠ ج.م وخسائر النسيج ١٩٢٧ ٣٨ ج.م (٩١) ، وقد ادى ذلك الى المطالبة عام ١٩٥٥ بتدعيم الشركة التى ساءت حالتها وحالة عمالها من حيث الاجور (٩٢) . وكانت النتيجة فى النهاية ان لجأت الشركة عام ١٩٥٦ الى الاعلان عن تخفيض رأسمالها لتغطية الفاقد (٩٣) . ويبدو ان الحكومة لم تنصف الشركة وتقدم لها المعونة المطلوبة لانقاذ حالتها وحالة عمالها ، الامر الذى ادى الى اعلان الشركة عن تخفيض رأسمالها .

وهناك بعض الشركات انخفض رأسمالها بسبب مبيعاتها مثل شركة الجوت المصرية التى منيت بخسارة عالية بسبب انخفاض مبيعاتها عام ١٩٥٢ مما أدى الى توقف المصنع واغلاقه حوالى شهرين ونصف الشهر لعدم قدرة الشركة على تحمل الخسارة ، مما كان له اكبر الاثر على حالة العمال والموظفين (٩٤) ، الامر الذى أدى الى شكوى العمال لمصلحة الشركات عن سوء حالة الشركة المالية والادارية ، مما ترتبت عليه زيادة ساعات العطلات لعدم توافر الخامات وبالتالي انخفاض اجور العمال (٩٥) .

ولم يتوقف امر انخفاض رؤوس الأموال عند حد الخسائر بل تعدى الأمر الى توقف بعض الشركات عن العمل والدليل على ذلك انه فى عام ١٩٥٤ لاحظت لجنة توقف المصانع والمؤسسات بوزارة التجارة والصناعة ( ادارة الشركات ) اثناء نظرها طلب التوقف المقدم من شركة سباهى بالاسكندرية انه من اسباب التوقف قيام الشركة بصرف مكافآت كبيرة لاعضاء مجلس الادارة ، فقد بلغت هذه المكافآت لأسرة سباهى وحدها ٢٧٦٠٠ ج . م فى حين ان ارباح الشركة لا تتعدى ٦٠٠٠ جنيه مصرى (٩٦) .

وهناك شركات توقفت عن العمل لعدم تحقيق الربح اللازم لاستمرارها فاشترتها شركات أخرى والدليل على ذلك ان الشركة الاهلية قامت بشراء جميع أصول وخصوم الشركة الانجليزية المصرية للغزل والنسيج ليمتد عام ١٩٥٥ ومواصلة اعمالها بنفس الأفراس وهى الغزل والدوبلنج والنسيج والتبييض والصباغة (٩٧) .

اما شركات البترول فقد تسبخت الحكومة فى انتاج البترول وتغيرت سياسة الحكومة ازاء الاستثمار الأجنبى فى صناعة البترول اذ قسمت مناطق البحث بين شركات البترول ، لذا انخفض معدل

الانتاج فى كثير من الشركات بل أصابتها الخسائر ، فشركة آبار الزيوت الانجليزية على سبيل المثال طالبت الحكومة فى عام ١٩٥٢ بأن تدبر لها حوالى ٢٨٠٠ ٠٠٠ ج.م وهو الفرق بين تكاليفها فى انتاج واستيراد وتوزيع مبيعاتها من المنتجات البترولية فى مصر وبين حصيلتها لتلك المنتجات ، وذلك بناء على الاتفاق المبرم بين الحكومة والشركة بشأن تراخيص البحث عن البترول واستيراده وتكريره بمعملها بالسويس والخاص بمشاركة الحكومة فى أية خسارة تحدث للشركة ، كما طالبت الشركة الحكومة برفع أسعار المنتجات البترولية لى تغطى بعض خسائرها (٩٨) ، ولسداد هذا المبلغ تقرر فتح اعتماد اضافى فى ميزانية ١٩٥٣/٥٢ (٩٩) .

وهناك شركات صعدت وحققت أرباحا ساهمت فى زيادة رأسمالها مثل شركة شل المحدودة التى بلغ رأسمالها فى عام ١٩٥٤ نحو مليون جنيه انجليزى ، كما زاد رأسمال شركة سكوى فاكوم فى نفس العام حوالى عشرة ملايين دولار (١٠٠) .

كما ظهرت خلال تلك الفترة شركات بترول جديدة وهى شركات مختلطة مع شركات مصرية مثل الشركة الشرقية للبترول وشركة بترول خليج السويس وشركة بترول الصحراء الغربية (١٠١) ، وفى عام ١٩٥٥ صدر قانون رقم ٢٢٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤ بالتراخيص لموزير التجارة والصناعة فى التعاقد مع شركة كونوراد المتحدة للبترول بشأن البحث عن البترول واستغلاله (١٠٢) .

كما نشطت رؤوس الأموال الأجنبية فى استخراج الفوسفات ، وفى عام ١٩٥٢ أصبحت للشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات خمسة مناجم منها اثنان ادارتهما الفعلية فى ايدى مهندسين مصريين تدربوا على استغلال المناجم وثالث فى دور التمهير (١٠٣)

كما تم الترخيص لشركة حماطة عام ١٩٥٢ لاستخراج الفوسفات في منطقة وادي هلال بالصحراء الشرقية ، وكذلك شركة أبو زعبل وكفر الزيات للأسمدة والمواد الكيماوية في منطقة القرن بالصحراء الشرقية أيضا .

ومن المعادن الأخرى ، فقد رخص لشركة حماطة المنجمية ( أوتنجر وشركاه ) عام ١٩٥٢ للعمل في وادي سجاى الكبير بالصحراء الشرقية لاستغلال معدن الرصاص ، وكذلك « عمانويل آبل » في أم غيج ووادي الغز بالصحراء الشرقية لاستغلال الرصاص والزنك ، « وجوزيف ددler » في جبل نخيرة بالصحراء الشرقية لاستغلال النلك ، وشركة مناجم الصحراء الشرقية ( ريمون كلانتنه وشركاه ) في منطقة الحميرة بالصحراء الشرقية لاستغلال معدن الكروم ، وكانت جميع هذه التراخيص تمنح في منطقة على شكل مستطيل طوله ٢ كم وعرضه واحد كم ومدة الترخيص سنة ميلادية قابلة للتجديد ، على أن تراعى الشركات والافراد لأحكام قانون الشركات المساهمة في شأن الموظفين والعمال فيها .

كما صرحت الحكومة في نفس العام لشركة مناجم سينا ليمتد الانجليزية للبحث عن المنجنيز في منطقة رأس الحمام بأم بجمة وفي وادي أبو ثور بسيينا ، كما صرحت الحكومة لشركة اتحاد مناجم مصر للبحث عن المنجنيز أيضا في منطقة وادي لحيان ووادي نصيب بسيينا (١٠٤) .

وفي مجال الصناعات الهندسية والتعدينية تأسست خلال الفترة شركة مصر للهندسة والسيارات برأسمال قدره مليون جنيه ، الا أن الشركة توقفت عن العمل على اثر العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ الذى اثر فى عدم قيام بعض الصناعات الأخرى وتوقف العمل لاعداد

مصنع الديزل ( ماكينات لستر ) ، وتوقف تأسيس الشركة المساهمة  
لإقامة الصناعات المعدنية بعد ان تم توقيع العقد مع إحدى الشركات  
الأجنبية الكبرى ، ولكن في نفس الوقت تم توقيع عقد مع « تكمو  
اكسبورت Technoport بتشيكوسلوفاكيا لإنشاء مصنع  
للدراجات بطاقة انتاجية تصل الى ٣٠ ٠٠٠ دراجة سنويا ، كما تم  
إنشاء مصنع وابورات الغاز بالتعاون مع شركة « هالجرنلسن  
Halaer Nelsen (١٠٥) ، كما ظهرت شركات صناعية جديدة  
أخرى في مصر للعربات واللوريات والدراجات (١٠٦) .

ومن الصناعات الجديدة خلال تلك الفترة شركة الحديد  
بالاسكندرية التي تأسست عام ١٩٥٣ بطاقة انتاجية ١١٠ ٠٠٠ طن  
في السنة الأولى زادت الى نحو ٢٣٥ ٠٠٠ طن في السنوات  
التالية (١٠٧) .

وفي عام ١٩٥٤ دخلت رؤوس الأموال الأجنبية مساهمة في  
أهم صرح اقتصادي في مصر وهو مصنع الحديد والصلب بحلوان  
الذي ساهمت فيه شركة « ديماج » الألمانية على نحو ماسبق (١٠٨) ،  
كما ساهم الأجانب في إنشاء بعض الصناعات المرتبطة بصناعات  
الحديد والصلب مثل شركة معدات السكك الحديدية (١٠٩) لصناعة  
عربات السكك الحديدية (١١٠)

أما عن الصناعات الحديدية التي توقفت عن العمل فيبدو انها  
شركات تابعة لبول العدوان الثلاثي ، كما ان الدولة اتجهت خلال  
تلك الفترة الى الكتلة الشرقية ( الاتحاد السوفيتي  
وتشييكوسلوفاكيا ) .

أما عن صناعة السكر فقد استمرت شركة السكر حتى عام  
١٩٥٦ حيث تملكت الحكومة أكثر من نصف أسهم هذه الشركة التي  
أصبحت تحمل اسم « شركة السكر والتقطير المصرية » ، وكانت

الشركة الوحيدة المنتجة للسكر في مصر (١١١) ، ولما كانت الشركة فرنسية من دول العدوان الثلاثي فقد مصرتها الحكومة ، مما أدى الى انخفاض رأس المال الأجنبي في هذا المجال (١١٢) .

وفي عام ١٩٥٤ زاد رأسمال شركة مضارب الارز المصرية ، مما أدى الى اقتراح الجمعية العمومية للمشاركة بانشاء شركة مساهمة مصرية برأسمال ٣٠ ٠٠٠ ج.م لتجارة وتصدير الارز ومخلفاته (١١٣) ، وفي نفس العام امتلكت شركة بيرة الاهرام مضرىا للأرز (١١٤) .

ومن الشركات التى انخفض رأسمالها في بداية الفترة « شركة مصانع بولاناكى المصرية » للمشروبات الروحية حيث بلغ ١٩٠ ٠٠٠ ج.م (١١٥) .

ومن الشركات التى انشئت خلال الفترة « شركة التعبئة المصرية ( ابوت ) » عام ١٩٥٤ برأسمال ٢٠٠ ٠٠٠ ج.م لصناعة وتعبئة وبيع المشروبات المختلفة (١١٦) وقام بتأسيسها اثنا عشر يونانيا وثلاثة متصرفون (١١) .

كما أنشأ الاجانب عام ١٩٥٣ شركة مصر الاهلية لعصير الزيوت والتبريدات بطنطا برأسمال ١٠٠ ٠٠٠ ج.م (١١٨) .

وفي نهاية الفترة أسس الاجانب شركة الزيت المصرى وصناعة المصابون بالاسكندرية (١١٩) ، وقامت شركة اقطان كفر الزيات بانشاء مصنع جديد لها في كرموز بالاسكندرية لانتاج الجلسرين الطبي ، وآخر في نفس المكان لنزع قشرة بذرة القطن ، كما استوردت الشركة مصنعا كاملا من سويسرا لانتاج الجبن المطبوخ من اللبن المنزوع القشطة والزيوت المجمدة (١٢٠) وكان يعمل بفرع الشركة نحو ١٩٢ عاملا (١٢١) .

أما عن شركات الميناء الأجنبية خلال الفترة فيبدو أنها لم تحقق مآربها ، كما يبدو أن الحكومة دخلت هذا المجال مما أدى الى انخفاض رؤوس الأموال الأجنبية كما انخفضت انتاجيتها ، فعلى سبيل المثال نجد أن مصنع المكس التابع لشركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند انخفضت انتاجيته من ٦٠٠ ١٠٧ طن عام ١٩٥٢ الى ١٦ ٠٠٠ طن عام ١٩٥٣ (١٢٢) ، كما قام مصنع الطوب الرملى بالقاهرة بفصل عدد كبير من موظفيه كالمدير ورئيس الحسابات وغيرهم وعدم دفع المكافآت المستحقة للعمال وأصبحوا مهملين بالفصل أيضا بحجة عجز الشركة الادارى والمالى الذى يدعو الى تصفيتها (١٢٣) .

كما تكونت عدة شركات مساهمة فى الاسكندرية لانتاج الكابلات الكهربائية والبطاريات والكهربائية والاطارات (١٢٤) .

### \* \* \*

أما عن الوضع الصناعى والأرباح خلال تلك الفترة فمن الملاحظ أن المصانع الأجنبية فى مصر كانت تعمل على الحد من نشاط المصريين الصناعى قبل قيام الثورة (١٢٥) ، كما أن رؤوس الأموال المصرية لم تكن تستطيع الاقدام على الاستثمار فى الصناعات الثقيلة انما غالبا كانت تلجأ الى الصناعات الزراعية ، ولأن الصناعات الثقيلة تحتاج الى رؤوس أموال ضخمة وإلى فنيين وهم غير متوافرين فى مصر (١٢٦) .

ومن قيام الثورة اهتمت الحكومة بالقضاء على الفساد فى الحكومة والدولة ، وتحرير البلاد من الاستعمار وتطهير ادارة الحكم من الفساد ، والعمل على خلق صناعات جديدة ورفع المستوى المعيشى لافراد الشعب (١٢٧) ، كما اهتمت الحكومة بالعمال فانشأت لهم صناديق ادخار يلتزم فيها اصحاب الأعمال والعمال بدفع نسب



مئوية مما يتقاضاه العمال حتى يجوده عند تقاعدهم (١٢٨) والحقيقة أن هذه الفكرة كانت قائمة من قبل ولكنها لم تكن مطبقة فعليا ، فعلى سبيل المثال نجد أن شركة الغزل الاهلية المصرية كانت قد أعدت صندوقا للادخار للموظفين والعمال ، يدفع فيه الموظف ٥٪ من مرتبه وتدفع الشركة ٥٪ باسم الموظف ، فلما عملت الحكومة على اتخاذ القوانين الفعالة لجميع العاملين فى هذا المجال قامت الشركة بقض الصندوق القديم ، وبدلا من أن تصرف جميع أموال الصندوق للموظفين صرفت لهم النصف فقط واستولت على النصف الآخر (١٢٩) ، وحفاظا على حقوق العاملين أنشأت حكومة الثورة مؤسسة التأمين والادخار للعمال بالقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ (١٣٠) .

كما اهتمت الحكومة بتنمية الانتاج القومى وخلق مناخ لنمو الصناعة المصرية فأنشأت عام ١٩٥٢ المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، كهيئة مستقلة لها شخصيتها الاعتبارية ، وملحق برئاسة مجلس الوزراء على أن يرأسها رئيس الوزراء مباشرة ويقوم ببحث المشروعات الاقتصادية وتشجيع الصناعات القائمة وأنشاء صناعات جديدة فى مصر (١٣١) بعد أن كانت الشركات التجارية الأجنبية تقوم بشراء المعادن المصرية لتصنيعها بالخارج أو فى المصانع الأجنبية المنشأة فى مصر (١٣٢) .

وأعطى للمجلس الدائم سلطة تنفيذ المشروعات اما مباشرة واما بالاشتراك مع الوزارات أو القطاع الخاص ، وأعطى مهلة قدرها اثنى عشر شهرا لتقديم برنامج الثلاث السنوات ، وقد بدأ استثمار الحكومة المباشر تحت اشراف المجلس بأنشاء شركة الحديد والصلب فى حلوان عام ١٩٥٤ ومساهمة الحكومة فى انتاج عربات السكك الحديدية ومصنع السماد (لكيما) ومصنع الورق (راكنا) ٠٠٠ الخ

كما سبقت الإشارة ، كما أوليت صناعة البترول وصناعة الكهرباء اهتماما هائلا ، فبدأ بإنشاء مصفايتين للنفط فى عام ١٩٥٤ • ومحطتين للقوى الكهربائية فى القاهرة •

وفى يناير ١٩٥٧ حل المجلس وحولت أعماله الى هيئتين جدينتين : لجنة التخطيط القومى ، والمؤسسة الاقتصادية ، وانشئت الأخيرة لادارة الشركات الفرنسية والبريطانية وغيرها التى نزع ملكيتها بعد حرب السويس فى عام ١٩٥٦ ، واصبحت المؤسسة أيضا مسئولة عن مصالح الحكومة فى الشركات التى أنشأها المجلس الدائم والتى كانت تحت رعايته حتى ذلك الوقت (١٣٢) •

كما قامت الحكومة بتشجيع رؤوس الأموال المصرية فى مجال الصناعة للنهوض به ومشاركته لرؤوس الأموال الأجنبية ، لذا منحت الحكومة المنتجات الوطنية معاملة تفضيلية على المنتجات الأجنبية خاصة فى المناقصات الحكومية (١٣٤) •

وفى مارس ١٩٥٣ اتخذت الحكومة اجراءين من اجراءات الحماية بالنسبة لصناعة الغزل والنسيج ، فزيدت الرسوم الجمركية على المنسوجات القطنية ، وأنشئ « صندوق دعم الغزل والنسيج » وكان هذا الصندوق الذى يمول من حصيلة ضريبة التصدير على القطن يهدف الى زيادة الصادرات بتوحيد الجهود الذى يبذل فى سبيل التسويق فى الخارج ، واعادة توجيه الانتاج الى الاصناف التى يطلبها الخارج ، وكذلك منح اعانات لمصدرى المنسوجات القطنية (١٣٥) ، ومحاولة تجنب الازمات الخائفة التى كانت تودى بصناعة الغزل والنسيج فى اطار النمو الراسمالى ، ويمكن القول بأن معاونة الصندوق قد ساعدت على تخفيف اثر الاحتكارات الراسمالية الضخمة ، غير ان جزءا من أزمة الصناعة يرجع الى

طبيعة أسلوب النمو الرأسمالي في الصناعة ، وقد عجز هذا الأسلوب عن تقديم أكبر انتاج بأرخص الاسعار ، ففي ظل فوضى الرأسمالية يضيق ما يوفره الانتاج الضخم وتظل الجماهير الشعبية مطالبة بدفع ثمن هذه الفوضى تحت ستار الحافز الفردي(١٣٦) .

وكانت نتيجة هذه السياسة ان زاد الدخل القومي عام ١٩٥٥ بمقدار ١٦٪ عما كان عليه عام ١٩٥٤ ، وزاد انتاج الخامات المعدنية زيادة بمقدار ١٧٣٪ كما سجل انتاج الصلب زيادة قدرها ١٦٪ والحديد الخام ٩٢٫٧٪ والنحاس ١٦٪(١٣٧) .

وكان من بين العوامل التي أدت الى تراجع الصناعة في مصر هو اصطدام الصناعة بعشرات المراقيل التي كان يقيمها الاستعمار والشركات الاحتكارية التابعة له في مصر حتى تستمر الصناعة معتمدة على الواردات من الخارج ، فقد حالت السيطرة الاستعمارية دون التوسع في تصريف القطن المصري خارج المعسكر الاستعماري مع بداية قيام الثورة ، في الوقت الذي أصبح فيه هذا المعسكر عاجزا عن شراء كل القطن المصري لانكماش مصانع الغزل والنسيج في انجلترا وقوافر القطن الأمريكي في أسواق العالم .

وكان لذلك أثره على صناعة النسيج في مصر فتعرضت لأزمة طاحنة اضطرت الحكومة معها أن تعينها بما لا يقل عن ٨ مليون ج.م خلال عام ١٩٥٢/٥٣ حيث واجهت صناعة الحرير أزمة شديدة لزيادة انتاجها على الاستهلاك المحلي ، كما واجهت مسوق الغزل والمنسوجات القطنية ركودا شديدا وكذلك الصناعات الغذائية وصعوبة الحصول على الخامات اللازمة لصناعة الحديد ، وتباطأ نشاط صناعة الأثاث المعدني تبعا لحالة الركود العامة واضطرت المصانع الى خفض انتاجها من ٣٠٠٠ طن من مختلف أنواع الأثاث

الى ١٢٠٠ طن ، وهبط الانتاج في عربات النقل والترام خلال هذا العام هبوطا ملحوظا ، وقل انتاج مصانع الاسمنت بنسبة ٨٪ عما كان عليه عام ١٩٥١ ، وتوقف نشاط صناعة الطوب الأبيض الرملى .

ومن الصعاب التى لاقتها الصناعة المصرية أن بعض الشركات الأجنبية كانت تعتمد الخفض فى انتاجها ، فقد تعمدت شركات البترول الأجنبية ذلك طوال الفترة من ١٩٥١ وحتى ١٩٥٥ ، وكان معنى ذلك ضرورة الاستيراد من الخارج أى من نفس هذه الشركات بأسعار عالية .

وشركة السكر الأجنبية كانت تباع السكر بضعف السكر العالمى ، كما كانت تعتمد عدم التوسع فى انتاجها والدليل على ذلك هبوط انتاج الشركة من ٢٢٢ ألف طن من السكر فى بداية الحرب الثانية الى ٢٠٦ آلاف طن عام ١٩٥٢ (١٢٨) .

وكان أيضا من بين العوامل التى أدت الى تراجع الصناعة الأجنبية بداية التدخل المباشر من جانب الحكومة فى الحياة الاقتصادية ، والى فرضها الحراسة على شركة سكة حديد الدلتا الضيقة عام ١٩٥٤ ، وأخضاع شركات المرافق العامة لرقابة ديوان المحاسبة ، ثم تأميم شركة السكر والتقطير عام ١٩٥٦ بعد تعذر تسوية المشاكل المتعلقة بينها وبين الدولة ، كما أممت فى نفس العام شركة قناة السويس ، والى نشأ بسببها العدوان الثلاثى الذى أدى الى فرض الحراسة على المؤسسات البريطانية والفرنسية وأملاك رعايا الدولتين بمصر .

كما أصدرت وزارة التموين قرارها رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٦ بالاستيلاء على وسائل النقل وجميع مصانع ومنتشات وفروع ومكاتب

شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية وشركة شل ليمتد وشركة  
الغاز المصرية ( سب ) •

ولذلك يعتبر عام ١٩٥٦ ولاسيما بعد العدوان الثلاثى بداية  
مرحلة جديدة من الحياة الاقتصادية المصرية ، انعكس أثرها على  
الناحية الصناعية (١٣٩) ، فان اتباع الدولة لأسلوب مغاير لما كان  
عليه الوضع من قبل من حيث عمليات المصادرة والتجريد من الملكية  
وفرض الحراسة ترتب عليه خلق شعور بعدم الثقة لدى رؤوس  
الأموال الأجنبية تجاه الدولة وبالتالي أدى الى محاولة رؤوس  
الأموال الأجنبية سحب الجزء الأكبر من استثماراتهما بأسرع ما يمكن  
سواء عن طريق البيع أو التهريب أو خلاف ذلك كما حدث عام  
١٩٥٧ (١٤٠) •

وبالرغم من أحداث عام ١٩٥٦ وأثرها على الشركات الأجنبية  
فى مصر فإن هناك شركات أدت دورا مهما خلال هذه الاحداث ،  
فعلى سبيل المثال شركة اقطان كفر الزيات التى استطاعت ان تقف  
موقفا حسنا حيث تمكنت من سد حاجة البلاد من بعض المنتجات  
التي تنتجها مثل الصابون والمسلى وبعض المواد الكيماوية بالرغم  
من ان محصول القطن كان منخفضا خلال تلك السنة مما أدى الى  
انخفاض حصة الشركة من بذرة القطن ، الا أن الشركة قامت  
باستيراد البذرة من السودان ، ولهذا كان دخل الشركة كبيرا حيث  
قامت بتشبيد مصنع جديد لها فى كرموز بالاسكندرية لانتاج  
الجلسرين الطبي ومصنع آخر فى نفس المكان لنزع قشرة بذرة  
القطن على نحو ما سبق (١٤١) •

وفى أعقاب العدوان الثلاثى لاقت بعض الصناعات كثيرا من  
المشاكل خاصة مشكلة فرز القطن حيث كانت هذه المهنة مقصورة على

ابناء الجاليات الأجنبية الذين قدموا الى مصر للاشتغال فى سوق القطن ، ولكن فى أعقاب العدوان غادر كثير من هؤلاء الفزازين الأجانب البلاد ، كما صدرت تشريعات تقصر الاشتغال بالفرز على ذوى الاستعداد العلمى والثقافى ، وبهذا نجد أن حداثة عهد كثير من الفزازين المصريين أدت الى انخفاض مستوى الاداء والى كثير من الصعوبات التى ظهرت جلية فى مراحل تنفيذ العمل الفنى(١٤٢) :

واذا كانت الارياح هى الدافع الأساسى للمستثمرين خاصة الأجانب ، فكان لزاما علينا أن نطرق هذا الأمر خلال الفترة ولو بصورة خاطفة حتى نستطيع الوقوف على ماحققته الاستثمارات الأجنبية فى مجال الصناعة ، فعلى سبيل المثال نجد أن شركة السكر لجأت الى الوسائل الاحتكارية لزيادة أرباحها فكانت تبيع السكر بأسعار تزيد على السعر العالمى ، كما أن مركزها الاحتكارى مكنتها من الحصول على خفض تعريفه النقل بالسكك الحديدية بلغ من ٢٥٪ الى ٣٠٪ من التعريفه السائدة الأمر الذى أدى الى تمكين الشركة من تحقيق أرباح طائلة(١٤٣) .

أما شركة كروان بريورى لصناعة البيرة فقد حققت أرباحا طائلة بلغ صافيها عام ١٩٥٥ حوالى ١١٥ ٠٠٠ ج.م(١٤٤) .

ويسبب اهتمام الحكومة بصناعة النسيج حققت شركات النسيج أرباحا عالية وقد استمرت فى ذلك حتى عام ١٩٥٦ قبل حدوث أزمة السويس ، ففى بداية ابريل وفى اجتماع عام غير عادى حضره ممثل الحكومة لدى مصانع النسيج المصرية تم توزيع نصيب المساهمين من الارياح التى حققتها مصانع النسيج(١٤٥) ، وكان من أهم شركات النسيج التى حققت أرباحا عالية شركة أقطان كفر الزيات حيث بلغ صافى ربحها عام ١٩٥٧ نحو ١٨٥ ٥٥٦ ج.م(١٤٦) .

ومن الملاحظ أن الشركات الصناعية الأجنبية في مصر اختلفت فيما بينها من شركة الى أخرى في قيمة الأرباح التي وزعتها على أصحاب الأسهم ، ففي شركة مكابيس الاسكندرية وزعت عام ١٩٥٢ - ١٠٠ قرش عن كل سهم مخصص منها الضرائب (١٤٧) ؛ بينما وزعت شركة ايسترن كومباني ١٠٠ قرش ربها صافيا أى بعد الضرائب (١٤٨) ، وكذلك الحال بالنسبة لشركة البيرة بومنتى والاهرام في نفس العام (١٤٩) .

وبالنسبة لصناعة السماد فنجد أن الزيادة التي عمت الأسعار بعد عام ١٩٥٦ امتدت الى سعر السماد ، فعلى أساس الأسعار المحلية زاد معدل العائد من ٩٤٪ في عام ١٩٥٤ الى ١٤٦٪ في عام ١٩٥٧ مما أدى الى الزيادة الربحية برغم ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج كلها ، وعلى أساس الأسعار العالمية انخفضت الأرباح من ٥٠٪ الى ٢٪ لنزول أسعار أزوتات الكالسيوم ، وبذلك أصبحت زيادة الأرباح من ٥٢٤ قرش عام ١٩٥٤ الى ٦١ قرش في عام ١٩٥٧ عن كل سهم .

أما صناعة الاسمنت فقد انخفضت أرباحها من ١٨٪ عام ١٩٥٤ الى ٣٪ عام ١٩٥٧ ، وهذا بالنسبة للأسعار المحلية ، أما على أساس الأسعار العالمية فقد زادت من ٢٤٧٪ الى ٣٥٠٪ (١٥٠) ، ويبدو أن انخفاض أرباح الاسمنت المحلية كانت بسبب قلة الكميات المصدرة منه الى الخارج في أعقاب حرب السويس عام ١٩٥٦ .

ومع هذه الأرباح فقد ظل هناك ركود في حركة الاستثمار الصناعي في مصر خلال تلك الفترة خاصة من المستثمرين الأجانب نظرا لعامل الخوف من المخامرة برؤوس أموالهم في بلد لم تتضح فيه

هوية حكامة الجدد منذ قيام الثورة وما صدر بعد ذلك من اجراءات كالقوانين التي تحد من نشاط الأجانب ، وأحداث عام ١٩٥٦ ، كل ذلك تحكم في الاستثمارات الأجنبية ، وعلى ذلك فلم يكن الريح وحده سببا كافيا مشجعا لجلب الاستثمار الأجنبي كما كان في الفترات السابقة .

ويتصل بأرباح الشركات عملية اعطاء مكافأة سنوية لأعضاء مجلس الادارة علاوة على بدل حضور عن كل جلسة من جلسات انعقاد المجلس ، وقد تفاوتت هذه المكافآت من شركة الى أخرى حسب حجم الشركة والتي تبدأ من ٥٧ جنيهها الى ١٩٦٨ جنيهها للمعضو (١٥١) ، فعلى سبيل المثال سبقت الإشارة الى أن أسيرة سباهي حصلت عام ١٩٥٤ على مكافآت ضخمة جدا بلغت ٢٧ ٦٠٠ ج.م من شركة سباهي بالاسكندرية علما بأن أرباح الشركة لم تتعد ٦٠٠٠ ج.م خلال تلك السنة (١٥٢) ، وكان هذا يعنى صرف هذه المكافآت على حساب أرباح المساهمين بل راسمال الشركة نفسه .

وهذا التفاوت غير المعقول أدى الى أن نادى أصحاب الرأى بوضع حد له لآخراج الصناعة من تلك الازمة السيئة ، حيث أن هذه المكافآت بلا شك كانت تعطى للأعضاء على حساب العامل والمستهلك والمساهمين لأنها كانت تخفض من أرباح أسهمهم ، وإن كان ذلك لم ينطبق على جميع الشركات ، فهناك شركات كانت تعطى مكافآت معتدلة ( ٥٧ جنيه ) وعلى أية حال فالمسئولية هنا مسئولية الجمعيات العمومية التي كانت تقر هذه المكافآت وفقا لنظم الشركات ، لذا كان القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ قاضيا وحاسما فى ذلك الموضوع (١٥٣) .

والجدير بالذكر أنه مع كثرة وضخامة هذه المكافآت التي كانت تصرف لأعضاء مجالس الادارات بالشركات خاصة الأجنبية



منها نجد أن بعض الشركات كانت تبخل على عمالها في صرف مستحقاتهم من هذه المكافآت ، فقد رفضت شركة الطوب الرملى - فرع العباسية - أن تدفع لعمالها المكافآت المستحقة لهم عن عام ١٩٥٤/٥٤ ، بل هددتهم بالفصل ، وقامت بالفعل بفصل مدير الفرع ورئيس الحسابات بحجة عجز الشركة الاداري والمالى الذى يدعو الى تصفيتها (١٥٤) .

ومما لاشك فيه أن كل الشركات لم تكن تحقق أرباحا فمئها ما أصابته الخسائر ، فعلى سبيل المثال شركة الجوت المصرية كانت خسارتها عام ١٩٥٢ كبيرة بسبب سوء الادارة وانخفاض المبيعات (١٥٥) ، وكذلك الحال بالنسبة للشركة المصرية لتجفيف الخضراوت التى كانت خسارتها عام ١٩٥٦ نحو ٤٢٢٠ ج.م بسبب الارتباك المالى الذى وقعت فيه نتيجة لتصرفات الادارة السابقة (١٥٦) ، هذا بجانب الظروف السياسية التى حدثت عام ١٩٥٦ .

وأهم مظاهر هذه الفترة هو قيام الاجانب بتهريب الأموال الى الخارج ، مما أساء الى الاقتصاد المصرى ، خاصة بعد أحداث ١٩٥٦ ، فعلى سبيل المثال قام الاجانب بالشركة الاهلية المصرية للغزل والنسيج بتهريب مبالغ ضخمة من أموال الشركة الى الخارج عام ١٩٥٧ ، ما أدى الى حدوث اضرار بالغة بحالة الشركة من حيث الآلات والأقمشة وادارة المصنع (١٥٧) .

ولكى يسهل على الأجانب تهريب الأموال الى الخارج فى شركة الاسكندرية للغزل والنسيج قام مدير الشركة بعمليات نقل وتعيين واسعة للموظفين الأجانب خاصة اليهود ، وأبرز من قام بتهريب اكبر جزء من أموال للشركة هو اليهودى - « أرنسيت هرارى » عضو

مجلس الادارة المنتدب ، وكان يملك ٥٣٪ من رأسمال الشركة البالغ ٧٠٠ ٠٠٠ ج.م عام ١٩٥٧ ، وقد بير « أرنست » ذلك الأمر قبل مغادرته للبلاد ، الا أن موقف بعض الجهات المسئولة في الدولة كان سلبيا عند الإبلاغ عن مثل هذه الحالات وعدم الاسراع بوقفها أو حتى التأكد من صحتها ، وقد تمثل ذلك في مدير المباحث الجنائية بالبوليس الحربى (١٥٨) ، وكذلك الحال بالنسبة لمصلحة الشركات التى ذكرت أن الموضوع ليس من اختصاصها وتجب إحالته الى مراقبة النقد لاتخاذ اللازم وإفادة المباحث الجنائية (١٥٩) ، ومن ذلك يلاحظ عدم اهتمام الجهات المسئولة بذلك الموضوع ، مما سهل عمليات تهريب الأموال الى الخارج ، كما يلاحظ أن أحداث ١٩٥٦ وقوانين التصدير عام ١٩٥٧ كان لهما أكبر الأثر فى تهريب هذه الأموال .

ولم تكن أحداث ١٩٥٦ وقوانين التصدير ١٩٥٧ فقط السبب فى تهريب الأجانب للأموال الى الخارج بل كانت هناك حالات تهريب كثيرة قام بها الأجانب طوال فترة الدراسة فى مجالات الأنشطة الأخرى وهى أصلا قائمة على الاستغلال والتدمير والتهريب ، الا أن أحداث نهاية فترة البحث كانت من أشد الأسباب التى أدت الى زيادة التهريب .

عملت الحكومة على تشجيع الأجانب لاستثمار أموالهم فى كثير من المجالات الصناعية المختلفة ، وفى عام ١٩٥٢ صدر قانون رقم ٣٢٤ بالسماح باستيراد بذرة القطن السودانية لعصرها فى معاصر شركة كفر الزيات بالاسكندرية ، وفى عام ١٩٥٥ حرمت الدولة استيراد هذه البذرة خوفا من الأمراض الطفيلة والآفات (١٦٠) ومع هذا فقد بلغ حجم المنقول من القطن المحلوج خلال تلك السنة حوالى ٤٠٣١١ طنا منها ٨٤٪ الى القبارى للتصدير و ١٦٪ فقط

الى المحلة الكبرى لصناعة الغزل والنسيج ، وكانت تمتد خطوط  
فرعية من السكك الحديدية داخل المحالج بالمحلة الكبرى (١٦١) .

وكان أعظم تركيز في زيادة الانتاج الصناعى منذ قيام الثورة  
في قطاع الغزل والنسيج وذلك لاضرار الشركات الى استخدام القطن  
طويل التيلة في انتاج الغزل السميك ، وحظر استيراد الاقطان  
الرخيصة ، وسعى الشركات الى انتاج الغزل الرفيع والمتوسط .

وقد ظل انتاج عدد قليل من شركات الغزل والنسيج المتكاملة  
يؤلف نسبة كبيرة من مجموع الانتاج ، فهناك ثلاث شركات كبرى  
استأثرت بنحو ٤٠٪ من عدد المغازل و ٣٥٪ من العمال ، واستأثرت  
سبع شركات بنحو ٧٠٪ من مجموع المغازل ونحو نصف عدد  
العاملين ، وقد ظهر أن بعض الشركات تنتج عددا كبيرا من السلع  
دون تخصص ، ويبدو أن ذلك راجع الى توسع نشاط شركات  
الغزل والنسيج الأجنبية ، فعلى سبيل المثال كانت شركة المحلة  
تنتج في صعيد واحد الغزل والمنسوجات القطنية الرفيعة والسميكة  
والمنسوجات الصوفية والبطاطين والقطن الطبى فضلا عن أن بها  
محطة توليد للكهرباء قوتها ٥٠ ٠٠٠ كيلو وات / ساعة ، وقد  
سارت مصانع صباغى البيضاء على مبدأ التخصص بمقتضى  
الاتفاقية المعقودة بين بنك مصر وشركة براد فورد عام ١٩٣٨ ،  
فتنتج الاولى الخيوط والاقمشة الخام ، وتقوم الثانية بالتبييض  
والصباغة والتجهيز لحساب شركة كفر الدوار دون سواها (١٦٢) .

وكان لشركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية ليمتد نشاط  
بارز خلال تلك الفترة ، وكذلك شركة شل المحدودة سواء من حيث  
العمال وبناء المستشفيات أو العمل على استخدام الوسائل العلمية  
الحديثة ، فقامت الاولى ببناء مستشفى الصدر بالسويس ، أما  
الثانية فقد أنتجت نحو ستة افلام علمية خاصة بأبحاث البترول .

وقد آلت هذه الافلام الى شركة مصر للبترول بعد تأميم الشركة  
صاحبة الافلام ( شل ) عام ١٩٥٦ (١٦٣) ٠

والجدير بالذكر أن نشاط شركات البترول وفوائدها كان  
دائما يعود على الاجانب ، ولكن مع قيام الثورة التي بدأت تعمل  
على الحد من ذلك ووجوب استفادة الدولة من ثروتها القومية ،  
عملت شركات البترول الأجنبية بالاتفاق فيما بينها على استمرار  
حنال ما قبل الثورة فلجأت الى وسائل كثيرة للاضرار بالاقتصاد  
المصرى ، فبالاضافة الى النهب من الضرائب (١٦٤) تم الاتفاق  
بين شركة شل وشركة آبار الزيوت الانجليزية وشركة مكونى  
فاكوم عام ١٩٥٢ بعدم تسليم منتجات شركة آبار الزيوت لغير  
شركة شل وبذلك يتم التحكم فى الانتاج البترولى داخل مصر  
بالطرق الاحتكارية ، كما قامت هذه الشركات بتحديد أسعار المواد  
البترولية المنتجة فى مصر على أساس ما يستورد من الخارج وليس  
على أساس تكلفتها فى مصر ، كما أن كلا من شركة شل وشركة  
فاكوم كانتا مدينتين للدولة بمبلغ يقترب من المليونين من الجنيهات  
( الأولى بنسبة ١٧٠٤ ٠٠٠ والثانية بنسبة ٢١٩٠٠٠ جنيه ) (١٦٥)  
فى حين أن خزانة الدولة كانت تتحمل فرق تكاليف الاستيراد  
والتوزيع بالنسبة الى الخابز والمطاحن (١٦٦)

ولما توقفت شركة استاندرد أويل اف ايجبت عن العمل عام  
١٩٥٢ بسبب صغر حجم البئر التى حصلت عليها فى وادى فيران  
وارتفاع تكاليفها والتى قدرت بنحو ١٦ مليون دولار خلال ١٢  
عاما (١٦٧) قامت فاكوم بالتوسع والاستيلاء على آلات نقى الآبار  
القابعة للشركة (١٦٨) ٠

أما عن خطوط انابيب البترول التى أمدتها الشركات البترولية  
الأجنبية للاغراض الحربية والتى تكلفت نحو ٤٠٠ ٠٠٠ جنيهه

فقد طلبت حكومة الثورة من شركة شل سداد الرسوم الجمركية المستحقة على الموانئ والمهام المستعملة في الخط (١٦٩) ، ولما لم تدفع الشركة هذه الرسوم قامت الحكومة بالاستيلاء عليها في بداية عام ١٩٥٥ (١٧٠) .

كما نشط الأجانب في استخراج الفوسفات وقد تمثل ذلك في الشركة المصرية لاستخراج الفوسفات التي أصبح لها العديد من المناجم حتى بداية تلك الفترة ، ولما كانت الشركة ايطالية فقد عملت على احتكار الانتاج وعدم الالتزام بقوانين الدولة ، ففي الوقت الذي قررت فيه الحكومة تمصير البنوك والشركات والصناعات وجد بالشركة عضو مجلس ادارة منتدب ونائب لرئيس الشركة بالقصيرين ومما يؤسف له أنه مصري عمل على تثبيت اقدام الأجانب بالشركة والحد من تعيين المصريين الاكفاء ، فقد اعاد احد الايطاليين للخدمة بعد فصله بسبب اتهامه بالسرقة وأعمال التهريب لأموال الشركة الى الخارج (١٧١) ، وهذا يدل على أنه حتى فترة التمصير كانت تعاصر مصرية عملية وتابعة للعنصر الأجنبي في مصر مازال موجودة .

وفي مجال الصناعات الهندسية والتعدينية اهتم الأجانب بتركيب الجرارات الزراعية وقد بلغ ما وصل منها الريف المصري حتى عام ١٩٥٢ نحو ٥٠٠٠ جرار ، كما تملكنت شركة المحارث الهندسية من تركيب وبيع شاسيهات عربات النقل والاثوبيس وتركيب محطات الكهرباء المائية وتركيب محطات الديزل الكهربائية لتوليد التيار الكهربائي في بلديات اسيوط والمكس وطنطا وفي شركة كفر الزيات ومصانع حليج شركة بيل بسوهاج (١٧٢) ، كما أنتج مصنع فورد نحو ٥٤٤ مقطورة عام ١٩٥٤ ثم توقف انتاج المقطورات بعد حرب السويس هضما مصرت الشركة ولكنها استمرت في نشاطها

الاساسى وهو بناء ميائل المقطورات والسيارات العامة ونتيجة لذلك هبط انتاج المصنع الى ٤٥٤ مقطورة عام ١٩٥٧ ، وكان مصنعا يقوم بالتجميع فقط (١٧٣) .

أما بالنسبة للحديد والصلب فتعتبر الفترة ١٩٥٢ - ١٩٥٤ فترة ركود بسبب قلة الطلب على منتجات الصلب لنقص الاستثمارات فى المباني السكنية ، أما بالنسبة للمصانع الثلاثة التى انشئت خلال الفترة السابقة فقد زاد انتاجها فيما بين ١٩٥٤ و ١٩٥٦ كما زادت الواردات بسبب الانتعاش الاقتصادى ، ويبدو ان مصانع الصلب منذ عام ١٩٥٤ اقترت من الاستخدام الكامل لطاقتها خاصة بعد انشاء مصنع الحديد والصلب فى حلوان ، وبعد حرب السويس ١٩٥٦ حدثت ارتباطات فى حركة الاستيراد ، كما عرقلت النشاط الاقتصادى بصفة مؤقتة ، الا انها كانت علامة فى نفس الوقت على بدء عهد توسع فى الاستثمار الصناعى (١٧٤) .

أما صناعة السكر فقد احتكرتها الشركة العامة للسكر والتكرير المصرية التى كانت تمتلك مصانع الوجه القبلى لانتاج السكر الخام فى أبى قرقاص ونجع حمادى وكوم أمبو وأرمنت ومصنعا خامسا لتكرير السكر بالحوامدية منذ بداية الفترة عام ١٩٥٢ ، وفى عام ١٩٥٦ تغير اسمها الى شركة السكر والتقطير المصرية وأصبح للحكومة نصف اسهمها الى ان تم تمصيرها بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ (١٧٥) .

استطاع الأجانب استثمار رؤوس أموالهم فى عصر بذرة القطن وصناعة الصابون والثلج والشحومات عن طريق انشاء شركات خاصة بذلك مثل شركة مصر الاملية لمصير الزيوت عام ١٩٥٣ (١٧٦) وشركة الزيت المصرى عام ١٩٥٦ (١٧٧) ، وفى

شركة أقطان كهر الزيات التى سيطر عليها الأجانب خاصة اليونانيون حيث كانت الشركة ملاذاً بهم متعلمين وغير متعلمين ، وقد ساعد على ذلك نائب رئيس الشركة وعضو مجلس الإدارة المنتخب « ديمترى زربينى » الذى كان يحصل لليونانيين على الجنسية المصرية حتى لا يحل محلهم مصريون ، ويستطيع استيفاء النسبة المطلوبة طبقاً لقانون الشركات (١٧٨) .

كما استثمر الأجانب رؤوس أموالهم فى صناعة الأدوية وتقررت زيادة أعمال الشركة المساهمة لمخازن الأدوية المصرية (١٧٩) .

مع قيام الثورة لم تنته سيطرة الأجانب على رأسمال الشركات وإدارتها بل استمرت وإن كان قد قل ذلك عما كان عليه خلال الفترات السابقة ، وإنما تمثلت سيطرة الأجانب فى عدم الالتزام بالقوانين الخاصة بالشركات المساهمة وقد لاحظنا ذلك فى كثير من الشركات مثل شركة أقطان كهر الزيات وما قام به صاحبها ( الخواجة زربينى ) من أعمال غير قانونية (١٨٠) .

كما كانت تصند الوظائف الفنية فى بعض الشركات الى أجانب غير مؤهلين وفى نفس الوقت كانوا مفضلين على المصريين أصحاب المؤهلات ، وفى شركة بيرة الاهرام بالجيزة أسندت وظيفة مهندس مصرى فى الميكانيكا الى كاتب مخزنجى أجنبى ليست لديه مؤهلات فنية ، كما كان المدير العام للشركة ومهندس الاقسام أجنبيين بدون مؤهلات فنية تخول لهما القيام بهذه الوظائف سوى أنهم أجانب ، وفضلاً عن ذلك تقاضيهـم مرتبات عالية لا يتقاضاها أى مصرى مهما كانت مؤهلاته (١٨١) .

علاوة على ذلك سيطر الأجانب على أرباح الشركات ، فقد صرفت مبالغ ضخمة لأعضاء مجلس الإدارة تحت حساب باسم

« تأميم ضمانى » ، لم يستفد من هذه المبالغ سوى الاجانب ، كما ان قلم المبيعات فى هذه الشركة لم يكن به الا مصرى واحد وقسده تأثر بمبادئ الأجانب ، مما ادى الى سيطرة الأجانب وتبعيعة مكاسب الشركة لهم (١٨٢) .

لقد اعتاد رأس المال الخاص الاجنبى أو المتمصر ان يعيش وراء اسوار الحماية العالمية التى كانت توفر له من قوت الشعب ، كذلك اعتاد السيطرة على الحكم بغية التمكين له من مواصلة الاستغلال ، وان يدفع الشعب تكاليف الحماية ليزيد اربحاح الراسماليين الذين يعتبرون واجبات محلية لمصالح اجنبية (١٨٣) .

ساهمت ثورة ١٩٥٢ فى الحركة العمالية فاصدرت فى ٨ ديسمبر ١٩٥٢ ثلاث قوانين عمالية اعترفت للعمال بحقوق كثيرة وهى : القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى ، والقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل ، والقانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن نقابات العمال ، وكان من اثر الأخذ بمبدأ الحرية النقابية فى القانون ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ ان انضمت مصر الى الاتفاقية الدولية رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ الخاصة بالحرية النقابية وكذا الاتفاقية رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ الخاصة بالمفاوضة الجماعية (١٨٤) ، وذلك يعطى النقابات العمالية فى مصر شرعية اقوى مما كانت عليه قبل الانضمام .

وكان نتيجة لذلك ان زاد عدد النقابات عام ١٩٥٢ الى حوالى ٥٦٨ نقابة ، كما زاد عد الاعضاء الى ٦٠٨ ١٥٩ عضوا ( بزيادة قدرها ٣٧٩ نقابة و ٧٠ ٠٤٨ عضوا عما كان عليه عام ١٩٤٥ ) (١٨٥) وقد ادى ذلك الى رخص العمال على المطالبة بحقوقهم ، ففى شركة



صباغى البيضاء وقف العمال ضد مدير الشركة الأجنبى « مستر بيرد »  
واعوانه لسوء معاملتهم للعمال (١٩٦) .

وفى منتصف ابريل ١٩٥٤ اجتمع مجلس ادارة اتحاد البترول  
والكيماويات لدراسة مشروعات تكوين اتحاد عمال مصر ، كما تكون  
لجنة اتصال مهمتها الاتصال بالاتحادات والنقابات للمساهمة فى  
تكوين الاتحادات المهنية والاتحاد العام (١٩٧) .

وقامت النقابات بدور فعال بالنسبة للعمال وتحقيق مطالبهم  
داخل المصانع الأجنبية ، وفى ٧ نوفمبر ١٩٥٥ تقدمت نقابة عمال  
شركة الطوب الرملى وموظفوها بالعباسية بطلب لاعادة مدير الشركة  
ورئيس حساباتها الذين فصلتهم الشركة ، كما طالبوا بمساهمتهم  
فى رأسمال الشركة وادارتها (١٨٨) .

وفى يناير ١٩٥٦ أعلن دستور الجمهورية المصرية ، وفيه  
نصت المادة ( ٥٥ ) على أن انشاء النقابات حق مكفول وللنقابات  
الشخصية الاعتبارية (١٨٩) .

وبهذه الصورة يتضح مدى تغفل رؤوس الاموال الأجنبية فى  
الاقتصاد المصرى وأن كان لهذه الرأسمالية اثرها فى تقدم الصناعة  
فى مصر ، الا انها سيطرت سيطرة احتكارية على الصناعة فى  
مصر .

## هوامش الفصل الثاني

- (١) مصطفى احمد وهبى : المرجع السابق ، ص ٥ .
- (٢) محفظة ١٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ١٤ فى عام ١٩٥٢ .
- (٣) مدحت محمد عبد النعيم : المرجع السابق ، ص ٥٢ .
- (٤) د. محمد على عرفه : المرجع السابق ، ص ٦٦ ، ٦٧ .
- (٥) د. على الجريتلى : التاريخ الاقتصادى للثورة ، ص ٢٩ ، ٧٤ .  
Vatikiotis : Op. Cit., P. 72.
- وانظر ايضا :
- (٦) د. على لطفى : التطور الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ .
- (٧) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ١٤٥ ، ١٤٧ .
- (٨) د. محمد على عرفه : المرجع السابق ، ص ٦٢ ، ٦٣ .
- (٩) د. محمود متولى : الاصول التاريخية ، ص ٢٣١ .
- (١٠) مدحت محمد عبد النعيم : المرجع السابق ، ص ٢٣١ .
- (١١) الشهر العقارى باسيوط ، محفظة ١٦ لسنة ١٩٥٨ ، عقد بيع فى ١٩٥٧/١١/٢٠ ، وعقد بيع رقم ٢٣٤٨ فى ١٩٥٨/٥/٥ بمساحة مكلفة ٧٧٢ لسنة ١٩٧ ، وغيرها الكثير من العقود بين مصريين واجانب .
- وقد صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر ملكية الاراضى الزراعية فى مصر للجانب مرة اخرى ، انظر :  
Vatikiotis : Op. Cit., P. 72.
- (١٢) د. الجريتلى : المرجع السابق ، ص ٧٤ .

(١٠) ابراهيم حامر . المرجع السابق ، ص ٩٥ ، ٢٢٩ ، ٢٤٠ .

(١٥) محفظة ١٤ غابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة

١٤ في عام ١٩٥٢ .

(١٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٢ و ١٩٥٤ ، ص ٤٦ .

(١٧) محفظة ١٢٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ - ٢١٠/٣ ج٢ ، وثيقة

١٢٤ في ١٩٥٧/١/١٢ ، وثيقة ١٢٩،١٢٨ في ١٩٥٧/١/٣١ .

Journal du commerce et de la Marine, Année

(١٨)

476, No. 14009, 9 Mars 1956.

(١٩) بريد الشركات ، عدد ٧٢٢ في ١٩٥٦/٣/١٢ ، وانظر ايضا :

Journal du commerce et de la Marine, Année 47e, No. 14015, 16

Mars 1956.

(٢٠) محفظة ١١٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢١/٥ ج١ ، وثيقة

٢٧ في ١٩٥٦/٤/١٠ ، وثيقة ٤٩ في ١٩٥٧/٤/٢٩ .

(٢١) محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٥٤/٥ ج١ ، وثيقة

١٢١ تقرير الحارس الخاص عن اعمال الشركة عام ١٩٥٧ .

(٢٢) بريد الشركات ، عدد ٧٢٢ في ١٩٥٦/٣/١٢ ، وانظر ايضا :

Journal du commerce et de la Marine, Année 47e, No. 14009, 9

Mars 1956.

(٢٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٢ و ١٩٥٤ ، ص ٥٩٠ ،

٥٩١ .

(٢٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٢ و ١٩٥٤ ، ص ٤٦ .

(٢٥) نفسه ، ص ٢٠٤ .

(٢٦) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٢٦/٥ ج١ ،

وثيقة ١٥ في ١٩٥٢/١٢/٣١ .

(٢٧) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٥٢ مجلس ادارة شركة اراضى

كلر الزيات في ١٩٥٦/١٢/٣١ .

(٢٨) د. الجريلى : المرجع السابق ، ص ٧٤ .

- (٢٩) محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٥٤/٥ ج١ . وثيقة  
١٢١ تقرير الجارس الخاص عن اعمال الشركة فى السنة المالية ١٩٥٧ .  
Vatikiotis : Op. Cit., P. 72. (٣٠)
- وفى عام ١٩٦٥ تم بيع الاراضى التى صودرت من قبل بما فى ذلك  
اراضى كرو امير .
- (٣١) المجلة الزراعية الشهرية ، المجلد ١٢ ، السنة الثامنة ، العدد  
الاول ، يناير ١٩٥٣ ، ص ٤٩ ، وانظر ايضا : د. يسرى الجوهري : شمال  
افريقية ، مرجع سابق ، ص ٣٨٩ .
- (٣٢) حازم سعيد عمر : المرجع السابق ، ص ٩٥ . ١٨٠ ، وانظر ايضا :  
هانسن ، نشاشيبي ، ص ١٩٠ ، ١٩١ .
- (٣٣) د. يسرى الجوهري : المرجع السابق ، ص ٣٩٢ .
- (٣٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٤٦ .
- (٣٥) محفظة ١١٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢١/٥ ج١ ، وثيقة  
٤٩ الجمعية العمومية فى ٢٩/٤/١٩٥٧ .
- (٣٦) هانسن ، نشاشيبي ، ص ٢٨١ ، ٢٨٢ .
- (٣٧) محفظة ١٢٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ - ٢١٠/٣ ج٢ ،  
وثيقة ١٦١ - ١٦٢ فى ٢/٢/١٩٥٣ .
- (٣٨) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ - ٢١٠٢٥ ج٢ ، وثيقة ٢٠ ، ٢١ فى  
٢/٢/١٩٥٦ .
- (٣٩) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ - ٢١٠٢٥ ج٢ مذكرة فى مركز النشاط  
الرئيسى بأبو المطامير فى ٢٧/٨/١٩٥٦ .
- (٤٠) نفس المحفظة ، ملف ١٢٢ - ٢١٠٢٣ ج٢ ، وثيقة ١٦٠ - ١٦٢ فى  
٢/٢/١٩٥٣ .
- (٤١) نفس المحفظة ، والملف ، والوثائق .
- (٤٢) نفس المحفظة ، والملف ، مذكرة فى مركز النشاط الرئيسى بأبو  
المطامير فى ٢٧/٨/١٩٥٦ .
- (٤٣) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٢٩ فى آخر يناير ١٩٥٧ .

(٤٤) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٣٩/٣ ج١ ، وثيقة  
١٥١ .

(٤٥) انظر في ذلك محافظ مصلحة الشركات ارقام ١٠٩ ، ١١٢ ، ١٣٤  
وغيرها .

(٤٦) محفظة ١١٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢١/٣ ج١ ، وثيقة  
١٥٨ .

(٤٧) محفظة ٣١ عابدين . وثيقة ٣٣ في ١٤/٩/١٩٥٢ من وزير المعارف  
الى رئيس مجلس الوزراء .

(٤٨) محفظة ١١٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢١/٥ ج١ ، وثيقة  
٤٩ الجمعية العمومية العادية في ٩/٢/١٩٥٧ ، وانظر ايضا : ابراهيم  
عامر : المرجع السابق ، ص ٩٧ .

(٤٩) محفظة ١١١ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ - ٨/١٤ ، وثيقة  
بدون رقم .

(٥٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٢ و ١٩٥٤ ، ص ٢٠٤ .

(٥١) بريد الشركات ، عدد ٧٣٢ في ١٢/٣/١٩٥٦ .

(٥٢) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢١٠/٣ ج٢ ، وثيقة  
٧٦ ميزانية ١٩٥٢ ، وكذلك : بريد الشركات ، عدد ١٩٧ في ١٦/٣/١٩٥٣ .

(٥٣) محفظة ١٠٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٤/٥ ج١ ، تقرير  
١٩٥٥ مقدم للجمعية العمومية ٢٨/٢/١٩٥٦ .

(٥٤) بريد الشركات ، عدد ٧٣٠ في ٩/٢/١٩٥٦ ، كذلك :  
Journal du commerce et de la Marine, Année 47e, No. 14009, 9  
Mars 1956.

(٥٥) محفظة ٤٩٦ عابدين ، التماسات عمال جماعى ، وثيقة بدون رقم .

(٥٦) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٢٦/٥ ج١ ، وثيقة  
١ في ٣١/١٢/١٩٥٣ .

(٥٧) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٥٢ في ٣١/١٢/١٩٥٦ .

(٥٨) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١ في ٣١/١٢/١٩٥٣ .

(٥٩) محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٤٦/٣ ج ٢ ، وثيقة  
٧٩ ميزانية الشركة عام ١٩٥٢ .

Journal du commerce et de la Marine, Année 47e, (٦٠)  
No. 14015, 16/3/1956.

(٦١) مدحت محمد عبد النعيم : المرجع السابق ، ص ٦١ .

(٦٢) بريد الشركات ، عدد ٧٢٢ في ١٢/٣/١٩٥٦ .

Journal du commerce et de la Marine, Année 47e, (٦٢)  
No. 14015, 16/3/1956, P. 6.

(٦٤) بريد الشركات ، عدد ٧٢٢ في ١٢/٣/١٩٥٦ .

(٦٥) محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٥٤/٥ ج ١ ، وثيقة  
١١٢ ، ١١٤ في ١٢/٣/١٩٥٦ .

(٦٦) بريد الشركات ، عدد ٧٢٢ في ١٢/٣/١٩٥٦ .

(٦٧) اميل فهمي حنا شنوده : المرجع السابق ، ص ٢٨٦ .

(٦٨) د . محمود متولى : المرجع السابق ، ص ٢٧١ ، ٣٥٥ .

(٦٩) محفظة ١٤٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٧/٣ - ٥ ج ١ ،  
وثيقة ٤٩ في ٢٢/٦/١٩٥٧ .

(٧٠) محفظة ١٤١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٥٧٢/٣ ج ١ ،  
وثيقة ١٢٧ في ٢٢/١/١٩٥٧ .

Hassan El-Saaty and Gorden K. Hirabayasdhi; (٧١)  
Op. Cit., P. 11.

S. Radwan : Op. Cit., PP. 205 — 206. (٧٢)

وانظر أيضا : اوبريان : المرجع السابق ، ص ٩٩ .

(٧٣) المجلة العلمية لتجارة الازهر ، العدد ١٤ في ديسمبر ١٩٨٦ ،  
بحث للدكتور / فرج عبد العزيز عزت : التنمية الصناعية في مصر ، ص  
١٠٩ ، وانظر أيضا : مابرو ، رضوان : المرجع السابق ، ص ٩٥ .

(٧٤) عبد العزيز مرعى ، عيسى عبده : الموجز في مشكلاتنا الاقتصادية  
المعاصرة ، دار مطابع الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٩٥ .

- (٧٥) د. محمود متولى : المرجع السابق ، ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ .
- (٧٦) د. احمد ابو اسماعيل : بعض جوانب البنيان الصناعى فى مصر ، ص ٣٩ .
- (٧٧) د. الجريتللى : المرجع السابق ، ص ٩٤ .
- (٧٨) .
- (٧٩) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ٢٧٤ .
- Dr. Rashed Al Barawy : Op. Cit., P. 130 (٨٠)
- وانظر ايضا : S. Radwan : Op. Cit., P. 211. كانت قبل ذلك تسمى وزارة التجارة والصناعة - انظر فى ذلك : محفظة ٢٦ عابدين ، وثائق ٩٦ فى ١٩٤٦/٦/٢٣ ، ٤٧ فى ١٩٥٢/١٠/١٥ .
- (٨١) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ٢٧٧ .
- (٨٢) هانسن ، ناشيبى : المرجع السابق ، ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ - وفى تقدير آخر بلغ عدد المغازل عام ١٩٥٦ نحو ٧٦٠٧٤٨ مغزلا بزيادة ٢٢١٥٧٠ عما كان عليه عام ١٩٥٢ ، انظر : الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية : مرجع سابق ، ص ٤٨ .
- (٨٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٢ و ١٩٥٤ ، ص ١٥١ .
- (٨٤) محفظة ٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٥٣/٥ ج ١ ، وثيقة ٥٨ تقرير مجلس الادارة فى عام ١٩٢ ، وكذلك : محفظة ٣٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٥٣/٢ ج ٢ ، وثيقة ١٠٧ .
- Le Journal d'Alexandrie et la Bourse Egyptienne, No. 5, 17 Mars 1956, P. 1. (٨٥)
- (٨٦) محفظة ٥٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٤٩/٥ ، وثيقة ٨٨ تقرير مجلس الادارة عام ١٩٥٧ - يلاحظ وجود اختلاف كبير فى وثائق الشركة حيث تجد ان الشركة لحقت بها خسائر عام ١٩٥٢ وسوء حالة ماكيناتها وتعطيل اجور عمالها عام ١٩٥٥ والمطالبة بتخفيض راسمالها من ٢٥٠.٠٠٠ ج.م الى ١٤٠.٠٠٠ ج.م عام ١٩٥٦ ، انظر فى ذلك : نفس المحفظة والملف ، وثائق ٦٠ فى ١٩٥٢/٣/٢١ ، وثيقة ٨٨ فى ١٩٥٥/٢/١٦ ، وكذلك : Le Journal d'Alexandrie et la Bourse Egyptienne, No. 5, 17/3/1956.

ومع ذلك هناك زيادة فى مبيعات الشركة من ٨٩٠ ٦٢ ج.م عام ١٩٥٣ الى ٥٢٧ ٧٥٠ ج.م عام ١٩٥٧ وزيادة فى رأسمالها عام ١٩٥٧ الى ٤٠٠ ٠٠٠ ج.م انظر : نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٨٤ فى ١٩٥٨/٣/٣١ ، وثيقة ٨٨ .

(٨٧) محفظة ٤٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٤٥/٣ ج.م ، وثائق ٩٦ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٨٨) محفظة ١٢٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٥٨٠/٣ ج.م ، وثيقة ١٣٧ فى ١٩٥٤/٣/١٦ .

(٨٩) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ - ٥٨٠/٣ ج.م ، وثيقة ١٣٥ فى ١٩٥٤/٣/١٦ .

(٩٠) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ - ٥٨٠/٣ ج.م ، وثيقة ١٣٧ فى ١٦/٣/١٩٥٤ .

(٩١) محفظة ٥٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٤٩/٣ ج.م ، وثيقة ٦٠ .

(٩٢) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٨٨ .

Le Journal d'Alexandrie et la Bourse Egyptienne, No. 5, 17/3/1956. (٩٣)

(٩٤) محفظة ٥٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٨٤/٣ ج.م ، وثيقة ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ فى اغسطس ١٩٥٣ .

(٩٥) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٢٢٤ ، ٢٣٥ فى ١٩٥٤/٨/٣١ .

(٩٦) محفظة ٤٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٧٨/٣ ج.م ، وثيقة ١٣٧ فى ١٩٥٤/٩/١٩ .

(٩٧) محفظة ٤٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٥٨/٣ ج.م ، وثيقة ٦٧ ، ٦٨ فى ١٩٥٥/٣/١٩ .

(٩٨) محفظة ١٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٤٧ فى ١٩٥٢/٨/٢٤ - الاتفاق المبرم بين الحكومة والشركة عام ١٩١٣ .

(٩٩) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة وثيقة ٤٧ فى ١٩٥٢/١٠/١٥ .



- (١٠٠) د محمد جواد العبوسى : المرجع السابق ، ص ٢٦٧ .
- (١٠١) د محمد امين : المرجع السابق ، ص ٢٢ - ٣٦ .
- (١٠٢) فهرس النشرة التشريعية لسنة ١٩٥٥ ، مرجع سابق ص ٢٦ .
- (١٠٣) محفظة ١٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٦٠/٣ ج٢ ، وثيقة ١٢ .
- (١٠٤) محفظة ١١ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٣ فى ١٣/٧/١٥٢ .
- (١٠٥) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٥٤٨٤ فى ١٢/٦/١٩٥٧ .
- Dr. Rashed Al-Barawy : Op. Cit., P. 138. (١٠٦)
- Hasan El Saaty and Gordon K. Hirabayashi, (١٠٧)  
P. 10.
- (١٠٨) ملحق الوقائع المصرية ، عدد ٤٦ فى ١٤/٦/١٩٥٤ ، وانظر ايضا : جمال عبد الناصر : المرجع السابق ، ص ٢ ، خطاب فى ٢٧/٧/١٩٥٨
- حفلة افتتاح مصنع الحديد والصلب بحلوان .
- S. Radwan : Op. Cit., PP. 204 — 205. (١٠٩)
- (١١٠) عبد السلام عبد الحليم عامر : ثورة يوليو : والطبقة العاملة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ ، ص ٢٧ .
- (١١١) ابراهيم سعد عقل : المرجع السابق ، ص ١٢٥ .
- (١١٢) محفظة ١٤٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٦١٠/٣ ج١ ، وثيقة ١٧٧ .
- (١١٣) بريد الشركات ، عدد ٤٩٦ فى ١٣/١٢/١٩٥٤ .
- (١١٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٢ و ١٩٥٤ ، ص ٢٠٢ .
- (١١٥) محفظة ١٢٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٨٧/٣ ج١ ، وثيقة ١١٦ فى ٤/٥/١٩٥٢ ، وثيقة ١٢٧ فى ٢١/٧/١٩٥٢ .
- (١١٦) محفظة ١٤١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٥٧٣/٣ ج١ .
- وثيقة ١٣٧ فى ٢٣/٨/١٩٥٧ .
- (١١٧) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٢٨ .

(١١٨) محفظة ١٤٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٧/٣ - ٥ ج ١ ،  
وثيقة ٤٩ فى ١٩٥٧/٩/٢٢ .

(١١٩) Journal Official du gouvernement Egyptien, 84  
ème Année, No. 9, 28 Janvier 1957, P. 2.

(١٢٠) بريد الشركات ، عدد ١١٩٦ فى ١٩٥٧/١٢/١٢ .

(١٢١) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٠/٣ ج ٢ ،  
وثيقة ١١٤ .

(١٢٢) اعضاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ١٦٠ .

(١٢٣) محفظة ١٢٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٥٢/٣ ج ٢ ،  
وثيقة ١٠٩ فى ١٩٥٥/١١/٧ .

(١٢٤) Hassan El Saaty and Hirabayashi : Op. Cit., P. 10.

(١٢٥) جمال عبد الناصر : بناء المجتمع الجديد ، مرجع سابق ،  
ص ١٣ .

(١٢٦) الاخبار ، عدد ٥١٠٠ فى ١٩٥٠/٤/٣٠ .

(١٢٧) Morroe Berger : Bureaucracy and Society, 1 n

Modern Egypt, a study of the higher civil service, New Jersey,  
1957, P. 47.

(١٢٨) يوسف فخرى ، سعد حنا : المرجع السابق ، ص ٢١ .

(١٢٩) محفظة ٤٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٥٨/٣ ج ٢ ،  
وثيقة ١١٦ فى ١٩٥٧/٢/٥ .

(١٣٠) يوسف فخرى ، سعد حنا : المرجع السابق ، ص ٩٩ - تتولى  
المؤسسة عمليات التأمين والانذار للعمال الخاضعين لقانون عقد العمل  
الفردى ويجوز لها مباشرة جميع انواع التأمينات الاجتماعية .

(١٣١) محفظة ١٣ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، ملف  
جلسة ١٩٥٢/٩/٣٠ ، وثيقة ١ .

(١٣٢) Vatikiotis : Op. Cit., PP. 67 — 68.

(١٣٣) مايو ، رضوان ، ص ٩٤ ، ٩٥ .

(١٣٤) حمدى هان بك كير ، ص ٢٨ .

- (١٢٥) هانسن ، نشاشيبي ، ص ٢٦١ .
- (١٢٦) حازم سعيد عمر ، ص ١٠٦ .
- (١٢٧) شهدي عطيه الشافعي ، ص ١٥٥ .
- (١٢٨) شهدي عطيه الشافعي ، ص ١٢٦ - ١٤٠ .
- (١٢٩) عبد السلام عبد الحليم عامر : الرأسمالية الصناعية ودورها في مصر ، ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ .
- (١٤٠) تقرير مجموعة خبراء الامم المتحدة : مرجع سابق ، ص ٥٧ .
- (١٤١) بريد الشركات ، عدد ١١٩٦ في ١٢/١١/١٩٥٧ .
- (١٤٢) حازم سعيد عمر ، ص ١٨٠ .
- (١٤٣) جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصادي ، ص ٤٥ .
- (١٤٤) محفظة ١٢١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٦٠/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٨٦ ، وثيقة ١٧٠ تقرير الشركة عام ١٩٥٥ .
- (١٤٥) Journal du commerce et de la Marine, No. 19032, 4/4/1956, P. 6.
- (١٤٦) بريد الشركات ، عدد ١١٩٦ في ١٢/١٢/١٩٥٧ .
- (١٤٧) محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٣/٣ ج ١ ، وثيقة ٦ .
- (١٤٨) محفظة ١٤٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٨١/٣ ج ١ ، وثيقة ٥ .
- (١٤٩) محفظة ١٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٨٩/٣ ج ٢ ، وثيقة ٨ ، وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ .
- (١٥٠) هانسن ، نشاشيبي ، ص ٣٠١ ، ٣٢٣ .
- (١٥١) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ٢٧٨ - ٢٨٠ .
- (١٥٢) محفظة ٤٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٧٨/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٧٣ في ١٩/٩/١٩٥٤ .

- (١٥٣) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .
- (١٥٤) محفظة ١٢٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٥٢/٣ ج٢ ، وثيقة ١٠٩ فى ١١/٧/١٩٥٥ .
- (١٥٥) محفظة ٥٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٤٩/٥ ج٢ ، وثيقة ٨٨ ، وكذلك : محفظة ٥٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٨٤/٣ ج١ ، وثيقة ٢٢٤ ، ٢٢٥ فى ٢١/٨/١٩٥٤ .
- (١٥٦) محفظة ١٣٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣/٣٦٧ ج١ ، وثيقة ٥٣ وكذلك : الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٥٤٨٥ فى ١٣ ، ١٤ يونية ١٩٥٧ ص ٨ .
- (١٥٧) محفظة ٤٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٥٨/٣ ج٢ ، وثيقة ١٤٧ فى ٢/٣/١٩٥٨ ، وكذلك : محفظة ١٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٦٠/٣ ج٢ ، وثيقة ١١٧ ، وثيقة ١٤٨ فى ١٨/١/١٩٥٨ .
- (١٥٨) محفظة ٢١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٤٢٢/٣ ج٢ ، وثيقة ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ فى ١٣/٧/١٩٥٧ .
- (١٥٩) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٩٦ فى ٢٥/٧/١٩٥٧ .
- (١٦٠) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ٣٠ (١) ، ملف ١٨٢ - ١٠/٥ ج٢ تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية ١٩٥٥/٥٤ المقدم للجمعية العمومية العادية فى ٢٨/١٢/١٩٥٥ .
- (١٦١) سعيد احمد عبده : المرجع السابق ، ص ١٥٩ .
- (١٦٢) د. الجريتلى : المرجع السابق ، ص ٨٨ ، ٩٠ .
- (١٦٣) محفظة ١٣ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٢٧ فى ١٤/٩/١٩٥٢ ، وانظر ايضا : عبد العزيز ابراهيم فهمى : المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .
- (١٦٤) محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، منكرات وزارة المالية ، وثيقة ٣٩ فى ٢/١١/١٩٥٢ .
- (١٦٥) محفظة ١٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٤ فى ٥/١١/١٩٥٢ ، وكذلك : محفظة ٢٧ عابدين ، مجلس الوزراء ، منكرات وزارة الترمين ، وثيقة ٥٤ فى ٥/١١/١٩٥٢ .

(١٦٦) محفظة ١٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة  
٤٧ في ١٩٥٢/٨/٢٤ •

L'Observateur, 7ème année No. 2301, 14 Juin 1956 (١٦٧)

• وانظر ايضا : يوسف الحاروني : المرجع السابق ، ص ١٠٤ •

(١٦٨) محفظة ١٣ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة  
١٦ في ١٩٥٢/٩/١٤ •

(١٦٩) محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ،  
وثيقة ١٩ في ١٩٥٢/١١/٢ •

• (١٧٠) د البراوى : ثورة البترول في افريقيا ، ص ٢٤٩ •

(١٧١) محفظة ١٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٦٠/٣ ج ٢ ،  
وثيقة ١٢ ، ١١٧ •

• (١٧٢) د نبيل عبد الحميد ، ١٨٤ •

• (١٧٣) هانسين ، نشاشيبي ، ص ٣٦٢ ، ٣٦٤ •

• (١٧٤) نفسه ، ص ٢٥١ •

(١٧٥) محفظة ١٤٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٦١٠/٣ ج ١ ،  
وثيقة ١٧٧ ، وانظر ايضا : ابراهيم سعد عقل : المرجع السابق ، ص ١٢٥ •

(١٧٦) محفظة ١٤٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٥١٧/٢ - ج ١ ،  
وثيقة ٤٩ في ١٩٥٧/٩/٢٢ •

Journal Officiel du gouvernement Egyptien, 84 (١٧٧)  
ème année, No. 9, 28/1/1957, P.

(١٧٨) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٠/٣ ج ٢ ،  
وثيقة ١١٣ في ١٩٥٦/٧/٢٩ ، وكذلك : بريد الشركات ، عدد ٦٩٠ في  
١٩٥٦/١٢/١٧ •

• (١٧٩) بريد الشركات ، عدد ٤٩٦ في ١٩٥٤/١٢/١٣ •

(١٨٠) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٠/٣ ج ٢ ، وثيقة  
١١٣ في ١٩٥٦/٧/٢٩ •

- (١٨١) محفظة ١٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٨٩/٢ ج ٢ ، وثيقة ١٩٠ في ١٩٥٦/٤/٢ .
- (١٨٢) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ٢٠ (١) ، ملف ١٨٢ - ١٠/٢ ج ٢ ، وثيقة ١٦٠ في ١٩٥٥/٩/٢٠ - « تأميم ضمانى » هكذا وردت في الوثيقة ولكن يجب ان تكون تأمين « ضمانى » .
- (١٨٣) الميثاق : ٢٠ يونية ١٩٦٢ ، ص ٧١ .
- (١٨٤) د. انور سلامة : الحركة النقابية في مصر ، ص ١ ، ٦ .
- (١٨٥) نوال عبد العزيز : المرجع السابق ، ١٣٤ . وانظر ايضا : سيرانيان ، ص ٩٩ .
- (١٨٦) محفظة ٣٦ مصلحة الشركات . ملف ١٨٢ - ٢٥٣/٣ ج ٢ ، وثيقة ٥٥ ، ٥٦ في ١٩٥٢/١٠/٢٧ .
- (١٨٧) عبد السلام عبد الحليم : ثورة يوليو والطبقة العاملة ، ص ١٢٠ ، ١٢١ .
- (١٨٨) محفظة ١٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٥٢/٢ ج ٢ . وثيقة ١٠٩ في ١٩٥٥/١١/٧ .
- (١٨٩) د. نور سلامة ، المرجع السابق ، ص ٧ .

## الفصل الثالث

# الاستثمارات الأجنبية في مجال التجارة والمصارف والتأمين

أولا : في مجال التجارة :

أهم ما يميز هذه الاستثمارات هو دور الأجانب في تجارة مصر الداخلية ، وقد بلغ عدد الشركات التجارية في مصر عام ١٩٥٢/١٩٥٤ حوالي ١٤٣ شركة برؤوس أموال ١٦١ ٢٦٣ ٢٢ ج.م ، منها ١٣٧ شركة مصرية برؤوس أموال ٢٧٥ ٤٨٢ ٢١ ج.م وست شركات أجنبية برؤوس أموال ٨٨٦ ٧٨٠ ج.م ( خمس شركات انجليزية برؤوس أموال ٦٥٤ ٧٢٨ ج.م وشركة واحدة بلجيكية براسمال ٢٣٢ ٥٢ ج.م (١) ، والجدير بالذكر ان الشركات المصرية (١٣٧) لم تكن مصرية بالكامل ، انما هي متخذة شكل الشركات المساهمة المصرية ، وهي في الغالب شركات أجنبية ومختلطة برؤوس أموال أجنبية وإدارة أجنبية .

ويبدو ان هذه الفترة لم تشهد انشاء شركات تجارية جديدة بسبب الاحداث السياسية التي مرت بها البلاد ، وان كان كثير من

الشركات التجارية القديمة استطاعت الصمود والاستمرار طوال تلك الفترة ، مثل شيكوريل التي استمر رأسمالها طوال الفترة دون أى تغيير يطرأ عليه ( ٦٠٠ ٠٠٠ ج.م منذ عام ١٩٥١ ) (٢) .

كما زاد رأسمال شركة الملابس والمنسوجات ( رولنى ) من ١٥ ٠٠٠ ج.م وقت التأسيس الى ٨٠ ٠٠٠ ج.م عام ١٩٥٣ (٣) .

أما عن رأسمال الشركة المساهمة المصرية ( كاريا ) فقد زاد رأسمالها من ٥٠ ٠٠٠ ج.م عام ١٩٤٨ الى ٢٥٠ ٠٠٠ ج.م عام ١٩٥٤ بزيادة قدرها أربعة أضعاف فى خلال ست سنوات ، وهذا دليل على نشاط الشركة الواسع ، حيث قامت الشركة بافتتاح مخازن جديدة لها عملت على زيادة الطاقة الانتاجية (٤) .

وعلاوة على ذلك هناك الكثير من الشركات استطاعت أن تحقق أرباحا طائلة ، بلغت فى شركة محلات الملكة الصغيرة نحو ٦٩٥ ٢٤ ج.م عام ١٩٥٢ ، والجدير بالذكر ان هذا الربح يقترب من رأسمال الشركة البالغ ٣٠ ٠٠٠ ج.م (٥) وذلك لأن شركات الأزياء تعتبر من أرباح الشركات ، وهناك الكثير من الادلة الأخرى على ذلك مثل شركة الأزياء الحديثة ( بنزايون ) بلغت أرباحها عام ١٩٥٢ نحو ٨٨ ٨٢١ ج.م (٦) ، وشركة التسليفات التجارية بلغ صافى ربحها عام ١٩٥٥ نحو ٤٨ ٧٧١ ج.م ، ونتيجة لنشاط الشركة ورواجها التجارى أصبح لها العديد من الفروع فى مختلف أنحاء مصر (٧) .

أما الشركة المساهمة المصرية ( لكاريا ) فقد بلغ رصيد حساب المواد وقطع الغيار المتخصصة فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٦ نحو ٨٨٢٧ ج.م ثم ارتفع الى ٩٢٠٤ ج.م بزيادة قدرها ٣٧٧ ج.م ، الا ان حساب العملاء المدينين انخفض من ١٢ ٧٨٧ ج.م فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٦ الى ٧ ٢٩٦ ج.م فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٧ بعجز قدره ٥٣٩١



جـ٠م وذلك بسبب الظروف السياسية فى الدولة وظروف التأميم  
والتصير مع أن الشركة لم يصيبها العvisر عام ١٩٥٧ حيث  
استمرت بعد ذلك وينفس نشاطها التجارى ورأسمالها حتى ميزانية  
٢١ ديسمبر ١٩٥٧ (٨) .

وبالنسبة لمجالس ادارات الشركات التجارية فمن الملاحظ انه  
بالرغم من صدور أكثر من قانون لتنظيم الشركات والتي نصت  
على وجود نسب معينة من المصريين فى عضوية مجالس الادارات  
نجد أن كثيرا من هذه الشركات خالفت ذلك ، مثل شركة محلات  
الملكة الصغيرة التى بلغ عدد أعضاء مجلس ادارتها ستة جميعهم  
أجانب من اليهود والفرنسيين ، ولكى يتجنبوا قوانين التنظيم  
المصرية حصل منهم خمسة على الجنسية المصرية ، والسادس ظل  
أجنبيا حتى عام ١٩٥٥ وهو «رينيه مولى Rene Mouly»  
فرنسى الجنسية (٩) ، وفى نوفمبر ١٩٥٦ اجتمع أعضاء مجلس  
الادارة بمقر الشركة برئاسة «ريموند كوهين Ramond Cohen»  
بشأن فصل العضو الأجنبى «رينيه» سابق الذكر ، وذلك لأنه من  
دولة معادية هى فرنسا (١٠) .

وعلاوة على ذلك سيطرت العائلات الأجنبية على مجالس  
ادارة الشركات التجارية بجانب سيطرتهم على رؤوس أموالها ، فقد  
تمثل ذلك فى عائلة شيكوريل التى امتلك فيها «الفيرا شيكوريل»  
أكثر من عشر رأس المال والمدير المسئول وعضو مجلس الادارة  
المنتدب هو «كليمان شيكوريل» (١١) ، ومعها الفيرا شيكوريل وسلفاتور  
شيكوريل ورينيه شيكوريل ، وقد استقال هؤلاء الأعضاء الأربعة  
فى عام ١٩٥٧ فى ظروف عمليات تمصير الشركات (١٢) ، ويلاحظ  
أن هذه العائلة من العائلات القديمة وقد استطاعت الصمود  
والاستقرار بسبب النشاط التجارى الذى لعبه أفرادها فى مصر

حيث ان شركاتهم التجارية كانت تحتكر جزءا كبيرا من السوق التجارية المصرية ، وقد تمصر معظم افراد العائلة وحصلوا على الجنسية المصرية ، ولكن يبدو ان احداث ١٩٥٦ وتمصير الشركات عام ١٩٥٧ لم يبق عليها فى مصر .

وهناك كثير من الشركات لم تهتم بتنفيذ القوانين المنظمة للشركات المساهمة على حين القزم البعض بها ونفذها سواء بالاجوء الى الحصول على الجنسية المصرية او تعيين مصريين فعلا بها ، ففى شركة بيت الهدايا ( ريفولى ) ثبت ان عدد الموظفين بها فى ٣٠ ابريل ١٩٥٥ حوالى ٦٤ منهم ٤٣ مصرياً بنسبة ٦٧٪ ( عجز قدره ٨٪ ) ، وفى ٢١ يونية ١٩٥٥ تقدمت الشركة ببيانات جديدة تمثل الحالة فى ١٥ يولية ١٩٥٥ وتبين ان جملة الموظفين فيها ٦٤ منهم ٤٨ مصرياً بنسبة ٧٥٪ - ( مستوفاه ) وكذلك نسبة المرتبات والعمال - (١٣) ، والواضح ان الشركة حاولت التلاعب فى النسبة حتى تبلغ ما قرره القانون ( ٧٥٪ ) .

وفى الشركة التجارية البلجيكية المصرية كانت نسبة الموظفين مطابقة للقانون بل أكثر منذ فترة مبكرة من هذه الفترة ، فقد بلغت النسبة فى عام ١٩٥٣ نحو ٧٩٪ (١٤) .

تعددت شركات القطن الأجنبية فى مصر من جنسيات مختلفة فى مجال تجارة القطن وبذرتة مثل شركة مصر لحليج الاقطان بجانب الحلج والكبس والقومسيون والتخزين الخاص بالقطن (١٥) .

وقد سيطر على هذا المجال كثير من اليونانيين والانجليز والفرنسيين الذين كونوا الشركات المتخصصة فى مجال تجارة القطن وبذرتة مثل شركة الزيت المصرى وصناعة الصابون

بالاسكندرية وقد شاركهم فى هذه الشركة بعض المصريين وكانت الشركة تقوم بجانب تجارة القطن بصناعة الصابون من بذرة القطن (١٦) .

وبالنسبة لشركات الأزياء فقد كان نشاطها واسعا حيث انتشرت فروعها فى مختلف أنحاء الاقاليم المصرية ومن أهمها شركة شيكوريل (١٧) وشركة سيدناوى (١٨) وريفولى (١٩) ورولى (٢٠) ، وغيرها ، وهذه الفروع هى سبب رواج شركاتها وتحقيق أرباحها الضخمة ، فضلا عن أن شركات الأزياء مربحة بطبيعتها .

وقد كان للمصريين دور محدود فى هذا المجال تمثل فى شركة بيع المصنوعات المصرية التى قامت بدور منافس محدود ) مع الشركات الأجنبية القائمة فى مصر ، وبالرغم من المنافسة المحدودة فإنها حققت أرباحا عالية خلال تلك الفترة (٢١) ، ولا يخفى مدى الدخول الضخمة التى ذهبت الى جيوب الاجانب خاصة اليهود فى هذا المجال حيث أنه أسرع وسيلة لتحقيق الربح .

وفى مجال تجارة البترول عانت مصر كثيرا من قبضة الاحتكار الأجنبى للبترولها ، إذ كان من نتيجة مطالبة الشركات الأجنبية الحكومة بمبلغ ٢٨٠٠ ٠٠٠ ج.م أن تم فتح اعتماد اضافى بالمبلغ فى ميزانية ١٩٥٢/٥٢ ، مع قصر الصرف على الشركات الأربع المستوردة فقط وهى ( شركة الغاز المصرية « سب » وشركة اسو والشركة المستقلة والجمعية التعاونية للبترول ) ، أما الشركتان ( شل وفاقوم ) اللتان قامتا بتوزيع البترول المنتج محليا بجانب ما يستوردانه من الخارج فتوافر لهما من القدرة المالية ما يمكنهما من الاستمرار فى تمويل وارداتهما من المواد البترولية حتى تنتهى الحكومة من مراجعة حسابات الفروع (٢٢) .

كما عملت الشركات الأجنبية المحتكرة للبترول فى مصر على اعاقه وتخفيض انتاج البترول على نطاق واسع وبأسعار أقل ، اذ هبط هذا الانتاج خاصة خلال تلك الفترة هبوطا ملحوظا فمن ٢ ٣٥١ ٠٠٠ طن عام ١٩٥٣ الى ١ ٩٧٠ ٠٠٠ طن عام ١٩٥٤ الى ١ ٨٠٨ ٠٠٠ طن عام ١٩٥٥ ، واحتفظت الشركات البترولية بالأموال فى شكل نقد أو استثمارات ليس لها اتصال بالبترول ، فقد قدر مقدار الأموال التى تحتفظ بها إحدى شركات البترول - شركة آبار الزيوت البريطانية المصرية - بحوالى ٦١ مليون جنيه تكاد تكون أموالا مجمدة فى خزائن الشركة ، بمعنى أن الشركة لم تكن تنفق على اكتشافات جديدة أو تحسين وسائل الانتاج القائمة ، ليس هذا فحسب بل لقد كشفت الحراسة التى فرضت عام ١٩٥٧ أن هذه الشركات كانت موجهة لصالح الاقتصاد الأجنبى ضد الاقتصاد المصرى ، فقد كانت تتوسع فى اقراض الأجانب حتى ترفع من سيطرتهم على الاقتصاد المصرى ، هذا بخلاف تهريب الأموال الى الخارج (٢٣) .

ومن شركات صناعة السيارات وتجارقتها - شركة مصر للهندسة والسيارات - حيث تخصصت فى تجارة ماكينات الديزل وخلافه ، ومع الصعوبة التى لاقت الشركة بعد العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ وما حدث من ضغط اقتصادى وقلة الموارد ، الا انها وفقت فى الحصول على حق توزيع Dia Transport Moshinen وتشمل سيارات هورث وجارات Hary وسيارات ملاكى Vart Bourg P 70 وقلايات وموتوسيكلات وماكينات الديزل « أوتوموتيف Automotive » وهى منتجات ألمانية (٢٤) .

أما شركة فيات المساهمة للشرق بالاسكندرية فقد عملت على استئناف عملها خلال تلك الفترة (٢٥) .

ومن الشركات التي استطاعت الاستمرار حتى نهاية الفترة شركة الدلتا التجارية بدليل انها كانت قد استعدت لعمل ميزانية ١٩٥٨/٥٧ الجديدة (٢٦) ، وشركة ( كاريما ) التي تأثرت أرباحها بالظروف السياسية عام ١٩٥٦ مع أن الشركة لم يصبها التمهيد عام ١٩٥٧ حيث استمرت بعد ذلك حتى ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٥٧ (٢٧) .

كما كان للأجانب دور بارز في استغلال مناطق صيد السمك والاسفنج في مصر ، فعلى سبيل المثال حصلت شركة الجيزة للقطن والتجارة عام ١٩٥٦ على عقد التزام باستغلال مرفق صيد الاسفنج بالمنطقة الغربية من المياه الاقليمية المصرية لمدة ٢٠ عاما بموجب اتفاق بين الحكومة والشركة يبدأ من أول مايو ١٩٥٦ الى ٣٠ ابريل ١٩٧٦: على أن تدفع الشركة للحكومة مقابل الاستغلال سنويا ٦٪ من جملة الايرادات السنوية و ١١ ٠٠٠ ج.م عن كل عام ابتداء من أول مايو ١٩٦١ حتى نهاية مدة الالتزام ، وتلتزم الشركة بتشغيل عدد من مراكب الصيد لا يقل عن الآتى سنويا - على أساس أن كل مركب تعادل رخصة : -

- عام ١٩٥٦ يتم تشغيل ١٤ مركبا منها ١٢ أجنبية و ٢ مصرية
  - عام ١٩٥٧ يتم تشغيل ١٦ مركبا منها ١٢ أجنبية و ٤ مصرية
  - عام ١٩٥٨ يتم تشغيل ٢٠ مركبا منها ١٢ أجنبية و ٨ مصرية
- وابتداء من عام ١٩٦٠ تصبح جميع المراكب المستخدمة في الصيد مصرية (٢٨) .

يلاحظ أن الحكومة ابتداء من تاريخ الاتفاق بينها وبين الشركة عام ١٩٥٦ غيرت الطريقة التي كانت تتبعها سنويا في بيع الرخص بأن أعطت حق الاستغلال لمدة طويلة بلغت ٢٠ عاما بدلا من عام

واحد ، كما حددت عدد المراكب المستخدمة سنويا باعتبار أن كل مركب لها رخصة ، كما يلاحظ أن طريقة استغلال الحكومة لهذا المرفق أفضل مما كانت عليه قبل الثورة .

وابتداء من تاريخ التعاقد بين الحكومة والشركة لم توقع عقود أخرى تنص على دفع اتاوات للحكومة (٢٩) ، بمعنى أن هذه الشركة هي الوحيدة التي كانت قد احتكرت صيد الاسفنج في مصر .

كما أن عقد الالتزام المحرر مع الشركة اعفاها من دفع الاتاوة في المدة من أول مايو ١٩٥٦ الى أول مايو ١٩٥٩ ، وأن مصلحة الشركات التي ستتولى مراجعة ميزانية الشركة لتقدير قيمة الاتاوة حسب النسبة الواردة بالعقد وهي ٦٪ من جملة الإيرادات السنوية أما نقدا بسعر السوق العالمية في مصر ، ولما عينا وفق مشيئة الحكومة وذلك ابتداء من أول مايو ١٩٥٩ حتى آخر إبريل ١٩٦١ (٣٠) ، وبذلك كانت الشركة تحصل على الإيرادات كله عدا الـ ٦٪ لمدة خمس سنوات تكون حققت فيها ماتريد من أرباح عالية تعوض بها رأسمالها ، وهذا قبل أن تصبح جميع المراكب المستخدمة في الصيد مصرية .

إن تجارة الصادرات في كل المجالات آلت الى الحكومة بعد الثورة فيما عدا بعض السلع مثل القطن ، وكان احتلال فرنسا للمركز الأول لأن بريطانيا ومنطقة النقد الاسترلينية كانت الشريك الأساسي في التعامل الخارجى لمصر فيما قبل ١٩٥٢ ، وفي الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٥٤ بلغ نصيب هذه المنطقة نحو ٢٣٪ من اجمالي حجم التجارة الخارجية ( الصادرات والواردات ) ، وبالمثل فإن منطقة غرب اوريا كانت تحتل مكانا بارز الأهمية ، ففي ١٩٥٢ - ١٩٥٤ بلغ نصيبها نحو ٤٢٪ من اجمالي التجارة الخارجية (٣١) ،

وقد بلغت صادرات مصر الى دول السوق الاوربية المشتركة عام ١٩٥٣ ما قيمته ٤٤ ٤٥٨ ٠٠٠ ج.م مقابل نحو ٥٦ ٥٦٩ ٠٠٠ ج.م واردات فى نفس العام (٣٢) ، بمعنى أن واردات مصر من دول السوق اكثرت من صادراتها بمقدار ١٢ ١١١ ٠٠٠ ج.م ، وهذا يشكل عجزا كبيرا بالميزان التجارى المصرى ، والجدير بالذكر ان دور كل من فرنسا وبريطانيا قد تراجع بعد حرب ١٩٥٦ .

ومنذ قيام الثورة توسعت الحكومة فى النظام الذى اخذ به منذ عام ١٩٤٧ وهو نظام التجارة التبادلية الثنائية خاصة مع البلاد الشيوعية ، ولم يكن للتوسع فى الاتجار مع تلك البلاد اهداف سياسية فى اول الأمر اذ ان كل ما كان يبدو هو أن هذه فرصة جديدة لكسب سوق واسعة للقطن المصرى والمنسوجات وما ينشأ عن ذلك من تنشيط للتجارة عامة ، ولكن الاتجار مع البلاد الشيوعية أدى الى تغيرات أساسية فى السياسة الاقتصادية نشأت عنها صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية فى عام ١٩٥٥ وما نشأ عن هذه الصفقة وما لجأت اليه حكومة الولايات المتحدة بشأن القرض المطلوب للسد العالى من البنك الدولى ، ثم تأميم قناة السويس ثم الاعتداء البريطانى الفرنسى الاسرائيلى - حرب السويس - ثم ايقاف التبادل الخارجى والتجارة فى مصر من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، ثم تحول التجارة المصرية من الغرب الى الشرق (٣٣) ، وقد زاد هذا الاتجاه بعد تأميم جميع الممتلكات البريطانية والفرنسية فى مصر (٣٤) بسبب الحصار الاقتصادى الذى فرضته هذه الدول على مصر وكذلك تجميد الاموال المصرية (٣٥) .

أما عن الاتفاقات التجارية التى عقدت بين مصر والدول الأجنبية خلال تلك الفترة باعتبار انها كانت تحكم التجارة الخارجية لمصر ، فقد بدأت يموافقة مجلس الوزراء فى ٢ نوفمبر ١٩٥٢ على

مشروع بروتوكول سرى ملحق بمشروع اتفاق مؤقت للدفع بين  
الحكومة المصرية وإيطاليا (٣٦) .

وأما عن ألمانيا الديمقراطية فقد عقدت اتفاقية حكومية تجارية  
مع مصر فى ٧ مارس ١٩٥٣ ، ومع هذه الاتفاقية تأسست لأول مرة  
فى مصر هيئة تمثيل تجارى لدولة ألمانيا الديمقراطية فى أكتوبر  
١٩٥٣ ، وفى أكتوبر ١٩٥٥ جاء وفد ألماني ديمقراطى الى القاهرة  
لاجراء مباحثات تجارية بمقتضاها تم توقيع أول اتفاقية تجارية  
طويلة الاجل بين الدولتين فى ١٠ نوفمبر ١٩٥٥ ، كما تم توقيع  
اتفاقية تجارية ومدفوعات قصيرة الأجل عام ١٩٥٦ (٣٧) .

وأهم ما يميز هذه الفترة بالنسبة للاتفاقات ما تم خلالها  
بين مصر وروسيا ، فقد تم توقيع صفقة تجارية بين الدولتين عام  
١٩٥٢ فيها استوردت مصر من روسيا ٢٠٠ ٠٠٠ طن من القمح  
مقابل نصف مليون قنطار من القطن الاشمونى ، وقد بلغ التبادل  
التجارى بين البلدين عام ١٩٥٤ نحو ٦٩ مليون روبل ثم ارتفع فى  
عام ١٩٥٦ الى ٣٥٥ مليون روبل واستمر فى الارتفاع الى أن وصل  
فى خلال اربع سنوات الى أكثر من أحد عشر ضعفا ، وتدفقت على  
مصر من روسيا الماكينات والاجهزة والمواد الأخرى (٣٨) ، وأصبحت  
هناك فرصة لفتح أسواق القطن المصرى ومنتجاته وتوسيع نطاق  
تجارته امام روسيا خلال تلك الفترة (٣٩) ، وفى عام ١٩٥٧ تم  
توقيع اتفاق تجارى بين الدولتين تم بمقتضاه تصدير ١٠ ٠٠٠ طن  
أرز مصرى لروسيا مقابل بضائع روسية أخرى لمصر (٤٠) .

أضف الى هذه الصفقات التجارية ، صفقة الأسلحة وكسر  
احتكار السلاح ، فقد قام الاستعمار الاوربى بالحصار الاقتصادى  
لمصر عن طريق تجميد الأموال وعمل كل الوسائل لعدم بيع القطن ،



ألا أن مصر استطاعت أن تتخطى ذلك بأن تبيع لمن يشتري بأعلى سعر وتشتري ممن يبيع بأقل سعر ، وفقت أسواقا فى الخارج لترويج تجارتها (٤١) ، وكان ذلك حينما عرضت دول الغرب على مصر السلاح بشروط اعتبرتها مصر ماسة بسيادتها واستقلالها ، وكان ذلك فرصة لروسيا فعرضت استعدادها لتقديم ما تطلبه مصر دون شروط عسكرية أو إيديولوجية وعلى ذلك تمت صفقة الأسلحة لمصر بينها وبين تشيكوسلوفاكيا وروسيا فى مايو ١٩٥٥ (٤٢) .

ولما كان لهذه الصفقة أثرها فى أوروبا كان أيضا فى أمريكا حيث وجهت حصارها من خلال مجموعة من مصدري القطن المصرى للولايات المتحدة (٤٣) .

ثم تطورت العلاقات المصرية السوفيتية فى فترة السويس ، ونتيجة لما قدمه الروس فى السويس بدأت أول أزمة فى العلاقات نتيجة لرغبة السوفيت الطبيعية فى أن يحصل على نتيجة عملية لصالح أهدافه (٤٤) ، أيضا كان لهذه الصفقة أثرها على مصر حيث تخلصت من قيد التبعية الفعلية لدول الغرب التى كانت تحتكر توريد السلاح لها ، أيضا أثرها على العالم العربى حيث ضربت مصر المثل لاية دولة عربية أن تحذو حذوها (٤٥) .

أما عن تجارة القطن الخارجية خلال تلك الفترة نجد أن أسعار القطن استمرت فى الهبوط منذ نهاية الرواج الكورى ، وكان لذلك اثر واضح مع بداية الثورة حيث انكمش الدخل المحقق من التصدير وارتفع رقم العجز التجارى حتى وصل الى ٦٥ مليون جنيه (٤٦) ، ولهذا عملت الحكومة على تشجيع تصدير القطن للخارج فأصدرت مرسوما بإلغاء ضريبة الصائر على القطن الذى تم التعاقد عليه خلال المدة حتى آخر أغسطس ١٩٥٢ ونظرا لزيادة

الطلب على القطن وانتعاش حركة تصديره بعد إلغاء ضريبة الصادرات  
تقدم اتحاد مصدري القطن الى وزارة المالية بطلب امتداد ميعاد  
العقود المصرية ، مع ملاحظة أن الأجنبية منها هي الغالبية العظمى .  
تسليم عقود شهر يولية - وهي عقود القطن طويلة التيلة - الى شهر  
سبتمبر ١٩٥٢ بحيث يكون لحائزى هذه الاقطنان حرية تسليمها الى  
الحكومة على عقود شهر يولية او سبتمبر على المواء ، وقد قامت  
الوزارة مع لجنة البورصة لفتح التعامل على شهر سبتمبر وتحديد  
يوم اصدار الفليارات لهذا الشهر حتى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ (٤٧) ،  
فضلا عن معالجة الحكومة للموقف عن طريق تخفيف القيود  
المفروضة على تجارة الصادرات (٤٨) .

ويمثل القطن نسبة عالية جدا فى صادرات مصر فقد بلغت  
عام ١٩٥٢ نحو ٨٥٪ الا انها انخفضت الى ٧٠٪ عام ١٩٥٠ (٤٩) ،  
وان دل هذا على شىء فانما يدل على تصنيع كميات كبيرة منه فى  
مصر .

اما عن بورصة القطن فى مصر خلال تلك الفترة فقد نجد أن  
اسعار القطن حتى عام ١٩٥٢ كانت تتحدد طبقا لقوى السوق العالمية  
ولذا كانت تتسم بالتقلبات الشديدة من عام لآخر .

وابتداء من عام ١٩٥٣ تم اخضاع تجارة واسعار القطن للشعر  
لاشراف لجنة القطن المصرية بالاسكندرية التى كان لها دور مهم  
فى الحد من التقلبات فى اسعار القطن (٥٠) ، وقد جاء تثبيت سعر  
القطن بعد غلق بورصة العقود ودخول الحكومة مشترية فى سوق  
القطن خلال العام ١٩٥٣/٥٢ ، وبذلك اطمانت المصانع المحلية  
اجنبية ومصرية الى حصولها على ما تحتاج اليه من الرتب التى  
تستخدمها عادة وباسعار ثابتة لا تتغير طوال الموسم ، وكان لهذا  
آثره فى استقرار الاسعار والانتاج (٥١) .

وفى أواخر مارس ١٩٥٦ حدث نزول شديد فى أسعار القطن ببورصة القطن بالاسكندرية ، ما أدى الى توتر السوق وتسجيل المضاربين لحركات التوتر ، وان عمليات الشراء لم تصل الى امتصاص المبيعات المضاربة (٥٢) ، ومما لاشك فيه أن الحكومة مضرت هذه البورصة بعد أحداث ١٩٥٦ وصدر قوانين التمصير عام ١٩٥٧ .

وبانتهاء هذه الفترة استطاعت مصر أن تضم عددا كبيرا من الشركات التجارية الأجنبية إليها عن طريق التأمين والتمصير ، هذا من جانب . ومن جانب آخر سيطرت مصر سيطرة تامة على محصول القطن وتجارته العالمية .

### ثانيا : فى مجال المصارف :

كان الجهاز المصرفى عند قيام الثورة ( ١٩٥٢ ) يتكون من :-

١ - البنوك التجارية وتتمثل فى : -

( ١ ) البنك المركزى .

(ب) البنوك التجارية الأجنبية الأخرى .

٢ - البنوك المتخصصة ( عقارية - زراعية - صناعية ) .

- وأخيرا شركات التأمين .

### ١ - البنوك التجارية

#### ( ١ ) البنك المركزى :

كانت الرقابة على النظام المصرفى خلال تلك الفترة تتم على أساس القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ الذى نص على أن يكون البنك الأهلى

المصرى بنكاً مركزياً ، ويعمل كبنك للحكومة ، ويقوم باقراض البنوك التجارية .

وفيما يلى بيان القروض التى حصلت عليها البنوك التجارية من البنك المركزى خلال الفترة :

السنة	جملة القروض ( بالمليون جنيه )
١٩٥٢	٤ر٤
١٩٥٣	٤ر١
١٩٥٤	١٢ر٩
١٩٥٥	١٣ر٢
١٩٥٦	١٨ر٥
١٩٥٧	١١ر٧

يلاحظ من الجدول ان هناك تزايداً فى اقبال البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزى بسبب التسهيلات الائتمانية التى قدمها ، فمن ٤ر٤ مليون جنيه عام ١٩٥٢ الى ١٨ر٥ مليون جنيه عام ١٩٥٦ .

أما عن انخفاض القروض خلال عام ١٩٥٧ فيرجع الى تعديل نسبة الاحتياطي التى كان يتعين على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزى فقد خفضت النسبة فى ذلك العام من ١٢ر٥٪

الى ٧٪ خلال موسم القطن مما أدى الى هبوط قروض البنك المركزى للبنوك التجارية (٥٣) .

كما كانت رقابة البنك المركزى على النظام المصرفى طبقا للقانون السابق استمرارا فى احتكاره لاصدار اوراق النقد ، وقد سبقت الاشارة الى زيادة البنكنوت المتداول خلال العام الاول من تحويله بسبب ارتفاع أسعار القطن ، ولكن منذ بدأت أسعار القطن تأخذ طريقها فى الهبوط خاصة بعد انتهاء الرواج الكورى اثر ذلك على كمية البنكنوت المتداول والدليل على ذلك هبوط مقدار البنكنوت المتداول الى ٢٠٩ ملايين جنيه عام ١٩٥٢ بنقص قدره ١٣٨ مليون جنيه عن العام السابق ثم الى ١٩٤ مليون عام ١٩٥٣ (٥٤) .

وأما عن رأسمال البنك فقد استمر طوال تلك الفترة بنفس القيمة السابقة وهى ٣ ملايين جنيه مصرى دون تغيير (٥٥) ، ولكن ثبات رأس المال ليس معناه ثبات الأرباح انما كانت تتغير طبقا لنشاط البنك والأحوال السياسية للبلاد ، فعلى عام ١٩٥٤ حقق البنك أرباحا قدرها ٢٨٩ر٤٠٤ر٢م ولضخامة هذه الأرباح وزعت على المساهمين النسبة المقررة فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ وهى نسبة ٢٠٪ من القيمة الاسمية للاسهام وقدرت بحوالى ٦٠٠.٠٠٠ ج.م ، وكانت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المكون من ( على الشمسى رئيسا — د . على الجريلى نائب المحافظ — ١ . بريس وكيل المحافظ — ١٢ عضوا مصريا — عضوين اجنبيين ) والمصروفات الجارية نحو ١٧٧٣ر٥٣٤ ج.م ، وتم ترحيل باقى الأرباح الى العام القادم كاحتياط وتبلغ ٢٠٧٦٤ ج.م (٥٦) .

وفى عام ١٩٥٦ حقق البنك أرباحا قدرها ٢٢٧ ٢٢٣ ج.م بانخفاض قدره ٩٧١ ٨٠ ج.م عن عام ١٩٥٤ ويرجع ذلك الى الأحداث السياسية التى أعقبت حرب السويس ١٩٥٦ ، ثم توزيع

٢٠٪ من القيمة الاسمية للاسهم على المساهمين وقدرها ٦٠٠ ٠٠٠ ج.م ، وكانت مكافأة أعضاء مجلس الادارة المذكورين والمصروفات الجارية حوالى ٧٥٩ ٧٠٠ ١ ج.م وتم ترحيل باقى الأرباح البالغ قدرها ٥٦٨ ٢٢ ج.م الى العام المقبل كاحتياط (٥٧) ، وبالتالي كان لانخفاض الأرباح اثره على مكافأة الأعضاء والمصروفات الجارية والاحتياطى .

وفى خلال تلك الفترة تم تمصير الوظائف بالبنك حيث أصبحت الغالبية العظمى من المصريين ، فعلى سبيل المثال كانت نسبة عدد المصريين عام ١٩٥٤ حوالى ٨٨٪ وبلغت نسبة مرتباتهم ٧٩٪ (٥٨) .

وكان البنك المركزى يضع قواعد خاصة للرقابة على كل نوع من البنوك غير التجارية مثل شروط قبول الودائع ، وتحديد النسب الواجب مراعاتها بين قيمة السلف والقيمة التسليفية للضمان وتحديد نوع الضمان واجال الاستحقاق ، وتوقفت هذه المسألة على اتجاهات الحكومة ، فقد كانت النسبة بين قيمة السلف والقيمة التسليفية للضمان عالية بلغت ٨٠٪ و ٩٠٪ فى الاقراض الزراعى فى كثير من الاحيان وهى نسبة كبيرة حيث تزيد على النسبة التى تقدمها البنوك التجارية ، كما قام البنك بوضع حد اقصى لسعر الفائدة الدائنة والمدينة بالنسبة للبنوك غير التجارية ، ووضع ايضا حدا اقصى للسندات التى يجوز لهذه البنوك اصدارها ، فعلى سبيل المثال ينص على الا يتعدى قيمة السندات خمسة او سبعة امثال رأس المال (٥٩) .

ومع أن البنك كان يعمل على تنويم الائتمان فان القانون السابق (٥٧) لسنة ١٩٥١ ) لم يزوده بالسلطات الكافية لردع المتلاعبين به من الأجانب ، لهذا كان القانون فى صالح الأجانب ، حتى عام ١٩٥٧ ، ولم تكن الحكومة راضية عن ذلك ، ولكى تعالج

هذا القصور أصدرت القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ الذى أصبحت  
فى ظله للبنك سلطات واسعة وفعالة فى الرقابة على الائتمان  
وتوجيه فروع النشاط الاقتصادى الذى يساهم فى دعم الجهاز  
الانتاجى بالدولة ، كما ان هذا القانون عزز كلا من سلطة الدولة  
على البنك وسلطة البنك على البنوك التجارية (٦٠) ، كما تسنى  
للحكومة ان تشترك فى ملكية البنك اذ عمدت المؤسسة الاقتصادية  
الى شراء جانب من أسهم البنك ، وبذلك تحول البنك الى شركة  
اقتصاد مختلط (٦١) .

واما عن نظام الاصدار فى ظل القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ،  
فقد تلافى هذا القانون عيوب القانون ( ٥٧ لسنة ١٩٥١ ) على نحو  
ما سبق ، وذلك بان ادخل القانون الجديد الأوراق التجارية القابلة  
للخصم ضمن الغطاء وهى حسنة من حسناته اذ يحتاج هذا الأمر  
لايجاد سوق لاعادة الخصم ، حيث نص القانون على انه يجب ان  
يقابل أوراق النقد المتداول بصفة دائمة ويقدر قيمتها رصيد مكون  
من ذهب ونقد أجنبى وصكوك أجنبية وسندات واذون الحكومة  
المصرية (٦٢) .

### (ب) البنوك التجارية الأجنبية الأخرى فى مصر :

شهدت هذه الفترة انشاء بنوك مصرية مثل بنك القاهرة كاتجاه  
لأحداث توازن بين البنوك المصرية والأجنبية ، الا أن هذا الاتجاه  
لم يحل دون استمرار البنوك الأجنبية برغم تناقص أهميتها النسبية  
من التحكم فى أكثر من نصف النشاط المصرفى خلال تلك الفترة  
حيث كانت تمثل حوالى ٤٨٪ من اجمالى القروض وحوالى ٥٠٪  
من الأوراق المالية وما يقرب من ٥٤٪ من الودائع الخاصة ، الأمر  
الذى كان يتيح لها السيطرة على جزء كبير من حجم الائتمان فى  
الدولة ، وقد حاولت السيطرة والاضرار بالاقتصاد القومى (٦٣) .

وكان انشاء بنوك تجارية أجنبية ومصرية جديدة خلال هذه الفترة هو أهم ما يميزها ، حيث تأسست ثمانية بنوك جديدة ، ولكن اندماج بنكين هما بنك أثينا والبنك الأهلى اليونانى فى بنك واحد هو البنك الأهلى اليونانى الاثنى فى مايو ١٩٥٣ أدى الى أن تكون الزيادة الصافية سبعة بنوك وليست ثمانية ، وبذلك ارتفع العدد من ٢٥ بنكاً فى بداية الفترة الى ٢٢ بنكاً فى نهايتها (٦٤) ، ومنها أن بنك التجارة اللبنانى افتتح له فرعاً فى مصر عام ١٩٥٤ ، وفى العام التالى دخلت الى النظام المصرفى التجارى المصرى ثلاثة بنوك أخرى هى بنك الاستثمار (مصرى الجنسية) وفرعان لبنكين أجنيين هما « ذى فرست ناشيونال ستى بنك أف نيويورك

«The First National City Bank of New York

و « بنك طوكيو Bank Tokyo » كما عاصر عام ١٩٥٦ توسعاً مماثلاً وأضيف البنك التجارى الأهلى السعودى وأمريكان اكسبريس American Express هذا بالإضافة الى بنكى القاهرة (٦٥) والجمهورية الذى افتتح أبوابه للعمل قبل قانون التمصيلر بشهر واحد (٦٦) ، ومن هذه البنوك ( الـ ٣٢ ) ستة بنوك تقدم ٧٨٪ من السلف و ٨٥٪ من الودائع ، وقد كان بنك باركليز وحده مسئولاً عن ٥٦٪ من الودائع (٦٧) .

أما القروض التى منحتها البنوك التجارية خلال تلك الفترة فقد كانت كثيرة وكانت تمنح بضمان أقطان وسلفيات أخرى على الاقطان ، وكان حجم القروض لتمويل القطن يتمشى مع العوامل السائدة فى السوق فى المواسم المختلفة ، وكان مجموع القروض الممنوحة يرتفع بزيادة حجم المحصول وارتفاع أسعاره ، كما يتأثر أيضاً بسرعة تصريف المحصول فى الخارج وفى المواسم التى يقل فيها التصدير الخارجى ترتفع عادة القروض المتبقية لدى البنوك .



وقد بلغ مجموع قروض وسلفيات البنوك التجارية فى نهاية عام ١٩٥٢ نحو ١٠٢٧ مليون جنيه زادت تدريجا حتى بلغت فى نهاية عام ١٩٥٧ نحو ١٥٧٤ مليون جنيه(٦٨) .

ومن الظواهر التى تجدر الاشارة بها ازدياد ارصدة البنوك التجارية المودعة لدى البنك المركزى زيادة تربو كثيرا عما تحتمه النسبة القانونية اذ بلغت هذه الزيادة اكثر من ثلاثين مليونا من الجنيهات فى الأشهر من فبراير الى أغسطس ١٩٥٣ وثمة اتجاهات أخرى فى ميزانيات هذه البنوك فى نفس العام اذ زاد توظيفها لأموالها فى اذون الخزانة المصرية زيادة لم تكن مألوفة فى الأعوام السابقة فارتفع المقدار الموظف على هذا النحو من ٤ ملايين جنيه فى مارس الى ١٠٣ مليون فى ابريل الى ١٢١ مليون فى سبتمبر ، وان كان هبط الى ٨٨ فى اكتوبر ثم الى ٤٥ فى نوفمبر ، ويرجع هذا الاقبال الى ما للاندون من ضمان الفائدة الثابتة فضلا عن كونها اقرب الى السيولة بينما كان متوسط ما وظفته البنوك التجارية فى اذون الخزانة المصرية فى الفترة السابقة ٦٥ مليون عام ١٩٤٧ واستمر فى الهبوط الى ٤ ملايين ابتداء من ١٩٤٩ حتى الى فبراير ١٩٥٣ ، ثم اتجه نحو الزيادة حتى نهاية الفترة (٦٩) ، فعلى سبيل المثال زادت الودائع فى البنك الايطالى المصرى بنسبة ١٣٢ فى نهاية ديسمبر ١٩٥٣ عما كانت عليه فى نفس الوقت من العام السابق وذلك لاتساع اعمال البنك وزيادة نشاطه(٧٠) .

وثمة ظاهرة أخرى تميزت بها البنوك حيث ظهر انخفاض كبير عام ١٩٥٣ فى رقم الكمبيالات المخصومة والسلفيات التى أجرتها هذه البنوك اذ كانت ٩٥٢ مليون جنيه فى يناير ١٩٥٣ مقابل ١١٣٨ فى يناير ١٩٥٢ واشتد الانخفاض حيث وصل الى ٦٤٣ مليون جنيه فى يولية ، ولكن عاد الارتفاع بعد ذلك فوصل الى ١٠٤ ملايين جنيه فى نوفمبر .

وفى الوقت نفسه تزايدت ودائع الافراد لدى هذه البنوك فبلغت ١٠٧٥ مليون جنيه فى نوفمبر ١٩٥٣ مقابل ١٠٣٦ فى الشهر نفسه من عام ١٩٥٢ ، كما تزايدت الودائع الآجلة لديها فكانت ٣٤٢ مليون جنيه فى نوفمبر ١٩٥٣ مقابل ٢٧٣ مليون فى نوفمبر ١٩٥٢ ، مما تسبب خلال تلك السنتين فى اصدار النقد عن السنة السابقة (١٩٥١) يدل على ازدياد النقد لدى الافراد (٧١) وان كان هناك انخفاض الا انه كان اكثر بكثير عن الفترة السابقة (٧٢) .

وجدير بالذكر أن التشريعات الاقتصادية التى صدرت لتشجيع الاستثمار ودعم الاقتصاد القومى كان من نتائجها توافر استقرار نسبى فى سوق الأوراق المالية مما خفف من حدة الموجة النزولية التى بدأت عام ١٩٥٢ (٧٣) .

والجدول التالى يوضح رؤوس الأموال المستثمرة للبنوك التجارية :

السنة	رأس المال المدفوع	الاحتياطيات	الارباح غير اجمالى رأس الموزعة	رأس المال المستثمر
١٩٥٢	٨٣٤٧	٧٥٣٨	١٨٢٩	١٧٧١٤
١٩٥٣	٨٤٢٤	٧٩٩٩	١.٢٦	١٧٤٤٩
١٩٥٤	٨٦.٦	٨٥.٤	٢١٦٤	١٩٢٧٤
١٩٥٥	١٠٠.٣١	٩٢٥٦	١٣٢٤	٢.٦١١
١٩٥٦	١١.٥١	١٠٠.٣٥	١٣٥٢	٢٢٤٣٩

المصادر : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ،  
ص ٥٩٠ ، ٥٩١ .

محمد سامى محمد : المرجع السابق ، ص ٢٣

ويلاحظ من الجدول مدى نشاط البنوك التجارية حيث كان  
الازدياد تدريجيا فى اجمالى رأس المال المستثمر من ١٧٧١٤ عام  
١٩٥٢ الى ٢٢٤٢٩ عام ١٩٥٦ بزيادة ٤٧٢٥ ، كما يلاحظ أيضا  
مدى الارباح التى حققتها هذه البنوك ، كما يلاحظ ان الاحصاءات  
السابقة غالبا تخص جميع البنوك التجارية سواء الأجنبية منها  
أو المصرية ، مع ملاحظة ان الأجنبية منها هى الغالبية العظمى .

والبيان التالى يوضح نشاط البنك الايطالى المصرى والأرباح  
التى حققتها من خلال الميزانية العمومية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٣ :

رأس المال	٥٠٠.٠٠٠ ج.م
الاحتياطى القانونى	٣٥٠.٠٠٠ ج.م
صانئ الارباح	٢٧٤٥٤ ج.م
<hr/>	
الاجمالى	٥٦٢٤٥٤ ج.م

المصدر : محفظة ١٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣/  
٨٥ ج ١ ، وثيقة ١٢٢ الميزانية العمومية وحساب الارباح والخصائر  
فى ١٩٥٣/١٢/٣١ .

توضح الميزانية أن البنك حقق أرباحا عالية وزرع منها ٢٧٤٥٤ ج.م على المساهمين ربها صافيا ، علاوة على ٣٥ ألف جنيه احتياطي قانوني .

والبيان التالي يوضح النسب المئوية لكل من البنوك الأجنبية والمصرية كل على حده خلال تلك الفترة :

( نسب مئوية )

السنة	البنوك المصرية	البنوك الأجنبية	البنوك المصرية	البنوك الأجنبية	رؤوس الأموال المستثمرة	الودائع
١٩٥٢	٣٩	٥٨	٤٠	٥٨	٤٩	٤٤
١٩٥٣	٣٨	٥٩	٣٨	٥٩	٤٨	٤٥
١٩٥٤	٣٧	٦٠	٣٩	٥٩	٤٩	٤٣
١٩٥٥	٤٠	٥٦	٣٦	٦١	٤٩	٤٤
١٩٥٦	٤٤	٥١	٤٩	٤٨	٥٠	٤١

المصدر : شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٥٨

يلاحظ من الجدول أن ودائع واستثمارات البنوك الأجنبية تزيد على مثيلتها في البنوك المصرية خلال الفترة الموضحة بالجدول ، وهذا طبيعي حيث أن مصر كانت لاتزال تحت سيطرة الرأسمالية الأجنبية ، كما يلاحظ أن نسبة الودائع والاستثمارات ورؤوس الأموال المستثمرة في البنوك الأجنبية تكاد تكون متقاربة ما عدا عام ١٩٥٦ التي تهبط بها هذه النسبة هبوطا كبيرا ، وهو ما ينطبق أيضا على البنوك المصرية ، ولكن الفرق هنا أن عام ١٩٥٦ كان يمثل

طفرة كبيرة فى البنوك المصرية ، وفى هذا ما يؤكد اهتزاز السيطرة الأجنبية فى مصر أو على الأقل بدايتها ، وذلك نظرا لظروف الأحداث التى كانت تمر بها البلاد فى تلك السنة .

أما عن مركز البنوك التجارية قبل صدور قانون التخصيص ١٩٥٧ فالجدول التالى يبين ذلك فى آخر ديسمبر ١٩٥٦ .

بيان	المركز الاجمالى	بنوك اجنبية		بنوك أخرى
		تحت	خارج	
		الحراسة الحراسة		

#### الأصول (٧٤)

نقدية وأرصدة لدى البنك

٤٦٨	١٣٦	١١٨	٢١٤	المركزى
٦٨	٤٥	٢٣	—	أذون خزانة
١٥٨٠	٥٠٧	٢٥١	٨٢٢	كمبيالات مخصومة وسلفيات
٢٨٧	٨١	٢٠	١٨٦	استثمارات

#### الخصوم (٧٥)

١١٨	٠٨	٠٣	١٠٧	ودائع الحكومة
١٨٣٤	٦٢٩	٢٦٣	٨٤٢	ودائع أخرى
١٨٥	٤٥	١٣	١٢٧	مبالغ مقرضة
١١١	٢٢	٣٠	٥٩	رأس المال المدفوع
١١٤	٥١	١٨	٨١	أموال احتياطي

المصادر : كمال الدين صدقى : البنوك المصرية ، ص ١١ ،

وانظر ايضا : د . على عبد الرسول : المرجع السابق ،  
ص ١٨٧ ،

وكذلك : محمد سامى محمد : المرجع السابق ، ص ٤٤ .

يوضح الجدول أصول وخصوم البنوك التجارية التى وضعت  
تحت الحراسة عام ١٩٥٦ ( بنوك دول العدوان الثلاثى على مصر )  
وكذلك البنوك الأجنبية التى لم توضع تحت الحراسة وكذلك البنوك  
الأخرى الوطنية ، ويلاحظ من الجدول انخفاض خصوم البنوك  
الأجنبية عن الوطنية وسيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على جزء  
كبير من أموال هذه البنوك من خلال الودائع التى بها ، خاصة ودائع  
الأفراد والشركات حيث بلغ اجماليها ٩٩٢ مليون جنيه مقابل  
٨٤٢ مليون جنيه رؤوس أموال وطنية ، كما يلاحظ أن ودائع  
الحكومة بالبنوك الأجنبية كانت أعلى بكثير من ودائعها بالوطنية ،  
هذا فضلا عن أن هذه البنوك الوطنية لم تكن جميعها مصرية بالفعل  
انما كثير منها كان أجنبيا مكتسبا للجنسية المصرية عن طريق لفظ  
« شركة مساهمة مصرية » .

عندما احتدمت الازمة السياسية بين مصر وانجلترا  
وفرنسا على اثر قيام مصر بتأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ يولية  
١٩٥٦ عمدت البنوك الانجليزية والفرنسية الى الامتناع عن تمويل  
محصول القطن ، كما امتنعت عن تمويل التجارة والصناعة فى  
البلاد ، وذلك لخلق جو من الاضطراب الاقتصادى واحداث تدهور  
فى أسعار القطن وكساد فى الصناعات المصرية ، وقد عمدت بعد  
أن جمدت معظم احتياطات مصر النقدية الى تشجيع الأفراد على  
التوسع فى فتح الاعتمادات فى الخارج دفعة واحدة حتى تستنزف  
ما تبقى من احتياطات مصر النقدية الحرة وتحديث تدهورا فى  
قيمة الجنيه المصرى فى الخارج (٧٦) ، وقد أثبتت الأحداث أن كثيرا

من فروع بنوك الدول المعتدية التي كانت تعمل في مصر كانت تمنع قروضها الى عملاتها في مصر بناء على أوامر مباشرة تأتيها من الخارج (٧٧) .

ولما كانت البنوك التجارية في مصر تمثل مؤسسات مهمة تقوم أساسا بخلق الودائع المصرفية وتمويل التجارة الخارجية والداخلية ، وانه جهاز لتجميع رؤوس الأموال تحت يديه ودخوله في كثير من المشروعات الاقتصادية ، وان عددا كبيرا من هذه البنوك كانت ملوكا لدول العدوان الثلاثي ، لذا قامت مصر بوضع هذه البنوك تحت الحراسة ، ففي ١٢ نوفمبر ١٩٥٦ وضع بنك موصيري تحت الحراسة بالأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ ، وقد تم احلال عناصر مصرية مدربة ومؤهلة في الأماكن التي خلت بترك الكثير من موظفي البنك الأجانب بسبب مغادرتهم البلاد ، وقد قامت هيئة الحراسة على البنك باعداد الميزانية العمومية في ٣١ مارس ١٩٥٧ والحسابات الختامية عن السنة المنتهية في نفس التاريخ (٧٨) .

ومن الملاحظ أن البنك ليطالي الجنسية ومع ذلك وضع تحت الحراسة ، وذلك لوجود عناصر بريطانية بالبنك منذ الحرب العالمية الثانية ، ولهذا لم يوضع تحت الحراسة خلال الحرب العالمية الثانية مثل باقي المصالح والشركات الإيطالية الأخرى (٧٩) .

وتنفيذا للقرار الوزاري رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٥٧ تم وضع البنك التجاري المصري تحت الحراسة في ٣١ أغسطس ١٩٥٧ (٨٠) ، كما وضعت شركات البنك أيضا ، ولكن حدث اعتراض على وضع البنك وشركاته تحت الحراسة على اعتبار أن المساس بشركات البنك وهي شركات مساهمة مستقلة يجب ألا يدخل في نطاق الحراسة ويبيعها وتصفيتها لأنها غير مملوكة لأحد من الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين بل مملوكة لمصريين ، فضلا عن أن الجمعية العمومية

للمساهمين وحدها هي التي تملك التصرف في هذه الشركات  
وتصفيتها وأن السعر الذي بيعت به أسهم هذه الشركات دون  
سعرها الحقيقي وأنه الحق بها خسارة كبيرة (٨١) .

وقد اعترض البنك على وضع الشركات التابعة له تحت  
الحراسة ، ويبدو أنه كان يحاول بهذا الاعتراض اخراج هذه  
الشركات من تحت الحراسة مدعيا بأنها مملوكة لمصريين ، وأن كان  
ذلك فعلا فالبنك لا بد أن يكون أول المساهمين في هذه الشركات  
ويما أن رأسمال البنك فرنسي فلا بد أن رأس المال الفرنسي أسهم  
في هذه الشركات .

وقد قضت المادة الثامنة من الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦  
الخاص بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير  
الخاصة بأموالهم بأن يعين وزير المالية والاقتصاد وحارسان عامان  
يختصان بإدارة أموال هؤلاء الرعايا ، ويعين أيضا نوابا للحارسين  
العامين ، كما يعين حارسان خاصان ، ويعين الحراس العامون  
والخاصون بموافقة وزير المالية والاقتصاد .

وبالنسبة لشركات البنك المذكور ، عمل مجلس الدولة - إدارة  
الفتوى والتشريع بوزارة التجارة - بالاتفاق مع مراقبة الشئون  
القانونية لاتخاذ الاجراءات اللازمة بالنسبة لشركات البنك وسبب  
اعتراضه ، وكان ذلك بعد نهاية تلك الفترة التي نحن بصدددها  
( ١٠/٢/١٩٥٨ ) ( ٨٢ ) .

وكان من آثار العدوان الثلاثي على مصر بالنسبة للبنوك أن  
تأثرت أسعار الأوراق المالية مما دعا البنوك الى زيادة مخصص  
هبوط أسعار الأوراق المالية ، فعلى سبيل المثال زاد في بنك  
موصيرى من ٥٥ ٠٠٠ ج.م الى ٧٥ ٠٠٠ ج.م وهو أقصى حد  
وصل اليه هذا المخصص في السنوات السابقة .



وقد رأى آنذاك أن هذا المخصص كاف لتغطية الهبوط الوثقى  
فى قيمة الأوراق المالية والذى أخذ يزول تدريجا بعد سيطرة مصر  
على قناة السويس وتحسن مركزها فى العملات الأجنبية الحرة .

كما رأى زيادة مخصص الضرائب بمبلغ ٥٠٠٠ ج٠م حتى  
وصل الى ٢٣١٢٧ ج٠م باستقطاع للزيادة من الاحتياطي العام ، كما  
زيد مخصص الطوارئ بمبلغ ٢٥٠٠ ج٠م حملت للارباح والخسائر  
فوصل رصيد البنك الى ٥٥٠٠ ج٠م ، كما زيد مخصص تعويض  
الموظفين بمبلغ ٢٩٠٠ ج٠م حمل منها ٩٠٠ ج٠م للارباح والخسائر  
والباقي استقطع من الاحتياطي العام ، ومن الميزانية انضح ان  
صافي الأرباح لعام (١٩٥٧/٥٦) بلغ حوالى ١٦٥٢٧ ج٠م (٨٢) .

وتم القضاء على النفوذ الانجليزى والفرنسى فى القطاع  
المصرفى بمصر يضم فروع بنك الكريدى ليونيه والكنترول ناشيونال  
الى بنك القاهرة ، وضم البنك العثمانى وبنك ايونيان الى بنك  
الجمهورية (٨٤) ، وحل بنك الاسكندرية محل بنك باركليز دى . س .  
او . بالقرار الوزلى رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٤ الذى رخص للبنك بتلقى  
الاكتتاب فى أسهم وسندات الشركات المساهمة ، وبذلك انتقلت  
جميع حقوق باركليز والتزاماته الى بنك الاسكندرية ، ووافقت  
الوزارة على منحه الحد الاقصى لخطابات الضمان الذى كان مرخصا  
به لبنك باركليز سابقا (٨٥) ، وفى عام ١٩٥٧ أصبحت جميع أصول  
وخصوم باركليز وفروعه فى مصر بما فى ذلك توكيل غزة تحت  
يد بنك الاسكندرية ( ش٠م٠م ) تترك جميع أسهمها المؤسسة  
الاقتصادية العامة (٨٦) ، التى قامت بالحصول على نصيب الرعايا  
الانجليز والفرنسيين فى غير ذلك من المؤسسات المالية الأخرى (٨٧) ،  
مثل بنك الاستيراد والتصدير المصرى الذى كان يملك معظم أسهمه  
بريطانيون وفرنسيون وأمريكيون ، بالإضافة الى جنسيات أخرى

مثل ايطاليين يهود ومسيحيين ويونانيين مسيحيين وقليل من المصريين وذلك حتى تاريخ التخصيص (٨٨) ، أما البنك الشرقى فقد اشتره لفيف من التجار المصريين وقت صدور قانون التخصيص عام ١٩٥٧ وأصبح يعرف باسم بنك الاتحاد التجارى (٨٩) .

ولا يفوتنا ان نذكر ان المؤسسة لم تنشأ أساسا للقيام بمهمة التخصيص ، بل كان الغرض منها هو تنمية الاقتصاد القومى ، ومما يدل على ذلك ان قانون انشاء المؤسسة ١٩٥٧ ( رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ ) قد صدر قبل قوانين التخصيص ( رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ، ورقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ ) وهى القوانين الخاصة بتخصيص البنوك وفروع ووكالات البنوك الأجنبية (٩٠) ، وان كانت هناك أية صلة تربط بين المؤسسة وعمليات التخصيص فهى بجانب تنمية الاقتصاد القومى ، ومن الممكن أن هناك نية كانت مبيتة لعمليات التخصيص حيث ان المؤسسة انشئت عام ١٩٥٧ وذلك بعد العدوان الثلاثى وقرض الحراسة على كثير من بنوك الدول المعادية .

وبذلك أصبحت للمؤسسة ميزات خاصة ، فمن حقها تعيين رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب والمدير العام اذا كانت تمتلك ٢٥٪ أو أكثر من رأس المال ولها حق الاعتراض على قرارات مجلس الادارة ، ولما آلت اليها سبعة من البنوك الكبار فى مصر أصبح فى يدها قوة توجيه كبرى (٩١) ، هذا فضلا عن زيادة سلطتها عن طريق تخويلها انشاء الشركات بمفردها أو بالاشتراك مع الغير ، كما صرح لها بالاعتراض فى حدود واسعة ، وتمويل الشركات مباشرة أو بضمانها لدى البنوك ومؤسسات الادخار الجماعى (٩٢) .

أما بالنسبة للمؤسسات المصرفية التابعة لدول غير فرنسا وانجلترا وعمليات التخصيص ، فقد منحها المشرع المصرى مهلة معينة

( لا تزيد على سنة الا بتصريح ويحد أقصى خمس سنوات )  
لتطبيق أحكام التصير .

وبذلك انتهى عهد كان القطاع المصرفى فيه يكاد يكون احتكارا  
للجاليات الأجنبية يعود عليها بالارباح الطائلة(٩٣) .

والمتتبع لحركة البنوك ونشاطها يجد أنه غلب عليها الطابع  
الأجنبى الرامى الى تحقيق الأرباح وزيادة رأس المال بأسرع الطرق  
خاصة ان الاجانب كانوا يعتبرون أن هذه البنوك عبارة عن  
مؤسسات تجارية أنشئت فى مصر بغرض الربح فقط ، وأثر ذلك من  
خلال الودائع التى زادت ابتداء من عام ١٩٥٣ على نحو ماسبق  
وبالتالى زادت معها رؤوس أموال كثير من البنوك كما زادت أرباحها  
فعلى سبيل المثال زاد رأسمال البنك التجارى المصرى من ٥٠٠ ٠٠٠  
ج.م عام ١٩٥٢ الى ٦٠٠ ٠٠٠ ج.م عام ١٩٥٣ ، وحقق البنك كثيرا  
من الارباح بلغت ٨٤٢ ٩٢ ج.م عام ١٩٥٢ وحوالى ٣٥١ ٩١ ج.م  
عام ١٩٥٣ (٩٤) ، كما زاد رأسمال المصرف المصرى للواردات  
والصادرات من ٤٥٠٠ ج.م عند التأسيس الى ٣٠ ٠٠٠ ج.م عام  
١٩٥٥ (٩٥) ، وفى البنك الايطالى المصرى تقرر توزيع حصة أرباح  
اجمالية قدرها ٧٠ قرشا للسهم الواحد عن السنة المالية  
١٩٥٧ (٩٦) .

ومن العوامل التى ساعدت على زيادة رأسمال البنك البلجيكى  
الدولى زيادة محصول القطن عام ١٩٥٣ بمقدار ١٠٪ على الموسم  
السابق ، كما أن أسعاره التى دفعتها الحكومة للمنتجين كانت  
أعلى من أسعار السنوات السابقة ، كما أن حركة التصدير كانت  
بطيئة بسبب ما انتاب صناعة الغزل من ركود عام والزيادة النسبية  
فى المخزون من القطن فى البلدان التى تنتجه ، لذا عملت الحكومة  
على حل المشكلة .

ومع ذلك لم يكن لأهم هذه التدابير أثر الا فى الحصول التالى  
واعادة فتح بورصة العقود بالاسكندرية ، وكثيرا ما طالب بهذا  
الاجراء تجار الصادر وسوق ليفربول التى أعيد فتحها ، فضلا  
عن التنقيب فى حقول البترول على شواطئ خليج السويس ،  
وتيسير التنقيب فى هذه الحقول واستغلالها فى سيناء والمناطق  
المتاخمة لشواطئ البحر الاحمر والصحراء الغربية(٩٧) .

ولهذه الأسباب عامة تضاعف رأسمال البنك من ٥٠٠ ٠٠٠  
ج.م عند التأسيس الى مليون ج.م فى نهاية الفترة ( ١٩٥٧ ) ،  
على مراحل خصما من صافى الربح ، وفى عام ١٩٥٢ اضيف  
٧٥ ٠٠٠ ج.م ومثلها سنويا حتى عام ١٩٥٥ وفى عام ١٩٥٦  
اضيف ٥٠ ٠٠٠ ج.م و ١٠٠ ٠٠٠ ج.م عام ١٩٥٧ (بالاضافة الى  
٥٠٠ ج.م عام ١٩٥١) ، وبذلك أصبح رأس المال المدنوع فى  
نهاية الفترة مليون جنيه(٩٨) .

وفى البنك التجارى الايطالى للقطر المصرى تم تخصيص ٥٪  
من الأرباح الصافية للسنة المالية ١٩٥٦ البالغ قدرها ٨٢٦ ٨٢٧ ٢  
ج.م أى مبلغ ٣٩١ ١٤١ ج.م للاحتياطى العادى بحيث أصبح  
هذا الاحتياطى ٥٥٧ ٤٧٨ ١٤ ج.م واطافة المتبقى وقدره  
٤٣٥ ٦٨٦ ٢ ج.م الى رصيد السنة الماضية فأصبح المجموع المرحل  
١٩٩ ٧٢٠ ٧ ج.م(٩٩) .

ليس هذا فحسب فالأحداث السياسية كانت تعمل على تغيير  
أسعار أسهم الشركات المساهمة ، فعلى سبيل المثال كان سعر السهم  
فى بنك موصيرى عام ١٩٥٤ حوالى ٨٥٠ قرشا انخفض عام ١٩٥٦  
الى ٧٢٥ قرشا(١٠٠) .

ورغم مرور هذه الفترة بأكثر من تشريع لتنظيم الشركات المساهمة مثل قانون ١٩٤٧ و ١٩٥٢ و ١٩٥٤ وآخرها ١٩٥٧ ، فإن كثيرا من البنوك الأجنبية لم تلتزم بأى من هذه القوانين والكثير أيضا كان مثالا طيبا فى تنفيذها ، فعلى سبيل المثال أنه حتى أواخر عام ١٩٥٢ لم تكتمل النسبة القانونية ( ٤٠ ٪ ) للمصريين الخاصة بأعضاء مجلس إدارة البنك الشرقى ( طبقا للمادة الرابعة من القانون ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ ) ( ١٠١ ) ، وهذا يعنى سيطرة الأجانب على مجلس الإدارة وبالتالي الجمعية العمومية للبنك ، كما يعنى أيضا أن نسبة رأس المال لم تصل الى النسبة القانونية ( ٥١ ٪ ) للمصريين وذلك لأن أعضاء مجلس الإدارة مالمكون لجزء كبير من أسهم البنك .

ومن أكثر البنوك مخالفة للتشريعات المنظمة فى مصر البنك الايطالى المصرى ، فحتى نهاية تلك الفترة نجد أن أغلب أسهم البنك كانت فى حيازة مؤسستين إيطاليتين هما بنك روما ، وبنك الكريدى ايتاليانو ( الكريدى الايطالى ) .

وقد يكون من المفيد أن نورد بيانا مفصلا للملكية أسهم البنك حتى نهاية تلك الفترة .

### أسهم اسمية :

بنك روما - شركة مساهمة ايطالية - ٤٩١٠٠ سهم ( يملكها منذ تأسيس البنك ) الكريدى الايطالى - شركة مساهمة ايطالية - ٤٨٩٥٠ سهما ( يملكها منذ تأسيس البنك ) .

### أسهم لحاملها :

بنك روما : ٢٥٠ سهما مشتراه فى ٢٩ يناير ١٩٥٧ .

بنك الكريدى الايطالى : ٢٠٠ سهم منها - ٥٠ سهما مشتراه  
فى ٣١ مايو ١٩٥٤ و ١٥٠ سهما مشتراه فى ٢ يونية ١٩٥٧ .  
سابا حبشى : ١٥٠ سهما مشتراه فى ١٧ اغسطس ١٩٤٨ -  
مصرى \*

أوجوفوسكولو : ٢٥٠ سهما مشتراه فى ٢٧ مايو ١٩٤٨ -  
ايطالى \*

أريجو ستوفل : ٢٥٠ سهما مشتراه فى ٢٧ مايو ١٩٤٨ -  
سويسرى \*

عبد العزيز أحمد فرغلى : ٢٠٠ سهم مشتراه فى ١٦ اغسطس  
١٩٤٨ - مصرى

فيتو ريودى كاسترو : ٢٠٠ سهم مشتراه فى ١٢ مايو ١٩٥٥  
ايطالى \*

محمد زهير جرانه : ٢٠٠ سهم مشتراه فى ٢٤ فبراير ١٩٥٦ -  
مصرى \*

اسحق محمد : ٢٥٠ سهما مشتراه فى ١٢ مايو ١٩٥٥ -  
مصرى (١٠٢) \*

وبهذا نجد أن حجم رأس المال المصرى فى البنك كان ضعيفا  
جدا فهو لا يزيد على ٨٠٠ سهم من اجمالى اسهم البنك البالغ قدرها  
١٠٠٠٠٠ سهم ( عبارة عن ٩٨٠٥٠ اسهم اسمية و ١٩٥٠ اسهم  
لحاملها ) ، تكونت طوال حياة البنك ، فنصيب المصريين لا يمثل  
شيئا فى البنك ، وبالتالي فان البنك لم يلتزم بأى قانون من قوانين  
التنظيم التى صدرت خلال الفترة \*

أما عن الموظفين فقد عمل البنك على استيفاء النسبة المطلوبة ،  
ففى عام ١٩٥٢ بلغت نسبة المصريين ٧٥٪ مقابل ٢٥٪ للأجانب وفى  
عام ١٩٥٤ بلغت ٧٧٫٩٪ مقابل ٢٢٫١٪ على الترتيب (١٠٣) .

أما بنك موصيرى فقد دخلته عناصر أجنبية من جنسيات  
مختلفة غير عائلة موصيرى المسيطرة على البنك فأصبح معظم  
رأسمال البنك فى حوزة الأجانب ، كما سيطر على البنك موظفون  
بريطانيون ويونانيون وإيطاليون وغيرهم (١٠٤) .

أما بنك سوارس فقد خالف المادة «٩٣» من القانون ٢٦ لسنة  
١٩٥٤ فلم يدرج أحد الأجانب « موريى كوهين » بريطانى الجنسية  
ضمن النسبة مما أثر على نسبة المصريين التى أصبحت ٧٣٫٨٪  
بعجز ١٫٢٪ عام ١٩٥٥ ، كما أن البنك كان يحتسب الفائدة بواقع  
٤٪ سنويا ظاهريا ، وفى نفس الوقت كان يستكتب الموظفين  
المقترضين أوراقا متعددة بمبالغ تتخذ أشكالا تموهية ليتمكن فى  
النهاية من جعل الفائدة ١١٪ (١٠٥) ، وكان هذا ضارا جدا بالنسبة  
للموظفين ومرتباتهم ومستوى معيشتهم ، كما أن هذا التلاعب يؤكد  
تلاعب البنك أيضا بالاقتصاد المصرى .

## ٢ - البنوك المتخصصة

بدأت هذه الفترة بصور قانون الإصلاح الزراعى الذى عمل  
على تقلص البنوك العقارية وانتقال ملكية أراضي الخاضعين  
لالحراسة الى الدولة وعقاراتهم المبنية الى شركات التأمين (١٠٦) ،  
ولم يكن معنى ذلك أن هذه البنوك قد انتهت بل هناك بنوك استمرت  
وينشاط متزايد خلال الفترة ، حيث بلغ عدد بنوك الرهن العقارى  
والزراعى فى مصر عام ١٩٥٤/٥٣ نحو خمسة بنوك مصرية برأسمال  
٥٠٠ ٤٣٢ ٧ ج٠م وبنك واحد سويسرى برأسمال ٣١٨ ١٧١ ج٠م

الرأسمالية ج ٢ - ٣٢١

( الاجمالى ٨١٨ ٦٠٣ ٧ ج٠م (١٠٧) ، والجدير بالذكر أن البنوك الخمسة المصرية لم تكن مصرية فعلا حيث انها اجنبية أو مختلطة ولكنها متخذة شكل الشركة المساهمة المصرية .

ومن هذه البنوك على سبيل المثال « البنك العقارى المصرى » الذى استثمر خلال الفترة وقدم خلالها الكثير من القروض فقد بلغت جملة الديون المطلوبة للبنك عام ١٩٥٢ نحو ١٠ ٩٩١ ٠٠٠ ج٠م (١٠٨) ، والجدير بالذكر أن بعض أفراد أسرة محمد على كانوا ضمن مدينى البنك ، فقد بلغت مديونهم فى نفس السنة للبنك وحده حوالى ٨٤٠ ٠٩٩ ج٠م من جملة ديون البنك وقيمتها ٢ مليون جنيه كانت موزعة على أفراد الأسرة (١٠٩) ، وهذا يعنى أن أسرة محمد على وحدها كانت تصل الى ١/٥ ديون البنك تقريبا .

وقد بلغ مجموع القروض التى أصدرها البنك فى ١٩٥٣/٥٢ حوالى ١٠ ٥٠٦ ٠٨٣ ج٠م زادت فى عام ١٩٥٦/٥٥ الى ١٢ ٠١٨ ٩٠٨ ج٠م وقد حصل البنك على أرباح صافية خلال نفس الفترة بلغت ٣٨٣ ٥٧٧ ج٠م انخفضت الى ٢٨٩٤٤٨ ج٠م (١١٠) وليس ضروريا أن تتبع الأرباح القروض فى الزيادة أو الانخفاض فالقروض تزيد وتنخفض حسب قدرة البنك على التسليف وحجم السيولة المتوافرة لديه ، أما الأرباح فتزيد أو تقل حسب نشاط البنك فى مختلف معاملاته وان كانت القروض ضمن هذه المعاملات .

ولقد لاح للبنك فى بداية عام ١٩٥٣ ان موارده المالية يكتنفها كثير من المشاكل ، فقد كانت لديه كمية من سندات قرض الحرب البريطانى وأذونات الادخار عالى الخزانة البريطانية قيمتها مليون جنيه تبدو مجمدة ولا يستطيع اطلاق يده فيها .



وخلال السنة المالية المذكورة وفى شهرى نوفمبر وديسمبر عقد البنك سلفا جديدة مجموعها ٥٠٠ ٠٠٠ ج.م مقابل ٥٥ ٠٠٠ ج.م فى نفس الفترة من العام السابق ودلالة ذلك أن حركة التسليف قد استعادت قوة اندفاعها .

وقد استطاع البنك فيما بعد ان يعيد الأموال التى كانت موظفة فى سندات قرض الحرب واذونات الادخار البريطانية ، وعلى هذا الأساس قبل البنك فى السنوات الأخيرة أن يساهم فى رأسمال شركتين من شركات البناء هما شركة مصر الجديدة العقارية وشركة الشمس بقيمة ٧٢٦ ٠٠٠ ج.م .

وكان للبنك ١٠٠ ٠٠٠ ج.م مستثمرة فى بنك التسليف الزراعى الذى هو مؤسسة اقتصاد مختلط ، وكانت هذه المساهمة وضمان فوائدها حسب طلب الحكومة من البنك العقارى المصرى (١١١) .

كما كان البنك يستثمر أمواله فى السندات الحكومية وفى سندات بنك الأراضى المصرى وفى أسهم البنك الأهلى (١١٢) .

وقد رأى البنك أن استثمار أمواله فى أسهم صناعية تمثل مصالح اقتصادية لاتتسم بطابع اجتماعى مباشر ابتعد بالبنك عن سبيله الطبيعى اللهم الا اذا كان هذا الاستثمار مجرد مساهمة ضئيلة على هامش عمليات تسليف لأجل طويل الى الشركات التى تمثلها مثل هذا الاسم (١١٣) .

وقد تكون رأسمال البنك من الاصدارات الآتية : -

٥٠٠ ٨٥٧ ٣ ج.م ( ١٠٠ مليون فرنك ) مقسمة الى أربعة ملايين سهم قيمة كل سهم منها ٥٠٠ فرنك ( مدفوع منها : ٢٥٠ فرنكا ) .

٠٤٨ ٤٧٦ ٥ ج٠م صادرة فى سندات ٠

الى جانب الفى سهم من اسهم التأسيس ليس لها قيمة اسمية موزعة فى مجموعات عشرية(١١٤) ٠

أما عن قوانين التنظيم المصرية فقد ألزم البنك بها حيث بلغت نسبة المصريين فى عام ١٩٥٣ نحو ٧٦٪ مقابل ٢٤٪ للأجانب بمرتبات ٦٧٪ للمصريين مقابل ٢٢٪ للأجانب(١١٥) ٠

وفى عام ١٩٥٧ تم تمصير البنك باستبدال اسهمه من اسهم لحامله الى اسهم اسمية طبقا لقوانين التمصير(١١٦) ٠

أما بنك الأراضى المصرى فقد بلغ مجموع القروض التى قدمها فى عام ١٩٥٣/٥٢ حوالى ٣٣٢ ٠٤٧ ٢ ج٠م مقابل ٣٦٤ ٩٤٩ ١ ج٠م فى عام ١٩٥٦/٥٥ وبلغ صافى أرباحه فى المدة ذاتها ٢٢٨ ٦١ ج٠م و ٢١٧ ٣٣ ج٠م وتكون رأسماله من الاصدارات التالية :

٠٠٠ ٧٥٠ ج٠م مقسمة الى اسهم عادية و ٥٩٨ ٧٢٩ ج٠م سندات ، بالإضافة الى ٢٥ ألف سهم من أسهم التأسيس ، وقد وضع البنك تحت الحراسة عام ١٩٥٧(١١٧) ٠

أما عن أهم بنكين اقتصاديين مختلطين كانت للحكومة المصرية أغلبية عظمى فى رأسمالهما وإدارتهما ومن ثم كان لا بد من استمرارهما وصمودهما ، نظرا لمساندة الحكومة لهما فهما بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، والبنك الصناعى ٠

ولما كان للحكومة دور فى مساندة هذين البنكين فقد ضمنت البنك الأول فى عام ١٩٥٥ لدى البنك المركزى للحصول على سلفة لتمويل عمليات استلام القمح لعام ١٩٥٦/٥٥(١١٨) ، كما خول للبنك سلطة إصدار سندات بفائدة ٣٪ اكتبب فيها البنك المركزى فى نفس العام ( ١٩٥٦ ) (١١٩) ٠

وفى عام ١٩٥٧ بدأ تطبيق نظام للائتمان الزراعى والتعاونى  
ويقوم على اساس استخدام الجمعيات التعاونية الزراعية بالقري  
كوسيط بين بنك التسليف وعمالئه فى المناطق الريفية ، ومعنى ذلك  
أن التسهيلات الائتمانية تقدم للمقترضين بواسطة الجمعية لعضائها  
وفقا للقدرة الانتاجية لكل منهم ، ويكون للجمعية نظير ذلك الحق  
فى الاشراف على استخدام القروض الممنوحة للاعضاء والغرض من  
ذلك مد خدمات بنك التسليف الى جميع أنحاء البلاد وتيسير وصول  
هذه الخدمات الى كافة المزارعين والتغلب على عقبة عدم توافر  
الضمان لدى المقترضين(١٢٠) .

وفيما يتعلق بالبنك الصناعى فقد اقتصر نشاطه على التسليف  
بأجال لمدة عشر سنوات بلغت قيمة السلف حتى نهاية عام ١٩٥٢  
نحو ١٠٥ مليون جنيه كان ٥٠٪ منها لمدة قصيرة تقل عن سنة ،  
ونالت شركات النسيج أكثر من ٦٠٪ منها والصناعات الكهربية  
والميكانيكية حوالى ٢٠٪ وصناعة الاغذية ١٢٪ ، ولم يقم البنك بأى  
تدعيم أو اشتراك فى تدعيم مؤسسات مصرية ، بل لم يقم بمعاونة  
أى خريج من أى معهد القيام بالمشروعات الصناعية(١٢١) ، وفى  
عام ١٩٥٣ ضمنته الحكومة لدى البنك المركزى لاعطائه سلفة قدرها  
مليون جنيه للتوسع فى عملياته ودعم المشروعات الصناعية  
المصرية(١٢٢) .

وحتى نهاية فترة الحظر ( ١٩٥٣ ) التى اتبعها البنك انتفع  
من القروض التى أصدرها حوالى ٤٠ مؤسسة ، وكانت القروض  
متوسطة الأجل هى الغالبة اذ بلغت ٢٦٤ ألف جنيه انتفع بها نحو  
١٨ مؤسسة بينما بلغت السلف القصيرة الأجل ٢٤٤ ألف جنيه  
انتفع بها نحو ٢٠ مؤسسة والاعتمادات بلغت ١٠٧ آلاف جنيه انتفعت  
بها مؤسستان ولم توجد قروض طويلة الأجل ، كما يتضح من البيان  
التالى : -

السنة	سلف طويلة الاجل			سلف متوسطة الاجل			سلف قصيرة الاجل			اعتمادات
	المدة	الاعداد	المعد	المقدار	الاجل	متوسطة	الاجل	سلف	قصيرة	
١٩٥٢	—	١١	١٧٢٨٧٥	١٠	٩٢٠٠	٢	١٠٧٤٢٠			
١٩٥٣	—	٧	٩٠٦١٥	١٠	٢٣٤٥٣٦	—	—			
جولة	—	١٨	٢٦٢٤٩٠	٢٠	٢٤٢٨٣٦	٢	٢١٠٧٤٢٠			

ويلاحظ ان السلف التي تزيد الواحدة منها على ٥٠ الف جنيه استغرقت الجزء الاكبر مما منحه البنك اذ بلغت ٤٨٢٪ بينما لم تزد السلف الصغيرة ( حتى ٥٠٠٠ ج٠م ) على ٨٪ كما يقتض من الجدول التالي :

بيان السلف خلال فترة الخطر مقسمة على المؤسسات حسب رأسمال السلف

العدد	انسلف	الاعتمادات المجموع	رأسمال السلفة
٣٧	١٣٧٩٨	٦١٥٦	١٩١٥٤ اقل من ١٠٠٠ ج٠٠
٤٣	٩٨٥٩٦	٣٥٣٧٩	١٣٣٩٧٥ اكثر من ١٠٠٠ الى ٥٠٠٠ ج٠٠
٢١	١٤٣٥٠٠	٢٠٧٨٧	١٦٤٢٨٧ من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ ج٠٠
٩	٨٠٩٢٠	٨٠٦١٠	١٦١٥٣٠ من ١٠٠٠٠ الى ٢٥٠٠ ج٠٠
١٣	٢٧٥٠٠٠	١٩٩٤٠٥	٤٥٦٤٠٥ من ٢٥٠٠ الى ٥٠٠٠ ج٠٠
٩	٣٧٢٥٠٠	٢٤٥٣٤٧	٧١٧٨٤٧ من ٥٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ ج٠٠
١	١٥٠٠٠٠	—	١٥٠٠٠٠ —
١٣٢	١١١٦٣١٤	٦٨٧٦٨٤	١٨٠٣٩١٨ —

المصدر : معطيات ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٨٠/٣ ، وثيقة ٩٢٠

يلاحظ أن البنك كان حذرا الى حد التضيق بالنسبة للقروض التي قدمها للمؤسسات الصناعية خلال فترة الحظر ، فهي لم تزد على ١١٦٣١٤ ج.م وهي قروض ضعيفة ، وذلك لأن البنك كان شديد الحساسية فلم يقدم قروضا طويلة الأجل انما كانت كلها متوسطة وقصيرة الأجل حتى يستطيع تثبيت اقدامه .

ومن الميزانية العمومية للبنك نجد أن الأرباح التي حصلها حتى نهاية سنوات الحظر زادت على ٢١ ٥٠٠ ج.م عام ١٩٥٢ الى ٢٥ ٦٠٠ ج.م عام ١٩٥٣ (١٢٣) .

وابتداء من نوفمبر ١٩٥٣ كانت المرحلة الثانية للبنك حيث خرج من مرحلة الحظر الى مرحلة الدعم ، حيث ظل يزاوّل نشاطه ووضع نصب عينيه العمل بكافة السبل لدفع عجلة التصنيع الى الامام وعلى نطاق واسع ، رأى من الضروري دراسة « سياسة الائتمان الصناعى » على أسس التكامل والمرونة لمواجهة أمرين ، الأول تنشيط الصناعة وتوفير وسائل تحويلها ، والثانى كفالة مساهمة المؤسسات الخاصة فى تنفيذ برامج بتيسير التمويل لها .

وفى عام ١٩٥٤ صدر قانونان ، الأول رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٤ بشأن تخفيض الرسوم على عقود الرهن العقارية التى تعقد مع البنك ، وقد نص على استثناء البنك من رسوم الرهن العقارية التى تعقد معه ( فيخضع لرسم نسبى قدره نصف فى المائة ، كما يعفى من الرسم النسبى الخاص بالشطب الخمسة الآلاف جنيه الأولى من هذه العقود ) ، والقانون الثانى رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بالترخيص للحكومة بالاشتراك

فى بنك صناعى - ونص على أن يكون تعيين عضو مجلس الإدارة المنتدب بقرار من مجلس الوزراء ويكون بحكم هذه الصفة رئيسا لمجلس الإدارة وتكون مدة عضويته خمس سنوات قابلة للتجديد (١٢٤) .

ومن الميزانية العمومية للبنك فى السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٤ يتضح أن جملة أصول البنك قد زادت بأقل من الضعف فى المدة المذكورة وزادت فى عام ١٩٥٤ وحدها بنسبة ٥٢,٥٪ عنها فى عام ١٩٥٣ ، وبينما نجد أن رقم مساهمات البنك لم يزد على ٥٠ ألف جنيه فى السنتين ١٩٥٢ و ١٩٥٣ نجده يصل الى ٢٤٩ ألف جنيه عام ١٩٥٤ ، وقفز رقم السلف بضمانات مختلفة من مليون جنيه عام ١٩٥٤ وبزيادة قدرها ٥١٥ ألف جنيه فى عام ١٩٥٤ بالقياس الى عام ١٩٥٣ .

وقد زاد حجم الأرباح بمقدار ثلاثة أضعاف فى المدة من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٥٤ وبلغت الزيادة فى عام ١٩٥٤ وحدها أكثر من ضعف ما حققه البنك فى العام السابق وبالتالي أمكن للبنك أن يزيد الموزع من أرباحه على الحد الأدنى الذى حددته الحكومة إذ وزع فى ذلك العام ٣٣٪ ، كما مكن ذلك الحكومة من الربح الكامل من حصتها فى رأس المال ، وهو أمر يبرز تماها تلك المعونات التى قدمتها الحكومة للبنك منذ المبدأ .

وكان البنك يقوم بعمليات اقراض الصناعات القائمة بحد اقصى ١٠٠٠ ج.م للسلفة الواحدة على ألا تزيد مدتها على

٥ سنوات ، ويؤدى للحكومة من المبالغ المودعة منها لهذا الغرض  
فائدة قدرها ٢٪ بينما يتقاضى من المقترض فائدة قدرها ٦٪ (١٢٥)  
أى أن فائدة البنك ٤٪ .

أما قروض البنك فقد زادت نسبة المتوسطة والطويلة الأجل  
من ٢٦ر٥٪ عام ١٩٥٣ ( نهاية فترة الحظر ) الى ٥٩ر٩٪ عام ١٩٥٤  
( بداية فترة الدعم ) أى بأكثر من الضعف ، وفى نفس الوقت هبطت  
نسبة القروض القصيرة الأجل من ٦٨ر٥٪ الى ٣٠ر٨٪ أى أقل  
من الضعف .

وبينما بلغ عدد المؤسسات التى انتفعت بمعونة البنك طوال  
فترة الحظر ( ١٩٥٠ - ١٩٥٣ ) ١٣٣ مؤسسة يقدر رأسمالها  
بحوالى ٨ر٢ مليون جنيه ( منها ٤٠ مؤسسة خلال تلك الفترة ٥٢ و  
١٩٥٣ ) ، بلغ عددها عام ١٩٥٤ وحدها ( بداية فترة الدعم ) ٩٩  
مؤسسة يقدر رأسمالها بحوالى ٦ر٧ مليون جنيه .

كما زاد نشاط البنك بنشاط حركة تصنيع الاقتصاد المصرى  
فنجذ ان مساهمات البنك قد ارتفعت من ٣٤٩ ألف جنيه عام ١٩٥٤  
الى نحو ١ر٥ مليون جنيه فى اواخر عام ١٩٥٥ وهو ما يعادل رأسمال  
البنك بأجمعه ( ١٢٦ ) ، كما زاد بما يعادل ثلاثة أمثال رأسماله عام  
١٩٥٦ و ٧ ملايين جنيه عام ١٩٥٧ ( ١٢٧ ) .

والجدول التالى يبين نشاط البنك فى مجال عمله ، حيث ساهم  
فى استثمارات جديدة فى كثير من قروع الصناعة المختلفة ، فكان  
نصيبه من هذه الاستثمارات خلال الفترة من سبتمبر ١٩٥٢ الى  
سبتمبر ١٩٥٧ كالاتى : -



نوع الصناعة	مقدار الاستثمارات نصيب البنك	%	نصيب الحكومة %
الصناعات المعدنية والهندسية	٢٢٢٨٧	٧	٧٥٠٥
٣٤	١٤٣٢		
الصناعات الاستخراجية	٣١٧٢	٥	٢٤٥٤
٦٧	٠١٨٨		
صناعة البناء	٦٩٧٢	٨	٥٥٥٠
٨	٥٤٩		
الصناعات الكيماوية	١٧٢٢١	٥	٧٧٠٠
٤٥	٠٨٨٨		
صناعة الحليج والفرز والنسيج	٤٠٣٢	٢	—
—	٠٠٦٠		
الصناعات الغذائية	١٤٦٥٥	—	٦٥٤١
٤٥	—		
المجموع	٦٨٩٤٩	٥	٢٤٧٥٠
٢٦	٣١١٧		

المصدر : الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

ويلاحظ من مشاركة البنك فى المشروعات المختلفة السابقة أنه شارك فى مشروعات أجنبية ومصرية كما هو وارد بالجدول وذلك لأن البنك مصرى أجنبى .

وفى عام ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٠ بتعيين مراقب مصرى لحسابات البنك ، وان يكون موظفو البنك بالمركز الرئيسى ومكتبه فى الاسكندرية والمنصورة جميعهم مصريين (١٢٨) .

وبهذا يمكن القول بأن بنك التسليف الزراعى المصرى والبنك الصناعى من بنوك الائتمان العقارى المختلط ويقعان تحت الاشراف الحكومى ، حيث شاركت فيهما بقيمة النصف فى الأول و ٥١٪ فى الثانى من رأس المال وبالتالى الادارة الأمر الذى يعطيها السيطرة فى الجمعية العمومية بخلاف الشركات الأخرى التى كان يسيطر على جمعياتها العمومية الأجانب لسيطرتهم على رأس المال والاداية .

وبعد العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ عملت مصر على تحرير النشاط الاقتصادى من السيطرة الأجنبية عن طريق التخصيص وفرض الحراسة خاصة على املاك رعايا دول العدوان حيث صدرت الأوامر العسكرية الخاصة بذلك وأهمها الأمران ٥٥ ب لسنة ١٩٥٦ ، كما أوجب القانون ٢٢ لسنة ١٩٥٧ على البنوك الأجنبية القائمة وقت صدوره أن توفى بين أوضاعها وبين أحكامه خلال مهلة يحددها وزير المالية والاقتصاد بحيث لا تتجاوز خمس سنوات ، وحينما صدرت اللائحة التنفيذية للقانون نصت الفقرة الثانية من المادة الثانية على اعطاء البنوك الخاضعة لأحكام الأمرين السابقين مهلة قدرها شهرا واحدا لتنفيذ أحكام القانون ، ثم مدت شهرا آخر بمقتضى القرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٧ ، كما تم مدها شهرا ثالثا بالنسبة للبنك العقارى المصرى وبنك الأراضى المصرى بمقتضى القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٧ .

ولما وضعت هذه البنوك تحت الرأسة وهى فروع لشركات  
أجنبية مركز إدارتها فى الخارج فلم تكن تملك من أمورها شيئا لأن  
جميع أمورها كانت مملوكة لسلطات الحراسة لتتولى إدارتها نيابة  
عن شركاتها ، لذا أصدر وزير المالية والاقتصاد القرار رقم ٣٣٥  
لسنة ١٩٥٧ بتحويل الحارس العام على أموال الرعايا البريطانيين  
والفرنسيين والاستراليين سلطة بيع وتصفية البنوك الخاضعة لأحكام  
الأمريين السابقين بمعرفة لجنة قضائية يكون لها اختصاص لحكم  
مفوض .

أما البنوك التى لم تخضع للحراسة فقد اشار القانون ٢١٢  
لسنة ١٩٥٧ الى ان تمنح مهلة سنة لتنفيذ احكام القانون (١٢٩) ،  
وبذلك كانت قوانين التصدير والحراسة عام ١٩٥٧ خطوة على  
الطريق للقضاء على سيطرة الرأسمالية الأجنبية على الاقتصاد  
المصرى وهى خطوة قد بدأت منذ قيام ثورة ١٩٥٢ وان كانت  
بصورة ضئيلة .

وبالنسبة لتحرير الجنيه المصرى من التبعية الأجنبية ، فقد  
استمرت مشكلة الأرصدة الاسترلينية التى لمصر فى ذمة بريطانيا  
فترة طويلة ولم تتم تسويتها الا بعد مفاوضات مضنية امتدت حتى  
أواخر عام ١٩٥٥ ، وكان الإفراج عنها يتم على دفعات ، وقبل  
أن يمر عام واحد على توقيع اتفاق أغسطس ١٩٥٥ وهو خاص  
بالتسوية اتخذت إنجلترا من انتهاك حرمة الالتزامات الدولية أداة  
لشن الحرب الاقتصادية على مصر (١٣٠) ، وفى نفس العام أصرت  
بريطانيا كجزء من ترتيبات الاتفاقية الخاصة بتحرير الاسترليني  
رقم ٢ على ترك الأخذ بحصة الاسترليني وان يحدد سعر الجنيه  
المصرى طبقا لسعر التعامل الرسمى ، ونفذ الاتفاق فى سبتمبر

١٩٥٥ وأوقف العمل بحصص العملات الأخرى أيضا إذ لم تعد لها أية أهمية ، وهكذا عادت مصر الى اسعار الصرف الرسمية وبدلا من اتخاذ اجراءات بشأن عملتها قد تؤدي الى تدعيم وتعميم ما تم من خفض جزء ، فقد فضلت التعامل على اساس سعر التعادل مع فرض رسم اضافى على الواردات قدره ٧٪ وعلاوة على الصادرات (١٣١) .

وبانتهاء نظام حسابات حق الاستيراد وتقييد استعمال الجنيه المصرى الخاص بالحسابات المرتبطة باتفاقات الدفع مع كل من بلجيكا وهولندا وسويسرا التى تعهدت لكل منها بعدم اعادة تصدير الاقطان المشترى عن طريق هذه الحسابات الى بلاد أخرى ، ارتفع سعر الجنيه المصرى فى الاسواق الخارجية نسبيا واقترب من سعر التعادل واستمر هذا التحسن خلال عام ١٩٥٥ وبلغ ما لدى مصر من عملات حرة فى أواخر العام ما يعادل ٥٥ مليون جنيه مصرى بالاسترلينى القابل للتحويل والدولار الأمريكى والكندى والفرنك السويسرى والكرون السويدى والفلورى الهولندى وغير ذلك من العملات بخلاف الذهب والارصدة الدائنة فى حسابات الاتفاقات (١٣٢) .

وهكذا عمدت بريطانيا على اثر تأميم شركة قناة السويس فى يولية ١٩٥٦ الى تجميد الارصدة الاسترلينية القابلة للتحويل وظلت مصر مغفولة اليدين فى التصرف فى الارصدة الاسترلينية المملوكة لها حتى اعادة العلاقات التجارية والمالية بين مصر وبريطانيا وذلك بعد تصفية المسائل المتعلقة الناشئة عن تأميم قناة السويس (١٣٣) .

### ٣ - فى مجال التأمين

مع بداية الثورة لم يكن هناك تغيير يذكر فى هذا المجال حيث كان الطابع المسيطر على هيئات التأمين هو نفسه الطابع الأجنبى المسيطر من قبل ، وفى عام ١٩٥٢ سمح لشركات التأمين على الحياة الاكتتاب فى رأسمال شركات الادخار والتوفير ، مثلها فى ذلك مثل الهيئات والمؤسسات التجارية والصناعية وأصحاب الاعمال وكذلك النقابات العمالية ، وذلك للالتزام بدفع مكافأة نهاية الخدمة للعمال والموظفين (١٣٤) .

ولم تؤسس خلال تلك الفترة أية شركة مصرية خالصة ، وان ما وجد من شركات للتأمين كلها شركات اجنبية ساهم فى بعضها المصريون بنصيب محدود من رأس المال ، وان كانت جميعها تظهر بشكل شركات مساهمة مصرية ، الا أنه لم توجد سوى شركة مصر للتأمين وقد سبقت الاشارة اليها فى الفترات السابقة ، وشركة القاهرة للتأمين شركة مصرية ساهم فيها العرب فقط .

ومن شركات التأمين التى تأسست خلال تلك الفترة الشركة المالية المصرية للتجارة والتأمين ( سفكا ) ش.م.م عام ١٩٥٤ برأسمال ٢٥ ٠٠٠ ج.م لمدة ٢٥ عاما ، وكان جميع المؤسسين من الأجانب الحاصلين على الجنسية المصرية وبالتالي فجميع أعضاء مجلس الادارة أجانب متمصرين ، وفى هذه الحالة ينطبق على الشركة القوانين المنظمة للشركات المساهمة .

أما عن أغراض الشركة فهى تجمع بين أعمال التأمين وأعمال التجارة ، حيث تقوم الشركة بإنشاء كافة المؤسسات ولاسيما

المؤسسات التجارية والصناعية والمصرية والعقارية والتي تتولى أعمال المناجم ، هذا بجانب قيام الشركة بتمثيل شركات الادخار والتأمين وكافة جماعات التأمين بالاكنتاب المعروفة باسم « جماعات لويذر » (١٣٥) .

وفي عام ١٩٥٥ تأسست شركة القاهرة للتأمين ش.م.م برأسمال ٤٠٠ ٠٠٠ ج.م نتيجة لحاجة تأمينية ملحة خدمة لأغراض اقتصادية ملائمة ، لذا كان رأس المال مصريا عربيا خالصا تدعيما لروابط الاقتصاد العربى وتنمية لأسواقه التأمينية ، وقد سجلت بمسجل شركات التأمين بوزارة المالية فى ٣١ أكتوبر ١٩٥٥ (١٣٦) .

وفي عام ١٩٥٦ بلغ عدد شركات التأمين الأجنبية فى مصر ١٢٤ شركة بنسبة ٩١٪ من اجمالى الشركات العاملة فى قطاع التأمين وتسيطر على ما يقرب من ٧١٪ من اجمالى رؤوس الاموال (١٣٧) .

وفي ظل الثورة نشطت شركات التأمين حيث كان لتشجيع الحكومة لرأس المال الأجنبى اثر فى ذلك حيث أن التحسن المطرد قد اخذ فى الازدياد وأعطى نتائج مرضية ، ففى شركة التأمينات التجارية المصرية زاد مقدار الأقساط المحصلة من فروع التأمينات العمومية بالشركة من ٢٠٠ ١٤٩ ج.م عام ١٩٥١ الى ٧٣٢ ١٧٢ ج.م عام ١٩٥٢ بزيادة قدرها ٥٣٢ ٢٣ ج.م (١٣٨) ، وبلغ اجمالى أرباح شركة اسكندرية للتأمين عام ١٩٥٣ نحو ٤٣٠ ٧١ ج.م وذلك بعد خصم الاحتياطي وبعض الالتزامات الأخرى (١٣٩) .

ويضاف الى هذا استثمار شركات التأمين لأموالها فى كثير من المشروعات مثل شراء العقارات والعمارات الكبيرة والأوراق

المالية المصرية والأجنبية والأسهم وغير ذلك ، وقد ساعد على ذلك نشاط الشركات وكثرة أرباحها ، ففي عام ١٩٥٦ اشترت شركة التأمين الأهلية المصرية نحو ٦٠٠٠ سهم من بنك الاستيراد والتصدير المصري ، وأصبحت الشركة تمتلك ٢٢٦٤٥ سهما بعد ان كانت ملكيتها ١٧٦٤٥ سهما (١٤٠) .

وخلال هذه الفترة نجد ان شركات التأمين الأجنبية قد التزمت بقوانين التصدير ، حيث بلغ عدد موظفي شركة اسكندرية للتأمين على الحياة ١١٤ موظفا منهم ٨٩ مصرية بنسبة ٧٨٪ مقابل ٢٥ أجنبية بنسبة ٢١٪ (١٤١) ، ومع هذا نجد ان الأجانب الموجودين بالشركة قد سيطروا عليها ، ويتضح ذلك من الكشف التي أرسلتها الشركة الى مصلحة الشركات عام ١٩٥٢ والتي ظهر فيها ان الشركة أخفت مؤهلات الموظفين الاجانب الذين بدون مؤهلات ويتقاضون مرتبات باهظة بحجة انهم خبراء ، وان الشركة لا تستطيع ان تعين محلهم مصريين ، فعلى سبيل المثال كان رئيس حسابات الشركة أجنبيا يهوديا بدون مؤهل (١٤٢) .

وكذلك شركة النيل للتأمين التي أصبح للحكومة أكثر من نصف أسهمها عام ١٩٥٧ ، ومع ذلك فان الشركة لم تطبق قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الذي يقضى بعدم الجواز لعضو مجلس الادارة أو مدير الشركة الاتجار لحسابه أو لحساب الغير في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة ( مادة ٢٧ ) وقد كان مدير شركة النيل للتأمين يوناني الجنسية يعمل في نفس الوقت مديرا لمكتب « قسطنطينيس » وهو مكتب توكيلات تأمين ، ومديرا لشركة التوفير المصرية التي يعاملها القانون رقم ١٥٦ معاملة شركات التأمين (١٤٣) .

وعقب الاعتداء الثلاثي تمت اجراءات مشابهة لما حدث بالنسبة للبنوك الأجنبية حيث وضعت الشركات التابعة لدول العدوان تحت الحراسة فى حين تمت تصفية البعض الآخر ( مثل سماسرة اللوتيز البالغ عددهم ٢٣ سمسارا ) (١٤٤) .

أما عن مركز شركات التأمين الأجنبية التى كانت تخضع لأحكام الحراسة فيلاحظ أن هذه الشركات اتخذت شكل شركات مساهمة مصرية ، لذلك أصدر وزير المالية والاقتصاد القرارين ١٢٧ و ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ بالترخيص لبعض هيئات التأمين الموضوعة تحت الحراسة فى مزاولة نشاطها ، ثم أصدر القرار الوزارى رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٧ بتحويل الحارس العام على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين سلطة بيع وتصفية هيئات التأمين الأجنبية الوارد ذكرها فى القرارين السابقين والتى سبق الترخيص لها بمزاولة نشاطها .

أما بالنسبة لشركات التأمين غير الخاضعة للحراسة ، فقد نصت المادة الاولى من قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٧ على أن تفتح شركات التأمين غير الخاضعة للحراسة مهلة قدرها سنة لتنفيذ أحكام القانون المذكور ، غير انه اجيز للشركات التى ترغب منحها مهلة اكبر ان تقدم طلبا برغبتها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بقرار وزير المالية رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٧ (١٤٥) .

وتلى عمليات الحراسة صدور القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧



بتمصير شركات التأمين وبعد صدور قوانين التمصير كان لابد من تقليل الاعتماد على السوق الانجليزية أو الفرنسية لاعادة التأمين ، ومن ثم انشئت الشركة المصرية لاعادة التأمين عام ١٩٥٧ والتي قامت بتوثيق صلاتها بشركات التأمين المحلية فأسندت اليها عمليات متبادلة هادفة بذلك الى الاحتفاظ محليا بقدر كبير من الاقساط ومن ثم الارباح التي تترتب عليها(١٤٦) .

كما أصبحت المؤسسة الاقتصادية العامة تمتلك عام ١٩٥٧ ثلاث شركات عملاقة في ميدان التأمين(١٤٧) ، لذا أصبح للمؤسسة دور كبير في هذا المجال ، وهذا يعنى الحد بصورة واضحة بالنسبة لرأس المال الأجنبى في المجال التأمينى وكذلك المصرفى .

## هوامش الفصل الثالث

١ - احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٥٩٠ ،  
٥٩١ .

(٢) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٢٧/٣ ج ٥ ، وثيقة  
٨٢ في ١٩٥٦/١/٢٧ ، وكذلك .

Journal Officiel du Gouvernement Egyptien, 80

ème année, No. 48, 15/6/1953, P. 4.

(٣) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٤٠١/٣ ج ١ ، وثيقة  
يدون رقم ، وكذلك : الوقائع المصرية ، عدد ٤٨ في ١٩٥٣/١/١٥ .

(٤) محفظة ١٣٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٨٥/٣ ج ١ ، وثيقة  
٧٣ ، ١٢١ .

(٥) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف - ١٤٥/٣ ج ١ ، وثيقة  
١٥٣ .

(٦) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٤٨٠/٣ ج ١ ، وثيقة  
٢٠٦ تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية الثانية للشركة ١٩٥٢ مقدم  
للجمعية العمومية العانية في ١٩٥٣/٣/٣٠ .

(٧) بريد الشركات ، عدد ٧٣٦ في ١٩٥٦/٣/١٦ .

(٨) محفظة ١٣٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٨٥/٣ ج ١ ، وثيقة  
١٢١ الميزانية العمومية في ١٩٥٦/١٢/٣١ لشركة كاريا ، وكذلك : البصير ،  
عدد ١٨٤٥٧ في ١٥،١٤ مارس ١٩٥٨ .

(٩) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٤٥/٣ ج ١ ، وثيقة

٢٦ ، وترجمة الوثيقة ٢٥٢ فى ١٩٥٥/١/٣ شهادة من الكنتوار ناشيونال فيسكونتدى باريس بالحجز لحساب بيت الملكة الصغيرة أسهم ضمان للمديرين ( أعضاء مجلس الادارة ) ، وثيقة ٢٦٦ ، ٢٦٧ فى ١٩٥٥/١/٧ .  
– يلاحظ وجود اختلاف فى الوثائق بالنسبة لعدد أعضاء مجلس ادارة

الشركة ، فقد اتضح بالوثيقة رقم ٢٧ أن عدد الاعضاء ستة ، وفى الوثيقة ٢٦٦ اتضح انهم تسعة وليس ستة وهم كالآتى : ريمون كوهين ويمتلك ٢٢٩ سهما وزوجته وتمتلك ١١١٨ سهما رايزاك مزراحي  
**Isaac Mizrahi**

٨٩٥ سهما وزوجته ٢٧٤ سهما وماكسى مزراحي  
**Max Mizrahi**  
٦٦٣ سهما ، ومدام استر كوهين ٧٥٩ سهما ، بالاضافة الى الفرنسى رينيه مولى ويمتلك ١٧٢ سهما ومصرى يدعى اميل خليل برسوم ويمتلك ١٥٠ سهما ، والوثيقة ٢٥٢ تضيف فيكتور كوهين  
**Victor Choen** ويمتلك ٢١٠ أسهم .

(١٠) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٢٦٩ فى ١٩٥٦/١١/٣ .

(١١) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ – ٢٢٧/٣ ج٥ ، وثيقة ٨٦ فى ١٩٥٦/١/٢٧ ، وكذلك : الوقائع المصرية ، عدد ٤٨ فى ١٩٥٦/١٥ .

(١٢) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٥٥ فى ١٩٥٧/٦/١٩ .

**Journal Officiel du Gouvernement Egyptien, 80**

ème année, No. 48 15/6/1953. P. 4.

(١٣) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ – ٤٠١/٣ ج١ ، وثيقة ٢٢٠ بيت الهدايا ( ريفولى ) ، وبالإطلاع على كشوف اسماء الموظفين بالشركة اتضح الآتى : – عدد الموظفين فى ريفولى فرع القاهرة فى ١٩٥٥/٧/١٥ التى بها النسبة مستوفاه وجد ٢٤ موظفا مصريا منهم ١٧ اسما اجنبيا – وثيقة ٢١٧ ، وفى ريفولى فرع الاسكندرية نفس التاريخ ١٥ مصريا منهم موظفة تركت الخدمة فى ١٩٥٥/٩/٢٢ منهم ١١ اسما اجنبيا – وثيقة ٢١٦ ، اما كشوف الاجانب فى نفس التاريخ فيها ١٠ اجانب فى ريفولى القاهرة و ٩ فى الاسكندرية ، وثيقة ٢١٣ ، ٢١٥ .

(١٤) محفظة ٧٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ – ١١٥/٣ ج١ ، وثيقة

٩٠ حالة الشركة عام ١٩٥٢ .

(١٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٢ و ١٩٥٤ ، ص ١٥١ .  
Journal Officiel du gouvernement Egyptien 84 (١٦)  
ème Année, No. 9, 28/1/1957. P. 2.

(١٧) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٢٧/٣ ج٥ ، -  
وثيقة ٦٣ .

(١٨) محفظة ٧٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٦٠٢/٣ ج١ ، وثيقة  
٤٧ .

(١٩) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٤٠١/٣ ج١ ، وثيقة  
٢١٥ ، ٢١٦ .

(٢٠) الوقائع المصرية ، عدد ٤٨ فى ١٥/٦/١٩٥٣ .

(٢١) محفظة ٧٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٧٠/٣ ج٢ ، وثيقة  
١٩٥ تقرير مجلس الادارة عن عام ١٩٥٤ ، وكذلك : الوقائع المصرية ، عدد  
٢٥ فى ٢٧/٤/١٩٥٣ .

(٢٢) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة  
والصناعة ، وثيقة ٤٧ بشأن فروق اسعار المواد البترولية فى ١٥/١٠/  
١٩٥٢ .

(٢٣) شهدى عطيه الشافعى : المرجع السابق ، ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ .  
(٢٤) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٥٤٨٤ فى ١٢/٦/١٩٥٧ ،  
ص ٢ .

(٢٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٢ و ١٩٥٤ ، ص ٤١٠ .  
Le Journal d'Egypt, 1/9/1957, P. 2. (٢٦)

(٢٧) محفظة ١٢٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٨٥/٣ ج١ ،  
وثيقة ٢١ الميزانية العمومية فى ٣١/١٢/١٩٥٦ ، وكذلك : البصير ، عدد  
١٨٤٥٧ فى ١٤ ، ١٥/٣/١٩٥٨ .

(٢٨) محفظة ٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ - ١/٢٢٦ ، وثيقة  
٨ فى ١١/٨/١٩٥٦ .

(٢٩) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٢ ، ١٣ فى ١٣/٩/١٩٥٧ .

(٣٠) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١١ فى ١/٩/١٩٥٧ .

(٢١) د. محمد فخرى مكى : التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات  
المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٦ ، ص ٢٣٣ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى  
والاحصاء والتشريع - الاقتصاد فى ربع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧ - القاهرة  
٢٣ - ٢٥ مارس ١٩٧٨ .

(٢٢) محمد شفيق عبد الفتاح : أثر السوق الاوربية المشتركة على  
اقتصاديات جمهورية مصر العربية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ ،  
ص ١١٢ .

(٢٣) هانسن ، نشاشيبي ، ص ٢٧ ، ٢٨ ، وانظر ايضا :  
Thames and Hudson : Egypt, Gordon Waterhield, with 71 illustration  
and 2 maps, P. 173.

Bent Hasen : Op. Cit., P. 7. (٢٤)

(٢٥) جمال عبد الناصر : المرجع السابق ، ص ٦٢ .

(٢٦) محفظة ١٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة  
٤٨ نى ١٩٥٢/١١/٥ .

(٢٧) خالد محمد السيد : المرجع السابق ، ص ٩٩ ، ١٠١ .

(٢٨) فؤاد المرسى : العلاقات المصرية السوفيتية ، مرجع سابق ،  
ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

Bent Hansen : Op. Cit., P. 6. (٢٩)

Le Journal d'Egypt, 7. Août 1957, P. 2. (٤٠)

(٤١) جمال عبد الناصر : المرجع السابق ، ص ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٤ .

(٤٢) محمد رفعت : المرجع السابق ، ص ٢٧٢ .

(٤٣) محمد حسنين هيكل : وقائع تحقيق سياسى امام المدعى الاشتراكى  
شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، لبنان ، طبعة سابعة ، ١٩٨٥ ،  
ص ٤٤ .

Bent Hansen : Op. Cit., P. 7. (٤٤)

(٤٥) د. محمود حافظ : المرجع السابق ، ص ١١٢ .

(٤٦) هانسن ، نشاشيبي ، ص ٦٤ .

(٤٧) محفظة ١١ عابدين . مجلس الوزراء . محاضر جلسات ، وثيقة  
٧٠ قى ١٩٥٢/٧/١٢ .

(٤٨) محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ،  
مشروع ميزانية الدولة ع ن عام ١٩٥٢/٥٢ ، ص ٤ ، ١٢ .

Dr. Rashed Al-Barawy : Op. Cit., P. 201. (٤٩)

(٥٠) د . محمود عبد الفضيل : المرجع السابق ، ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٥١) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

Journal du commerce et de la Marine Année (٥٢)

No. 14012, 13/3/1956, P. 2.

(٥٣) د . على عبد الرسول : المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

(٥٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٥٢ و ١٩٥٤ ، ص ١ .

(٥٥) ملحق الوقائع المصرية ، العدد الاول فى ١٩٥٤/١/٤ .

— عملت الحكومة على زيادة رأس المال المصرى فى البنك من ٤٠٪  
عام ١٩٥٦ الى ٨٠٪ عام ١٩٩٠ . انظر : د . الجريئلى : المرجع السابق ،  
ص ٤٧ .

(٥٦) محفظة ٦ مصلحة الشركات . ملف ١٨٢ - ١٢/٢ ج ٢ قرعى ،  
وثيقة ٣ تقرير مجلس الادارة فى ١٩٥٥/٢/٢٢ عن السنة المنتهية فى ٢١/  
١٢/١٩٥٤ - الى ٢٠٪ عبارة عن : ٤٪ حصة الارباح لمساهمين من قيمة  
الاسهم . ١٦٪ حصة اضافية فى الارباح يقترحها مجلس الادارة من قيمة  
الاسهم . انظر :

Journal du commerce et de la Marine, Année, 47e, No. 19032,  
4/4/1956.

(٥٧) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٢٧ تقرير مجلس الادارة فى  
١٩٥٧/٤/١٠ عن السنة المنتهية فى ١٩٥٦/١٢/٣١ .

(٥٨) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٦٢ فى ١٩٥٤/١٢/٣١ .

(٥٩) د . جمال محمد سعيد : البنك المركزى والرقابة على البنوك  
الائتمان فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

(٦٠) الاتحاد العام لغرف التجارية المصرية : مرجع سابق ، ص ٢١١ .  
٢١٢ ، انظر ايضا : باتريك اوبريان : المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

(٦١) البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ١١ فى عام ١٩٥٧ ، وانظر ايضا : د. نبيل الروبى : التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة دراسة تطبيقية للاقتصاد المصرى ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية . ١٩٧٣ ، ص ٤٨١ ، ٤٨٢ . - تم تأميم البنك عام ١٩٦٠ بالقانون رقم ٤٠ وبذلك تحققت للبلاد الملكية التامة للبنك المركزى « انظر : د. صبحى تادرس قريصه : النقود والبنوك ، ص ١٩٤ .

(٦٢) د. جمال الدين محمد سعيد : المرجع السابق ، ص ٢٧ .

(٦٣) محمد رشدى : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٣٥ .

(٦٤) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٥٤٨٥ فى ١٢ ، ١٤ يونية ١٩٥٧

ص ٧ ، وانظر ايضا : محمد سامى محمد : المرجع السابق ، ص ٢٠ ، ٢١ .

(٦٥) محمد سامى محمد : المرجع السابق ، ص ٢٢ .

(٦٦) د. على عبد الرسول : المرجع السابق ، ص ٨٠ .

(٦٧) مايو ، ص ٣٢٨ .

(٦٨) محمد عبد المنعم رشدى : المرجع السابق ، ص ١٢ ، ١٤ .

(٦٩) محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٤٥٠/٣ ج ١ ،

وثيقة ٧١ - تقرير مجلس الادارة عام ١٩٥٣ .

(٧٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ١٨ .

(٧١) محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٤٥٠/٣ ج ١ ، وثيقة

٧١ - تقرير مجلس الادارة عام ١٩٥٣ .

(٧٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ١٧ .

(٧٣) محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٤٥٠/٣ ج ١ ، وثيقة

٧١ - تقرير مجلس الادارة عام ١٩٥٣ .

(٧٤) الاصول تمثل اموال البنوك التجارية التى ليس لديها وهى عبارة

عن الاموال المرغمة على ايداعها لدى البنك المركزى والمدفوعة للحكومة

بإذونات على الخزنة ، وكذلك الكمبيالات والسلف المقدمة منها والاموال

المستثمرة فى المشاريع المختلفة . وبعبارة اخرى فالشركة عند بدء حياتها

لا تملك سوى رأس المال ( مع مراعاة انه ينتقص بقدر مصاريف التأسيس

وقد تكسب اموالا اخرى اثناء حياتها وفى هذه الحالة يزيد صافى اصول

الشركة L'actif Social على رأس المال فتكون الشركة قد حققت ارباحا ، كما أن صافي اصول الشركة اى صافى موجوداتها قد يقل عن رأس المال ، وبذلك تكون الشركة اصابته خسارة • انظر : د • محمد حسنى عباس : المرجع السابق ، ص ٤٠ •

(٧٥) الخصوم تمثل الاموال التى لدى المبنوك التجارية مثل ودائع الحكومة والافراد والشركات مصريين او اجانب والمبالغ المقرضة من البنك المركزى بضمان ارصدها لديه ورأس المال المدفوع والاحتياطي القانونى •

(٧٦) د • على عبد الرسول ، ص ٨٤ •

(٧٧) د • محمد زكى شافعى ، ص ٣٦٧ •

(٧٨) محفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٠٣/٥ ج ١ ، وثيقة ٤٤ ، ٤٥ تقرير الحارس الخاص عن بنك موصيرى عن السنة المنتهية فى ١٩٥٧/٣/٣١ •

(٧٩) نفس المحفظة ، والملف ، تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية ١٩٥٦/٥٥ ، ملف ١٨٢ - ٢٠٣/٣ ج ١ ، وثيقة ٣٢ •

(٨٠) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٨٣/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٨٩ البنك التجارى المصرى •

(٨١) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٢٩٣ •

(٨٢) نفسه •

(٨٣) محفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٠٣/٥ ج ١ ، وثيقة ٤٤ - تقرير الحارس الخاص عن بنك موصيرى عن السنة المنتهية فى ١٩٥٧/٣/٣١ •

(٨٤) د • زكريا احمد نصر : المرجع السابق ، ص ١٠٩ ، ١١٠ ، وانظر ايضا : د • عبد النبى حسن يوسف • عبد الحميد هاشم : المرجع السابق ، ص ٢٠٨ •

(٨٦) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٦٠ فى ١٩٥٧/٤/١٧ •

(٨٧) د • زكريا احمد نصر ، ص ١١٠ •

(٨٨) محفظة ١٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٣٤/٣ ج ١ ، وثيقة ٧٦ ، ٧٧ فى ١٩٥٦/١٢/١٨ ، وثيقة ٨٠ فى ١٩٥٧/٩/٣ •



(٨٩) د. على عبد الرسول ، ص ٧٥ .

(٩٠) كمال الدين صدقي : البنوك المصرية ، ص ١٧١ .

(٩١) د. جمال الدين سعيد : دور المؤسسة الاقتصادية العامة في تكوين

مُنشآت الاستثمار ، لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٢٤،٢٣ .

(٩٢) د. الجريتلي ص ٦٣ .

(٩٣) د. سعيد عبد الماجد : المرجع السابق ، ص ٣٦٣ - ٣٦٥ ، وانظر

أيضا : زكريا احمد نصر ، ص ١١٠ .

(٩٤) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٨٣/٣ ج١ ، وثيقة

١٨٤ .

(٩٥) محفظة ١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٢٣/٣ ج١ ، وثيقة

١٥٤ في ١٩٥٥/٥/٣١ .

(٩٦) محفظة ١٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٨٥/٣ ج٢ ، وثيقة

١٥٤ البنك الايطالي المصري .

(٩٧) محفظة ١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٣٦/٣ ج٥ ، وثيقة

٢ تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية ١٩٥٥/٥٤ .

(٩٨) محفظة ٨ مصلحة الشركات ، ملف بدون رقم ، وثيقة ٩٩ في

١٩٥٨/٨/٩ ، وانظر أيضا : البصير ، عدد ١٦٦٦١ في ١٨/٤/١٩٥٢ .

(٩٩) محفظة ٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٩٩/٣ ج٢ ، وثيقة

٢٤ تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية ١٩٥٦ .

(١٠٠) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٠٣/٣ ج٢ ، وثيقة

٧٣ بنك موصيرى .

(١٠١) محفظة ٦٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٦١/٣ ج١ ، وثيقة

١٦ ، ١٦٧ في ١١/١٢/١٩٥٢ .

(١٠٢) محفظة ١٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٨٥/٣ ج٢ ، وثيقة

١٥٤ البنك الايطالي المصري .

(١٠٣) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ - ٨٥/٣ ج١ ، وثيقة ٧ في ١٤/٧/

١٩٥٣ ، وثيقة ١٤٤ في ١٠/١٢/١٩٥٤ .

(١٠٤) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٠٣/٣ ج ٢ ، وثيقة  
٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ .

(١٠٥) محفظة ٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢١٢/٣ ج ١ ، وثيقة  
١٨٣ في ١٤/٥/١٩٥٥ - تقضى المادة ٩٣ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ انه  
يجب الا يقل عدد المصريين عن ٧٥/ والا يقل اجرهم عن ٦٥٪ .  
(١٠٦) د. الجريتلى : المرجع السابق ، ص ١٧٧ .  
(١٠٧) احصاء شركات المساهمة . بيونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٥٩٠  
٥٩١ .

(١٠٨) محفظة ٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢/٢ ج ٢ ، وثيقة  
٩٠ الجمعية العمومية للمساهمين في ١٩/١/١٩٥٤ .

(١٠٩) د. عاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ١٩٢ .  
(١١٠) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ١٠٢ ، ١٠٣ .  
(١١١) محفظة ٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢/٢ ج ٢ ، وثيقة  
٩٠ في ١٩/١/١٩٥٤ .  
(١١٢) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ١٠٢ .  
(١١٣) محفظة ٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢/٣ ج ٢ ، وثيقة  
٩٠ .

(١١٤) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ١٠٢ .  
(١١٥) محفظة ٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢/٣ ج ٢ ، وثيقة  
٦٤ في ٣٠/١١/١٩٥٣ .

(١١٦) د. صبحى تادرس قريصه : المرجع السابق ، ص ١٢٨ .  
(١١٧) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ١٠٣ ، ١٠٤ .  
(١١٨) فهرس النشرة التشريعية لسنة ١٩٥٥ ، ص ٢٤ .  
(١١٩) د. الجريتلى : المرجع السابق ، ص ١١٩ .  
(١٢٠) محفظة ٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢/٣ ج ٢ ، وثيقة  
بدون رقم ١٩٥٧ .

(★) وبذلك يصبح مجموع القروض التي اصدرها البنك عام ١٩٥٢ حوالى ٢٨٩٦٠٥ ج.م مقابل ١٥١ ٢٢٥ عام ١٩٥٢ - وفى تقدير آخر بلغ مجموع القروض التي اصدرها البنك عام ١٩٥٢ حوالى ٢٥٨ ١٤٨٠ ج.م مقابل ١٨٢٢ ٤٣١ ج.م عام ١٩٥٢ . وقد يلاحظ فرق كبير جدا بين التقديرين، أنظر فى ذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٢ و ١٩٥٤ ، ص ٢٤ .

(١٢٣) محفظة ١٨ مصلحة الشركات . ملف ١٨٢ - ٤٥٠/٣ ج ١ . وثيقة ٩٢ .

(١٢٤) نفس المحفظة ، والملف ، والوثيقة ، القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٤ فى ١١/٣/١٩٥٤ ، والقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٤ فى ١٥/٥/١٩٥٤ .

(١٢٥) د. ابراهيم مختار : المرجع السابق ، ص ١٧٦ .

(١٢٦) محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٤٥٠/٣ ج ١ ، وثيقة ٩٢ .

(١٢٧) د. زكريا احمد نصر : المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

(١٢٨) محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٤٥٠/٣ ج ١ ، وثيقة ١٣٨ ، ١٤١ قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٠ لسنة ١٩٥٧ .

(١٢٩) د. سعيد عبد الماجد : المرجع السابق ، ص ٣٦٣ - ٣٦٥ - عملت الدولة على تأميم البنوك تدريجيا خلال السنوات ١٩٥٦ - ١٩٦٠ الى ان صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ قاضيا بتأميم جميع البنوك ، انظر فى ذلك : د. محمد زكى شافعى : المرجع السابق ، ٢٧٠ ، ٢٧١ .

(١٣٠) د. محمد زكى شافعى : المرجع السابق ، ص ١٨٦ ،

(١٣١) هانسن ، ناشايبيى : المرجع السابق ، ص ٧١ ، ٧٢ .

(١٣٢) محمود صدقى مراد ، د. فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ص ١٤٥

(١٣٣) وقد بلغت الارصدة الاسترلينية فى اواخر عام ١٩٥٦ نحو ٨٠٥٨ مليون جنيه منها ٥٥ مليون جنيه فى الحساب ( القابل للتحويل ) وهو الذى عمدت بريطانيا الى تجميده فى ٢٦/٧/١٩٥٦ وبلغ آر ١٠٠ مليون جنيه الحساب ( المجمد ) ، وقد تم الافراج عن هذه الارصدة عام ١٩٥٩ .

د. محمد زكى شافعى : المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

(١٣٤) يوسف فخرى ، سعد حنا : المرجع السابق ، ص ٨٤ ، ٩٧ .  
وانظر ايضا : محمد نجيب توفيق ، عبد الله محمد بازرجة : المرجع السابق .  
ص ٢٣٥ .

(١٣٥) ملحق الوقائع المصرية ، العدد ٢١ فى ١٥/٣/١٩٥٤ .  
(١٣٦) محطة ٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣/٥٢١ ج١ ، وثيقة  
١٣ فى ١٤/٢/١٩٥٥ .  
(١٣٧) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٥٤٨٥ فى ١٣ ، ١٤ يونية  
١٩٥٧ .

(١٣٨) محطة ٢٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣/٣٧٣ ج٢ ، وثيقة  
١٥٦ تقرير مجلس الادارة فى ٣١/١/١٩٥٢ .  
(١٣٩) محطة ٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣/١٢٨ ج٢ ،  
وثيقة ٢٥ الميزانية العمومية لسنة ١٩٥٢ .  
(١٤٠) محطة ١٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣/٣٣٤ ج١ ،  
وثيقة ٧٦ ، ٧٧ فى ١٨/١٢/١٩٥٦ .  
(١٤١) محطة ١٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣/٣٦٥ ج٢ ،  
وثيقة ٣٦ .

(١٤٢) نفس المحطة ، ملف ١٨٢ - ٣/٣٦٥ ج١ ، وثيقة ١٦٩ .  
(١٤٣) محطة ٢١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣/٤٢٧ ج٢ ،  
وثيقة ٨٩ ، ٩٠ فى ١٠/٣/١٩٥٧ .  
(١٤٤) محمد رشدى : المرجع السابق ، ج٢ ، ص ٢٤٢ ، ٢٤٤ .

(١٤٥) كان من المقرر أن تنتهى المهلة المحددة لشركات التامين الاجنبية  
للتوفيق بين اوضاعها والشروط المقررة فى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ فى  
١٥/١/١٩٦٢ غير أن المشرع عمد الى تأميم جميع شركات التامين التى تعمل  
فى مصر بموجب القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، انظر : د. سعيد عبد الماجد :  
المرجع السابق ، ص ٢٧٢ - ٢٧٥ ، ٣٧٧ .

(١٤٦) محمد رشدى : المرجع السابق ، ج٢ ، ص ٢٤٤ .  
(١٤٧) د. جمال الدين سعيد : دور المؤسسة الاقتصادية العامة ، مرجع  
سابق ، ص ٢٤٠ .

## الفصل الرابع

# الاستثمارات الأجنبية في مجال الخدمات والمرافق العامة

تطورت هذه الاستثمارات خلال تلك الفترة بنقل كثير من منشآت السكك الحديدية الى الحكومة وضمها الى مصلحة السكك الحديدية التي كانت تعتبر مورد ايراد ثابتا للدولة ، لذا تنبهت الحكومة في بداية تلك الفترة لسياسة تعمير الجهات النائية بمد الخطوط الحديدية اليها ، فقامت بشراء خط الاسكندرية مرسى مطروح - السلوم الى ليبيا ، وكان الانجليز قد انشاوه عام ١٩٤٢ ابان حملتهم على ليبيا ، كما قامت الحكومة بشراء خط حديد فلسطين من الاسماعيلية - القنطرة - العريش - رفح - لتعمير شمال شبه جزيرة سيناء ، وهذا الخط كان الانجليز قد انشاوه عام ١٩١٤ اثناء حملتهم على فلسطين ، وكان لهم اثر كبير في تعمير الساحل الشمالى لمصر قرب الاسكندرية وكذلك منطقة شبه جزيرة سيناء (١) .

وفي نفس العام ١٩٥٤/٥٣ بلغ اجمالى عدد شركات النقل البرى والجوى حوالى ٢٣ شركة براسمال ٤٢٢ ٥٠٦ ج٠م منها

شركتين انجليزيتين برأسمال ٤٦٠ ١٤٨٧ ج.م وشركة واحدة بلجيكية برأسمال ٨٧٠.٥٣٦ ج.م و ٢٠ شركة مصرية برأسمال ٤٣٦ ٩٤٨ ج.م (٢) ومن الملاحظ أن معظم هذه الشركات مصرية اسما واجنبية فعلا ، ومصرية لأنها متخذة شكل شركات مساهمة مصرية انما رأسمالها وادارتها في الغالب أجنبية .

وأما عن الشركات القديمة والتي كانت ماتزال قائمة فكانت شركة سكك حديد الحكومة المصرية ، ومع أن الشركة مصرية ، فإن الشركة الفرنسية التي استعانت بها الحكومة من قبل قد سيطرت على ادارتها ولم تستطع الحكومة التدخل في حسابات الشركة التي كانت تعتمد في باريس فترة طويلة ، واستمر حتى بعد قيام الثورة ، ودليل عدم سيطرة الحكومة على الشركة عدم معسرفة الحكومة بكيفية اعداد حسابات الشركة ، هذا فضلا عن خصم جزء كبير من ارباح الشركة وصرفه لصالح موظفي الشركة الأجانب دون موافقة الحكومة المصرية أو المساهمين ، فعلى سبيل المثال ، تم خصم مبلغ ٩٣٠ ٦ ج.م عام ١٩٥٢ اعانة لزوجات بعض موظفي الشركة المرضى ومديري الشركة الاجانب وخلاف ذلك ، والجدير بالذكر ان نصيب مصر من هذه الارباح لم يصل أكثر من ٢٠٦٤ ج.م ، وفي نفس الوقت حصلت الشركة الفرنسية على مبلغ مثله ربحا صافيا لها (٣) ، وبهذا يلاحظ أن السيطرة الأجنبية حتى ذلك الوقت كانت سببا في صرف اعانات للاجانب بلغت أضعاف نصيب مصر ، فضلا عن ربح الشركة المساوي لربح الحكومة .

وتشجيعا لرأس المال الأجنبي في هذا المجال سمحت حكومة الثورة لشركة لابورجواز البلجيكية المساهمة في رأسمال شركة غزيات السكة الحديد (٤) .

وفى عام ١٩٥٢ بلغت إيرادات كل من شركة سكة حديد الدلتا ٢٩٠ ٦٦٥ ج.م ، وشركة سكة حديد وجه بحرى ٢٢٩ ١٤٥ ج.م ، وشركة سكة حديد الفيوم البلجيكية ٥١٤ ٤٥ ج.م مقابل ٣١٩ ٥٣٠ ج.م و ٤٦٦ ٤٣ ج.م و ٥٨٦ ٢٤ ج.م مصروفات لكل شركة على التوالى ، وبذلك فان صافى ارباح هذه الشركات هو ٧١٠ ١٣٤ - و ٧٦٣ ١٠١ و ٩٢٨ ٢٠ ج.م على التوالى .

وقد اهتمت هذه الشركات فى تجديد العربات والقطارات أو حتى تجديد القضبان أو العناية بالعمال المصريين ، وذلك لأن تلك الشركات كانت فى طريق انهاء عقود امتيازها التى لن تتجدد (٥) ، لذا فقطاع النقل عامة لم يشهد خلال تلك الفترة تطورا يذكر ، وفى بداية الخمسينات كانت طاقة النقل فى مصر اكبر من الطلب ، وكانت الوسائل الأقل تكلفة تقوم بالدور الأكبر (٦) .

وفى نفس العام ( ١٩٥٢ ) أصدر مجلس الوزراء قرارا بوضع المرفق الذى تتولاه شركة سكك حديد الدلتا الضيقة المساهمة تحت الحراسة مؤقتا ولدة ثلاثة شهور ، وتم تعيين مدير عام مصلحة السكك الحديدية حارسا على هذا المرفق ليتولى ادارته نيابة عن الشركة ولكن لحسابها وتحت مسئوليتها (٧) ، ويرجع تدخل الحكومة المباشر الى فرض الحراسة على شركة سكك حديد الدلتا الضيقة عام ١٩٥٤ ، واخضاع شركات المرافق العامة الاخرى لرقابة ديوان المحاسبة (٨) .

اما بالنسبة لخطوط الترام : فقد استقرت كل من شركة ترام القاهرة وشركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحاحات عين شمس حتى نهاية الفترة ، وفى عام ١٩٥٤/٥٣ قامت الشركة الثانية بتسيير

الرأسمالية ج.٢ - ٣٥٣

ثلاثة خطوط كهربائية بين مصر الجديدة وبين القاهرة والعباسية وسراى القبة ، وفى مقابل ذلك تقاضت الحكومة نسبة من إيرادات هذه الخطوط ، وبيع الأراضى المجاورة بعد تقسيمها وزودت الضاحية بكافة المرافق العامة ( طرق ومجارى ومياه وشبكة كهربائية ) خدمة لمبانى الشركة والاهالى (٩) .

وفى عام ١٩٥٥ منحت الحكومة للشركة حق انشاء واستغلال خطوط سكك حديد كهربائية أخرى جديدة ، وانشاء حمسه احياء سكنية للمساكن الاقتصادية وكذلك المساكن المخصصة للموظفين (١٠) . وبذلك يتضح أن خطوط الترام الأجنبية فى مصر خلال تلك الفترة كانت ملكا لشركتين اثنتين ولم تؤسس شركات أخرى جديدة .

وخلال تلك الفترة استمرت شركات الطيران تزاوّل نشاطها فى مصر منذ قيام الثورة على أنه قد تم تمصير شركة مصر للطيران عام ١٩٥٢ ، بحيث لم يعد هناك فى تلك السنة الا اثنان من الطيارين الالمان وستة عشر آخرين من البريطانيين واليونانيين والمتصيرين فى وظائف فنية وضباط حركة ومضيفات ، هذا فى الوقت الذى بلغ فيه عدد المصريين فى نفس السنة نحو ٤٦٧ مصريا فى كافة الوظائف والاعمال المختلفة الرئيسية وغير الرئيسية ، وبذلك أصبح مجلس ادارة الشركة مصريا ، كما أصبح أيضا رأس المال مصريا ، وذلك بتنازل الأجانب عن حصتهم فى رأس المال والتي اشتراها فريق من الاثرياء المصريين (١١) ، وبذلك أصبحت الشركة طوال تلك الفترة مصرية .

اما شركة سعيدة للطيران فكان دور الأجانب فيها اكبر بكثير من الشركة السابقة التى كان يساهم فيها بجزء كبير بنك مصر ، الأمر الذى أدى الى اختلاف الوضع بين الشركتين ، ومن ثم فإن



شركة سعيدة استمرت خلال تلك الفترة اجنبية ، حيث غلب عليها الطابع الايطالى فى رأس المال والادارة والفنيين والمشرفين .

ومن أهم شركات الملاحة البحرية التى ظل الاجانب يمتلكونها ويديرونها طوال فترة الدراسة « شركة بواخر البوستة الخديوية » وكانت مثالا للاحتكار والسيطرة الانجليزية فى مصر ، وقد بلغ عدد باخراها عام ١٩٥٢ حوالى سبع بواخر تسيرها عبر البحار والمحيطات سواء الى دول أوروبا أو الولايات المتحدة أو غيرها (١٢) ولما كانت الشركة انجليزية فقد وضعت تحت الحراسة بعد عدوان ١٩٥٦ .

وفى مجال الاتصال السلكى واللاسلكى نجد أن شركة ماركونى رايدىو التلغرافية المصرية (شركة انجليزية ) ، وضعت عليها الرقابة منذ الحرب الفلسطينية عام ١٩٤٨ ، ومع هذا فإن مجلس الوزراء المصرى وافق للشركة فى ٦ يناير ١٩٥٢ على تجديد الترخيص لها لمدة سنة ، وفى أول يولية ١٩٥٢ قبل انتهاء السنة تمت الموافقة أيضا على تجديد الترخيص لمدة عام آخر ، يبدأ من ٥ أكتوبر ١٩٥٢ وفى هذه الاثناء طلبت الشركة مرة أخرى الموافقة لها على التقاط نشرات الصحافة البريطانية المرسلة باللاسلكى الى جهات متعددة بواسطة مكاتب ادارة البريد البريطانية (١٣) .

اما عن تلغرافات وتليفونات الحكومة المصرية فقد سيطرت عليها السلطات البريطانية حتى قيام الثورة ، وفى عام ١٩٥٢ اقامت الهيئة محطة لاسلكية مركزية للمواصلات التلغرافية والتليفونية فى مصر الجديدة بمحافظة القاهرة (١٤) .

يلاحظ أن جميع شركات الاتصال الأجنبية فى مصر لم تستمر بعد عام ١٩٥٢ وذلك لأن أهمية هذه الوسائل بالنسبة لسياسة الدولة

جعلت حكومة الثورة تستولى على كل وسائل الاتصال السلكى واللاسلكى ، فنجد أن أغلب هذه الشركات إما أنها تمصرت وإما تم الاستيلاء عليها وأصبحت حكومية مع قيام الثورة .

وفى مجال شبكات توزيع الماء والكهرباء : استمر كثير من شركات المياه والكهرباء القديمة يعمل طوال هذه الفترة وحتى نهايتها حينما وضعت الحراسة على بعضها وأمم وتمصر البعض الآخر ، فشركة مياه القاهرة شركة فرنسية استمرت طوال الفترة ولكن الإدارة الفرنسية للشركة اتبعت طريقة أساءت فيها الى العاملين المصريين بالشركة التى تستخدم اللغة الفرنسية فى معاملاتها ، وهذا يعنى أن الشركة لم تكن تقبل موظفين لا يجيدون اللغة الفرنسية ، الأمر الذى أدى الى أن معظم موظفيها كانوا فرنسيين ولا مكان للمصريين الا لأعداد محدودة تتقاضى مرتبات ضئيلة جدا (١٥) .

ولم يكن الأمر منحصرا فى الشركة المذكورة بل هناك أيضا شركة مياه الاسكندرية التى قامت بنفس الأعمال تقريبا وهى شركة انجليزية سيطر الأجانب عليها وعلى إدارتها (١٦) ، وبما أن الشركتين تابعتين للدولتين المعتديتين على مصر عام ١٩٥٦ لذا كان لزاما على مصر أن تضعهما كغيرهما تحت الحراسة .

وفى مجال الكهرباء فقد كان من أهداف الحكومة منذ أوائل الثورة زيادة الطاقة ومن ثم فقد بلغت قوة المحطات الكهربائية فى مصر حوالى ٣٥٥ ألف كيلو وات عام ١٩٥٢ ، وقد زاد انتاج الكهرباء فى مصر بنسبة ٣٠٪ سنويا خلال العشر السنوات الأولى من الثورة .

كما كانت رقابة الحكومة تشمل تجديد أسعار شركات الغاز والكهرباء وفرض اتاوة على اجمالى دخل بعض الشركات الاحتكارية

أو اقتطاع نصيب في الأرباح الموزعة ، وقضت اعتبارات التمويل برفع سعر الكهرباء للاستعمالين العادى والصناعى حتى تتمكن المؤسسة من تغطية تكاليفها ومواجهة التوسع لأن الأسعار حتى عام ١٩٥٤ لم تكن تتيح عائداً بالمعدل المتعارف عليه دولياً ، ويجب ألا يغرب عن البال أن عامل الثمن ساهم فى البحث على « الاقتصاد » فى استخدام الموارد ، وقد كانت اعتبارات أرباحية شركة السماد « وهى المشتري الوحيد سببا فى تحديد أسعار الكهرباء من خزان أسوان على أساس ١ر٢ مليم من الكيلو وات / ساعة ( ينخفض بعد الـ ٥٠٠ كيلو وات / ساعة الأولى الى ٨ مليم ) (١٧) .

وفى مجال البناء والتشييد : نشطت الشركات العقارية لما تحققه من مكاسب وفيرة من شأنها تجذب رؤوس الأموال ، وقد ساد على ذلك الازدياد المستمر فى عدد السكان ، وقد ظهر نشاط هذه الشركات من خلال ملكيتها للعقارات وإرباحها ورؤوس أموالها ، فضلا عن ارتفاع أسعار الأرض خلال تلك الفترة عن ذى قبل فالشركة المساهمة العقارية لأراضى الجيزة والروضة باعت ٣٥٩ ١٤ مترا مربعا عام ١٩٥٢ بمبلغ ١٠٠ ١٢٨ ج٠م ، وفى عام ١٩٥٣ باعت ٧٩٥٧ مترا مربعا بمبلغ ٨٦٢ ١٥٨ ج٠م (١٨) ، وفى عام ١٩٥٦ باعت ٥٩١٧ مترا مربعا بمبلغ ٤٦٧٧٨ ج٠م (١٩) ، وهذا يعنى أن سعر المتر المربع عام ١٩٥٢ كان نحو ٨ر٩ ج٠م ارتفع عام ١٩٥٣ الى أكثر من الضعف حيث بلغ سعر المتر المربع نحو ١٩٩ ج٠م ، وبعد أحداث ١٩٥٦ انخفض السعر الى ٧ر٩ ج٠م وذلك لهبوط عمليات البيع والشراء بسبب خروج كثير من الأجانب الانجليز والفرنسيين واليهود وصدور عمليات التأميم المختلفة .

كما قامت شركة أراضى القبارى بتقسيم وبيع أراض تممتلكها بجهة القبارى بالاسكندرية بغرض بناء المساكن والمصانع (٢٠) ،

وكانت لشركة الاسكندرية التجارية اراض تممتلكها فى مدينة المحلة الكبرى قامت بتقسيمها عام ١٩٥٢ . بالاضافة الى ما تمملكه فى مدينة الاسكندرية(٢١) .

اما شركة اراضى الدلتا المصرية والانفستمنت ليمتد فقد امتلكت عددا كبيرا من الفيلات والعمارات حيث اقامت فى نهاية عام ١٩٥٢ نحو ٣٢ فيلا وسبع عمارات ، وفى نهاية عام ١٩٥٣ بلغ عددها ٦٢ فيلا و ١٣ عمارة ، وقامت الشركة بتطوير ضاحية المعادى فزودتها بالمياه والكهرباء مرة أخرى خاصة عندما عملت مصلحة المسكك الحديدية على تنفيذ كهرية خط حلوان /٥٢/ ١٩٥٣ ، وقد كان للمكان نفسه اثر فى جذب الاهالى لشراء الأراضى من الشركة حيث الهدوء وكثرة المنتزهات والاشجار ، مما أدى الى زيادة الأراضى المعروضة للبيع ، الأمر الذى ترتبت عليه زيادة الاسعار(٢٢) وفى عام ١٩٥٤ قامت الشركة بمجموعة أعمال فى هذا المجال فى المعادى وغيرها ، مثل بناء الفيلات والعمارات والكازينوهات واقسام البوليس والمدارس والمكاتب ومحطات توليد القوى الكهربائية والجراجات والمخازن(٢٣) .

وقامت الشركة المصرية للأراضى والمباني عام ١٩٥٤ ببناء سينما أوديون وجراج ودكاكين ومكاتب ، وفى ٩ نوفمبر من نفس العام قامت الشركة وفريق من الايطاليين بابرام عقد مع الحكومة المصرية باستغلال مناطق العمورة والمنتزة والمقطم ، وكان لهذه الأعمال اثر فى زيادة رأسمالها فى نهاية العام المذكور الى ٣٠٠ ٠٠٠ ج.م بعد ان كان ١٠٠ ٠٠٠ ج.م فى بداية نفس العام ، وقد جاءت الزيادة نتيجة للاستثمارات والارباح التى حققتها الشركة خلال هذا العام(٢٤) .

وكان نشاط شركة المشروعات والمباني المصرية عام ١٩٥٥ محدودا حيث انها اقتصرت على تنفيذ أعمال الصيانة البحرية العادية وأعمال مجارى البلدية الجديدة وبعض الأعمال التكميلية الصغيرة (٢٥) .

أما عن الأرباح التي حققتها هذه الشركات فقد تفاوتت من شركة الى أخرى فبعضها كانت أرباحها وفيرة والبعض قليلة ، والبعض الآخر لم يحقق سوى الخسارة ، فعلى سبيل المثال ارتفعت أسعار أسهم الشركة المصرية للمباني الحديثة ( الشمس ) عام ١٩٥٢ ، الا أن مدير الشركة وهو أجنبى اشترى لنفسه عمارتين يثمن باهظ مما سبب للأسهم هبوطا كبيرا ، الأمر الذى أدى الى هبوط أرباحها ، بما لا يتفق مع رواج المباني وكثرة أرباحها السابقة (٢٦) ، ومع كثرة أرباح الشركة طوال تلك الفترة فانها لم تصرف أرباح المساهمين خلال العامين الاخيرين من هذه الفترة بسبب كثرة المرتبات والمكافآت والعمولات الضخمة التي كانت تصرفها الشركة لأعضاء مجلس ادارتها (٢٧) .

وأىضا شركة الازبكية البلجيكية المصرية التي حققت أرباحا طائلة جعلتها توزع ٢٢٠ قرشا للسهم عام ١٩٥٢ ارتفع الى ٣٢٥ قرشا عام ١٩٥٣ (٢٨) . وفى نفس السنة حققت الشركة المساهمة للعقارات المصرية أرباحا بلغ صافيها ٥٣٣ ٢٧ ج.م (٢٩) ، وذلك لكثرة العقارات التي قامت الشركة ببنائها واستغلالها (٣٠) .

وهناك شركات منيت بخسائر خلال تلك الفترة ، فعلى سبيل المثال لم تتوسع شركة المشروعات والمباني المصرية فى أعمالها بل اقتصرت على بعض الأعمال المحدودة عام ١٩٥٥ ، مما أدى الى حدوث خسائر قدرت بحوالى ٣٣٣٠ ج.م (٣١) ، ويبدو أن الشركة

لما اقترب انتهاء امتيازها لم تهتم بآمالها ، ان ورد فى تقرير مجلس الادارة أن الشركة حدث من نشاطها .

ومعظم الشركات اتبعت خلال تلك الفترة قوانين التنظيم من حيث مجلس الادارة والموظفين والمرتبات ، فالشركة المساهمة للعقارات المصرية طبقت هذه القوانين فى الوقت الذى كان فيه جميع المؤسسين اجاناب وذلك بحصولهم على الجنسية المصرية فأصبحوا مصريين ، وبذلك تكون الشركة قد التزمت واستوفت النسب المطلوبة (٣٢) .

ولكن شركة المباني المصرية المساهمة ( ايجيكو ) قامت بفصل مهندس مصرى وذلك لوجود ستة اجاناب يتقاضون أجورا ومكافآت توازى عشرة أمثال مرتبه ، وقد احتالت الشركة على القانون بجعل هؤلاء الأجاناب الستة عمالا ممتازين يتقاضون أجورا يومية تتراوح بين ٨٠ قرشا و ٤ جنيهات خلف المصاريف (٣٣) وذلك حتى لا تجعل الشركة من هؤلاء الأجاناب الستة موظفين رسميين بل هم عمال باليومية ، وهذا يعنى عدم احتسابهم ضمن النسبة ، مما يؤدى الى رفع نسبة المصريين وانخفاض نسبة الأجاناب ، أما اذا ضمت الشركة هؤلاء الستة فيحدث العكس وتزيد نسبة الأجاناب وبذلك تصبح الشركة مخالفة .

وبخلاف هذه الشركات وجد بعض الأفراد الذين تخصصوا فى البناء والتشييد مثل « ايقانجلو جورجيانس » اليونانى الذى كان يمتلك اراضى بمدينة رشيد قام بتقسيمها الى قطع للبناء عام ١٩٥٢ (٣٤) .

وبعد أحداث ١٩٥٦ وضعت الحراسة على الشركات التابعة لدول العدوان ( انجلترا وفرنسا ) مثل شركة اراضى الدلتا المصرية

والانفستمنت ليمتد أخضعت للحراسة عام ١٩٥٧ (٣٥) والشركة المصرية للمباني الحديثة ( الشمس ) وغيرها (٣٦) .

أما نشاط الأجانب فى مجال الخدمات السياحية والفندقية فقد تطورت الخدمة فى الفنادق المصرية التى تمتلكها الشركات الأجنبية ، كما رحبت الحكومة المصرية بإشتراك الشركات الأجنبية فى رؤوس أموال بعض الشركات المصرية وإدارتها ، ومن أمثلة ذلك اشتراك « شركة هيلتون » فى إدارة شركة مصر للفنادق عام ١٩٥٤ واختيار بعض بيوت الخبرة الأمريكية لتقديم المعونة الفنية ، وقيام الشركات المشاركة بتدريب عدد كبير من المصريين ، وذلك أملا فى ارتفاع عدد السائحين من نصف مليون الى مليون سنويا ، خاصة بعد انشاء عدد من الفنادق المتوسطة والصغيرة ، وان الحكومة لم تمنع فى اشراك رأس المال الأجنبى فى صناعة الفنادق بقصد الاستفادة من توسع الطلب العالمى على الرحلات المنظمة على غمار ما تم عام ١٩٥٥ عند انشاء فندق الهيلتون .

وبعد الاعتداء الثلاثى حدث رد فعل عنيف فى موقف الحكومة ازاء الاستثمار الأجنبى كان من مظاهره تأميم نصيب الأجانب من الانجليز والفرنسيين ومزاولة المصريين لكثير من هذه الأعمال (٣٧) .

أما الشركة الشرقية للسينما فقد تعرضت عام ١٩٥٦ لازمة فى الصناعة السينمائية التى تتحملها دور العرض فى مصر ، وقد امتدت هذه الأزمة الى الهيئات والافراد الذين لهم صلة بصناعة السينما (٣٨) .

ومن المرافق الخدمية التى استثمر الأجانب أموالهم فيها « شركة أوبرج مصر » وهى عبارة عن شركة أجنبية تضم مجموعة من المحلات مثل أوبرج الاهرام وأوبرج الترف وقد احترقت فى يناير ١٩٥٢ ، وأوبرج بلو بالاسكندرية احدى مؤسسات الشركة المذكورة ،

وقد لحقت الشركة خسائر فادحة خلال بداية الفترة وحتى عام ١٩٥٣ بلغت نحو ٥٦٠ ٨٦ ج.م .

ومن تقرير مجلس الادارة عام ١٩٥٥ اتضح ان الشركة قد مرت بظروف عسيرة أسفرت عن خسائر ، ويوضح التقرير أيضا ان هذا المحل يضارع أرقى المحلات الدولية وأسعاره منخفضة وان أهم الصعوبات التي اعترضت المحل أنه لم يطرأ أى تعديل على أسعار المشروبات والمأكولات منذ عدة سنوات بالرغم من ارتفاع الرسوم الجمركية على المشروبات الروحية والبضائع الأجنبية المستوردة والمنتجات المحلية والأجور ، ومع ذلك فقد زادت إيرادات المطعم على السنة السابقة للتقرير بنحو ١٢٠٠ ج.م مقابل نقص فى إيرادات المشروبات بمقدار ٦٢٠ ج.م ، وان النتيجة النهائية هي خسارة الشركة (٣٩) .

### شركة قناة السويس :

استمر الخلاف بين شركة قناة السويس وبين الحكومة المصرية حتى ما بعد قيام ثورة ١٩٥٢ ، ولما كانت معاهدة القسطنطينية تقضى بحق الدولة فى استبعاد الخطرين الذين يقومون بالتجسس لحساب الغير ، فان هذا لم يمنع استمرار المنازعات بين الشركة والحكومة ، ففي عام ١٩٥٣ احكمت مصر الحصار البحرى باغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحه الاسرائيلية ، ورفعت اسرائيل شكوى الى مجلس الأمن تطالب بفتح الملاحه فى خليج العقبة عام ١٩٥٤ وأبطل الاتحاد السوفيتى القرار (٤٠) .

ان شركة القناة بدأت فرنسية ، ثم اختارت الحماية البريطانية بعد ان علا نجم بريطانيا فى أعقاب الحرب الأولى ، وبعد الحرب الثانية وجدت نفسها مضطرة لأن ترفع العلم الأمريكى ، ففي أول



زيارة «لجون فوستر دالاس» وزير خارجية أمريكا للشرق الأوسط ولرجال ثورة ١٩٥٢ ، عملت الشركة على عرقلة مساعدة الحكومة الأمريكية لمصر فى مساعدتها لعقد اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن القاعدة العسكرية بقناة السويس ، وقد تم اجتماع « شارل رو » رئيس الشركة مع « دالاس » موضحا له أن الملكية الأمريكية فى أسهم الشركة ارتفعت من ٤٥٪ قبل الحرب الثانية الى ١٦٪ بعدها كما أوضح له أهمية القناة فى تقصير المسافة بين نيويورك وهونج كونج الى ليفربول عن طريق قناة بنما ، كما أوضح « رو » أيضا أن المصريين يحملون بالاستيلاء على الشركة خاصة بعد انتهاء حماية القاعدة البريطانية لأنهم لا يستطيعون حمايتها وأن القناة هى وريد الدورة الدموية للبترول فى العالم (٤١) ، وهذا يعنى أن شركة القناة بذلت قصارى جهدها للعمل على بقاء القاعدة العسكرية الانجليزية بمنطقة السويس ، أى استمرار الاستعمار فى مصر ، وكان هذا لمصلحة الشركة حيث ان الوجود الانجليزى فى مصر حماية للشركة .

أما عن مجلس ادارة الشركة فنتيجة للدخل الذى كان يعود على المدير فقد كانت أمنية كل سياسى أوروبى أو قائد أو رئيس دولة أو وزير أو مدير أعمال أن يصبح بعد استقالته عضوا فى مجلس ادارة شركة القناة ، ففي المدة ١٩٥١ و ١٩٥٥ حصل المدير على دخل قدره ١٤٧.٠٠٠ ر.١ فرنك (٤٢) .

وفى عام ١٩٥٥ حاولت حكومة الثورة تعديل الاوضاع الاستغلالية للشركة فطالبت بأن يكون نصف أعضاء مجلس الادارة فيها من المصريين الذين تعينهم الحكومة (٤٣) ، وفى عام ١٩٥٦ كان مجلس الادارة يتكون من ١٦ فرنسيا و ٩ بريطانيين و ٥ مصريين وهولندي وأمريكى (٤٤) ، وبذلك فان نسبة المصريين طوال تلك الفترة

وحتى عام ١٩٥٦ لم تزيد على ١٥٦٪ في حين أن الاعضاء الفرنسيين في الشركة كانوا يزدون على ثلاثة أضعاف المصريين أصحاب البلاد والقناة ، ويبدو أن هذه النسبة كانت حتى صدور قانون التأميم الذي بمقتضاه تغيرت النسبة لصالح المصريين .

وبالنسبة لمندوب الحكومة لدى الشركة خلال تلك الفترة فإنه في سبتمبر ١٩٥٢ خلا منصب مندوب الحكومة المصرية في الشركة فعملت الحكومة على اختيار مندوب لها وذلك لكي يحقق الغرض المقصود من انشاء هذا المنصب (٤٥) .

ان التطورات العالمية التي أدت الى ازدياد الحركة التجارية كانت سببا في زيادة المرور بالقناة ، وبالتالي ارتفع دخل شركة القناة ، فالحاجة العالمية لبتترول الخليج ساهم في زيادة مرور السفن البترولية وغيرها بالقناة بنسبة ٧١٪ حتى عام ١٩٥٥ (٤٦) .

وتمثل رسوم قناة السويس جانبا مهما في المتحصلات ، فقد تناهز ٣٠ مليون جنيه سنويا أو ثلث اجمالي متحصلات العمليات غير المنظورة ( المتحصلات والمدفوعات ) حتى عام ١٩٥٧ ثم بدأ التزايد بسبب تأميم شركة القناة أكثر من نصف هذه المتحصلات فيما بعد (٤٧) .

وكان لتأميم شركة قناة السويس اثار بعيدة المدى ، حيث أصبحت القناة ملكا لمصر ، وألغيت معاهدة الجلاء التي عقدت بين مصر وبريطانيا في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ اعتبارا من ٢١ أكتوبر ١٩٥٦

تاريخ العدوان البريطانى على القناة ، كما تم تحرير الاقتصاد  
المصرى بمصادرة وتأميم كافة المؤسسات الأجنبية فى مصر ، كما  
كشف عن المساوىء الاستعمارية البريطانية(٤٨) .

وبهذا فقد كان للثورة أثرها فى تحسين الوضع الاقتصادى  
فى مصر عن طريق الجهود التى بذلت فى انكماش السيطرة الأجنبية  
التي كانت مسيطرة على الاقتصاد المصرى قبل الثورة ، وضم  
الكثير من المنشآت والمؤسسات الأجنبية الى المؤسسات المصرية  
مثل المؤسسة الاقتصادية العامة .

## هوامش الفصل الرابع

- (١) فلتس إبادير ، إبراهيم عبد الجواد : المرجع السابق ، ص ١٥٩ .
- (٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٥٩٠ ،
- ٥٩١ .
- (٣) محفظة ٢٢٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ - ٦/٧٧ ، وثيقة ٦٦ .
- (٤) د. الجريتلى : المرجع السابق ، ص ١٣٦ .
- (٥) فلتس إبادير ، إبراهيم عبد الجواد : المرجع السابق ، ص ١٥٧ .
- (٦) د. فهمى الداغستاني : النقل فى مصر ، ص ٢٧٤ ، الجمعية  
المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع - الاقتصاد فى ربع قرن  
٥٢ - ١٩٧٧ - القاهرة ٢٣ - ٢٥ مارس ١٩٧٨ .
- (٧) محفظة ١٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة  
٢٢ فى ١٩٥٢/٨/٦ .
- (٨) د. الجريتلى : المرجع السابق ، ص ٥٣ .
- (٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٦٣ - وفى  
عام ١٩٦١ تقرر اسقاط الالتزام عن شركات الترام الاجنبية فى مصر ، انظر  
فى ذلك : د. الجريتلى : المرجع السابق ، ص ٥٤ .
- (١٠) فهرس النشرة التشريعية لسنة ١٩٥٥ ، مرجع سابق ، ص ١٥ .  
امم المرفق فى عام ١٩٦١ . انظر : سعيد احمد عبده : المرجع السابق  
ص ١١ .
- (١١) د. نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٣٧١ ، ٣٧٢ .

(١٢) محفظة ٢١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢/٢١٦ ج١ ، وثيقة ٢٩ ، ١٤٤ في نوفمبر ١٩٥٢ .

(١٣) محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٢٨ في ١٩٥٢/٩/٢٠ ، وكذلك : محفظة ١٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٢٨ ، ٢٩ في ١٩٥٢/١٠/١٩ .

(١٤) محفظة ١٤ عابدين ، وثيقة ٦ في ١٩٥٢/٩/٣٠ .

(١٥) محفظة ١٨٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١/٢ ج١ ، وثيقة ٣٩٨ عام ١٩٥٢ .

(١٦) محفظة ١٨٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٨/٣ ج٢ ، وثائق من ١٢٨ الى ١٣٢ في ١٩٥٥/٥/١٧ .

(١٧) د . الجريتل : المرجع السابق ، ص ٥٨ ، ٩٢ ، ١٠٠ .

(١٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٦٨ .

(١٩) محفظة ١٠٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٨١/٢ ج١ ، وثيقة ٤ الجمعية العمومية العادية في ١٩٥٧/٣/٣٠ .

(٢٠) محفظة ١١٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٤٦/٣ ج٢ ، وثيقة ٧٩ ميزانية ١٩٥٣ .

(٢١) محفظة ٣٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، وزارة الشؤون البلدية والقروية ، وثيقة ٩ في ١٩٥٢/١٠/٧ .

(٢٢) محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٥٤/٣ ج١ ، وثيقة ٣ تقرير مجلس الادارة عن عام ١٩٥٣ .

(٢٣) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٦ تقرير مجلس الادارة في ١٩٥٤/١٢/٣١ .

(٢٤) محفظة ١٠٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٨٧/٣ ج١ ، وثيقة ١٥١ تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية ١٩٥٤ مقدم للجمعية العمومية في ١٩٥٥/٣/٣١ .

(٢٥) بريد الشركات ، عدد ٧٣٦ في ١٩٥٦/٣/١٦ .

(٢٦) محفظة ١٠٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣٧٨/٣ ج١ ، وثيقة ١٢٨ في ١٩٥٢/٩/٧ .

- (٢٧) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٠٢ فى ١٩٥٧/٦/٢٤ .
- (٢٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٢ و ١٩٥٤ ، ص ٥٩ .
- (٢٩) محفظة ١٠٦ مصلحة الشركات ٢٦ (ب) ، ملف ١٨٢ - ٢/٣ ج١ وثيقة ١٥٧ ، ١٥٨ فى ١٩٥٣/١/١٤ ، وثيقة ١٦٧ الجمعية العمومية العادية فى ١٩٥٤/٣/٢٩ .
- (٣٠) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٧٨ فى ١٩٥٤/١١/٩ .
- (٣١) بريد الشركات ، عدد ٧٣٦ فى ١٩٥٦/٣/١٦ .
- (٣٢) محفظة ١٠٦ مصلحة الشركات ٢ (ب) ، ملف ١٨٢ - ٣/٣ ج١ ، وثيقة ١٦٧ ، ١٨ .
- (٣٣) محفظة ٩٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٢٩/٣ ج٢ ، وثيقة ١٥٢ فى ١٩٥٢/١٠/١٨ ، وثيقة ١٥٤ ، ١٥٥ فى ١٩٢/١٠/٢١ .
- (٣٤) محفظة ٣٦ عابدين ، مجلس الوزراء . مذكرات وزارة الشؤون البلدية والقروية ، وثيقة ٥ فى يوليو ١٩٥٢ .
- (٣٥) محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٥٤/٥ ج١ ، وثيقة ١٢١ تقرير الحارس العام فى عام ١٩٥٧ .
- (٣٦) محفظة ١٠٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣٧٨/٣ ج١ ، وثيقة ١٠٢ فى ١٩٥٧/٦/٢٤ .
- (٣٧) د. الجريتلى : المرجع السابق ، ص ١٣٦ ، ١٤٧ .
- (٣٨) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٥٤٨٥ فى ١٣ ، ١٤ يونية ١٩٥٧ ص ٦ .
- (٣٩) بريد الشركات ، عدد ٧٣٦ فى ١٩٥٦/٣/١٦ .
- (٤٠) د. محمد نصر الدين مهنا : مشكلة فلسطين والصراع الدولى ١٩٤٥ - ١٩٦٧ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، دار غريب للطباعة : ١٩٧٨ ، ص ٧٤ ، ٧٥ .
- (٤١) مجلة اكتوبر ، عدد ٥٣٠ فى ١٩٨٦/١٢/٢١ ص ٥٤ ، مقال لعبد الحميد ابو بكر : هذه هى الاسرار الكاملة للحمة مصر والقناة .

- (٤٢) ميشال سليمان : المرجع السابق ، ص ٧٩ .
- (٤٣) صلاح بسيوني : مصر وازمة السويس ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٠ ، ص ٣٣ .
- (٤٤) سيرانيان ، ص ٢٦ .
- (٤٥) محفظة ١٣ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٢٤ في ١٩٥٢/٩/١١ .
- (٤٦) د. الجريتلى : خمسة وعشرون عاما ، مرجع سابق ، ص ١٦٠ ، عبر القناة عام ١٩٥٥ نحو ٦٦٦ ١٤ سفينة تحمل ١١٥ مليون طن بضائع و ٧٠ مليون طن من البترول ، انظر :  
Pierre D'istria : Op. Cit., P .90.
- (٤٧) د. محمد فخرى مكى : المرجع السابق ، ص ٣٣٠ .
- (٤٨) مجلة اكتوبر عدد ٥٣٠ في ١٩٨٦/١٢/٢١ ، ص ٥١ - ٥٣ مقال  
لعبد الحميد ابو بكر بعنوان : هذه الاسرار الكاملة للحملة مصر والقناة ،  
وانظر أيضا :  
Russell Braddon : Suez, Splitting of a Nation, London, 1973, PP.  
172 — 173.





الباب الخامس

## مؤثرات الرأسمالية الأجنبية في مصر

١٩٣٧ - ١٩٥٧

الفصل الأول : المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية

الفصل الثاني : تدمير الرأسمالية الوطنية ( بنك مصر )

الفصل الثالث : المؤثرات الثقافية



## الفصل الأول

# المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية

كان الأجانب يمثلون عنصرا نشطا ومسيطرًا على الاقتصاد في مصر ، رغم تأثر هذه السيطرة بتراجع الاستثمارات الأجنبية في مختلف الأنشطة الاقتصادية منذ تقرر إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية في مؤتمر مونترال عام ١٩٣٧ ، وقد استمر هذا التراجع طوال فترة الحرب العالمية الثانية خاصة بالنسبة للدول التي اشتركت في الحرب ، فعلى سبيل المثال نجد ان مصر قطعت علاقتها مع دول المحور طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ وبالتالي وضعت الحراسة على اموال رعايا هذه الدول واعتقلت معظمهم (١) هذا من جانب ، ومن جانب آخر تم ترحيل عدد كبير من شباب دول الحلفاء خاصة الفرنسيين لاشتراكهم في الحرب (٢) .

وما ان انتهت الحرب بفترة بسيطة حتى صدر قانون تنظيم الشركات المساهمة رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ مما كان له كبير الاثر في تراجع رؤوس الاموال الأجنبية وتناقص قيمتها .

ثم تلى ذلك قيام ثورة ١٩٥٢ وتوالى التشريعات الاجتماعية والاقتصادية بشكل حد من الوجود الاجنبي ورأساله ، كما

أضـمـت من قـدرة أرباب الأعمال وملاك الأراضى والعقارات والأوراق المالية (٢) ، وكذلك الأحداث السياسية مثل اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ وخروج القوات البريطانية حتى عام ١٩٥٦ ثم اعلان تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى على مصر وما ترتب عليه من مفادرة كثير من الأجانب لمصر ووضع املاك رعايا دول العدوان تحت الحراسة ، ثم صدور قوانين التمصيل عام ١٩٥٧ .

ومن الملاحظ ان كل فئة من الفئات الأجنبية فى مصر قد استهوتها أعمال معينة تتفق وما تحققه من أرباح دون اعتبار لتخصص معين ، وهذه الفئة كانت فئة تهدف الى جمع المال بكل السبل وأسرعها ، بطرق مشروعة وغير مشروعة ، وهى تتمثل فى معظم الأجانب الذين كانوا فى مصر ، وهى محور الدراسة لأنها صاحبة رأس المال الأجنبى ، أما عن الفئة التى تتخصص فى أعمال معينة فهذه من شأنها أن تفيد البلاد ، ولم يكن من الأجانب فى هذا الشأن كثيرا ، بل على العكس من ذلك فلم يكن هذا النوع متوافرا الا فى بعض الوظائف وفى أضيق الحدود مثل الاطباء والمهندسين والمحامين أو ما شابه ذلك .

وعلى النقيض من ذلك وجد العديد من الأجانب يعملون فى وظائف لا صلة لهم بها على الاطلاق مثل « أولبرج » الذى دخل شركة البيرة المساهمة بومنتى والاهرام بصفته خبيرا فى صناعة البيرة وهو بعيد عنها كل البعد(٤) ، وفى الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات بالقصير كان هناك الكثير من الموظفين الفنيين الإيطاليين الذين يفتقرون الى هذه الوظائف ولا يعرفون عنها حتى القليل(٥) .

ومن اهم الاعمال التى استتھوت الأجانب وقاموا باستثمار  
 لمواھم فيها فى مصر الاعمال المالية والتجارية ( فى البنوك  
 وشركات المال والتأمين وشركات التجارة الداخلية والخارجية)  
 وسوف نوضح ذلك من خلال بعض الأمثلة ، فقد كان للبريطانيين  
 اثر كبير فى انشاء هذه الشركات مثل « الفتانت كولونيل  
 دبليم ماكينزى » و « جورج فريد بريك بورجودين » و « بيترو  
 لكتسون » (٦) ، و « هنرى كريشفسكى » و « مركو ليفى »  
 و « شارل ميللى » (٧) ، و « ج . ا . كراد نورد » (٨) ، و « جوزيبي  
 أوثير » (٩) .

كما برز فى هذه الاعمال كثير من الفرنسيين أمثال « لويس  
 باروخ » و « ليون بيلويس » و « ابرامبنو بيدى » (١٠) و « ايسات  
 ج . مزراحى » و « ماكسى مزراحى » و « زينيه مولى » (١١)  
 و « شارل روجيه » (١٢) ، أما عن الايطاليين فقد كان منهم اعداد  
 لا بأس بها فى مجال البنوك مثل « موريس موصيرى » و « فايكس  
 ن . موصيرى » و « روبير موصيرى » و « مئيز موصيرى » (١٣)  
 و « كترين سيمونت شارلوت دريفوس » و « أنجلو كارلو ميللى »  
 و « ريشارد دريفس » و « بيير ويشار » (١٤) و « اينيدور ا .  
 ٥هين » (١٥) و « موريس ج . كوهين » (١٦) و « فيكتور كوهين »  
 و « رايوننف . كوهين » (١٧) ، كما كان لليونانيين دور بارز فى  
 الاعمال التجارية والمالية مثل « م . لاسكاريس » (١٨) و « أنستاسى  
 اكسينوس » (١٩) و « ديمترى زوتس » (٢٠) .

وبالإضافة الى ذلك ارتبطت جنسيات اخرى كثيرة بهذه  
 الاعمال مثل « جورج اليمان » السويسرى (٢١) و « أزدنيك  
 شمبلاهوس » التشيكى (٢٢) و « فرنسيس تاجر » الفلسطينى  
 و « الفريد كئانه » و « زيديه كئانه » و « شارل كئانه  
 اللبنايين » (٢٣) .

كما اشترك عدد كبير من الأجانب فى تأسيس شركات الاراضى الزراعية ، ويمكننا القول بشكل عام بان الأجانب قد استطاعوا امتلاك اراض زراعية واسعة مستغلين فى ذلك المواقف السياسية العامة خاصة فى الفترة قبل عام ١٩٢٧ تاريخ الغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر على نحو ما سبق بيانه ، ولقد تفوق الأجانب على المصريين بشأن تركيز الملكية الزراعية ، ففى عام ١٩٤٩ نجد أن متوسط ما يملكه المزارع المصرى كان ١٫٨٩ فدان ، لم يضع حدا لسيطرة الجاليات والشركات الأجنبية على الثروة الاقتصادية الزراعية الا عندما صدر قانون ١٩٥١ بتحريم ملكية الاراضى الزراعية على الأجانب عن طريق الشراء أو اية طريقة أخرى غير الارث (٢٤) .

والأجانب الذين استثمروا اموالهم فى المجال الزراعى كانوا كثيرين منهم « السير روبرت » و « جوزيف نابيير » و « جون كاميلين » و « ه . م . أفتونى » و « ه . ب سميت » (٢٥) و « جورج تريهاكى » و « ادوارد مورتى » الانجليزى (٢٦) و « ملكسيم » الفرنسى و « هنرى موصيرى » الايطالى (٢٧) .

وهناك مجموعة كبيرة من اصحاب المصانع الذين ساهموا فى اقامة الشركات الصناعية وكان منهم البريطانيين « جورج ليونارد ناكز » و « روبرت جاردين » اللذان لعبا دورا كبيرا فى تطوير صناعة السبك بالبلاد (٢٨) ، كما عمل كل من « جاك فوماريللى » و « رينيه بوديه » الفرنسيين على انشاء شركة لاستغلال الملح والبوتاس بمرسى مطروح ، وكذلك « موريسى ماهيو » البلجيكى و « ميشيل سنطاريللى » الايطالى بتطوير الصناعات الكيماوية فى مصر (٢٩) ، هذا فضلا عن أفراد اسرة « سباهى » السورية المكونة من « مصطفى طه

وعبد الحميد وبدرية ولطيفة سباهى « أصحاب شركة سباهى الصناعية لخطوط الفول والمنسوجات » والجدير بالملاحظة أن بعض أفراد هذه الأسرة قد حصلوا على الجنسية المصرية مثل « مصطفى وبدرية سباهى » (٣٠) .

وبالإضافة الى ذلك فهناك الكثير من الأجانب الذين أنشأوا الشركات المساهمة ، ولم يتركوا مجالا من المجالات الاقتصادية المختلفة الا ونفذوا فى أعماقها ، فقد ظهر أثرهم فى مجال النقل والبناء والخدمات العامة والخاصة ... الخ .

كما أصبح الأجانب مديرين للشركات وأعضاء مجالس إدارة أمثال « أ . مايدر » مدير بنك أيونيان ليمتد فرع الاسكندرية (٣١) ، و « راؤول روسو » مدير مكتبة « هاشيت » (٣٢) و « دنكان روبرت ماكنتوش » مدير شركة شل البريطانية (٣٣) و « مسيو يابنج » رئيس شركة الكروم والكحول المصرية و « نيقولا بيراكوس » نائب الرئيس وعضو مجلس إدارة الشركة المنتدب و « مسيو فيليب لابس » و « مسيو بشارة معنوق » و « مسيو شارل روفيه » أعضاء مجلس إدارة الشركة (٣٤) وكل من « ت . ر . كول » و « جاك أ . مارسيلون » و « نيكور ا . زرماتى » و « أوسكار تاجر ورنيه اسماعيلون » أعضاء مجلس إدارة شركة أبو قير ليمتد الانجليزية (٣٥) و « جى دافزاك » رئيس مجلس الإدارة بشركة الاسكندرية العقارية الفرنسية ، ومن أعضاء مجلس إدارة الشركة الأجانب « مارسيل لينانين جيرد » (٣٦) .

ليس هذا فحسب . بل لقد بلغ الأمر ان يكون الأجنبى مديرا وعضوا فى مجلس إدارة لأكثر من شركة فى وقت واحد مثل رئيس جماعة المجرىين التجاريين فى مصر الذى شارك فى إنشاء « شركة ج . ب ميتشل آند كومباني and Co.

J.P. Mitchell « وكان مديرا لشركة الاسكندرية للملاحة وعضو مجلس ادارة شركة الاسكندرية للتأمين ، وشركة اتوبيس الاسكندرية والشركة المساهمة المصرية « جانز Ganz » (٣٧) و « مسيو جورج اليان » سويسرى الجنسية كان فى اواخر عام ١٩٥٣ رئيس مجلس ادارة لكل من شركة توريد الكهرباء والتلج وشركة اسكندرية للتأمين على الحياة ونائب رئيس مجلس ادارة كل من شركة اسكندرية للتأمين وشركة مصانع النحاس المصرية ، وعضو مجلس ادارة كل من البنك الاهلى المصرى والشركة المساهمة المصرية ( كاريا ) ، والعجيب ان مصلحة الشركات كانت تتعامل عما اذا كان هذا الأجنبى شغفلا وظيفه عامه فى الدولة من درجة مدير عام فما فوق سابقا او وقت رئاسة وعضوية الشركات السابقة من عدمه (٣٨) ، وهذا يعنى ان العضوية لاكثر من شركة حتى بعد قيام ثورة ١٩٥٢ كانت مباحة للأجانب طبقا لقاانون تنظيم الشركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشرط الا يكون شغفلا لوظيفة حكومية .

وكذلك الأجنبى « الدونيتالى Al Do Vitale » عضو مجلس ادارة البنك الايطالى المصرى ، والقائم على تصفية شركة الزيوت المصرية « ايجولين » (٣٩) ، وايضا بريطانى مدير شركة الغزل الاهلية المصرية ورئيس مجلس ادارة وعضو مجلس ادارة لشركة صباغة الاقمشة القطنية ليمتد وشركة جيمس اللبائى ليمتد والشركة المصرية لصناعة المنسوجات وشركة ميتشر الصناعية ليمتد وشركة ما وراء البحار الصناعية ليمتد وشركة نيلنزا لصناعة المنسوجات ليمتد ، والجدير بالذكر ان هذه الوظائف الكثيرة كانت فى وقت واحد بعد



قيام الثورة ، حيث ان هذا البريطاني كان يشغلها من ١٩٥٣ الى ١٩٥٥ (٤٠) .

والجدير بالملاحظة ان الفئات التي ذكرت سابقا جميعها اصحاب رؤوس اموال اجنبية في مصر ، ويبقى من لا رأس مال لديهم أو غير اصحاب رؤوس الاموال الأجنبية وهم الموظفون وهؤلاء كانوا كثيرين أيضا ، حيث استطاعت الجاليات الأجنبية ان تسيطر على اغلب الوظائف الاقتصادية للشركات ، فلم يقل عدد موظفي الشركات المساهمة من الاجانب في المناصب الرئيسية عن ٥٠ - ٦٠٪ في بعض الاحيان ، وكانوا يحصلون على اجور ومرتبات لا تتناسب مع اجور ومرتبات المصريين (٤١) .

وهناك الكثير من الايطاليين اصحاب الذوق الايطالي في الاثاث والبناء والصناعات الزجاجية الذي ظل قائما حتى الحرب العالمية الثانية ، وهناك المديرون الايطاليون والمستشارون البريطانيون والمهندسون الفرنسيون ببراءاتهم يرتدون جميعا الطرابيش ، ويتحركون تحركا واسمعا في المجتمعات المصرية الراقية ، وقد احكوا علاقاتهم مع البرجوازية المصرية ، وافادوا من مرتباتهم الكبيرة في اقامة الحفلات (٤٢) . ومن امثلة هؤلاء الموظفين الاجانب ٠٠ المهندسون ٠٠ وهم كثيرون خاصة في المصانع ومنهم « مستر ويكندن Mr. Wrkendon » بريطاني بمصنع الطائرات وهو استاذ تصميمات ورسومات بكلية الهندسة جامعة فؤاد الاول (٤٣) ، وكذلك المهندسون الزراعيون مثل « ايميليو كالزولاري Emilio Galzolari » مهندس زراعي ايطالي (٤٤) ودكتور « و . لورنس Dr. W. Lawrence Balls » كبير الفنيين للقطن بوزارة الزراعة (٤٥) ، وهناك الكثير من الفنيين البريطانيين بوزارة الزراعة خاصة في مجال زراعة

القطن وتحسين اصنافه مثل ( جيزة ٧ ) (٤٦) ، وكثير من المهندسين في فن الادارة ، ففي عام ١٩٥٣ حضر الى مصر عدد كبير من هؤلاء المهندسين خاصة الامريكيين وعلى راسهم « مايلز كوبلاند » بهدف تنظيم ادارات ومؤسسات الدولة المصرية (٤٧) .

والجدير بالذكر ان هؤلاء المهندسين في الغالب كانوا من جنسية صاحب المصنع ، فمثلا مصنع بيلا - مصنع نسيج الالياف - كان المهندسون فيه من الايطاليين ، ومصنع بيار كان فنيوه من الفرنسيين ، ورغم ان الحكومة كانت قد عقدت اتفاقية مع بعض اصحاب المصانع لتدريب المصريين ليحلوا محل الاجانب ، فان هؤلاء الاجانب كانوا يحرضون على الا يتركوا فرصة لاي مصرى ليستفيد منهم شيئا من الناحية الفنية (٤٨) .

واكثر الوظائف المنتشرة في جميع الشركات « المحامون » فكل شركة محام وهو اجنبى في الغالب مثل « م . سيدناوى س . باكوس » M. Sednaoui C. Bacos محامى في بنك باركليز (٤٩) والوكيل المصفى لشركة الرهن العقارية المصرية ليمتد هو « توماس فريدريك ستفن » Thomas Frederick Stevens ومحامى الشركة « البرت م . رومانو » Albert M. Romano « (٥٠) ، « برايموند شميل » Raymon Schemeil محامى البنك الايطالى المصرى (٥١) ، « والبرت دلندا » Albert Delenda محامى الشركة الامبراطورية للصناعات الكيماوية ( مصر ) (٥٢) ، « ووليم هنرى لوكاس » وكان يعمل وكيل مفوض لشركة بهرند التجارية (٥٣) .

وأيضا من الوظائف الكثيرة في جميع الشركات المساهمة — الأداريون — وكان على قمتهم دائما المدير العام الذي كان صاحب العمل غالبا وهو اجنبي في الغالب أو متمصر ، وتحت هذا المدير عدد من الموظفين بعضهم اجنبي وبعضهم متمصر ، وكانوا يتولون الاعمال الاساسية من الناحية المالية والإدارية ، وفي بعض المصانع كان يوجد بعض المصريين الذين كانوا يقومون ببعض حسابات المخازن والإنتاج والأجور (٥٤) ، ومن هذه الوظائف على سبيل المثال — المحاسبين — وهؤلاء لا تخلو منهم شركة أو مصنع أو بنك أو غير ذلك من المؤسسات المختلفة ، مثل « الإخوة كوبر وشركاهم Cooper Brothers & Co. المحاسبون القانونيون لشركة أبو قير ليمتد (٥٥) و « ف . ر . و . وودز F.R.O. Woods محاسب قانوني لشركة أقطان كمرالزيات (٥٦) و « ج . سكوت سميث » و « ر . ف . مرخات » المحاسبون في بنك موصيرى .

وبالإضافة الى ذلك عمل الكثير من الأجانب في وظائف مسكرتارية الشركات مثل « شارل مبتلى » مسكرتير بنك موصيرى (٥٧) و « ج . ب . سميث H.B. Smith » مسكرتير شركة أبو قير ليمتد (٥٨) .

وهناك العديد من الوظائف الأخرى في شركات المساهمة والمصالح المختلفة ، وقد شغلها الأجانب مثل المساعدين والمترجمين الذين كانوا يقومون بإصلاح الخيوط وعلاج غيوب الأقمشة ومراقبة انتظام العمال ، وهذه الاعمال كان يقوم بها اجانب من السيدات خاصة في مصانع نسيج الحرير ومعهم بعض المصريين ، وكذلك الميكانيكية ومساعدى الميكانيكية وهؤلاء كانوا من خريجي المدارس الصناعية وخريجي الفنون .

التطبيقية ( قسم النسيج ) ، وقد تولى المصريون هذه الاعمال بعد أن تقلص الأجانب عددا ونفوذا — بعد معاهدة ١٩٣٦ ومونترو ١٩٣٧ وخلال الحرب العالمية الثانية — أما عمال الانتاج فكلتوا في الغالب مصريين (٥٩) ، هذا بجانب موظفي مصلحة صندوق الدين (٦٠) ومصلحة السكك الحديدية وتلغرافات وتليفونات الحكومة المصرية (٦١) وشركة قناة السويس (٦٢) .

هذا فضلا عن وجود مجموعة العسكريين البريطانيين في مصر خاصة في منطقة قناة السويس ، وقد سبقت الإشارة الى ذلك ، وخلاف ذلك فهناك العديد من الفئات الأجنبية التي دخلت كل منها في أعماق حرفة معينة من الحرف المختلفة في مصر .

أضف الى ذلك المرأة الأجنبية وقد دخلت هي الأخرى في كثير من المجالات الاقتصادية المختلفة ، فكانت منهن صاحبات رؤوس أموال ومؤسسات لكثير من الشركات المساهمة مثل « سلفاتور سلامه » حصلت على الجنسية المصرية في يوليو ١٩٣٩ وعملت رئيس مجلس إدارة من ٢٩ يولية ١٩٤٦ الى ٣١ أغسطس ١٩٤٩ ، وكانت عضو مجلس إدارة لكثير من الشركات بلغت حوالى تسع شركات مساهمة ، وكذلك « ماكسى سلامه » الأخرى عضو مجلس إدارة لعدد من الشركات (٦٣) ، و « مدام استر كوهين » عضو مجلس إدارة أكثر من شركة منها شركة محلات الملكية الصغيرة (٦٤) ، وكذلك كلا من « بديرة ولطيفة سباهى » السوريتين شريكتان في شركة سباهى الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات (٦٥) على نحو ما سبق .

كما عملت المرأة الأجنبية كموظفة في الشركات والاعمال الحكومية والاعمال الحرة وغيرها حيث كانت محامية مثل « بالانتا

**Mes Malatesta** محامية فى شركة سكوفى فلكوم الامريكية(٦٦) « والسيدة كاديمينوس **Mes Cademenos** محامية فى بنك ديمترى زوتس(٦٧) ، كما عملت المرأة الاجنبية طبيبىة فى مصر ، فقد كانت كبيرة طبييات وزارة المعارف انجليزية(٦٨) .

ولم يقتصر الامر على هذه الفئات فحسب فقد قدمت الى البلاد اعداد كثيرة من الاجانب التى لا عمل لها وكانت تمثل ٤٤٪ تقريبا عام ١٩٢٧ من مجموع الاجانب(٦٩) انخفض بشدة الى ٥٪ تقريبا عام ١٩٤٧(٧٠) ويبدو أن انخفاض الاجانب الذين لا عمل لهم عام ١٩٤٧ كان بسبب الحرب الثانية حيث أن عددا كبيرا منهم غادر البلاد خاصة الشباب لاشغراهم فى الحرب وبعضهم بسبب اشتداد الازمة وعدم مقدرتهم على الاستمرار بدون عمل ، ويلاحظ أيضا أن الفئة التى لم يكن لها عمل كانت فقيرة للغاية ، وقد زاد عددها بمرور الوقت ، واصبحوا ايدى عاطلة عالة على غيرهم ، فقد قدموا الى مصر وهم يحسبون أنها تفيض لهم لبنا وعسلا ، ولكن الحرب العالمية الثانية كانت سببا فى التخلص من جزء كبير منهم بل معظمهم .

ومما لاشك فيه أن كثرة اعداد هذه الفئة كانت سببا فى وجود طبقة اجنبية فقيرة فى مصر ، وقد تزداد بازدياد عددها فى الجالية الواحدة ، فرغم أن الجالية الانجليزية اتسمت بالقوة والتميز والنفوذ فى مصر ، فإن قلة قليلة من أفرادها كانت معدمة فقيرة ، ومن امثلة ذلك مطالبة احدى السيدات الانجليزيات بالقاهرة اعفاءها من غرامة قدرها خمسين قرشا محكوم عليها بها من محكمة المخالفات بمصر بسبب شجارها مع أحد أصحاب الحناطير ، وان هذه السيدة لها ستة اطفال وفى حالة لا تسمح لها بدفع الغرامة وتتكد المئسقة فى سبيل اطعام اطفالها الصغار(٧١) .

ومن تباين المجتمع التي لا يمكن اغفالها في مصر  
الطائفة اليهودية ، وهذه الطائفة مكونة من مختلف الجنسيات  
الموجودة في مصر قدر عددها في عام ١٩٤٧ بحوالى ٦٥٦٣٩  
نسمة ، ولم تدخل العائلات اليهودية - كطبيعة القوى الرأسمالية  
الأجنبية وكأسلوب عمل للجاليات الأجنبية والغنائات المنصرة في  
مناقسة بعضها البعض ، ولكنها كانت مكملة لبعضها مكونة فيما  
بينها ما يشبه ( الكارتل ) أو الاحتكار (٧٢) .

وبصفة عامة فلقد كانت أكثر الجاليات ارتباطا بالاستثمار  
هي الطائفة اليهودية التي سيطرت على منافذ الاستيراد ، وظلت  
تتحكم فيه بشكل يكاد يكون احتكاريا حتى عام ١٩٤٨ ، ولقد  
كانت النسبة الأكبر من رأس المال اليهودي تستثمر في شركات  
الاستغلال الزراعى والعقارى تليها شركات الطح والفلز والنسيج  
ثم شركات التأمين والبنوك ، كما يلاحظ بصفة عامة انتشار  
رأس المال اليهودي في أغلب الأنشطة الاقتصادية في مصر  
حينذاك (٧٣) ، وقد ظهرت في مصر عائلات يهودية عديدة كانت  
تعمل في مجال المال والتجارة والسمرة مثل عائلة قطاوى  
وعائلة عادة وعائلة عدس وغيرهم (٧٤) وأسرة سوارس وهذه  
الأسرة بعضها يحمل الجنسية الإيطالية وبعضها يحمل  
الفرنسية (٧٥) .

وقد ظهرت أسماء يهودية عديدة عملت في مختلف أوجه  
النشاط الاقتصادى في مصر مثل أصلان وريثيه قطاوى  
وسليم شالوم وهم متمصرون مساهمون في شركة العامرية  
للإطيان الزراعية (٧٦) ، وكذلك اليهوديان « نيومان وكليتر »  
بأهلحايب مصنع تسيج وحيابة بالقاهرة (٧٧) ، ومهبر مكتب شركة  
الكروم المصرية فرع القاهرة يهودى ايطالى له العبيد من

المسباويء والمثبلكل مع المصريين العاملين فى المكتب (٧٨) ،  
وارنسيت هرارى وعائلته الذين يملكون ٥٣٪ من رأسمال شركة  
الإسكندرية للغزل والنسيج البالغ ٧٠٠.٠٠٠ ج.م وابنه الدكتور  
« ابراهيم هرارى » مجام بالقاهرة كان يقوم بنشاط مربى  
خاصة فى العميلات الاجنبية حيث كان يقوم بحملها وتهريبها  
للخارج « وروثايل ماركو لىنى » اجد عملاء الشركة المذكورة  
غادر البلاد بسبب العدوان الثلاثى على مصر وفى ذمته نحو  
٢٠.٠٠٠ ج.م للشركة ، مما اوقع الضرر بأصحاب الشركة  
الاجانب وبالاقتصاد المصرى ، وهناك ايضا اليهوديان « جوزيف  
واخيه موريس لىنى » اللذان ابعدا عن البلاد لنفسى السبب ،  
واليهوديان ( بيجو هنرى ) و « دافيد كوهين » من موظفى الشركة  
المذكورة ، وقد حلوا محل موظفين مصريين بتدبير من « ارنست  
هرارى » غيىو مجلس الادارة المنتخب للشركة قبل العدوان  
الثلاثى (٧٩) .

اما المتصورون وهم اجانب اصلا فقد استوطن معظمهم بمصر  
منذ فترة طويلة ، فقد زاد عددهم خلال فترة الدراسة بسبب  
قوانين تنظيم الشركات التى صدرت لتفادى هذه القوانين خاصة  
القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ،  
وقد كان لهؤلاء المتصورين رؤوس اموال ضخمة فى كثير من  
الشركات المباحة مثل « فيكتور ا . عداة » من اسيرة  
عبادة اليهودية ، مساهم فى الشركة المصرية لصناعة وتصدير  
الحفوفات (٨٠) ، ويحظم افراد عائلة منشه مثل « موريس س :  
منشه ، وموريس م . منشه » وهى أسرة يهودية ايضا ، وكذلك  
« شارل بشيرى جبا وجوزيف س : اينانو » وجميعهم مساهمون  
فى تأسيس شركة بنى مزار لأراضى البناء والزراعة (٨١) :

وهناك أيضا أسيرة قطاوى وهى أيضا يهودية ومنها « رينيه قطاوى » أحد مؤسسى شركة التقطير المصرية ، وقد ساهم فى تأسيس هذه الشركة من المتصرين أيضا كل من « موسى ديش ونسيم حاييف وحبيب صوابا » ويبدو أنهم يهود أيضا (٨٢) ، ومن مؤسسى الشركة المصرية للمباني الحديثة ( الشمس ) المتصرين كل من « جورج زنانيرو واندرية بيطار » (٨٣) ، وهناك أيضا أسيرة مزارحى ومنها « ايزاك وماكسى مزارحى » ، وكذلك أسيرة كوهين ومنها « ريهوند ومدام استر كوهين » وهى أسيرات يهودية وهم من مؤسسى محلات الملكة الصغيرة (٨٤) ، هذا فضلا عن أسيرة شيكوريل ومنها « سلفاتور وكليمان ورينيه والفيرا شيكوريل » وهى أسيرة عريقة فى مصر (٨٥) ، وهناك العديد من الأسيرات والأفراد الأجنبية المتحصرة .

هذا بخلاف العديد من الموظفين والعمال الأجانب الحاصلين على الجنسية المصرية ، والمتنصحين لوثائق مصلحة الشركات يجد العديد والعديد من هؤلاء الأجانب المتصرين من مختلف الجنسيات يهودا وغير يهود فى مصر (٨٦) .



كانت للأجانب مصالح اقتصادية قوية فى البلاد فى شتى المجالات الزراعية والصناعية والتجارية وكانوا بذلك يملكون ملكيات ، ونظرا لكبر حجم هذه الملكيات فى مختلف الأنشطة فقد أثر ذلك على المجتمع المصرى اجتماعيا واقتصاديا حيث أوجد فى الريف طبقة كبيرة محرومة نهائيا من الملكية عملوا كإجراء زراعيين تعرضوا لاضطهاد الأجانب الذين لم يكونوا أكثر من عصابات لصوح منظمة (٨٧) .



ولم تكن هذه المساواة الاجتماعية حديثة أو وليدة هذه الفترة التى نحن بصدد دراستها ، بل لقد ورثتها مصر منذ أمد بعيد — منذ بدأ النفوذ الأجنبى يسيطر على الاقتصاد المصرى منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر — وكان الفلاح أول من تأثر بالظروف الاجتماعية السيئة التى خلقها الوجود الأجنبى ، كما تأثر بذلك أيضا ملاك الأرض الذين أصبحوا مثلثين بالديون (٨٨) .

وقد كان المجتمع الأجنبى فى مصر مجتمعا معزولا له ثقافته وتقاليده ولفته بل صحافته وأشعاره وفنونه واهتماماته الخاصة المتميزة عن ثقافة وتقاليد ولغة الشعب المصرى ، وكان الأجانب متعددى الجنسيات ولكن متقاربين فى المستوى الاجتماعى والثقافى ، ومتعالين على الشعب المصرى ، ولا تربطهم بمصر سوى رابطة الإقامة حتى يسهل استغلال مصر والمصريين (٨٩) ، لهذا ظهرت عند المصرى عقدة الخوف من الأجنبى ، وهى العقدة التى أعطت لحياة المصرى مظهرا غير كريم (٩٠) ، كما أن الخوف والرغبة من أفراد الطبقات الارستقراطية والأجانب تأصل فى نفوس أفراد الطبقات الفقيرة ، وذلك فى ظل الامتيازات الاجتماعية التى كانت تحبى الطبقات الارستقراطية ( البكوات ) (٩١) ، وقد استمر هذا الحال حتى قيام ثورة ١٩٥٢ .

والى جانب ذلك نجد أن للشركات المتعددة الجنسية داخل الدولة اثرا كبيرا ليس فقط على التنمية ، بل قد يكون أكثر اثرا على القيم الاجتماعية (٩٢) ، فقد نتج عن ذلك انحياز كبار موظفى الدولة المصريين الى الأجانب ، حيث رأى معظمهم أنه يجب مساعدة الجمعيات الخيرية الأجنبية بالتبرع لها بينما يوجد فى مصر

جموعيات خيرية أخرى مصرية مثل جمعية رعاية الاطفال المصرية  
لم تجد من يساعدوا (٩٣) .

وكان للأجانب ورؤوس أموالهم أثر كبير على الوضع  
الإجتماعى فى مصر خاصة فى فترة ما قبل الثورة ، فقد شهدت  
فترة الحرب الثانية توسعا شديدا فى عملية الهجرة من الريف ،  
فقد نتج عن نمو الأنشطة المختلفة المرتبطة بقوات الحلفاء فى  
مصر خلق فرص جديدة للعمل فى المحافظات الكبرى ، خاصة  
فى معسكرات الانجليز فى مدن القناة حيث تركزت معظم قوات  
الحلفاء (٩٣) ، مما أدى الى تحويل اعداد كبيرة من هؤلاء المهاجرين  
الى ملاحين غير مهرة من أجل خدمة وامداد جيش الحلفاء (٩٥) .

وكان أكبر أثر للحرب الثانية بالنسبة للطبقات الفقيرة  
والمتوسطة ازدياد جدة الغلاء ، حيث أخذت الاسعار فى الارتفاع  
حتى عجزت الموارد المحدودة عن اللحاق بها ، وأصبحت الحياة  
عينا يصعب احتلاله إذا استثنينا كبار ملاك الاراضى ، وأصحاب  
رؤوس الأموال وكبار الموظفين فى الدولة ، كما ان الطبقة الوسطى  
لم تنفد شيئا من ظروف الحرب ، اذ كانت الارباح تنسحب الى  
جيوب الاغنياء وخزائن الاجانب (٩٦) ، مما أدى الى ظهور طبقة  
جديدة أطلق عليها « طبقة اغنياء الحرب » نتيجة دفع رشاوى  
للمسؤولين العسكريين الانجليز والامريكيين فى المعسكرات  
أو عن طريق السرقة من المعسكرات بمساعدة الحراس  
العسكريين الذين يأخذون نصيبهم من السرقة متجسدا ،  
وأخذت هذه الطبقة تظهر وتتفاخر بعماراتها وخواتمها الذهبية  
ولابسها الفاخرة بشكل يستفز مشاعر الفقراء الغرفاء (٩٧) ،  
ومن اغنياء الحرب « غريب » الذى أصبح مليونيرا عن طريق  
توريد خضر وفاكهة ومشوشة وفاسدية لمعسكرات الانجليز

فى ظل الكبير (١٨) ، وهذا يدل على ان هؤلاء الأجانب كانوا  
لهم دورا عظيما فى مصر على النضج والصرف ، ويمكن  
القول بان الاختلاط والمصاهرة بين الأجانب والمصريين ساعدت  
فى دفع الأثرياء نحو الصناعة التى كانوا مبلغين أنفسهم عنها  
متجهين الى الزراعة عظم .

وقد ارتبط الاقتصاد المصرى والفلاح المصرى أيضا بنخضول  
القطن ارتباطا وثيقا ، ولكن الرأسمالية الأجنبية سيطرت على  
هذا النخضول ، وحفظته المحتول الرئيسى فى مصر ، وفى  
خلال الحرب الثانية عملت إنجلترا على خفض أسعار القطن  
بحجة ان رفع أسعار القطن لا يفيد سوى حفنة من الباشوات  
وهذا التبرير آثار قلق هؤلاء الباشوات ، مما أدى الى بذور بنور  
الفساد بين طبقتا المجتمع المصرى واهداث مشكلة اجتماعية ،  
واتباع أسلوب المضاربة بالأوضاع الزراعية ، فكان استئجار  
الأراضى الزراعية واعادة تأجيرها اكلو ربعا لكبار الملاك والأجانب  
معا (٩٩) ، الأمر الذى أدى الى تدهور الأوضاع الاجتماعية  
وحدوث مشاكل عرقية .

كما ان تدهور أسعار القطن وعدم تصديره خلال فترة  
الحرب أدى الى تكسب ملايين القناطير من القطن ، فى حين أنه  
كان يوجد ملايين العوايا فى مصر الذين تفوزهم الملابس  
المستوجة من القطن أو غير القطن ، كما وجد الكثير من العمال  
العاطلين نتيجة لذلك (١٠٠) ، حيث ان فرض العمل التى أتاحتها  
الحرب فى مؤسسات الانتاج لم تستوعب قدرا كبيرا من العمالة  
المصرية .

وبالرغم من ارتفاع الأسعار خلال فترة الحرب ، فان  
بعض اصحاب المصانع الأجانب خاصة المستعربين مهتمين

النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة وعلى رأسهم الخواجة « بسو » وشركة سيارات ثورنيكروفت وشركة ترام القاهرة رفضوا زيادة غلاء المعيشة ، مما أدى الى اضراب عمال هذه المصانع (١٠١) ، وأدت عمليات اضراب العمال الى قيام كثير من الشركات الأجنبية بفصل أعداد كبيرة من عمالها ، غفى شركة الغزل الأهلية والشركة المصرية لصناعة المنسوجات ببلغ عدد المفصولين نحو ٤٧٩ عاملا من مجموع عمال الشركتين البالغ ٧٢٢٣ عاملا ، وقد تدخلت وزارة الشؤون الاجتماعية فوافقت كل من الشركتين على اعادتهم وصرف مستحقاتهم (١٠٢) .

وبمجرد انتهاء الحرب سرحت القوات الحاربية عمالها فعادت البطالة وقد اهتمت الحكومة بذلك وعملت على وضع تشريع يلزم الأجانب الذين يزاولون عملا بالبلاد بالحصول على ترخيص بالعمل بشروط وقبوض معينة وأنشاء مكاتب لتشغيل المتعطلين والعناية بالتدريب المهني (١٠٣) .

وبالرغم من ذلك فهناك بعض الشركات الأجنبية التى عملت على حماية عمالها من الأمراض ، حيث وفرت لهم العديد من الخدمات الصحية والاجتماعية كتقديم الغذاء وأنشاء مقاصف تقدم المأكولات لعمالها بسعر التكلفة ، وأنشأت لهم جمعيات تعاونية ، ومننا مثل مدينة العمال بالمحلة الكبرى ومدينة العمال بكفر الدوار (١٠٤) ، وان كانت بعض الشركات قامت بمثل هذا العمل على سبيل الدعاية لها لأنها شركات أجنبية تعمل لصالحها قبل صالح العمال ، وعلى سبيل المثال ما أنشأته شركة آبار الزيوت الانجليزية بالسويس فى فترة ما قبل الثورة من عيادات طبية ومستشفى للأمراض الصدرية بالسويس (١٠٥) ، كما قامت شركة شل المحدودة ببناء نحو ١١٤٠ مسكنا للعمال و ٧٨٠ للموظفين (١٠٦) .

وقد حاول أصحاب المصانع الأجانب القضاء على العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة فى القطاع الزراعى الى جانب القضاء على الطبقات الاجتماعية التى كانت موجودة وذلك باستخدام قوة الحكومة التى استخدمها رجال الصناعة الأجانب والتى نشأت عنها طبقتان هما طبقة العمال وطبقة أصحاب الأعمال ورجال الصناعة الذين أثروا فى الحكومة باصدار قوانين تعمل على حماية مصالحهم دون أن يهتموا باصدار قوانين تعمل على حماية مصالح العمال ، وهذا أدى الى نشوب الخلاف أو الصراع بين العمال والادارة فى المصانع الأجنبية حول الأجور والعمل (١٠٧) ، ومن هذا يتضح أن هناك صراعا دائما بين طبقتين مهمتين فى المجتمع المصرى هما الطبقتان العليا والدنيا ، وفى هذا نجد أن كبار الملاك مثلا كانوا يتخوفون من تعليم أولاد الفلاحين فهم يرون فى ذلك خطرا اجتماعيا ، فاتصال أولاد الفلاحين بفروع المعرفة المختلفة كميل بأن ينمى فى أذهانهم حب المعرفة والتزود بها ، ومن ثم يتعرفون على الواقع الاجتماعى الذى يعيشون فيه ، مما يؤدى الى بذور الثورة الاجتماعية فى نفوسهم (١٠٨) .

وهذا أمر طبيعى فاتصال العامة بالتعليموا لمعرفة وزيادة الثقافة فى البلاد خلال فترة الدراسة التى نحن بصددنا ساهم فى خلق طبقة عمالية واعية ، وفى شركة ماركونى طالب عمالها عام ١٩٤٨ بتحديد ساعات العمل وتعديل المرتبات والمعاشات حيث هناك فرق شاسع بين مرتبات المصريين والانجليز فى هذه الشركة (١٠٩) ، كما طالب عمال مصنع غزل القطن عام ١٩٤٩ ببفل طبيعة عمل لتعرضهم لبعض الامراض خاصة بمرض الدرن الرئوى (١١٠) المتسبب من زغب القطن واتربته .

وقد واجهت البلاد أزمة بظافة أخرى عام ١٩٥١ بعد إلغاء  
معاودة ( ١٩٣٦ ) واستقرار آلاف العمال المضربين إلى الانسحاب  
من العمل بالمصنوعات البريطانية بمنطقة قناة السويس ،  
وقد عنت الحركة بالموانئ ، وجاء حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢  
فانتلب الذعر أصحاب رؤوس الأموال الأجانب واتجهوا إلى  
تهريب أموالهم إلى الخارج ، واضطرت الحكومة إلى تقديم  
تعويضات مالية لأصحاب الأعمال في التجارة والصناعة  
ومساعدة المشردين من العمال ، وأدى ذلك إلى تدهور الأوضاع  
الاقتصادية في البلاد (١١١) ، وزادت ساعات العطلات في  
الشركات الأجنبية مما أدى إلى عدم استقرار العمال في  
معيشتهم لكثرة تعطلهم عن العمل ، الأمر الذي ترتب عليه تقدم  
العمال لمصلحة الشركات للعمل على حل مشاكلهم ، وعلى  
سبيل المثال حدث ذلك في شركة الجوت المصرية (١١٢) .

وقد ألزمت الحكومة أصحاب الأعمال الأجانب بالتأمين  
على عمالهم ضد حوادث العمل لدى شركات التأمين ، ولما  
كانت الشركات ملكا لأجانب في معظمها ، فقد اهتمت الحكومة  
عام ١٩٥٠ بتعويض العمال عن أمراض المهنة (١١٣) ، وفي عام  
١٩٥٢ اهتمت الحكومة بخل منازعات العمال داخل مصانع  
الأجانب ، كما اهتمت بالنقابات العمالية (١١٤) .

لما غن اهتمامات حكومة الثورة بالعمال فقد انشأت لهم  
صندوقا للائحة وأخر للتأمين وذلك عام ١٩٥٥ ، وبدأ العمل  
والتطبيق أولا على عمال المؤسسات التي يوجد مركزها الرئيسي  
في القاهرة والاستغندية في أول أبريل ١٩٥٦ ، واعتبرا من أول  
يناير ١٩٥٧ تم التطبيق على عمال المؤسسات الموجودة بسائر  
أنحاء الجمهورية (١١٥) .

كما أثرت الترامنالية الأجنبية على المرأة فى مختصر ، ففى خلال فترة الحرب قامت المرأة بعمليات التوريد للسلطات البريطانية ، فمنهن من تاجرت فى الويسكى وريحت فى عام واحد ما ينوف على ثلاثين ألف جنيه ، وأخرى وودت المواد الكاوية وقدر دخلها بحوالى ٢٥٠ جنيه شهريا .

وارتفع عدد العمالات أثناء الحرب وقدر ما استخدمه الحلفاء منهن فى عام ١٩٤٥ حوالى أربعة آلاف عاملة ، أرفعت نسبة المشغولات فى الخدمات الشخصية المتضمنة للعمل بالفنادق والبارات والانتية والتزين والتجميل والتسلية وغيرها من المهن التى ترتبط بالحرب خدمة للقوات المحاربة نظرا لهجرة عدد من الأجنيبات فى بداية الحرب ، وكان ذلك لرغبتهن فى الأجر فيقتاضين ثلث ما يحصل عليه العمال ، ولتمييز العمالات الأجنيبات عنهن فبينما يكون الأجر اليومى للعاملة المصرية ٨٨ مليما تحصل العاملة الأجنبية على ١٢٢ مليما يوميا (١١٦) ، وبذلك فإن الحرب لم تكن نعمة على مصر كما تصور الكثيرون بالرغم مما عاد عليها من حركة اقتصادية فى كثير من المجالات فقد كانت الحرب سببا مباشرا فى بلورة الصراع الطبقي وذلك لازدياد فوارق الطبقات بين من يملكون ومن لا يملكون سواء بالنسبة للذكور أو الاناث ، علاوة على موجة الغلاء وارتفاع الأسعار وحدة التضخم وانهاك المصانع وعدم قدرة الأرض على الإنتاج (١١٧) .

وفى عام ١٩٤٧ ارتفع عدد النساء العمالات فى مختلف الأنشطة حيث بلغ عدد العمالات فى الصناعات التحويلية حوالى ٥٥٧٨٥ عاملة و ٧٣٦٠٨ فى التجارة و ٢٥٢٨٤٧ فى الخدمات الشخصية و ٢٤٢٠٥ فى الخدمات الاجتماعية (١١٨) ،

ويتضح من هذه الأرقام أنه حدث تطور كبير بالنسبة لخروج المرأة المصرية الى العمل عما كانت عليه عام ١٩٣٧ .

ولعل أهم الآثار الاجتماعية وأخطرها والتي كانت نتاجا طبيعيا لاختلاط المصريين بالأجانب « الأزياء العامة » وخصوصا لدى السيدات والفتيات ، فأصبحت الفتاة المصرية تخرج شبه متبرجة ، ووصل الأمر الى حد ظهورها على الشواطئ وفي الأندية العامة متشبهة بالمرأة الأجنبية في مظهرها ، ليس هذا فحسب فقد ظهرت المرأة المصرية وهي برفقة جنود وضباط جيش الاحتلال وهي في حالة منافاة للأداب العامة (١١٩) ، وبهذا فقد أساء اختلاط المرأة المصرية وتشبهها بالأجنبية الى سمعتها الاجتماعية وعاداتها وتقاليدها الموروثة منذ زمن بعيد .

وإذا كانت المرأة المصرية ظهرت بالمظهر السبىء في تقليدها بالمرأة الأجنبية على نحو ما سبق ، فإن المرأة المصرية أيضا اكتسبت جانباً نافعا لها من هذا الاختلاط ، حيث تشجعت وعملت في كثير من المهن المختلفة ، فشاع تشفيها كعامله وكخدمة في المصانع والمحال التجارية وغيرها .

وأخيرا لا يفوتنا أن ننوه في إيجاز عن أثر الحرب الثانية على رعايا دول المحور في مصر اجتماعيا ، فقد أدى وضع أموال الرعايا الإيطاليين والألمان تحت الحراسة الى أنهم أصبحوا فقراء في مصر ، ولهذا صدر أمر عسكري يقضى باعانتهم ، ولم تكن هذه الاعانة مصرية ، إنما هي من نفس أموال الرعايا الإيطاليين والألمان الموضوعة تحت الحراسة خاصة أموال الأغنياء منهم (١٢٠) ، حيث رأت الحكومة المصرية أن هذه الاعانة بدافع أنساني ، وذلك لعدم كفاية الأموال المرسلة من الحكومة الإيطالية للمفوضية السويسرية التي كانت ترعى شمسئون



الايطاليين لاعانتهم ، ولهذا لم ترالحكومة المصرية مانعا من الصرف عليهم من اموالهم الموضوعة تحت الحراسة(١٢١) ، لان الأوامر العسكرية لم تكف بوضع الأموال تحت الحراسة بل تعدى الأمر الى فصل الموظفين الايطاليين والالمان من وظائفهم(١٢٢) ، واصبح هؤلاء الرعايا بدون مرتبات ، ولم يتمتعوا بالحقوق التي كان يتمتع بها الأجانب الآخريين في مصر حيث غياب حكوماتهم خلال فترة الحرب ، واختلاف المعاملة عما كانت عليه قبل الحرب .

## هوامش الفصل الأول

- (١) محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٥٤/٥ ج ١ ، وثيقة ١١٣ ، ١١٤ في ١٩٥٦/١/١٣ .
- (٢) د . عاصم الدسوقي : مصر في الحرب العالمية الثانية ، ص ٢٥٨ ، ٢٦٠ .
- (٣) د . على الجريتلي : خمسة وعشرون عاما ، مرجع سابق ، ص ٧٧ ، ٧٨ .
- (٤) محفظة ١٣١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٨٩/٢ ج ١ ، وثيقة ٢٩٥ في ١٩٥٢/١/١٣ .
- (٥) محفظة ١٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٦٠/٢ ج ٢ ، وثيقة ١٤٨ في ١٩٥٨/١/١٨ .
- (٦) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، عقود تأسيس شركة النيل للتأمين وشركة شمال شرق أفريقيا التجارية .
- (٧) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٠٣/٥ ج ١ ، وثيقة ٣٢ .
- (٨) محفظة ١١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٧/٣ ج ١ ، وثيقة ٨٢ .
- (٩) محفظة ٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٩٩/٢ ج ٢ ، وثيقة ١٤ .
- (١٠) محفظة ٢٦٧ عابدين ، عقد شركة الكتفوار المصري للصناعة والتجارة .
- (١١) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٤٥/٢ ج ١ ، ترجمة الوثيقة ٢٥٢ في ١٩٥٦/١/٢ .
- (١٢) محفظة ١١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٧/٢ ج ١ ، وثيقة ٨١ .

(١٣) محفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٠٢/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٢ ،  
ملف ١٨٢ - ٢٠٢/٥ ج ١ ص ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ملف ١٨٢ - ٢٠٣/٣ ج ٢ ،  
وثيقة ١٣٤ .

(١٤) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٠٢/٣ ج ٢ ، وثيقة ٧٢ .

(١٥) محفظة ٢٦٧ عابدين ، عقد تأسيس بنك التصليف الزراعى المصرى .

(١٦) محفظة ٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢١٢/٣ ج ١ ، وثيقة ١٨٣  
فى ١٩٥٥/٥/١٤ .

(١٧) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٤٥/٣ ج ١ ، ترجمة  
الوثيقة ٢٥٢ فى ١٩٥٦/١/٣ .

(١٨) محفظة ١١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٧/٣ ج ١ ، وثيقة ٩٠ .

(١٩) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، وثيقة ٢ فى ١٩٤٩/٦/٢٠ عقد  
شركة سنتروكومسيون الشرق للتجارة .

Bureau Central Assiout (٢٠) الشهر العتارى بأسبوط ، محفظة  
1939 Vol. 1, controle 25011 Quitt 481 Assiout 58 — 18 Jan 1939.

(٢١) محفظة ١٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٩٦/٣ ج ٢ ، وثيقة ٦٢ ،  
٨٦ .

(٢٢) محفظة ٢٦ عابدين ، وثيقة ٣ .

(٢٣) محفظة ٢٦٧ عابدين ، عقد شركة شمال شرق افريقيا التجارية .

(٢٤) شريف حسن خاسم : المرجع السابق ، ٢٢٦ .  
Report of the Directors and Balance Sheet for the Year ended  
31st March 1939.

(٢٥) محفظة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ - ٩/٦

(٢٦) محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٩٤/٥ ج ١ ، وثيقة  
١١٣ ، ١١٤ فى ١٩٥٩/٦/١٣ .

(٢٧) محاقط مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١١ ، ١٤ ، ١٨ ،  
٢٠ مارس ١٩٤٠ جلسة ١٢/٣/١٩٤٠ .

(٢٨) عبد السلام عبد الحليم : الراسالية الصناعية ، ص ٣٢١ .

(٢٩) محفظة ٢٦٧ عابدين ، عقد شركة تأسيس برسى مطروح للملح

والبوتاس في ٢٩/١٠/١٩٤٦ ، وعقد شركة تنمية الصناعات الكيماوية في  
١٩٤٦/٣/٣٠ .

(٣٠) محفظة ٤٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٧٨/٣ ج ١ ، وثيقة  
٢٢٤ في ١٩٤٩/٨/٢٥ .

(٣١) الشهر العقاري بأسسيوط ، محفظة

Bureau Central 1937, Inscription, Assiout, , No. 1, No. 399, Vol. 1,  
Controle 00026 Quitt 1, Assiout 381, Mench 602, 1 Mai 1937.

(٣٢) محفظة ٨٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٢٥/٢ ج ١ ، وثيقة ٩٥ .

(٣٣) الشهر العقاري بأسسيوط ، محفظة ١ لسنة ١٩٤٥ ، وثيقة  
1785/945 (Assiout 307 — 24/4/1945).

(٣٤) احصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٤٦٢ .

(٣٥) نفسه ، ص ١٠٨ .

(٣٦) احصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٦١ .

F.O. 407/221, J. 1989/815/16, No. 25, No. 496, (٣٧) .

16/4/1937. PP. 79 — 80.

(٣٨) محفظة ١٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٩٥/٣ ج ٢ ، وثيقة  
٦٢ في ١٩٥٣/١٢/٢١ ، وثيقة ٨٦ .

(٣٩) محفظة ١٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨٥/٣ ج ١ ، ترجمة  
الوثيقة ١٢٣ في ١٩٥٤/١/٢ .

(٤٠) محفظة ٤٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٨/٣ ج ٣ ، ترجمة الوثيقة  
٢٨٠ في ١٩٥٥/١/١٤ .

(٤١) شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٢٩ .

(٤٢) جاك بيرك ، تعريب وتعليق ، خيري حماد : العرب تاريخ ومستقبل ،  
مرجع سلق ، ص ١٣١ .

(٤٣) محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، لجنة  
الموظفين الأجانب رقم ٢٠٣ — ٦٥/٢٨ ، وثيقة ٦ في ١٩٥٠/١/٢٩ .

(٤٤) الشهر العقاري بأسسيوط ، محفظة

Bureau Central 1937 Inscription Assiout No. 1, No. 399 Vol. 1.  
Controle 32530 Quitt 604 Assiout 21 — 16/3/1937.

(٤٥) محفظة ٥/ج محفوظات مجلس الوزراء — الوزارات ، نمرة دوسيه ١٥٠ — ١٧/أ لجنة الموظفين الأجانب .

F.O. 407/221, J. 58/20/16, No. 29, No. 54. (٤٦)  
31/5/1937, P. 98.

(٤٧) مايلز كولاند ، تعريب ، مروان خبري : لعبة الامم ، دار الفتح للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ في ١٢٤ .

(٤٨) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، الكتاب الاول ، ص ٦٥ .

(٤٩) الشهر العقارى بأسبوط ، محفظة :

Bureau Central 1937 Inscription Assiout, No. 1, No. 399, Vol. 1, Controle 36634 Quitt 672 Assiout 355, 20/4/1937.

(٥٠) نفس المصدر ، والمحفظة ، وثيقة

Controle 26651 Quitt 504 Assiout 61 — 21/5/1937.

(٥١) نفس المصدر ، محفظة ١ لسنة ١٩٤٥ ، وثيقة

Debet Assiout 48 — 4/1/1945.

(٥٢) نفس المصدر ، والمحفظة ، وثيقة

Debet Assiout 362 — 10/5/1945.

(٥٣) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، عقود الشركات وامتيازات الأجانب ،

ملف ١٨٢ — ٣٧٦/٣ ج ١ ، ص ٦٩ في ١٩٥١/٦/١٢ .

(٥٤) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، ص ٦٥ .

(٥٥) محفظة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ٩/٦ ، وثيقة .

Report of the Directors and Balance Sheet for the year ended 31st March 1939.

(٥٦) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٠٣/٥ ج ١ ، وثيقة ٣٠ .

في ١٩٥٤/١٢/١٠ ، وترجمة الوثيقة ٢١ في ١٩٥٤/١٢/١٠ .

(٥٧) محفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٠٣/٥ ج ١ ، ص ٢٥ في

١٩٥٦/٣/٣١ .

(٥٨) محفظة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ٩/٦ ، وثيقة

Report of the Directos, Op. Vit.

(٥٩) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، ص ٦٦ .

(٦٠) دار المحفوظات العمومية ، ملف خدمة ليون كبرازيان ، دولاى ٣٦٨  
رف ٢ محفظة ٣٦٥٠ ملف ٢٤-٤٤ ، وثيقة ٧٠ ، ٧١ فى ٢٤/٢/١٩٣٧ .

(٦١) نفس المصدر ، ملف خدمة البرنو كونساليز ، دولاى ٢٨٩ رف ١ محفظة  
٤١٤٧ ملف ٤٦٦٦ ، وثيقة فى ٢٧/٤/١٩٤١ ، ملف خدمة ميسو كارلو مرسى ،  
دولاى ٢٨٨ رف ٢ محفظة ٤١٤٧ ملف ٤٦٨٧٥ ، وثيقة فى ١٦/٢/١٩٤١ .  
F.O. 407/222, J. 780/38/16, Np. 91, No. 77, (٦١)  
10/3/1938, P. 171.

(٦٢) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٧٦/٢ ج ١ ، ص ٢٤ ، ٤١ ،  
٩٥ ، ٩٥ فى سنوات ١٩٤٠ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥١ .

(٦٤) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٤٥/٢ ج ١ ، وثيقة ٢٦٦  
فى ١٩٥٦/٦/٧ .

(٦٥) محفظة ٤٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٧٨/٢ ج ١ ، وثيقة ٢٢٤  
فى ١٩٤٩/٨/٢٥ .

(٦٦) الشهر العتارى بأسبوط ، محفظة

Bureau Central, Assiout 1939, Vol, 1, Controle 3308 Quitt 450,  
Assiout 5 — 4/5/1939.

(٦٧) نفس المصدر ، والمحفظة ، وثيقة

Controle 5011 Quitt 481, Assiout 53, 8/5/1939.

(٦٨) محمد حسين جيكى : الإرجع السليق ، ج ٢ ، ص ٨٨ .

Pouplation Census of Egypt, 1937, Op. Cit., PP. (٦٩)  
215 — 215.

جبله الأجانب عام ١٩٣٧ نحو ١٧٤١٣٨ وجبله نوى الأعمال نحو ١٨٢٧٤  
وجبله الذين لا عمل لهم ٧٦٦٦٤ .

(٧٠) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول مالية ج ٢ ، إرجع سابق ،  
ص ٢٣٠ ، ٢٣١ ، جبله الأجانب عام ١٩٤٧ نحو ١٢٧٦١٠ وجبله نوى الأعمال  
١٢٠٣٦٤ ، وجبله الذين لا عمل لهم ٧٢١٦ .

(٧١) د . نبيل عبد الحيد : البرجة السليق ، ص ٦٢ .

(٧٢) د . محمود بقولى : الأصول التاريخيه ، ص ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٧٣) شريف حسن قاسم : المرجع السليق ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٧٤) د . محمود متولى : المرجع السابق ، ص ٢٤٢ .

(٧٥) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٧٢/٣ ج ١ ، وثيقة ٢١٢ ، وكذلك : محفظة ٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢١٢/٣ ج ١ ، وثيقة ١٠ — ١٩ بنك سوارس .

(٧٦) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١١ ، ١٢ ، ١٨ ، ٢٠ ملرس ١٩٤٠ جلسة ١٩٤٠/٢/١٢ ، وثيقة ٢٤ .

(٧٧) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(٧٨) محفظة ١٢٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ — ٢١٠/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٦٠ — ١٦٢ فى ١٩٥٢/٢/٢ .

(٧٩) محفظة ٣٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٢٢/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٩٥ فى ١٩٥٧/٧/١٢ .

(٨٠) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٢ ، ١٤ ، ١٦ مايو ١٩٤٢ ، وثيقة ٧ عقد الشركة المصرية لصناعة وتصدير المحنوظات .

(٨١) محفظة ٤٧ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مراسيم وقرارات سلطانية وملكية ، مرسوم ملكى بتأسيس شركة بنى مزار لأراضى البناء والزراعة فى ١٩٤٥/١٢/٣١ .

(٨٢) محفظة ٢٦ عابدين ، وثيقة ٤ عقد الشركة فى ١٩٤٩/١/٢٣ .

(٨٣) محفظة ١٠٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٧٨/٣ ج ١ ، وثيقة ١٢٨ ، ١٢٩ تقرير الفحص عن عام ١٩٥١ .

(٨٤) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٤٥/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٦٦ ، ٢٦٧ فى ١٩٥٦/٦/٧ .

(٨٥) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣٧/٣ ج ٥ ، وثيقة ٨٢ ، ١٥٥ فى ١٩٥٧/٦/١٩ .

(٨٦) انظر فى ذلك محافظ مصلحة الشركات أرقام ٥٤ ملف ١٨٢ — ٢٨٤/٣ ج ١ ، وكذلك : محفظة ١٢٣ ملف ١٨٢ — ٥٢/٣ ج ١ ، محفظة ٢٩ ملف ١٨٢ — ٢٧٩/٣ ج ٣ ، محفظة ٧٢ ملف ١٨٢ — ٤٠١/٣ ج ١ .

(٨٧) د . كمال المتولى : المرجع السابق ، ص ١٧ .

F.O. 407/223, J. 2044/1/16, No. 27, No. 553, (٨٨)  
11/5/1939. P. 31 .

الراسمالية ج ٢ — ١٠٩

(٨٩) د . رفعت السعيد : الصحافة اليسارية ، ص ١١٠ ، انظر أيضا :  
Thames and Hudson : Op. Cit., P. 170.

(٩٠) د . سليمان نسيم : المرجع السابق ، ص ١٢١ .

(٩١) ميللز كويلاند : المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

(٩٢) تقرير مجموعة كبار خبراء الأمم المتحدة ، ترجمة ، محمد عبد الرحمن :  
مرجع سابق ، ص ٥٢ .

(٩٣) د . سليمان نسيم : المرجع السابق ، ص ١٢١ .

(٩٤) محمود عبد الفضيل : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

Richmond : Op. Cit., P. 210.  
(٩٥)

(٩٦) أمال محمد كابل : المرجع السابق ، ص ٢٩٣ ، ٢٩٤ .

(٩٧) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، الكتاب الثاني ، ص ٧١ .

(٩٨) أنور السادات : البحث عن الذات ، ص ٦٧ .

(٩٩) د . محمد صابر عزم : المتغيرات الاجتماعية في المجتمع المصري خلال  
الحرب العالمية الثانية ، ص ٧٣ ، ٧٤ ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٤  
لسنة ١٩٨٧ .

(١٠٠) د . رفعت السعيد : المرجع السابق ، ص ٧٠ .

(١٠١) الفث محمود مؤاد : المرجع السابق ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ ، وانظر أيضا

نوال عبد العزيز مهدي : المرجع السابق ، ص ٣٢٣ .

(١٠٢) مجلس النواب ، جلسة ٤٥ في ١٩٤٤/٦/٢٦ ، ص ١٨٨٠ .

(١٠٣) د . رؤوف عيسى : الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ،

(١٠٦) د . جمال الدين سعيد : المرجع السابق ، ص ١١٣ ، ١٣١ .

(١٠٧) د . محمد عبد الله أبو علي : المرجع السابق ، ص ١٦٤ ، ١٦٥ .

(١٠٨) د . عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضي الزراعية ، ص ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

(١٠٩) البلاغ ، عدد ٨٠٢٩ في ١٩٤٨/١/٢١ .

(١١٠) محفظة ٢١ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة

في ١٩٤٩/٢/٣١ .

(١١١) د . رؤوف عيسى : المرجع السابق ، ص ١٧٥ .







## الفصل الثانى

### تدمير الرأسمالية الوطنية ( بنك مصر )

يعتبر بنك مصر رمز الصناعة الوطنية فى مصر منذ إنشائه وحتى عام ١٩٣٩ بداية الحرب العالمية الثانية وحدثت الأزمة التى تعرض لها البنك ثم بدأت تدخل البنك انغماساً الأجنبية والاحتكارية ، وشاركت رؤوس الأموال الأجنبية الرأسمالية الوطنية داخل البنك (١) .

وقد عمل البنك على تقدم الصناعة المصرية عن طريق تقديم القروض الصناعية (٢) ، وجريا على عادة البنك فى الحرص على تمصير الاقتصاد القومى نجده خلال ١٩٣٧ حينما قررت شركة « صباغى براندفورد » بانجلترا اقامة مصنع لها فى مصر للصباغة والتبييض ، وآخر للغزل والنسيج الرفيع يتدخل لدى هذه الجماعة ويتفق معها على أن تقوم شركة براد فورد بإنشاء شركة تقوم بالصباغة برأسمال يبلغ ربع مليون جنيه ، يسهم بنك مصر فيه بنسبة ٢٠ ٪ ، كما يقوم البنك بإنشاء شركة مصرية للغزل والنسيج الرفيع برأسمال قدره ربع مليون جنيه تسهم فيه شركة صباغى براد فورد بنسبة ٢٠ ٪ من رأسمال المال (٣) .

وارتفعت الايداعات فى البنك حتى بلغت ١٧ مليوناً من الجنيهات عام ١٩٣٨ ، كما تعرض البنك وشركاته خلال فترة تطوره للاحتكارية الاجنبية التى احاطت به من كل جانب ، ولكن البنك استطاع الصمود (٤) .

كما قام البنك بتعديل اغراضه فأصبح يقدم قروضاً واعتمادات زراعية الى جانب الصناعية والتجارية (٥) ، وبذلك ادى خدمات كثيرة فى مجال تقديم القروض للمواطنين مضمونة بتأمينات عقارية الى أصحاب الاراضى فى كل أنحاء مصر (٦) .

وفى الوقت الذى كان الجهاز المصرى الأجنبى فيه يقصر قروضه على الأجانب وقلة من المصريين ويتحكم فى أسعار القطن يغل يده عن التمويل متى شاء ويبسطها متى أراد مكتاتفا فى ذلك مع شركات التصدير الأجنبية (٧) ، فكان يقوم باقراض تجار القطن مقابل فوائد قدرها ٩٪ سنوياً ، ومع وطنية هذا البنك فانه لم يستغنى عن الوظائف الأجنبية خاصة بعد الأزمة التى حدثت له وتولية حافظ عفيفى (٨) .

وبسبب النشاط الذى قام به البنك حيكت ضده المؤامرات حينما تعرض لأزمة حادة فى سبتمبر ١٩٣٩ بسبب عدم قدرته على الاستجابة لطلبات سحب الودائع ، فعندما كان « على ماهر » رئيساً للحكومة المصرية « وحسين سرى » وزيراً للمالية أوعز الانجليز للحكومة بأن تسحب كل ودائعها لدى بنك مصر ، وأن تسحب كل أموال صندوق التوفير البريدى الحكومى ، وحدث عجز فى السيولة النقدية لدى البنك (٩) ، اذ تبين من مراجعة حساباته أن العجز قدر بمبلغ ٨٤١٩١١٠٠ ج.م (١٠) ، ولواجهة مسحوبات المودعين لجأ البنك الى خط الدفاع الثانى المتمثل فى الأوراق المالية المملوكة له فحاول الاقتراض

بضمانها من البنك الاهلى المصرى ( الذى كان يزاوّل بعض اختصاصات البنك المركزى فى ذلك الوقت وكانت له مكانة متميزة فى السوق وتحت ادارة انجليزية (١١) ) .

وبالفعل تقدم بنك مصر الى البنك الاهلى يطلب قرضاً فرفض البنك الاهلى رغم أن الضمانات المقدمة (اوراق مالية مختلفة الأنواع من بينها أوراق شركات بنك مصر التى تعد من أقوى ما يمكن تقديمه فى ذلك العهد ، وبذلك خالف البنك الاهلى أبسط مبادئ العرف المصرى ، ولم يكن ذلك يستبعد والاستعمار يسيطر على سياسته المالية ، فضلاً عن تضامن وزير المالية المصرى فى ذلك الوقت مع المحافظ الانجليزى على نحو ما سبق (١٢) .

ومن أسباب هذا الرفض قيام بنك مصر بتحصير الشركة العقارية المصرية عام ١٩٣٨ مساهمة منه فى انقاذ الثروة العقارية المصرية ، كما تدخل لشراء العديد من الملكيات العقارية التى كانت معروضة للبيع سداداً للديون (١٣) ، كما أن كثرة انشاء بنك مصر للشركات ومنافستها للشركات الأجنبية ، وكان آخرها شركة مصر للمستحضرات الطبية برأسمال ١٠٠.٠٠٠ ج.م (١٤) ، كان ذلك سبباً فى هذا الرفض ، وفى ذلك يوضح البنك الاهلى أن بنك مصر أوقع نفسه فى هذه الأزمة بعد أن اتسعت مشاريعه وشركاته فكان من الطبيعى أن تحدث الأزمة (١٥) ، مع أنه ليس من المنطقى أن يتسبب التوسع والازدهار فى أزمة مالية ، بل يجب أن يكون العكس من ذلك ، وبهذا أظهر البنك الاهلى فعلاً مدى حقده على ما أبداه بنك مصر من نشاط .

كما يجب الانتباه لموقف محافظ البنك الاهلى « سير ادوارد كوك Sir Edward Cook » الانجليزى الذى انتهز الفرصة لصالحه للضغط على الحكومة لدمج امتياز البنك الاهلى ومنحه سلطات البنك المركزى (١٦) ، وقال فى ذلك « حسين سرى » وزير المالية : ان مطلب البنك الاهلى ان يترك « طلعت حرب » بنك مصر (١٧) ، وبالفعل استدعى « حسين سرى » « طلعت حرب » وحديثه عن مركز البنك وشركائه وواجب الحكومة فى التدخل لمصلحة المساهمين وأصحاب الودائع ، ومطلب اليه ان يتنحى عن ادارة البنك .

والواقع ان هذا المطلب كان مفاجأة لطلعت حرب ، فهو مؤسس البنك منذ ٢٠ عاما ، وهو الذى أنشأ شركائه وبعث فى البلاد نهضة صناعية لم تعهدها من قبل ، فهو لم يكن يحسب ان الامر يصل بالحكومة الى ان تعامله هذه المعاملة ، بل ان بعض الرغاية من جانب الحكومة للبنك يعاونه على تخطى محنته ، وبهذا وجد طلعت حرب نفسه بين امرين ، اما ان يتهمسك بمنصبه ، وفى هذه الحالة تقف الحكومة موقف الخصم منه ، خاصة وان لها ودائع ضخمة ، فاذا فكرت فى نقلها الى بنك غيره عرضت سمعته لخطر ، واما ان يتنازل عن ادارة البنك الذى يعتبر حياة طلعت حرب ، ولكنه اثر التخلى عن ادارة البنك ابقاء على تاريخه وحل محله حافظ عفيفى ، كما تخلى « فؤاد سلطان عن مركزه بصفته عضوا منتدبا عن مجلس الادارة وحل محله « عبد المقصود أحمد » (١٨) .

وعن أزمة البنك يوضح عبد السلام عبد الحليم ان بنك مصر واجه خسارة قدرها ٢٧٥٧٤٤٣ جنيه ، وان وزارة المالية قدمت له مبلغ ١٥٣١٩٣٩ جنيه فى ٢ أكتوبر ١٩٣٩ .

فى ٣ ديسمبر ١٩٣٩ - كما اقترض البنك من البنك الاهلى فى عام ١٩٤٠ قروضا بلغت جملتها ١٩٤١ر٢٧٥ جنيه بعضها بضمان أوراق مالية مما يملكه بنك مصر ، والبعض الآخر بضمان الحكومة ، وسدد بنك مصر تلك المبالغ قبل ٣ يناير ١٩٤١ .

كما ذكر أن البنك الاهلى رفض اقتراض بنك مصر لأن ذلك هو ما تمليه عليه مصلحته وعدم توفر الضمان ومخاطرته بأمواله ، وعندما توافر الضمان المثل فى الحكومة قدم البنك الاهلى القرض (١٩) .

وبهذا أعفى البنك الاهلى من المسئولية وحملها كاملة على بنك مصر ، مع أن الأزمة حدثت فى سبتمبر ١٩٣٩ فلو أن الحكومة والبنك الاهلى قدما المبالغ السابقة التى بلغ اجمالها ١٩٤١ر٧٣٤ر٤ جنيه فى نفس تواريخها المذكورة لانفجرت الأزمة فى وقتها ، خاصة أن هذا المبلغ يزيد على العجز الذى حدث فى بنك مصر وقدره ١٩٤١ر٨٤ر١٩١ر٤ جنيه (٢٠) ، كما أن تواريخ تقديم القروض المذكورة سابقة على تاريخ الدعم الذى قدم للبنك ، والدليل على ذلك ، أنه فى ٢٣ مارس ١٩٤١ قرر مجلس الوزراء تأجيل اجتماع الجمعية العمومية لبنك مصر حينما عرض وزير المالية ذلك بشأن تدخل الحكومة لدعم البنك حيث أن المسألة كانت أكبر من أن يعالجها قرار من الجمعية المذكورة (٢١) ، وفى ٤ يونية ١٩٤١ قرر مجلس الوزراء اعلان ضمان الحكومة للدوائع فى بنك مصر حتى توزيع أرباح عام ١٩٤١ (٢٢) ، وفى يولية ١٩٤١ صدر القانون رقم ٤٠ بشأن دعم بنك مصر (٢٣) ، بمبلغ قدره ٢٢٥٧ر٤٤٣ ج.م (٢٤) ، فكيف كانت قروض الحكومة والبنك الاهلى قبل ذلك التاريخ ( ٢ أكتوبر ١٩٣٩ و ١٩٤٠ ) وكيف

مسند بنك مصر هذه المبالغ قبل صدور قانون الدعم وهو مازال  
يعانى الأزمة ؟

رأى كان البنك الأهلى بنكا أجنبيا ( بريطانى ) فى رأسماله  
وإدارته(٢٥) فكان لابد من رفضه اقراض بنك مصر حتى لا تقم  
له قائمة لأسباب كثيرة سبق ذكرها ، وهى أسباب كافية  
لأن تجعل البنك الأهلى يرفض دعم بنك مصر ، ومن المعروف  
أن البنك الأهلى كان يحتفظ باحتياط نقدي ثابت وأسهم وودائع  
اجبارية للبنوك التجارية(٢٦) فكان لزاما على البنك الأهلى تقديم  
القروض بضمان ما لديه من احتياط وأسهم وودائع ، كما  
أن البنك الأهلى وقف بجانب بعض البنوك الأجنبية التى صادفتها  
أزمات مماثلة بالمساعدات التى أخرجتها من أزمته(٢٧) .

أما عن بنك مصر فلا ننكر مسئوليته فى الأزمة ، إذ  
كان عليه أن يحتاط لنفسه ، فقد انطرد فى عملية سحب  
الودائع ، وهذا ما لم يفعله غيره من البنوك الأجنبية ، والدليل  
على ذلك أنه لم تحدث أزمة لاي منها مثل بنك مصر خاصة أن  
جميع البنوك الأجنبية ومصرية وقعت تحت تأثير أحداث الحرب  
التي أدت الى سحب الودائع من البنوك(٢٨) ، بما فى ذلك  
البنك الأهلى الذى تأثر بالحرب العالمية الثانية حينما سحبت  
الحكومتان المصرية والسودانية الأموال المودعة باسميهما فى  
البنك عام ١٩٣٩(٢٩) .

أما عن شروط الحكومة التى وضعتها لعلاج الأزمة ودعم  
البنك فقد تمثلت فى أن يحتفظ البنك بجزء مناسب من موارده  
كأموال حرة لمواجهة طلبات المودعين وأن تشمل محفظة الأوراق  
المالية أوراقا مالية من الدرجة الاولى ( المصرية والأجنبية ) (٣٠) ،



وبذلك عملت الحكومة على جعل بنك مصر بنكا مختلطا ( مصرى  
أجنبى ) .

وكانت شروط الحكومة قاسية سواء المالية أو الادارية  
بما نى ذلك تصفية ما تجمع لدى البنك من أراض وعقارات ، وأن  
يعود البنك الى الأصول المصرفية بشأن الضمان الكافى  
للمعاملات التى يعقدها ، وأقصاء طلعت حرب عن ادارة البنك  
وعدم القيام بمنشآت جديدة أو التوسع فى المنشآت القديمة (٣١) .

وبموجب قانون الدعم قدمت الحكومة مساعدة مالية للبنك  
فى مقابل أن ينشئ البنك ألف حصة تأسيس لا تعين لها قيمة  
وتسلم للحكومة وتكون ملكا خاصا لها ، وتشترك هذه الحصص  
فى توزيع الأرباح (٣٢) ، وبذلك تحكمت الحكومة فى البنك  
واستفادت من أرباح هذه الحصص ، مع أنه لم يحدث ذلك مع  
أى من البنوك الأجنبية .

وكان من جراء وفرة الأموال فى الحرب أن انتعش النشاط  
الاقتصادى للبلاد وكان للبنك نصيب وافر ، وأخذ يعمل على  
تصفية تدريجية للديون القديمة واستلزم ذلك بعض التضحية من  
جانبه وتصرف فى جزء كبير من الأملاك التى آلت اليه من مدنيه  
يما يربو على ٧٠٠.٠٠٠ ج . م حتى عام ١٩٤٣ .

وفى أول سبتمبر ١٩٤٤ استرد البنك من الحكومة الألف  
حصة تأسيس بأن رد البنك للحكومة مبلغ ٢٢٥٧٤٤٣ ج . م  
وأصبحت حصص التأسيس ملكا خاصا للبنك وذلك بشروط  
منها :

— يستولى البنك على ربح هذه الحصص على أن يحبس هذا الربح فى احتياط خاص لاستهلاك قيمة الحصص بأكملها وقدرها ٤٤٣ر٥٧٢ر٢ ج . م .

— يتعهد البنك بأن يحتفظ بهذه الحصص والا يتصرف فيها الا بعد اتمام استهلاك قيمتها بالطريقة الواردة فى الشرط السابق وبغير أن يستعمل البنك فى هذا الاستهلاك شيئا من احتياطياته الأخرى .

— تظل أحكام قانون دعم البنك سارية ومعمولا بها .

وبذلك استرد البنك مكائنه الأدبية بعد ثلاث سنوات من تدخل الحكومة واستمر فى أعماله العادية وحقق لمساهميهِ أرباحا مجزية (٣٣) ، علما بأن البنك توقف عن سياسة الاستثمار الصناعى أو كاد فلم ينشئ فى السنوات التالية للآزمة وحتى منتصف الخمسينات الا شركة صناعية واحدة هى « شركة الحرير الصناعى » فى كفر الدوار عام ١٩٤٦ (٣٤) .

ومن الملاحظ أن هذه الشروط كانت تحمل فى طياتها بذور سيطرة الرأسمالية الأجنبية على النشاط الاقتصادى المصرى بدليل استغلال البنك الأهلى لازمة بنك مصر باعتباره ممثلا للنشاط الأجنبى فى الضغط على بنك مصر للحد من نشاطه المتزايد ، كما لا تغفى الحكومة المصرية من سلبيتها فى تركها صندوق التوفير الحكومى يسحب ودائعه رغم ما للصندوق من ودائع فى بنوك أخرى لم يقدم على سحبها ، وأيضا تدخلها المشروط لانفراج الآزمة .

وبذلك نحتج الرأسمالية الأجنبية في وقف نشاط بنك  
مصر خاصة في التوسع والتمصير، و من الطبيعي ان اثر  
هذا النجاح في احوال مصر الاقتصادية حيث أصبح الاقتصاد  
المصري في قبضة الأجانب .

وهكذا فان بنك مصر أصبح بعد الأزمة كبقية البنوك  
الأجنبية من حيث الفساد والفضى التي شملت عضوية  
مجالس ادارات البنوك والشركات قبل الثورة التي قضت على  
كل هذا (٣٥) .

## هوامش الفصل الثانى

(١) شهادى عطية الشافعى : المرجع السابق ، ص ٥٦ .

Charles Issawi : Egypt, An Economic, Op. Cit., (٢)  
P. 131.

ظهر أول مشروع صناعى لبنك مصر فى عام ١٩٢٢ ، ولم يأت عام ١٩٢٨  
حتى أنشأ عشر مؤسسات صناعية وتجارية كبيرة : انظر : شهادى عطية الشافعى :  
المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(٣) حسنى خليل محمد ، محمد محمد منصور : بنك مصر بين الرأسمالية  
الوطنية والتحول الاشتراكى ١٩٢٠ - ١٩٧٠ ، مؤسسة الامرام الاقتصادى ،  
١٩٧٠ ، ص ٢٧ .

(٤) شهادى عطية الشافعى : المرجع السابق ، ص ٥٦ .

Charles Issawi : Op: Cit., P. 132. (٥)

(٦) الشهر العقارى بأسيوط ، حفظة ١ لسنة ١٩٤٥ ، أحكام ورهونات ،  
مسجل رقم ٢١٢ فى ١٩٤٥/٤/٢٦ من بنك مصر فرع أسيوط الى رئيس محكمة  
أسيوط الابتدائية الأهلية ، ووثيقة  
Dossier No. 1581/217/B. 60 (Assiout 46 — 3 Jan 1945).

(٧) محمد رشدى : التطور الاقتصادى فى مصر ج ٢ ، مرجع مسابق ،  
ص ٢٠ ، ٢١ .

(٨) الشهر العقارى بأسيوط ، حفظة ١ لسنة ١٩٤٥ ، مسجل رقم ٢١٢  
فى ١٩٤٥/٤/١٦ ،  
Dossier No. 1581/217/B. 60 (Assiout 46 — 3 Jan 1945).

(٩) الوند ، عدد ٢١٧ فى ١٩٨٨/٤/٢٨ ، مقال بقلم لى الطيمى بعنوان :  
هذا الرجل من مصر .

(١٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٧٥ .

(١١) د . ابراهيم مختار : المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

(١٢) محمد رشدى : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٤٦ ، وانظر ايضا : الوند ،  
العدد السابق ، نفس المقال .

(١٣) الأهرام ، عدد ٢٧٠٨٤ فى ١٩٨٨/٦/٢٠ ، مقال د . على عبد العزيز  
سليمان : نموذج للرأسمالية المصرية المحترمة .

(١٤) حسنى خليل محمد ، محمد محمد منصور : المرجع السابق ، ص ٢٧ .

(١٥) البنك الاهلى المصرى ١٨٩٨ — ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

F.O. 407/224, J. 1939/23/16, No. 119, No. 820 E,  
14/8/1940. P. 120. (١٦)

(١٧) الوند ، العدد السابق ، نفس المقال .

(١٨) محمد حسين هيك : المرجع السابق ج ٢ ، ص ١٤٢ ، ١٤٣ .

(١٩) عبد السلام عبد الطيم عامر : المرجع السابق ، ص ٢١٤ ، ٢١٥ ،

٢١٩ .

(٢٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٧٥ ، وانظر ايضا :

د . فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ٦٩ .

(٢١) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة من ١٩ الى ٢١ مارس

١٩٤١ جلسة ٢٣ مارس ، وثيقة ٢ قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤١/٢/٢٥ .

(٢٢) نفس المصدر ، محفظة من ٢ الى ٧ يونية ١٩٤١ ، جلسة ٧ يونية ،

قرار مجلس الوزراء ، فى ١٩٤١/٦/٤ .

(٢٣) الأهرام ، عدد ٢٧٠٨٤ فى ١٩٨٨/٦/٢٠ ، مقال د . على عبد العزيز

سليمان ، السابق ، وانظر ايضا : حسنى خليل محمد ، محمد محمد منصور : المرجع

السابق ، ص ٢٨ ، ٣٩ .

(٢٤) د . فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ص ٦٩ .

(٢٥) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٢/٢ ج ١ عقد تأسيس

البنك الاهلى ، وانظر ايضا : د . ابراهيم مختار : المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

(٢٦) الأهرام ، عدد ١٨٦٥ / ١١ / ١٩٣٧ ، عدد ١٨٧٩ / ٢ / ١٩٣٧ ، وانظر أيضا : د . حسين فهمي ، د . علي الجريتلي : البنك المركزي الجديد ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

(٢٧) البنك الأعلى المصري ١٨١٨ - ١٩٤٨ ، ص ٣٧ .

(٢٨) د . إبراهيم مختار : المرجع السابق ، ص ١٧٣ ، ١٧٥ .

(٢٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٣ .

(٣٠) د . إبراهيم مختار : المرجع السابق ، ص ١٧٤ ، وانظر أيضا : د .

محمود متولى : تاريخ مصر الاقتصادي خلال الحرب العالمية الثانية ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ ، ١٩٥ .

(٣١) الأهرام ، عدد ٢٧٠٨٤ / ١٠ / ١٩٨٨ ، مقال د . علي عبد العزيز

سفيان ، المرجع السابق ، وانظر أيضا : د . إبراهيم مختار : المرجع السابق ، ص ١٧٤ .

(٣٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٧٢ .

(٣٣) نفسه .

(٣٤) الأهرام ، العدد السابق ، نفس المقال ، وانظر أيضا : حمدي خليل

محمد ، محمد منصور : المرجع السابق ، ص ٣٩ .

(٣٥) محظلة ١٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٧٥/٥ ج١ ، وثيقة

٢٨ ، ٢٩ .

## الفصل الثالث

# المؤثرات الثقافية

تأثر التعليم بالظروف الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع المصرى ، ومن ثم كان لابد أن يهدف الى خدمة الانسان بمعنى ضرورة ارتباط التعليم بالحياة ، ومما لاشك فيه أن التعليم فى مصر قبل ثورة ١٩٥٢ كان مقصورا على فئة قليلة من المجتمع قادرة على دفع تكاليفه ، وبعد الثورة تغيرت الصورة وأصبح التعليم مباحا والباب مفتوحا أمام الراغبين فى التعليم (١) ، حيث كان للمؤسسات الاقتصادية قاطبة وهى أجنبية فى معظمها أثر كبير فى أن يكون موظفوها من ذوى الثقافات لم يكن كها لها سوى فئة قليلة من أغنياء المجتمع والأجانب .

وكان لاتجاه الارشاليات الأجنبية الى فتح المدارس فى مختلف أنحاء القطر المصرى أثر كبير فى حفز المصريين على انشاء الهيئات والجمعيات التى يكون التعليم من أهم أهدافها ، وبذلك أصبح التعليم ميدان معركة بين الاحتلال والقوى الأجنبية من جانب والقومية المصرية من جانب آخر ، ومن أمثلة هذه الجمعيات ، جمعية المساعى المشكورة فى شسبين الكوم ، والعزوة الوثقى بالاسكندرية ، واخوان ويصا بأسبوط ، وميخائيل

فلتس بصنبو ، وبسطة بك بسوهاج ، ورزق الله مشرقى ،  
وقلبنى فهمى بمغاغة وغيرها(٢) .

ولما كانت الارساليات الأجنبية مظهرا من مظاهر الثقافة  
الأجنبية فى مصر فاتها انتشرت انتشارا واسعا فى أماكن  
كثيرة من القطر المصرى ومنها الارسالية الأمريكية التى كانت  
أكثر انتشارا ، وفى القاهرة أدار الارسالية سكرتير عام  
الارساليات بمصر ويدعى « آرل أدجر » وهو دكتور فى  
اللاهوت والفلسفة ، كما كان للارساليات الأمريكية فرع بأسىوط  
وكانت تتبع له مستشفى الأمريكان بأسىوط وكان مدير المستشفى  
هو الدكتور « فرانك تشالمرز مكلانن »(٣) .

وفى أسىوط أيضا تأسست ارسالية الاخوة البلموث  
بموجب تفويض من مدارس الاخوة البلموث فى ١٤ مايو ١٩٤٧  
ومعتمدة من القنصلية المصرية فى ٩ أكتوبر ١٩٤٧ وهى هيئة  
تابعة لولاية نيوجرسى بالولايات المتحدة الأمريكية(٤) ، وهكذا  
مارست الارساليات الأمريكية أنشطة مختلفة فى مصر ،  
وكان أبرزها انتشارا مدارس ومستشفيات الارساليات فى  
مختلف أنحاء مصر .

وقد أثرت الثقافات الأجنبية على البيئة المصرية من النواحي  
الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، فكانت الشركات الأجنبية  
تستخدم اللغة الانجليزية أو الفرنسية فى معاملاتها ، وأصبح  
اثنان هاتين اللغتين مما يؤهل الالتحاق بوظائف هذه الشركات  
أو البنوك ، ذلك أن المراكز الرئيسية فى هذه المؤسسات كانت  
فى ايدى الأجانب نتيجة للتغلغل الاقتصادى الأجنبى فى مصر —  
والمصريين الذين يتقنون هذه اللغات وهؤلاء لا يمكن إلا أن  
يكونوا من خريجى هذه المدارس الأجنبية وأصبحت هذه المراكز



محرمة على خريجي المدارس المصرية وعلى الذين يتقنون اللغة العربية فقط على الرغم من أنها لغة البلاد القومية (٥) .

ليس هذا فحسب بل إن الشركات الأجنبية اجتمعت عن استخدام المصريين في جميع الوظائف وليس فقط المراكز الرئيسية ، ففي أية شركة لا نجد أكثر من ٢٪ من موظفيها مصريين ، وقد كان ذلك من أسباب أزمة خريجي الكليات المصرية الذين اعتمدوا على الوظائف الحكومية فقط لعدم قبولهم موظفين في الشركات الأجنبية بسبب عدم اجادة اللغات الأجنبية (٦) .

وقد اعطى ذلك أهمية للمدارس الأجنبية واقبالا من القلامي المصريين عليها ، وقد كان كل ذلك مصاحبا لتفغل رأس المال الأجنبي في الاقتصاد المصري وتحكمهم في السوق المصرية وسيطرتهم على نواحي الاقتصاد المختلفة في الدولة ، لذلك نجد أن بورصة العقود مثلا لغتها الرسمية هي اللغة الفرنسية والبنوك الرئيسية في الدولة لغتها الرسمية هي الانجليزية والفرنسية ومكاتباتها مع الدولة بهاتين اللغتين مع أنها تعيش في كنف دولة عربية (٧) ، فعلى سبيل المثال البنك الاهلي المصري وهو بمثابة البنك المركزي للدولة كانت معظم وظائفه الرئيسية في أيدي الانجليز ومحافظه انجليزي يعمل على خدمة اغراض انجلترا في مصر ، لغة التعامل فيه ( مكاتبات ومراسلات ) باللغة الانجليزية (٨) .

ولم يكن البنك الاهلي وحده فقط الذي كان يتعامل باللغة الأجنبية فالكثير من البنوك الأخرى اجنبية في معاملاتها ومكاتباتها ، فهناك الكثير من التعاقدات بين البنك التجاري الايطالي المصري والعملاء باللغة الفرنسية (٩) .

وبالإضافة الى ذلك فهناك العديد من الشركات المختلفة مثل شركة سكرنى فاكوم ألبترول كثير من مكاتبها باللغة الأجنبية (١٠) ، وكذلك شركة الكروم المصرية بأبى المطاير معظم موظفيها أجانب ، اللغة العربية فيها لا تتمتع بأى نصيب بدءا من مدير الشركة ومنتهيا بالتهوى والبقال والفران جميعهم أجانب يونانيين تسود بينهم اللغة اليونانية وغير اليونانية (١١) .

وحتى التقارير السنوية التى كانت تصدرها الشركات الأجنبية فى مصر لتوضح ميزانياتها وأرباحها وخسائرها ونتيجة عملها طوال العام كانت تصدر بلغات أجنبية ، وخير دليل على ذلك شركة أبو قير ليمتد شركة انجليزية فى المعاملات والمراسلات والتقارير التى كانت تصدر باللغة الانجليزية (١٢) .

ولم يكن هذا فحسب فلكى تظهر الشركات الانجليزية مدى سيادة اللغة الانجليزية فيها وفى المعاملات الأخرى التى يكون لها فيها بعض المعاملات فحينما كانت الحكومة المصرية تعلن عن انشاء طرق جديدة أو الحاجة الى توريد مهمات وأدوات لازمة كانت الشركات الانجليزية تعمل على نشر الاعلان بأكثر من لغة كالانجليزية والفرنسية بجانب اللغة العربية بحجة ان النشر بالعربية فقط يضيق عليها فرصة الدخول فى هذه العمليات (١٣) .

وخلال الفترة من بداية عام ١٩٣٧ الى ٩ يناير بلغ عدد الشركات المساهمة المصرية التى رخص فى انشائها حوالى ٤٧ شركة وأغلب المؤسسين لها أجانب وتستعمل اللغات الأجنبية فى أعمالها (١٤) ، وكل ذلك أدلة توضح مدى سيادة اللغات الأجنبية على المؤسسات الاقتصادية فى مصر ، وتأثير

الثقافات الأجنبية على الثقافة العربية والاقتصاد المصرى الذى  
تمت السيطرة عليه من خلال الثقافات الأجنبية .

والجدير بالذكر أن الأساتذة الأجانب ، وان بلغوا من العلم  
أسمى مكان ، فانهم كانوا يتخذون من مراكزهم الدائمة - فى  
وظائفهم سواء فى دور العلم أو الجمعيات الثقافية أو المؤسسات  
الاقتصادية - وسيلة لخدمة وطنهم وخدمة بنيه القيمين  
بمصر ، فقد عمل هؤلاء الأساتذة على الاهتمام بلغاتهم الأجنبية  
فقط دون أدنى اهتمام باللغة العربية ، مما أدى الى وجود  
تباين كبير فى ألوان الثقافة ، الأمر الذى أدى الى اختلاف نظرة  
الطوائف وكيفية تفاهمها ، وكان لهذا الاختلاف أثره بين المتعلمين  
فى مدارس الدولة والمتعلمين فى المدارس الأجنبية المنتشرة  
فى أرجاء البلاد (١٥) ، ولم يكن هذا فقط فالعملة المصرية نفسها  
سواء كانت الورقية أو الفضية تكتب باللغتين العربية  
والانجليزية .

وبهذا أصبح اتقان اللغات الأجنبية له قيمته فى بلد عربى  
ضاعت فيه اللغة العربية ، وكان ذلك بسبب تشجيع انشاء  
المدارس التى لم تندمج فى المحيط المصرى ولم تخدمه ، انما  
نجحت فى خلق طبقة تنقسم بالارستقراطية فى ثقافتها الأجنبية  
ولا تستطيع ان تلتقى مع الشعب فى الثقافة والقيم الموروثة .

وكان ذلك متمشياً مع تغلغل النفوذ السياسى والثقافى  
والاقتصادى فى مصر وضعف حكام وحكومة مصر (١٦) ،  
لدرجة أن المصرى أصبح مقلدا للأجنى فى الملابس والادوات  
والاحتياجات اليومية التى أصبحت رمز عبوديته لثقافة أجنبية  
مهيمنة يفتتها وتعجبه فى الوقت نفسه (١٧) .

وكان للأجانب العديد من المدارس ودور الثقافة ، ولكل  
جالية مدارسها الخاصة بها ، فقد انتشرت المدارس  
الفرنسية والانجليزية والاطالية والامريكية واليونانية والالمانية،  
وتركزت فى هذه المدارس الجنسيات التى تتبعها ، بينما لم يدخل  
الأجانب المدارس المصرية باستثناء اعداد قليلة منهم التحقت  
بمدارس التعليم العالى فى ذلك الوقت ، وبينما ابتعد الأجانب عن  
المدارس المصرية التحقت اعداد كبيرة من المصريين بالمدارس  
الأجنبية خاصة الفرنسية والانجليزية(١٨) ، وذلك لأن هاتين  
اللغتين هما لغتا التخاطب والتعامل والمكاتبات والمراسلات فى  
معظم المؤسسات الاقتصادية فى مصر .

وقد لعب الاستعمار دورا خطيرا فى الثقافة المصرية ،  
حيث كانت اللغة الأجنبية الزامية حتى فى المدارس الابتدائية  
ابتداء من الصف الأول الابتدائى ، كما كان يدرس التاريخ  
والجغرافيا باللغة الانجليزية ابتداء من الصف الثالث الابتدائى ،  
وفى المدارس الثانوية كانت جميع العلوم تدرس بالانجليزية عدا  
اللغة العربية ، وفى ٨ مارس ١٩٣٩ اقترحت وزارة المعارف  
الغاء تعليم اللغة الأجنبية من المدارس الابتدائية جملة او على  
الأقل الغاءها الى السنة الثالثة ، الا أنه شنت حملة ضد هذا  
الاقتراح من جريدة « الاجيبيشيان جازيت » (التي تمثل الراى  
الرسمى البريطانى فى مصر ) وقد كان لذلك اثره فى اضعاف  
اللغة العربية عند كثير من الموظفين أنفسهم(١٩) .

ومع أن الحكومة المصرية اصدرت قانونا بفرض استخدام  
اللغة العربية فى مكاتبات الشركات المساهمة المصرية هو  
القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤٢ فى ٣٠ أغسطس ١٩٤٢ ليحتم على  
هذه المؤسسات أن تكون مراسلاتها ومعاملاتها باللغة انعربية(٢٠)،  
غان العديد من المؤسسات الأجنبية لم تلتزم بذلك ، فعلى سبيل

المثال نجد أن البنك المصرى الإيطالى ظل يستخدم اللغة الفرنسية فى مراسلاته وتعاقداته مع العملاء فى كثير من أنحاء مصر حتى بعد صدور هذا القانون (٢١) ، وقد كان للحرب العالمية الثانية أثرها فى ذلك ، فيبدو أن الشركات الأجنبية استغلت تلك الحرب كفرصة فلم تنفذ القانون الصادر من خلالها بدقة خاصة لأن الاستعمار كان ما يزال مسيطرا على البلاد والحكومة المصرية ضعيفة .

كما يبدو أن الشركات قد أهملته حتى عام ١٩٤٧ حينما صدر القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ المنظم للشركات المساهمة فى مصر ، وأن كان هو الآخر لم ينفذ بدقة أيضا نظرا لتشجيع بعض الوزارات لهذه الشركات حيث أصبحوا تابعين لها عن طريق دخولهم أعضاء فى مجالس إدارتها دون أن يدفعوا قيمة هذه العضوية .

وقد اتسمت الثقافة الأجنبية فى مصر بالتمسك بالمدرسين الأجانب الذين كانت تمنحهم الحكومة مرتبات مجزية تفوق مرتبات المصريين بكثير ، وفى أول أكتوبر ١٩٤٧ تم تجديد عقد الدكتور « بريجيت شيفر » مديرة معهد الموسيقى لمدة سنتين بمرتب ٣٥ ج . م شهريا (٢٢) ، كما كان يجدد لمن أمضوا السن القانونية ( ٦٠ عاما ) من الأجانب وبخاصة مدرسى اللغات الأجنبية (٢٣) وقد وجد الكثير من الأجانب فى وظائف مهمة فى التعليم فى مصر كمدربين فى الجامعة الأمريكية وكلية البنات وغيرها (٢٤) .

وفى كلية الطيران الملكية بمصر تم الاتفاق مع « شركة برايتافيو . ل . Btitaviey Lr » على مد الكلية بمدربين أجانب لتدريس الطيران بشتى أنواعه ومجالاته ، على أن يتم

التعاقد فى موعد غايته ٣١ يناير ١٩٥٠ لمدة سنتين ، مع دفع مرتبات للمدرسين وعددهم أربعة قدرها ٦٣٠٠ جنيه استرلينى و ٦٪ للشركة المشار اليها من جملة المكافآت كمعولة لها تقدر بنحو (٣٧٨) مضافا الى هذا المبلغ مصروف السفر والانتقالات وقدرها ( ٢٠٠ ) فيكون الاجمالى ٦٨٧٨ شهريا(٢٥) .

ومن الانجليزيات كانت كبيرة طبيبات وزارة المعارف ، ومن الفرنسيين كان المسيو « ريبون » مستشارا غنيا لمراقبة الفنون الجميلة وغير ذلك كثير(٢٦) .

وكانت نظرة الرأسمالية الأجنبية فى مصر الى التعليم الصناعى على أساس توفير أيد عاملة ذات دراية فنية قبل كل شىء، لذا كان اهمال الجوانب الثقافية فى التعليم الفنى بصفة عامة والتعليم الصناعى بصفة خاصة ، كما نما التعليم الصناعى ومهارات التدريب مع النمو المتناثر للصناعة الحديثة فى النظام الرأسمالى وخضوع الخريجين لمطالب العرض والطلب ، خاصة خلال فترة الحرب الثانية وحاجة الأجانب الى هؤلاء الخريجين للعمل بشركاتهم الصناعية بمختلف أنواعها ، وكانت المواد التى تدرس فى المدارس الصناعية تمثل العديد من الصناعات المختلفة مثل التجارة والنقش والسجاد والكليم والسمكرة والأحذية والتريكو والفرش والنسيج اليدوى والطباعة والتركيبات الكهربائية وغيرها(٢٧) .

ونظرا لاتساع نطاق تعليم صناعة التريكو بمدارس الصناعات الأولية ولحاجة تلك المدارس الى من يشرف على تعليم هذه المادة التى استأثر بها الأجانب ، رأت وزارة المعارف كى تنمو صناعة حديثة بين المصريين ويأشرف مصريين أن تعين مشرفين لمادة التريكو لمدارس الصناعات الأولية

والملاجئ (٢٨) ، ويبدو أن بداية الحرب أدت إلى اهتمام وزارة المعارف بتخريج صناع مادة التريكو خاصة مع انقطاع الوارد من هذه الصناعة .

وعن الحالة التعليمية للأجانب في مصر ، فالغالبية العظمى منهم كانوا من المتعلمين رجالا ونساء ، وترتفع نسبة التعليم عند الذكور عن الإناث في معظم الأحيان ، وحتى بداية فترة الدراسة ( ١٩٣٧ ) كانت أعلى نسبة للمتعلمين في انجالية البلجيكية تليها الإيطالية ثم البريطانية فالإيونانية فالفرنسية : أما بقية الجاليات فهي الأخرى لم تكن أقل تعلما من سابقتها ولا ينطبق على الرجال من هذه الجاليات ينطبق أيضا على النساء .

ويستمر ارتفاع نسبة التعليم عند الأجانب وانخفاضها عند المصريين ، في الفترة ١٩٤٥ - ١٩٤٧ بلغت نسبة المتعلمين من الأجانب عموما في مصر من الرجال والنساء ٨٠.٩ في الألف وغير المتعلمين ١٩.١ في الألف وعند المصريين تزداد نسبة انخفاض المتعلمين حتى وصلت إلى ٨٢.٢ في الألف أيضا للرجال والنساء (٢٩) .

والأرقام التالية تبين الحالة العلمية للمصريين والأجانب عام ١٩٤٧ فقد بلغت جملة الأميين من المصريين نحو ٢٠٥٧٨٨٢ مقابل ١٦٤.٩ للأجانب ، أما عن المتعلمين فقد كانت : ( مليون بالقراءة والكتابة ٣٠٩.٦٠ مصريين و ٩٩٢٥٨ أجانب ، شهادات أقل من متوسطة ١٩٥٦٣٧ مصريين و ٣٢٦٠ أجانب ، وشهادات متوسطة ١٠٩٥١٣ مصريين و ٢٩١٧ أجانب وكانت جملة الشهادات العالية سواء في الدين أو الآداب والحقوق والتجارة أو العلوم والطب والهندسة والزراعة أو العالية الفنية أو الخصوصية أو العالية من الخارج حوالي

٥٤.٦٤ مصريين و ٢٨٦٩٩ أجانب ) ، وفى كل الأحوال كانت جملة المتعلمين من الرجال أعلى من جملة المتعلمات من النساء سواء عند المصريين أو الأجانب (٣٠) ، والجدير بالملاحظة فى هذه الحالة أن جملة المتعلمين من المصريين تزيد كثيرا على جملة المتعلمين من الأجانب ، وإن انخفضت نسبة المصريين عن نسبة الأجانب ، وذلك لأن الأجانب أقلية فى البلاد ، ومع هذا فإن السيطرة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية فى مصر كانت دائما للأجانب .

وهناك دراسة ميدانية « لوروبرجر Morroe Berger » عام ١٩٥٠ عن المستوى العلمى للنساء والرجال فى مصر بصفة عامة تبين أنه من بين الإناث ١٣٪ أميات و ٤١٪ قد أتممن المرحلة الابتدائية و ٣٧٪ قد أكملن المرحلة الثانوية و ٩٪ قد نلن شهادة جامعية فأعلى ، والنمو غير عادى فى تعليم الإناث ، أما الرجال فقد نالوا حظا أوفر من التعليم عن النساء فنسبة ٢٤٪ من الآباء أمية و ٢٣٪ أتموا التعليم الابتدائى و ٢٣٪ أتموا المرحلة الثانوية و ٣٠٪ نالوا تعليما جامعا (٣١) ، والواقع أن « بروجر » لم يفصل بين المصريين والأجانب بالنسبة للنسب المذكورة إنما ذكرها جملة واحدة .

وكان لزيادة نسبة التعليم بين الأجانب على المصريين أثره فى شعور الأجانب بأنهم يعيشون بين قوم يقلون عنهم فى الثقافة والخبرة والتدريب ، ولم يمتزجوا بالمصريين ، فبينما امتزج المهاجرون العرب والأفريقيون مع سكان البلاد وخاصة المسلمين منهم عاش الأوروبيون بمعزل عن الحياة المصرية ، ولم يقبلوا على الاندماج فى المصريين أو مصاهرتهم إلا فى حدود ضيقة (٣٢) ، وأن هذا يدل على تعالى الأوربيين وتعظيمهم على المصريين علما بأنهم يعيشون من خيرات بلادهم .



وشمة ملاحظة أن التعليم والثقافة الأجنبية كان لها اثر كبير جدا على المصريين وخاصة السيدات اللاتي التحقن بأنواع التعليم المختلفة ، فقد أدى ذلك الى ظهور عادات غير مستحبة فى المجتمع المصرى كالاختلاط والتدخين والرقص الأجنبى واتباع العادات الاوربية مثل ظهور المرأة المثقفة فى الحفلات ، وبالطبع فان ذلك الانتشار الهائل لم يتمسك به الا نساء الطبقات الراقية .

واذا كانت الثقافة الأجنبية قد اثرت على المرأة المصرية بالسفور والعادات غير المستحبة ، فانها عادت عليها أيضا بجانب حميد وطيب ، حيث شغلت المرأة المصرية الكثير من الوظائف والاعمال المختلفة ، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، فقد اتاح التعليم للمرأة المصرية أن تحل محل الأجنبية ، وقد ساعد على ذلك انشاء وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٣٩ ، ولما أثبتت المرأة المصرية نجاحها فى العمل تقدمت واحتلت بعض مواقع العمل المختلفة ، فحينما حلت ادارة خدمة الدين المصرى مكان مسندون الدين فى أغسطس ١٩٤٠ الحقت المرأة المصرية بها وحلت محل اجنبى او اجنبية ، خاصة فى قسم الشطب ، كما عينتها المحاكم الشرعية ناظرة على الوقف ، ووظفت أيضا بالسفارات الأجنبية (٣٣) .

ويبدو مما سبق أن الحالة العلمية فى مصر كانت سيئة فى ظل الوجود الأجنبى واستخدام النفوذ الاحتكارى للثقافة الأجنبية ، وعلى الاخص خلال الفترة من بداية الدراسة ١٩٣٧ الى قيام الثورة عام ١٩٥٢ ، ولكن لا نستطيع أن نجزم بأن الأمر كان هكذا مائة فى المائة ، بل هناك بعض الجوانب التى اثرت على المجتمع المصرى بطريقة ايجابية أفادت المجتمع سواء

بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وهناك أدلة عديدة توضح ذلك ، فعلى سبيل المثال أنه فى بداية عام ١٩٤٤ قدم « الميسو أبرامينوس برشيلون » من قوى الاملاك بمدينة الاسكندرية هبة قدرها ١٠٠٠ ج . م لكلية الآداب جامعة فاروق الأول على أن ينفق ريعها كل عامين مكافأة لمن يكتب أحسن دراسة لموضوع من موضوعات آداب اللغة العربية (٣٤) ، وبهذا يتضح مدى تشجيع هذا الاجنبى للبحث والدراسة خاصة فى آداب اللغة العربية التى عمل الاستعمار على اضعافها كما سبقت الإشارة .

وفى عام ١٩٤٦ ساهم خمسة بريطانيون مع اثنين من المصريين فى انشاء المعهد البريطانى للهندسة الفنية (مصر) فى شكل شركة مساهمة مصرية هدفها انشاء المدارس واستثمارها وانشاء المكتبات والمطبع ودور النشر ومصانع ومحلات لبيع المطبوعات وجميع أنواع الآلات والأجهزة المتصلة بذلك ، وانشاء المعاهد الثقافية فى مصر وخارجها ، وقد تأسس المعهد برأسمال ١٥٠٠٠ ج . م (٣٥) ، وفى هذا أيضا نجد أن مساهمة الأجانب فى انشاء المدارس وإن كان بهدف المذمعة الخاصة فى المقام الأول لما يعود عليهم من أرباح فى هذه المقاولات ، إلا أن ذلك ساهم فى انشاء المدارس وتوسيعها وكان هذا من شأنه رفع قدر التعليم فى مصر والعناية به وتطوير البنى الخاصة به .

كما تقدمت بعض الشركات المساهمة المصرية بالتبرع لتدوير العلم لرفع المستوى العلمى ، وعلى سبيل المثال تقدمت كل من شركة مصر للفضل والنسيج بكفر الدوار ، وشركة الملح والصدودا المصرية علم ١٩٥٠ بالتبرع لكلية الطب جامعة

غاروق الأول فرع الأشعة لفحص الصدر الملحق بقسم التغذية بالكلية ، وذلك لتشجيع العلم والبحث بالقسم المذكور ، وكانت قيمة التبرع ٦٠٠ ج . م من الشركة الأولى و ٢٠٠ ج . م من الشركة الثانية (٣٦) ، وان كانت هذه الشركات تبرعت بدافع الدعاية والشهرة ، فانه وسيلة من الوسائل التي تساهم في دعم التعليم والعلم .

وفي ١٣ أبريل ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على قبول الهبة المقدمة من شركة وادي كوم امبو التي قدرت بسبعة أفدنة لبناء مدرسة زراعية متوسطة عليها ومحطة كاملة البناء والمعدات لتربية الدواجن والارانب والنحل ودودة القز (٣٧) ، وهي ايضا شركة اجنبية احتكارية وسبق معرفة ذلك خاصة في احتكار قصب السكر في كوم امبو واستغلال المزارعين في ذلك ، وهذا يعني ان الشركة لم تتقدم بهذه الهبة بوازع وطني منها انما هو من قبيل التظاهر والتفاخر والمنفعة الشخصية ، كما انه سوف يعود عليها من بناء المدرسة اضعاف ما قدمته من هبة فهي لن تضار ، ومع ذلك فلا بأس من ذلك فسوف يعود ايضا على التعليم في مصر وهو فائدة للطرفين .

وفي عام ١٩٥٤ أنشئ في مصر مركز الكفاية الانتاجية والتدريب المهني كثمرة من ثمار برنامج المعونة الفنية لهيئة العمل الدولية ( على ان تقدم مصر الموظفين الفنيين والكتابيين للمركز ، ويشترك مكتب العمل الدولي والحكومة المصرية في الاشراف عليه في بداية الامر ، ثم تتولى الحكومة المصرية مسئوليته بعد ذلك ) ، وتقوم مصر بارسال بعض المصريين الى بعثات في الخارج لرفع مستواهم الفني والعلمي (٣٨) . ولم تكن الحكومة فقط التي قامت بارسال البعثات فهناك ايضا بعض الشركات والبنوك التي ارسلت بعثات الى الخارج مثل البنك

الايطالى المصرى الذى ارسل موظفين مصريين فى بعثات تدريبية لايطاليا لتدريب على النظام المصرفى الحديث حيث أن هؤلاء الموظفين يشغلون مراكز ذات أهمية فى البنك (٣٩) ، ويبدو أن البنك قام بإرسال هذه البعثات عندما أجبر على تمصير موظفيه فحتى يستطيع المصريون مسايرة أعمال البنك قام بإرسال هذه البعثات .

ولم تقض الثورة على التعليم الأجنبى فى مصر نهائيا أو تحد منه فقد استمرت المدارس الأجنبية فى مصر خلال الفترة ١٩٥٢ — ١٩٥٧ ، أما ما فعلته حكومة الثورة هو زيادة أعداد التلاميذ المصريين فى هذه المدارس وإن كانوا لم يتساووا مع التلاميذ الأجانب ، والاحصائية الآتية تبين عدد المدارس الأجنبية فى مصر وعدد التلاميذ المصريين والأجانب فيها خلال العام الدراسى ١٩٥٦/١٩٥٥ قبل العدوان الثلاثى على مصر .

الجنسية	عدد المدارس	التلاميذ المصريون	التلاميذ الأجانب	النسبة % مصريون أجانب
مدارس فرنسية	١٥٦	٤٧١١٤	٩٩٠٣	٨٢٦ ١٧٤
مدارس ايطالية	٢٦	٥٦٣٦	٢١٢١	٦٤٣ ٣٥٧
مدارس أمريكية	٢١	٦٦٥١	٢٩٦	٩٥٧ ٤٣
مدارس انجليزية	٢٨	٦٠٣٨	٢٢٠٢	٦٥٣ ٣٤٧
مدارس يونانية	٤٤	١٧٦١	٩٢٥٤	١٦٠ ٨٤٠
مدارس أخرى	٩	٢٣٠٩	٨٢٨	٧٣٦ ٢٦٥
الجملة	٢٨٤	٦٩٥٠٩	٢٦٦١٤	٥٧٧ ٤٢٣

المصدر : جرس سلامة : المرجع السابق ، ص ٢٩٣ .

يلاحظ من الجدول ارتفاع عدد التلاميذ المصريين على الأجانب في جميع المدارس الأجنبية عدا اليونانية منها وهذا يعنى اتاحة الفرصة أمام التلاميذ المصريين بدخولهم المدارس الأجنبية خلال فترة الثورة ، كما يلاحظ أن عدد المدارس الفرنسية أكثر من عدد المدارس الأجنبية الأخرى ، حيث تصل نسبتها الى حوالى ٥٤٩٪ من اجمالى المدارس الأجنبية البالغ نسبتها ٤٥٨٪ ، وان عدد التلاميذ المصريين بالمدارس الفرنسية وحدها يفوق جميع التلاميذ الأجانب في مصر فتصل نسبتهم ٦٣٨٪ للمصريين في المدارس الفرنسية و ٣٦٢٪ لجميع الأجانب في مصر ، كما يفوق عدد المصريين في المدارس الفرنسية ضعف عدد التلاميذ المصريين في جميع المدارس الأجنبية الأخرى حيث تصل نسبة المصريين في المدارس الفرنسية ٦٧٨٪ مقابل ٣٢٢٪ لباقي التلاميذ المصريين في باقى المدارس الأجنبية الأخرى .

وفي مجال الثقافة المكتبية وجدت المكتبات التى تقوم باستيراد المؤلفات الأجنبية لبيعها في مصر مثل «مكتبة هاشميت Hacheete» وهى على شكل شركة فرنسية الجنسية (١) ، كما وجدت « مكتبة كرسويل » البريطانى في بيته بحى الجمالية ، ولما تم وضع املاك الرعايا البريطانيين والفرنسيين تحت الحراسة عام ١٩٥٦ خشي « كرسويل » على مكتبته ، وكان يعتقد أن الحراسة لا تقدر جهده في هذه المكتبة فطلب ايداعها في الجامعة الامريكية في القاهرة تحت اشراف الحراسة ، وقد وافق على ذلك الرئيس « جمال عبد الناصر » واصدر اوامره بذلك الى « الدكتور القيسونى » المشرف على الحراسة وتذاك (١) .

وكانت الصحافة تعمل لخدمة الاقتصاد الأجنبي في مصر ، ولم تكن تعبر تعبيرا صادقا عن أمانى الشعب (٤٢) ، كما كان أغلبها ملكا للأجانب وتتخذ غالبا شكل شركات مساهمة مصرية مثل « الصحافة المصرية ش.م.م » (٤٣) ، « الإيجيشيان جازيت » التى كانت موالية للإنجليز (٤٤) ، وهناك العديد من الصحف الأجنبية التى استمرت طوال فترة الدراسة مثل « لاورص اجيسيان La Bourse Egyptienne » ، « والجورنال ديجييت Le Journal D'Egypt » و « الجورنال دى الكساندرى Le Journal D'Alexandrie » و « الجورنال أوفيشيال Officiel Journal » و « جريدة الأوبزرفاتور L'Observateur ... الخ . (٤٥) .

وهناك بعض الصحف التى قامت بفضح الأجانب ورؤوس أموالهم ، ففى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى كلفت الشركة أحد موظفيها الموالين للأجانب لجمع كل ما يصل من نسخ مجلة « الفجر الجديد » الصادرة فى ٧ مايو ١٩٤٦ واشترته الشركة بسعر أعلى مما ياع رسميا ( بلغ ثمن النسخة خمسة قروش أى بما يعادل ٢٥٠٪ من ثمن النسخة الاساسى ) وقامت الشركة باعدام جميع النسخ التى قامت بشرائها حتى لا تصل توجيهاات المجلة الى العمال (٤٦) .

وكان للطباعة دور كبير فى الحياة الثقافية فى مصر من خلال طباعة الكتب المدرسية والصحف والمجلات وغير ذلك ، وكانت المطابع التى تقوم بهذه الطباعة ملكا للأجانب غالبا ، فعلى سبيل المثال مطابع محرم بالإسكندرية لصاحبها « ه . د . قوباليان وولتر شارف » التى بدأ العمل فيها عام ١٩٣٨ ، وكذلك مطبعة المعهد الفرنسى للأثار الشرقية التى كانت تحوى آلات

تنفيذ حروف طراز مونوتيب للجمع الفرنجى والحروف اللاتينية والعربية ، وكانت تقوم بطبع صور ملونة لا تقل دقة عن مثيلتها فى باريس ، ومطبعة « لوسيان كاستيلولا » الفرنسى فى عمارة شواربى ٢٦ يوليو بالقاهرة ، وقامت هذه المطبعة بطبع عدد كبير من الكتب المدرسية باللغة الفرنسية ، وهناك أيضا مطبعة « الاخوة مورافلى » بشارع عبد الحق السنباطى خلف كازينو أوبرا ، ومطبعة « شندلر » بالقاهرة ، ومطبعة « الجورنال ديجيت » التى كانت تقوم بطباعة جريدة اجنبية بنفس الاسم ، ومطبعة « الزمان » و « لابترى » و « جرونبرج » و « اللطائف المصورة » وغيرها ، وخلال فترة الثورة بدأت المطابع المصرية تنافس الاجنبية فى الطباعة حيث تقدم التعليم المصرى والصناعة المصرية ولمسايرة هذا التقدم كان لابد من تقدم المطابع المصرية ومنافستها للاجنبية (٤٧) .

### \*\*\*

كان لسيطرة الاجانب على الاقتصاد المصرى اثره فى خلق طبقات اجتماعية متعددة فى مصر ، أهمها وأفضلها طبقة الاجانب الموجودين فى مصر ، وأقلها طبقة الكادحين الفقراء عامة الشعب ، بالرغم من انها أساس المجتمع ، فقد كان للأولى جميع المميزات من شركات وأموال ورفاهية ... الخ ، وأما الثانية فلا شئ سوى العمل الشاق المجهد دون مقابل مع ملاحظة ان طبقة الاجانب أيضا انقسمت الى طبقات فمنها أصحاب رؤوس الأموال الأغنياء جدا ومنها الموظفون ، ومنها من لا عمل لهم ( فقراء ) وهم كثيرون أيضا .

وبذلك فقد غلب على المجتمع فى مصر الطابع الاجنبى حيث حاول الكثير من المصريين التشبه بالاجانب خاصة السيدات سواء فى الحياة العامة أو فى الحياة الوظيفية أو خلافه .

كما استطاع الأجانب وبخاصة البريطانيون أن يفوزوا بكثير من المميزات التي لم تعطها معاهدة ١٩٣٦ لغيرهم من الأجانب في مصر خاصة في فترة الحرب العالمية الثانية التي استخدموا فيها جميع ما تمتلك مصر من منشآت ومبانٍ وموانئ وسكك حتى الإنسان نفسه ، وجعلوا من المصريين أتباعا لهم لقضاء مطالبهم لدى السلطات المصرية بسهولة مقابل حفنة أسهم في شركات أو خلافه الى أن قلمت ثورة ١٩٥٢ التي قضت على الاستعمار وأعوانه بالقضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال المستغل وانصاف المصريين الكادحين خاصة الفلاحين عن طريق قانون الإصلاح الزراعي ، وتوقيع معاهدة الجلاء عام ١٩٥٤ وطرد الانجليز من مصر نهائيا ، والآثار التي ترتبت فيما بعد والتي كان من نتيجتها وقوع العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ .

أما من حيث الثقافة فقد عمل الوجود الأجنبي في مصر على القضاء على التعليم حتى يسهل له استخدام أكبر قدر من الأجانب في المؤسسات والمنشآت الموجودة في مصر سواء أجنبية أو مصرية وابتعاد المصريين أصحاب الحق في ذلك من هذا العمل بحجة عدم الكفاءة بالنسبة للغات الأجنبية أو العمل أو الخبرة أو خلافه ، وانتشرت المدارس الأجنبية في مصر وإن كانت أقل من المصرية فإن نتائجها كان مميّزا ومفضلا في الأعمال في شتى المصالح والهيئات والشركات وكان لذلك أثره في ربح الأمية وانتشار الجهل بين المصريين .



## هوامش الفصل الثانى

(١) د . عبد الهللى الجوهري ، د . فاروق العادلى ، د . احمد رائت  
عبد الجواد : دراسات فى التنمية الاجتماعية ، مكتبة الطليعة بأسسيوط ، ١٩٧٨ ،  
ص ١٢٢ ، ١٢٤ .

(٢) د . سليمان نسيم : المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

(٣) للشهر العقارى بأسسيوط ، حفظة ٢٢ لسنة ١٩٥٠ أسسيوط ، مسجل  
رقم ٢١٩٢ فى ١/٤/١٩٥٠ .

(٤) نفس المصدر ، حفظة ٥٣ لسنة ١٩٤٩ ، مسجل رقم ٥٢٧٥ فى ١/٢٠  
١٩٤٩/١١ ، وتركز نشاط مدارس الاسمالية الامريكية فى اوقات ازدهارها بمدينة  
أسسيوط بالذات حيث أسس هناك عدد كبير من مدارسها وكان لذلك اثره الكبير على  
الاقباط الذين راوا فى نشاط الاسمالية محاولات تحويل تلاميذها الى المذهب  
البروتستنتى وحركت هذه العوامل بطريق الاقباط وقد ساعدتهم فى ذلك الاميازات  
الاجنبية . انظر : د . تبيل عبد الحميد : النشاط التبشيري الامريكى فى البلاد  
العربية حتى ١٩٢٣ ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٧ لسنة ١٩٨١ ،  
ص ٢٦٧ .

(٥) جرجس سلامة ميخائيل : تاريخ التعليم الأجنبى فى مصر فى القرنين  
التاسع عشر والعشرين ، رسالة ماجستير ، آداب القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ١١٢ ،  
١١٣ .

(٦) المقلم ، عدد ١٥٣٦٠ فى ١/٢/١٩٢٠ .

(٧) جرجس سلامة : المرجع السابق ، ص ١١٢ .

(٨) F.O. 407/224, J. 1939/23/16, No. 119, No. 820 E,  
14/8 1940. P. 120.

وانظر أيضا : احصاء شركات المساعدة ، يونية ١٩٤٦ و ١٩٥٠ ، ص ٥٢ .  
(٩) الشهر العقاري بأسسيوط ، محفظة

(١٠) نفس المصدر ، محفظة

Bureau Central 1937 Inscription, Assiout, No. 1, No. 399, Vol. 1,  
controle 31481 Quitt 572, (Assiout 188 — 6/3/1937).

(١١) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ — ٢١٠/٣ ج ٢ ، وثيقة

١٦٠ — ١٦٣ في ١٩٥٢/٢/٢ .

Bureau central Assiout 1939, Vol. 1, controle 233 08 Quitt 450,  
(Assiout 5 — 2/6/1939).

(١٢) محفظة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ٩/٦ ، وثيقة

(١٣) الأهرام ، عدد ١٨٦٦٥ في ١٩٣٧/١/١١ .

Report of the Directors and Balance Sheet for the year 31st  
March, 1939, The Aboukir Company Limited.

(١٤) مجلس النواب ، جلسة ١٦ في ١٩٣٩/١/٩ ، ص ٥٣٧ .

(١٥) د . محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٩٦ ، ١١١ .

(١٦) جرجس سلامة ، ص ١١٣ .

Thames and Hudson : Op. Cit., P. 170.

(١٧)

(١٨) د . نبيل عبد الحيد : النشاط الاقتصادي للجانب ، ص ٥٢ ، ٥٣ .

(١٩) د . محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٨١ ، ٩٠ ، ٩٩ ،

١٠٠ .

(٢٠) ملحق الوقائع المصرية ، عدد ٩٢ في ١٩٤٢/٩/١ القانون رقم ٦٢ لسنة

١٩٤٢ ، وانظر أيضا : ملبرو ، ص ١٧٢ .

(٢١) الشهر العقاري بأسسيوط ، محفظة ١ لسنة ١٩٤٥ ، وثيقة

Debet, Assiout 48 — 4/1/1945.

(٢٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ٤ الى ١١

يناير ١٩٤٨ جلسة ١٩٤٨/١/٤ ، وثيقة ٢٢ .

(٢٣) محفظة ٢٢ عبيدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ١٣

لجنة الموظفين الاجانب بوزارة المالية ، ملف م ٧٨ — ٥٧١/٢١ في فبراير ١٩٥٠ .

- (٢٤) د . لطيفة محمد سالم : المرأة المصرية ، ص ٩٤ ، ٩٥ .
- (٢٥) محفظة ٢٢ عابدين ، وثيقة ٧ لجنة المواطنين الأجانب ، ملف ٢٠٢ .
- ١٥٤/١ .
- (٢٦) د . محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٨٨ ، ٨٩ ، ١٠٣ .
- (٢٧) أميل فهمى هنا شنودة : المرجع السابق ، ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ .
- (٢٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من أول أكتوبر حتى ٢١ أكتوبر ١٩٣٩ بوثيقة ٢٨ فى ١٠/٢/١٩٣٩ .
- (٢٩) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٥١ ، ٥٢ .
- (٣٠) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة ج ٢ ، ص ٢٥٦ .
- Morroe Berger : Op. Cit., PP. 46 — 47. (٣١)
- (٣٢) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٥٢ .
- (٣٣) د . لطيفة محمد سالم : المرأة المصرية ، ص ١١٤ ، ١١٥ ، ١٧٠ ،
- ١٧١ .
- (٣٥) محفظة ٤٧ عابدين ، مجلس الوزراء ، مراسيم وقرارات سلطانية وملكية
- مرسوم ملكى بتأسيس شركة مساهمة بحرية ( المعهد البريطانى للهندسة الفنية
- ( مصر ) فى ١٩٤٦/٦/٨ .
- (٣٦) محفظة ٣١ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المعارف العمومية ،
- وثيقة ١٨ فى فبراير ١٩٥٠ .
- (٣٧) نفس المحفظة ، وثيقة ٣٣ فى ١٤/٩/١٩٥٣ من وزير المعارف الى رئيس
- مجلس الوزراء .
- (٣٨) سعد عبد السلام حبيب : المرجع السابق ، ص ٦٧٢ — ٦٧٤ .
- (٣٩) محفظة ١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٦٥/٣ ج ٢ ، وثيقة
- ١٨٦ .
- (٤٠) محفظة ٨٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٢٥/٣ ج ١ ، وثيقة ٩٥
- تقرير فحص مكتبة هاشيت من عام ١٩٥١ .
- (٤١) محمد حسنين هيكل : قصة السويس ، ص ٢٣١ — ٢٣٢ — انشاؤها
- منذ عام ١٩٠٦ .
- (٤٢) تونيق على منصور : المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٤٣) المتطعم ، عدد ١٧٤٠٩ مئى ١٤/٣/١٩٤٥ .

(٤٤) د . لطيفة محمد سالم : الصحافة والحركة الوطنية ، ص ٢٨ .

(٤٥) انظر الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة ( دار الكتب ) قسم

التوريات بها العديد من هذه الصحف ، وقد قمنا بالاطلاع على بعضها الوارد فى  
هذا البحث .

(٤٦) د . رفعت السعيد : الصحافة اليسارية فى مصر ، ص ١١٧ .

(٤٧) د . خليل صلبات : المرجع السابق ، ص ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ،

٢٧٧ .

## الخاتمة

ان المتتبع لتاريخ الرأسمالية الأجنبية فى مصر منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين يجد أن الاقتصاد المصرى عامة كان قد أصبح فى أيدى قلة أجنبية .

وان الدولة فى ظل هذا النظام الرأسمالى كانت تمثل أصحاب رؤوس الأموال الممثلة فى أفكارهم ومعتقداتهم الهادفة الى تمكين سيطرتهم على الطبقة العاملة واستغلالها بكل صنوف الاستغلال (١) .

والدراسة تكشف لنا عن سوء الوجود الأجنبى فى مصر حتى قيام ثورة ١٩٥٢ ، كما تكشف لنا اثر الرأسمالية الأجنبية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، حيث أصبح الاقتصاد المصرى جزءا مكلا للاقتصاد الغربى وأصبحت المواصلات المصرية لا هدف لها الا نقل الموارد المصرية وخاصة القطن الى موانئ البحر المتوسط والمنتجات الغربية الى الأسواق المصرية ، لهذا عمل الاستعمار على ابقاء مصر مزروعة متخصصة له فاستطاع أن يزرع فى أفكار المصريين عدم صلاحية بلادهم لغير الزراعة وبالذات القطن ،

وبهذا تحولت الايدى العاملة المصرية الى عمالة مأجورة تنتج  
لحساب الأجانب .

ولم تترك الرأسمالية الأجنبية للمصرى ما يمارسه فى  
مجال الاقتصاد سوى حفنة قليلة كانت تابعة ومستفيدة من  
الوجود الأجنبى فى مصر ، وأساعت الى سمعة مصر عن  
طريق العبث فى الأنشطة الاقتصادية مساعدة فى ذلك الأجانب  
حيث انتشرت الرشوة والعمولات غير المشروعة الضارة  
بالاقتصاد المصرى .

ولقد عرقلت هذه الأعمال غير المشروعة تطبيق حرية  
المنافساة بين المشتغلين فى المجالات الاقتصادية ، وبالتالي  
أضرت ببدا حتمية التعامل التجارى ، مما اثر فى فقدان الثقة  
بالدولة وعدم احترام التعهدات والالتزامات الناجمة من الصفقات ،  
كما أثرت هذه الظاهرة فى الوجود الاحتكارى من قبل الشركات  
الأجنبية للاقتصاد المصرى (٢) .

ومن الأسباب التى أدت الى زيادة نفوذ الرأسمال  
الأجنبى وسيطرته على الاقتصاد المصرى ، وجود قصور  
من جانب الحكومات المصرية المتعاقبة سواء عن قصد منها أو  
دون قصد عن الاهتمام بالصناعة ، وحتى فى بعض الفترات  
عندما ظهر بعض الاهتمام والتدخل من جانب الحكومة ، فانها  
كانت تكفى ببعض أنواع الحماية والتوجيه دون الاستثمار المباشر  
فى بعض أوجه النشاط الرئيسية سواء فى القطاع الصناعى  
أو التجارى أو المالى أو خلافاً ، من أنتى لا يقبل عليها المستثمر  
الأجنبى لعدم ربحيتها على الرغم من أهميتها .

واهم ما يميز النشاط الأجنبى فى مصر خلال فترة  
الدراسة انه نشاط جماعى ، فجميع أوجه النشاط الاقتصادى

والخدمى الذى تمت دراستها مارست عملها فى شكل شركات مساهمة ، سواء كانت شركات مساهمة مصرية أو أجنبية ، وكما رأينا أن كلمة مصرية هنا لم تكن تدل على أن الشركة مصرية ، بل أوضحت الدراسة أن هذه الشركات كانت أجنبية خالصة فى رأسمالها وإدارتها واتجاهاتها الأجنبية الاحتكارية ، وأن كانت هناك نسبة محدودة من رأس المال المصرى الذى دخل هذه الشركات وبالتالي أصبح مشاركا للرأسمالية الأجنبية فى الإدارة مشاركة محدودة أيضا .

وبمتابعة الأنشطة الاقتصادية التى مارسها الأجانب فى مصر نجد أنهم شغلوا معظمها أن لم يكن جميعها فى بعض الأحيان ، وفى مجال شركات الاستثمار الزراعى وجدنا أن جميعها شركات أجنبية ولم تكن هناك أية شركة مصرية على الإطلاق ، وأن كانت قد اتخذت جميعها شكل الشركة المساهمة المصرية ، وفيها مارس الأجانب نشاطهم فى عمليات شراء وبيع الأراضى الزراعية أو زراعتها أو تقسيمها الى قطع وتأجيرها للمزارعين أو خلاف ذلك ، وقد تكونت هذه الشركات فى أماكن استغلال نشاطها ، وفى الوجه القبلى حيث وجود قصب السكر والعوامل الملائمة لنموه من مناخ وعوامل مساعدة أخرى لزراعة قصب السكر تكونت شركة وادى كوم امبو ، كما تكونت شركة الكروم والكحول المصرية بأبى المطامير ومجاورتها حيث توافرت زراعة الكروم ، وكذلك شركة أبو قير ليمتد لاستصلاح واستغلال بحيرة « أبو قير » ، وهكذا .

ولم يكن من الممكن لمصر أن تستفيد من رؤوس الأموال الأجنبية إلا إذا قامت بتوجيهها بالمنطق والقانون المصرى ومراعاة لأقتصاديات البلاد ، لهذا بذل الأجانب كل ما فى وسعهم

للاستفادة من النشاط الزراعى فى مصر حتى قيام ثورة ١٩٥٢ ،  
وأن لم يمنع صدور قوانين الاصلاح الزراعى استمرار هذه  
الشركات فى نشاطها .

ويلى شركات الاستثمار الزراعى أهمية بالنسبة للأجانب  
شركات المال والتجارة فمعظم البنوك فى مصر كانت اما بنوكا  
أجنبية واما فروعا صغيرة لبنوك أجنبية كبيرة وتكشف لنا الدراسة  
أن البنين الائتماني الحديث فى أية دولة يتكون من بنك مركزى  
يقف على قمة الجهاز المصرفى ، ثم مجموعة من البنوك التجارية  
التي تسير فى فلكه بجانب عدد من البنوك المتخصصة فى الائتمان  
العقارى والزراعى والصناعى ، ومما يؤسف له أن هذا الجهاز  
كان خاضعا لسيطرة أجنبية احتكارية يعمل محققا لاهدافها  
دون النظر الى مصالح البلاد التى أنشئء فى كنفها ، لأن البنوك  
بأنواعها عندما تكون فى أيدي الأجانب ، تكون بمثابة وسيلة  
الاستعمار الى تعبئة مخدرات المواطنين ووضعها تحت تصرف  
الأجانب ، وكان معظم البنوك منحصرا فى المراكز الكبرى  
للتجارة والمال والاعمال بشكل يقف عقبة امام انتشار التسهيلات  
المصرفية فى أرجاء البلاد ، فلا تستفيد من الخدمة المصرفية  
سوى الطوائف المثقفة فى المدن الكبرى والعناصر الأجنبية  
المستوطنة ، ولما كانت البنوك فى أيدي الأجانب فكانت بمثابة  
وسيلة لزيادة سيطرتهم على مصائر الاقتصاد المصرى .

ومن ناحية أخرى كانت هذه البنوك تمثل جنسيات أجنبية  
كثيرة وتنوعت من بنوك تجارية الى أخرى متخصصة ، وقد لعبت  
جميعها دورا خطيرا فى تاريخ مصر المالى والاقتصادى ،  
ومارست سياسة احتكارية وساندت مشاريع الاستثمار  
الأجنبى وخاصة التى تنتهى الى جنسيتها والعكس من ذلك



صحيح ، فقد وقفت موقفا سلبيا من مشاريع الاستثمار الوطنى ، فلم تعمل على تنمية الصناعات المصرية الى ان تم انشاء البنك الصناعى براسمال معظمه مصرى ، ولا يغوتنا فى هذا المجال ان نذكر انتهاز البنوك العقارية الازمات المصرية وقيامها بنزع كثير من ملكيات الاراضى الزراعية مقابل القروض برهن التى اقترضها أصحاب هذه الملكيات ، مما أدى الى مشكلة انديون العقارية التى تدخلت الحكومة لحلها فى بداية الثلاثينات ، كما اننا لا نجد بنكا زراعيا اهتم بتمويل الملاك ، واذا كان هناك بنك زراعى فانه يقوم بتمويل كبار الملاك الزراعيين ، وقد كانوا يتعاملون مع الراسمالين الاجانب فيستفيد هؤلاء بالقروض فى استصلاح اراض جديدة لحسابهم ، ثم توسيع ملكياتهم ، مما دعم من نفوذ رأس المال الاجنبى .

والجدير بالذكر ان نور المصريين فى هذا المجال برز فى انشاء بنك مصر الوطنى الذى لم يتركه الاجانب ليوصل مسيرته ومشروعاته الناجحة فدبروا له أكثر من مؤامرة كانت آخرها أزمة ١٩٣٩ التى أودت بقومية البنك ووطنيته وتحويله الى مؤسسة اقتصاد مختلط ، وبذلك أصبحت للأجانب اليد الطولى فى البنك عن طريق ارتباط الرأسمالية المصرية بالاجنبية ، والتى أصبحت يدا طيبة للاستعمار الذى اهتم قبل كل شىء بضممان تزويد صناعة النسيج فى بريطانيا بالقطن المصرى فوجه الجزء الاساسى من موارد مصر لخدمة كل ما يتصل بزراعة القطن وتصديره مثل مشروعات الري وتحسين أصناف القطن وانشاء السكك الحديدية لنقله الى الاسكندرية ، ونظام مصرنى لتمويل المحصول ، وبورصة حديثة فى الاسكندرية ومحاليج ومكابس ، وكل ذلك على حساب الاقتصاد المصرى .

كما انتشرت في مصر هيئات التأمين الأجنبية التي ضربت  
المثل في ابتكار شتى الوسائل المختلفة للحصول على الربح  
الوغير مثل كتابة العقود مع المؤمن عليهم بخطوط صغيرة جدا  
لا تقرا حتى لا يعرف المؤمن عليهم مالهم وما عليهم فكانت مثال  
الإحتكار الأجنبى في مصر .

كما لعب الأجانب دورا خطيرا في الاقتصاد المصرى  
التجارى وانتشرت الشركات التجارية الأجنبية في مختلف  
أنحاء مصر ، ووجدت شركات عديدة تمثل دعامة قوية من  
دعائم الاقتصاد المصرى وان كان العائد عاد على الأجانب  
لا على الاقتصاد المصرى مثل شيكوريل وبنزايون وعدس  
وريفولى والملكة الصغيرة ... الخ ، كما احتكر الأجانب التجارة  
الخارجية وأنشأوا لذلك شركات الاستيراد والتصدير التي  
عادت عليهم بأرباح وفيرة ، وأهم ما كان يميز التجارة الخارجية  
هو تجارة تصدير القطن وبذرتة .

ومن الأنشطة الاقتصادية التي كان للأجانب دور كبير  
النشاط ، والواقع أن الصناعة لم تحظ باقبال كبير من  
الأجانب كما هو الحال في الزراعة والبنوك والتجارة وحتى في  
مجال الخدمات ، وذلك لأن النشاط في مجال الصناعة لم يكن  
مضمونا ويغلب عليه طابع المغامرة برأس المال ، ولما كان هدف  
المستثمر الأجنبى هو تحقيق الربح ، فكان دائما يتعد برأسماله  
عن المجال الصناعى ، ومن ناحية أخرى فان تطوير الصناعة  
المصرية وتقدمها من شأنه منافسة الصناعات الأجنبية الواردة  
الى مصر ، وهذا يعنى أن الأجنبى في مصر يعمل على منافسة  
ببلاده الأصلية ، وفى نفس الوقت فان الأجنبى في مصر لم يكن  
يستطيع أن يخرج صناعة أقوى وأمتن من صناعة بلاده ذات  
الشهرة الواسعة ، مما جعل المنافسة مستحيلة .

ومع هذا لم يترك الأجانب المجال الصناعى فى مصر  
كلما سنحت له الفرصة لتحقيق الربح خاصة عندما تتوافر  
الحماية للصناعة مثل الحماية الجمركية ١٩٣٠ التى استمرت  
فترة ليست قليلة ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتفرض الحماية  
الاجبارية بسبب قلة الوارد من الخارج ، فقد ساعدت الحماية  
على دخول الأجانب مؤسسين لبعض الصناعات التى اعتمدت  
غالباً على منتجات وخامات البيئة المحلية واقامتها فى نفس مناطق  
الانتاج غالباً مثل مصانع السكر بالوجه القبلى حيث انتاج  
قصب السكر ، وصناعة الغزل والمنسوجات القائفة على  
خامة القطن المصرى ، وغير ذلك من الصناعات المختلفة أو  
اقامة مصانعهم قرب مناطق الاستهلاك والتسويق خاصة مصانع  
الطوب والاسمنت كان معظمها فى المدن الكبيرة كالقاهرة  
والاسكندرية ، حيث تعتبر هذه المدن اكبر الأسواق لاستخدام  
هذه الصناعات ، وكذلك الصناعات الغذائية فهذه المدن  
الكبيرة تحتاج الى كميات كبيرة من الصناعات الغذائية ، مما  
ساعد على قيامها فى هاتين المدينتين وغير ذلك من الصناعات  
التى كان لرأس المال الأجنبى دور فى تنميتها وتطويرها وان كان  
ذلك بهدف الربح فى المقام الاول وليس للتطوير فى حد ذاته .

ولم يغفل الأجانب مجال المرافق واعمال التعمير والخدمات  
العامة كالسياحة والفنادق والاندية والمطاعم وما شابه ذلك ،  
فقد امتد نشاطهم الى هذا المجال ويكثر ذلك لان الربح هنا  
مضمون غالباً فانشأ الأجانب السكك الحديدية وزودوها  
بقطارات فاخرة حديثة ربطت بين المحافظات المصرية خاصة من  
القاهرة عاصمة البلاد الى الاسكندرية او الى اسوان حيث  
الاهتمام بالسياحة ، كما انشأوا شركات النقل بالسيارات  
وقاموا بتشغيل خطوط الملاحة البحرية والنهرية والجوية وانشأوا

لذلك شركات مارسمت عملها بين مصر وكثير من دول العالم  
خاصة أوروبا .

كما كان للأجانب دور كبير فى تطوير أكبر مدينتين فى مصر  
( القاهرة والاسكندرية ) من حيث البناء والعمارة وتنسيق الميادين  
والشوارع وتجميلها وأنشأوا لذلك شركات المقاولات والبناء  
والتشديد ، كما أنشأوا الفنادق الضخمة فى أماكن وجود الآثار  
ومدن مصر الكبرى لاستقبال وفود الأجانب السياح ، وزودوا  
هذه المدن بفنادقها بالمياه والكهرباء وحققوا من وراء جميع هذه  
المشاريع أرباحا طائلة ، ومن اللافت للنظر أنه لم يكن للمصريين  
دور كبير فى هذا المجال حيث لم ينتبه المصريون لما تحققة هذه  
المشروعات من أرباح طائلة استفاد بها الأجانب دون المصريين  
باستثناء بعض أغنياء مصر الذين ساهموا فى بعض هذه  
الشركات .

أما شركة قناة السويس فكانت تعتبر دولة داخل الدولة  
باحتكاراتها وسيطرتها الاستغلالية وامتصاص خيراتها فترة  
طويلة من الزمن دون أن يعود على مصر أى عائد منها حتى  
موظفيها وعمالها كانوا أجانب فى الغالب وقد ساهم فى ذلك  
ضعف الحكومة المصرية التى اتضح أن مندوب الحكومة لدى  
الشركة لم يكن له أى نشاط خلال فترة طويلة سوءا بالنسبة  
لحضوره اجتماعات الشركة أو تسوية حساباتها أو خلاصه ،  
وعادت الشركة على الأجانب بأموال طائلة ، ولم يكن لمصر  
صاحبة الحق والأرض والقناة إلا الفتات القليل ، فكانت الشركة  
تكسب ما يزيد على المائة مليون ولا يزيد نصيب مصر على  
ثلاثة ملايين من الجنيهات ، الى أن تم تأميمها عام ١٩٥٦ ، وبذلك  
عاد الحق لأصحابه ، ومن هذا توالى بعد ذلك التأميمات والحراسة

على أموال الأجانب رعايا دول العدوان على مصر وصدر قوانين  
التصير .

وهناك حقيقة مهمة هي أن معظم الشركات المساهمة  
فى مصر كانت قادرة على تحقيق أرباح كبيرة وذلك لأن الدول  
التي منها هذه الشركات كانت توفر لها عنصر الثقة والأمان  
فى مصر خاصة فى فترة الامتيازات الأجنبية ، كما توافرت  
هذه الثقة أيضا بعد الغاء المحاكم المختلطة الغاء نهائيا عام ١٩٤٩  
وربما الى قيام ثورة ١٩٥٢ .

ومن الملاحظ من خلال متابعة النشاط الأجنبى فى مصر  
أن الأجانب لم يعطوا المصريين اية فرصة لرفع مستواهم  
المعيشى أو العمل فى الشركات المساهمة الا بنسبة محدودة  
جدا ، فقد كانت جميع الأجهزة الادارية معتمدة على الأجانب  
وحدهم ، وعندما حاولت الحكومة ارغامهم على تشفير المصريين  
واعطائهم بعض الحقوق الأخرى فى رأس المال والادارة بجانب  
الوظائف فأصدرت بعض القوانين التى بدأت بالقانون رقم ١٢٨  
لسنة ١٩٤٧ ، ثم القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ للعمل على تنظيم  
الشركات المساهمة فى مصر ، وقد رأينا من خلال الدراسة  
أن الشركات الأجنبية ماطلت فى ذلك ولم تهتم بهذه القوانين  
وعندما حققت بعض بنودها فإنها حققتها لمصلحتها الخاصة  
ومن ذلك وظائف المصريين فى مجالس الادارة حيث قامت بتعيين  
بعض كبار رجال الدولة والوزراء والباشوات وذوى النفوذ -  
وهى عناصر لا ضمير لها نحو مجتمعها فقد سعت لتحقيق  
مآربها فقط دون الآخرين ، هذا بالإضافة الى وجود وزارات  
ضعيفة سيطرت عليها الرأسمالية الأجنبية مقابل فئات تلقى  
لهم من مكاسب ضخمة حققتها رؤوس الأموال الأجنبية فى

مصر — وبلا شك فان الاجانب استفادوا كثيرا من هؤلاء جميعا  
فى تصرف كل ما يتعلق بأمور شركاتهم لدى الحكومة .

أيضا رأينا ان حكومة الثورة قد عمدت الى تشجيع انسياب  
رؤوس الأموال الأجنبية فى شكل الاستثمار المباشر وذلك  
بتقديم تسهيلات وأعفاءات وامتيازات متعددة جاءت فى اطار  
أجراءات تشريعية وتنظيمية وغير ذلك من الإجراءات التى  
عملت على تهديد المناخ المناسب لكى يأتى الاستثمار الأجنبى  
المباشر ويشترك فى عملية التنمية الاقتصادية المرغوب فيها  
الا ان واقع التجربة مع رأس المال الأجنبى خلال ٥٣ — ١٩٥٦ قد  
جاء مخيبا للآمال التى عقدت على دور رؤوس الأموال الأجنبية فى  
هذا الصدد حيث تراجعت عن الاستثمار فى مصر .

واذ وضعنا الرأسمالية الأجنبية فى مصر فى الميزان  
فسنجد أن كفتها قد رجحت بالفوز فى استغلال جميع منابع الربح  
والمكسب سواء بطرق شرعية أو غير شرعية خاصة فى  
الفترة ما بين بداية البحث وحتى عام ١٩٥٢ حين قلت الثورة من  
مضار هذه الرأسمالية ومكنت للرأسمالية الوطنية الانتفاع بما  
كانت تستغله رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق المؤسسة  
الاقتصادية وغيرها من المؤسسات التى عملت على تطويع  
الاقتصاد المصرى وانطلاق الرأسمال الأجنبى فى الدولة لاستثماره  
فى جميع مجالات الأنشطة المختلفة ولكن بحدود معينة وذلك  
للسباب التالية :

— العمل على زيادة المستوى الاقتصادى فى الدولة .

— رفع المستوى المعيشى للأفراد الذين عانوا الكثير فى  
فترات الاحتلال من سوء المعاملة الأجنبية وانخفاض فى المستوى  
المعيشى .

— العمل على زيادة المشروعات الاستثمارية فى مختلف الأنشطة الاقتصادية .

— خلق المنافسة الحرة والجادة بين الرأسمال الأجنبى والرأسمال المصرى فى جميع المجالات الاقتصادية .

— توجيه الربح للاستثمارات بغرض اشباع حاجيات غائبية المجتمع المصرى وليس لمجرد الربح فقط .

— التدخل الحكومى فى أدنى حدوده وبالقدر الذى يخدم الدعائم سالفة الذكر ، على أن يكون ذلك تحت رعاية الدولة ومراقبتها وعدم التحكم فى الاقتصاد المصرى كما كان سابقا ( قبل الثورة ) أو المساس بحرية نمو الاقتصاد المصرى .

— قيام الدولة بالمساهمة فى شركات خاصة قائمة بالفعل وذلك عن طريق اكتتابها فى زيادة رأسمالها ، وبالتالي مشاركة الحكومة لرأس المال الأجنبى ، ومن ثم تتحوّل هذه الشركات الى شركات مساهمة مختلطة ، وقد حدث بالفعل حينما قامت حكومة الثورة بالمساهمة فى شركة مصر للطيران وبنك القاهرة وشركة آبار الزيوت .

وبقدر ضرر رؤوس الأموال الأجنبية التى توافرت لها كل فرص الاختكار والاستغلال ، فإن مصر قد استفادت منها حيث دخلت مصر وسائل الحضارة الحديثة أسرع من غيرها من بلدان العالم النامى ، كما امتزج المجتمع المصرى بتلك الحضارة بسبب اختلاطه بها منذ فترة بعيدة وبالأخص منذ الحملة الفرنسية ومحمد على .

## هوامش الخاتمة

---

(١) د . يحيى الجبل : المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(٢) مجلة المحاماه ، السنة ٦٤ ، العددان السابع والثامن ، سبتمبر وأكتوبر

١٩٨٤ ، ص ٣٠ - ٣٢ .



اللاحق



## ملحق رقم ١ :

### مذكرة الى مجلس الوزراء

جرت المفاوضات الخاصة بالغاء صندوق الدين العام في باريس في اكتوبر ١٩٢٨ بين ممثلى الحكومات البريطانية والفرنسية والايطالية من جانب وممثل الحكومة المصرية من جانب آخر .

وكانت الحكومات الثلاث صاحبة الشأن قد قبلت مبدأ الغاء صندوق الدين غير أنها كانت تطالب باسم حملة السندات ومصالحتهم بضمانات تحل محل ما كان لهم في النظام القائم .

وبعد مناقشة عامة للموضوع رفض الممثل المصرى خلالها الاقتراح الذى يرمى الى ابقاء نظام تخصيص الضريبة العقارية لمصلحة حملة السندات ، تقدم الوفدان البريطانى والفرنسى بمشروع اتفاق وتصريح ، وهذا المشروع ينص على التزام الحكومة المصرية بان تدفع فى حساب خاص بالبنك الاهلى المصرى المبالغ اللازمة للوفاء باستحقاقات الدين على اقساط شهرية ، كما ينص المشروع على ابقاء المال الاحتياطى والمال المخصص للإدارة وينقل كلاهما الى البنك الاهلى ، كذلك ينص على اعتبار الدين العام قرضاً أول على موارد الدولة .

وتتقدم الممثل المصرى بمشروع آخر نوقش طويلا وهو يقوم على رفض ابقاء المال الاحتياطى والمال المخصص للإدارة ورفض مبدأ الأقساط الشهرية ، ويوافق المشروع على أن يكون الوفاء باستحقاقات الدين العام قرضا أول على موارد الخزانة العامة غير أنه حذف كل إشارة الى المهمة التى سيعهد بها الى البنك الأهلى من الاتفاق. ويجعل الأمر فيها الى تصريح يصدر من جانب واحد برفق نصه بالاتفاق .

ولم يتم الاتفاق بسبب مسألة الأقساط الشهرية بوجه خاص فقد اعتبرها الممثل المصرى عبأ اضافيا على الدولة بسبب حبس المبالغ اللازمة للوفاء بالاستحقاقات مشاهرة وهى لا يحل موعدها الا كل ستة أشهر فضلا عما يدل عليه مثل هذا التكليف من تصريح عدم الثقة بالحكومة المصرية وبمئانة ماليتهنا .

ولما كانت المفاوضات قد انقطعت بسبب هذا الخلاف نلن المسائل الأخرى وعلى الأخص موضوع ابقاء المال الاحتياطى لم تعط حظها من البحث .

استؤنفت المخابرات بعد ذلك فى ديسمبر ١٩٣٩ عن طريق السفارة البريطانية فى القاهرة وظلت الحكومة البريطانية تتمسك برأيها الأول فى موضوعي التقيسيط والمال الاحتياطى .

على أنه فى أبريل ١٩٣٩ بدأت تتقاصر مسافة الاختلاف بين وجهتى نظر الحكومتين ، الا أن الحكومة البريطانية قبلت مبدأ إلغاء المال الاحتياطى والمبلغ المخصص لإدارة أعمال صندوق الدين هو ٥٠٠.٠٠٠ جنيه والزيادة التى اضيفت اليه وكانت قد بلغت ٦٥٠.٠٠٠ جنيه .

ولم تعد تتشدد فى شرط التقسيط الشهري ولكنها اشترطت أن يتم دفع المبالغ اللازمة للوفاء باستحقاقات الدين العام فى البنك الأهلى قبل موعد كل استحقاق بثلاثة أشهر .

كذلك اقترحت عدة تعديلات تفصيلية ، ان ينص فى المادة ٢ على أن يكون للمبالغ الخاصة بالوفاء باستحقاقات الدين العام الأولوية على ما يدفع فى أى وجه وان يشار صراحة فى المادة ٦ الى أن سداد remboursement قيمة السندات لن تفرض عليه ضريبة ما ، وأخيرا بقى تاريخ العمل بالاتفاق دون تحديد .

ولم تجد الحكومة المصرية — مع حسن استعدادها لنفناهم فى المسائل الأخرى التى أثرت — سبيلا لأن تقبل شرط دفع المبالغ اللازمة لدفع استحقاقات الدين العام قبل موعد استحقاقها بثلاثة أشهر .

وفى ٢ أكتوبر ١٩٣٩ عرضت السفارة اقتراحات جديدة قبلت الحكومة البريطانية بها أن يقتصر الأمر على دفع نصف المبالغ اللازمة لسداد كل استحقاق الى البنك الأهلى قبل الموعد المحدد له بثلاثة أشهر أما النصف الثانى فدفع أما قبل موعد الاستحقاق بواحد وعشرين يوما وأما قبله بأجل لا يحدد ولكنه يتسبب لإعلان حملة السندات مقدما عن دفع قيمة الكوبونات .

واثبتت الحكومة البريطانية فى مشروع الاتفاق الجديد الذى أعدته الإشارة فى المادة ٢ الى مبدأ الأولوية فى المادة ١٦ الى إعفاء سداد قيمة السندات من الضرائب .

وظل موعد العمل بالاتفاق غير محدد فى ذلك المشروع .

على أنه وردت لأول مرة فى ديباجة الاتفاق اشارة الى التصريح الملحق ومن شأن مثل هذه الاشارة أن تجعل التصريح المذكور جزءا من الاتفاق وتكسبه الصفة التعاقدية فى حين يجب أن يظل بياناً لنية الحكومة المصرية ومن جانبها وحدها .

وقد بدأت الحكومة المصرية موافقتها على معظم التعديلات الثانوية التى اقترحتها الحكومة البريطانية ، غير أنها اعترضت على النص المقترح للمادتين ٢ و ٦ وأبدت أنها لا يسعها قبول الاشارة الجديدة التى ادخلت فى ديباجة الاتفاق .

أما التصريح فقد قبلت الحكومة المصرية مبدأ دفع نصف الاستحقاق قبل موعده بثلاثة أشهر ولكنها فيها بختصر بدفع النصف الثانى طالبت الا يتضمن التصريح أى شرط بشأنه .

كذلك رفضت أن يورد فى التصريح اشارة الى اعلان سابق عن الدفع وجه الى حملة السندات فان مثل هذا الاجراء ينطوى على معنى الريبة فى مقدرة الحكومة المستولة عن الدين .

وقد انتهت المذكرات الأخيرة فى هذا الشأن الى مشروعى الاتفاق والتصريح المرتقين اللذين رفضتهما الحكومة البريطانية ، وهما يحققان ما طلبته الحكومة المصرية فيما يذعن بديباجة الاتفاق واغفال أية اشارة فى التصريح الى تاريخ سداد النصف الثانى من المبالغ اللازمة لدفع الاستحقاقات وفضلا عن ذلك حدد الاتفاق يوم توقيعه تاريخاً لبدء العمل به .

وقد قبلت الحكومة صيغة جديدة عن الاولوية للمادة ٢ من الاتفاق واتفق على أن العبارة الخاصة بأولوية دفع استحقاقات الدين العام أنها قصد بها حالة قيام الحكومة المصرية . بعقد

قروض جديدة ولا شك فى أن شروط هذه القروض لا يجوز أن  
تلدق غبنا بحملة السندات الحاليين للدين العام .

كذلك وافقت الحكومة على اضافة عبارة « تسديدها »  
الى صيغة المادة ٦ الا انها حرصت فى هذا الصدد على أن  
تبدى تحفظها بأن الصيغة الجديدة انما قبلت باعتبار أنها لا تأتى  
بجديد وانها لا تغبر فى شىء الحالة الراهنة المقررة بالمادة ٨ من  
قانون سنة ١٩٠٤ .

واتفق أخيرا على ان تخبر الحكومة البنك الأهلى بعزمها على  
دفع النصف الثانى من المبالغ اللازمة لسداد الاستحقاقات  
قبل حلول كل منها بواحد وعشرين يوما دون التعرض لذلك فى  
التصريح .

والآن وقد سوى ما قام فى موضوع الغاء صندوق الدين  
اختلاف فى الراى على وجه مرض فان مشروعى الاتفاق والتصريح  
المرغبين معروضان على مجلس الوزراء لاقرارهما .

ويمكن بعد الحصول على موافقة حضرة صاحب الجلالة  
الملك ، توقيع الاتفاق فورا فى القاهرة .

وسنعرض الاتفاق بعد توقيعه على البرلمان لاعتماده ويقدم  
بمع مشروع قانون ليحل محل القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٠٤  
بشأن الدين العام .

\* \* \*

## مشروع اتفاق

### خاص بالدين المصرى العام

بما أنه أنشئ بمقتضى الأمر العلى الصادر فى ٢ مايو ١٨٧٦ قوميون خاص وصندوق للقيام على شئون الدين المصرى العام ويسمى فيما يلى صندوق الدين .

وبما أنه بمقتضى الاتفاق الموقع عليه بلوندره فى ١٨ مارس ١٨٨٥ بين حكومات النمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا وايطاليا وروسيا وتركيا تم التراضى على أن يعهد بالقيام على شئون الدين المضمون المشار اليه فى الاتفاق المذكور الى صندوق الدين بذات الشروط المقررة للدين الممتاز والدين الموحد اللذين كان يتألف منهما فى ذلك الوقت الدين بالمضمون العام كما بينهما الأمر العالى المتقدم ذكره وأن الاتفاق المذكور قد صدر بتنفيذ الأمر العالى الصادرة فى ٢٧ يوليو ١٨٨٥ .

وبما أن القانون رقم ١٧ بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٠٤ الذى صدر بموافقة جميع الدول التى وقعت على اتفاق ١٨ مارس ١٨٨٥ الذى سبقت الاشارة اليه قد نسخ الأمرين العاليتين الصادرين فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ و ٢٧ يوليو ١٨٨٥ وأن نظام صندوق الدين أصبح يجرى على سننه أحكام القانون المذكور .

وبما أن النظام المقرر بالقانون رقم ١٧ بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٠٤ لم يعد له الآن ما يبرره بعد استقرار الحالة المالية فى مصر وأن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا



الشمالية قبلت الغاءه وإن الحكومة المصرية من جانب آخر وافقت على اتخاذ تدابير لا يقل فاضلها عن النظام الماضى فى الوفاء باستحقاقات القروض التى لايزال يتألف منها الدين المصرى العام .

قد تم الاتفاق على الأحكام الآتية :

مادة ١ — توافق حكومة المملكة المتحدة على الغاء القانون رقم ١٧ الصادر فى ٢٨ نوفمبر ١٩٠٤ مع مراعاة الأحكام الواردة فى المواد الآتية :

مادة ٢ — تقوم الحكومة المصرية بالوفاء باستحقاقات الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد ( فوائد واستهلاكات ) باعتبارها قرضا أول على موارد العامة بالترتيب المذكور وتأخذ الحكومة المصرية على نفسها الا تاتى أى عمل يخل بهذه الاولوية .

مادة ٣ — تكون فائدة الدين المضمون ٣٪ سنويا تدفع فى أول مارس وأول سبتمبر .

ويكون الوفاء باستحقاقاته بدفع قسط سنوى ثابت مقداره ٣١٥٠٠٠٠ جنيه استرليني لقاء الفوائد والاستهلاك ويخص ما يبقى بعد دفع الفوائد لاستهلاك الدين المضمون .

ويظل هذا الدين منتفعا بالكفالة المقررة بالاتفاق الدولى بتاريخ ١٨ مارس ١٨٨٥ وتكون فائدة الدين الممتاز ٣½٪ سنويا تدفع فى ١٥ أبريل و ١٥ أكتوبر . وتكون فائدة الدين الموحد ٥٪ سنويا تدفع فى أول مايو وأول نوفمبر .

مادة ٤ — يكون دفع كوبونات قروض الدين العام الثلاثة المشار إليها فى المادة الثالثة وسداد قيمة سنداتها بالعملة الاسترلينية بدون اجراء أى خصم .

ويكون الدفع والسداد فى مصر ولندن وباريس .

مادة ٥ - للحكومة المصرية مطلق الحرية فى أن تقوم فى أى وقت بسداد جملة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد بقيمتها الاسمية سواء كان ذلك فى وقت واحد أم فى أوقات مختلفة كما أن لها مطلق الحرية كذلك فى استهلاك أى واحد من هذه الديون ، ويكون الاستهلاك بطريق الشراء بسعر السوق إذا كان السعر المذكور أقل من القيمة الاسمية والا كان الاستهلاك بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع فى جلسة علنية .

وفى حالة الاستهلاك وغقا لهذه المادة يعلن ذلك فى 'الجريدة الرسمية' قبل الموعد بشهرين .

ويكون سداد السندات التى فخرج بالقرعة من تريح استحقاق الكوبون التالى .

وترعى الحكومة المصرية حقوق حاملى السندات أو الكوبونات التالفة أو الضائعة أو المسروقة رعايتها فى الماضى .

مادة ٦ - لا يجوز أن تتعرض على سندات الديون الثلاثة ولا على سداد قيمتها أية ضريبة لمصلحة الحكومة المصرية .

مادة ٧ - لا يجوز أن يكون من شأن إلغاء القانون ١٧ الصادر فى ٢٨ نوفمبر ١٩٠٤ أن يصبح أى حكم من أحكام القوانين والمراسيم أو العقود التى ألغاهها ذلك القانون بالذات أو بالواسطة معولا به .

مادة ٨ — كل نزاع بين الحكومتين المتعاقبتين فى شأن تأويل أو تطبيق هذا الاتفاق لا تقيسّر تسويته بطريق المفاوضات السياسية يرفع بناء على طلب أحد المتعاقدين الى محكمة العدل الدولية الدائمة اتقضى فيه .

مادة ٩ — سيعمل بهذا الاتفاق ابتداء من تاريخ التوقيع عليه .

وفى تاريخ العمل بهذا الاتفاق ينقل الى الحكومة الملكية المصرية . المال الاحتياطى وقدره ١٨٠٠.٠٠٠ ر. جنيه مصرى والمال المخصص للإدارة المنصوص عليه فى المادة ٢٧ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٠٤ وقدره ٥٠٠.٠٠٠ ر. جنيه مصرى والزيادة المستديمة على ذلك المال ، المقررة بكتاب وزير المالية المؤرخ فى ١٥ ديسمبر ١٩٠٤ وتبلغ قيمتها الآن ٦٥٠.٠٠٠ ر. جنيهها مصرى وكذلك جميع المبالغ المودعة فى صندوق الدين .

وفى التاريخ نفسه تأخذ الحكومة الملكية المصرية على نفسها تبعية جميع ارتباطات صندوق الدين .

وأثبتا لما ذكر وقع المتدوبون المخوضون المذكورة اسمائهم فى صدر هذا الاتفاق .

حرر بالقاهرة فى ..... من نسخة واحدة تودع فى محفوظات الحكومة الملكية المصرية وتسلم صورة منها طبق الاصل يصدق عليها الى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

## نصریح

بصرح المفاوض المصرى عند التوقيع على الاتفاق المبرم بتاريخ اليوم الخاص بالدين المصرى العام ما يأتى :

١ - تحقيقا لتنفيذ الاتفاق المذكور تنوى الحكومة الملكية المصرية أن تدفع الموانع اللازمة للوفاء باستحقاقات الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد فى حساب خاص تفتحه بالبنك الأهلى المصرى يسمى « الحساب الخاص بالدين » لكى يتسنى للبنك المذكور دفع تلك الاستحقاقات ، وسيدفع نصف القسط السنوى الخاص بالدين المضمون وكذلك نصف المبالغ اللازمة لدفع كوبونات الدين الممتاز والدين الموحد على الحساب المذكور قبل موعد الاستحقاق بثلاثة أشهر .

٢ - تنوى الحكومة الملكية المصرية أن تستبقى فى القانون الذى تعترّم إصداره ، تنفيذا للاتفاق المبرم بتاريخ اليوم ، القواعد المعمول بها الآن فى شأن مواعيد سقوط فوائد الديون الثلاثة ورأسمال سنداتهما المسحوبة للاستهلاك .

٣ - تبدى الحكومة المصرية استعدادها لأن تبحث بعناية حالة الموظفين الدائنين الحاليين فى إدارة صندوق الدين الذين تنتهى وظائفهم بسبب الغاء هذه الإدارة .

٤ - يستمر بنك الكريدى ليونيه فى القيام بأعمال الصرف فيما يتعلق بدفع استحقاقات الديون الثلاثة فى باريس .

٥ - تنوى الحكومة الملكية المصرية عند تقرير سعر الصرف للدفع فى باريس ابقاء العرف الحالى الذى بمقتضاه

يكون الدفع بسعر يقل عشرة بنسات عن متوسط سعر الصرف  
تحت الطلب على لندن .

وقد أحاط مفوض بريطانيا العظمى علما بهذه التصريحات  
وأثبت ما جاء بها . . ١٩٤٠/٧/١٠ .

تابع ملحق رقم ١ :

### مرسوم بمشروع قانون

### بالموافقة على الاتفاق الخاص بالدين المصرى العام

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الخارجية وموافقة رأى مجلس  
الوزراء . رسما بها هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا الى البرلمان :

— ( مادة وحيدة ) —

ووفق على الاتفاق الخاص بالدين المصرى العام الموقع عليه  
بالقاهرة والمرفق نصه بهذا القانون .

صدر بقصر

تابع ملحق رقم ١ :

### مرسوم بمشروع قانون

### خاص بالدين المضدود والممتاز والموحد

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٧ الصادر فى ٢٨ نوفمبر ١٩٠٩ بشأن الدين العمومى .

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية وه وافقة رأى مجلس الوزراء .

### رسمنا بها هو آت

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا الى البرلمان :

مادة ١ — تطلق عبارة الدين المصرى العام « فى هذا لقانون على الدين المضمون والممتاز والموحد .

مادة ٢ — يكون للدين المضمون الذى تبلغ قيمته الاسمية ٩٤٢٤٠٠٠٠ جنيه استرليني فائدة سنوية قدرها ثلاثة فى المئدة تدفع فى اول مارس واول سبتمبر ، ويخصص لخدمة هذا الدين قسط سنوى ثابت قدره ٣١٥٠٠٠ جنيه استرليني ويخصص ما يبقى بعد دفع الكيونات لاستهلاك الدين .

ويكون للدين الممتاز الذى تبلغ قيمته الاسمية ٣١٦٤٨٠٠٠ جنيه استرليني فائدة سنوية قدرها ثلاثة ونصف فى المائة وتدفع فى ١٥ أبريل و ١٥ أكتوبر .

ويكون للدين الموحد الذى تبلغ قيمته الاسمية ٦٠٩٥٨٢٤٠ جنيه استرليني فائدة سنوية قدرها أربعة فى المائة تدفع فى اول مايو واول نوفمبر .

مادة ٣ — قيمة الدين العام صادر بها سندات لحاملها مصحوبة بكيونات يستحل دفعها كل ستة أشهر .

مادة ٤ — لا يجوز أن تفرض على سندات الدين العام ولا على سداد قيمتها اية ضريبة لمصلحة الحكومة .

مادة ٥ — يكون دفع قيمة الكوبونات وسداد قيمة السندات بالعملة الاسترلينية بدون اجراء اى خصم فى مصروف لندن وفى باريس .

مادة ٦ — يحصل الوفاء باستحقاقات الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد ( فوائد واستهلاك ) باعتبارها قرضا اول على موارد الخزانة العامة وبالترتيب المذكور .

مادة ٧ — يجوز فى اى وقت سداد جملة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد بقيمتها الاسمية سواء اكان ذلك فى وقت واحد ام فى اوقات مختلفة .

مادة ٨ — اذا رغبت الحكومة فى استهلاك اى دين من الديون الثلاثة فيكون الاستهلاك بطريق الشراء بسعر السوق اذا كان السعر المذكور اقل من القيمة الاسمية والا كان الاستهلاك بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع فى جلسة علنية ، ويعطى عن كل سحب فى الجريدة الرسمية قبل الموعد بشهرين الا ما كان خاصا باستهلاك الدين المضمون المشار اليه فى الفقرة الاولى من المادة ٢ من هذا القانون .

مادة ٩ — يكون سداد السندات المسحوبة ابتداء من استحقاق الكوبون الذى يلى السحب .

### تابع ملحق رقم ١ (\*) :

مادة ١٠ — يحدد وزير المالية بقرار يصدره بالعملة الفرنسية سعر الصرف الخاص بالدفع فى باريس .

مادة ١١ — لا تقبل المعارضة فى دفع الكوبونات أو فى سداد السندات على أنه يجوز للمصارف المنوط بها دفع

الكوبونات أو سداد السندات اذا ثبت لديها ثبوتاً كافياً ضياع أو سرقة سندات أو كوبونات جاز لها أن توقف مؤقتاً دفع قيمتها .

مادة ١٢ — يستمر تطبيق أحكام المادتين ٢٧٢ و ٢٧٠ من القانون المدنى الخاصتين بسقوط الحق بمضى خمس سنوات على الدين العام ويكون تطبيق المدة الأولى بالنسبة لفوائد سندات الدين المذكور ، والمدة الثانية بالنسبة لقيمة السندات التى تكون قد سحبت للاستهلاك .

وتحتسب مدة السقوط وفقاً للتقويم الميلادى .

مادة ١٣ — ألغى القانون رقم ١٧ الصادر فى ٢٨ نوفمبر ١٩٠٤ الخاص بالدين المصرى العام .

على أنه لا يجوز أن يكون من شأن هذا الإلغاء أن يصبح أى حكم من أحكام القوانين والمراسيم أو العقود التى ألغاهها ذلك القانون بالذات أو بالواسطة معبولا بها .

ولا يترتب عليه الإخلال بأحكام المعاهدة الدولية المؤرخة ١٨ مارس ١٨٨٥ الخاصة بالكفالة التى تتمتع بها سندات الدين المضمون .

مادة ١٤ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به ابتداء من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

---

(\*) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٩ يونية ١٩٠٢ ، ٨ ، ١٠ ، ١٥ ، ٢٩ يوليو ١٩٤٠ ، جلسة ١٥ يولية ، وثيقة ١ .





وعدت عودته لهم يرجو الشكر. انصاف الله واما  
انه ينظر في انصافه والكيانه فيكون توبيا صدق  
فمنه ان رضاء الله لك واكم تبة لتفهم  
الملك

نبأ علي

تسود من سالكين في ذلك سكونا هت بيده ابراه  
والعالم ومعه ام سالكين ابراهيم له يقيم للفقير  
يشتا ربيته الله الخوص قبل ابراهيم في مودع الشري  
مسا للذراع وعن ماضيه لراعه الشا جريه مر  
لقد اشرقت في سيقه لتفهم انه يعينه امر واراد  
حيث انما تفهم جميعا باننا نرعى العدل ونزول للعالم  
بدرهم ابراهيم والى رحمه الله رقتا اقم ٩/١٤١٢



ملحق رقم ٣ (٢) :

### الشركة الشرقية « ايسنرن كومباني »

وزارة التجارة والصناعة — مراقبة الشركات بالقاهرة .

بعد الاحترام — بالاحالة الى كتابكم رقم ١٥٨٢ المؤرخ فى ١٩/٣/١٩٤٩ ( بيانات ٤٢٧ ) نتشرف بأن نوضح فيما يلى  
الشركات التى تحت الاشراف المباشر للايسنرن كومباني وهى  
تملك القدر الاكبر من أسهمها :

ملف/٦٤٥ دخان وسجاير ماتوسيان شركة مساهمة

ملف/٦٤٦ الشركة المساهمة للدخان والسجاير بابابتولوجو

ملف/٥٠٤ اطلانطيق توبالكو كومباني ليمتد

ملف/٦٤٤ ا . جيسر جان ليمتد

ملف/٤٢٨ مسبيرو فريز ليمتد

ملف/٤٢٧ نقولا صوصة ليمتد

ملف/٤٨٤ افريكان سيجاريت كومباني ليمتد

ملف/٤٦١ اكسبورت توبالكو كومباني ( اوريانت ) ليمتد

تعتبر هذه الملفات كأنها ملف واحد وهو ملف شركة الايسنرن  
ويؤشر أعلامها جميعا بالرجوع الى ملف ايسنرن

توقيع

وعنوان جميع هذه الشركات هو بمصنع ماتوسيان برقم ٤  
شارع الاهرام بالجيزة .

وتفضلوا بقبول فائق وعظيم احترامنا

الجيزة فى ٢٢ مارس ١٩٤٩

صورة طبق الاصل المحفوظ

بالملف ١١٥/ بيانات ،

توقيع

١٩٤٩/٤/١٨

أيسترن كومباني

موافق

ويوقف الخطاب الذى اشترت بكتابته للحصول على هذا البيان

توقيع

١٩٤٩/٤/١٨

١٩٤٩/٤/١٨

---

(\*) محفظة ١٤٢ مصلحة الشركات ١ ( ١ ) ، ملف ١٨٢ — ٨١/٢ ج ٢ ،

وثيقة .

## مراقبة الشركات :

جناب المحترم رئيس شركة أيسترن كومباني شركة  
مساهمة مصرية

بالإشارة الى كتابكم المؤرخ ٧ أبريل ١٩٤٨ والذي ورد به  
أن شركات أ . جمر جان ليمتد وأفريكان سيجاريت كومباني  
ليمتد وماسبيرو فريبر ليمتد ونقولا صوصة ليمتد واكسبورت  
تومباكو كومباني ( أورينت ) ليمتد ليست شركات مساهمة  
بالاسهم ولكنها شركات شركات خاصة انجليزية واشارتكم الى  
حكم محكمة استئناف الاسكندرية المختلط الذي يقضى بعدم تشبيه  
هذه الشركات بشركات الأموال المساهمة ، نزيد بأن مجلس  
الدولة قد أفتى بكتابه البنا رقم ٢٠٠ - ٩٦/٦ ( ٢٨٤٢ ) المؤرخ  
١٩٤٨/٧/٢١ « بأن شركتي ماسبيرو ليمتد ونقولا صوصة  
تعتبران من الشركات المحدودة المسئولية بالاسهم وهما  
بهذا الوصف تخضعان لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة  
من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ وإذا كانت الأحكام الواردة  
بشأن هذا النوع من الشركات في القانون الانجليزي تحد من  
تداول الحصص المثلة لرأس المال بحيث رأت المحكمة عدم  
خضوعها لرسم بمغة التداول فان هذا لا يغير شيئا من طبيعة  
محدودة المسئولية بالاسهم أي ذات الطبيعة المميزة لشركات  
المساهمة في النظم القانونية الأخرى ، ولذلك فلا نرى محلا  
للاخذ بما ائشارت اليه الشركة الشرقية من عدم خضوع  
شركتي ماسبيرو ونقولا صوصة لأحكام القانون رقم ١٣٨  
سنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة

كما نفيد بأن رأى مجلس الدولة المشسار اليه يسرى أيضا على شركات أ . جيسر جان ليوتد وأفريكان سيجاريت كومباني ليوتد وماسبيرو غريير ليوتد .

لذلك نرجو موافقاتنا بالبيانات الخاصة بعدد الموظفين والعمال ومرتباتهم ونسبة المصريين منهم فى كل شركة من الشركات المذكورة ،

ومرفق مع هذا صورة من الاعلان لاتباع ما جاء به .

وتقبلوا وافر الاحترام ،

١٩٤٨/٨/٣

مراقب الشركات والانتاج

الجمال

توقيع

توقيع

## المصادر والمراجع





## الوثائق غير المنشورة

( ١ ) باللغة العربية :

### ١ - دار الوثائق القومية بالقاهرة :

وهي مقسمة الى اقسام فنية المحافظ وهي : محافظ مصلحة الشركات ، ومحافظ عابدين ، ومحافظ مجلس الوزراء ( جداول اعمال ) ، ومحافظ محفوظات مجلس الوزراء .

### اولا - محافظ مصلحة الشركات :

وهي تحوى الكثير من المعلومات الخاصة بالشركات مثل عقود الالتزام ، واحصاءات اعضاء مجالس الادارة مصريين واجانب ، وكذلك الموظفين والعمال ، والميزانيات والارباح والخسائر ، واجتماعات مجالس الادارة والجمعيات العمومية ، وقيمة رأس المال وتطوره ، وتقارير مفتشى مصلحة الشركات ، ونشاط هذه الشركات الاقتصادى ، وكل محفظة تشمل اكثر من ملف بكل ملف مجموعة من الوثائق ، وقد رجعنا الى المحافظ والملفات التى تفيد موضوع البحث وهى كالاتى :

رقم المحفظة	الشركات
-------------	---------

١	عقود امتيازات شركات قديمة .
---	-----------------------------

٢	عقود الشركات وامتيازات الاجانب - شركة
---	---------------------------------------

## بهرند للتجارة

بنك موصيرى .	٣
البنك العقارى المصرى .	٤
البنك التجارى الايطالى لقطر المصرى .	٥
البنك الاهلى المصرى .	٦
البنك التجارى المصرى .	٧
بنك سـوارس - بنك باركليز للممتلكات البريطانية المستقلة والمستعمرات - البنك البلجيكي والدولى بمصر .	٨

## الشركات

## رقم المحفظة

بنك الاراضى المصرية .	٩
بنك الاستيراد والتصدير المصرى .	١٠
بنك التسليف الزراعى المصرى - صناعة نسيج الالياف .	١١
البنك البلجيكي والدولى بمصر .	١٢
بنك مصر .	١٣
بنك زلخة .	١٤
البنك الايطالى المصرى - البنك المصرى العربى .	١٥

البنك الشرقى — البنك العقارى العربى — المصرف المصرى للواردات والصادرات .	١٦
البنك الايطالى المصرى .	١٧
البنك الصناعى .	١٨
شركة اسكندرية للتأمين على الحياة .	١٩
الشركة المصرية للنقل بالسيارات .	٢٠
شركة النيل للتأمين .	٢١
الشركة المالية المصرية للتجارة والتأمين ( مفكا ) .	٢٢
شركة التأمين الاهلية المصرية .	٢٣
شركة التأمينات التجارية المصرية .	٢٤
شركة اسكندرية للتأمين .	٢٥
شركة النيل للمنسوجات .	٢٨
اتحاد صناعات المنسوجات الممتازة — شركة النيل للمنسوجات .	٢٩
الشركة المصرية لصناعة المنسوجات .	٣٠
شركة النسيج والحياسة المصرية .	٣١
شركة الاسكندرية للغزل والنسيج .	٣٢
شركة مصر صباغى البيضاء .	٣٣
شركة صباغى البيضاء .	٣٦

الشركة العربية للفزل والنسيج .	٢٨
شركة سباهى الصناعية لخيوط الفزل والمنسوجات .	٤٠
شركة الفزل الأهلية المصرية .	٤٥
شركة مصر الحرير الصناعى .	٤٧
الشركة المصرية لفزل ونسيج الصوف .	٥٠
شركة صناعة كتان الشرق .	٥٢
شركة الجوت المصرية .	٥٤

الشركات	رقم المحظطة
شركة خليج الوجه القبلى .	٥٦
شركة حلاجى الاقطان المصرية ليمتد .	٥٨
شركة اقطان كفر الزيات .	٦١
شركة اقطان مصر المساهمة المصرية .	٦٢
شركة المكابس والمخازن العمومية .	٦٦
شركة مساهمة للمكابس الحرة المصرية .	٦٧
شركة مكابس اسكندرية .	٦٨
شركة الاقطان المتحدة — شركة معامل اططيج والزيت المتحدة .	٦٩
بيت الهدايا ( ريفولى ) — شركة الملابس والمنسوجات ( رولنى ) .	٧٢

محلات الملكة الصغيرة — محلات شملا .	٧٣
شركة بيع المنسوجات المصرية .	٧٤
محلات شيكوريل الكبرى .	٧٥
محلات سليم وسبعان صيدناوى وشركاهما نيمند .	٧٦
الشركة التجارية البلجيكية المصرية .	٧٩
الشركة التجارية للمملكة المتحدة — شركة رويتز .	٨١
شركة الدلتا التجارية .	٨٢
الشركة التجارية المصرية .	٨٣
مكتبة هاشيت — شركة شمال شرق إفريقيا التجارية .	٨٩
الشركة الأمريكية الشرقية للتجارة والملاحة .	٩٠
شركة المقاولات المتحدة .	٩٢
شركة المباني المصرية المساهمة ( ايجيكو ) .	٩٤
شركة لراضى أبو قبر .	٩٧
شركة مساهمة البحيرة .	٩٩
شركة سيدي سالم المساهمة المصرية .	١٠٠
الشركة المصرية للأراضى والمباني .	١٠٢
شركة القريية العقارية المساهمة .	١٠٣

الشركات	رقم الحفظ
شركة المباحث والاعمال المصرية .	١٠٤
الشركة المساهمة للمعارات المصرية .	١٠٦
الشركة المصرية للمباني الحديثة ( الشمس ) .	١٠٧
الشركة المساهمة العقارية لأراضى النجيزة والروضة .	١٠٨
الشركة المساهمة العقارية لتفتيش السيوف — شركة أراضى الوردان — شركة أراضى كهر الزيت .	١٠٩
شركة أراضى وادى كوم أمبو .	١١١
شركة أراضى الدلتا المصرية والانفسستمنت ليمتد .	١١٢
شركة أراضى القبارى .	١١٣
شركة وادى كوم أمبو .	١١٤
الشركة المصرية لإنشاء الطرق .	١١٥
شركة أسمنت بورتلاند طرة المصرية .	١١٦
شركة أسمنت بورتلاند طوان .	١١٧
شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند .	١١٨
شركة جيبسات البلاح .	١٢١
الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات	١٢٢

شركة الطوب الرملى بالقاهرة .	١٢٣
شركة الملح والصودا المصرية ليمتد .	١٢٤
شركة الملح والصودا المصرية ليمتد .	١٢٥
شركة مطاحن المحمودية .	١٢٩
الشركة المصرية للمطاحن وتخزين القلال .	١٣٠
شركة كراون بريورى لصناعة البيرة .	١٣١
شركة البيرة المساهمة بوهنتى والاهرام .	١٣٢
شركة مصانع بولاناكى المصرية — مصانع سيموندز فارسر ليمتد.	١٣٣
شركة الكروم والكحول المصرية .	١٣٤
الشركة المصرية لتجفيف الخضروات .	١٣٥
شركة هندسة التبريدات وتكييف الهواء ( كولدير ) — الشركة العمومية للهندسة والتبريد ( جركو ) المندرجة فيها شركة مخازن التبريدات النيلية والثلج .	١٣٨
الشركة المساهمة المصرية ( كاريا ) — الشركة العربية للغزل والنسيج .	١٣٩
شركة التبريدات المصرية .	١٤٠
شركة التعبئة المصرية ( أبوت ) — شركة توريد الكهرباء والثلج بالاسماعلية .	١٤١
الشركة الشرقية « ايسترن كومبانى » .	١٤٢

الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية	١٤٦
شركة السكر والتقطير المصرية .	١٤٧
الشركة المساهمة لمخازن الادوية المصرية .	١٤٨
شركة الملابس والمهلات المصرية .	١٦٤
شركة باتا .	١٦٧
الشركة الصناعية للشرق الأوسط .	١٧٤
شركة الحديد والصلب بطوان .	١٧٧
الشركة المصرية للتبغليف .	١٨٢
شركة مياه اسكندرية ليمتد .	١٨٧
شركة مياه القاهرة .	١٨٨
الشركة المصرية لمصايد الاسفنج .	١٨٩
شركة الكهرباء المصرية .	١٩١
شركة مخازن الاستيداع العمومية المصرية .	١٩٤
شركة النقل والتصدير والتأمين .	٢٠٤
شركة يواخير البوسية الخديوية .	٢١٢
شركة ترام الإسكندرية .	٢١٦
شركة ترام الاسكندرية والرمل ليمتد .	٢١٨
شركة مسكك جديد مصر الكهربائية وواحات عبدن شمسي .	٢٢٠





- و ٢٤ مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة الاشغال .
- و ٢٦ مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة .
- و ٢٧ مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التكوين .
- و ٢٨ مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة الزراعة .
- و ٣١ مجلس الوزراء .
- و ٣٢ مجلس الوزراء — المواصلات .
- و ٣٣ مجلس الوزراء — اوامر الحاكم العسكري العام .
- و ٣٦ مجلس الوزراء — مذكرات الشؤون البلدية والقروية .
- و ٤١ مجلس الوزراء — مذكرات وتقارير عن صندوق الدين .
- و ٤٧ مجلس الوزراء — مراسيم وقرارات سلطانية وملكية .
- و ٤٨ مجلس الوزراء — قرارات وزارية .
- و ٦٤ مجلس الوزراء — وزارة الخارجية ، الديوان العام ، معاهدات واتفاقات .

و ٢١٠ جمعيات صناعية .

و ٢٤٣ قناة السويس .

و ٢٤٤ وزارة الداخلية — موضوعات مختلفة .

و ٢٦٦ مالية ، منشورات .

و ٢٦٧ مالية ، بنوك وشركات .

و ٢٦٨ مالية ، ادارة الحسابات .

- و ٢٩٦ مالية ، ادارة الحسابات .
- و ٢٧٠ مالية ، مصلحة عموم الاحصاء .
- و ٢٧١ وزارة المالية ، المجلس الاقتصادى .
- و ٣٠٥ التماسات فئات اخرى حرفيون .
- و ٣٢٤ مصلحة السكة الحديد ، موضوعات مختلفة .
- و ٣٢٥ سكة حديد ، مواصلات .
- و ٤٩٦ التماسات عمال حرفيون .
- و ٥٠٣ التماسات فئات اخرى حرفيون .
- و ٥٣٩ التماسات التجار .
- و ٥٨٨ أوراق خاصة لعلى ماهر .

### ثالثا — محافظ مجلس الوزراء ( جداول اعمال ) :

وهى محافظ كثيرة أيضا وفى فترات زمنية طويلة حتى ان كل عام به العديد من المحافظ وهى غير مرقمة انما تميز بالتواريخ وهى تحوى المكاتبات الخاصة بمجلس الوزراء والوزارات المختلفة وشئون الدولة السياسية والاقتصادية ، وقد رجعنا الى المحافظ التى تخص فترة الدراسة وهى كالاتى :

- ٢ يناير ١٩٣٠ .
- ٢١ يناير ١٩٣٩ .
- ١٩ فبراير ١٩٣٩ .
- ٥ مارس ١٩٣٩ .

- ٦ ، ٥ مارس ١٩٣٩ .
- ١٢ مارس ١٩٣٩ .
- ١٩ ، ٢٦ ، ٣٠ مارس ١٩٣٩ .
- ١٢ ، ٢٤ أبريل ١٩٣٩ .
- ٢٤ أبريل ١٩٣٩ .
- ٣ ، ٤ مايو ١٩٣٩ .
- ٨ ، ١١ ، ١٦ مايو ١٩٣٩ .
- ٢٩ مايو ، ٦ يونية ١٩٣٩ .
- ١٣ يونية ١٩٣٩ .
- ٨ ، ١٥ يولية ١٩٣٩ .
- ١٦ يولية ١٩٣٩ .
- يولية و أغسطس ١٩٣٩ .
- ١٩ أغسطس ١٩٣٩ .
- ٢ ، ٣ ، ٧ سبتمبر ١٩٣٩ .
- ٧ ، ٩ سبتمبر ١٩٣٩ ،
- ١٤ ، ٢٠ سبتمبر ١٩٣٩ .
- من ١ الى ٢١ أكتوبر ١٩٣٩ .
- من ٢٥ أكتوبر الى ١٥ نوفمبر ١٩٣٩ .
- ٢٠ ديسمبر ١٩٣٩ ، ١ يناير ١٩٤٠ .

• ۱۹۴۰. ۱۳۶ ۱. ۶۹ ۶۶ ۳۶ ۱

من ١٤ الى ٢٠ يناير ١٩٤٠ .

۱۵، ۱۷، ۲۸، ۲۹، ۳۰، ۳۱، ۳۲، ۳۳، ۳۴، ۳۵، ۳۶، ۳۷، ۳۸، ۳۹، ۴۰، ۴۱، ۴۲، ۴۳، ۴۴، ۴۵، ۴۶، ۴۷، ۴۸، ۴۹، ۵۰، ۵۱، ۵۲، ۵۳، ۵۴، ۵۵، ۵۶، ۵۷، ۵۸، ۵۹، ۶۰، ۶۱، ۶۲، ۶۳، ۶۴، ۶۵، ۶۶، ۶۷، ۶۸، ۶۹، ۷۰، ۷۱، ۷۲، ۷۳، ۷۴، ۷۵، ۷۶، ۷۷، ۷۸، ۷۹، ۸۰، ۸۱، ۸۲، ۸۳، ۸۴، ۸۵، ۸۶، ۸۷، ۸۸، ۸۹، ۹۰، ۹۱، ۹۲، ۹۳، ۹۴، ۹۵، ۹۶، ۹۷، ۹۸، ۹۹، ۱۰۰.

۱۳ فبرایر ۱۹۴۰ء

۱۵، ۲۰، فبرایر، ۴، ۷، مارس، ۱۹۴۰.

• ۱۹۴۰. مارسی ۲۰، ۱۸، ۱۳، ۱۱

• ۱۹۴۰. ۱۷، ۱۶، ۱۵، ۱۳، ۱۰، ۱.

من ١ الى ٨ مايو ١٩٤٠ .

• ۱۹۴۰ مایو ۲۵ ، ۲۷ ، ۲۸ ، ۲۹

١٩٤٠. يونيو ١٩ ، ١٦ ، ١٣ ، ١٠ ، ٩ .

١٩ يونيو ١٩٤٠ .

٢٩ يونيو ، ٣ ، ٨ ، ١٠ ، ١٥ ، ٢١ يولية ١٩٤٠ .

٢٩ يولية ١٩٤٠ .

من ١٤ الى ٢٠ يناير ١٩٤١ •

من ۲۵ يناير الى ۱۰ فبراير ۱۹۶۱ .

من ١٩ الى ٣١ مارس ١٩٤١ .

من ٢٨ ابريل الى ٥ مايو ١٩٤١ .

من ٨ الى ١٦ مايو ١٩٤١ •

من ٢ الى ٧ يونية ١٩٤١ .

- من ٧ الى ١٥ يولية ١٩٤١ .
- من ٨ الى ١٦ سبتمبر ١٩٤١ .
- من ١١ الى ٢٩ اكتوبر ١٩٤١ .
- من ٣ الى ١٢ نوفمبر ١٩٤١ .
- يناير ١٩٤٢ .
- ٢٩ يناير ، ٢٤ فبراير ١٩٤٢ .
- ٣ مايو ١٩٤٢ .
- ١٢ ، ١٤ ، ١٦ مايو ١٩٤٢ .
- ٢١ مايو ، ٧ يونية ١٩٤٢ .
- ٢١ يونية ١٩٤٢ .
- ٣١ يناير ، ٣ ، ١٠ فبراير ١٩٤٥ .
- ١٤ ، ١٧ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ فبراير ١٩٤٥ .
- من ٦ الى ٢٣ يناير ١٩٤٦ .
- من ٢٢ ديسمبر ١٩٤٦ الى ١ يناير ١٩٤٧ .
- من ٤ الى ١١ يناير ١٩٤٨ .
- من ٢ الى ٩ يناير ١٩٤٩ .
- من ١٦ الى ٢٣ يناير ١٩٤٩ .
- ٢٥ يناير ١٩٥٠ .

#### رابعاً - محفوظات مجلس الوزراء:

ومن هذه الوثائق رجعنا الى المحافظ التالية :

— محفظة ١ / اشركات وجمعيات .

— محفظة ٥ ج الوازارات .

— محفظة ٥ هـ الوازارات .

#### ٢ - دار المحفوظات العمومية بالقلمة :

وهي عبارة عن ملفات خدمة الموظفين الأجانب في مصر ،  
ومن هذه الوثائق رجعنا الى الملفات الآتية :

— ملف خدمة « مستر ليون كيرازيان Leon Kirazian

دولاب ٣٦٨ رف ٢ محفظة ٣٦٥٠ ملف ٤٤٠٣٤ .

— ملف خدمة « المسيو رؤول فرولى M. Raoul Froli

دولاب ٨٣٢ رف ٤ محفظة ٩٩٦ ملف ٤٦٠٥٨ .

— ملف خدمة « المسيو كارلو سرى » ، دولاب ٣٨٨ رف

٣ محفظة ٤١٣٧ ملف ٤٦٨٧٥ .

— ملف خدمة « البرتو كونساليز » ، دولاب ٣٨٩ رف ٤

محفظة ٤١٤٧ ملف ٤٦٩٦٦ .

#### ٣ - الشهر العقاري والتوثيق بأسقوط :

وهي عبارة عن محافظ تشمل عقود البيع والشراء والرهن  
والسلفيات مقابل رهن وطلب اختصاص من المحاكم للاستيلاء  
على الأراضى أو العقارات المرهونة لعدم السداد ، وأحكام المحاكم  
بذلك ، ومعظمها أجنبى ، وقد رجعنا الى المحافظ الآتية :

( ١ ) العربى منها :

- محفظة رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ :
- محفظة رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٠ .
- محفظة رقم ٣٤ لسنة ١٩٥١ .
- محفظة رقم ١٦ لسنة ١٩٥٨ .

( ب ) باللغة الأجنبية :

- Bureau Central 1937 Inscription, Assiout, No. 1, No. 399, Vol. 1.
- Bureau Central Assiout 1939, Vol. 1.
- Bufeau Central Assiout 1945, No. 1.

٤ — وثائق الارشيف الاوربى ( الوثائق البريطانية

: (Public Record Office

وهى بمركز وثائق الشرق الاوسط بجامعة عين شمس ،  
وهى عبارة عن مجموعة افلام الموجود منها ينتهى عند عام ١٩٤١ ،  
وقد رجعتالى ما يخص فترة الدراسة وهى كالآتى :

- F.O. 407/221 Egypt and Sudan 1937.
- F.O. 407/222 Egypt and Sudan 1938.
- F.O. 407/223 Egypt and Sudan 1939.
- F.O. 407/224 Egypt and Sudan 1940.
- F.O. 407/225 Egypt and Sudan 1941.



## الوثائق المنشورة

أولا — باللغة العربية :

( ١ ) تعدادات وأحصاءات :

— الملكة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ، تعداد سكان القطر المصرى عام ١٩٣٧ ، ج ٢ ، جداول عامة ، المطبعة الأميرية ١٩٤٢ .

— الملكة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ، الجزء الأول من كتاب تعداد السكان عام ١٩٣٧ ، الكراسة رقم ٤ ، مديرية أسبوط ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، القاهرة ، ١٩٤٠ .

— الملكة المصرية ، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ، الكراسة رقم ٩ محافظة القاهرة ، تعداد عام ١٩٣٧ ، ج ١ ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، القاهرة ، ١٩٤٠ .

— الملكة المصرية ، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ، الكراسة رقم ١٠ محافظة اسكندرية ، تعداد عام ١٩٣٧ ، ج ١ ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، ١٩٤٠ .

— الملكة المصرية ، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ، الكراسة رقم ١١ محافظات القنال والسويس ودمياط ، تعداد عام ١٩٣٧ ، ج ١ ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، القاهرة ، ١٩٤٠ .

— جمهورية مصر ، وزارة المالية والاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان عام ١٩٤٧ ، ج ٢ ، جداول عامة ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، القاهرة ، ١٩٥٣ .

— الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء  
والتعداد ، التعداد الصناعى والتجارى عام ١٩٣٧ ، المطبعة  
الاميرية ، القاهرة ، ١٩٤٢ .

— الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء  
الملخص الشهري للتجارة الخارجية ، ابريل ١٩٤٢ ، المطبعة  
الاميرية ، القاهرة ، ١٩٤٢ .

— الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة الاحصاء ،  
الملخص الشهري للتجارة الخارجية ، نوفمبر ١٩٤٤ ، المطبعة  
الاميرية ، القاهرة ، ١٩٤٥ .

— الحكومة المصرية ، وزارة الاقتصاد الوطنى ، مصلحة  
الاحصاء والتعداد ، احصاء الانتاج الصناعى عام ١٩٤٧ ، المطبعة  
الاميرية ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

— الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء  
والتعداد ، احصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها  
الرئيسى فى مصر ، يونية ١٩٤٤ ، المطبعة الاميرية ، بولاق ،  
القاهرة ، ١٩٤٤ .

— الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة الاحصاء  
والتعداد ، احصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى  
فى مصر ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ،  
١٩٥٢ .

— جمهورية مصر ، وزارة المالية والاقتصاد ، مصلحة الاحصاء  
والتعداد ، احصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى  
فى مصر ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ،  
١٩٥٦ .

(ب) معاهدات ومؤتمرات واتفاقات وتقارير ونشرات :

— الملكة المصرية ، وزارة المالية ، التعريفات الجمركية ،  
١٤ فبراير ١٩٣٠ ، مطبعة بولاق ، القاهرة ، ١٩٣٠ .

— الملكة المصرية ، معاهدة تحلف بين مصر وبريطانيا  
العظمى ( ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ) ، مطبعة بولاق ، مصر ، ١٩٣٦ .

— الاتفاق الخاص بإلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر  
( اتفاقية مونثرو ١٩٣٧ ) منشور في :

— الوقائع المصرية ، عدد ٦٨ في ١/٨/١٩٣٧ .

— كتاب مجموعة الوثائق السياسية — المركز الدولي لمصر  
والسودان وقناة السويس ، ج ١ ، للدكتور : راشد البراوى .

— كتاب الأجانب في مصر ، الجنسية المصرية ، الطوائف  
الدينية في مصر فؤاد كرم .

— تقرير مجموعة كبار خبراء الأمم المتحدة ، ترجمة ، محمد  
عبد الرحمن : اثر الشركات المتعددة الجنسية على التنمية  
والعلاقات الدولية ، مطابع سجل العرب ، المنظمة العربية للعلوم  
الادارية ، مركز البحوث الادارية ، بدون تاريخ .

— مجموعة الاتفاقات والمعاهدات الاقتصادية المعقودة في  
نطاق جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ،  
١٩٧٤ .

— البنك الاهلى المصرى ١٨٩٨ — ١٩٤٨ ، مطبعة البنك  
الاهلى المصرى ١٩٤٨ .

— البنك الاهلى المصرى ( ش.م.م ) ، النشرة الاقتصادية ،

يصدرها قسم البحوث بالبنك ، المجلد الاول ، العدد الرابع  
١٩٤٨ ، القاهرة .

— البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، يصدرها  
تسييم البحوث بالبنك ، المجلد الثانى ، العدد الاول ١٩٤٩ ،  
القاهرة .

— البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، يصدرها  
قسم البحوث بالبنك ، المجلد الثالث ، العدد الثانى ١٩٥٠ ،  
القاهرة .

— البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، يصدرها  
تسييم البحوث بالبنك ، المجلد العاشر والجادى عشر ١٩٥٧ ،  
القاهرة .

— البنك التجارى المصرى ( ش.م.م ) ، السنة المالية  
١٩٥٠ ، مطابع شركة النسر المصرية بالاسكندرية ١٩٥١ .

— شركة سيك جديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس  
ش.م.م ، تقارير ميزانية وحساب الأرباح والخسائر ١٩٤٧ ،  
القاهرة .

— شركة سيك جديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس  
ش.م.م ، تقارير ميزانية وحساب الأرباح والخسائر ١٩٥٠ ،  
القاهرة .

— شركة المباحث والأعمال المصرية ، ش.م.م ، تقارير  
مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات فى ١٩٥١/٣/٢٨ ، الميزانية  
وحساب الأرباح والخسائر ، دار الجعران للنشر ، الاسكندرية ،  
١٩٥١ .

— الحكومة المصرية ، النشرة الاقتصادية .

- الحكومة المصرية ، النشرة الاقتصادية الاسبوعية .
- الحكومة المصرية ، النشرة الشهرية للإحصاءات الزراعية والاقتصادية ، أكتوبر ١٩٥١ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٢ .
- جمهورية مصر ، وزارة العدل ، فهرس النشرة التشريعية ١٩٥٥ ، صادر عن قسم المجموعة الرسمية ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٦ .
- الانجار العام للغرف التجارية المصرية : الاقتصاد المصري في عهد الثورة ١٩٥٢ — ١٩٥٧ .

### ( ج ) مضابط جلسات النواب ومجلس الشيوخ :

وتتمثل في جلسيات مجلس النواب والشيوخ ، وقد اطلعنا على الكثير منها خاصة مجلس النواب حيث اطلعنا على معظم جلساته في فترة الدراسة وهي مثبتة في هوامش الرسالة .

### ثانياً — باللغة الأجنبية :

- Egyptian Government, Ministry of finance, Statistical and Census Department, Population Census of Egypt, -937, General Tables, Government Press, Bulaq, Cairo, 1942.
- Egyptian Government, Ministry of finance, Statistical and Census Department, Population Census of Egypt, 1947, General Tables, Government Press, Bulaq, Cairo, 1953.
- Hurewitz, J.C. : Diplomacy in the Near and Middle East a Documentary Record 1914 .. 1956. Vol, 11. London.

## بحوث ومذكرات وخطب

— الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ،  
بحوث ولناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين  
المصريين ، الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢ — ١٩٧٧  
( القاهرة ٢٣ — ٢٥ مارس ١٩٨٨ ) ، الهيئة المصرية العامة  
للكتاب ، ١٩٧٨ .

— د . محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ،  
ج ١ ، ( من ١٩١٢ الى ١٩٣٧ ) ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥١ .  
— د . محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ،  
ج ٢ ، ( من ٢٩ يولية ١٩٣٧ الى ٢٦ يولية ١٩٥٢ ) ، دار المعارف  
بمصر ، ١٩٧٧ .

— محمد انور السادات : البحث عن الذات ، المكتب المصرى  
الحديث ، ١٩٧٧ .

— مذكرات ايدن — السسويس ، الدار القومية للطباعة  
والنشر ، القاهرة ، بدون تاريخ .

— مذكرات قليلى نهى ، ج ٢ ، طبعة ثنية ، ١٩٥١ ،  
مطبعة صادق بالمنيا .

— مصطفى هيكل : مذكرات معتقل ، مطبعة فؤاد حنى ،  
مصر ، بدون تاريخ .

— جمال عبد الناصر : بناء المجتمع الجديد ، خطابان للرئيس  
جمال عبد الناصر فى ٥ ديسمبر ١٩٥٧ ، وفى ٢٧ يوليو ١٩٥٨ ،  
دار القاهرة للطباعة ، ١٩٥٨ .

— بيان جمال عبد الناصر للدول العربية بشأن تأميم قناة السويس ، مطبعة الاستعلامات .

### الرسائل العلمية ( غير المنشورة )

— ابراهيم سعد عقل : تطور انصاعة المصرية ١٩٥٢ —  
١٩٧٣ ، دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير ، تجارة الاسكندرية ،  
١٩٧٧ .

— أحمد أبو الفتوح على الناقطة : العوامل المحددة للمكون  
الأجنبي في التكوين الرأسمالي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية  
— مع الإشارة الى مصر ، رسالة ماجستير ، تجارة الاسكندرية ،  
١٩٨٥ .

— أحمد الشربيني السيد البسيوني : تجارة مصر الخارجية  
١٩١٤ — ١٩٣٩ ، رسالة دكتوراة ، آداب القاهرة ، ١٩٧ .

— الفت محمود مؤد عاطف : العمال والحركة العمالية في  
مصر ١٩٤٢ — ١٩٦١ ، رسالة ماجستير ، آداب القاهرة ،  
١٩٨٥ .

— أمال محمد كامل بيومي : التيارات السياسية في مصر  
١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، رسالة ماجستير ، آداب القاهرة ، ١٩٧٦ .

— جرجس سلامه ميخائيل : تاريخ التعليم الأجنبي في مصر  
في القرنين التاسع عشر والعشرين ، رسالة ماجستير ، آداب  
القاهرة ، ١٩٦٠ .

— حمدي هان ديك كيو : التنمية الصناعية في مصر مع  
المقارنة بكوريا الجنوبية ١٩٥٢ — ١٩٧٥ ، رسالة دكتوراة ، كلية  
الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .

— خالدة ، محمود السيد شادى : العلاقات بين مصر والدولتين اللاتينيتين فى فترة الخمسينات والستينات ( دراسة مقارنة ) ، رسالة دكتوراة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٨٧ .

— سعيد أحمد عبده : الآثار الاقتصادية للسكك الحديدية فى جمهورية مصر العربية ، دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية ، رسالة دكتوراة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٠ .

— شريف حسن قاسم : دور رؤوس الأموال الأجنبية فى التنمية الاقتصادية فى مصر خلال ١٩٥٢ — ١٩٧٨ ، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ .

— عبد السلام عبد الحليم عامر صبيح : الرأسمالية الصناعية ودورها فى مصر فى مرحلة المشروعات الحرة ١٩١٦ — ١٩٥٧ ، رسالة دكتوراة ، آداب عين شمس .

— عبد العزيز ابراهيم فهمى : العلاقات العامة فى قطاع البترول بالجمهورية العربية المتحدة ، رسالة ماجستير ، آداب القاهرة ( صحافة ) ، ١٩٦٦ .

— فرغلى على تسن هريدى : أسبوط فى النصف الاول من القرن التاسع عشر ١٨٠٠ — ١٥٨٠ ، رسالة ماجستير ، آداب سوهاج ، جامعة أسبوط ، ١٩٨٥ .

— مدحت محمد عبد النعيم : تطوّر الزراعة فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٦٥ ، رسالة ماجستير ، آداب سوهاج ، جامعة أسبوط ، ١٩٨٢ .

— مصطفى ابراهيم جاويش : العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية



١٩٤٥ - ١٩٥٧ ، رسالة دكتوراة ، آداب سسوهاج ، جامعة  
اسيوط ، ١٩٨٢ .

— نوال عبد العزيز مهدى : الحركة العمالية واثرها فى  
تطور مصر الميامى ، ١٩٢٥ - ١٩٤٥ ، رسالة دكتوراة ، آداب  
القاهرة ، ١٩٧٦ .

## المراجع العربية

— ابراهيم شحاتة ( د ) : معاملة الاستثمارات الاجنبية فى  
مصر ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ .

— ابراهيم عامر : الارض والفلاح — المسألة الزراعية فى  
مصر ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

— ابراهيم مختار ( د ) : بنوك الاستثمار ( دراسة تحليلية  
للنظرات والاساليب والمشكلات ) ، مكتبة الانجلو المصرية ،  
١٩٨٢ .

— أحمد أبو اسماعيل ( د ) : بعض جوانب البنيان الصناعى  
فى مصر ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

— أحمد أبو اسماعيل ( د ) : صناعة النقل ، دار النهضة  
العربية ، القاهرة ، بدون تاريخ .

— أحمد أبو اسماعيل ( د ) : هيكل الصناعة التحويلية ،  
جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ،  
١٩٥٩ .

— أحمد أحمد الحته ( د ) : تاريخ الزراعة المصرية فى  
عهد محمد على ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٠ .

— أحمد صادق سعد : صفحات من اليسار المصرى فى  
عقاب الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ، مكتبة مدبولى ،  
١٩٧٦ .

— أحمد قسنت الجداوى ( د ) : نظرية الجنسية فى القانون  
المصرى المقارن ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

— أحمد محمود أحمد ( د ) : مقومات الصناعة ، ج ١ ، طبعة  
أولى ، مطبعة الشمس الحديثة ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

— أسمايل صبرى عبد الله ( د ) : نحو نظام اقتصادى  
عالمى جديد ( دراسة فى قضايا ) التنمية والتحرر الاقتصادى  
والعلاقات الدولية ) ، طبعة أولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،  
١٩٧٧ .

— أنبرت غارمان ، ترجمة ، عبد الفتاح عنایت ، مراجعة ،  
على جمال الدين : مصر وكيف غدر بها ، المؤسسة المصرية العامة  
للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، ١٩٦٤ .

— الميثاق ، ٣٠ يونية ١٩٦٢ ، دار ومطابع الشعب .

— أميل نهى حنا شنوده : تاريخ التعليم الصناعى حتى  
ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ،  
١٩٦٧ .

— أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ  
نشأتها حتى ١٩١٩ ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ،  
القاهرة ، بدون تاريخ .

— أمين محمد بدر ( د ) : الأوراق التجارية فى التشريع  
المصرى ، المطبعة العالمية مصر ، ١٩٥٣ .

— أنور سلامة ( د ) : الحركة النقابية فى مصر ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

— أنور سلامة ( د ) : المؤسسات العامة ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

— باتريك أوبريان ، تعريب ، خيرى حماد : ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ( من المشروعات الخاصة الى الاشتراكية ) ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

— ب . س . جيران ، ترجمة ، زهير الشايب : الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، ج ١ ، من كتاب وصف مصر ، طبعة أولى ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ١٩٧٨ .

— بنت هانسن ، كريم نشاشيبي ، ترجمة ، حسن السيد حسن قنديل : أنظمة التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .

— توفيق على منصور : بريطانيا والعرب شرقى السويس ، طبعة أولى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٧ .

— جاد لبيب ( د ) : بناء الاقتصاد المصرى والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وانجلترا ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٣ .

— جاك بيرك ، تعريب ، خيرى حماد : العرب تاريخ ومستقبل ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧١ .

— جلال يحيى ( د ) : عصر النهضة والعالم الحديث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ .

— جلال يحيى ( د ) : فجر التاريخ الحديث ، مطبعة كرموز بالأسكندرية ، ١٩٧٦ .

— جلال يحيى ( د ) : مصر الحديثة ( ١٥١٧ — ١٨٠٥ ) ،  
منشأة المعارف بالاسكندرية .

— جمال الدين محمد سعيد ( د ) : البنك المركزى والرقابة  
على البنوك والائتمان فى مصر ، طبعة اولى ، مطبعة البيان  
العربى ، ١٩٥٧ .

— جمال الدين محمد سعيد ( د ) : التطور الاقتصادى فى  
مصر منذ الكساد العالمى الكبير ، طبعة اولى ، مطبعة البيان  
العربى ، القاهرة ، ١٩٥٥ .

— جمال الدين محمد سعيد ( د ) : دور المؤسسة الاقتصادية  
العامة فى تكوين منشآت الاستثمار ، مطبعة لجنة البيان العربى ،  
القاهرة ، ١٩٥٧ .

— جميل احمد توفيق ( د ) ، صبحى تادرس قريصه ( د ) :  
اقتصاديات الأعمال ، دار الجامعات المصرية الاسكندرية ،  
١٩٦٩ .

— حازم سعيد عمر : القطن فى الاقتصاد المصرى وتطور  
السياسة القطنية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ،  
١٩٧٠ .

— حسن الفكهانى : قوانين التأمين ، دار الميثاق للطباعة ،  
القاهرة ، بدون تاريخ .

— حسن الفكهانى : قوانين الضريبة على رؤوس الأموال  
المنقولة والارباح التجارية والصناعية وكسب العمل ، دار الميثاق  
للطباعة ، القاهرة ، بدون تاريخ .

— حسن الفكهانى ، عبد المنعم حسنى : الموسوعة الذهبية  
للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية منذ انشائها

علم ١٩٢١ ، ج ٧ ، ( الاصدار المثنى ) ، الدار العربية  
للموسوعات ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

— حسن محمد العزباوى : الأصول العلمية للضرائب ،  
طبعة أولى ، مطبعة المليجى بالجيزة ، ١٩٧٤ .

— حسن محمد كمال ، صلاح الدين ابراهيم صالح : الضريبة  
على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، مكتبة عين شمس ،  
القاهرة ، ١٩٨١ .

— حسنى خليل محمد ، محمد محمد منصور : بنك مصر  
بين الرأسمالية الوطنية والتحول الاشتراكى ١٩٢٠ — ١٩٧٠ ،  
مؤسسة الاهرام ، الاهرام الاقتصادى ، ١٩٧٠ .

— حسنين كروم : مستقبل القوى السياسية فى مصر بعد  
ظهور الوفد ، دار مأمون للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

— حسين خلاف ( د ) : تطور الإيرادات العامة فى مصر  
الحديثة ، دار الرائد للطباعة ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

— حسين خلاف ( د ) صفحات من تاريخ مصر المالى  
( تطور الإيرادات العامة فى مصر الحديثة ) ، دار الفكر العربى  
للطبوع والنشر ، القاهرة ، بدون تاريخ .

— حسين عمر ( د ) : اقتصاديات الدخل القومى ، طبعة  
أولى ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ .

— حسين فهمى ( د ) : على الجريئلى ( د ) : البنك المركزى  
الجديدة ، طبعة أولى ، مطبعة دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٥١ .

— خليل حسن خليل ( د ) : دور رؤوس الأموال الأجنبية

فى تنمية الاقتصادية المتخلفة ، مع دراسة خاصة بأقليم مصر ،  
مطابع مؤسسة أخبار اليوم ، ١٩٦١ .

— خليل صابات ( د ) : تاريخ الطباعة فى الشرق العربى ،  
طبعة ثانية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ .

— داغيد . س . لاندز ، ترجمة ، عبد العظيم أنيس ( د ) :  
بنوك وباشوات ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ .

— راشد البراوى ( د ) : ثورة البترول فى افريقيا ، دار  
النهضة العربية ، ١٩٦٢ .

— راشد البراوى ( د ) : مجموعة الوثائق السياسية — المركز  
الدولى لمصر والسودان وقناة السويس ، ج ١ ، طبعة أولى ،  
مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢ .

— راشد البراوى ( د ) ، محمد حمزة عليش : التطور  
الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، طبعة ثالثة ، مكتبة  
النهضة المصرية ، ١٩٤٨ .

— رؤوف عباس حلمد ( د ) : الحركة العمالية المصرية فى  
ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ — ١٩٣٧ ، عالم الكتب ، القاهرة ،  
١٩٧٥ .

— رؤوف عباس حامد ( د ) : الحركة العمالية فى مصر  
١٩٨٨ — ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

— رنعت السعيد ( د ) : الصحافة اليسارية فى مصر  
١٩٢٥ — ١٩٤٨ ، طبعة ثانية ، مكتبة مدبولى ، ١٩٧٧ .

— روبرت مابرو ، ترجمة ، صليب بطرس ( د ) : الاقتصاد  
المصرى ١٩٥٢ — ١٩٧٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ .

— روبرت ملبرو ، سمير رضوان ، ترجمة ، صليب بطرس  
(د) : التصنيع فى مصر ١٩٢٩ — ١٩٧٣ — السلسلة والآداء ،  
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ .

— زكريا أحمد نصر (د) : التحليل النقدى ( دراسة لأصوله  
وأساليه فى الرأس مالية ) ، طبعة أوني ، مكتبة ومطبعة مصطفى  
البلبل الحلبى ، مصر ، ١٩٥٩ .

— زكريا مهران : البنك المركزى فى العصور المختلفة ،  
مطبعة مصر ش.م. ، ١٩٤٨ .

— سعد عبد السلام حبيب : الخدمة الاجتماعية العمالية ،  
مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

— سعد ماهر حمزة (د) : المقدمة فى اقتصاديات التبعية  
والتنمية ، تجارب أفريقية وعربية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧ .

— سعيد عبد الماجد (د) : المركز القانونى للشركات  
المساهمة ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٦٩ .

— سليمان نسيم صياغة التعليم المصرى الحديث — دور  
القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣ — ١٩٥٢ ، الهيئة  
المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ .

— سيرانيان ، ترجمة ، عاطف عبد الهادى علام : مصر  
ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، أكاديمية العلوم  
السوفيتية — معهد الاستشراق ، دار الثقافة الجديدة ، مصر  
١٩٨٤ .

— شريف رمسيس تكلان (د) : نظام الضرائب على الدخل  
فى مصر ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٩ .

— تسفيق شحاته (د) : تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية فى مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر ، دار أحياء الكتب العربية ، ١٩٦١ .

— شمس الدين الوكيل (د) : الموجز فى الجنسية ومركز الأجانب ، طبعة ثالثة ، منشأة المعارف بالاسكندرية . ١٩٦٨ .

— شهدي عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٦ ، طبعة اولى ، دار شهدي للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

— صبحى تادرس قريصة (د) : التضخم والتنمية الاقتصادية مع الاشارة الى ظروف الاقتصاد المصرى ، مطبعة جامعة الاسكندرية ١٩٦٢ .

— صبحى تادرس قريصة (د) : دراسة مقارنة للنظام المصرى فى اقليمى الجمهورية العربية المتحدة ( المحاضرات العامة ) ، مطبعة جامعة الاسكندرية ، ١٩٦٢ .

— صبحى تادرس قريصة (د) : النقود والبنوك ، طبعة ثانية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٢ .

— صبحى وحيد ، اصول المسالة المصرية ، مطبعة مصر ، ١٩٥٠ .

— صلاح الدين نامق (د) : قضايا التخلف الاقتصادي ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٨ .

— صلاح الدين نامق (د) : مشكلة السكان فى مصر (دراسة اجتماعية اقتصادية ) ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢ .

— صلاح الدين نامق (د) ، أمين مصطفى عبد اللاه (د) ،



عبد الحميد لطفى : الاشتراكية العربية ، طبعة ثانية ، دار المعارف  
بمصر ، ١٩٦٦ .

— صلاح العقاد (د) : العرب فى الحرب العالمية الثانية ،  
معهد الدراسات العربية العالية ، مطبعة الرسالة ، ١٩٦٦ .

— صلاح بسيونى : مصر وأزمة السويس ، دار المعارف  
بمصر ، ١٩٧٠ .

— طه سعد عثمان : مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر ،  
الكتاب الاول ، كفاح عمال النسيج ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٣ .

— طه سعد عثمان : مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر ،  
الكتاب الثانى ، العمال والانتخابات البرلمانية ، مكتبة مدبولى ،  
١٩٨٢ .

— عاصم الدسوقي (د) : كبار ملاك الاراضى الزراعية  
ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ — ١٩٥٢ ، طبعة اولى ، دار  
الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

— عاصم الدسوقي (د) : مصر فى الحرب العالمية الثانية ،  
١٩٣٩ — ١٩٤٥ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، دار نافع  
للطباعة ، مصر ، ١٩٧٦ .

— عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية —  
ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ، طبعة ثالثة ، دار مطابع الشعب ، ١٩٦٩ .

— عبد السلام عبد الحليم عامر : ثورة يوليو والطبقة  
العاملة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ .

— عبد الرازق عبد المجيد (د) : دور القطاع المصرى فى  
الخطة القومية ، المطبعة العالية ، مصر ، ١٩٦١ .

— عبد العزيز الرفاعى (د) : العمال والحركة القومية فى مصر الحديثة ١٩٠٠ — ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربى للطباعة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

— عبد العزيز مرعى (د) : النظم النقدية والمصرفية ، طبعة ثانية ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٦ .

— عبد العزيز مرعى (د) ، عيسى عبده ابراهيم : الموجز فى مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة ، دار مطابع الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

— عبد العزيز مهنا (د) ، حسين نهى (د) : اقتصاديات السكك الحديدية ، طبعة اولى ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٩ .

— عبد القادر حلمى (د) : الضريبة على الارباح التجارية والصناعية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١ .

— عبد النبى حسن يوسف (د) ، عبد الحميد الحسينى هاشم : الاقتصاديات المعاصرة ، طبعة ثانية ، مكتبة عين شمس ، ١٩٧٧ .

— عبد الهادى الجوهري (د) ، فاروق العادلى (د) ، أحمد رافت عبد الجواد (د) : دراسات فى التنمية الاجتماعية ، مكتبة الطليعة بأسبوط ، ١٩٧٨ .

— عز الدين عبد الله (د) : القانون الدولى الخاص المصرى ، فى الجنسية والمواطن ، ج ١ ، طبعة ثالثة ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

— عزة النص (د) : احوال السكان فى الوطن العربى ، معهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٥٥ .

— على الجريتلى (د) : التاريخ الاقتصادى للثورة ١٩٥٢ — ١٩٦٦ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٤ .

— على الجريتلى (د) : خمسة وعشرون علما — دراسة تحليلية للدراسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ — ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

— على الدين هلال (د) : التجديد فى الفكر السياسى المصرى الحديث ( أصول الفكرة الاشتراكية ) ١٨٨٢ — ١٩٢٢ ، البحوث والدراسات العربية ، دار نافع للطباعة ، ١٩٧٥ .

— على بركات (د) : تطور الملكية الزراعية فى مصر واثره على الحركة السياسية ١٨١٣ — ١٩١٤ ، دار الثقافة الجديدة ، مصر ، ١٩٧٧ .

— على حسن يونس (د) : الوجيز فى القانون التجارى وتطورها ، مواردها ، عملياتها ، الرقابة عليها ، دورها المقبل فى التنمية ، طبعة أولى ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، ١٩٦١ .

— على لطفى (د) : التطور الاقتصادى ، مكتبة عين شمس القاهرة ، ١٩٧٩ .

— على لطفى (د) : مشكلات التمويل فى الدول النامية ، طبعة أولى ، لجنة البيان العربى ، ١٩٦٦ .

— على مجاهد شاهين ، مجموعة قوانين ضرائب الدخل فى مصر ، القانون ١٤ لسنة ١٩٢٩ ، مكتبة شاهين — طنطا ، ١٩٨٠ .

— فؤاد عبد المنعم رياض (د) : الوسيط فى الجنسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

— فؤاد كرم : الاجانب فى مصر ، الجنسية المصرية ، الطوائف الدينية فى مصر ، مكتبة عبد الله وهبه ، مصر ، بدون تاريخ .

— فؤاد المرسى (د) : العلاقات المصرية السوفيتية  
١٩٤٣ — ١٩٥٦ ، دار الطباعة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

— فؤاد مرسى (د) : النقود والبنوك في البلاد العربية ،  
مصر والسودان ، معهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول  
العربية ، ١٩٥٥ .

— فلتس أبادير ، ابراهيم عبد الجواد : مشكلات المجتمع  
المصري الحديث ، مطابع دار أخبار اليوم ، ١٩٥٥ .

— قطب ابراهيم محمد : الموازنة العامة للدولة ، الهيئة  
المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .

— كمال الدين صدقي : البنوك في مصر ، طبعة أولى ،  
مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٥ .

— كمال الدين صدقي : البنوك المصرية ودورها في الائتمان  
المصرفي ، طبعة أولى ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٨ .

— كمال المنوفى (د) : الفلاح المصري ومبدأ المساواة ،  
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .

— كولين ليجوم ، ترجمة ، أحمد محمود سليمان : الجامعة  
الافريقية ( دليل سياسى موجز ) ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ،  
١٩٦٦ .

— لطيفة محمد سالم (د) : الصحافة والحركة الوطنية  
١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ .

— لطيفة محمد سالم (د) : المرأة المصرية والتعبير الاجتماعى  
١٩١٩ — ١٩٤٥ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ .

— لطيفة محمد سالم (د) : مصر فى الحرب العالمية الاولى ،  
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ .

— لينوار تشا ميرز رايت (د) ، ترجمة ، غاطمة علم الدين  
عبد الواحد (د) : سياسة الولايات المتحدة الامريكية ازاء مصر  
١٨٣٩ — ١٩١٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ .

— مايلز كوبلاند ، تعريب مروان خير : لعبة الأمم ، دار  
الفتح للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ .

— م . بروكس ، تعريب : محمود الشنيطى : البترول  
والاستعمار فى الشرق ، طبعة أولى ، مكتبة القاهرة الحديثة ،  
١٩٥٧ .

— محمد أحمد الرزاز (د) : رؤية لمستقبل دور الضرائب فى  
تمويل الانفاق العام فى البلاد الآخذة فى النمو ، مع التطبيق على  
مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ .

— محمد الجوهري (د) ، محمد عودة (د) ، السيد الحسيني  
(د) : علم اجتماع التنمية ، مطابع مجموعة مؤسسات الهلال ،  
مصر ، ١٩٨٦ .

— محمد المنجى (د) : عقد البيع الابتدائي وجريمة البيع  
لاكثر من واحد فى مجال الاسكان ، طبعة أولى ، منشأة المعارف  
بالاسكندرية ، ١٩٨٣ .

— محمد جواد العبوسى (د) : البترول فى البلاد العربية ،  
محاضرات القاها بمعهد الدراسات العربية العالية ، جامعة  
الدول العربية ، مطبعة الرسالة ، ١٩٥٦ .

— محمد حسنى عباس (د) : الشركات والمؤسسات انعملة  
التجارية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٩ .

— محمد حسنين هيكل : بين الصحافة والسياسة ، طبعة  
خامسة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، لبنان ،  
١٩٨٤ .

— محمد حسنين هيكل : خريف الغضب ، طبعة ١٣ ،  
شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٦ .

— محمد حسنين هيكل : قصة السويس ، طبعة سادسة ،  
شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٥ .

— محمد حسنين هيكل : وقائع تحقيق سياسى امام المدعى  
الاستراكى ، طبعة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ،  
لبنان ، ١٩٨٥ .

— محمد حمزة عليش : التجارة الخارجية ، مكتبة النهضة  
المصرية ، ١٩٤٨ .

— محمد رشدى : التطور الاقتصادى فى مصر ، ج ١ ،  
ج ٢ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٢ .

— محمد رفعت : التوجيه السياسى للفكرة العربية الحديثة ،  
دار المعارف بمصر ، ١٩٧٢ .

— محمد زكى شافعى (د) : مقدمة فى النقود والبنوك ،  
طبعة تاسعة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١ .

— محمد سامى محمد : البنوك التجارية فى مصر ، طبعة  
أولى ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

— محمد سعيد عبد الفتاح (د) : اقتصاديات المجتمع  
العربى ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، ١٩٦١ .

— محمد شفيق عبد الفتاح : اثر السوق الاوربية المشتركة

على اقتصاديات جمهورية مصر العربية ، الهيئة المصرية العامة  
للكتاب ، ١٩٧٤ .

— محمد عبد البارى : الامتيازات الأجنبية ، مطبعة الاعتماد  
بمصر ، ١٩٣٠ .

— محمد عبد العزيز عجمية (د) : دراسات فى التطور  
الاقتصادى ، طبعة أولى ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٣ .

— محمد عبد العزيز عجمية (د) : دراسة للاستثمارات فى  
الاقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة ، مطبعة جامعة  
الاسكندرية ، ١٩٦١ .

— محمد عبد الله ابو على (د) : الصناعة والمجتمع ، طبعة  
اولى ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧١ .

— محمد عبد المنعم رشدى : قروض وسلفيات البنوك  
التجارية ، المطبعة العالمية ، القاهرة ، ١٩٦١ .

— محمد على عرفه (د) : شرح قانون اصلاح الزراعى ،  
طبعة ثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٤ .

— محمد فؤاد شكرى (د) : مصر والسودان — تاريخ وحدة  
وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ — ١٨٩٩ ،  
دار المعارف بمصر ، ١٩٦٣ .

— محمد فهمى لهيطة (د) : الاقتصاد الصناعى والبنك  
المركزى — الصناعى والبنوك فى التوجيه القومى ، شبكش بالأزهر  
مصر ، بدون تاريخ .

— محمد فهمى لهيطة (د) : تاريخ مصر الاقتصادى فى  
العصور الحديثة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٤ .

— محمد فهمى لهيطة (د) : النظام النقدى بين الرأسمالية  
والاشتراكية ومركز الصناعة المصرية منه ، ج ١ ، شركة  
استاندرد للصناعة ، ١٩٤٨ .

— محمد فيصل عبد المنعم : قناة السويس ، شريان الرخاء  
للعالم ، مطابع الاهرام التجارية ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

— محمد لبيب شقير (د) : العلاقات الاقتصادية بين انبلاد  
العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية ،  
١٩٥٨ .

— محمد نجيب توفيق ، عبد الله محمد بازرعة : العلاقات  
الصناعية فى الشركات والمؤسسات العامة ، طبعة أولى ، مكتبة  
القاهرة الحديثة ، ١٩٦٦ .

— محمد نصر الدين مهنا (د) : مشكلة فلسطين والصراع  
والدولى ١٩٤٥ — ١٩٦٧ ، معهد البحوث والدراسات العربية ،  
دار غريب للطباعة ، ١٩٧٨ .

— محمود أمين (د) : البترول العربى فى المعركة ، دار  
المعارف بمصر ، ١٩٦٧ .

— محمود حافظ (د) : استراتيجية الغرب فى الوطن العربى ،  
مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٧ .

— محمود صدقى مراد ، فؤاد المرسى (د) : ميزانية النقد  
الأجنبى والتمويل الخارجى للتنمية ، مع دراسة خاصة عن ج.ع.م ،  
دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧ .

— محمود عبد الفضيل (د) : التحولات الاقتصادية  
والاجتماعية فى الريف المصرى ١٩٥٢ — ١٩٧٠ — دراسة فى



تطور المسألة الزراعية فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .

— محمود متولى (د) : الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ .

— محمود متولى (د) : تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى خلال الحرب العالمية الثانية ، طبعة أولى ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

— مصطفى أحمد وهبى : الموسوعة فى قوانين الإصلاح الزراعى ، ج ١ ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٩ .

— مصطفى الحفناوى (د) : قضية قناة السويس ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٦ .

— مصطفى الحفناوى (د) : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ، ج ٤ ، الإدارة والاستغلال ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٦ .

— مصطفى الصياد : الموسوعة الضرائبية الدائمة للقوانين، المجموعة الثالثة عن عام ١٩٥٠ ، والمجموعة الرابعة عن عام ١٩٥١ ، والمجموعة السابعة لغاية آخر ديسمبر ١٩٥٤ ، دار الفكر العربى ، بدون تاريخ .

— مصطفى رياض بسيونى ، رؤوال فرجون : المجموعة الدائمة للقوانين والقرارات المصرية ، مطبعة فوتيادسى وشركاه ، مصر ، بدون تاريخ .

— مصطفى كامل منيب : مجموعة القوانين المصرية ، قوانين الضرائب المنقولة ، ورسم الدفعة والأيلولة على التركات ، ج ١ ، دار الفكر العربى ، ١٩٤٩ .

- ميشال سليمان : القناة لمصر ، مكتبة المعارف ، بيروت ،  
لبنان ، بدون تاريخ .
- نبيل الروبي (د) : التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ،  
دراسة تطبيقية للاقتصاد المصري ، مؤسسة الثقافة الجامعية ،  
الاسكندرية ، ١٩٧٣ .
- نبيل عبد الحميد سيد أحمد (د) : النشاط الاقتصادي  
للأجانب وأثره في المجتمع المصري من ١٩٢١ الى ١٩٥٢ ، الهيئة  
المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ .
- نوال قاسم (د) : تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد  
على حتى عهد عبد الناصر ، طبعة أولى ، مكتبة مدبولي ، ١٩٨٧ .
- هشام صادق (د) : الجنسية والموطن ومركز الأجانب ،  
منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٧ .
- هيلين آن ريفلين ، ترجمة ، أحمد عبد الرحيم مصطفى  
(د) : ، مصطفى الحسيني : الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل  
القرن التاسع عشر ، مطابع دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨ .
- يحيى الجمل (د) : الأنظمة السياسية المعاصرة ، الشركة  
المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٧٦ .
- يسرى الجوهر (د) : شمال أفريقيا ( دراسة في  
الجغرافيا التاريخية والاقليمية ) ، منشأة المعارف بالاسكندرية ،  
١٩٧٦ .
- يسرى على مصطفى (د) : التجارة الخارجية ودور البنوك  
فيها ، المطبعة العالمية ، مصر ، ١٩٦١ .

— يوسف فخرى ، سعد حنا : شرح قانون صندوق  
التأمين والإدخار للعمال ، طبعة أولى ، مكتبة الانجلو المصرية ،  
١٩٥٦ .

— يوسف مصطفى الحارونى : قصة البترول ، طبعة ثالثة ،  
دار المعارف ، مصر ، بدون تاريخ .

## المراجع الأجنبية

- Al-Barawy, Rashed (Dr.) : Economic Development in the United Arab Republic (Egypt), the Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1972.
- Berger, Morroe : Bureaucracy and Society in Modern Egypt, A Study of the Higher civil service, New Jersey, 1957.
- Braddon, Russell : Suez, Splitting of a Nation, London, 1973.
- Creasy, Edward S. : History of the Ottoman Turks, Beirut, 1968.
- Crouchley, A.E. : The Investment of Foreign Capital in Egyptian campaigns and public Debt, Cairo, 1936.
- Darby, Phillip : British Defence Policy East of Suez 1947 .. 1968, London, 1973.
- D'istria, Pierre : De Suez A Akaba, Paris, 1968.
- El-Saaty, Hassan and Hirabayashi, Gordon K. : Industrialization in Alexandria, Some Ecological and Social Aspects, Cairo, 1959.

- Hansen, Bent : Egypt, Foreign Trade regimes and Economic Development, Vol, IV, New York. London, 1975.
- Holt, P.M. : Political and Social Change in Modern Egypt, London, 1968.
- Tssawi Charles : Egypt an Economic and Social analysis, Oxford university press London, New York, 1947.
- Issawi, Charles : Egypt in Revolution an Economic analysis, London, New York.
- Radwan S. : Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture 1882 .. 1967, London, Oxford, 1974.
- Richond, J.C.B. : Egypt 1798 .. 1952. Her Advance Towards a Modern Identity, London, 1977.
- Schonfield, Hugh J. : The Suez Canal in peace and War 1869 .. 1969, Florida.
- Thames and Hudson : Egypt, Gordon Waterfield, with 71 illustration and 2 maps.

### الدوريات

وقد رجعنا الى الكثير منها ، وبالنسبة لاعدادها وتواريخها  
فهى مثبتة فى هوامش الرسالة :

١ — العربية :

— الاخبار

— الامرام

البسلاغ	—
البصير	—
السفير	—
المصرى	—
المقطم	—
المقتطف	—
الوند	—
الوقائع المصرية	—
ملحق الوقائع المصرية	—
بريد الشركات	—
التجارة العربية الانكليزية	—
التجارة التجارية المصرية	—
صحيفة التجارة والصناعة	—
المجلة التاريخية المصرية	—
المجلة الزراعية المصرية	—
المجلة الزراعية الشهرية	—
المجلة العلمية لتجارة الازهر	—
مجلة ادارة الاعمال	—
مجلة اكوير	—
مجلة الحمامة	—

- Vatikiotis, P.J. : Egypt since, the Revolution, London.
- Journal du commerce et de la Marine.
- Journal Official.
- Journal Official du Gouvernement Egyptien.
- Le Journal d'Alexandrie et la Bourse Egyptienne.
- Le Journal d'Egypte.
- L'Observateur.

# الفهرس

الموضوع الصفحة

## الباب الثالث

الراسمالية الأجنبية فى مصر

١٩٤٧ - ١٩٥٢

تنظيم وجود الشركات

### الفصل الأول :

تنظيم الراسمالية الأجنبية اداريا وضرائبياً . . . ٧

### الفصل الثانى :

الاستثمارات الأجنبية فى مجال الانتاج . . . ٤٧

### الفصل الثالث :

الاستثمارات الأجنبية فى مجال التجارة والمصارف

والتأمين . . . . . ٩٥

## الفصل الرابع :

الاستثمارات الأجنبية في مجال الخدمات والمرافق العامة . . . . .	١٦٣
--	-----

## الباب الرابع

### الراسمالية الأجنبية في مصر

١٩٥٢ - ١٩٥٧

### الطريق إلى التأميم

## الفصل الأول :

تنظيم الراسمالية الأجنبية اداريا وضرائبيا . . . .	١٩٩
---	-----

## الفصل الثاني :

الاستثمارات الأجنبية في مجال الانتاج . . . . .	٢٢١
--	-----

## الفصل الثالث :

الاستثمارات الأجنبية في مجال التجارة والمصارف والتأمين . . . . .	٢٨٩
--	-----

## الفصل الرابع :

الاستثمارات الأجنبية في مجال الخدمات والمرافق العامة . . . . .	٣٥١
--	-----



## الباب الخامس

## مؤثرات الرأسمالية الأجنبية في مصر

١٩٢٧ - ١٩٥٧

## الفصل الأول :

٣٧٣ . . . . . المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية

## الفصل الثاني :

٥٠٤ . . . . . تدمير الرأسمالية الوطنية ( بنك مصر )

## الفصل الثالث :

{١٧ . . . . . المؤثرات الثقافية

{٣٩ . . . . . الخاتمة

{٥١ . . . . . الملاحق

{٧٣ . . . . . المصادر والمراجع



## صدر في هذه السلسلة

- ١٣ - أكتوبر الاستعمار المصري للسودان: رؤية تاريخية، د. عبد الحليم رمضان، ط ١، ١٩٨٨، ٢ ط ١، ١٩٩٤.
- ١٤ - مصر في عصر الولاة، من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطوالة، د. محمد إسماعيل كاتف، ١٩٨٨.
- ١٥ - المشرقون والتاريخ الإسلامى، د. على حلى القروائى، ١٩٨٨.
- ١٦ - الفصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر: دراسة عن دور الجمعية للتربية (١٨٩٢-١٩٥٢)، د. حلى أحمد شافى، ١٩٨٨.
- ١٧ - للقضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى، د. محمد نور فرحات، ١٩٨٨.
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية، د. على محمد مسرد، ١٩٨٨.
- ١٩ - مصر القديمة وأصدة توحيد القرون، د. أحمد محمود سلوم، ١٩٨٨.
- ٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩: الدراسات المصرية بين سعد زكاشى وعبد الرحمن فهمى، د. محمد أنور، ط ١، ١٩٨٨، ٢ ط ١، ١٩٨٨.
- ٢١ - اكتشاف فى مصر إبان العصر العثمانى، د. طارق القليل، ١٩٨٨.
- ٢ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ، د. عبد الحليم رمضان، ط ١، ١٩٨٧، ٢ ط ١، ١٩٩٤.
- ٣ - على ماهر، رزون محمود جاد الله، ١٩٨٧.
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة، عبد السلام عبد قلم حاس، ١٩٨٧.
- ٤ - الثورات الفكرية فى مصر المعاصرة، د. محمد نسان جلال، ١٩٨٧.
- ٥ - شاربات أوروبا على الشواهد المصرية فى المصور الوسطى، د. حلى عبد السميع الجنزورى، ١٩٨٧.
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر جا، د. على السليمى، ١٩٨٧.
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي، د. عبد الحليم ملحد، ١٩٨٧.
- ٨ - رؤية لجزيرة لأزمة الحياة الفكرية، د. على بركات، ١٩٨٧.
- ٩ - صفحات مصرية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل، د. محمد أنور، ١٩٨٧.
- ١٠ - توفيق نواب ملحة للسفحة العربية، محمد نوزى، ١٩٨٧.
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية، شكرى القنى، ١٩٨٧.
- ١٢ - هدى شعراوى وعصر التنوير، د. أنور راجب، ١٩٨٨.

- ٢٧ - نظرات في تاريخ مصر،  
جمال بدوي، ١٩٨٨
- ٢٨ - للتصوف في مصر إبان العصر العثماني  
د. ٢، إمام التصوف في مصر: العراقي،  
د. توفيق الطويل، ١٩٨٨
- ٢٩ - الصحافة الوطنية والقضايا الوطنية  
(١٩١٩-١٩٣٦)،  
د. نهدي كامل، ١٩٨٩
- ٣٠ - المجتمع الإسلامي والغرب،  
تأليف: طه حسين جب وعلوياد بوزين،  
ترجمة: د. أحمد عبد الرحيم مصطفى،  
١٩٨٩
- ٣١ - تاريخ الفكر القروي في مصر الحديثة،  
د. سعيد إسماعيل علي، ١٩٨٩
- ٣٢ - فتح العرب لمصر د. ١،  
تأليف: ألفريد ج. بتر، ترجمة: محمد فريد  
أبراهيم، ١٩٨٩
- ٣٣ - فتح العرب لمصر د. ٢،  
تأليف: ألفريد ج. بتر، ترجمة: محمد فريد  
أبراهيم، ١٩٨٩
- ٣٤ - مصر في عهد الإخشيديين،  
د. سعيد إسماعيل كاشف، ١٩٨٩
- ٣٥ - المؤلفون في مصر في عهد محمد علي،  
د. حلمي أحمد شافي، ١٩٨٠
- ٣٦ - خمسون شخصية مصرية وشخصية،  
شكري القناني، ١٩٨٩
- ٣٧ - هؤلاء الرجال من مصر د. ٢،  
لمس القليبي، ١٩٨٩
- ٣٨ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقي: نظرة على  
الأوضاع الراهنة وروية مستقبلية،  
د. خالد مسعد الكري، ١٩٨٩
- ٣٩ - تاريخ العلاقات المصرية للشريعة، منذ  
منطق الصور الحديثة حتى عام ١٩١٧،  
د. يوزان أيوب زكي، محمد عزين، ١٩٩٠
- ٤٠ - أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة،  
عبدالمعتمد توفيق زكي، ١٩٩٠
- ٤١ - المجتمع الإسلامي والغرب د. ٢،  
تأليف: طه حسين بوزين، ترجمة: د. أحمد  
عبد الرحيم مصطفى، ١٩٩٠
- ٤٢ - الشيوخ على يوسف وجريدة المؤيد: تاريخ  
الحركة الوطنية في ربع قرن،  
تأليف: د. سليمان صالح، ١٩٩٠
- ٤٣ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادية  
والاجتماعي في العصر العثماني،  
د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ١٩٩٠
- ٤٤ - قصة احتلال محمد علي للوولان  
(١٨٢٤-١٨٢٧)،  
د. جمال حبيب، ١٩٩٠
- ٤٥ - الأسلحة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين  
١٩٤٨،  
د. عبدالمعتمد القسوي الجبسي، ١٩٩٠
- ٤٦ - محمد فريد: المؤلف والأساسة، رؤية  
عصرية،  
د. رافت السعيد، ١٩٩١
- ٤٧ - تكوين مصر عبر العصور،  
محمد شافع خريال، ط ٢، ١٩٩٠
- ٤٨ - رحلة في عقول مصرية،  
أبراهيم عبد العزيز، ١٩٩٠
- ٤٩ - الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر، في  
العصر العثماني،  
د. محمد جوني، ١٩٩١
- ٥٠ - للحروب للصليبية د. ١،  
تأليف: وليم السوربي، ترجمة وتقديم: د. حسن  
حشي، ١٩٩١
- ٥١ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية  
(١٩٣٩: ١٩٥٧)،  
ترجمة: د. عبد القوي أمجد حمري،  
١٩٩١

- ٤٧ - تاريخ القضاء المصري الحديث،  
د. لطيفة محمد سالم، ١٩٩١.
- ٤٨ - الفلاح المصري بين العصر القديم  
والعصر الإسلامي،  
د. زينة صفا، ١٩٩١.
- ٤٩ - العلاقات المصرية الإسرائيلية  
(١٩٤٨-١٩٧٩)،  
د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢.
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية  
(١٩٤٦-١٩٥٤)،  
د. مهدي أسكندر، ١٩٩٣.
- ٥١ - تاريخ المدارس في مصر الإسلامية،  
(أبحاث الندوة التي أقيمتها لجنة التاريخ والآثار  
بالمجلس الأعلى للثقافة، في إبريل ١٩٩١)،  
أحمدنا للنشر: د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢.
- ٥٢ - مصر في كتابات الرحالة والقصائل  
الفرنسيين في القرن الثامن عشر،  
د. إبراهيم محمد علي نعلبي، ١٩٩٢.
- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة  
المماليك الجراكسة،  
د. محمد كمال الدين حر الدين علي، ١٩٩٢.
- ٥٤ - الأقطاب في مصر في العصر العثماني،  
د. محمد حنبلي، ١٩٩٧.
- ٥٥ - للحروب الصليبية ٧٠٠،  
تأليف: وليم المسوري ترجمة وتطويق: د.  
حسن حنبلي، ١٩٩٢.
- ٥٦ - المجتمع الريفي في عصر محمد علي:  
دراسة عن إكليم الصوفية،  
د. حمدي أحمد خليلي، ١٩٩٢.
- ٥٧ - مصر الإسلامية وأهل اللغة،  
د. هبة إسماعيل كاشف، ١٩٩٢.
- ٥٨ - أحمد حمدي سجون الحرية والصحافة  
د. إبراهيم حيدلته لعلبي، ١٩٩٣.
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر، من  
التصنيع إلى التأميم (١٩٥٧-١٩٦١)،  
د. عبد السلام عبدالعليم حارس، ١٩٩٣.
- ٦٠ - المماصرون من رواد التوسل في العربية،  
عبد الميدين توفيق زكي، ١٩٩٣.
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث،  
د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣.
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج٣،  
لمى لعلبي، ١٩٩٣.
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ  
مصر الإسلامية،  
تأليف: د. هبة إسماعيل كاشف، جمال الدين  
سورور، وسعيد عبدالفتاح حاشور، أحمدنا للنشر  
د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣.
- ٦٤ - مصر وحقوق الإنسان، بين الحقيقة  
والافتراء: دراسة وثائقية،  
د. محمد نومان جلال، ١٩٩٣.
- ٦٥ - مواقف الصحافة المصرية من الصهيونية  
(١٨٩٧-١٩١٧)،  
د. سهام نصر، ١٩٩٣.
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي،  
د. نوريان عبد الكريم أحمد، ١٩٩٣.
- ٦٧ - مصاهي السلام العربية الإسرائيلية:  
الأسس التاريخية،  
(أبحاث الندوة التي أقيمتها لجنة التاريخ والآثار  
بالمجلس الأعلى للثقافة، بالإشراف مع قسم  
التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس، في  
إبريل ١٩٩٣)، أحمدنا للنشر: د. عبد العظيم  
رمضان، ١٩٩٣.
- ٦٨ - للحروب الصليبية ج٣،  
تأليف: وليم المسوري  
ترجمة وتطويق: د. حسن حنبلي، ١٩٩٣.
- ٦٩ - ثوبية موسى وبورها في الحياة المصرية  
(١٨٨٦-١٩٥٨)،  
د. محمد أبو الإسكندر، ١٩٩٤.

- ٨٢ - مصر في فجر الإسلام، من القتح العرمي  
إلى قيام الدولة الطولونية؛  
د - سيد إسماعيل كاتيف، ط ٢، ١٩٩٤.
- ٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ١٩٠٠،  
أحمد شوقي بلقاء، ط ٢، ١٩٩٤.
- ٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ٢٠٠٠ - القسم  
الأول،  
أحمد شوقي بلقاء، ط ٢، ١٩٩٥.
- ٨٥ - تاريخ الإذاعة المصرية: دراسة تاريخية  
(١٩٣٤ - ١٩٥٢)،  
د. حسي أحمد ثاني، ١٩٩٥.
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية  
الاقتصادية (١٨٤٠ - ١٩١٤)،  
د. أحمد القريشي، ١٩٩٥.
- ٨٧ - مذكرات الثورة كليون، ج ١، (١٩٣٤ -  
١٩٤٦)،  
إمك: ترينور إلفانز، ترجمة وتعليق: د.  
جيفريوف أحمد صرو، ١٩٩٥.
- ٨٨ - التذوق الموسيقي وتاريخ الموسيقى  
المصرية،  
جيد محمد توفيق زكي، ١٩٩٥.
- ٨٩ - تاريخ الصواني المصرية في العصر  
العثماني،  
د. جيد محمد سليمان، ١٩٩٥.
- ٩٠ - معاملة شيوخ المسلمين في الدولة  
الإسلامية،  
د. لويان جيد محمد أحمد، ١٩٩٦.
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والفرق الأوسط،  
تكونت بيرو ماشوف، ترجمة: جيد محمد نسي  
الجمال، ١٩٩٦.
- ٩٢ - الصحافة القومية والقضايا الوطنية  
(١٩١٩ - ١٩٣٩)،  
ج ٢، د. لويان جيد محمد، ١٩٩٦.

- ٩٣ - أهل الأمة في الإسلام،  
تكونت: د. س. ترينور  
ترجمة وتعليق: د. حسن حشيش، ط ٢، ١٩٩٤.
- ٩٤ - مذكرات الثورة كليون (١٩٣٤ - ١٩٤٦)،  
إمك: ترينور إلفانز، ترجمة: د. جود الزوف  
أحمد صرو، ١٩٩٤.
- ٩٥ - رؤية الرحالة المسلمين لأحوال القبط والاقتصادية  
في العصر الفاطمي (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ)،  
د. كونة أحمد إمام، ١٩٩٤.
- ٩٦ - تاريخ جامعة القاهرة،  
د. رؤوف عباس حامد، ١٩٩٤.
- ٩٧ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية، ج ١، في  
العصر الفرعوني،  
د. مير يحيى الجمال، ١٩٩٤.
- ٩٨ - أهل الأمة في مصر، في العصر الفاطمي  
الأول،  
د. سلام ثاني مسعود، ١٩٩٥.
- ٩٩ - دور الطبعة المصرية في التثقال الوطني  
(من الإحتلال البريطاني)،  
د. سيد إسماعيل حلي، ١٩٩٥.
- ١٠٠ - العرب الصليبية ج ٤،  
تكونت: د. لويان المصري، ترجمة وتعليق: د.  
حسن حشيش، ١٩٩٤.
- ١٠١ - تاريخ الصحافة السودانية (١٨٧٣ - ١٨٩٩)،  
صفت أحمد حسان، ١٩٩٥.
- ١٠٢ - تاريخ الطوق النسوية في مصر، في  
القرن التاسع عشر،  
تكونت: فريد دي بولج، ترجمة: جيد محمد  
نسي الجمال، ١٩٩٥.
- ١٠٣ - فتاة السويس والتنافس الاستعماري  
الأول (١٨٨٢ - ١٩٠٤)،  
د. لويان حسان، ١٩٩٥.
- ١٠٤ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية من  
هبة بواوي إلى مصر الحرة،  
د. رمزي ميخائيل، ١٩٩٥.

- ٩٧ - قضايا عربية في البرلمان المصري (١٩٧٤ - ١٩٥٨)،  
د. نبيه بومي، جديده، ١٩٩٦.
- ٩٨ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤)،  
د. سهيل إسكندر، ١٩٩٦.
- ٩٩ - مصر وأفريقيا: التطور التاريخي للبعثات الأفريقية لمصر (أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة)،  
إعداد: د. عبد العظيم رمضان
- ١٠٠ - عهد الناصر والحرب المصرية للبرادة (١٩٥٨ - ١٩٧٠)،  
تأليف: ملكوم كبير، ترجمة: د. عبدالغفور أحمد صبر.
- ١٠١ - الثوريان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر،  
د. إيمان محمد عبد السلام علم.
- ١٠٢ - هيكول والسواحة الأسبوعية،  
د. محمد عبد محمد.
- ١٠٣ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليوناني - الروماني) ج ٢،  
د. صبري يحيى لبيب
- ١٠٤ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ مصر القديمة  
أ. د. عبد العزيز صالح، أ. د. جمال مختار،  
أ. د. محمد إبراهيم بكر، أ. د. إبراهيم تميم،  
أ. د. فاروق القاضي، أصحها للشرق: أ. د. عبد العظيم رمضان
- ١٠٥ - ثورة يوايو والحافة الثانية،  
القراء/ مصطفى عبدالمجيد نسور، القراء/ عبدالمجيد كافي،  
القراء/ سعد عبدالحفيظ، القراء/ جمال منصور
- ١٠٦ - الملتقى جريدة الاحتلال البريطاني في مصر ١٩٨٩ - ١٩٥٢  
د. قيسر أبو حرجة
- ١٠٧ - رؤية الجمهوري لبعض قضايا عصره  
د. علي بركات
- ١٠٨ - تاريخ العمال الزراعيين في مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢)  
د. فاطمة علم الدين عبد الواحد
- ١٠٩ - السلطة السياسية في مصر والقضية الديمقراطية ١٩٠٥ - ١٩٨٧ .  
د. أحمد قرين عبد السلام
- ١١٠ - الشيوع على يوسف وجسدية الفرد (تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن).  
د. سليمان صالح
- ١١١ - الأصولية الإسلامية.  
تأليف: د. ديب حيزو، ترجمة: عبدالمجيد فهمي لبيب.
- ١١٢ - مصر للمصريين ج ٤ .  
سليم النقال
- ١١٣ - مصر للمصريين ج ٥ .  
سليم النقال
- ١١٤ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) ج ١ .  
د. البيومي إسحاق الشربيني.
- ١١٥ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) ج ٢ .  
د. البيومي إسحاق الشربيني.
- ١١٦ - إسحاق باشا صفي  
د. محمد محمد الجراي.
- ١١٧ - الزبير باشا ودوره في السودان (قنصر الحكم المصري)  
د. عز الدين إسحاق.
- ١١٨ - دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي.  
تأليف أحمد رشدي صالح

- ١٠٧ - القضاء العربية في البرلمان المصري (١٩٧٤ - ١٩٥٨)،  
د. نبيه بومي، جديده، ١٩٩٦.
- ٩٨ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤)،  
د. سهيل إسكندر، ١٩٩٦.
- ٩٩ - مصر وأفريقيا: التطور التاريخي للبعثات الأفريقية لمصر (أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة)،  
إعداد: د. عبد العظيم رمضان
- ١٠٠ - عهد الناصر والحرب المصرية للبرادة (١٩٥٨ - ١٩٧٠)،  
تأليف: ملكوم كبير، ترجمة: د. عبدالغفور أحمد صبر.
- ١٠١ - الثوريان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر،  
د. إيمان محمد عبد السلام علم.
- ١٠٢ - هيكول والسواحة الأسبوعية،  
د. محمد عبد محمد.
- ١٠٣ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليوناني - الروماني) ج ٢،  
د. صبري يحيى لبيب
- ١٠٤ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ مصر القديمة  
أ. د. عبد العزيز صالح، أ. د. جمال مختار،  
أ. د. محمد إبراهيم بكر، أ. د. إبراهيم تميم،  
أ. د. فاروق القاضي، أصحها للشرق: أ. د. عبد العظيم رمضان
- ١٠٥ - ثورة يوايو والحافة الثانية،  
القراء/ مصطفى عبدالمجيد نسور، القراء/ عبدالمجيد كافي،  
القراء/ سعد عبدالحفيظ، القراء/ جمال منصور

١١٥ - مذكراتي في نصف قرن ج ٢.

أحمد شوقي باشا.

١١٦ - أدب إسحق (عاشق الحرية)

علاء الدين وحيد

١١٧ - تاريخ القضاء في مصر العثمانية

(١٥١٧ - ١٧٩٨)

عبد الرزاق إبراهيم عيسى

١١٨ - العظم المالية في مصر والشم

د. الفيروسي إسحاق الشروبي

١١٩ - الثقلات في مصر الرومانية

حسن محمد أحمد يوسف

١٢٠ - يوميات من التاريخ المصري الحديث

أبريس جرجس

١٢١ - الجلاء روحدة ولى المير (١٩٤٥ - ١٩٥٤)

د. محمد عبد الحميد الشاذلي

١٢٢ - مصر للمصريين ج٢

مليم خليل الفتش

١٢٣ - السيد أحمد الزيدوي

د. محمد عبد الفتاح حاشي

١٢٤ - العلاقات المصرية الباكستانية في

نصف قرن

د. محمد نoman جلال

١٢٥ - مصر للمصريين ج٢

مليم خليل الفتش

١٢٦ - مصر للمصريين ج٢

مليم خليل الفتش

١٢٧ - مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ - ١٩٥٨)

إبراهيم محمد محمد إبراهيم

١٢٨ - مطرك صهيبة

يقيم/ جمال بدوي

١٢٩ - الدين العلم وقره في تطور الدين المصري

(١٨٧٦ - ١٩٤٣)

د. وحيد محمد محمود

١٣٠ - تاريخ تسييلات الفنانين في مصر

(١٩٨٧ - ١٩٩٧).

سمير فريد.

١٣١ - الولايات المتحدة ولوزة بوليه ١٩٥٢ م.

ترجمة/ د. عبدالمعروف أحمد عمر.

١٣٢ - تاريخ الطب في مصر ج١

د. ماجدة محمد حمود.

١٣٣ - تاريخ الطب في مصر ج٢

د. ماجدة محمد حمود.

١٣٤ - الحملة الفرنسية على مصر في جزء مطروح

عصلي للبلونلي.

يقيم/ عزت حسن أفندي للبلونلي

ترجمة/ جمال محمد عبد الفتش.

١٣٥ - اليهود في مصر المملوكية

دلي حور وائل الجيزي

(٦٤٨ - ١٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٩٥٧ م) د. محسن

محمد التوفيق

١٣٦ - لوزيل يوسف صليل

تقديم/ أ. د. عبد المصطفى رستماني

١٣٧ - تاريخ الجبال في مصر في العصر المملوكي

د. محمد عبد الفتش الأشر

١٣٨ - الإسماعيل المسلمون وجيلو التطرف الديني

والإرهاب في مصر

السيد يوسف

١٣٩ - موسوعة الفناء المصري في القرن العشرين

يقيم محمد خليل

١٤٠ - سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول

من القرن التاسع عشر ١٢٢٦ - ١٢٦٥ هـ

(١٨١١ - ١٨٤٨ م)

طارق عبد الفتش عليم بدوي

١٤١ - وسائل القرية في عصر سلاطين المماليك.

لطفي أحمد نصر

١٤٢ - مذكراتي في نصف قرن ج٢

أحمد شوقي باشا ١٩٦٩.



- ١٤٧ - ملوحة أطلجة في القرنين الثاني والأول ق. م.  
د. منيرة محمد الهمشري
- ١٤٤ - كشف مصر التاريخية في عهد الخديوي اسماعيل  
د. عبدالمعظم خلاف
- ١٤٥ - النظام الإداري والاقتصادي في مصر في عهد الخديوي (٢٨٤ - ٣٠٥ م)  
د. منيرة محمد الهمشري
- ١٤٦ - المرأة في مصر المملوكية  
د. أحمد عبدقادر
- ١٤٧ - حسن البنا حي.. كيف .. ولماذا  
د. رفعت السيد
- ١٤٨ - القديس صرخس وتأسيس كنيسة الاسكندرية  
تأليف / د. محمد فوزي  
ترجمة / نسيم مجلى
- ١٤٩ - العلاقات المصرية الحجازية في القرنين الثامن عشر  
عصر محمد عبد الحملى
- ١٥٠ - تاريخ الموسيقى المصرية (أصولها وتطورها)  
د. منور يحيى الجمال
- ١٥١ - جمال الدين الأفغانى والثورة الشاملة  
السيد يوسف
- ١٥٢ - الطبقات الفنية في القاهرة المملوكية (٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)  
د. محسن محمد فرقاد
- ١٥٣ - الحروب الصليبية (العمليات السياسية)  
د. هالة عبد السميع لاجزوى
- ١٥٤ - مجسمات الروح البحرية على شواطئ مصر الإسلامية في المصور الوسطى  
د. هالة عبد السميع لاجزوى
- ١٥٥ - عصر محمد على ونهضة مصر في القرن التاسع عشر  
(١٨٠٥ - ١٨٨٣ م)  
د. عبد الصمد البازيقي

- ١٥٦ - تاريخ الطب والصحة المصرية  
الجزء الثالث  
في العصر الإسلامي  
د. منور يحيى الجمال
- ١٥٧ - تاريخ الطب والصحة المصرية  
الجزء الرابع  
في العصر الإسلامي والحديث  
د. منور يحيى الجمال
- ١٥٨ - لقب السلطنة للمملوكية في مصر (٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)  
د. محمد عبد الفتى الأشت
- ١٥٩ - حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢)  
الجزء الأول  
د. محمد فريد حشيش
- ١٦٠ - حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢)  
الجزء الثاني  
د. محمد فريد حشيش
- ١٦١ - السيد والبار في السودان  
تأليف / سلاطين باشا
- ١٦٢ - السياسة المصرية تجاه السودان (١٩٣٦ - ١٩٥٢ م)  
د. شام همام شام
- ١٦٣ - مصر والحمة القرنية  
الاستاذ / محمد سعد المشاوي
- ١٦٤ - المجهود المصرية السودانية عبر التاريخ  
(أعمال نخرة لجنة للتاريخ والآثار بالجمعية الأهلية للثقافة) بالتعاون مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة ٢٠٠ - ٢١ ديسمبر ١٩٩٧.
- إعداد / د. عبدالمعظم رمضان
- ١٦٥ - التعليم والتغير الاجتماعي في مصر  
(في القرن التاسع عشر)  
سليمان سليمان محمد السهم

١٦٦- مذكرات معتقل سياسي (مصلحة من تاريخ مصر)  
السيد يوسف  
١٦٧- الحركة العلمية والأدبية في المصطاط منذ الفتح العربي إلى نهاية الدولة الأيوبية  
د. صفى على محمد عبدالله  
١٦٨- مؤرخون مصريون من عصر المماليك  
وسرى عبد الفتاح  
١٦٩- مدن مصر الصناعية في العصر الإسلامي إلى نهاية عصر الفاطميين (٢١ - ٥٦٧هـ / ٦٤٢ - ١١٧١م)  
د. صفى على محمد عبدالله  
١٧٠- القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك (١٤٨ - ١٢٣٢هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م)  
محمد عبد الرشيد بحر  
١٧١- تاريخ الجالية الأرمنية في مصر القرن التاسع عشر  
تأليف / محمد رفعت  
١٧٢- تاريخ أهل النعمة في مصر الإسلامية (من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي) الجزء الأول  
تأليف / فاطمة مصطفى حيدر  
١٧٣- تاريخ أهل النعمة في مصر الإسلامية (من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي) الجزء الثاني  
تأليف / فاطمة مصطفى حيدر  
١٧٤- مصر وليبيا فيما بين القرن السابع والقرن الرابع  
د.  
د. أحمد عبد العظيم دراز  
١٧٥- محمد توفيق نسيم باشا ودوره في الحياة السياسية  
حاتل إبراهيم الطويل  
١٧٦- الملاحة النيلية في مصر العثمانية ١٥١٧ - ١٧٦٨م  
د. عبدالصمد حامد طهوان

١٧٧- سياسة مصر العسكرية  
إزاه حروب الشرق الأوسط  
لواء تكروز / صلاح سالم  
١٧٨- العلاقات العثمانية بين مصر وبلاط الشام الكبرى في القرن الثامن عشر  
د. سحر على حطفي  
١٧٩- دور الحماية العثمانية في تاريخ مصر (١٥٦٤ - ١٦٠٩ م)  
د. حلف محمد السيد لحد  
١٨٠- الحقيقة العثمانية حول قرار تأسيس شركة قناة السويس  
وقلم / د. عبدالكريم ويستون  
١٨١- الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وحماله)  
ج. ١  
ترجمة وتحقيق وإعطاء / د. حسن حبشي  
١٨٢- الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وحماله)  
ج. ٢  
ترجمة وتحقيق وإعطاء / د. حسن حبشي  
١٨٣- شاهد على العصر  
مذكرات محمد لطفي جمعة  
١٨٤- المنووية في القرن الثامن عشر  
ياسر عبد النعم محاريق  
١٨٥- تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري  
د. أحمد أحمد سيد أحمد

١٨٩ - العقائد الدينية في عصر  
الإسلامية ( بين الإسلام  
والتصوف )

د. أحمد صبحي منصور

١٨٧ - نهاية حلب في عصر سلاطين  
المماليك ( ١٢٥٠ - ١٥١٧ م /  
٦٤٨ - ٩٢٣ هـ ) ج ١

د. عادل عبد الحافظ حمزة

١٨٨ - نهاية حلب في عصر سلاطين  
المماليك ( ١٢٥٠ - ١٥١٧ م /  
٦٤٨ - ٩٢٣ هـ ) ج ٢

د. عادل عبد الحافظ حمزة

١٨٩ - يهود مصر منذ عصر  
الفراعنة حتى عام ٢٠٠٠ م  
عرفه عبده على

١٩٠ - العلاقات السياسية بين مصر  
والعراق ( ١٩٥١ - ١٩٦٣ م )  
د. عبد الحميد عبد الجليل  
أحمد شلبي

١٩١ - اليهود في مصر العثمانية حتى  
أوائل القرن التاسع عشر ج ١  
د. محسن علي شومان

١٩٢ - اليهود في مصر العثمانية حتى  
أوائل القرن التاسع عشر ج ٢  
د. محسن علي شومان

١٩٣ - الإمام محمد عبده ( بين  
المنهج الديني والمنهج  
الاجتماعي )  
د. عبد الله شحاته

١٩٤ - تاريخ الآلات الموسيقية الشعبية  
المصرية  
د. فتحي المنفلوطي

١٩٥ - مجتمع افريقيا في عصر الولاة  
د. نريمان عبد الكريم أحمد

١٩٦ - تاريخ تطور الزرني في مصر  
( ١٨٨٢ - ١٩٩٤ م )  
عبد العظيم محمد سعدي

١٩٧ - القدس الخالدة  
د. عبد الحميد زايد

١٩٨ - العلاقات السياسية بين  
الدولة الأيوبية والإمبراطورية  
الرومانية المقدسة - زمن  
الحروب الصليبية  
د. عادل عبد الحافظ حمزة

- ١٩٩ - المعبد في الدولة الحديثة  
في مصر الفرعونية  
د. بهاء الدين إبراهيم  
محمود
- ٢٠٠ - تاريخ سواحل مصر الشمالية  
عبر العصور  
( أعمال الندوة التي أقامتها  
لجنة التاريخ والآثار بالمجلس  
الأعلى للثقافة ، بالاشتراك  
مع كلية الآداب - جامعة  
الاسكندرية من ٢٢ - ٢٣  
أبريل ١٩٩٨ )  
إعداد : د. عبد العظيم  
رمضان
- ٢٠١ - امارة الحج في مصر  
العثمانية  
( ٩٢٣-١٢١٢هـ / ١٥١٧-  
١٧٩٨م )  
سميرة فهمي على عمر
- ٢٠٢ - المندوبيون الساميون في مصر  
د. ماجدة محمد حمود
- ٢٠٣ - الصراع الدولي على عدن  
والدور المصري  
فتحي أبو طالب
- ٢٠٤ - العلاقات الاقتصادية بين مصر  
( ١٩٣٥ - ١٩٤٥م )  
مرفت صبحي غالي
- ٢٠٥ - تاريخ الغربية وأعمالها في  
العصر الإسلامي  
( ٢١ - ٥٦٧هـ / ٦٤٢ -  
١١٧١م )  
السيد محمد أحمد عطا
- ٢٠٦ - مصر للمصريين ج ٩  
سليم خليل النقاش
- ٢٠٧ - الظاهر بيبرس  
د. سعيد عبد الفتاح عاشور
- ٢٠٨ - الدور المصري والعربي في  
حرب تحرير الكويت ج ١  
لواء / د. كمال أحمد عامر
- ٢٠٩ - الدور المصري والعربي في  
حرب تحرير الكويت ج ٢  
لواء / د. كمال أحمد عامر
- ٢١٠ - قبرص والحروب الصليبية  
د. سعيد عبد الفتاح عاشور
- ٢١١ - امارة الرها الصليبية  
د. عليّة عبد المسميع  
الجنزوري
- ٢١٢ - العادة في مصر في العصر  
الأيوبي  
( ٥٦٧ - ٥٦٨هـ / ١١٧١ -  
١٢٥٠م )  
شلبى إبراهيم الجعيدى

٢١٩ - ثورة ١٩١٩ في ضوء

مذكرات سعد زغلول

( ١٩٥٣ - ١٩٦١ )

د. عبد العظيم رمضان

٢٢٠ - التنظيمات السياسية لثورة

يوليو

د. حمادة حسنى أحمد محمد

٢٢١ - حرب النهر

ونستون تشرشل . ترجمة

عز الدين محمود

٢٢٢ - مصر الخالدة ( مقدمة في

تاريخ مصر الفرعونية منذ

أقدم العصور حتى عام ٣٣٢

ق.م الجزء الأول

د. عبد الحميد زايد

٢٢٣ - مصر الخالدة ( مقدمة في

تاريخ مصر الفرعونية منذ

أقدم العصور حتى عام ٣٣٢

ق.م ، ج ٢

د. عبد الحميد زايد

٢٢٤ - الدور الوطني للكنيسة المصرية

عبر العصور

( أعمال ندوة التاريخ والآثار

بالمجلس الأعلى للثقافة )

إعداد وتقديم د. عبد العظيم

رمضان

٢١٢ - الأزمات الاقتصادية في مصر

في العصر المملوكي وأثرها

السياسي والاقتصادي

والاجتماعي ( ٦٤٨ هـ -

٩٢٣ هـ / ١٢٥٠-١٥١٧ م )

عثمان على محمد عطا

٢١٤ - الثغور البرية الإسلامية على

حدود الدولة البيزنطية في

العصور الوسطى

د. عليّة عبد السميع

الجنزورى

٢١٥ - الفتح الإسلامى لمدينة كابول

( ٦٥١ هـ / ٦٥١ م )

د. إصلاح عبد الحميد ربحان

٢١٦ - الرأسمالية الأجنبية في مصر

( ١٩٣٧ - ١٩٥٧ )

الجزء الأول

د. فرغلى تسن هريدى

٢١٧ - العيب في الذات الملكية

( ١٨٨٢ - ١٩٥٢ )

د. سيد عشاوى

٢١٨ - إقليم الغربية في عصر

الأيوبيين والمماليك ( ٥٦٧ -

٩٢٣ هـ / ١١٧١ - ١٥١٧ م )

د. السيد محمد أحمد عطا

- ٢٢٥ - مصر ودول حوض النيل  
د. سيد محمد موسى حمد
- ٢٢٦ - السخوة في حزن قفلة  
السويس  
د. عبد العزيز محمد  
الشناوى
- ٢٢٧ - العلاقات المصرية العثمانية  
على عهد الاحتلال البريطانى  
( ١٨٨٢ - ١٩١٤ )  
د. أمل محمد فهمى
- ٢٢٨ - تاريخ العالم الاسلامى ،  
الجزء الاول  
د. حسن حبشى
- ٢٢٩ - ذيل وليم الصورى  
ترجمة د. حسن حبشى
- ٢٣٠ - تلويح للجيش المعمرى فى  
عصور ما قبل التاريخ  
د. عز الدين اسماعيل أحمد
- ٢٣١ - الشوام فى مصر  
منذ الاتحاح العثمانى حتى  
اوائل القرن ١٩  
د. سمير عبد المقصود  
السيد
- ٢٣٢ - الراسمالية الاجنبية شى  
مصر ٢  
فرغلى على تسن هريدى
- 

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.

رقم الايداع بدار الكتب ٢٠٠٢/١٨٤٠٧

ISBN — 977 — 01 — 8274 — 5



هذا الكتاب الرأسمالية الأجنبية في مصر  
الجزء الثانى، يتحدث عن الرأسمالية الأجنبية  
في مصر من ١٩٤٧ - ١٩٥٧ إدارياً، وضرائبياً،  
والاستثمارات الأجنبية في مجال الإنتاج  
والتجارة والمصارف والتأمين والخدمات والمرافق.  
كما يتناول مؤثرات الرأسمالية الأجنبية في  
مصر اقتصادياً واجتماعياً، وتحدث أيضاً عن  
تدمير الرأسمالية الوطنية (بنك مصر).

